

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (٨٠)

دور مؤسسة الرئاسة

في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة

الدكتور عامر هاشم عواد

دور مؤسسة الرئاسة
في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة
بعد الحرب الباردة

مركز دراسات الوحدة العربية



سلسلة أطروحات الدكتوراه (٨٠)

دور مؤسسة الرئاسة
في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة
بعد الحرب الباردة(*)

الدكتور عامر هاشم عواد

(*) في الأصل، أطروحة قدمت لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية/ الاستراتيجية. وقد نوقشت وأجيزت في جامعة النهرين، مجلس كلية العلوم السياسية، بغداد، في العام ٢٠٠٧، بإشراف د. منعم العمار.

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

عواد، عامر هاشم

دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة / عامر هاشم عواد.

٤٣٠ ص. ـ (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٨٠)

ببليوغرافية: ص ٣٧٧ ـ ٤١١.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-293-8

١. الولايات المتحدة ـ نظام الحكم. ٢. الرؤساء ـ الولايات المتحدة. ٣. الولايات المتحدة ـ النواحي الاستراتيجية. ٤. الولايات المتحدة ـ السياسة العسكرية ـ إتخاذ القرارات. ٥. الولايات المتحدة ـ السياسة الخارجية. أ. العنوان. ب. السلسلة.

355.033573

العنوان بالإنكليزية

The Role of the Presidency in Developing Total American Strategy after the Cold War

by Amer Hashim Awad

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠

إهـــداء

إلى زوجتي العزيزة

وفاءً للجهود الدؤوبة

والعمل بلا كلل

أهدي جهدي المتواضع هذا.



المحتويـــــات

القسم الثاني
المؤسسات والقوى المؤثرة
في صنع الاستراتيجية الأمريكية

القسم الثالث

مؤسسة الرئاسة، وتوجّهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

القسم الرابع
الاستراتيجية الأمريكية بين الصلاحيات الدستورية والأدوار الفعلية لمؤسسة الرئاسة

خلاصة الكتاب

ـ ١ ـ

أدت الأوضاع التي مرت بها المستعمرات البريطانية الثلاث عشرة في شمال الولايات المتحدة (العالم الجديد)، وكذلك الأوضاع السياسية وتبعاتها في القارة الأوروبية، والمشاكل العديدة التي واجهتها أنظمة الحكم في تلك البلدان؛ إلى اتجاه فكر القادة الأمريكيين الذين خاضوا حرب الاستقلال (عسكرياً وسياسياً) نحو صياغة دستور دائم للولايات المتحدة الأمريكية في العام ١٧٨٧، شكّل بولادته وعاء لمعظم الاختلافات داخل المجتمع الأمريكي الحديث التشكل. ولعل أهم ميزة حملها هذا الدستور، الدور الواضح الذي أعطيَ لمؤسسة الرئاسة، والذي حدا بالبعض إلى طرح سؤال في غاية الأهمية على بنيامين فرانكلين (أحد أبرز المؤسسين)، مفاده أي نظام نتبع نحن، أجمهوري أم ملكي؟ وقد رد فرانكلين: «جمهوري إن استطعنا الحفاظ عليه».

تكشف هذه الإجابة في حقيقتها بوضوح عن عظم الدور الذي كان الآباء المؤسسون يأملونه من مؤسسة الرئاسة، لا في الولايات المتحدة فحسب، بل في تزعم الأخيرة للعالم الغربي في مرحلة تاريخية معينة، ثم تزعمها للعالم كله في مرحلة تاريخية أخرى. فالزعامة العالمية تتطلب القيام بأدوار كثيرة، والمهمة الأخيرة تتطلب أشخاصاً ومؤسسات لديها من السلطات ما يؤهلها للقيام بأعباء تلك الأدوار. ولهذا، لا يخطئ الكاتب الأمريكي كلينتون روسيتر في وصفه لمنصب الرئيس الأمريكي على أنه «أخطر منصب على وجه الأرض».

فالصلاحيات الواسعة التي أعطاها مؤسسو الدستور الأمريكي للرئيس لم تكن من فراغ، وإنما أعطوه إياها لاعتبار أن الرئيس ممثل لكل الأمة التي ستنتخبه بإرادتها الحرة.

وإذا كانت السلطة التنفيذية بحسب الدستور الأمريكي قد أسندت إلى الرئيس، فإن الدستور سمح للأخير بأن يعين معه من يعاونه في تسيير عمل السلطة التنفيذية، ولذلك نجد أن الرئيس يقف على رأس مؤسسة واسعة ومعقدة، فيها عشرات الآلاف من الموظفين الذين يتبعون للرئيس ويساعدونه في عمله، سواء منهم الوزراء، أو ممن هم في أدنى المراتب من الموظفين التابعين للسلطة التنفيذية.

ولأن الدستور الأمريكي أسند إلى السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة، فإنها أخذت تمارس دوراً مهماً في عملية رسم السياسة الخارجية، وكذا عملية صنع الاستراتيجية. وهو دور، وإن كان قوياً، لكنه غالباً ما يتأثر بنوعية الدور الذي تلعبه المؤسسات الرسمية الأخرى المساهمة في رسم السياسة الخارجية، وخصوصاً المؤسسة التشريعية؛ وكذلك الدور الضاغط الذي يمكن أن تمارسه القوى غير الرسمية التي تساهم بشكل أو بآخر في عملية صنع الاستراتيجية.

ولذلك، نجد أن دور مؤسسة الرئاسة على صعيد عملية صنع الاستراتيجية لم يكن وفق نسق واحد، وإنما اختلف تبعاً لتأثره بالعوامل المحيطة؛ ومن هنا، فإننا عندما ندرس مثلاً دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية للفترة (١٩٤٥ ـ ١٩٨٩)، نجد أن هذا الدور تراوح بين دور المهيمن على العملية، ودور المشارك أو الشريك فيها. والسبب في ذلك يرجع إلى أكثر من عامل، إذ تلعب شخصية الرئيس دوراً معيناً، وكذلك طبيعة الأوضاع الدولية ونوعية السياسة الخارجية الأمريكية؛ فضلاً على هذا وذاك، لا يمكن أن نهمل أثر طبيعة التوجه الفكري لأعضاء الإدارة الأمريكية في مرحلة معينة في تقرير نوعية الاستراتيجية، وبالتالي دور مؤسسة الرئاسة. فالاستراتيجية تعد ترجمة لطبيعة التوجه الفكري للإدارة، ولذلك أدى اختلاف الرؤى الفكرية التي طغت في عهد الإدارات الأمريكية الثلاث [جورج هيربرت بوش (بوش الأب)، وبيل كلينتون، وجورج دبليو بوش (بوش الابن)]، إلى تمايز الاستراتيجية الأمريكية التي اتبعتها كل إدارة على الصعيد الخارجي، وهي استراتيجيات انسجمت مع طبيعة الرؤى الفكرية التي حملتها تلك القيادات.

لقد أفضى تفسير مؤسسة الرئاسة لعظم صلاحياتها الدستورية وإصرارها على ممارسة تلك الصلاحيات، إلى التنافس بينها وبين المؤسسة التشريعية، التي رأت في أحيان كثيرة أن مؤسسة الرئاسة تجاوزت سلطاتها، لتدخل في مواضيع هي في صلب صلاحيات السلطة التشريعية. وفي أحيان كثيرة، احتدم هذا التنافس حتى وصل إلى درجة التصادم أو التنازع الدستوري على الصلاحيات، مما دعا المحكمة

العليا إلى الفصل فيه. وقد تجلى هذا الاحتدام بوضوح بعد فوز الديمقراطيين في انتخابات التجديد النصفي للكونغرس عام ٢٠٠٦ وسيطرتهم عليه، إذ اخذوا يطالبون بأن يعود إلى الكونغرس دوره المفقود في السياسة الخارجية وصنع الاستراتيجية، بعد أن هيمنت مؤسسة الرئاسة على هذه العملية بشكل شبه تام منذ أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

وقد أدى تغيير الأوضاع في الداخل الأمريكي عبر سيطرة الديمقراطيين على الكونغرس، وكذلك الآثار السلبية للفشل الأمريكي في العراق في هيبة مؤسسة الرئاسة، إلى التأثير في حاضر دور مؤسسة الرئاسة. ولكن السؤال الأهم هو: ما الأثر الذي يمكن أن تتركه هذه العوامل في مستقبل دور مؤسسة الرئاسة؟ وهنا تغدو قراءة مستقبل دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية مرهونة بما تستجلبه الأيام الآتية من إجابة شافية حول السؤال المركب: هل إن دور مؤسسة الرئاسة سيبقى مهيمناً، كما هو الآن؟ أو إنه سيشهد تغييراً معيّناً، قد يكون أبرز ملامحه صعود دور الكونغرس؟

ـ ٢ ـ

وقد نظرنا في **القسم الأول** إلى التاريخ بوصفه عاملاً مهماً لانطلاق الدراسة، فالتنافس الحاصل بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية هو تنافس تاريخي تعود جذوره إلى انطلاق الدستور الأمريكي، كما إن دور الآباء المؤسسين ما يزال حاضراً إلى اليوم في أذهان الشعب الأمريكي ورؤسائه. والحق إن أي رئيس أمريكي عندما يريد أن يتوسع في صلاحياته، فإنه يذكِّر الشعب الأمريكي بأبطاله الأوائل وبرموزه الأفذاذ، وكأنه وريث لأولئك القادة. ولذلك، نجد أن النظرة إلى جورج واشنطن وإلى أبراهام لينكولن كأنهما مبعوثان من الله لنصرة «الأمة الأمريكية»، كما أن التاريخ وأحداثه وحرب الاستقلال، ومن ثم حرب الحفاظ على الوحدة الأمريكية، كلها أفضت إلى أن تتزايد صلاحيات الرئاسة على اعتبار أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو من يضمن حماية الأمن الأمريكي. من هذه المنطلقات، بدأنا الدراسة بالجوانب التاريخية.

وإذا كانت وقائع التاريخ السياسي الأمريكي تشير إلى أن لمؤسسة الرئاسة دوراً مهماً وكبيراً على صعيد صنع الاستراتيجية أو السياسة الخارجية الأمريكية، فإن عوامل كثيرة أدت دورها في منح تلك المؤسسة ذلك الدور المتميز. ولعل العوامل التاريخية وملابسات النشأة الأمريكية وظروف الثورة الأمريكية وإعلان

الاستقلال، ودور القادة العسكريين، أمثال جورج واشنطن، الذين أصبحوا في ما بعد القادة السياسيين لأمريكا الجديدة، هي العوامل الأبرز في أن يمنح كاتبو الدستور سلطات واسعة للرئيس الأمريكي خوفاً على الدولة الوليدة من التفتت في ظل احتمالات ضعف قوة القيادة العليا للدولة.

وإذا كان تكوين الدستور الأمريكي خلال مؤتمر فيلادلفيا ١٧٨٧، ونتائج الحرب الأهلية التي أعادت توحيد البلاد بعد انقسامها إلى قسمين، والنظرة إلى دور رموز الأمة (الآباء المؤسسين وقادة الدولة الأمريكية) وما أفرزته من تطورات جديدة دعمت وحدة البلاد، قد ساهمت بشكل أو بآخر في تكوين النظام السياسي الأمريكي وتحديد شكله وتثبيت أركانه وإبراز مؤسساته، مما جعله إلى حد الآن من أكثر الأنظمة استقراراً، فإنه يمكن القول بعد كل ذلك، إن النظام السياسي الأمريكي قد اتسم بعدد من السمات ميزته من غيره من الأنظمة السياسية، أبرزها الفصل بين السلطات **أولاً**، والعلاقة التبادلية بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية **ثانياً**، وعلوية الدستور **ثالثاً**، وأهمية دور جماعات الضغط والمصالح **رابعاً**، وتميز مؤسسة الرئاسة **خامساً**.

والواقع إن الدستور الأمريكي لم ينص صراحة على تميز مؤسسة الرئاسة، إلا أن تفسير الرؤساء لصلاحياتهم، وعدم اعتراض المحكمة العليا بوصفها أعلى سلطة قضائية على ذلك؛ هو ما أفضى إلى أن تتميز مؤسسة الرئاسة. فعدم اعتراض المحكمة العليا، بدا وكأنه تميز دستوري لمؤسسة الرئاسة.

وعليه، فإن مجمل تلك العوامل أضفت ميزة إضافية على مؤسسة الرئاسة، وهي ميزة التمتع بصلاحيات (غير مقيدة). رآها البعض بأنها أضفت صفة (الدكتاتورية المدنية) على الكثير من الرؤساء الأمريكيين، ذلك أنهم لم يكتفوا بما خولهم الدستور من صلاحيات عندما تبنى نظام فصل السلطات، وخولهم السلطة التنفيذية بأكملها، وإنما حاولوا تجاوز ذلك ليتداخلوا مع العملية التشريعية ويشاركوا الكونغرس عملية تشريع وإصدار القوانين والقرارات التي هي من اختصاصه حصرياً. ولكن الرؤساء الأمريكيين بتفسيراتهم لصلاحياتهم الدستورية، تجاوزوا الدستور، وإن كان بموافقة الكونغرس في كثير من الأحيان، وكذلك عندما لم تعترض المحكمة العليا التي لها سلطة الفصل في النظر إلى شرعية القرارات من عدمها. وذلك كله ساهم في «تميز مؤسسة الرئاسة»، وهي السمة التي أخذت تميز النظام السياسي الأمريكي، حتى وإن لم يرد نصاً في الدستور الأمريكي.

إن النظام السياسي الأمريكي، الذي ساهمت عوامل عديدة في بلورته، منها ما هو تاريخي مرتبط بمرحلة تكوين الدولة الأمريكية، التي بدأت قانونياً بعد انتهاء حرب الاستقلال ضد بريطانيا وتكوين الاتحاد الكونفدرالي ١٧٨١؛ ومنها ما يعود إلى مرحلة البناء الدستوري المرتبطة بمؤتمر فيلادلفيا ١٧٨٨ الذي انتهى بإقرار الدستور الأمريكي بعد أن صوتت عليه الولايات جميعاً في ما بعد؛ ومنها ما أدى إلى تثبيت أركان ذلك البناء الدستوري على إثر عودة الاتحاد بعد الانفصال وانتصار الدولة الاتحادية والسلطة المركزية في الحرب الأهلية التي كادت تقسم البلاد. هذه العوامل جميعاً، هي التي ساهمت في بناء واستقرار النظام السياسي الأمريكي، وهو النظام الذي تميز بعدد من السمات أبرزها أنه نظام قائم على مبدأ فصل السلطات، إذ حدد الدستور صلاحية كل سلطة بعزل عملها عن الأخرى، مع الإبقاء على نظام معين يخص مراقبة كل سلطة للأخرى، حتى لا تتجاوز في صلاحياتها صلاحيات السلطتين الأخريين. كما إن من سمات هذا النظام تداخل السلطتين التشريعية والتنفيذية، إذ إن الفصل ليس فصلاً تاماً، وإنما هناك مجال معين للتعاون المتبادل. ومن الميزات الأخرى علوية الدستور، إذ إنه فوق الجميع، ولا شرعية لأي قانون يتعارض ومبادئه، وأيضاً الدور الذي كفله الدستور لجماعات المصالح و/أو الضغط. وتبقى السمة الأهم، وهي سمة تميز مؤسسة الرئاسة التي تجاوزت في حدود صلاحياتها ما حدده لها الدستور، ذلك أن الرؤساء (قمة السلطة التنفيذية) اعتبروا أن أعمالهم كلها لخدمة الأمة، وما دامت كذلك، فإن الدستور يبيح لهم ـ بحسب رأيهم ـ ممارسة كل ما من شأنه تحقيق ذلك الهدف، حتى وإن لم ينص عليه فعلياً ضمن مواده.

إن تميز مؤسسة الرئاسة هذا هو الذي دفعنا إلى دراسة دورها في صنع الاستراتيجية الأمريكية، ذلك الدور الذي تميز في الوقت الحاضر، وخصوصاً بعد أن انتصرت الولايات المتحدة في الحرب الباردة وأصبحت الدولة العظمى الوحيدة المهيمنة بلا منازع.

ـ ٣ ـ

وحاولنا في **القسم الثاني** توليد إجابات وافية ومختصرة عن التساؤلين: من يملك مفاتيح صنع الاستراتيجية في الولايات المتحدة؟ وما هي الحلقات المؤثرة فيها؟ وذلك عبر الوقوف على التركيبة السياسية والاقتصادية والدستورية وجماعات الضغط والمصالح التي ينطوي عليها النظام السياسي الأمريكي.

ـ فبحثنا أولاً في مؤسسة الرئاسة، متناولاً الرئيس الأمريكي وطريقة انتخابه وصلاحياته الدستورية، والمؤسسات التنفيذية المرتبطة به.

ويُعدُّ رئيس الجمهورية رئيس الدولة الفعلي في مدة ولايته الانتخابية المحددة دستورياً بأربعة أعوام، وعن طريق السلطات الممنوحة للرئيس تنبثق الأجهزة والمؤسسات التنفيذية وسلطاتها، التي تشكل بمجموعها الإدارة الفدرالية للدولة الأمريكية، أو ما يصطلح عليه بمؤسسة الرئاسة التي خضعت في الحقب الزمنية المختلفة إلى عملية تطور وإعادة تشكل مستمرين. وإذا جعل الدستور صلاحية الإدارة بيد الرئيس، فإن المعطيات السياسية والاقتصادية والدولية بررت الحاجة إلى التوسع أو إعادة هيكلة المؤسسات التنفيذية بصفة عامة.

وتتفرع السلطة التنفيذية إلى عدد من المؤسسات، ومنها الوزارات والوكالات التنفيذية والمجالس الاستشارية؛ وتتولى وكالات متخصصة تنظيم بعض القطاعات التي ترتبط مباشرة بالرئيس الأمريكي؛ فيما يتولى المكتب التنفيذي لرئيس الجمهورية إدارة شؤون المؤسسات المختلفة، عن طريق ما يؤديه من أدوار، حيث ترتيب وتنظيم أنشطة الرئيس وتنسيق عمل المؤسسات التنفيذية.

وكذلك، فالمدى الواسع من الصلاحيات هو الذي يضفي على الرئيس الدور المهم في صنع الاستراتيجية، وهو الذي يميز بالتالي السلطة التنفيذية من باقي السلطات، بوصف السلطة التنفيذية مؤسسة ذات دور فاعل في صنع الاستراتيجية الأمريكية.

كما يبحث هذا الفصل في المؤسسات الملحقة بالرئاسة الأمريكية، فيتناول منصب نائب الرئيس، من حيث كونه أنشئ لضمان انتقال سلمي منتظم للسلطة في حالة فراغ منصب الرئيس، سواء جراء الوفاة أو الإقالة أو الاستقالة؛ كما يشير إلى ترؤسه مجلس الشيوخ دون التصويت، إلا في حال تعادل عدد الأصوات. كما أشار في هذا الخصوص إلى الدور الكبير الذي أداه نائب الرئيس ديك تشيني في عهد بوش الابن.

كما يتم في هذا الفصل تناول المكتب التنفيذي للرئيس الأمريكي، بوصفه بيروقراطية مصغرة لمستشارين عدة ومكاتب موجودة في بناية المكتب التنفيذي المجاور لبناية البيت الأبيض. ويتناول كذلك الوزارات التنفيذية، متحدثاً عن أن الاستراتيجيات والسياسات في الولايات المتحدة، لا تقوم بها الهياكل المشار إليها

سابقاً فقط، بل ثمة كم كبير من الوكالات الحكومية المنفصلة والهيئات التي تشكل مع الوزارات ما يمكن تسميته «البيروقراطية الفدرالية». والسمة المميزة للبيروقراطية التنفيذية هي التقسيم التقليدي إلى مناطق عمل ذوات تخصص؛ فمن غير المعتاد وجود أكثر من وكالة واحدة تشترك في التعامل مع قضية خاصة، أو أن تشترك وكالة واحدة فقط في معالجة قضية كبيرة. ويمكن في هذا الإطار تقسيمها تحت أربعة عناوين عامة، هي الهيئات المنظمة المستقلة، والوكالات التنفيذية المستقلة، والمؤسسات الحكومية، والوزارات، وتحتل هذه الأخيرة أهمية بارزة في الإدارة الأمريكية.

ويشار في النهاية إلى أن مؤسسات السلطة التنفيذية تنحصر وظيفتها في خدمة أداء الرئيس لوظيفته كممثل أوحد للسلطة التنفيذية، رغم لجوئه إلى تعيين وزرائه ومستشاريه، في سبيل مساعدته على الإدارة.

ـ ثم تحدثنا عن المؤسسات والقوى المؤثرة في صنع الاستراتيجية الأمريكية، الرسمية منها وغير الرسمية.

وفي هذا الإطار، يتم البحث في المؤسسة التشريعية (الكونغرس)، التي يمنحها الدستور صلاحيات واسعة. وينصب التركيز في البحث على صلاحياتها في مجال صنع الاستراتيجية؛ أي إصدار القوانين، وإنشاء الجيوش وإعلان الحرب، وصلاحية تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، وإقرار الميزانية العامة.

ويلاحظ هنا أن التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يبقى توازناً نسبياً وغير مطلق. ولهذا، يبدو على الأرجح، وفي مجال صنع الاستراتيجية تحديداً، بقاء الغلبة في يد السلطة التنفيذية.

ثم يتم البحث في المؤسسة القضائية، التي تتمثل في المحكمة العليا التي لها صلاحيات تقع في أمرين جوهريين: **الأول** مراقبة الاتحاد؛ بمعنى الاطمئنان إلى احترام توزيع الاختصاصات التي نص عليها الدستور بين السلطات الفدرالية وسلطات الولايات. **والثاني** مراقبة مدى موافقة تصرفات السلطتين التنفيذية والتشريعية للدستور؛ ويقصد بها أن تحقق حالة من الموازنة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والحيلولة دون أن تتجاوز إحداهما اختصاصات الأخرى.

ويبحث الفصل أخيراً في القوى غير الحكومية المؤثرة في صنع الاستراتيجيات الأمريكية، التي تُعدُّ أحد أهم مصادر الضغوط الخارجية التي تمارس على قرارات الكونغرس والرئيس الأمريكي معاً، والتي تعمل على ممارسة التأثير، إن كان عبر

وسائل الإعلام التي تملكها أو تملك أسهماً مؤثرة فيها، أو عبر استغلال ظروف الانتخابات التشريعية أو الرئاسية، أو عبر الروابط التي تكون موجودة مع أعضاء الكونغرس، وتحديداً في اللجان ذوات العلاقة بعمل ونشاط تلك القوى.

وفي العموم، يأتي تأثير هذه المؤسسات عن طريق الرابطة المعقدة من العلاقات بين السياسيين ومجموعات المصالح التي لها تأثير مهم في جموع الرأي العام الأمريكي.

ـ ثم تناولنا دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية إبان الحرب الباردة. وقد قسمت الدراسة في هذا الإطار إلى جزأين، يفصل بينهما العام ١٩٧٣، الذي يُعدُّ فاصلاً في تراجع دور مؤسسة الرئاسة، لا سيما بعد إصدار الكونغرس لقانون سلطات الحرب، الذي حدّ كثيراً من صلاحيات الرئيس الأمريكي. وقد ثبتت حقيقة مهمة مفادها أنه ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٧٣، كان الدور المهيمن في عملية صنع الاستراتيجية يعود إلى مؤسسة الرئاسة؛ وذلك نابع خصوصاً من كون مؤسسة الرئاسة تتلقى الدعم الشعبي الكامل، نظراً إلى أن أغلب القرارات المتعلقة بالاستراتجية كانت تتخذ في حالات يكون فيها الرأي العام الأمريكي معبأ بشعور الخوف بسبب ما يساق عن أن التهديد الشيوعي للولايات المتحدة سينال من حريتها وأمنها إذا لم تتم مواجهته بشتى الوسائل. وبالاتساق مع ذلك، سمح الكونغرس ضمنياً للرئيس بإدارة السياسة الخارجية للولايات المتحدة دون الاعتراض أو التدخل اعتماداً على أن مؤسسة الرئاسة تمتلك من الأجهزة والوكالات ما يمكنها من اتخاذ القرارات الاستراتيجية الصحيحة أكثر مما هو متاح للكونغرس.

ومن هنا جاء الرأي الذي يرى أن مؤسسة الرئاسة حولت الرئاسة الأمريكية إلى إمبراطورية؛ إلا أنه وبعد ذلك التاريخ (١٩٧٣)، أخذ دور مؤسسة الرئاسة في الانحدار لصالح صعود دور الكونغرس، وزيادة مساهمته في رسم السياسة الخارجية، بسبب ما لاح لمؤسسة الرئاسة من ضعف على إثر أحداث حرب فيتنام وفضيحة ووترغيت.

ـ ٤ ـ

ويتناول **القسم الثالث** من الدراسة مؤسسة الرئاسة وتوجهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي في مرحلة مابعد الحرب الباردة، حيث يتم البحث في الاتجاهات المختلفة المؤثرة في صنع الاستراتيجية الأمريكية، عن طريق دراسة البنية

الثقافية للسلوك السياسي الأمريكي عموماً، لكونها القاعدة المولدة لنسخ الجاذبية التي امتاز بها النظام السياسي الأمريكي وأسلوبه الاقتصادي والحياتي عموماً، وما صادفه ذلك الأسلوب من توسع وتأثير في خصوصيات المجتمعات الأخرى تبعاً لما امتلكه من مقومات ووسائل قوة وديمومة؛ حتى بات من الصعب بناء تصور محدد للاستراتيجية الأمريكية وقواها المؤثرة، دون المرور في حقيقة مستدعيات تكون ذلك الأسلوب وتداعياته المنشئة لمظاهر الاستراتيجية الأمريكية الشاملة.

ـ درسنا، بدايةً، البنية الثقافية للسلوك السياسي الأمريكي وتوجهاته الاستراتيجية بعد انتهاء الحرب الباردة. فالولايات المتحدة الأمريكية تعد دولة بحجم قارة، ورغم قيام الثقافة الأمريكية أساساً على مبادئ أولية راعت التكوين الأنغلوساكسوني ـ البروتستانتي للعنصر الأبيض، إلا أنها اليوم تسير نحو تحقيق ثقافة أكثر تنوعاً إذ ستكون الغلبة فيها للآتين والسود. وعلى الصعيد الفكري، فإن الحرية الفكرية قد ضمنت طرح الأفكار كافة للنقاش؛ باستثناء الأفكار الشيوعية التي جرت محاربتها في عقود الحرب الباردة؛ وهذا ما يدفعنا إلى ضرورة معرفة كيفية اتخاذ القرار، أو كيفية صنع السياسة أو رسم الاستراتيجية في الولايات المتحدة والقوى المؤثرة فيها.

وفي إطار التحليل السابق، وصلنا إلى استنتاجين:

الأول أن حجم التباين والاختلاف الذي يطرح في الغالب في الاستراتجيات الأمريكية مرجعه الإطار المصلحي والبراغماتي الذي يحكم السياسة الأمريكية، وهو ناجم عن إرث ثقافي يقبل حالة التعددية والاختلاف.

والاستنتاج **الثاني** أنه لما كانت البنية الثقافية، أو ما نستطيع وصفه بالفكر الاستراتيجي السائد بين الدوائر المؤثرة في القرار الأمريكي هي بتبايناتها (المحكومة في إطار التوجه الرأسمالي)، عنصراً مؤثراً في التوجهات الاستراتيجية ورؤى صانعي السياسة في الولايات المتحدة، فبالتالي ليس من المستغرب تأثيرها في إجمالي الاستراتيجية/الاستراتيجيات التي تنفذها الإدارات المختلفة؛ بمعنى أنها تعكس مصالح مختلفة تشكل بمجموعها البنية الثقافية للدولة الأمريكية.

ـ ثم دراسة توجهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي في حقبة مابعد الحرب الباردة في إطارها العام، ثم في إطار المراحل الثلاث المرتبطة بإدارات الرؤساء الثلاثة الذين تولوا رئاسة البيت الأبيض.

وحول التوجهات السياسية ـ الفكرية العامة، تمّت دراسة التيارات الفكرية

داخل الولايات المتحدة التي حكمت أو أثرت في رؤى القوى والمؤسسات المعنية أو المؤثرة في صنع استراتيجيات الولايات المتحدة، في المرحلة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة، مستلهمة اتجاهاتها من تلك الأفكار.

وقد تم تقسيم هذه التيارات، على اتساعها، إلى كل من **التيار المثالي**، الذي يدعو إلى تعميم الأنموذج الأمريكي في الحرية والديمقراطية، وإلى إقرار منهج متعدد الأطراف لإدارة العلاقات الدولية وإعادة تنظيم المجتمع الدولي وتأكيد دور القانون الدولي؛ **والتيار الواقعي**، الذي يؤكد ضرورة اللجوء إلى القوة ورفع شأن المصلحة القومية في تسيير العلاقات الدولية؛ **وتيار الواقعية الجديدة**، القائم على أن الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة تتيح للولايات المتحدة فرصة فرض هيمنتها وسياساتها واعتماد التدخل بقوة السلاح.

والواضح أن هناك اتجاهاً متزايداً يفرض على الولايات المتحدة إشراك القوى الأخرى في القرارات المتعلقة بمستقبل النظام الدولي، أو بدرجة أدنى عدم تجاهل مصالح تلك القوى؛ ورغم خمود هذا الاتجاه إثر أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، إلا أنه عاد ليظهر نتيجة لتداعيات احتلال العراق عام ٢٠٠٣.

وفي ما يخص توجهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي للفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢، توصلت الدراسة إلى أن سرعة تفكك الاتحاد السوفياتي السابق أدت إلى وقوع إدارة جورج بوش الأب في إطار ردود الأفعال والرغبات، أكثر منه رؤية استراتيجية متبصرة بعيدة المدى؛ كما أكدت الدراسة حقيقة مهمة مفادها أن الولايات المتحدة قد أدركت عظم المسؤوليات الملقاة على عاتقها تجاه أمن واستقرار النظام الدولي، إلا أنها أرادت توظيف عناصر هذا النظام كلها لصالح فرض أجندة الهيمنة؛ إذ تولت مسؤولية تنشيط إجراءات الأمن الجماعي بشكل انتقائي، بقصد إضفاء الشرعية على سلوكها الخارجي. وقولنا بذلك جاء نظراً إلى انفراط عهد الائتلافات التي شكلتها الولايات المتحدة دون وضع أسس دائمة ورصينة لنظام مستقر؛ فما جرى في أزمة وحرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) انفرط بحدة في أقل من عامين، ثم لم يتكرر في الصومال عام ١٩٩٢. كما وجدت أن ما يميز استراتيجية بوش الأب، تبشيرها ببزوغ نظام عالمي جديد تكون الولايات المتحدة مسؤولة عن ضمان استقراره وسيادة الأنموذج الأمريكي فيه. والملاحظ على سلوك الإدارة الأمريكية في هذه المرحلة، وأثناء تدخلها في أزمتين، **الأولى** أزمة وحرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، **والثانية** أزمة الصومال (١٩٩١ ـ ١٩٩٢)، أن جورج بوش الأب حاول تعويض القصور الذي لاح في في أداء إدارته إزاء السياسة الداخلية، عبر ممارسة

صلاحياته الدستورية رئيساً للدولة وقائداً أعلى للجيش في توليد حقائق جديدة على المسرح الدولي؛ وكانت الأوضاع الدولية شبه مهيأة لذلك.

أما توجهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي للفترة ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠، فقد حددتها الدراسة بالآتي:

سياسياً، الاتجاه بشكل أكبر نحو قبول الإطار المتعدد الأطراف، بوصفه سياسة للتعامل مع القضايا الدولية، واللجوء إلى العمل الانفرادي عند الضرورة، والسعي إلى عدم بروز أقطاب أخرى منافسة للولايات المتحدة.

واقتصادياً، عملت الإدارة على توجيه المصادر المالية، وعلى وجه الدقة نحو مناطق الأزمات الاقتصادية الداخلية؛ فعالجت العجز المالي، ووسعت من الاستثمارات، كما ساعدت على انبعاث نظام اقتصادي دولي عبر اتفاقية «الغات» عام ١٩٩٤، وإنشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٦.

أما **عسكرياً**، فقد أسهم الرئيس كلينتون في خفض نسبة الإنفاق الدفاعي، كما خفض عدد أفراد القوات المسلحة فيما انخفض معدل الأعمال العسكرية الكبرى في السياسة الأمريكية، إذ لم يخض الجيش الأمريكي سوى عمليات محدودة في هاييتي وضد العراق، والسودان وأفغانستان، وكوسوفا، والبوسنة.

وتشير الممارسات الأمريكية إلى أن الولايات المتحدة سعت في هذه المرحلة إلى إعادة تعريف المصالح القومية بوصفها خطوة أولى ضرورية نحو إعادة صياغة الاستراتيجيات الأمريكية. إلا أن الواضح من ذلك أن الأمر كان عبارة عن بحث عن وسائل وأساليب أنجح لتحقيق المصالح، أكثر منه بحثاً عن المصلحة ذاتها. وبينما أدخلت الإدارة تغييرات مهمة في تعاملها مع دول الشمال المتقدمة، فإنها لم تقم بإدخال تغيير مقابل في سياستها تجاه بلدان عالم الجنوب، باستثناء أفريقيا، التي اتجهت إلى إقامة شراكة معها. وكان تركيز الإدارة على عنوان عريض، وهو إطالة واستثمار وضع الأحادية القطبية بالمعنى الاستراتيجي، إلى أقصى درجة ممكنة، لتعظيم المصالح الأمريكية.

وحول توجهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي للمدة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٨، توصلت الدراسة إلى أنه، بعد صعود التيار المحافظ على رأس الإدارة الأمريكية عام ٢٠٠٠، ظهرت استراتيجية تعتمد الأسلوب الوقائي في التعامل مع الدول والقضايا ذات التماسّ مع مصالح الولايات المتحدة. وتكاد معظم الدراسات

الأمريكية ولغة الخطاب الأمريكي تنتهي إلى أن الإرهاب الذي تعمل الولايات المتحدة على مواجهته هو التشدد الإسلامي، وليد الراديكالية المتأتية من مشكلات تعامل الإسلام مع الحداثة كما يرى الأمريكيون. وإن كانت هناك دراسات أخرى لم يجرِ تسليط الضوء عليها تَعدُّ الصين العدو الأكثر احتمالاً في المستقبل المتوسط، ومن بينها وثيقة أصدرها البنتاغون في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بعنوان «المراجعة الرباعية للدفاع للعام ٢٠٠٦»، التي عدت نمو قوة الصين يشكل اختلالاً في التوازن الإقليمي لشرق آسيا، ومن الضروري اتجاه الولايات المتحدة نحو حصر تلك القوة في إطار القدرات الدفاعية.

ـ ثم بحثنا في المنافسة التشريعية والسياسية وأثرها في صياغة توجهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي؛ وتُرجع الدراسةُ الاصطدامَ بين الكونغرس ومؤسسة الرئاسة في الغالب إلى الفسحة المرنة التي لم يتناولها الدستور، ولا سيما المتعلقة بتفعيل الاختصاصات والصلاحيات في المجال الدولي. وقد يتغلب الرئيس أحياناً في هذا الاحتكاك، أو يهيمن الكونغرس في أحيان أخرى، تبعاً لشخصية الرئيس الأمريكي، والحزب المسيطر في الكونغرس والمناخ السياسي العام الذي يحيط بالتشريع أو بالاستراتيجية قيد النقاش؛ كحال الاقتصاد، أو وضع الحرب. . . إلخ.

وقد يجد المتتبع في أحيان عديدة (في إطار الاختلاف بين الرئيس والأغلبية في الكونغرس) أن سيطرة أحد الحزبين على مجلسي الكونغرس، فيه ما يفيد أنه سيضع أجندة أعمال الرئيس تحت ضاغط برنامجه التشريعي. ونقاط التقاطع الضاغطة في هذا المجال عديدة، أبرزها الموازنة الفدرالية، الضرائب. . . إلخ. إلا أن الرؤساء الأمريكيين غالباً ما يسعون إلى بناء علاقات أفضل مع الكونغرس، وفي أحيان بعينها يلجأون إلى بناء تحالف حزبي هجين قائم على المصالح مع زعماء الحزب الآخر الحاصل على الأغلبية في الكونغرس لتحرير قرارات أساسية موجودة في جدول أعماله (قائمة على المجاملات، التعيينات، تحرير مشاريع قوانين توافقية. . . إلخ).

وفي الواقع، إن الدستور الأمريكي أورث السياسة الأمريكية معضلة المنافسة بين الرئيس والكونغرس؛ فعلى الرغم من فصله بين السلطات الثلاث، إلا أنه يربط بين أعمالها، محدثاً صراعاً وسلطات مشتركة.

إن مسألة تحديد توجهات الفكر الاستراتيجي في الولايات المتحدة محاطة بعدد كبير من المصادر، ومن الأخطاء الجسيمة الرجوع إلى الدستور الأمريكي فقط لتفسير ذلك. كما إن القول إن صنع القرار، هو من احتكار الرئيس فقط، وهو

في الوقت ذاته مسألة قابلة للاعتراض. إذن كيف نفهم إجمالي العملية؟ الواضح وكما أشارت تجربة سنوات مابعد الحرب الباردة، فإن هناك اتجاهين متكاملين، أحدهما دستوري والآخر واقعي، يفسران عملية صياغة التوجهات الاستراتيجية.

فـ **دستورياً**، الرئيس الأمريكي هو الشخص الأول المسؤول عن صياغة التوجهات الاستراتيجية، كما يشير الدستور إلى صلاحية الرئيس الاستعانة بأشخاص في تسيير شؤون وعلاقات الدولة الأمريكية.

أما **واقعياً**، فإن تطور الحياة السياسية في الولايات المتحدة، وتوسع مصالحها جعل صنع التوجهات، وفق التفسير الدستوري، غير مكتمل؛ ويمكن تصحيحه ما دامت تبدو هناك جهات عدة رأت مصلحتها في توجيه السياسة الأمريكية، وصياغة خياراتها الاستراتيجية ممن لم يذكرهم الدستور الأمريكي صراحة. وهؤلاء يستمدون تأثيرهم من علاقاتهم بمؤسسات النظام السياسي الأمريكي، أو بوصفهم عناصر مؤثرة في الاقتصاد الأمريكي أو من حقيقة أنهم صانعو أفكار أو صانعو سياسة.

ويعدد هذا الفصل عدداً من المتغيرات، زادت من قوة مركز مؤسسة الرئاسة، ممثلة بشخص الرئيس الأمريكي.

ـ ٥ ـ

أما **القسم الرابع** من الدراسة، فموضوعه هو صنع الاستراتيجية الأمريكية بين الصلاحيات الدستورية والأدوار الفعلية لمؤسسة الرئاسة.

ـ وفيه، بدايةً، الإجابة عن تساؤلين: هل تتقيد مؤسسة الرئاسة بالنصوص الدستورية أثناء صياغتها الاستراتيجية الأمريكية؟ وكيف تصنع هذه المؤسسة تلك الاستراتيجية؟

وقد جرى في هذا الإطار تحرير الرئيس من قيود قانونية قد تربك أداءه في موضوع التعامل مع الأطراف الأخرى، ولا سيما عندما يكون الكونغرس غير منعقد؛ الأمر الذي يفرض على الرئيس التصرف بسرعة، وأحياناً بسرية وعبر استغلال الوسائل كافة، قبل أن تتوافر فرصة لمناقشة عامة.

ولا يعني ما تقدم أن العلاقة منقطعة بين الكونغرس والرئاسة، فالرؤساء غالباً ما يستشيرون الكونغرس (أعضاء فيه) في شؤون السياسة الخارجية،

ويسمحون لموظفي الإدارة بتقديم المعلومات عند شهادتهم أمام لجانه. وما تعدي الرئيس على ما يسمى بسلطات الكونغرس الدستورية في مجال العلاقات الخارجية، ولا سيما في ممارسة السلطات الحربية؛ إلا مظهر من مظاهر الأثرة التي يمارسها الرئيس، على الرغم من أنها تمثل في الغالب مفتاحاً لبروز مشكلة نزاع سياسية وليست دستورية، بسبب ما تمّت الإشارة إليه سابقاً من أن الدستور لم يرسم خطاً واضحاً بين سلطات الرئيس وسلطات الكونغرس. ولدينا هنا ثلاثة مجالات مهمة متداخلة لها تأثيرات مهمة في صنع وتنفيذ الاستراتيجية: إقرار المعاهدات، وإدارة النزاعات العسكرية، والتشريع.

إن الصراع على السلطات في الولايات المتحدة، هو أوضح ما يكون في مجالات السياسة الخارجية. فالرئيس، وإن كان له ثلاث سلطات (كونه الرئيس التنفيذي والقائد العام للقوات المسلحة، وكونه كبير الدبلوماسيين)، إلا أن الكونغرس ينازعه على هذه الاختصاصات، ومثالها إصداره قانون سلطات الحرب. وبينما يحاول كل فرع من فروع الإدارة أن يكون له مخططه الخاص بشأن الشؤون الدولية، فإن الرئيس هو الذي يقرر في النهاية طبيعة السياسات والمبادرات ومداها.

وإذا ما حللنا دور الرئيس بوصفه مؤسسة لصنع الاستراتيجية، نلاحظ أنه يتوقف عند درجة التعقيد الذي أصاب الشؤون الدولية. وما التغييرات في سلطة الرئاسة التي حدثت في فترة حكم كلينتون، إلا نتاج ضعف الإدارة، وليس ضعف الرئاسة بوصفها مؤسسة. وعموماً، فإن هناك ثلاثة عوامل تتحكم في درجة توسع أو تقلص قدرة الرئيس على توسيع صلاحياته في رسم الاستراتيجيات؛ هي الأغلبية في الكونغرس، وشخصية الرئيس، والمناخ السياسي الدولي.

وفي ما خصّ هذا الأخير، فإن تعقيدات الشأن الدولي، إذا ما دعمت بوجود تهديد، كان لها الأثر في زيادة سلطات الرئيس. وهذا ما برع به الرئيس بوش الابن عندما ربط ما بين العدو الخارجي والتهديد لأمن الشعب الأمريكي.

كما إن التسليم بحقيقة أن الدستور قد راعى عدم إطلاق صلاحيات الرئيس، ينبغي ألاّ يفضي إلى قناعة مفادها أن الرئيس لا يمتلك القدرة على صنع الاستراتيجية. فالرئيس قادر على اتخاذ قرارات، بيد أن كل قرار يكون عرضة للفحص والتدقيق من الكونغرس والمحكمة العليا والرأي العام. وعلينا الإدراك ابتداءً أن الشخصية المركزية التي على أساس دورها يمكن فهم وتقدير العمليات الحكومية

في الولايات المتحدة هي شخصية الرئيس، الذي ينتظر منه أن يؤمن قيادة الدولة.

ـ ثم عرضنا لمحصلة تأثير مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية.

فحول الملامح العامة لتأثير مؤسسة الرئاسة، تتم دراسة العوامل المؤطرة للتفاعلات الداخلية والخارجية التي واجهت الولايات المتحدة في الفترة موضوع الدراسة، والتي أثرت في رسم استراتيجياتها الدولية، لتصل إلى أن الاستراتيجية الأمريكية محكومة إلى حد بعيد بمتغيرات ذات تماس مع المصالح الخارجية. ولما كانت هذه المتغيرات لا تؤثر مباشرة في الداخل الأمريكي إلا بقدر تعلق الأمر بكون دافع الضرائب الأمريكي هو المحمول الأساس لميزانية الدولة، فإن سيطرة مؤسسة الرئاسة على صنعها تبدو أمراً طبيعياً.

وتحاول الدراسة في هذا الفصل بناء أنموذج تحليلي لدور المؤسسة في صنع الاستراتيجيات الأمريكية، لتصل إلى أن التفاعل بين الرئاسة والكونغرس لا يأخذ نمطاً خطياً ثابتاً في التأثير في مختلف المراحل الزمنية وفي مختلف الأقاليم، الأمر الذي يقود إلى نتائج يصعب قياسها. وعلى هذا، فكل ما يمكن عمله هنا، هو تقدير مدى مراعاة الاستراتيجية لمطالب القوى المؤثرة في صنعها، ومدى قدرة مؤسسة الرئاسة على تجاوز أو إقناع المؤسسات الأخرى بجدوى ومبررات اعتمادها، بمعنى أن التركيز سيكون منصباً على الاستنباط.

وما تقدم تطلب، ابتداءً، تحديداً للقوى والمتغيرات المؤثرة في صنع الاستراتيجية الأمريكية، ومن ثم بيان العلاقات المتبادلة في ما بينها، وصولاً إلى تحديد القوى والمتغيرات المركزية المتحكمة في تحديد الاتجاهات العلمية لاستراتيجية الولايات المتحدة.

وقد تم الوصول إلى أن هناك قوى عديدة تؤدي أدواراً متباينة بحسب الزمان والإقليم ونوع القضية/الموقف/الظاهرة السياسية، في التأثير والإسهام في صنع استراتيجيات الولايات المتحدة الدولية المختلفة، بعضها داخلي وبعضها الآخر خارجي؛ وهي مؤسسة الرئاسة والسلطة التشريعية والسلطة القضائية والقوى الدولية المؤثرة.

ومن البديهي القول، إن القوى والمتغيرات قد تفاعلت في ما بينها، وأثر كل منها في غيره، وتأثر بغيره. وقد تباين نمط التأثير والتأثر من متغير إلى آخر، وفي أحيان كان التأثير أو التأثر سلباً، وفي أحيان أخرى إيجاباً؛ لذلك، فإن ما يحكم الموقف هو محصلة التأثير المتبادل.

ـ ٦ ـ

وقد **لخصت الدراسة** أداء مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية في الأعوام ١٩٨٩ ـ ٢٠٠٦ على النحو الآتي:

اقتصادياً: القوى المؤثرة في صنع استراتيجية الولايات المتحدة هي لوبيات المصالح والشركات الصناعية ـ العسكرية والشركات النفطية والبيئة الدولية. وقد دأب الكونغرس منذ سبعينيات القرن الماضي وبغية تسهيل أمر التعامل مع المسائل الاقتصادية على منح الرئيس إجراءات تشريعية لتسهيل عقد وتطبيق الاتفاقات التجارية مع الدول الأخرى.

عسكرياً: وتتضمن المسائل قيد النقاش التي تتعلق بنشر القوات، مستوى الإنذار في القوة النووية، مستوى الدفع باتجاه التطور التقني العسكري، نسبة الإنفاق الدفاعي، مبيعات الأسلحة، عقد اتفاقات عسكرية مع الدول الأخرى. وبشأن تنظيم الصلاحيات والأدوار في هذا الجانب يلاحظ الآتي:

ـ الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية.

ـ للرئيس حق استخدام القوات خارج الحدود.

ـ سلطة إعلان الحرب مقرة دستورياً ضمن صلاحيات الكونغرس.

ـ العمليات العسكرية الأخرى (دون مستوى إعلان الأمة الحرب) منظمة بقانون سلطات الحرب لعام ١٩٧٣، الذي يفرض على الرئيس التشاور مع الكونغرس قبل إرسال أو تجميع قوات قتالية وسحب هذه القوات في غضون شهرين إذا صوّت الكونغرس على ذلك.

وعلى الرغم من أن الدستور الأمريكي قد حدد صلاحيات عامة لكل المؤسسات الدستورية، إلا أن السلطة التنفيذية ممثلة بمؤسسة الرئاسة تستطيع التدخل والتأثير وتوسيع الصلاحيات عبر أربعة أساليب رئيسية، هي اقتراح القوانين عن طريق خطاب أمام الكونغرس؛ والرسائل التي يوجهها الرئيس بوساطة أعضاء من حزبه في الكونغرس؛ وتعطيل تشريع الكونغرس وفق الدستور عبر نقضه؛ والمساومات مع الكونغرس.

إن أسلوب تعامل الإدارة الأمريكية مع طلب تفويض السلطات هو جزء من استراتيجية يتبعها صناع القرار في الولايات المتحدة؛ ففي حال الرئيس

بوش الابن، كانت الرؤى قد استقرت لدى الإدارة على تبني الأسلوب الوقائي ليحل محل سياسة الردع والاحتواء. إذ تطبق هذه الاستراتيجية لتحقيق هدفين:

الأول ظاهر، يتمثل في الدفاع عن مصالح أمن الولايات المتحدة أينما وجد تهديد أو شُكَّ في وجود تهديد لهذه المصالح وهذا الأمن.

والثاني هدف باطن، يتمثل في توسيع هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي بالوسائل المتاحة كافة، وأبرزها الأدوات العسكرية، وقد ساعدت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، على ظهور هذه الاستراتيجية إلى العلن.

إن التاريخ السياسي للولايات المتحدة يشير إلى أن مركز القوة السياسية فيها غير مستقر، يعتمد بالدرجة الأساس على قوة شخصية الرؤساء والزعماء والقادة السياسيين. وما الأحداث إلا ظروف طارئة تمكن القيادات السياسية من اعتلاء النفوذ والقوة.

- ويلي ذلك دراسة مستقبل دور مؤسسة الرئاسة في عملية صنع الاستراتيجية، وقد قسم إلى جزأين:

الجزء الأول يدرس مستقبل دور مؤسسة الرئاسة في ظل إدارة الرئيس باراك أوباما؛ وفي هذا الصدد، تبرز ثلاثة عوامل بوصفها عوامل رئيسة وفاعلة في تحديد مستقبل التنافس في ظل رئاسة أوباما: شخصية الرئيس أوباما، والأزمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد الأمريكي، والتحديات التي تواجه الرئيس نفسه.

وبعد تحليل أثر تلك العوامل، يخرج البحث بنتيجة مفادها تراجع دور مؤسسة الرئاسة. فإذا كان عامل شخصية الرئيس سيصب في صالح احتفاظ مؤسسة الرئاسة بهيمنتها وسطوتها، إلا أن الأزمة المالية ستوجد وتوجب تعاوناً مكثفاً بين الرئاسة والكونغرس؛ كما أن التحديات التي تواجه الرئيس كثيرة، ولأجل مواجهتها سيعمد الرئيس إلى التعاون مع الكونغرس في حل الكثير من القضايا، لا سيما أنه شخصياً يمتلك رغبة في التعاون مع الكونغرس على عكس الكثير من سابقيه.

وربما لكون أوباما عضواً سابقاً في الكونغرس، فإنه يدرك أهمية إشراكه في عملية صنع الاستراتيجية، وربما لأنه عانى أيضاً في عهد الرئيس السابق هيمنة مؤسسة الرئاسة على العملية. كما إن الرئيس يسعى إلى حث أعضاء الكونغرس على تخطي الولاءات الحزبية وكسب تأييد الجمهوريين لصالح تمرير مشاريعه

الخاصة بالاقتصاد والسياسة الخارجية وغيرها من القضايا الداخلية.

ولذلك، نرجح أن الرئيس سيتجه إلى المزيد من التعاون مع الكونغرس، الأمر الذي سيفضي إلى تصاعد دور المؤسسة التشريعية. وهو في كل الأحوال لن يكون لصالح هيمنة الكونغرس، بقدر ما قد يفضي إلى نوع من التوازن في السلطات.

والجزء الثاني يبحث في مستقبل دور مؤسسة الرئاسة، وقد تم تحديد عدد من العوامل يبدو أنها ستؤثر في مستقبل دور مؤسسة الرئاسة. وعبر تحليل مجمل تلك العوامل وآثارها وما ستلقيه من احتمالات تفرض الأخذ بهذا الاحتمال أو ذاك، تم وضع صورة المستقبل في إطار احتمالين:

الاحتمال **الأول** استمرارية هيمنة مؤسسة الرئاسة على عملية صنع الاستراتيجية الأمريكية، يدعمها في ذلك استمرار وجود العدو، والحرب غير المنتهية على الإرهاب، وازدياد التهديدات غير العسكرية التي تواجه الولايات المتحدة، والدعم الشعبي للرئيس باراك أوباما والرضا العام عن سياساته وأدائه.

والاحتمال **الثاني** تغيير دور مؤسسة الرئاسة بعد أن يشهد الجميع ما تعانيه تلك المؤسسة من ضعف وانحدار، ومما يسوغ هذا الأمر؛ خصوصاً فشل سياسات الإدارة الأمريكية وعدم قدرتها على مواجهة التحديات، وعدم رغبة أوباما في الاستئثار بالسلطة، وبروز تيارات فكرية لا تحبذ الاستخدام المفرط للقوة المسلحة، ومطالبة الكونغرس بأن يكون له دور كبير في السياسة الخارجية، بالإضافة إلى الأزمة المالية الخانقة التي ضربت الاقتصاد الأمريكي.

وكانت **النتيجة النهائية** للدراسة، رؤيتنا أن مستقبل دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية سيندرج تحت الاحتمال الثاني، وهو التغيير الذي سيصيب دور مؤسسة الرئاسة. إذ إن العوامل الداخلية التي تعيشها الولايات المتحدة، ولا سيما التنافس الحاصل بين مؤسسة الرئاسة والكونغرس، ترجح صعود مفترض لدور الأخير، وهو ما سيقابله بالتأكيد انحدار لدور مؤسسة الرئاسة. كما إن العوامل الخارجية، وأبرزها الفشل الأمريكي في تحقيق الأهداف التي أرادتها مؤسسة الرئاسة من وراء احتلال كل من العراق وأفغانستان؛ أثرت في هيبة مؤسسة الرئاسة، وتراجع دورها، وقد عدّها البعض المسؤولة الوحيدة عما أصاب هيبة الجيش الأمريكي من هوان.

مقدمـــــة

أدّت الأوضاع التي مرّت بها المستعمرات البريطانية الثلاث عشرة في شمال الولايات المتحدة (العالم الجديد)، وكذلك الأوضاع السياسية وتبعاتها في القارة الأوروبية، والمشاكل العديدة التي واجهتها أنظمة الحكم في تلك البلدان؛ إلى اتجاه فكر القادة الأمريكيين الذين خاضوا حرب الاستقلال (عسكرياً وسياسياً) نحو صياغة دستور دائم للولايات المتحدة الأمريكية في العام ١٧٨٧، شكّل بولادته وعاء لمعظم الاختلافات داخل المجتمع الأمريكي حديث التشكل. ولعل أهم ميزة حملها هذا الدستور، الدور الواضح الذي أعطيَ لمؤسسة الرئاسة، والذي حدا بالبعض إلى طرح سؤال في غاية الأهمية على بنيامين فرانكلين (أحد أبرز المؤسسين)، مفاده: أيّ نظام نتبع نحن، أجمهوري أم ملكي؟ وقد رد فرانكلين: «جمهوري إن استطعنا الحفاظ عليه».

تكشف هذه الإجابة في حقيقتها بوضوح عن عظم الدور الذي كان الآباء المؤسسون يأملونه من مؤسسة الرئاسة، لا في الولايات المتحدة فحسب، بل في تزعم الأخيرة للعالم الغربي في مرحلة تاريخية معينة، ثم تزعمها للعالم كله في مرحلة تاريخية أخرى. فالزعامة العالمية تتطلب القيام بأدوار كثيرة، والمهمة الأخيرة تتطلب أشخاصاً ومؤسسات لديها من السلطات ما يؤهلها للقيام بأعباء تلك الأدوار. ولهذا، لا يخطئ الكاتب الأمريكي كلينتون روسيتر في وصفه لمنصب الرئيس الأمريكي على أنه (أخطر منصب على وجه الأرض).

فالصلاحيات الواسعة التي أعطاها مؤسسو الدستور الأمريكي للرئيس لم تكن من فراغ، وإنما أعطوه إياها لاعتبار أن الرئيس ممثل لكل الأمة التي ستنتخبه بإرادتها الحرة.

وإذا كانت السلطة التنفيذية بحسب الدستور الأمريكي قد أسندت إلى

الرئيس، فإن الدستور سمح للأخير بأن يعين معه من يعاونه في تسيير عمل السلطة التنفيذية، ولذلك نجد أن الرئيس يقف على رأس مؤسسة واسعة ومعقدة، فيها عشرات الآلاف من الموظفين الذين يتبعون للرئيس ويساعدونه في عمله، سواء منهم الوزراء أو ممن هم في أدنى المراتب من الموظفين التابعين للسلطة التنفيذية.

ولأن الدستور الأمريكي أسند إلى السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة، فإنها أخذت تمارس دوراً مهماً في عملية رسم السياسة الخارجية، وكذا عملية صنع الاستراتيجية. وهو دور، وإن كان قوياً، لكنه غالباً ما يتأثر بنوعية الدور الذي تلعبه المؤسسات الرسمية الأخرى المساهمة في رسم السياسة الخارجية، وخصوصاً المؤسسة التشريعية؛ وكذلك الدور الضاغط الذي يمكن أن تمارسه القوى غير الرسمية التي تساهم بشكل أو بآخر في عملية صنع الاستراتيجية.

ولذلك، نجد أن دور مؤسسة الرئاسة على صعيد عملية صنع الاستراتيجية لم يكن وفق نسق واحد، وإنما اختلف تبعاً لتأثره بالعوامل المحيطة؛ ومن هنا، فإننا عندما ندرس مثلاً دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية للفترة (١٩٤٥ ـ ١٩٨٩)، نجد أن هذا الدور تراوح بين دور المهيمن على العملية، ودور المشارك أو الشريك فيها. والسبب في ذلك يرجع إلى أكثر من عامل، إذ تلعب شخصية الرئيس دوراً معيناً، وكذلك طبيعة الأوضاع الدولية ونوعية السياسة الخارجية الأمريكية؛ فضلاً على هذا وذاك، لا يمكن أن نهمل أثر طبيعة التوجه الفكري لأعضاء الإدارة الأمريكية في مرحلة معينة في تقرير نوعية الاستراتيجية، وبالتالي دور مؤسسة الرئاسة. فالاستراتيجية تعد ترجمة لطبيعة التوجه الفكري للإدارة، ولذلك أدى اختلاف الرؤى الفكرية التي طغت في عهد الإدارات الأمريكية الثلاث [جورج هيربرت بوش (بوش الأب)، وبيل كلينتون، وجورج دبليو بوش (بوش الابن)]، إلى تمايز الاستراتيجية الأمريكية التي اتبعتها كل إدارة على الصعيد الخارجي، وهي استراتيجيات انسجمت مع طبيعة الرؤى الفكرية التي حملتها تلك القيادات.

لقد أفضى تفسير مؤسسة الرئاسة لعظم صلاحياتها الدستورية وإصرارها على ممارسة تلك الصلاحيات، إلى التنافس بينها وبين المؤسسة التشريعية، التي رأت في أحيان كثيرة أن مؤسسة الرئاسة تجاوزت سلطاتها، لتدخل في مواضيع هي في صلب صلاحيات السلطة التشريعية. وفي أحيان كثيرة، احتدم هذا التنافس حتى وصل إلى درجة التصادم أو التنازع الدستوري على الصلاحيات، مما دعا المحكمة

العليا إلى الفصل فيه. وقد تجلى هذا الاحتدام بوضوح بعد فوز الديمقراطيين في انتخابات التجديد النصفي للكونغرس عام ٢٠٠٦ وسيطرتهم عليه، إذ اخذوا يطالبون بأن يعود إلى الكونغرس دوره المفقود في السياسة الخارجية وصنع الاستراتيجية، بعد أن هيمنت مؤسسة الرئاسة على هذه العملية بشكل شبه تام منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وقد أدى تغيير الأوضاع في الداخل الأمريكي عبر سيطرة الديمقراطيين على الكونغرس، وكذلك الآثار السلبية للفشل الأمريكي في العراق في هيبة مؤسسة الرئاسة، إلى التأثير في حاضر دور مؤسسة الرئاسة. ولكن السؤال الأهم هو: ما الأثر الذي يمكن أن تتركه هذه العوامل في مستقبل دور مؤسسة الرئاسة؟ وهنا تغدو قراءة مستقبل دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية مرهونة بما تستجلبه الأيام المقبلة من إجابة شافية حول السؤال المركب: هل إن دور مؤسسة الرئاسة سيبقى مهيمناً كما هو الآن؟ أو إنه سيشهد تغييراً معيناً قد يكون أبرز ملامحه صعود دور الكونغرس؟

وبالإجابة عن هذا السؤال، نعتقد أن الإطار العام للدراسة يكون قد اكتمل، وقد توضحت الصورة عن دور مؤسسة الرئاسة لما بعد انتهاء الحرب الباردة.

وقد قسمت الدراسة إلى أربعة أقسام، فضلاً على التقديم والخاتمة والتوصيات:

يحمل **القسم الأول** عنوان «النظام السياسي الأمريكي، دراسة تاريخية ونظرية»، وقد درس تجربة التأسيس الأولى ومراحل تكوين الدستور الأمريكي، والنظام السياسي الأمريكي ومظاهر تكوينه؛ ومن ثم درس سمات هذا النظام وتميز مؤسسة الرئاسة.

أما **القسم الثاني**، فقد حمل عنوان «المؤسسات والقوى المؤثرة في صنع الاستراتيجية الأمريكية»، وقد درس تلك القوى وأبرزها مؤسسة الرئاسة والمؤسسة التشريعية والسلطة القضائية، فضلاً على القوى غير الحكومية.

أما **القسم الثالث**، الذي عُنوِن «مؤسسة الرئاسة وتوجهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي في مرحلة مابعد الحرب الباردة»؛ فقد درس البنية الثقافية للسلوك السياسي والتوجهات الاستراتيجية ـ الفكرية العامة، ودرس أيضاً توجهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي، في حين درس أحد فصوله المنافسة التشريعية والسياسية لصياغة توجهات الفكر الاستراتيجي.

وفي **القسم الرابع**، بعنوان «صنع الاستراتيجية الأمريكية بين الصلاحيات الدستورية والأدوار الفعلية لمؤسسة الرئاسة»، دُرس فيه دور الرئاسة بوصفها مؤسسة لصنع الاستراتيجية، ثم محصلة تأثير مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتجية، وكذلك دراسة مستقبل دور مؤسسة الرئاسة.

وعموماً، إن عناية الدراسة بموضوع جدلي يرتبط بمؤسسة الرئاسة الأمريكية، في وقت تمثل فيه الولايات المتحدة الأمريكية دور القطب الوحيد عالمياً؛ قد يعتريها بعض القصور، بفعل مشكلات تتعدى إمكانية الباحث في تجاوزها، وهو أمر نأمل ألاّ ينتقص من قيمة الدراسة وأهميتها. والله المستعان.

القسم الأول

النظام السياسي الأمريكي
دراسة تاريخية ونظرية

إذا كانت وقائع التاريخ السياسي الأمريكي تشير إلى أن لمؤسسة الرئاسة دوراً مهماً وكبيراً على صعيد صنع الاستراتيجية أو السياسة الخارجية الأمريكية؛ فإن عوامل كثيرة لعبت دورها في منح تلك المؤسسة ذلك الدور المتميز. ولعل العوامل التاريخية وملابسات النشأة الأمريكية وظروف الثورة الأمريكية وإعلان الاستقلال، ودور القادة العسكريين، أمثال جورج واشنطن، الذين أصبحوا في ما بعد القادة السياسيين لأمريكا الجديدة؛ هي العوامل الأبرز في أن يمنح كاتبو الدستور سلطات واسعة للرئيس الأمريكي، خوفاً على الدولة الوليدة من التفتت، في ظل احتمالات ضعف قوة القيادة العليا للدولة.



الفصل الأول

تجربة التأسيس الأولى

أولاً: الهجرة إلى أمريكا الشمالية

شهدت أوائل الستينيات من القرن السابع عشر، بداية هجرة كبيرة من أوروبا إلى أمريكا الشمالية؛ وقد امتدت إلى أكثر من ثلاثة قرون، وتصاعدت وتيرتها مع توافد الآلاف من المستعمرين الإنكليز، الذين رافقوا القادمين الجدد وشيدوا بعد وصولهم حضارة جديدة على أرض كانت ذات يوم قارة واسعة شبه فارغة[1]؛ إلا القليل من السكان الأصليين، وهم بعض القبائل التي أطلق عليها في ما بعد (الهنود الحمر)[2].

اختلفت الأسباب التي دعت المهاجرين إلى الهجرة من بلدانهم الأصلية؛ فبين فارٌ من مآسي الحروب الطاحنة بين الدول إلى حيث المكان البعيد الآمن، أو هارب من قسر الكنيسة والاضطهاد الديني والطبقي الذي أخذ لباس البرجوازية الحاكمة في أوروبا في تلك الفترة، إلى أولئك الذين شاءت ظروف المرحلة آنذاك أن يكونوا مادة «الاستكشاف» وخَدَمَ الحملات التي موّلت بأموال الملوك

(١) وود جراي وريتشارد هوفستدنر، **موجز التاريخ الأمريكي** (واشنطن: وكالة الإعلام الأمريكية، ١٩٨٥)، ص ١.

(٢) لقب أطلق على سكان الأمريكيتين الأصليين. وترجح الآراء أنهم ينتمون إلى واحدة من سلالات الجنس المغولي. انظر: محمد حسن الأبياري، **المنظمات الدولية وفكرة الحكومة العالمية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)، ص ١٦١. وحول الهنود الحمر وتاريخهم في الولايات المتحدة، انظر: Peter Iverson, *We are Still Here: American Indians in the Twentieth Century*, American History Series (Wheeling, Ill.: Harlan Davidson, 1998).

والبرجوازيين، وبتحالف محكم بينهما لاقتسام الغنائم، كرقيق أفريقيا الذين سببوا للبلاد الجديدة في ما بعد مشكلة ذات طابع عنصري ما تزال آثارها باقية حتى اليوم.

وعندما وصل المستعمرون المهاجرون إلى الأرض الجديدة التي اكتشفها كريستوفر كولومبس[٣] عام ١٤٩٢، التي سميت بأمريكا تيمناً باسم الملاح الإيطالي أميريكو فيسبوتشي[٤]؛ بنوا مستعمرات لهم على أراضيها، بادئين من الساحل الشرقي للقارة، لا يوقفهم عن الاستيطان أي شيء، حتى حملات الدم التي أبادوا فيها السكان الأصليين للبلاد، وهم الذين سموهم بـ «الهنود الحمر».

استطاعت بريطانيا السيطرة عسكرياً على الأرض الجديدة، مؤسسة أول مستعمرة فعلية منظمة لها بداية القرن السابع عشر في جيمس تاون في فرجينيا. وقد نمت المستعمرات نمواً محسوساً من الناحيتين الاقتصادية والثقافية، كما تمتعت جميعاً في ما بعد بسنوات طويلة من الحكم الذاتي. وشهد القرن الثامن عشر دوافع جديدة للتوسع الاستعماري، نتيجة تدفق المهاجرين الأوروبيين إلى الأراضي الجديدة. ولما كانت أجود الأراضي الساحلية قد استُعمرت من قبل، فقد كان على الوافدين الجدد أن يندفعوا إلى ما وراء دلتا الأنهار. وقد اكتشف التجار المنطقة الخلفية، ثم أخذوا بعد عودتهم يروون القصص عن الأودية الغنية، وشجعوا المزارعين على الرحيل إلى البراري مع أسرهم سعياً إلى الحصول على أراضي جديدة أجود وأرخص[٥].

بقيت المستعمرات الأمريكية تابعة للتاج البريطاني، على الرغم من تمتعها بالاستقلال الذاتي؛ إلا أن مشكلة التبعية، لا سيما الاقتصادية والمالية، كثيراً ما

---

(٣) ولد كريستوفر كولومبس في مدينة جنوا الإيطالية في عام ١٤٥١. درس الهندسة وعلم الفلك وتطلع إلى المجد والشهرة، فقصد البرتغال في عام ١٤٨٠ ثم إسبانيا عام ١٤٨٦، ومنها قرر بدء مغامراته البحرية، توفي عام ١٥٠٤. انظر: أحمد بدران وفاضل كرومي، **تاريخ العالم الجديد** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٤٩)، ص ٣٠ - ٣١.

(٤) أثبت الإيطالي أمريكيو فيسبوتشي أن ما اكتشف فعلاً هو قارة جديدة غير متصلة بالعالم القديم، مما دفع الناس بناء على مقترح أكاديمي إلى إطلاق اسم (أمريكا) على القارة الجديدة. انظر: صموئيل إليوت موريسون، **كريستوفر كولومبس: المكتشف العظيم**، ترجمة فوزي قبلاوي (بيروت: [د. ن.]، ١٩٥٩)، ص ٩.

(٥) جراي وهوفستدنر، **موجز التاريخ الأمريكي**، ص ٢٠.

أثقلت كاهل الأمريكيين؛ إذ بدأت بريطانيا تفرض الضرائب على مستعمراتها لتغطية النفقات المتزايدة، وهو ما حصل مع الأمريكيين. وكان المبدأ السائد يقضي بإلزام المستعمرات إمداد البلد الأم بالمواد الخام، وألاّ تنافسها في الصناعة. غير أن هذا المبدأ كان يفتقر إلى قوة التنفيذ، وذلك لأن المستعمرات لم تفكر أبداً في أنها أجزاء من هيئة متحدة يتمم بعضها بعضاً، بل اعتبرت نفسها جمهوريات أو دويلات ليس بينها وبين السلطات في لندن سوى رابطة مفككة[٦]. ولذلك حاول الملك (التاج البريطاني) أن يخضع النشاط الاقتصادي في المستعمرات لإدارة إنكلترا ويجعله وفق مصلحتها، مما أدى إلى معارضة أكثر سكان المستعمرات لما وصفوه بالتبعية لبريطانيا.

ثانياً: مواجهة القوانين البريطانية

وإذا كانت الوزارات البريطانية التي جاءت إلى الحكم بعد عام ١٧٦٣ قد أدركت حقيقة الأوضاع بالنسبة إلى هذه الحاجة الملحة، إلا أنها تحركت بما يحقق المصلحة البريطانية فحسب. إذ كانت اللوائح والتشريعات التي أصدرها الإنكليز والتعديلات التي أدخلوها على القوانين القديمة، قد أفضت إلى إخضاع المستعمرات للاقتصاد البريطاني[٧].

وقد تمثلت تلك السياسات في إصدار القوانين الاقتصادية والضريبية التي أثقلت كاهل الأمريكيين، وأبرزها قانون الدمغة سنة ١٧٦٥ (رسم الطابع)، الذي تقرر بموجبه لزوم وضع طوابع بريدية على الصحف والمجلات والنشرات والعرائض والسندات على اختلاف أنواعها؛ وكذلك قانون الشاي الذي ينظم استيراد الشاي إلى المستعمرات البريطانية في أمريكا لمصلحة شركة الهند الشرقية البريطانية، فضلاً على قانون الدخل وقانون الإعلان وقانون الإيواء وعشرات القوانين الأخرى[٨]، التي شكلت عبئاً اقتصادياً على الأمريكيين، دون إغفال ذكر السياسات الإدارية التي نبعت من خوف بريطانيا من تزايد نفوذ

(٦) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٧، ودان ليسي، **الثورة الأمريكية: دوافعها ومغزاها**، ترجمة سامي ناشد (القاهرة: مؤسسة كل العرب، ١٩٦٦)، ج ٢، ص ٢٠٢.

(٨) جوزيف ميتشل، **المعارك الحاسمة في الثورة الأمريكية**، ترجمة محمد عبد الفتاح إبراهيم (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥)، ص ٥ ـ ٧.

الأمريكيين، بسبب تطلعهم إلى الاستيطان غرب المسيسيبي، وهو ما خلق تحديات جديدة، أصدرت بريطانيا على إثرها قانون السابع من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٧٦٣ الذي يعدّ الهنود ملاّكاً للأراضي التي يشغلونها. كل تلك الإجراءات أدت إلى هياج الأمريكيين في المستعمرات في وجه المستعمرين، مطالبين بريطانيا العظمى بتغيير سياساتها. وعلى إثر ذلك قررت المجالس التشريعية المنتخبة في المستعمرات، وأولها مجلس ماساشوستس، مواجهة القوانين البريطانية بالوسائل السياسية، أقرت الجمعية التشريعية في ماساشوستس في عام ١٧٦٨ بعده إرسال خطاب دوري إلى المجالس التشريعية في المستعمرات الأخرى، تدعوهم فيه إلى دراسة نضالهم المشترك ودعم خطط الرد التي اعتمدها مجلس ماساشوستس بوصفه سياسة لهم.

ونتيجة لذلك، تقرر عقد مؤتمر عام، وقد اختارت الولايات مندوبيها للمشاركة فيه. إذ كان الهدف منه دراسة كيفية مواجهة السياسات البريطانية الاقتصادية والإدارية، وانعقد أول مؤتمر عام للولايات الأمريكية في ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٧٦٨ في فيلادلفيا(٩).

وبرز بين الحضور شخصيات قوية كان لها الدور الفاعل في ما بعد في التاريخ الأمريكي، إذ برزت شخصية جورج واشنطن وباتريك هنري من فرجينيا، وصموئيل وجون آدامز من ماساشوستس.

وأدت النقاشات إلى بروز تيارين:

أحدهما أراد اتخاذ إجراءات فورية في اتجاه الاستقلال عن بريطانيا، حتى وإن استعملت القوة المسلحة؛

والتيار **الآخر** هو التيار المحافظ، الذي غلّب العمل السياسي والدبلوماسي عبر الاتفاق مع بريطانيا. وبعد مناقشات طويلة، اتفق المؤتمرون على اتخاذ العديد من الإجراءات السياسية والاقتصادية. فقد تمثلت الإجراءات السياسية في رفض الإجراءات البريطانية بلغة دبلوماسية، وإرسال نداءَين:

واحد إلى الملك جورج الثاني، **والآخر** إلى شعب بريطانيا تعرض فيه المظالم

(٩) المصدر نفسه، ص ١١٤ ـ ١١٦، وتشارلز بيرد وماري بيرد، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية** (بيروت: مكتبة أطلس، [د. ت.])، ص ١١٣.

الأمريكية، بينما تركزت الإجراءات الاقتصادية في وقف استيراد السلع البريطانية حتى الحصول على تصحيح المظالم[١٠].

لم توافق بريطانيا على تلك المطالب، ملمحة إلى إمكانية إعفاء أي مستعمرة بريطانية من الضرائب إذا قامت بتمويل نفقات القوات البريطانية الموجودة فيها، وهو ما عنى أيضاً المزيد من الأعباء على المستعمرات.

وواقع الأمر، إنه قد قدم أكثر من اقتراح لإقامة نوع من الاتحاد بين مختلف أجزاء المستعمرات البريطانية، لتتولى شؤون الحرب مع الفرنسيين والهنود؛ إلا أن تلك الاقتراحات لم تتحقق. ومع ذلك، فقد ترسخت في أذهان الأمريكيين فكرة توحيد صفوفهم. فلما تفاقمت منازعاتهم مع بريطانيا العظمى، واشتدت كثيراً عام ١٧٧٠، اتجه التفكير الجديد لدى الأمريكيين إلى توحيد جبهتهم، مما حدا بهم إلى عقد مؤتمر عام ١٧٧٤، مثلت فيه سائر أنحاء المستعمرات، وصدر عن المؤتمر إعلان للحقوق والمطالب، ووجه الدعوة إلى مؤتمر آخر يعقد في العام التالي، أي ١٧٧٥[١١].

وعندما عقد المؤتمر في العام المحدد، جاء أكثر وضوحاً في المطالب، إذ اتخذت العلاقات بين الولايات وبريطانيا التي استعمرتها منحىً جديداً وخطيراً، إذ بدأت أولى بوادر الثورة المسلحة، عندما أطلق الجنود الإنكليز النار على جنود المليشيات الأمريكية في لكسنغتون يوم ١٩ نيسان/ أبريل ١٧٧٥[١٢].

ثالثاً: حرب الاستقلال الأمريكية

وتشير الوقائع التاريخية إلى أن حرب الاستقلال الأمريكية بدأت برصاصة غير معروفة المصدر، إذ تشير الرواية التاريخية إلى أن بريطانيا أرسلت قوة صغيرة من الجنود إلى لكسنغتون وكونكورد في نيسان/ أبريل ١٧٧٥، من ضمن أغراضها الاستيلاء على كمية من المؤن العسكرية قيل إنها مخزونة في المنطقة. وعندما سمع رجال المليشيات الأمريكية الخبر، تجمع عدد صغير منهم في ساحة لكسنغتون

(١٠) كان عدد الولايات عند الاستقلال ثلاث عشرة ولاية، كوّنت في ما بعد النواة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية.

(١١) ميتشل، المصدر نفسه، ص ٧، ودافيد كوشمان كويل، **النظام السياسي في الولايات المتحدة**، ترجمة توفيق حبيب؛ تقديم علي ماهر (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٥٥)، ص ٤١.

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: جراي وهوفستدنر، **موجز التاريخ الأمريكي**، ص ٣٢ ـ ٣٣.

صباح يوم ١٩ نيسان/أبريل. وعندما وصل الجنود البريطانيون تحت قيادة الكابتن جوان بتكيرن، أمر قائد المليشيا الأمريكية جون باركر رجاله بالانسحاب لأنه لم يرَ نفعاً من المقاومة؛ إلا أن ما حصل أنه، وأثناء عملية الانسحاب، انطلقت رصاصة غير معروفة المصدر، إذ اتهم كلا الطرفين الآخر بأنه أطلقها، لكن من المؤكد أن الرصاصة تلك قد أعقبت خلفها سيلاً من الرصاص، عندها ومنها بدأت حرب الاستقلال.

وعند اندلاع الحرب، اجتمع مندوبو الولايات في أيار/مايو ١٧٧٥ في فيلادلفيا، وسادت مناقشات حامية انتهت بمجملها إلى ضرورة تفعيل العمل الدبلوماسي. وبقي الأمريكيون يأملون باعتراف الحكومة البريطانية بحقوقهم التي سبق أن أعلنت. وعلى الرغم من ذلك، جهز المؤتمر نفسه لما هو أسوأ (أي الحرب)، إذ عيّن جورج واشنطن قائداً عاماً في ماساشوستس. وقرر المؤتمر جمع الأموال والمؤن لمواجهة نزاع مسلح، والبحث عن المساعدة عن طريق فتح باب العلاقات الدبلوماسية مع دول أوروبية جديدة، والاستمرار في النزاع حتى تتحقق الحريات التي نادى بها الأمريكيون، إما بتنازل بريطانيا أو باعلان الاستقلال[١٣].

وجاء في إعلان المؤتمرين «إن قضيتنا عادلة، واتحادنا كامل، ومواردنا الداخلية عظيمة، وإذا دعت الضرورة، فإنه يمكننا الحصول على المساعدة الأجنبية بغير شك؛ إن السلاح الذي اضطرنا أعداؤنا إلى حمله سوف نستخدمه لحفظ حرياتنا، وقد عقدنا العزم على أنه خير لنا أن نموت أحراراً من أن نعيش عبيداً»[١٤].

رفضت بريطانيا المطالب الأمريكية، وأعلن جورج الثالث ملك بريطانيا أن الثوار الأمريكان (عصاة)، وأمر القوات المسلحة البريطانية «**سحق العصيان ومعاقبة المسؤولين والمؤيدين لمثل هذه التصرفات الخائنة**»[١٥]، فكان أن أخذت تكتمل مقومات الحرب، وتشتعل المعارك على أكثر من جبهة. وبين انتصار هنا للأمريكيين، وفوز هنالك للبريطانيين استمرت المعارك، وتدخلت فرنسا لدعم

---

(١٣) بيرد وبيرد، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية**، ص ١١٩.

(١٤) جراي وهوفستدتر، المصدر نفسه، ص ٣٣.

(١٥) نقلاً عن: بيرد وبيرد، المصدر نفسه، ص ١١٩.

الثوار الأمريكان، انتقاماً لخسارتها حرب السنوات السبع ١٧٥٦ ـ ١٧٦٣ أمام بريطانيا، التي أدت إلى استيلاء بريطانيا على أهم ما كان لفرنسا من مستعمرات، إذ استولت على كندا وحوض نهر سنت لورنس[١٦].

وفي العام ١٧٧٨، اضطرت القوات البريطانية إلى إخلاء فيلادلفيا، بسبب تهديد الأسطول الفرنسي. وفي العام نفسه، أكدت سلسلة الهزائم التي نزلت بالإنكليز في وادي أوهايو، سلطة الأمريكيين على الشمال الغربي. إلا أنهم استمروا يحاربون في الجنوب، واستولوا في أوائل العام ١٧٨٠ على تشارلتسن ـ وهي الميناء الرئيسي في الجنوب ـ واجتاحوا مقاطعة كارولينا. وفي العالم التالي حاولوا فتح فرجينيا، ولكن الأسطول الفرنسي الذي تم له الإشراف المؤقت في صيف ذلك العام على المياه الساحلية الأمريكية، قام بنقل قوات واشنطن وروشامبو بالسفن إلى خليج تشيزابيك، وطوقت قواتهم المتحالفة وعددها ١٥٠٠٠ رجل قوات اللورد كورنواليس، التي بلغ عددها ٨٠٠٠ رجل عند يورك تاون على ساحل فرجينيا، وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٧٨١، استسلم كورنواليس وقواته ليفتحوا الطريق أمام انتصار الجيش الأمريكي[١٧].

وعلى إثر ذلك الانتصار[١٨]، صوّت البرلمان البريطاني في آذار/ مارس ١٧٨٢ لصالح إنهاء الأعمال الحربية ضد المستعمرات البريطانية الثلاث عشرة في أمريكا، وبدأت لاحقاً مفاوضات السلام في باريس، بين المندوبين البريطانيين والمندوبين الأمريكيين، ومنهم بنيامين فرانكلين وجون آدامز[١٩].

---

(١٦) فردريك مرك، **الدولة التي لا يمكن قهرها**، ترجمة أمين سلامة (القاهرة: المطبعة الفنية، ١٩٧٨)، ص ١٩ ـ ٢١.

(١٧) جراي وهوفستدنر، **موجز التاريخ الأمريكي**، ص ٣٧ ـ ٣٨. وللتفاصيل حول العمليات العسكرية، انظر: Peter Wells, *The American War of Independence* (New York: Funk and Wagnalls, 1968), pp. 138-172.

(١٨) عندما خسرت بريطانيا حرب الاستقلال لم تكن تقاتل على الجبهة الأمريكية وحسب، وإنما فتحت عليها أكثر من جبهة في أوروبا، إذ شكلت كل من فرنسا وإسبانيا وهولندا حلف (الحياد المسلح) لصيانة حقوقها التجارية من التدخل البريطاني، ولذلك أعلنت الحرب ضد بريطانيا. وكذلك كانت إيرلندا تهدد بريطانيا بالثورة وبالتالي فقد تشتت جهود بريطانيا بين كل تلك الأطراف. إذ كان انتباهها مشتتاً عن الثورة الأمريكية، وربما أخطأت فلم تعرها الاهتمام المطلوب، وربما لأنها استخفت بقدرات الأمريكيين على الحرب. انظر: مرك، المصدر نفسه، ص ٢١.

(١٩) Don Nardo, *The American Revolution*, Opposing Viewpoints Digests (San Diego, CA: Greenhaven Press, 1998), pp. 8-9.

واستمرت المفاوضات حتى نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٧٨٢، حينما وقّعت المستعمرات معاهدات مبدئية مع الحكومة البريطانية، على أن هذه المعاهدات لم تصبح نافذة المفعول إلا بعد أن عقدت فرنسا معاهدة الصلح مع بريطانيا العظمى ـ وهي إحدى ثمار التعاون الفرنسي مع الثوار الأمريكيين ـ ووقّع على الاتفاقية النهائية في أيلول/ سبتمبر ١٧٨٣، وصادق عليها الكونغرس في كانون الثاني/ يناير ١٧٨٤، وفيها اعترف الملك جورج باستقلال الولايات الأمريكية الثلاث عشرة، واتفق على أن تكون حدودها من المحيط الأطلسي حتى نهر الميسيسيبي، ومن البحيرات العظمى حتى فلوريدا، وأن تبقى الملاحة في نهر الميسيسيبي مفتوحة للرعايا البريطانيين والمواطنين الأمريكيين. وهكذا أعلنت الدولة والاستقلال[٢٠].

وقد ترافق مع العمل العسكري، عمل سياسي داخلي، كان هدفه الوصول إلى بناء سلطة للحكم الذاتي، قادرة على حكم الولايات في حال أُعلنَ الاستقلال. فكان أن أصدر المؤتمر الشامل الثاني وثيقة «إعلان الاستقلال» في العام ١٧٧٦. كما أقر المؤتمر الشامل الثالث في عام ١٧٧٧، اقتراحاً يرمي إلى إقامة اتحاد فيدرالي مرن، وبعث به إلى سائر الولايات لتقره، فانتهت جميع الولايات من إقراره في عام ١٧٨١ لتصبح الوثيقة التي سميت في ما بعد «مواد الاتحاد»، الأساس الذي بني عليه الدستور الأول للجمهورية الأمريكية[٢١]. وعندما اشتعلت نيران الثورة الأمريكية، قامت الولايات من تلقاء ذاتها بتأسيس هيئة تشريعية خاصة بها، ثم أقرت كل منها دستورها الخاص في ما بين العامين ١٧٧٦ و١٧٨٠؛ وبذلك، أصبحت حكومات متوافرة الأركان. وعندما انتهت الثورة الأمريكية وأعلن الاستقلال لم تجد الولايات صعوبة في حكم نفسها، وخصوصاً بعد إعلان مواد الدستور الأمريكي، الذي حدد السلطات والصلاحيات وأسلوب الحكم والحقوق والواجبات.

تكمن أهمية التجربة الأمريكية وإعلان الاستقلال بعد الثورة، أولاً في أنها الخطوة أو اللبنة الأولى في البناء الأمريكي للدولة الاتحادية في ما بعد، بل إن مرد الكثير من السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة في ما بعد، ولا سيما بعد أن

---

(٢٠) بيرد وبيرد، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية**، ص ١٢٠.

(٢١) كويل، **النظام السياسي في الولايات المتحدة**، ص ٤١ ـ ٤٢.

تحولت إلى قوة عظمى، يعود إلى التجربة التاريخية التي مرت بها الولايات الأمريكية الثلاث عشرة نفسها في مرحلة الاستقلال[٢٢].

ولذلك، فإن تجربة إعلان الاستقلال والتحرر الأمريكي من بريطانيا العظمى، قد تركت إرثها في مفكرة الرؤساء الأمريكيين وأعضاء الكونغرس، بل وربما تعود إليها معظم تبريرات خوض الحروب بغية الوصول إلى هدف تحرير واستقلال الشعوب، ومثال ذلك إعلان الولايات المتحدة عام ١٨٩٨ الحرب ضد إسبانيا لتحرير الشعب الكوبي ونيله حريته واستقلاله، وتوسيع الحرب لتشمل مناطق هاواي وبورتوريكو وغوام والفيليبين[٢٣]. وإن كانت تلك الحرب لا تعني في الواقع رغبة أمريكية في تحرير الشعوب الأخرى، إلا أنها استخدمت حجة للتدخل في شؤون الآخرين.

وإذا كان جون آدامز[٢٤] قد أعلن «أن الثورة الأمريكية قد اختمرت قبل بداية الحرب، إذ كانت في عقول الناس وفي قلوبهم. . . [وينبغي] أن نرجع مئتي سنة إلى الوراء في تاريخ أمريكا لندرك المبادئ والإحساسات التي دفعت الأمريكيين إلى الثورة منذ أن أنشأت المزرعة الأولى»[٢٥]، فإن الثورة الأمريكية عُدّت ثورة عقائدية، ثورة مبادئ، وثورة دستورية؛ قبل أن تكون ثورة للتحرر والاستقلال[٢٦].

وفي كثير من النواحي المهمة، تمخضت تلك الثورة عن ثورات جذرية في الشؤون الأمريكية والقوى العسكرية والصناعية والمالية والدبلوماسية والحكومية والاجتماعية[٢٧].

---

(٢٢) في ذلك انظر مثلاً: Garrett Ward Sheldon, «The Political Theory of the Declaration of Independence,» in: Scott Douglas Gerber, ed., *The Declaration of Independence: Origins and Impact*, Landmark Events in U.S. History Series (Washington, DC: CQ Press, 2002), pp. 16-29.

(٢٣) Charles A. Kromkowski, «The Declaration of Independence, Congress, and Presidents of the United States,» in: Gerber, ed., Ibid., p. 134.

(٢٤) جون آدامز هو الرئيس الثاني للولايات المتحدة بعد جورج واشنطن، وهو أول نائب لرئيس الجمهورية في الولايات المتحدة، ولد عام ١٧٣٥ وتوفي عام ١٨٢٦، تولى الرئاسة للمدة من آذار/ مارس ١٧٩٧ إلى آذار/ مارس ١٨٠١، اتحادي الاتجاه، ولُقّب بـ «أطلس الاستقلال الأمريكي». انظر: Richard L. Wilson, *American Political Leaders*, American Biographies (New York: Facts on File, 2002), pp. 5-8.

(٢٥) نقلاً عن: جراي وهوفستدنر، **موجز التاريخ الأمريكي**، ص ٢٠.

(٢٦) ميتشل، **المعارك الحاسمة في الثورة الأمريكية**، ص ٥.

(٢٧) حول تلك التحولات، انظر: Gordon S. Wood, *The American Revolution: A History*, Modern Library Chronicles; 9 (New York: Modern Library, 2002).

ومن هنا نرى الرابط بين الثورة الأمريكية التي أُعلنَ على إثرها الاستقلال الأمريكي، وتشكيل النظام السياسي الأمريكي؛ إذ أفرزت الثورة الأمريكية تحولات جذرية على صعيد الحياة الأمريكية في مختلف جوانبها، فيما الثورة وما تمخض عنها دعمت تشكيل نظام سياسي قائم على الفدرالية، وكذلك دعمت دور الرئيس الأمريكي، ولا سيما أن بطل حرب الاستقلال هو القائد جورج واشنطن، الذي اختير ليكون أول رئيس للولايات المتحدة في ما بعد.

الفصل الثاني

النظام السياسي الأمريكي ومظاهر تكوينه

بعد أن انتصر الأمريكيون على البريطانيين، واجهتهم مسألة حكم أنفسهم والمحافظة على الاتحاد الذي تكون خلال حرب الاستقلال؛ فضلاً على الكثير من المشاكل، منها ما هو خاص بالأراضي وتوزيعها، وتجارة الفراء، والهنود، ومشاكل الاستيطان، وحكم المقاطعات التابعة، ومنها ما يتعلق بحماية حدود الدولة الجديدة من اعتداءات الأوروبيين الطامعين في احتلالها، بعد أن تولى الجيش البريطاني تلك المهمة لزمن ماقبل الاستقلال.

وعليه، بدا الأمر مرهوناً بإنشاء نظام سياسي قادر على حكم وإدارة الدولة بعد الاستقلال، وأن يتجاوز النظام الجديد أخطاء المجالس التشريعية التي كانت تدير شؤون المستعمرات في مرحلة التبعية لبريطانيا، وما تمخض عن تلك الأخطاء من شكاوى عامة، وأن تكون لديه القدرة على اتخاذ الكثير من الإجراءات أثناء التشكيل وبعد الإعلان عن النظام الجديد، بما في ذلك تدابير الحفاظ عليه.

وسنحاول، في هذا المبحث، التعرف إلى طبيعة تشكيل النظام السياسي والإجراءات التي اتخذت للمحافظة عليه، مبتدئين بأساس العملية السياسية، وهي تكوين الدستور الأمريكي.

أولاً: إعداد الدستور الأمريكي، وتحديد شكل النظام السياسي

١ ـ مؤتمر فيلادلفيا (أيار/ مايو ١٧٨٧)

وصلت الأوضاع بعد إعلان الاتحاد الكونفدرالي عام ١٧٨١ إلى حالة ازدادت فيها الشكاوى ضد حكومات الولايات، بعد أن أصبحت مراقبة المسائل العامة في

أيدي المجالس التشريعية المنتخبة، لتخلو الولايات من رقابة مسؤول تنفيذي أو قضائي؛ الأمر الذي جعلها تتصرف كجمهوريات مستقلة، تحكمها الأغلبية الشعبية الممثلة بمجالسها التشريعية. ففضلاً على ضعف السلطة القضائية في معاقبة المخالفين(١)، فإن الكونغرس كان يشكو عيباً في تشكيلته، وعجزاً في التنفيذ، وضعفاً في سلطاته في أكثر من جانب(٢).

ولذلك، دفعت تلك المسببات واضعي الدستور الأمريكي في ما بعد، إلى ضمان إنشاء كونغرس اتحادي قوي يتجاوز الصلاحيات الهزيلة للكونغرس السابق؛ ولا سيما بعد أن عمّت المظاهرات مدناً كثيرة، مطالبة بتغيير نظام الحكم الذي ولد بوصفه نظام طوارئ أثناء الثورة، واستمر العمل به بموجب بنود الاتحاد. وحيال ذلك، قرر الزعماء وقادة حرب الاستقلال البدء في البحث عن وسيلة سلمية لإقامة حكومة قوية، مع الإبقاء على التمثيل الشعبي. وكان من أبرز الداعين إلى ذلك جورج واشنطن، إذ حذر حكام الولايات من الأخطار المقبلة، وأوصى بتكوين حكومة قوية قادرة على تنظيم القضايا العامة وحكم البلاد(٣)، مستنداً في ذلك إلى ما ستؤول إليه الحالة الهزيلة التي وصلت إليها العلاقات بين ولايات الاتحاد التي قال عنها: «إن الولايات لم يكن يربط بعضها ببعض إلا حبل من الرمال»(٤)، إذ حدثت مشاكل متعلقة بالملاحة في نهر بوتوماك ـ ولا سيما النزاع بين ولايتي ماريلاند وفرجينيا ـ ولحل تلك المشاكل ومناقشتها، فقد عقد مؤتمر ١٧٨٦، وهو اجتماع مصغر ضم ممثلي خمس ولايات، في أنابوليس/ولاية ماريلاند؛ وهو الاجتماع الذي دعا إلى عقد مؤتمر شامل في العام الذي يليه ١٧٨٧، سيكون الهدف منه مناقشة بنود الاتحاد.

وفعلاً، عقد المؤتمر في فيلادلفيا في أيار/مايو ١٧٨٧، وكان أبرز الحضور جورج واشنطن وبنيامين فرانكلين وألكسندر هاملتون وجيمس ماديسون(٥)

---

(١) تشارلز بيرد وماري بيرد، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية** (بيروت: مكتبة أطلس، [د. ت.])، ص ١٤٣.

(٢) أمودي دي رينكور، **القياصرة قادمون**، ترجمة أحمد نجيب هاشم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٠)، ص ١٠.

(٣) بروس مندلاي، **الدستور الأمريكي**، ترجمة لجنة المعارف (القاهرة: دار الكرنك، ١٩٦٤)، ص ٣٢، وبيرد وبيرد، المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(٤) وود جراي وريتشارد هوفستدنر، **موجز التاريخ الأمريكي** (واشنطن: وكالة الإعلام الأمريكية، ١٩٨٥)، ص ٤٣.

(٥) سيأتي التعريف بهذه الأسماء في مبحث لاحق.

وروبرت موريس (الحاكم)[٦]. واستمرت جلسات المؤتمر حتى ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٧٨٧، وسادت مناقشات حادة، دارت في مجملها حول ثلاثة مواضيع[٧]:

ـ **الموضوع الأول** كان متمحوراً حول إمكانية العثور على إجابة جامعة حول سؤال مفاده: هل يتكون الكونغرس من مجلس واحد أو مجلسين؟ وفي هذا الخصوص قُدم مشروعان:

أحدهما مشروع فرجينيا، وقدمه ماديسون، المعروف بـ «أبي الدستور الجديد»، وهو يمثل مصالح الولايات الكبرى؛ إذ اقترح ماديسون أن يتولى السلطة التشريعية مجلسان، المجلس الأعلى، وتتمثل فيه الولايات بما يتناسب مع حجمها وثروتها، وينتخب الشعب الأمريكي المجلس الآخر[٨].

بينما جاء المشروع **الثاني** (مشروع نيوجرسي) الذي كان أكثر حذراً، إذ إنه كان يمثل مصالح الولايات الصغيرة المتخوفة من طغيان الولايات الكبيرة وسيطرتها على الكونغرس، في ما إذا أقر مشروع فرجينيا. وقد طالب مندوب نيوجرسي بمجلس واحد تتساوى فيه الولايات في التمثيل، كما كان الوضع إبان الاتحاد الكونفدرالي، على أن يمنح الكونغرس سلطات فرض الضرائب وتنظيم التجارة.

وعلى الرغم من تعارض المشروعين وتباعدهما، فإن المجتمعين تمكنوا بعد مناقشات طويلة من إيجاد أساس لاتفاق يقضي بأن يتألف الكونغرس من مجلسين، تتمثل في **المجلس الأعلى** كل ولاية بعضوين، مهما بلغ عدد سكانها ومساحة أراضيها؛ أما في **المجلس الآخر**، فترسل كل ولاية عدداً من النواب المنتخبين بما يتناسب مع عدد سكانها[٩].

أما **الموضوع الثاني** الذي اختُلف حوله في المؤتمر، فهو طلب ممثلي ولايات الجنوب الأخذ في الاعتبار عدد العبيد عند تحديد عدد نواب تلك الولايات، على

---

(٦) بيرد وبيرد، المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(٧) بالتفصيل انظر: عبد العزيز سليمان وعبد المجيد نعنعي، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث** (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٣)، ص ٨٦ ـ ٩٥.

(٨) Alexander Hamilton, «Arguments for Increasing the Power of the Federal Government,» in: Mortimer J. Adler, ed., *The Revolutionary Years: Britannica's Book of the American Revolution*, associate editor Wayne Moquin (Chicago, IL: Encyclopaedia Britannica, Inc., 1976), pp. 252-256.

(٩) أندريه هوريو، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، نقله إلى العربية علي مقلد، شفيق حداد وعبد الحسن سعد، ٢ مج (بيروت: المؤسسة الأهلية للطباعة والنشر، ١٩٧٤)، مج ١، ص ٣٢٣.

الرغم من أن العبيد لم يسمح لهم بالانتخاب. وقد جرى الاتفاق في نهاية المداولات على حساب ثلاثة أخماس المواطنين العبيد ضمن عدد سكان الولاية.

وقد تعلق **الموضوع الثالث** بتحديد صلاحيات كل من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات. ففي حين ظهرت آراء مؤيدة لأن تكون الصلاحيات أكبر لدى الحكومة الاتحادية، ظهرت آراء على العكس من ذلك، عدت ذلك تناقضاً مع سلطات الحكم الذاتي التي يجب أن تمتلكها الولايات. وقد اتفق في نهاية الأمر على منح السلطات الاتحادية الصلاحيات الكبرى الممثلة للمصالح المشتركة بين الأعضاء، كالضرائب والأمن في الأراضي الأمريكية والدفاع والشؤون الخارجية والاقتصاد العام والجمارك والنقد والتجارة الدولية، وما عدا ذلك، يكون من اختصاص حكومات الولايات[١٠]. وضمن المناقشات التي دارت حول الدستور ـ أيضاً ـ الاتفاق على جعل الدستور المقترح قابلاً للتعديل بشروط محددة.

ويبقى من أهم ما خرجت به نقاشات مؤتمر فيلادلفيا عام ١٧٨٧، بعد كتابة الدستور؛ هو ذلك الاتفاق الذي حدد شكل النظام السياسي الأمريكي، الذي أبقاه إلى اليوم من أشهر النظم السياسية استقراراً في العالم؛ إذ جرى الاتفاق على شكل الحكومة الاتحادية، بعد أن أقر المؤتمرون أن تكون ذات سلطات ثلاث منفصلة هي السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية[١١].

واستمرت جلسات المؤتمر كما ذكرنا حتى ١٧ أيلول/سبتمبر ١٧٨٧، عندما وقعت الوثيقة النهائية بأغلبية ٣٩ عضواً من ٥٥ عضواً اجتمعوا لمناقشة الدستور، وبقيت مشكلة التصديق عليه من قبل الجمعية التأسيسية الخاصة التي سيختارها الناخبون لهذا الغرض. ومع انقسام الأصوات حيال المسودة الأخيرة للدستور بين الاتحاديين، وهم المناصرون للدستور؛ والمناوئين للاتحاد، كما أطلق عليهم، وهم الذين دعوا إلى مجرد قيام عصبة بين الولايات[١٢]، إلا أن الولايات الأمريكية ما لبثت أن صادقت عليه تباعاً[١٣].

---

(١٠) انظر في ذلك: كافين رايلي، **الغرب والعالم**، ترجمة عبد الوهاب المسيري ووجدي عبد السميع، عالم المعرفة؛ ٩٠، ٢ ج (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦)، ص ١٤٢.

(١١) سيتم بحث تلك السلطات في فقرة لاحقة.

(١٢) John Kenneth Galbraith, *The American Political System: The Future of Federalism* (New York: John Wiley, 1990), p. 34.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٤.

٢ ـ وضع الدستور موضع التنفيذ

ولوضع الدستور موضع التنفيذ، كان لا بد من انتخاب رئيس للحكومة الاتحادية، فاتخذ الكونغرس التدابير اللازمة لإجراء أول انتخابات رئاسية في تاريخ الولايات المتحدة. علماً بأن الحكومة التي نص عليها الدستور الجديد ستبدأ عملها في ٤ آذار/مارس عام ١٧٨٩، ولم يكن أمام الأمريكيين لتسلم أعلى منصب في الدولة الجديدة من هو أفضل من جورج واشنطن، بطل حرب التحرير، وقائد الجيوش الأمريكية؛ الذي اختير بالإجماع وجرى تنصيبه في ٣٠ نيسان/أبريل ١٧٨٩، وانتخب جون آدامز من ولاية ماساشوستس نائباً للرئيس، واختيرت مدينة نيويورك لتكون عاصمة للاتحاد[١٤].

وإذا كانت المشاكل والفوضى التي عاشتها ولايات الاتحاد الكونفدرالي هي السبب وراء عقد الاجتماع الذي خصص لمناقشة تبديل بنود الاتحاد، لا تعديلها فحسب، فإن قراءة تحليلية لواقع تلك المرحلة تدعو إلى القول: إن مستدعيات قاهرة ساعدت على بلورة الدستور الأمريكي[١٥]، تمثلت في:

أ ـ المستدعيات الاجتماعية

وهي تلك النابعة من تشكيلة المجتمع الأمريكي، فهو مجتمع من المهاجرين مختلفي البلدان والقوميات؛ وهو مجتمع هجين تمتد أصوله إلى أربعة فروع، من ضمنهم المنحدرون من آسيا ومن سلالتهم الهنود الأمريكيين، ومنهم من جاءوا من الجزر البريطانية وأوروبا الغربية، والقسم الثالث من القارة السوداء، وهم الذين جلبوا عبيداً من السلالة الزنجية، أما المجموعة الرابعة، فنزحت من حوض البحر المتوسط وأوروبا الشرقية[١٦]. وهكذا، بدت الولايات المتحدة الأمريكية دولة تختلط فيها الأجناس والجماعات العرقية[١٧]. وقد انعكس هذا التنوع في أسلوب صياغة الدستور الجديد، الذي أريد له أن يفي بحاجات كل مكونات

---

(١٤) سليمان ونعنعي، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث**، ص ٩٣ ـ ٩٤.

(١٥) في تفصيلات ذلك، انظر: وائل محمد إسماعيل، «النظام السياسي الأمريكي: دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في الشؤون الخارجية،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٤)، ص ٥ ـ ١٨.

(١٦) ماكس ليرنر، **أمريكا كحضارة**، ترجمة راشد البراوي (بيروت: المطبعة الفنية، ١٩٦٦)، ج ١، ص ٢٣.

(١٧) إكرام بدر الدين، **الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية** (بيروت: دار الجوهرة، ١٩٨٦)، ص ٢٢٢.

ذلك الخليط. وبعبارة أخرى، إن المستدعيات الاجتماعية ساعدت على بلورة دستور يفي بمتطلبات التكوينات الاجتماعية المختلفة الأصول والأجناس في الدولة الجديدة.

ب ـ المستدعيات الفلسفية

ظهرت في تلك المرحلة الزمنية مجموعة من الآراء والأفكار الفلسفية حول فلسفة الحكم، وجلها جاءت بالضد من ظاهرة الاستبداد بالسلطة التي كانت سائدة في المجتمعات الأوروبية. ومن أبرز تلك الآراء والأفكار، أفكار الفيلسوف الإنكليزي جون لوك (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤)، في حق الثورة وضرورة رضا المحكومين عن الحكومة التي أثرت في آراء توماس جيفرسون (كاتب إعلان الاستقلال الأمريكي)، الذي كان من أشد المناصرين لتلك الأفكار[١٨]. واستشهد صانعو الدستور الأمريكي بأفكار الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو وكتابه **روح القوانين** ونظريته في فصل السلطات، إذ كتب: «كل رجل منح سلطة عرضة لأن يسيء استخدامها، فلا يمكن أن تكون هناك حرية إذ تتوحد السلطتان التشريعية والتنفيذية في الشخص نفسه أو الهيئة من الحكام»[١٩]. وقد أثرت تلك النظرية تأثيراً مباشراً في تفضيل نظام فصل السلطات، الذي تبناه الدستور الأمريكي.

ج ـ المستدعيات القانونية والاقتصادية

كان للتجارب السياسية التي مرت بها الولايات الأمريكية أثناء مرحلة التبعية لبريطانيا ثم مرحلة الاتحاد الكونفدرالي (١٧٨١)، أثر في نضج الأفكار السياسية لدى كتّاب الدستور الأمريكي. وكان لأشكال أنظمة الحكم في أوروبا، وما احتوته من إيجابيات وسلبيات، أثر كبير في إغناء التجربة وتأهيل واضعي الدستور لتفضيل نظام فصل السلطات.

هذا فضلاً على الجذور الاقتصادية؛ إذ إن كل مؤيدي الدستور الأمريكي، الصادر عام ١٧٨٧، كانوا ممن يملكون، وهم من التجار والمرابين وأصحاب الأراضي والرأسماليين والممولين؛ أما المعارضون، فكانوا من الفلاحين وأصحاب

---

(١٨) ألكسندر هاملتون، جيمس ماديسن وجون جاي، **الدولة الاتحادية: أسسها ودستورها**، ترجمة جمال محمد أحمد؛ راجعه إحسان عباس (بيروت: مكتبة الحياة، ١٩٥٩)، ص ١٣.

(١٩) نقلاً عن: م. جد هارمون، **أضواء على دستور دولة الولايات المتحدة**، ترجمة أمير كامل؛ مراجعة صفوت عبد الحليم (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٢)، ص ٢٨.

الديون. وبالتالي، كانت هناك مصالح اقتصادية ومنافع مادية وراء الدستور والموافقة عليه، ولذلك انتقد معارضو الدستور تلك الوثيقة، إذ قالوا إنها «مجموعة مساومات» كان الغرض منها خدمة الأغنياء وليس الفقراء[٢٠]. ومما أيد ذلك أن بنيامين فرانكلين لم يسمح لمن لا يملكون أرضاً بحق التصويت، وأن ألكسندر هاملتون أضفى على الملاّك فقط امتلاك الإرادة الحرة[٢١].

وفي دراسة متأنية للنتائج التي تمخضت عنها المناقشات المطولة حول الدستور، يتضح لنا أن النظام الجديد شكل أكثر من عصبة بين الولايات؛ إذ أتاح للحكومة عن طريق السلطات التي منحت لها، التمتع بسلطة تتجاوز صلاحيات المسؤولين في الولايات ومجالسها التشريعية، لصالح فرض طاعة القوانين الاتحادية عن طريق استعمال وسائلها القهرية.

وبناء على ما تقدم، فإن إنشاء الدستور الأمريكي المنبثق عن مؤتمر فيلادلفيا ١٧٨٧، كان أولى الخطوات التي ساهمت في تكوين صورة النظام السياسي الأمريكي، إذ حدد شكل ذلك النظام، ووضع الخطوط العريضة لأبرز مكوناته، وحدد الصلاحيات التي تتمتع بها كل جزئية من جزئياته. وعلى الرغم من أن عوامل أخرى ساهمت أيضاً، وكما سيأتي دراسته لاحقاً، في وضع أسس تكوين النظام السياسي الأمريكي؛ إلا أن تشكيل الدستور الأمريكي يعد الخطوة الأبرز في تكوينه.

ثانياً: الحرب الأهلية والنظام السياسي الأمريكي

استقر شكل النظام السياسي في الولايات المتحدة كما أراد واضعو الدستور، وعملت السلطات الثلاث بحسب الصلاحيات الدستورية، وتقدمت الدولة الجديدة بخطوات محسوبة إلى الأمام إذ عمَّ الازدهار مفاصل الحياة كلها تقريباً؛ إلا أن استقرار الوضع السياسي، كان يقابله انقسام واضح على الصعيد الاقتصادي بين شمال البلاد وجنوبها، إذ كانت البنى الاقتصادية والاجتماعية مختلفة بين الاثنين. ففي الشمال، كانت تسود الرأسمالية الصناعية التي كانت تتطور وتتقدم بشكل ملفت للنظر؛ أما في الجنوب، فكان المجتمع ما يزال زراعياً، حيث يسود مالكو المزارع الأرستقراطيون ومعهم أصحاب الطبقة الوسطى من أصول رؤوس

---

(٢٠) بيرد وبيرد، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية**، ص ١٤٤.

(٢١) حسين فوزي النجار، **أمريكا والعالم** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٧)، ص ٥٨.

الأموال، فضلاً على طبقة العبيد التي أخذت أعدادها تتزايد بفعل تزايد معدل الولادات الكبيرة[22]؛ وقد استخدم هؤلاء بشكل لاإنساني في زراعة القطن التي كان يعتمد عليها اقتصاد الجنوب، حتى أُطلقَ على القطن «ملك ولايات الجنوب». ولم تكن الأرباح الكبرى ممكنة إلا باستخدام الرقيق؛ ولهذا، كان الجنوب يصرّ على إبقاء الرقيق، ويصر على إلغاء قانون حظر امتداد الرقيق إلى الشمال الغربي، الصادر عام ١٧٨٧[23]، وكذلك قانون حظر تجارة الرقيق الصادر في عام ١٨٠٧[24].

وقد ظهرت بوادر الاختلاف بين الشمال والجنوب حول قضيتين: **الأولى** حول الحماية التجارية التي أيدها الشمال ورفضها الجنوب[25]، **والثانية** حول قضية توزيع الأراضي الواسعة في الغرب مجاناً على المزارعين الصغار وعلى المهاجرين الجدد، وهي القضية التي أثرت في مصالح الملاك من سكان الجنوب[26].

ولم يلبث الخلاف بين الشمال والجنوب أن انتقل من الصعيد الاقتصادي إلى الصعيد الاجتماعي، وهذه المرة اتخذ من مشكلة الرقيق مجالاً له؛ إذ انقسم الرأي حيالها بين ولايات الشمال التي رفضت نظام الرقيق وعملت على إصدار القوانين التي تحد من تجارتهم، فصدر قانون العام ١٨٠٨، الذي ألغى بموجبه الكونغرس تجارة الرقيق مع أفريقيا[27]، وكذلك طالب بتحرير الرقيق الموجودين في البلاد عملاً بمبدأ المساواة. وقد اعترضت ولايات الجنوب على ذلك كونها تعتمد بشكل أساس على الرقيق في زراعتها، ولم تكن ترضى إلا باستعمال نظام الرقيق واستمراره، وهو ما أثار مشكلة كبيرة بالنسبة إلى الاتحاد بين ولايات الشمال وولايات الجنوب.

ولما كانت زراعة القطن تنقص من خصوبة الأرض وتنهكها، فقد ارتأى الجنوبيون الحصول على أراضٍ جديدة في الغرب ينشئون فيها ولايات تسمح

---

(٢٢) حول تلك الطبقة ودورها في اقتصاد ولايات الجنوب، انظر: Ira Liberlin, «Slavery in the Antebellum South,» in: Allen Weinstein and David Rubel, *The Story of America: Freedom and Crisis from Settlement to Superpower* (New York: DK Pub. Co., 2002), pp. 188-204.

(٢٣) جراي وهوفستدنر، **موجز التاريخ الأمريكي**، ص ٧٦.

(٢٤) كارلهاينتس دشنر، **المولوخ: إله الشر ـ تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية**، ترجمة محمد حديد؛ مراجعة وإعداد زياد منى، ط ٣ ([بيروت]: دار قدمس للنشر، ٢٠٠٢)، ص ١٨١ ـ ١٨٢.

(٢٥) سليمان ونعنعي، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث**، ص ١١٧ ـ ١١٨.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٢٧) جراي وهوفستدنر، **موجز التاريخ الأمريكي**، ص ٧٤.

بامتلاك العبيد، في الوقت الذي أخذ فيه الشماليون يَدعون إلى منع استخدام الرقيق في الأراضي التي كانت ما تزال ملكاً للاتحاد ولم تصبح بعد ولايات. وهكذا، انتقل الخلاف بين الطرفين ـ الشمال والجنوب ـ إلى الأراضي الجديدة في الغرب، وكذلك الأراضي التي انضمت إلى الاتحاد مثل تكساس والأراضي التي انتزعت من المكسيك بعد الحرب معها، التي استمرت حتى عام ١٨٤٨[٢٨]. وقد عمد كل طرف إلى ضم الولايات القريبة منه؛ فانحازت تكساس إلى رأي الجنوب، ودخلت الاتحاد على أنها ولاية تسمح بنظام الرقيق، بينما ساد الخلاف في الولايات الأخرى (كاليفورنيا، نيومكسيكو، يوتاه)، حتى انتهى الأمر بتسوية جعلت عدد ولايات الرقيق في الاتحاد مساوياً لعدد الولايات المناهضة له[٢٩].

وفي عام ١٨٣٠، أخذت بوادر الخلاف تظهر وتنتشر حول مسألة الرقيق[٣٠]، إذ أعلنت «حركة إلغاء الرق في أمريكا» حرباً لا هوادة فيها ضد استمرار الرقيق، وكتب زعيم الحركة وليم لويد جاريسون في العدد الأول من جريدته **ليبرتور** في أول كانون الثاني/ يناير ١٨٣١ «إني سوف أكافح بكل جهدي في سبيل تحرير الرق بين السكان فوراً»[٣١]. كما تأسست «حركة الأرض الحرة»، وهي حركة تعارض انتشار الرقيق في المناطق التي لم تتمتع بعد بحقوق الولايات، وقبلها ظهرت «حركة الكويكرز»، التي اتسمت بمعارضتها السلمية، ثم ظهرت «حركة الطريق الحديدي السري»، التي أنشأت في العقد الرابع من القرن التاسع عشر شبكة مستديمة ودقيقة من الطرق السرية في جميع أنحاء البلاد، لتهريب العبيد من الجنوب إلى الشمال وإلى كندا[٣٢].

وقد ساعدت تلك الأحداث في ازدياد الانشقاق بين ولايات الشمال والجنوب، ودعم ذلك صدور قانون ١٨٥٤ من قبل الكونغرس، الذي سمح للمهاجرين إلى إقليم نبراسكا الشاسع بنقل رقيقهم معهم، على الرغم من معارضة الصحافة القوية،

---

(٢٨) سليمان ونعنعي، المصدر نفسه، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(٣٠) قد يعود السبب في ذلك إلى التطورات التي شهدتها زراعة القطن بعد عام ١٨٣٠ باستخدام الوسائل الحديثة في إنتاجه، وهو ما ترافق معه الانتقال من (نظام الأبوّة) الذي كان متبعاً قبل ذلك بإشراف مباشر من قبل السيد على عبيده، واستعمال الأساليب اللينة في استخدام الملاحظين المحترفين الذين كانت سمعتهم تعتمد على مقدرتهم في استغلال العبيد إلى أقصى قدر مستطاع.

(٣١) جراي وهوفستدنر، المصدر نفسه، ص ٧٤ ـ ٧٦.

(٣٢) بيرد وبيرد، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية**، ص ٣٩٦.

وكذلك معارضة رجال الأعمال ورجال الدين في ولايات الشمال لذلك الأمر.

وفي خضم ذلك، تأسس الحزب الجمهوري في العام ذاته[٣٣]، ولذلك كان مطلبه الرئيسي تحريم الرقيق في جميع أنحاء الولايات المتحدة، وقد قدم عنه مرشحاً إلى رئاسة الجمهورية عام ١٨٥٦. وعلى الرغم من أنه خسر الانتخابات، إلا أنه حصل على نسبة عالية من أصوات الشماليين، دعمت موقفه في الانتخابات التالية التي جرت عام ١٨٦٠، وترشح فيها أبراهام لينكولن[٣٤]، وفاز بالرئاسة. وقد مثل فوزه وتوليه منصب رئاسة الولايات المتحدة[٣٥]، النزع الأخير في إحداث التصدع في البناء الأمريكي[٣٦]، ذلك أن برنامجه وبرنامج حزبه لم يكتفِ فقط بمحاربة الرقيق والعمل على إنهائه في البلاد، بل أضيف إليه المطالبة بمزيد من الحماية الاقتصادية وفرض رسوم جمركية عالية، والتعهد بتوزيع الأراضي على السكان دون مقابل. وهذه كلها تقع ضد مصالح الجنوبيين ورغباتهم، الذين عدّوا فوز لينكولن وتسلمه الرئاسة الفرصة المواتية لإعلان انفصالهم عن الاتحاد؛ فكان أن أعلنت كارولينا الجنوبية في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر انفصالها عن الاتحاد[٣٧]، ولحقت بها ولايات ميسيسيبي، وفلوريدا، وألَباما، وجورجيا، ولويزيانا، وتكساس؛ لتؤسس جميعاً نوعاً من الاتحاد الجديد سمي «حلف الولايات الأمريكية» أو «الولايات الاتحادية (Confederate) الأمريكية» (C.S.A.)، وعيّن رئيساً له وهو وزير الحرب الأمريكي السابق جيفرسون ديفيس، ونائباً للرئيس هو ألكسندر ستيفنز. واتخذ المكون الجديد علماً خاصاً به، وعاصمة

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٩٦.

(٣٤) ابراهام لينكولن: هو الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة، استمرت رئاسته للمدة من ١٨٦١ إلى ١٨٦٥ عندما اغتاله أحد الممثلين أثناء حضوره عرضاً مسرحياً بعد انتهاء الحرب الأهلية بأيام. ولد لينكولن في ١٢ شباط/ فبراير ١٨٠٩ في مدينة كونتي بولاية كينتوكي وتوفي في ١٥ نيسان/ أبريل ١٨٦٥. له أربعة أولاد، روبرت، إدوارد، وليام وتوماس. عمل محامياً واشتهر بالخطابة والكلام المفوه. أعاد توحيد الولايات المتحدة من جديد بعد أن انقسمت إلى قسمين أثناء الحرب الأهلية، وما يزال إلى اليوم ينظر له الأمريكيون نظرة خاصة. للمزيد انظر: James M. McPherson, *«To the Best of My Ability»: The American Presidents*, editor David Rubel (New York: Dorling Kindersley Pub., 2001), pp. 118-124.

(٣٥) لم يحصل لينكولن في تلك الانتخابات إلا على ٤٠ بالمئة من أصوات الناخبين أو أكثر بقليل. إلا أن السبب في فوزه يعود إلى انقسام الحزب المنافس (الديمقراطي) وتقديمه لمرشحين اثنين للرئاسة، (دوغلاس) من الشمال، والمتعصب لنظام الرق (بريكندريدج) من الجنوب.

(٣٦) Catherine Clinton, «The Road to Civil War,» in: Weinstein and Rubel, *The Story of America: Freedom and Crisis from Settlement to Superpower*, pp. 250-274.

(٣٧) Clifford L. Linedecker, ed., *Civil War A to Z: The Complete Handbook of America's Bloodiest Conflict* (New York: Ballantine Books, 2002), p. 280.

جديدة هي مونتغومري في ولاية ألباما[٣٨] وكذلك دستوراً جديداً لا يختلف عن دستور الولايات المتحدة سوى باستثنائه تلك المواد التي تتعلق بالعبيد[٣٩].

رفض الرئيس أبراهام لينكولن إعلان الانفصال، وعدّه باطلاً من الناحية القانونية، وحاول إظهار مرونة في المصالحة؛ إذ قال إنه يقصر معارضته لنظام الرق فقط على الأراضي الجديدة، وإنه يقبل به حيث يوجد فعلاً. إلا أن تلك السياسات لم تثنِ الجنوبيين عن قرارهم، وحسبوا أنه من المستحيل التعاون مع الرئيس الجديد وحزبه الجمهوري[٤٠].

وإزاء استنفاد الوسائل السلمية لإرجاع الاتحاد إلى حالته السابقة. ولما كان لينكولن يصرح على الدوام بأن «الاتحاد باقٍ على مدى الدهر»، ولما لم يكن سبيلاً إلى ذلك إلا باستعمال القوة؛ بدا لينكولن بحاجة إلى حجة لإعلان الحرب. وقد جاءت تلك الحجة عن طريق ضرب قوات الجنوب لحامية «فورت سمتر» الاتحادية، التي بقيت تابعة للاتحاد قرب مرفأ «شارلستون» الجنوبي، فكان أن أعلن لينكولن على إثرها الحرب على ولايات الانفصال، وأمر بحصار الموانيء العائدة إلى الولايات الجنوبية، ودعا ٧٥٠٠٠ متطوع للخدمة مدة ثلاثة أشهر[٤١].

بدأت الحرب والكفة واضحة الميلان نحو الشمال القوي عدة وعدداً[٤٢]، إذ كان الجيش الشمالي متقدماً من الناحية التسليحية أكثر من الجيش الجنوبي، بفعل ازدهار الصناعة. وجرت الحرب على أكثر من جبهة، جبهة البحر وجبهة الولايات الواقعة على شاطئ الأطلسي، فضلاً على جبهة الميسيسيبي، وكان الهدف محاصرة الجنوب لخنقه اقتصادياً. ونجح الشماليون في ذلك بدءاً من عام ١٨٦٣، ليبدأوا بالتحرك السياسي لدعم التحرك العسكري؛ إذ أصدر لينكولن في الثاني والعشرين من أيلول/سبتمبر عام ١٨٦٢ مرسوم «تحرير العبيد في المناطق المتمردة»، الذي عمل به بدءاً من الأول من كانون الثاني/يناير ١٨٦٣، وهو ما أحدث بالتأكيد انقساماً في الجبهة الجنوبية[٤٣].

---

(٣٨) دشنر، **المولوخ: إله الشر ـ تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية**، ص ١٨٥.

(٣٩) Linedecker, ed., Ibid., p. 280.

(٤٠) سليمان ونعنعي، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث**، ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

(٤١) Linedecker, ed., Ibid., p. 28.

(٤٢) Eric Foner, «Civil War and Reconstruction,» in: Weinstein and Rubel, *The Story of America: Freedom and Crisis from Settlement to Superpower*, p. 276 sqq.

(٤٣) جراي وهوفستدنر، **موجز التاريخ الأمريكي**، ص ٨٤.

استمرت المعارك بين انتصار لهذا، وتقدم أو تقهقر لذاك، حتى استسلام الجنرال لي قائد الجيوش الجنوبية مع رجاله إلى الجنرال غرانت قائد جيش الشمال في شمال فرجينيا في نيسان/أبريل ١٨٦٥ لتنتهي بذلك الحرب الأهلية[٤٤]، وليوقع بعدها الكونغرس الاتحادي في ١٨ كانون الأول/ديسمبر على التعديل الثالث عشر للدستور الأمريكي، الذي قضى بتحريم الرقيق في جميع أراضي الولايات المتحدة الأمريكية[٤٥].

وهنا يثار سؤال مهم جداً: هل إن خوض الحرب الأهلية الأمريكية التي تعد أكثر الحروب فتكاً في تاريخ الحروب الأهلية[٤٦]، كان سببها العامل الأخلاقي (تحرير الرقيق) فحسب؟ أو إن ثمة عاملاً أهم وراء خوض تلك الحرب؟

الحقيقة أن نتيجة الحرب الأهلية أعادت من جديد دولة «الولايات المتحدة الأمريكية» إلى الوجود. تلك الدولة الناشئة التي أصبحت اليوم القوة العظمى الوحيدة. وبالتالي، فالحرب الأهلية غيرت مسار التاريخ الأمريكي وأعادت تصحيحه، إذ «صححت المسار الخاطئ» الذي تشكل بعد قرار الانفصال الذي اتخذته معظم ولايات الجنوب؛ إذ بدا واضحاً أن الهدف الأسمى من «تحرير الرقيق» هو الذي ساهم في الحفاظ على صورة النظام السياسي الأمريكي التي رسمها دستور ١٧٨٧. وقد صرّح لينكولن بذلك أكثر من مرة، حين قال إن الهدف الأسمى هو الحفاظ على الاتحاد «إن أسمى هدف لي في هذا النضال هو إنقاذ الاتحاد لا إفساد نظام الرق أو إبقاؤه، ولو كان في وسعي أن أنقذ الاتحاد من دون تحرير عبد واحد لفعلت، ولو كان في وسعي إنقاذ الاتحاد بتحرير بعض الرقيق وترك الآخرين لفعلت ذلك أيضاً»[٤٧].

وعليه، فإن ذلك الخطاب يلغي الأسطورة الأمريكية القائلة إن رئيس

---

(٤٤) حول تفاصيل المعارك، انظر: Linedecker, ed., *Civil War A to Z: The Complete Handbook of America's Bloodiest Conflict.*

(٤٥) سليمان ونعنعي، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث**، ص ١٢٩.

(٤٦) كلفت الحرب الأهلية الولايات المتحدة الأمريكية من الضحايا أكثر مما كلفتها كلتا الحربين العالميتين معاً؛ إذ بلغت خسائر الجيوش وحدها (٣٣ ـ ٤٠ بالمئة)، وبما يعادل ٣٥٩,٥٢٨ قتيلاً، تحمل الجنوب منها ٢٥٨,٠٠٠ قتيل. وكان العدد الإجمالي للجرحى عند كلا الجانبين أكثر من ٣٧٥,٠٠٠ شخص. إضافة إلى الخسائر الاقتصادية الواسعة، وخصوصاً في الولايات الجنوبية (مركز الحرب)، إذ خسرت كارولينا حقول الأرز التي اجتاحتها المياه المالحة، كما انهارت صناعة السكر في لويزيانا، وتدهورت أسعار القطن لعدم إمكانية تصديره أثناء الحرب.

(٤٧) نقلاً عن: دشنر، **المولوخ: إله الشر ـ تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية**، ص ١٩١.

الولايات المتحدة النبيل «ابن الخطّاب» أبراهام لينكولن، خاض الحرب كلها منذ بدايتها الأولى من أجل تحرير الرقيق فقط، إذ كان لينكولن يرى أن نظام الرقيق يفسد بقاء الاتحاد، «إن البيت المنقسم على نفسه لا يستطيع الصمود، وأنا أعتقد أن هذه الحكومة لا تستطيع أن تحتمل البقاء دائماً، وشطرها رقيق، والشطر الآخر حر»(٤٨).

وهكذا يصح الاستنتاج بأن التخلص من الرق الذي كان السبب المباشر لاندلاع الحرب الأهلية، كان يخفي وراءه سبباً أهم وأكبر، هو الحفاظ على الاتحاد. فالسلطان والسيطرة قبل كل شيء هو الذي ضحت من أجله ولايات الشمال والجنوب، وهو السبب الذي خاضتا الحرب الأهلية من أجله، وليست «الجوانب الأخلاقية» التي سوّقها الشماليون للحرب فحسب(٤٩).

ومهما يكن من أمر، فإن نتيجة الحرب الأهلية حافظت على صورة النظام السياسي الأمريكي الذي أنشأه دستور ١٧٨٧. ولولا تلك الحرب، لربما تغير شكل العالم اليوم، إذ لم تكن لتبقى الولايات المتحدة كما هي اليوم «خمسون ولاية» ترفد كلها «الدولة الواحدة» بعوامل قوة كبيرة أهّلتها لأن تكون القوة العظمى الوحيدة مع مطلع القرن الحادي والعشرين.

ثالثاً: النظرة إلى الآباء المؤسسين، وصورة النظام السياسي

في الأنظمة الديمقراطية، يعلو شأن المؤسسات السياسية بوصفها أساساً للعمل السياسي المؤسسي، على شأن الفرد بوصفه شخصاً قد يكون هو أساس تلك المؤسسات. فالديمقراطية تستثني بطبيعتها إعطاء أي دور رئيس للفرد وتنفي فكرة «القائد» و«البطولة»؛ ولذلك، فإن مؤرخي المراحل الديمقراطية «لا يعطون أية أفضلية لأثر الفرد عند مقابلته مع قدر الأمة، أو لدور المواطنين على دور الشعب كمجموع؛ بل على العكس، يعطون أسباباً جامعة كبيرة لكل نوع من الأحداث الصغيرة التافهة». وذلك عكس ما هو موجود في الأنظمة

(٤٨) نقلاً عن: McPherson, *«To the Best of my Ability»: The American Presidents*, p. 120.

(٤٩) رغم أن شعار الشماليين كان (إعلان المساواة)، إلا أن تحرير الرقيق لم يستطع إنهاء التمييز العنصري الذي ما تزال آثاره حتى الآن وبعد مرور ما يقارب (١٤٠ عاماً). حول ذلك التمييز وأسبابه، انظر: Andrew Hacker, *Two Nations: Black and White, Separate, Hostile, Unequal*, expanded and updated ed. (New York: Ballantine Books, 1995).

الأرستقراطية، التي يكون فيها «بضعة أفراد كبار يحتلون المكان الأول في مسرح التاريخ يستوقفون النظر ويركزونه عليهم»[٥٠].

وعلى ذلك، فإن التجربة الأمريكية بوصفها نموذجاً للديمقراطية، من المفترض أن تتبع نهج الديمقراطيين نفسه؛ لكن تلك التجربة تقدم نقيضاً لهذا المفهوم، إذ يعزى التاريخ الأمريكي إلى تاريخ بضعة أشخاص. ويذكر المؤرخ الأمريكي (بيترسون) كيف أن المفهوم الديمقراطي الليبرالي الذي قامت عليه الجمهورية الأمريكية، ينفي الدور الذي يعطى عادة للقائد الكبير في صنع التاريخ، ويرى العكس من حيث الممارسة، فيقول: «إن هذا الماضي هو ماضٍ يسوده بضعة من القادة الكبار الأقوياء، ويعتقد أن هؤلاء صنعوا الأحداث، وكانوا سبب القدر الذي ساد الشعب». ولهذا «كانت التجارب الديمقراطية تعبر عن ذاتها في صورة حادة من شخصنة السلطة، على الرغم من طبيعتها الفكرية أو الأيديولوجية التي تتناقض معه. فالتجربة الأمريكية كانت صورة حيه لهذا التناقض»[٥١].

وعادة ما ينظر إلى التاريخ الأمريكي عن طريق حياة وأعمال مجموعة من الرجال الكبار الذين قادوا وأسسوا لشكل النظام السياسي الذي استمر مستقراً إلى يومنا هذا. فالأمريكيون يتحدثون عن الآباء المؤسسين للدستور، ومنهم بنيامين فرانكلين وتوماس جيفرسون وجيمس ماديسون وروجر ويليس؛ ويتحدثون أيضاً عن الآباء القادة الذين قادوا الولايات المتحدة نحو الاستقلال، عندما كانت مستعمرة تابعة للتاج البريطاني، فأسسوا الدولة وبنوها ووحدوا ولاياتها؛ وكذلك القادة الذين حفظوا وحدتها عندما أرادت عوامل التاريخ أن تقسم الولايات المتحدة قسمين؛ وهم الذين يتحدثون عن جورج واشنطن، وعن أبراهام لينكولن، بوصفهما أعظم رئيسين في مرحلة بناء الولايات المتحدة عند المراحل الأولى للنشأة، فواشنطن هو القائد الأول، وبطل معركة التحرير والاستقلال، وأول من قاد البلاد نحو النهوض، ولينكولن هو حافظ الاتحاد، ولولاه لما بقيت الولايات المتحدة واحدة موحدة. لذلك، فالأمريكيون ينظرون إلى هذين الرئيسين نظرة خاصة، تجعل منهما يبدوان (أنصاف آلهة).

كتب المؤرخ ديكسن ويكستر «إن أمريكا تستمد رموز حكمها وأفكارها حول

---

(٥٠) نقلاً عن: نديم البيطار، **من التجزئة... إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية**، ط ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٢٣٣.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

شخصيتها من بضعة قادة كبار، كواشنطن وفرانكلين وجيفرسون وجاكسون ولينكولن، وتشكل أصوات هؤلاء والنماذج التي يقدمونها قوة أساسية حية في بناء الولايات المتحدة وإعطائها طابعها العام»؛ ولذلك، فقد تحولت تلك القوة لأولئك الأشخاص إلى ما يشبه العبادة لبعضهم. ويضيف «قد يرى البعض أن كلمة تقديس أو تأليه تشكل مبالغة في وصف عبادة البطولة الأمريكية، لأننا يجب أن نفكر في أننا شعب من الواقعيين والعمليين؛ لكن موقفنا الشعبي تجاه أبطال تاريخنا يماثل الموقف الديني. فنحن نؤكد كمالاً نقياً في الأشخاص الذين نعبدهم من أمثال واشنطن ولينكولن، وتشكل الطوطمة مظهراً آخر من مظاهر هذا الشعور الديني. فبالنسبة إلينا، تقوم التذكارات حولهم مقام الأماكن المقدسة في العصور الوسطى، فالأسرّة التي نام فيها أبطالنا، والثياب التي لبسوها، والبيوت التي سكنوا فيها، تجذب إليها مئات الآلاف من الحجاج كل عام»[٥٢].

ويرى جيفرسون أن «الشعب الأمريكي يقبل بإيمان عفوي صانعي الدستور ومؤسسي الجمهورية، وكأنهم أنصاف آلهة لا يعرف عملهم أي نقص». ويستنتج ريتشارد هيلدريت أن تاريخ الجمهورية الأمريكية في مراحلها الأولى هو «أساساً تاريخ بضع شخصيات قيادية بارزة»[٥٣]. وهكذا، فإن التاريخ الأمريكي في مراحله الأولى لمرحلة مابعد الاستقلال، يُختزل في أعمال وأدوار بضعة رجال قد لا يتجاوزن أصابع اليدين. ولنا إذن أن نستشعر دور أولئك الرجال (العظماء)، الذين شكلت أعمالهم الصورة الكاملة لتاريخ الولايات المتحدة المليء بالأحداث، وكذلك للحياة السياسية الأمريكية، بدءاً من تشكيل الدستور وما رافقه من تحديد لشكل النظام السياسي، وصولاً إلى رسم معالم شكل قوة الدولة المستقبلية.

ومن هنا تتأتى أهمية دراسة النظرة إلى الآباء المؤسسين بوصفها عاملاً مؤثراً في تحديد صورة النظام السياسي الأمريكي، وكذلك عاملاً بارزاً يعطي الرئيس الأمريكي دوراً كبيراً على صعيد قيادة البلاد ورسم سياساته واستراتيجيته، فكيف لا والقادة بحسب الرؤية الأمريكية مثل جورج واشنطن وأبراهام لينكولن، ارتفعا عن وصف البشر، ووصفا مثلاً بأنهما «المسيح المخلص» لأمريكا، وهما يحملان صفات إلهية لا يرتقي إليها أي إنسان، و«ما دام الإله لا يخطئ، فأفعال أولئك

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٤. نقلاً عن: Dixon Wecter, *The Hero in America, a Chronicle of Hero-worship*, with headings by Woodi Ishmael (New York: C. Scribner's Sons, 1941), pp. viii and 8-9.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٥. نقلاً عن: Merrill D. Peterson, *The Jefferson Image in the American Mind* (New York: Oxford University Press, 1960), p. 113.

الرؤساء هي أيضاً منزهة عن الخطأ». وهكذا، فإن أدوارهم أساسية في رسم ملامح التاريخ الأمريكي، وأهم ما فيه صورة النظام السياسي الأمريكي.

وعند الحديث عن الآباء المؤسسين، يذكر دوماً دور الزعماء الثوريين الذين ساهموا في كتابة الدستور، ووضع أسس ومبادئ النظام السياسي الأمريكي، ومن أبرزهم:

ـ بنيامين فرانكلين

الملقب بـ «أبي الأمريكيين»، والفيلسوف الأعظم في عصره(٥٤). ولد عام ١٧٠٦، وتوفي عام ١٧٩٠، ويعد من الأعلام البارزين في العلوم والدبلوماسية، وقد اقترح خطة اتحاد المستعمرات تحت الحكم البريطاني، مما أسهم في بث أول الأفكار في اتجاه تحقيق وحدة الولايات. كان من أبرز الموقعين على إعلان الاستقلال، وهو أحد أعضاء المؤتمر الدستوري للعام ١٧٨٧، الذي أعد وثيقة الدستور الأمريكي(٥٥).

ـ توماس جيفرسون

ولد عام ١٧٣٤، وتوفي عام ١٨٢٦؛ وينتمي إلى الجناح المدني من جيل الثورة. شغل عضواً في مجلس تشريع فرجينيا. يعده الأمريكيون رمزاً للحرية. كتب عنه جيمس ماديسون «سيبقى جيفرسون في ذاكرة الجميع، على أنه الوعاء الكبير للعلم، وهو الذي نذر نفسه لتحقيق الحرية، وهو النموذج للوطنية وحب الوطن»(٥٦). وجيفرسون هو محرر بيان الاستقلال ومن أشد المؤيدين لحقوق الرئيس وتعزيز قوته في السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية. عيّنه الرئيس واشنطن وزيراً للخارجية، وأصبح الرئيس الثالث للولايات المتحدة بعد جورج واشنطن وجون آدامز(٥٧).

---

(٥٤) *The Founders' Almanac: A Practical Guide to the Notable Events, Greatest Leaders and Most Eloquent Words of the American Founding*, edited and with an introduction by Matthew Spalding (Washington, DC: Heritage Foundation, 2002), pp. 45-59.

(٥٥) إسماعيل، «النظام السياسي الأمريكي: دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في الشؤون الخارجية،» ص ١٢، و Galbraith, *The American Political System: The Future of Federalism*, p. 8.

(٥٦) *The Founders' Almanac: A Practical Guide to the Notable Events, Greatest Leaders and Most Eloquent Words of the American Founding*, pp. 91-92.

(٥٧) Richard L. Wilson, *American Political Leaders*, American Biographies (New York: Facts on File, 2002), pp. 231-237.

ـ جيمس ماديسون

ولد في السادس عشر من آذار/ مارس ١٧٥١، توفي في ٢٨ حزيران/ يونيو ١٨٣١، واشتهر بلقب «أبي الدستور»، لجهوده الكبيرة في صياغة مواد الدستور الأمريكي في مؤتمر فيلادلفيا ١٧٨٧. تميز بالدبلوماسية والقدرة الكبيرة على الإقناع، عُرف عنه أنه الرجل الأفصح لساناً في وقته، كتب ما بين عامي ١٧٨٧ و١٧٨٨ مع ألكسندر هاملتون وجون جاي[(٥٨)] **أوراق الاتحاد** (Federalist Papers)، وكان له الفضل في ترسيخ ووضع التعديلات العشرة للائحة الحقوق، حينما أقنع مجلس النواب بوضعها في العام ١٧٨٩، وجرت المصادقة عليها في العام ١٧٩١. أصبح رابع رئيس للولايات المتحدة، وهو أحد قادة حرب الاستقلال[(٥٩)].

ـ ألكسندر هاملتون

ولد عام ١٧٥٧ وتوفي عام ١٨٠٤، وهو أحد قادة حرب الاستقلال، ومن أبرز المشاركين في المؤتمر الدستوري في فيلادلفيا ١٧٨٧، الذي دعا إليه أصلاً أثناء اجتماع أنابوليس ١٧٨٦، ويعود إليه الفضل في تحويل وجهة مؤتمر فيلادلفيا من مناقشة بنود الاتحاد الكونفدرالي ١٧٨١ إلى طرحها جانباً، والمطالبة بوضع أسس جديدة لدستور جديد للدولة الوليدة. وكان من دعاة تقوية الحكومة المركزية، فضلاً على الإبقاء على التمثيل الشعبي. نظم مالية الاتحاد، وكان من أبرز الداعين إلى تأسيس أول بنك مركزي في الولايات المتحدة، ورد اعتراضات الجمهوريين بشأن عدم ورود مادة في الدستور حول إنشاء البنك بالقول: «إن سلطة إنشاء البنك صرّح بها الدستور [ضمنياً]، إذ أعطى الحكومة المركزية حق فرض الضرائب واقتراض الأموال ودفع الديون»، عيّنه جورج واشنطن وزيراً للمالية في عهده[(٦٠)].

وإذا كان هؤلاء الأربعة من أبرز الآباء المؤسسين للدستور الأمريكي، فإن

---

(٥٨) جون جاي: هو رئيس المحكمة العليا في عهد الرئيس جورج واشنطن، ومن أبرز مستشاريه الذين اعتمد عليهم لثقته به، ولد عام ١٧٤٥ وتوفي عام ١٨٢٩، عمل حاكماً ودبلوماسياً، وهو واحد من قادة الحرب الثورية، وواحد من الدبلوماسيين الذين تفاوضوا حول معاهدة ١٧٨٣ التي أنهت حرب الاستقلال، شارك مع ماديسون وهاملتون في تأليف **أوراق الاتحاد**. للمزيد انظر: المصدر نفسه، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٨.

(٥٩) *The Founders' Almanac: A Practical Guide to the Notable Events, Greatest Leaders and Most Eloquent Words of the American Founding*, pp. 109 sqq., and Wilson, Ibid., pp. 275-278.

(٦٠) للمزيد حول حياته وأعماله، انظر: *The Founders' Almanac: A Practical Guide to the Notable Events, Greatest Leaders and Most Eloquent Words of the American Founding*, pp. 93-108.

اثنين منهم على الأقل شغلوا منصب رئاسة الولايات المتحدة، وهما توماس جيفرسون وجيمس ماديسون، وهما من ضمن خمسة من جيل الثوار الذين تولوا رئاسة الولايات المتحدة مدة ٣٦ عاماً بعد إقرار الدستور، فضلاً على جورج واشنطن وجون آدامز وجيمس مونرو[٦١].

ولكن فضلاً على ما تقدم، يبقى جورج واشنطن وأبراهام لينكولن أهم رمزين على صعيد التاريخ الأمريكي. فـ **الأول** ساهم في مناقشات الدستور، ولكنه من جانب آخر قاد البلاد إلى مرحلة جديدة مضيئة ومختلفة عمّا سبقها، وهو أول رئيس للولايات المتحدة، والقائد الأعظم كما يسمونه. **والثاني** هو الذي أعاد توحيد البلاد، ورفعه الأمريكيون مع واشنطن إلى مرتبة فوق مرتبة البشر.

وإذا كان جورج واشنطن يصدق عليه أنه من الآباء المؤسسين الذين ساهموا في وضع الدستور الأمريكي في مؤتمر فيلادلفيا ١٧٨٧؛ فإن أبراهام لينكولن لم يساهم في وضع الدستور، إلا أنه حافظ على الاتحاد. وبالتالي، فهو من حافظ على «الغرض الذي أسس الدستور من أجله»، ألا وهو الاتحاد بين الولايات الأمريكية، وما يستلزمه من الحفاظ على شكل النظام السياسي، وفق ما أقره المؤسسون الأوائل للدستور الأمريكي عام ١٧٨٧.

ونظرة الشعب الأمريكي إلى جورج واشنطن وأبراهام لينكولن تختلف عن النظرة إلى باقي رؤساء أمريكا وزعمائها؛ فهذان الرئيسان، وكما سنرى، هما «الرمز» الذي يتمثل به الأمريكيون، وهما «المثال الأعلى» الذي لا يستطيع أحد، «مهما علا شأنه» أن يجد عليه أي مثلبة؛ حتى قيل إن مجرد وجود هذين الشخصين في تاريخ الولايات المتحدة، يزيدها فخراً ويجعل التاريخ الأمريكي هو التاريخ الذي يجب أن يحتذى به على صعيد تاريخ العالم.

فبالنسبة إلى جورج واشنطن، فقد تجسدت «عبادة الشخصية» فيه بأبهى

---

(٦١) جيمس مونرو: هو الرئيس الخامس للولايات المتحدة، ولد عام ١٧٥٨ وتوفي عام ١٨٣١، عمل وزيراً للخارجية ووزيراً للدفاع في عهد ماديسون، دبلوماسي وعضو في مجلس الشيوخ وأحد قادة حرب الاستقلال. وضع مبدأه الشهير الذي عرف بـ (مبدأ مونرو) عام ١٨٢٣ والخاص بسياسة العزلة الذي دعا فيه إلى عدم تدخل الدول الأوروبية بشؤون القارة الأمريكية، فضلاً على عدم تدخل الولايات المتحدة بشؤون القارة الأوروبية، وهو ما عنى في الوقت ذاته أن اليد الطولى في الحديقة الخلفية للولايات المتحدة ستكون لها، ولا يسمح لدول أوروبا بالتجاوز عليها. للمزيد انظر: Wilson, Ibid., pp. 298-301.

صورها[٦٢]؛ ففي حفل إزاحة الستار عن تمثال واشنطن عام ١٨٥٨، كان الخطباء يرون فيه «المسيح والمخلّص» ويعد مكان التمثال «مكاناً مقدساً يقوم مقام مذبح مقدس». واسم شخصيته «اسم سحري تسكت عند التلفظ به الاختلافات المدنية في سكوت رهيب... وتزول الانقسامات والتناقضات... لأن في تسمية الاسم فقط تجد قوة تفرض النظام والحرية والقانون». وليس هذا بغريب، فـ «الرجل لم يكن من لحم ودم، بل مجرداً إلهاً نزعت عنه الحياة، كما نزعت عن التمثال»[٦٣].

وقد كتب جون رود هاميل أن «دراسة شخصية واشنطن ليست بالأمر السهل»، فواشنطن «أكثر من رجل»، وهو أيضاً «جاء من عالم آخر، وفي وقت غير وقته ومكان غير مكانه»[٦٤]. أما جون هانكوك، فكتب «يأتي واشنطن بين عظماء الرجال في التاريخ البشري، والرجال الذين هم في مرتبته قلائل جداً. إن أعماله وشخصيته وأثره في تاريخ الإنسانية لتؤهله كلها ليحتل مكانته العظمى بين أبناء جنسه»[٦٥]، وهو بهذا يختلف عن الذين صوروا واشنطن على أنه إله، فهو يجد أن «واشنطن كان رجلاً ملأ برديه الإنسانية المجسمة، وليس كما صورته الأساطير القديمة، تلك الصورة الخيالية لعظمة البطولة»[٦٦].

ويرى المؤرخ دانيال ويبستر أن «الولايات المتحدة قدمت للعالم شخصية

---

(٦٢) جورج واشنطن: هو الرئيس الأول للولايات المتحدة، ولد يوم ٢٢ شباط/فبراير ١٧٣٢ قرب بلدة ويست مورلاند في ولاية فرجينيا، تزوج عندما أصبح في السادسة والعشرين من العمر من مارتا داندريدج في السادس من كانون الثاني/يناير ١٧٥٩، ولم يرزق بولد منها، لكنه تبنى ابنيها من زواج سابق لها. إلى اليوم يعده الأمريكيون بمثابة أب لهم، رفعوه وأعطوه مكانة تفوق مكانة البشر. توفي في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٧٩٩ بعد أن رفض انتخابه لدورة رئاسية ثالثة، واعتزل الحكم ليتفرغ للعمل في مزرعته الخاصة التي توفي فيها في مونت فيرنون في ولاية فرجينيا حيث ولد. والكتابات التي كتبت عنه عديدة، وللأمثلة انظر: المصدر نفسه، ص ٤٠٠ ـ ٤٠٣؛ *The Founders' Almanac: A Practical Guide to the Notable Events, Greatest Leaders and Most Eloquent Words of the American Founding*, pp. 31-44, and McPherson, *«To the Best of my Ability»: The American Presidents*, pp.12-22.

(٦٣) البيطار، **من التجزئة... إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية**، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦، نقلاً عن: Bernard Mayo, *Myths and Men: Patrick Henry, George Washington [and] Thomas Jefferson* (New York: Harper and Row, 1959), p. 38.

(٦٤) John Rhodehamel, *The Great Experiment: George Washington and the American Republic*, foreword by Gordon S. Wood (New Haven, CT: Yale University Press; San Marino, CA: Huntington Library, 1998), p. vii.

(٦٥) جون هانكوك، **جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة** (بوسطن: شركة التأمين على الحياة، [د. ت.])، ص ١.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٣.

واشنطن، وإن لم يكن بقدرة الأنظمة الأمريكية أن تصنع أكثر من ذلك، فهذا كافٍ وحده كي يفرض احترام أمريكا على العالم. . . إن عصره وبلده مليئان بالأعاجيب، وهو سيد الاثنين» وأضاف في مكان آخر «أي فضيلة تنقصه. . أي نقيصة يمكن إلصاقها به؟»(٦٧).

إن هذه النظرة إلى واشنطن، التي نزهته من ارتكاب الأخطاء، ورأت فيه «نبياً» مخلّصاً للشعب الأمريكي؛ ساهمت في إغفال النظر عن مدى السلطة الواسعة التي تمتع بها في منصب الرئاسة وتجاوز ما مسموح له دستورياً، حتى إن الجمهوريين اتهموه بالدكتاتورية والطغيان، وكذلك اتهموه بتوطيد سلطات الحكومة المركزية على حساب الولايات(٦٨)، وقالوا عنه «إنه كان دكتاتور الولايات المتحدة المدني مدة ثماني سنوات. الرجل الوحيد الذي كانت الحكومة تعتمد عليه، والذي كان بمفرده يسيّر الأمور، والوحيد الذي كان ينجز الأمور، بينما كان الكونغرس يناقش ويصوّت وينتظر»(٦٩).

إن الشخصنة القوية في السلطة التي تركزت في واشنطن، كانت عاملاً أساسياً حال دون تفكك الولايات المتحدة الأمريكية الذي كانت تنطوي عليه الخصومات والانقسامات والمصالح المحلية المتناقضة التي كانت تعبّر عن ذاتها في النظام السياسي، فهذه الشخصنة وفرت أداة استطاعت أن تكسب؛ هذا فضلاً على ولاء الشعب، وولاء قادة الاتجاهات والأحزاب المختلفة(٧٠).

المظهر الآخر من شخصنة السلطة وتركزها في «دكتاتورية مدنية»، مبعثها دافع قوي أساسه «عبادة الشخصنة»، وتمثلت هذه المرة في شخصية الرئيس أبراهام لينكولن. إذ كانت الأمة بحاجة إلى رمز جديد تلتف حوله، بعد أن وصلت الانقسامات في الولايات المتحدة إلى درجة يصعب معها الرجوع إلى العصر المضيء منذ زمن واشنطن. فكان ظهور لينكولن يمثل أول منافسة جدية ناجحة لاسم واشنطن في سيادة الخيال الشعبي العام سيادة أسطورية؛ إذ تركزت شخصنة السلطة في لينكولن بسرعة، ليس فقط على تقديسه، بل إعلانه مخلّصاً،

---

(٦٧) البيطار، **من التجزئة. . . إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية**، ص ٢٤٠، نقلاً عن: Daniel Webster, *The Writings and Speeches of Daniel Webster*, 18 vols. (Boston, MA: Little, Brown, 1903), p. 71.

(٦٨) سليمان ونعنعي، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث**، ص ٩٧.

(٦٩) هانكوك، **جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة**، ص ١٣.

(٧٠) البيطار، **من التجزئة. . . إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية**، ص ٢٤٦.

مسيحاً جديداً، أو شبه إله[٧١]. وكما هي حال واشنطن، وصل تقديس شخصنة لينكولن إلى تفسير أبسط الأمور على أنها معجزات إلهية، فصوّر مثلاً يوم الاغتيال «يوم الجمعة» على أنه يوم مقتل المسيح، وهو رمز يدل على ألوهية لينكولن، وصوروا طفولته المعذبة على أنها عذابات المسيح[٧٢]، كما صوروا أمه بأنها مريم القديسة، وأبَوا أن يصدقوا أن أباه الحطّاب هو أبوه الفعلي، لأنه لا يمكن أن يكون والداً لمن هو أعلى من البشر مثل أبراهام لينكولن، فوالده يجب أن يكون بالتالي عظيماً آخر. ولذلك، فالخيال الشعبي كان يحاول اعتماد أية حادثة شاذة كي يبرر رفع لينكولن إلى صعيد غير طبيعي، أو كما كتب أحدهم «لتأليهه وتحويله إلى إله أمريكي»[٧٣].

لقد كانت حادثة الاغتيال، بلا شك، الحادثة التي أسرعت في تعميق الانتباه نحو تقديسه وبلورته في أشكاله النهائية. فقد مات قتلاً، وهو بالتالي شهيد رسالة إنسانية أراد تحقيقها. ويوماً بعد يوم، وإثر اغتياله، كان الشعور ينمو بأن لينكولن كان مرسلاً من الله[٧٤].

وكذا الحال مع واشنطن، فقد دعمت صورة لينكولن على أنه «شبه إله» أو أنه «المسيح المخلّص» سلطاته الرئاسية. ولم يجرؤ أحد على انتقاد «دكتاتوريته»، فكيف لأحد أن ينتقد أفعاله وقراراته، وهم وصموا من قال إن كآبته مرجعها أنه ملحد، وهذا ما ترك له الباب مفتوحاً لممارسة سلطات واسعة بشكل مستقل عن الكونغرس، تمتد إلى قطاعات هي من اختصاص العمل التشريعي. حتى رأى البعض بذلك مقدمة لاستبدادية عسكرية؛ فلينكولن «مستبد غير محدود السلطة، ويمارس سلطة أكبر من أية سلطة مارسها رئيس أمريكي قبله، وهو الحاكم المستبد بأمره»[٧٥].

وأثناء أزمة انفصال الجنوب، مجّد لينكولن حقوق الفرد الدستورية، على الرغم من احتجاجات المحكمة العليا، وبدأ الحرب من دون أن يدعو الكونغرس، وأصدر بيانات التحرير (تحرير العبيد) من دون مصادقة تشريعية مسبقة. ولم يكن

---

(٧١) المصدر نفسه، ص ٢٤٦.

(٧٢) William H. Herndon and Jesse W. Weik, *Herndon's Life of Lincoln: The History and Personal Recollections of Abraham Lincoln*, Da Capo Paperback (New York: Da Capo Press, 1983), pp. xiiv-xiv.

(٧٣) البيطار، المصدر نفسه، ص ٢٥١.

(٧٤) جراي وهوفستدنر، **موجز التاريخ الأمريكي**، ص ٨٦.

(٧٥) دشنر، **المولوخ: إله الشر ـ تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية**، ص ١٨٠.

في تاريخ أمريكا كله، حتى ذلك الوقت على الأقل، تركيز للسلطة يماثل ما كان يمارسه لينكولن.

من هنا تتأتى أهمية دراسة أثر الآباء المؤسسين والنظرة إليهم «بنظرة غير عادية»، فالنظرة إلى واشنطن على أنه الرجل القوي القائد والبطل العظيم وهو «فوق البشر»، كانت ذات أثر في ما بعد في «زيادة» سلطات الرئيس؛ إذ اعتقد أن الصلاحيات ممنوحة لمن يستحقها[٧٦].هذه النظرة ذاتها إلى لينكولن، هي التي شجعته على تجاوز السلطات جميعها التي تمتع بها حتى في حالة الطوارئ. وهذه السلطة «الدكتاتورية» أقامت في الواقع سابقة يمكن لأي رئيس في المستقبل أن يرجع إليها في تبرير أية سلطة غير محدودة يمارسها، أو أية وسائل غير شرعية يستخدمها في الوصول إلى مقاصد معينة.

ولعل أكبر تغيير في النظام الأمريكي، ذلك الذي حدث أثناء الحرب الأهلية، حيث الامتداد غير العادي لسلطات الرئيس، التي عزاها البعض إلى طبيعة الأزمة الداخلية التي فرضت على لينكولن إقامة وممارسة الدكتاتورية، على الرغم من أنه كان يؤمن بالديمقراطية وبعقلانية الفرد والشعب وأهمية الحريات والحقوق الفردية[٧٧]. إلا أن النظرة الشعبية إلى دور أولئك القادة «رموز الأمة» الذين ظهروا في وقت كانت الأمة تحتاج فيه إلى رموز يلتف حولها الشعب، هي التي دعمت شكل النظام السياسي، وأعطته في ما بعد واحدة من أبرز ميزاته، ألا وهي تميز مؤسسة الرئاسة وتمتعها بصلاحيات واسعة، وحتى أكبرمن تلك التي حددها الدستور.

---

(٧٦) هانكوك، **جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة**، ص ١٢.

(٧٧) البيطار، **من التجزئة... إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية**، ص ٢٥٦.

الفصل الثالث

سمات النظام السياسي الأمريكي
وتميّز مؤسسة الرئاسة

إذا كان تكوين الدستور الأمريكي في مؤتمر فيلادلفيا ١٧٨٧، ونتائج الحرب الأهلية التي أعادت توحيد البلاد بعد انقسامها قسمين، والنظرة إلى دور رموز الأمة (الآباء المؤسسون وقادة الدولة الأمريكية) وما أفرزته من تطورات جديدة دعمت وحدة البلاد، قد أسهمت بشكل أو بآخر في تكوين النظام السياسي الأمريكي وتحديد شكله وتثبيت أركانه وإبراز مؤسساته، مما جعله من أكثر الأنظمة استقراراً حتى الآن، فإنه يمكن القول بعد كل ذلك، إن النظام السياسي الأمريكي قد اتسم بعدد من السمات ميزته عن غيره من الأنظمة السياسية أبرزها الفصل بين السلطات أولاً، والعلاقة التبادلية بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ثانياً، وعلوية الدستور ثالثاً، وأهمية دور جماعات الضغط والمصالح رابعاً، وتميز مؤسسة الرئاسة خامساً، وهي الأهم بالنسبة إلى دراستنا. وسنتناول هذه السمات بالتفصيل.

أولاً: الفصل بين السلطات

كان المؤتمرون الذين اجتمعوا في فيلادلفيا عام ١٧٨٧ من أنصار نظرية مونتسكيو، التي تدعو إلى توازن القوى في السياسة. وقد أدى ذلك إلى إدراك الأهمية الكبيرة لقيام ثلاثة فروع متساوية ومتناسقة لمؤسسات الحكومة، وفق مهام ضبط العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بحيث تضمن توافر الانسجام في عملها جميعاً، وبحيث لا تطغى أحداها على الأخرى.

لقد أراد مونتسكيو في نظريته حول فصل السلطات، الحفاظ على الحريات

عن طريق عدم تركيز السلطات في يد عضو واحد منعاً للاستبداد، وإنما توزيعها وفق مؤسسات عدة ووفق ضوابط محددة[1]؛ إذ يرى مونتسكيو أنه «إذا اجتمعت سلطة الحكم والتشريع في يدٍ واحدة، تعرض المواطنون لسلطة عرفية لا رقيب عليها، ذلك أن الحاكم هو عينه المشرّع»، وكذلك «إذا ما اجتمعت السلطة القضائية بالتنفيذية، فليس هناك ما يردع القضاة من أن يظلموا وفق ما تمليه أهواؤهم»[2]. ولذلك، كان فصل السلطات يعني توزيعها وعدم تركيزها في جهة وحسرها عن أخرى، وهو ما سينتج منه إضعاف لسلطة كل مؤسسة على حساب الأخريات، ذلك لأن تجزئة السلطة تناقض حالة تركيزها عندما تكون الهيئة التي بيدها السلطة متمتعة بكامل المسؤولية[3].

إن الفهم الصحيح لمبدأ فصل السلطات لا يعني أن سلطة ما تعمل مستقلة تماماً ومنفصلة عن السلطة أو السلطات الأخرى. والحقيقة أن التطبيق الخاطئ للمفهوم، هو الذي قاد البعض إلى انتقاد المبدأ بشدة، إذ قالوا إن شعار «السلطة تحد من السلطة» الذي رفعه رواد مبدأ الفصل، هو شعار نظري لا يملك مقومات الوجود في الحيز التطبيقي؛ فالفصل هنا يمثل حالة «غير فاعلة وشكلية، لا تتجاوز التقرير الدستوري لواقع العمل»[4]. ومن الصعب أن يتحقق فصل السلطات عملياً لاستحالة فصل عمل السلطات بعضها عن بعض، حتى يشبهها البعض بأنها كالأعضاء في الجسم البشري، أو الأجزاء المكونة للآلة[5].

فالمغزى الحقيقي لفصل السلطات، هو توزيعها على مؤسسات منفصلة؛ وفي الوقت نفسه، لا يمنع ذلك من تعاونها أو رقابة إحداها على الأخرى، وهذا يتحقق من خلال سلطة تشريعية تتمثل في وضع القوانين، وسلطة تنفيذية مهمتها وضع

---

(١) إبراهيم درويش، **النظام السياسي: دراسة فلسفية تحليلية** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٩)، ج ١، ص ١٢٠، وحسين عثمان محمد عثمان، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، ٢ ج (القاهرة؛ بيروت: الدار الجامعة، ١٩٨٩)، ج ١، ص ٣٤٣.

(٢) نقلاً عن: ألكسندر هاملتون، جيمس ماديسن وجون جاي، **الدولة الاتحادية: أسسها ودستورها**، ترجمة جمال محمد أحمد؛ راجعه إحسان عباس (بيروت: مكتبة الحياة، ١٩٥٩)، ص ٣٩٨ ـ ٣٩٩.

(٣) عبد الحميد متولي، **القانون الدستوري والأنظمة السياسية**، ط ٣ (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٦٤)، ج ١، ص ٢١.

(٤) محمد خلف الساعدي، «النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية،» **آفاق عربية** (بغداد)، العدد ٥ (١٩٧٨)، ص ٤٩، ومنذر الشاوي، **القانون الدستوري**، ٢ ج، ط ٢ (بغداد: مركز البحوث القانونية، ١٩٨١)، ج ١: **نظرية الدولة**، ص ٩٤١.

(٥) بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، **مبادئ العلوم السياسية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٣)، ص ٤٨٣.

تلك القوانين موضع التطبيق، وسلطة قضائية تتمثل في مهمة الفصل في المنازعات والخصومات؛ بحيث تستقل كل سلطة من هذه السلطات في مباشرة وظيفتها[٦].

وعلى الرغم من أن الدستور الأمريكي قد خلا من إشارة ثابتة محددة إلى فصل السلطات، إلا أن ترسيخه لتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات لدى السلطات الثلاث، عنى في مضمونه أنه تبنى نظام فصل السلطات[٧].

وبالنسبة إلى السلطات التي تبنى الدستور نظام فصلها، فهي ثلاث: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية؛ وفي ما يلي توضيح لكل منها:

١ ـ السلطة التشريعية

ورد في المادة الأولى من دستور الولايات المتحدة الأمريكية، أن «جميع السلطات التشريعية الممنوحة في الدستور، تخوَّل لكونغرس الولايات المتحدة، الذي يتألف من مجلس للشيوخ وآخر للنواب». وقد ذكر الدستور في باقي ترتيب مواده تركيبة الكونغرس، وكذلك اختصاصاته والمزايا والأجور الممنوحة لكل عضو، فضلاً على القوانين الخاصة بانتخاب الأعضاء فيه.

والكونغرس كلمة إنكليزية تعني «مؤتمر»، وهو ما كان يطلق على المجالس التشريعية في الولايات الأمريكية، وعلى المجلس التشريعي في الدولة الاتحادية[٨]؛ لذلك، فالكونغرس هي التسمية التي تطلق على المجلس الذي يتولى السلطة التشريعية، وهو في الولايات المتحدة مؤلف من مجلسين، هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

يمثل مجلس **الشيوخ**، وهو المجلس الأعلى[٩]، الولايات جميعها على قدم المساواة، باعتبار شيخين لكل ولاية؛ فيما يتكون مجلس **النواب** حالياً من ٤٣٥ عضواً، على أساس دوائر انتخابية بحسب عدد السكان، وكلما زاد عدد سكان الولايات المتحدة، ارتفعت نسبة تمثيل النائب الواحد لعدد السكان؛ فمثلاً، بحسب قانون ١٩٢٢، كانت نسبة تمثيل العضو الواحد لما يعادل ثلاثين ألفاً من

---

(٦) محسن خليل، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، ٢ ج (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٦٧)، ج ١: **النظم السياسية**، ص ٢٨١.

(٧) Ruth C. Silva [et al.], eds., *American Government Democracy and Liberty in Balance* (New York: Knopf, 1976), p. 58.

(٨) الساعدي، «النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية،» ص ٤٧.

(٩) *The USA and Canada: 2003*, 5th ed. (London: Europa Publications, 2003), p. 51.

السكان[١٠]، في حين ارتفع المعدل عام ٢٠٠٠، ليصبح تمثيل العضو الواحد لما يقارب ٦٤٥ ألفاً من السكان[١١].

وقد أوردت المادة الأولى في الفقرة الثانية من الدستور شروط العضوية في مجلس النواب، إذ نصت على أنه «لا يمكن لأي شخص أن يصبح عضواً في مجلس النواب ما لم يبلغ الخامسة والعشرين من العمر، وما لم يكن مواطناً أمريكياً منذ سبع سنوات، وما لم يكن في وقت انتخابه مقيماً في الولاية التي سيتم انتخابه فيها».

أما مجلس الشيوخ، فإن عدد أعضائه ثابت لا يتغير. ويكمن سر ذلك في الحاجة التي نمت حينها لترضية الولايات الصغيرة التي خافت من طغيان الولايات الكبيرة. وإذا ما تم تمرير مشروع يضر بمصالح تلك الولايات في مجلس النواب، فإن نواب الولايات الصغيرة يستطيعون، إذا ما تكاتفوا، أن يعطلوا التصديق على المشروع؛ وبالتالي، فإن هناك فرصة للموازنة بين مطالب الولايات الكبيرة والصغيرة. وهذه الصيغة هي التي ساعدت على إنجاح مؤتمر ١٧٨٧، الذي كان الأساس لبلورة الدستور الأمريكي.

وفي المرحلة الأولى من تبني الدستور الأمريكي، لم يكن الأعضاء في مجلس الشيوخ يُنتخبون من قبل الشعب مباشرة، بل كانت الهيئات التشريعية في الولايات تختارهم، وكان الشيوخ يعدون ممثلين لولاياتهم. أما بموجب التعديل السابع عشر للدستور، والمتبنى عام ١٩١٣؛ فقد غيرت طريقة وصول النواب إلى مجلس الشيوخ؛ فنص على أن «ينتخب الشيوخ بالاقتراع الشعبي المباشر، فيجري انتخابهم في انتخابات عامة تجري في جميع أنحاء الولاية في سنوات مزدوجة العدد، ومدة ولاية مجلس الشيوخ ست سنوات يتجدد انتخاب ثلثهم كل سنتين»[١٢].

وقد حددت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الدستور الأمريكي الشروط التي يجب توافرها في الشخص المرشح لعضوية مجلس الشيوخ، إذ نصت على أنه «لا يمكن لأي شخص أن يصبح عضواً في مجلس الشيوخ، ما لم يكن قد بلغ من

---

(١٠) ياسين محمد حمد، «دور المؤسسات الدستورية والقوى السياسية في صنع القرار السياسي الأمريكي،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥)، ص ٣٦.

(١١) **نشرة أوراق أمريكية** (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد)، العدد ٨٢ (آب/ أغسطس ٢٠٠١).

(١٢) انظر التعديل السابع عشر من الدستور الأمريكي.

العمر ثلاثين عاماً، وأن يكون مواطناً أمريكياً منذ تسع سنوات، وما لم يكن في وقت انتخابه مقيماً في الولاية التي سيتم اختياره عنها»[١٣].

ويتصف أعضاء مجلس الشيوخ بأنهم من ذوي الشهادات الجامعية العليا، فضلاً على ما هو مشهور عنهم من أن معظمهم من أصحاب الثروات المادية الكبيرة، حتى ورد أن خمس مجموع الأعضاء هم من أصحاب الملايين[١٤].

وعلى مستوى قمة الهيكل التنظيمي في السلطة التشريعية، لم يشر الدستور إلا إلى ثلاثة مسؤولين بوصفهم ذوي أعلى المراكز، وهم رئيس مجلس النواب (أو المتحدث باسم مجلس النواب)، ورئيس مجلس الشيوخ (وهو نائب رئيس الولايات المتحدة) والرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ، الذي يحل محل نائب رئيس الجمهورية في رئاسة مجلس الشيوخ، إذا ما غاب لأي سبب كان.

وقد أشار الدستور إلى جملة من الأمور في ما يخص آلية عمل الكونغرس، منها أن يتولى نائب رئيس الجمهورية رئاسة مجلس الشيوخ، ودوره مهم في التصويت في حالة واحدة فحسب، وهي إذا ما تساوت نسبة أصوات الفريقين المتعارضين حول التصويت بخصوص قضية معينة، فله أن يرجح كفة أحدهما. أما في غير ذلك، فلا يحق له التصويت، ولذلك فإن حضور الإدارة الأمريكية يجري عن طريق رئيس مجلس الشيوخ[١٥].

ويشير الدستور الأمريكي أيضاً إلى أن أكبر منصب في مجلس النواب هو منصب رئيس مجلس النواب، الذي ينتخبه الأعضاء دائماً من الحزب صاحب الأغلبية في المجلس، وله صلاحية شغل منصب رئيس الجمهورية إذا ما خلا منصب الرئيس ونائبه لأي سبب كان[١٦]. وما دام رئيس مجلس النواب يتبع لحزب الأغلبية، فإنه في أحيان كثيرة منحاز حزبياً. ولذلك يرى البعض أنه يرفد الأحداث التي تكون لصالح مشروع حزبه والمصالح التي يمثلها[١٧].

---

(١٣) نص الدستور، المادة (١) الفقرة (٣).

(١٤) لويس فيشر، **سياسات تقاسم القوى: الكونغرس والسلطة التنفيذية**، ترجمة مازن حماد؛ مراجعة سعد أبو دية، ط ٣ (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ٩١.

(١٥) شمران حمادي، **النظم السياسية والدستورية في الشرق الأوسط**، ط ٣ (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٢)، ص ١٨٠.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) الساعدي، «النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية،»، ص٤٨.

وفي إطار الحديث عن الكونغرس، لا بد من الإشارة إلى أهمية دور اللجان في تنظيم عمله، إذ إن الكونغرس لا يعمل بصفة جماعية، ولا يقرر بصفة جماعية، ويقدم له في الدورة الواحدة (سنتين) الآلاف من مشاريع القوانين؛ وبالتالي لا يستطيع مجلسا الشيوخ والنواب مناقشة كل تلك المشاريع على حدة، فيجري اللجوء إلى لجان مختصة لدراسة مشاريع القوانين. ولذلك توصف تلك اللجان بأنها (هيئات تشريعية مصغرة)[١٨]، ويكون أعضاء هذه اللجان (وأهمها اللجان الدائمة)[١٩] منتخبين من بين أعضاء الكونغرس.

ومن المعروف أن نظام الأقدمية في اختيار اللجان داخل الكونغرس، وما له من أثر حاسم في اختيار مقرري اللجان وأعضائها؛ يجعل من هذه اللجان في النهاية هيئات شبه مستقلة وذوات إرادة ذاتية، وقراراتها تعد هي الأساس لقرارات الكونغرس؛ إذ إن القاعدة تشير إلى أن قرار اللجنة هو العامل الرئيس في تحديد مستقبل مشروع القانون. وكذلك، فمن النادر أن ينجح مشروع قانون دون موافقة اللجنة[٢٠].

ومع ذلك، هناك اختلاف بين السلطة التشريعية (الكونغرس) في الولايات المتحدة، وبرلمانات العالم المكونة من مجلسين. فبينما جرى العرف على أن المجلس الأدنى هو صاحب السلطة الأعلى، فيما يبقى المجلس الأعلى بمثابة تجمع لعدد من الساسة كبار السن الذين لا حول لهم إلا الانشغال بالجدل والمناقشة؛ نجد أن الأمر يختلف في الكونغرس الأمريكي، إذ يتساوى مجلس الشيوخ في المكانة مع مجلس النواب، إن لم يكن يرجحه في بعض الشؤون[٢١].

وفي ما يتعلق بصلاحيات السلطة التشريعية، فإن الوظيفة الأساسية هي إصدار وتشريع القوانين[٢٢]، وله سلطة استشارية وسلطة التصديق في أمور مثل المعاهدات، وتعيين السفراء، وسلطة إعلان الحرب، وسلطة إقرار الميزانية العامة

---

(١٨) فيشر، **سياسات تقاسم القوى: الكونغرس والسلطة التنفيذية**، ص٧٩.

(١٩) هناك عدة أنواع من اللجان مثل اللجان الدائمة واللجان المؤقتة، واللجان المختارة واللجان المشتركة. للتفاصيل انظر مثلاً: حمد، «دور المؤسسات الدستورية والقوى السياسية في صنع القرار السياسي الأمريكي،» ص ٣٩.

(٢٠) هنري روبرت، **القانون البرلماني الأمريكي**، ترجمة زكي شنودة (القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ١٩٥١)، ص ١٩٦.

(٢١) Merle Burke, *United States History; the Growth of our Land*, 3rd ed. (Chicago, IL: American Technical Society, 1961), pp. 74-75.

(٢٢) نص الدستور الأمريكي، المادة الأولى، الفقرات من ١ إلى ١٠.

لمالية الدولة ـ وهي تعد في بعض الأوقات الورقة الضاغطة في التأثير في سياسات السلطة التنفيذية الممثلة بالرئيس ـ إذ من دون الدعم المادي، لا يستطيع الرئيس المضي في خططه؛ هذا فضلاً على سلطة الكونغرس في إدارة التجارة الداخلية والخارجية، وسلطة الرقابة على المؤسسات التنفيذية، وسلطاته الإضافية البعيدة عن المجال الدستوري، مثل اتخاذ القرارات التي يستطيع أن يعرب فيها عن رأيه بخصوص الشؤون الخارجية، وقيام بعض نوابه برحلات تطوعية، أو رداً على دعوات الكثير من دول العالم لمراقبة الشؤون الخارجية، والاستقصاء عن تأثير السياسيات الأمريكية في العالم[٢٣].

وبكلام آخر، يمكن القول إن للكونغرس مجموعة من الوظائف والسلطات[٢٤]، وتتراوح بين سن القوانين، والمراقبة، وإقرار الميزانية؛ وكذلك وظائف أخرى مثل سماع شكاوى المواطنين وقيادة «الاستقصاءات» والمناظرات والمناقشات العلنية[٢٥].

وتتدرج سلطات الكونغرس تحت فرعين:

● السلطات الدستورية **التشريعية**، وتتوزع إلى:

ـ سلطة فرض الضرائب

ـ السلطة التجارية

ـ سلطة سك العملة

ـ سلطة الاقتراض

ـ إصدار قوانين موحدة خاصة بالإفلاس

ـ سلطة إعلان الحرب؛ إذ يمنح الدستور، الكونغرس السلطة المطلقة لإعلان الحرب؛ في حين يشغل رئيس السلطة التنفيذية منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة. ويمكن للكونغرس أن يقيد من قدرة الرئيس على استعمال

---

(٢٣) نانسي مصطفى خليل، «الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٢٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧)، ص ٨٢.

(٢٤) للمزيد من التفصيل، انظر: ياسين محمد حمد، «الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠)، ص ٧٧ وما بعدها.

(٢٥) أوستن رني، **سياسة الحكم**، ترجمة حسن علي الذنون؛ مراجعة إيليا زغيب (بغداد: المكتبة الأهلية، ١٩٦٤)، ص ٨٤.

القوات المسلحة خارج حدود البلاد بحسب القانون الخاص بسلطات الحرب الصادر في عام ١٩٧٣ على إثر حرب فييتنام.

ـ سلطات أخرى ضمنية، منها حق اتخاذ الإجراءات الخاصة بمنح الجنسية والنظام البريدي وغيرها.

● السلطات الدستورية **غير التشريعية**، ومثالها:

ـ انتخاب الرئيس ونائب الرئيس. فإذا لم يحصل أي مرشح للرئاسة على أغلبية أصوات الهيئة الانتخابية، عندئذٍ يتولى مجلس النواب اختيار رئيس الجمهورية عن طريق مؤتمر يعقد لذلك الغرض. إذ يشارك مندوبو الولايات، والبالغ عددهم ٥٠ مندوباً (بواقع مندوب واحد لكل ولاية) في تقرير من سيفوز. وهنا، فإن على المرشح أن يحصل على ٢٦ صوتاً على الأقل من الأصوات الخمسين، فيما يتولى مجلس الشيوخ اختيار نائب الرئيس[٢٦].

ـ توجيه الاتهام إلى الرئيس أو إلى أحد أعضاء الفرع التنفيذي، مما قد يؤدي إلى الإطاحة بهم. فقد اتهم الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون في فضيحة ووترغيت، وأدين بناء على الاتهام، وهو ما اضطره إلى تقديم استقالته ليتولى نائبه جيرالد فورد الرئاسة بعده.

ومما يستنتج من ذلك، أن الكونغرس أُعطيَ صلاحيات واسعة، حتى عدّ أنه من أقوى المؤسسات التشريعية في العالم. وتلك الصلاحيات وإن ركز أكثرها على الجانب التشريعي، إلا أنها مؤثرة (دستورياً) في عمل السلطة التنفيذية. والنقطة الأبرز التي يستطيع بها الكونغرس أن يؤثر في عمل السلطة التنفيذية، هي إقرار الميزانية، وصلاحية منح التخويل المادي للرئيس لتنفيذ سياساته وخططه أو عدمها، هذا فضلاً على ما للكونغرس من صلاحيات واسعة على صعيد المسائل الداخلية.

٢ ـ السلطة التنفيذية

نص الدستور الأمريكي على أن «السلطة التنفيذية يتولاها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية»[٢٧]، ويكون اختياره بوساطة الشعب عن طريق الانتخاب على

---

(٢٦) وائل محمد إسماعيل، «قوى الحسم في الانتخابات الأمريكية لعام ٢٠٠٤،» **المجلة السياسية والدولية** (كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية)، العدد ١ (٢٠٠٥)، ص ٦٢.

(٢٧) المادة الثانية الفقرة السابعة من الدستور.

مرحلتين، ويمارس الرئيس السلطة بجانبها الفعلي، ولا يقتصر على الجانب الأسمي كما هو الشأن في النظام البرلماني؛ وبذلك يعد رئيس الجمهورية رئيساً للدولة ورئيساً للحكومة أيضاً. ويقوم بمساعدته مجموعة من الأشخاص، يطلق عليهم «سكرتيرو الرئيس»، وهم بمثابة الوزراء في الدول الأخرى، ويختارهم الرئيس ويعينهم بنفسه بعد أن يوافق عليهم مجلس الشيوخ، وهم يساعدونه في أداء واجبه كأعلى مسؤول في الولايات المتحدة[٢٨].

وقد اشترط الدستور لمن يترشح لمنصب الرئاسة ألاّ يقل عمره عن ٣٥ عاماً، ويكون مؤهلاً في المسائل ذوات الطابع القومي. ويشترط أن يكون مولوداً في الولايات المتحدة ومن أبوين أمريكيين، وأن يتوافر لديه شرط الإقامة في الولايات المتحدة مدة لا تقل عن ١٤ عاماً[٢٩].

وعلى الرغم من أن الدستور لم يشترط أن يكون جنس الرئيس ذكراً أو محصوراً في الذكور، إلا أن التقاليد الأمريكية حالت بين النساء ووصولهن إلى منصب الرئاسة، وهو أمر أصبح عائقاً كما يراه البعض لم يحصل التغلب عليه حتى الآن[٣٠].

وعندما دار الحوار حول مسألة انتخاب الرئيس أثناء المناقشات التي دارت حول الدستور، قدمت مسودتان لانتخاب الرئيس: أشارت **الأولى** إلى أن الكونغرس هو الذي ينتخب الهيئة التنفيذية؛ أما المسودة **الثانية**، فارتأت أن يُنتخب الرئيس من قبل الشعب. إلا أن المسودتين رفضتا، وجرى التوصل إلى رأي وسط، وهو أن تقوم الهيئات التشريعية للولايات باختيار عدد من ناخبي الرئيس، على قدر عدد أعضاء الكونغرس الممثلين لكل ولاية، ليكوّنوا «الهيئة الانتخابية»، التي تقوم باختيار واحد من مرشحين أو أكثر، ليكون رئيساً للجمهورية، فضلاً على اختيار نائبه[٣١]. وأعضاء الهيئة الانتخابية لا يجتمعون أبداً، لأن التعديل الثاني عشر أوعز

---

(٢٨) روسكو باوند، **ضمانات الحرية في الدستور الأمريكي**، ترجمة محمد لبيب شنب (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٥٧)، ص ١٠٦، و**معلومات وحقائق عن الولايات المتحدة الأمريكية** (القاهرة: مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات، ١٩٥٢)، ص ١١.

(٢٩) وردت هذه الشروط في المادة (٢) الفقرة (١) من الدستور.

(٣٠) Karen O'Connor and Larry J. Sabato, *The Essentials of American Government: Continuity and Change* (New York: Longman, 2002), pp. 232-234.

(٣١) ماكس سكيد مور ومارشال كارتر وانك، **كيف تحكم أمريكا**، ترجمة نظمي لوقا؛ مراجعة محمد علي ناصف (القاهرة: الدار الدولية للنشر، ١٩٩٣)، ص ١١٦.

بأن الناخبين يجتمعون في ولاياتهم لكي يصوتوا هناك[٣٢]. وبعد أن يفوز المرشح بعد التصويت، فإنه يتولى المنصب في ٢٠ كانون الثاني/ يناير في حفلة تسمى بـ «حفلة التولية»[٣٣].

وإذا كان الحديث عن السلطة التنفيذية يقتصر على الرئيس، فلأن الدستور هو الذي خول الرئيس «السلطة التنفيذية»؛ إلا أن ذلك لا يعني أن الرئيس وحده يتولى عمل السلطة التنفيذية، بل إن هناك عشرات المكاتب والهيئات والسكرتاريات التي تقوم بعمل السلطة التنفيذية، وهي جميعها تابعة للرئيس بدرجة أو أخرى. وبالتالي، فالرئيس هو «عماد» السلطة التنفيذية، أو إن صح القول، هو السلطة التنفيذية «كلها»، باعتبار أن الآخرين العاملين هم جميعاً من أتباعه، وهو يختارهم ويعينهم.

ومن المميزات التي أعطاها الدستور للسلطة التنفيذية، نلاحظ ما يلي[٣٤]:

ـ لا تملك السلطة التنفيذية حق حل السلطة التشريعية (الكونغرس).

ـ رئيس الجمهورية، الذي هو رئيس السلطة التنفيذية، غير مسؤول سياسياً أمام الكونغرس؛ وإنما في واقع الأمر يصبح مسؤولاً أمام مراكز القوى والرأي العام وجماعات الضغط، بما فيها القوى الممثلة في الكونغرس.

ـ سكرتيرو الرئيس (الوزراء) غير مسؤولين أمام الكونغرس، وإنما أمام الرئيس وحده، فهو الذي يعينهم أو يعزلهم فرادى أو جماعات.

ـ تشرف السلطة التنفيذية على سير الجهاز الحكومي وإدارته وتعيين الموظفين وإقالتهم من وظائفهم عند ثبوت عدم لياقتهم.

وفي ما يتعلق باختصاصات السلطة التنفيذية التي كفلها الدستور، فإن واضعي الدستور صاغوها بشيء من الغموض، لإعطاء الرئيس مساحة من الحرية للتجاوب مع المتغيرات الداخلية والخارجية[٣٥]. وبسبب ذلك، فقد اتسع دوره وأصبح محورياً، ولا سيما في الشؤون الخارجية. فضلاً على ما أعطاه الدستور من صلاحيات واختصاصات كثيرة، بوصفه ممثلاً لإرادة الشعب الذي

---

(٣٢) وزارة الخارجية الأمريكية، «حكومة بواسطة الشعب،» ([د. ت.])، ص ٥١ ـ ٥٢.

(٣٣) إسماعيل، «قوى الحسم في الانتخابات الأمريكية لعام ٢٠٠٤،» ص ٦٢.

(٣٤) الساعدي، «النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية،» ص ٤٩.

(٣٥) خليل، «الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية،» ص ٨٠.

منحه أصواته، حتى شملت اختصاصاته مختلف الميادين المدنية والعسكرية، الداخلية والخارجية(٣٦).

ومن اختصاصات الرئيس ـ التي نصت عليها المادة الثانية من الدستور الأمريكي ـ رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة وقيادة الجهاز التنفيذي، فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس قوة الشرطة، ويعد أيضاً رئيساً لجميع موظفي الدولة الاتحادية، وله حق العفو وإبرام المعاهدات بشرط موافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين. وللرئيس حق التصرف في الشؤون الخارجية(٣٧)، فهو مفوض في تعيين كبار موظفي السلطة التنفيذية، وكبار ضباط القوات المسلحة، بشرط حصوله على موافقة مجلس الشيوخ.

وعلى الرغم من أن الكونغرس هو الذي يملك سلطة إعلان الحرب بحسب الدستور، وعلى الرغم من صدور قانون سلطات الحرب عام ١٩٧٣، الذي يشترط على الرئيس أن يتشاور مع الكونغرس قبل القيام بإرسال قوات إلى الخارج أو إعلامه بالأسباب التي دعته إلى إرسال القوات إلى الخارج بعد ٤٨ ساعة من الإرسال الفعلي، والقيام بعملية إعادة تلك القوات بعد ٦٠ يوماً إذا أصر الكونغرس على ذلك، مع إعطاء الرئيس ٣٠ يوماً إضافياً لإرجاع القوات إلى البلاد. مع كل ذلك، فقد تجاهل كثير من الرؤساء الأمريكيون الكونغرس وقانون سلطات الحرب، ولم يقم الكونغرس بإصدار قرار الحرب في تاريخ الولايات المتحدة، إلا في خمس حروب من أصل أكثر من ١٣٠ حرباً أصدر الرؤساء وحدهم قراراتها(٣٨). أضف إلى ذلك، أنه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، لم تقف أية مؤسسة في وجه الرؤساء، ولا سيما أن أغلب قراراتهم كانت تتخذ في حالات يكون فيها الرأي العام الأمريكي معبأ بشعور الخوف على أمنه، بسبب ما يساق على أنه تهديدات خارجية من أعداء معينين، وأحياناً يكونون مصطنعين؛ مما يستدعي ضرورة القيام بأعمال عسكرية لحفظ الأمن الأمريكي. فالكثير من الدراسات أثبتت أن الشعب الأمريكي يتوحد خلف الرئيس إذا ما كان هناك «خطر» يهدد الأمن الأمريكي.

---

(٣٦) Richard E. Neustadt, *Presidential Power and the Modern Presidents: The Politics of Leadership* (New York: John Wiley and Sons, 1961), pp. 1-5.

(٣٧) **معلومات وحقائق عن الولايات المتحدة الأمريكية**، ص ١١.

(٣٨) عصام عبد الشافي، «مؤسسات صنع القرار الأمريكية وإدارة الأزمة العراقية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٢ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٣)، ص ٩٨.

نستنتج مما سبق أن الدستور أعطى السلطة التنفيذية مكانة متميزة لغرض توازن السلطات، وربما تساوي السلطة التشريعية، وإن لم تكن تفوقها، ولا سيما في المجال الخارجي. حتى أصبحت مؤسسة الرئاسة هي التي تقوم بالدور الرئيس في صنع السياسة الخارجية واتخاذ القرارات الحاسمة حولها. ومما قوّى من دور مؤسسة الرئاسة بموازاة الكونغرس، أن الرئيس منتخب من عموم الشعب؛ وبالتالي، فهو يمثل الإرادة العليا للشعب، وهو «كل في واحد»، أي أنه هو كل السلطة التنفيذية من الناحية الدستورية، لأن من يعاونه هم سكرتيرو الرئيس للاختصاصات المختلفة، وإن كان دورهم آخذ في الازدياد، وربما هم من يصنع السياسة الفعلية.

٣ ـ السلطة القضائية

هي السلطة الثالثة التي أشار إليها الدستور الأمريكي، وتمارس هذه السلطة في الحكومة الاتحادية بموجب الدستور المحكمة العليا والمحاكم الفدرالية الأدنى التي يعينها الكونغرس.

وتتألف المحكمة العليا من رئيس وثمانية قضاة آخرين، يعينهم رئيس الولايات المتحدة بعد موافقة مجلس الشيوخ. ويتوخى الرئيس عادة في اختياره لقضاة هذه المحكمة، أن يمثل أعضاؤها جميع أقاليم البلاد ومذاهبها الدينية قدر الإمكان، ويعين هؤلاء القضاة لمدى الحياة[٣٩].

وتنتظر المحكمة العليا في النزاعات التي تنشأ بين الولايات الأمريكية، وكذلك في الدعاوى المرفوعة ضد الحكومة الاتحادية من قبل الولايات أو الأفراد. وبصورة عامة، تنظر في جميع الدعاوى التي تطبق عليها القوانين الاتحادية.

وأهم صلاحيات المحكمة المذكورة، هي التأكد من دستورية القوانين الصادرة عن الكونغرس أو مجالس الولايات[٤٠]. وعندما ترى هذه المحكمة أن القوانين أو الإجراءات المتخذة من قبل السلطة التنفيذية غير قانونية، فإنها تحكم ببطلانها. ومثال ذلك، الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا بخصوص معتقل غوانتانامو، عندما أبطلت الإجراءات التي اتخذتها وزارة الدفاع الأمريكية بحق

---

(٣٩) عبد العزيز سليمان وعبد المجيد نعنعي، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث** (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٣)، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٩٣.

المعتقلين فيه، وقبل ذلك القرار الذي اتخذته المحكمة العليا بهذا الخصوص حول إجبار وزارة الدفاع على إعلان أسماء المعتقلين وجنسياتهم.

وتأتي، بعد المحكمة العليا، المحاكم الفدرالية الموزعة في أنحاء البلاد جميعها، وتعمل هذه المحاكم على صياغة القوانين الاتحادية.

يتضح مما تقدم أن الدستور الأمريكي فصل بين السلطات الثلاث، وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية، فصلاً خاصاً بالصلاحيات؛ ولكنه ليس الفصل التام الذي يعني عدم التعاون والعمل المشترك، بل لقد اشترط دستورياً أن تتعاون كل السلطات في ما بينها. ومثال ذلك تعيين القضاة الفدراليين الذين يعينهم الرئيس وتشترط موافقة مجلس الشيوخ عليهم، فضلاً على مسائل عدة أخرى يتضح فيها عنصر التعاون.

وعلى الرغم من أن الدستور الأمريكي قد خلا من إشارة ثابتة ومحددة إلى فصل السلطات؛ إلا أن ترسيخه لتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات لدى السلطات الثلاث، دلّ في مضمونه على أنه تبنى نظام فصل السلطات[٤١].

ثانياً: المراقبة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية

هذه الميزة في الواقع متداخلة مع الميزة السابقة، بفعل تأثير عنصري التراقب والتوازن اللذين تستند إليهما الميزة السابقة؛ إذ يستند فصل السلطات إلى عنصري التراقب والتوازن، أو كما تسمى «الضوابط والتوازنات». والمقصود بهما أن كل سلطة، وإن كانت صلاحياتها ومجال عملها منفصلين نوعاً ما عن الأخرى، إلا أنها تراقبها وتوازن حركتها في الوقت نفسه. فمجلس الشيوخ يعمل كعائق ضد إقرار قوانين التشريع الخاطئة الصادرة عن مجلس النواب، والعكس صحيح. وحق الفيتو المتاح للرئيس الأمريكي كمانع ضد التشريع الجائر للكونغرس، إلا أن الرئيس يخضع للاتهام أيضاً؛ فقد يتهم ويعزل من منصبه، ويصبح عرضة للتقاضي والمحاسبة أمام محاكم القضاء. وكذلك، يتحقق الضبط التشريعي من قبل الرئيس عن طريق حق الرئيس في المراجعة القضائية[٤٢]؛ أما حق الكونغرس

---

(٤١) Silva [et al.], eds., *American Government Democracy and Liberty in Balance*, p. 58.

(٤٢) وائل محمد إسماعيل، «النظام السياسي الأمريكي: دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في الشؤون الخارجية،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٤)، ص ٣٧.

بالضبط على الرئيس، فيتأتى عن طريق سلطاته في الموافقة والتصديق على إقرار الميزانية التي يقدمها الرئيس، وكذلك إقرار المعاهدات التي يوقعها الرئيس، والموافقة على تعيين كبار القضاة والموظفين[٤٣]. في حين إن السلطة القضائية تحقق الضبط عن طريق حق الرئيس في تعيين القضاة في مستويات معينة، فضلاً على سلطة الكونغرس في تحديد اختصاصات المحاكم[٤٤].

وفي ما يتعلق بالتوازنات، فثمة توازن ما بين السلطة التنفيذية والتشريعية، إذ ليس لإحداهما أن تعزل الأخرى، وليس لإحداهما أن تتدخل في أمر تعيين أو انتخاب الأخرى. وهذا الأمر أيضاً ينطبق على القضاة الفدراليين في أمر عزلهم، إذ لا يحق للرئيس أو الكونغرس ذلك إلا في حالة الاتهام[٤٥].

ويضفي نظام المراقبة والتوازن على النظام السياسي الأمريكي سمة أخرى، تتمثل في وجود علاقة تبادلية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. فالرئيس وإن يُعد مستقلاً في عمله، وكذلك الكونغرس وإن كان ينفرد بالسلطة التشريعية؛ إلا أن ذلك لا يلغي أن الكونغرس، وفقاً لأحكام الدستور، يعد بمثابة مجلس سياسي للرئيس. وقد ترتب على ذلك أن بعض المسائل التي تدخل أصلاً في اختصاص السلطة التنفيذية، اشترط الدستور لنفاذها وجوب موافقة مجلس الشيوخ عليها مقدماً، ومن هذه المسائل[٤٦]:

- رسم السياسة الخارجية للدولة.

- إبرام المعاهدات؛ إذ اشترط الدستور وجوب موافقة مجلس الشيوخ عليها بأغلبية ثلثي الأعضاء.

- تعيين بعض كبار الموظفين الاتحاديين، كالسفراء وقضاة المحكمة الاتحادية العليا.

وإذا كان الرئيس لا يتمتع بحق اقتراح القوانين؛ فإنه يستطيع، وبطريق غير مباشر، أن يقدم مشروعاً للقانون عن طريق أحد أعضاء الكونغرس من أنصاره.

---

(٤٣) حسان شفيق العاني، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة** (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦)، ص ٣٨.

(٤٤) إسماعيل، المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٤٦) فؤاد العطار، **النظم السياسية والقانون الدستوري** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٦)، ص ٤٢٠ ـ ٤٢٢.

وغاية الأمر أن هذا الاقتراح سيقدم باسم النائب وليس باسم الرئيس[٤٧].

ومثلما أجاز الدستور للرئيس حق الاعتراض على القوانين التي أقرها الكونغرس خلال فترة معينة، فإن الكونغرس يستطيع التغلب عليه؛ وذلك بإعادة النظر في القانون والموافقة عليه بأغلبية ثلثي الأعضاء، وإن كان توافر أغلبية الثلثين ليس بالأمر المتاح دوماً. وذلك ما يزيد من إمكانية التعاون المسبق، إذ إن طرح مشروع القانون ورفضه من قبل الرئيس، وعودته من جديد إلى الكونغرس للتصويت عليه ثانية، يعني إطالة عملية إصدار القانون وتعقدها؛ من هنا ترسخت القناعة لدى الطرفين بأن التفاهم المسبق هو الأجدى لديمومة العملية التشريعية.

ثالثاً: علوية الدستور

من السمات الأساسية التي أصبحت قاعدة مهمة، سواء في ما يخص الدستور الأمريكي، أو ما يتميز به النظام السياسي الأمريكي؛ هي علوية الدستور. والأخيرة تعني المكانه المتميزة التي يحظى بها الدستور الأمريكي على مستوى السلطات وعلى مستوى الحياة العامة. وهذه المكانة تتأتى من كون الدستور هو الأساس الجامع الذي لا يمكن تجاوزه. وفي المعنى نفسه، لا يمكن أبداً أن يصدر قانون إلا وفق مبادئ الدستور؛ وللمحكمة العليا الصلاحية كلها في رفض أي قانون يصدره الكونغرس، إذا لم تثبت دستوريته، أي إذا لم يتماشَ مع مبادئ الدستور. وتأتي علوية الدستور في جانب منها عن طريق الضوابط التي وضعت لتعديله، إذ تعد عملية تعديل الدستور عملية طويلة وشاقة. وسبب الطول هنا، أن واضعي الدستور ـ ولغرض حمايته من التبديل السيئ ـ أضافوا المادة الخامسة التي تنص على أنه يمكن لثلثي أعضاء مجلس الكونغرس، أو لثلثي ممثلي الولايات، مجتمعين على هيئة مؤتمر؛ اقتراح التعديلات الخاصة بالدستور، وأن تصبح الاقتراحات قانوناً بعد المصادقة عليها بإحدى طريقتين: إما مصادقة المجالس التشريعية لثلاثة أرباع الولايات، أو عن طريق مؤتمر يضم ممثلي ثلاثة أرباع هذه الولايات؛ ويقترح الكونغرس طريقة منها[٤٨].

أي أنه من أجل تعديل الدستور، يجب أولاً أن يصدر طلب التعديل من

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٤٢٢.

(٤٨) حمد، «الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي،» ص ٦١.

الكونغرس، مشترطاً أغلبية الثلثين على الأقل في كل من مجلسي الشيوخ والنواب، وأن يطلب التعديل عن طريق عقد مؤتمر قومي يدعو إليه الكونغرس عندما يطلب ذلك ثُلثا المجالس التشريعية للولايات؛ وعن طريق المؤتمر، تجري الدعوة إلى تعديل مادة أو أكثر في الدستور. وبعد أن يقر طلب التعديل، ويناقش، ويقر داخل الكونغرس؛ تأتي مرحلة التصديق التي تتطلب موافقة ثلاثة أرباع الولايات. وهو أمر ليس سهلاً إذا ما أخذنا في الحسبان صعوبة إقرار مقترح التعديل أصلاً.

وفي ما يتعلق بموافقة ثلاثة أرباع الولايات، فإنها تتأتى عن طريقين، ويترك للكونغرس حرية اختيار إحداهما؛ فإما أن تعرض التعديلات على المجالس التشريعية للولايات لأخذ موافقتها، أو أن تؤخذ موافقة ثلاثة أرباع الولايات عن طريق مؤتمر قومي يحضره ممثلو الولايات الخمسين؛ وهذه الحالة مقرونة باقتراح التعديل عن طريق مؤتمر عام للكونغرس، وهذه الطريقة الأخيرة لم تتبع إلا مرة واحدة في التعديل الحادي والعشرين عندما ألغي التعديل الثامن عشر الخاص بمنع الخمور[(٤٩)].

نستنتج مما تقدم، أن الدستور الأمريكي بقي يحتفظ بأهمية واسعة، مكّنته من الاحتفاظ بمكانة عالية، شكلت واحدة من سمات النظام السياسي الأمريكي. وما زال العمل الرئيس للمحكمة العليا هو النظر في دستورية القوانين؛ وبالتالي، فهي تمتلك كل الصلاحيات لرفض أي قانون اتحادي أو على مستوى الولايات لا تراه المحكمة متناسباً ومبادئ الدستور الأمريكي. وتتأتى علوية الدستور من الشروط الصعبة التي وُضعت لتعديل مادة أو أكثر من مواده. فضلاً على طول عملية التعديل وصعوبة التصديق عليه، كونها تتطلب موافقة ثلاثة أرباع الولايات، سواء أكانت عن طريق مجالسها التشريعية، أم عن طريق المؤتمر القومي الذي يدعو الكونغرس إلى انعقاده لهذا الغرض.

رابعاً: دور جماعات المصالح و/أو الضغط

من السمات التي أخذت تميز النظام السياسي الأمريكي، الدور الواضح لما يعرف بجماعات الضغط والمصالح في التأثير في السياسة الداخلية، وكذلك في السياسة الخارجية الأمريكية؛ وهو دور كفله لها الدستور الأمريكي. فإذا كان

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٦١.

الدستور قد منح الجماهير دوراً مهماً في رسم الأسس العامة لطريقة الحكم عن طريق الحرية المنصوص عليها دستورياً في اختيار الرئيس واختيار أعضاء السلطة التشريعية عن طريق الانتخاب الشعبي لهم، فإن ذلك عنى بالمقابل أن تكون لتلك المؤسسات الجماهيرية قوة ذات أثر واضح في صنع القرار ورسم السياسات، ولا سيما الداخلية.

وقوة تلك المؤسسات الجماهيرية نابعة من أن استمرار الرئيس والنواب في مناصبهم، يعتمد على أصوات الناخبين؛ وأن نجاح أي قرار أو سياسة يعتمد على وجود مساندة كافية. ولذلك، فالرئيس والنواب يحرصون على إقامة الحوار الدائم مع الجمهور.

واذا كانت المؤسسة الجماهيرية التي أعطاها أو خولها الدستور القوة المؤثرة في الرئيس والنواب ذات تفرعات عدة، فإن من بين أبرز تلك التفرعات جماعات الضغط/المصالح، إذ إنها أكثر القوى الجماهيرية تنظيماً؛ فهي تقوم بالضغط على النواب والرئيس لحماية مصالحها المختلفة، كما إن لبعض هذه الجماعات قوة جماهيرية واقتصادية كبيرة، تؤثر بواسطتها في من يصنع القرار، ويرتبط نجاح أي رئيس بقدرته ونجاحه في مراوغة تلك الجماعات والقدرة على قيادتهم[٥٠].

وقد حددت تعريفات كثيرة لتلك الجماعات، منها ما يعرّفها بأنها «تجمع سياسي غير رسمي لأفراد يشتركون في خصائص وظيفية معينة، ويسعون تبعاً لذلك إلى إنجاز مصالح محددة عبر إيقاع التأثير السياسي في خيارات صانع القرار»[٥١]، ويعرفها آخرون بأنها «منظمة تضم مجموعة من الناس تربطهم رابطة معينة تهدف إلى الضغط السياسي على الحكومة»[٥٢].

ولا تكاد تختلف جماعات الضغط عن جماعات المصالح، اللهم إلا من حيث التسمية، في حين إنه في الأوساط الأكاديمية الأمريكية، أخذوا بتفضيل مصطلح جماعات المصالح على جماعات الضغط، على اعتبار أن الأخير مفهوم

---

(٥٠) خليل، «الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية،» ص ٨٣ ـ ٨٤.

(٥١) مازن إسماعيل الرمضاني، **السياسة الخارجية: دراسة نظرية** (بغداد: دار الحكمة، ١٩٩١)، ص ٢١٩.

(٥٢) محمود خيري عيسى، «الديمقراطية وجماعات الضغط،» **المجلة المصرية للعلوم السياسية**، العدد ٢٢ (كانون الثاني/يناير ١٩٦٣)، ص ١٠٢.

غير ديمقراطي، وتعرض لكثير من الانتقاد[٥٣]. وتذكر بعض الإحصاءات أنه يوجد في الولايات المتحدة ما يربو على عشرة آلاف جماعة مصلحة و/أو ضغط[٥٤].

وبما أن الدستور الأمريكي أخذ بنظام فصل السلطات، فإن ذلك قد أتاح لجماعات المصالح أن تمارس الضغط على السلطة التشريعية والتنفيذية، عن طريق وسائل واستراتيجيات متعددة للتأثير في السياسة الأمريكية؛ منها:

ـ التأثير **المباشر** عن طريق الاتصال المباشر في السلطتين المذكورتين سلفاً.

ـ التأثير **غير المباشر** عن طريق تعبئة الرأي العام، وخلق اتجاهات معينة تؤثر في صانعي السياسة، لاتخاذ قرارات تخدم مصالح تلك الجماعات. وكذلك، فهي تؤثر في الأحزاب السياسية عن طريق حملات التمويل الذي تقدمه لها في أثناء الانتخابات التشريعية والرئاسية، واستعمالها مختلف الوسائل لتعبئة الرأي العام لصالحها، فضلاً على تنظيم حملات شعبية والضغط لإقرار تشريعات على مستوى الكونغرس والولايات بهدف دعم قضاياها[٥٥]؛ حتى أصبحت تلك الجماعات ودورها الضاغط والمؤثر في اتجاه رسم السياسات وصناعة القرار إحدى سمات النظام السياسي الأمريكي.

خامساً: تميز مؤسسة الرئاسة

على الرغم من أن الدستور لم ينص صراحة على تميز مؤسسة الرئاسة/السلطة التنفيذية من باقي السلطات، كونه أراد مساواة السلطات الثلاث (قدر الممكن) من حيث الصلاحيات بعد فصلها الواحدة عن الأخرى؛ إلا أن الواقع الموضوعي والعملي عند تطبيق الدستور، أشار إلى أن مؤسسة الرئاسة تميزت نوعاً ما من حيث الصلاحيات من الكونغرس، بممارستها أكبر قدر من الصلاحيات والمسؤوليات، ولا سيما في وقت الأزمات التي تمر بها الولايات المتحدة. إذ يلتف الشعب حول

---

(٥٣) صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده** (بغداد: مطبعة دار الحكمة، ١٩٩١)، ص ٥٠٦.

(٥٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: آسيا الميهي، «الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٢٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، ص ٩٠.

(٥٥) إسماعيل، «النظام السياسي الأمريكي: دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في الشؤون الخارجية،» ص ٩٢ ـ ٩٣.

الرئيس المنتخب، كونه الرمز الذي اصطفّت خلفه الأمة. ولذلك، كثيراً ما تجاوز رؤساء الولايات المتحدة الصلاحيات الدستورية في الأزمات، أو عندما يهدد الأمنَ القومي الأمريكي خطرٌ ما.

ويمكن تلمس تميز مؤسسة الرئاسة عن طريقين:

١ ـ التميز عن طريق الممنوح والمكتسب من الصلاحيات دستورياً

إن تميز مؤسسة الرئاسة يأتي عن طريق ما فوضه الدستور من صلاحيات إلى الرئيس، أو عن طريق ما أجازت المحكمة العليا له من أعمال يقوم بها، ويمكن ملاحظة ذلك مما يأتي:

أ ـ الصلاحيات الدستورية للرئيس

كما أسلفنا، صاغ واضعو الدستور عباراتهم حول الرئيس ببعض الغموض. والهدف هو إعطاؤه مساحة من الحرية ليتجاوب مع المتغيرات الداخلية والخارجية[(٥٦)]؛ وعدم التحديد هنا، هو في حد ذاته امتياز للرئيس للتصرف بهامش من الحرية. فمن المعروف عند مناقشة صلاحيات سلطة معينة، ولنقل مثلاً مناقشة صلاحيات السلطة المركزية وسلطة الأقاليم أو الولايات في أي نظام اتحادي، يصار إلى اختيار أمر من بين ثلاثة: الأمر **الأول** أن تنظم صلاحيات السلطة المركزية وتحدد نصاً، وبالتالي فإن أي صلاحية أخرى لم تحدد هي من صلاحيات الولايات؛ **الثاني** أن يصار إلى تحديد صلاحيات الجهتين، وبالتالي فهما مقيدتان دستورياً بما يمنح لهما من صلاحيات؛ **والثالث** تحديد صلاحيات الجهة الأخرى (الولايات)، وبالتالي فإن الصلاحيات الباقية متروكة للسلطة المركزية.

وبالقياس على المثال السابق، فإن تحديد الدستور صلاحيات الكونغرس وصياغة صلاحيات الرئيس بعبارات عامة، أسهم بشكل كبير في أن يتصرف الرؤساء بحسب تفسيرهم للدستور؛ وأحياناً يتجاوزون الصلاحيات ويبررون ذلك بأنه من ضمن تفسيرهم للدستور، وهو ما أسهم في أن تنطوي الصلاحيات الممنوحة للرئيس على «مطاطية»، تمكنَ الرؤساء من استغلالها مراراً.

---

(٥٦) خليل، «الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية،» ص ٨.

وما عدا ذلك، فقد حدد الدستور عدداً من الصلاحيات للرئيس، نذكر منها:

ـ أنه القائد العام للقوات المسلحة، وبالتالي فهو قائد الجيش بكل صنوفه، وله الحق في إدخاله لمقاتلة قوة أخرى إذا ما اقتضت الضرورة ذلك حتى قبل إبلاغ الكونغرس.

ـ إدارة السياسة الخارجية.

ـ قيادة السلطة التنفيذية وحق إقصاء أي موظف لديه، وتعيين من يشاء؛ وبالتالي، فهو الأول في السلطة التنفيذية، وهو «الكل» أيضاً إن صح التعبير، وليس للكونغرس الحق في مساءلته إلا في حالة الاتهام.

وقد حصر الدستور سلطات الرئيس بضمانات عدة للحيلولة دون تجاوز سلطاته، كإشراك مجلس الشيوخ معه في المسائل التنفيذية وتعرضه للعزل والمحاكمة (في حال أدين بعدم الولاء أو الخيانة أو الرشوة). وعلى الرغم من ذلك، فإن التطبيق الدستوري أدى إلى تطور سلطة الرئيس وتأييد المحكمة العليا زيادة نفوذه عن طريق التوسع في تفسير سلطاته وصلاحياته الدستورية[٥٧].

ب ـ أحكام المحكمة العليا

أسهمت المحكمة العليا في دعم سلطات الرئيس بمقتضى أحكامها، وفي ما أسمته بقيام الإدارة بـ «وضع التفاصيل للتشريعات العامة». ومبدأ إقرار شرعية التفويض التشريعي للسلطة التنفيذية، لم يعرف حتى عام ١٩٣٥، عندما قررت المحكمة العليا عدم دستورية أي قانون استناداً إلى ما أقرته من شرعية «التفويض التشريعي»[٥٨].

إن عدم اعتراض المحكمة العليا على القرارات الارتجالية التي اتخذها الرؤساء الأمريكيين، ولا سيما في بدايات عهد الدولة، وهي التي فسروها على أساس حماية كيان الدولة الوليدة، والمخولة بعدم شرعنة أي تجاوز على الدستور؛ كان بمثابة موافقة من المحكمة العليا على تلك القرارات.

---

(٥٧) محمد أنور عبد السلام، **التجربة الاتحادية الأمريكية وقيمتها للوحدة العربية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤)، ص ١٣٢.

(٥٨) أحمد كمال أبو المجد، **الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية والإقليم المصري** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٠)، ص ١٣٨.

وعندما أصدر الكونغرس أثناء رئاسة فرانكلين روزفلت[٥٩] عدداً من التشريعات التي انطوت على تفويض واسع للرئيس، وضمنتها سياسته الإصلاحية الجديدة التي عرفت بـ New Deal؛ وجدت المحكمة العليا في ثلاثة أحكام متتالية، أن هذا التفويض يتعدى ما سمح به الدستور. ولكن بعد بدء الحرب العالمية الثانية، عادت المحكمة إلى التسليم بمبدأ «التفويض التشريعي» كضرورة عملية[٦٠]، وهو ما أدى إلى دعم سلطة الرئيس.

ج ـ المشاركة في عملية التشريع

على الرغم من أن العملية التشريعية هي من اختصاص السلطة التشريعية وحدها بحسب ما جاء في الدستور، إلا أنه في بعض الأحيان، يستطيع الرئيس أن يشترك فيها عبر طريقين:

الطريق الأول هو التفويض التشريعي؛ ويقصد به التفويض الذي يصدره الكونغرس إلى الرئيس في الأحوال الاستثنائية، وفي الحدود التي ينص عليها الدستور[٦١]، وهو تفويض للسلطات التشريعية الخاصة بالكونغرس إلى الرئيس في أوقات الحرب والأزمات التي يرى المشرعون أنها تهدد الأمن الأمريكي ووحدة البلاد.

وعلى الرغم من أن المحكمة العليا بناء على ذلك قضت صراحة أن الكونغرس لا يستطيع تفويض سلطته التشريعية إلى الغير، إلا أن تلاحق الأزمات السياسية، وضرورات الحروب التي مرت بها الولايات المتحدة؛ أوجبت على المحكمة العليا تغيير رأيها، لينتهي بها الأمر إلى إقرار شرعية التفويض التشريعي، حتى تتمكن السلطة التنفيذية من إصدار قرارات لها قوة القانون، تعالج في

---

(٥٩) فرانكلين روزفلت: هو الرئيس الثاني والثلاثون، ولد في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٨٨٢ وتوفي في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٤٥ وتولى رئاسة الولايات المتحدة لثلاث دورات رئاسية متتالية منذ عام ١٩٣٣ ـ ١٩٤٥ وهو من الحزب الديمقراطي، ويعتبر من أفضل الرؤساء بعد لينكولن وواشنطن. انظر: Richard L. Wilson, *American Political Leaders*, American Biographies (New York: Facts on File, 2002), pp. 346-351.

(٦٠) محمد فتوح محمد عثمان، **رئيس الدولة في النظام الفيدرالي: دراسة تحليلية مقارنة وفقاً لأحدث الوثائق بالولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الإمارات العربية واتحاد الجمهوريات العربية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٦١) حساني محمود، **السلطات الاستثنائية لرئيس الدولة في النظام الرئاسي** (بغداد: دار الحكمة، ١٩٨٦)، ص ٧٨.

ضوئها آثار الحروب والأزمات والظروف الاستثنائية[٦٢]، لا سيما الأزمات التي تهدد الأمن الأمريكي، أو المؤثرة اقتصادياً؛ إذ منح الكونغرس الرؤساء سلطات تفويضية واسعة لتنفيذ مناهجهم الاقتصادية والاجتماعية[٦٣].

ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى مثالين:

الأول تفويض الكونغرس للرئيس وودرو ويلسون عدداً من صلاحياته التشريعية من ضمنها قانون التجنيد في ١٨ حزيران/يونيو ١٩١٧، الذي قضى بتجنيد من يحملون الجنسية الأمريكية رداً على طلب التفويض الذي تقدم به ويلسون إلى الكونغرس بدعوى الدفاع عن أمن الولايات المتحدة ضد الاعتداءات الألمانية المتكررة وتحرشاتها بالسفن الأمريكية[٦٤].

أما المثال **الثاني**، فقد فوض الكونغرس الرئيس بوش الابن في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تفويضاً تشريعياً واسعاً بـ «استخدام كل القوة اللازمة والمناسبة ضد مرتكبي هجوم ١١ أيلول/سبتمبر وكل من ساعدهم»، وكان التصويت في مجلس الشيوخ ٢٨ إلى صفر، وفي مجلس النواب ٤٢٠ إلى واحد[٦٥].

والطريق الثاني هو المشاركة في اقتراح القوانين، وهو ما يعطي الرئيس دوراً تشريعياً؛ ويتم ذلك إما بالطريق المباشر، إذ يضمن رسالته عن حالة الاتحاد ملحقاً بالتشريعات التي يدعو الكونغرس إلى إصدارها؛ أو عبر الطريق غير المباشر، بأن يعهد الرئيس إلى أحد أعضاء الكونغرس من حزبه بأن يقدم للكونغرس اقتراحاً بقانون أعدّه الرئيس ومكتبه.

د ـ جمع الرئيس بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة

وهو ما ساهم في دعم مكانة الرئيس الأمريكي، إذ قضى الدستور بتخويل السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، فهو يعين ويعزل الوزراء،

---

(٦٢) عبد الخالق شامل، «عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥)، ص ٢٠.

(٦٣) أبو المجد، **الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية والإقليم المصري**، ص ٥١٥.

(٦٤) عمر حلمي فهمي، **الوظيفة التشريعية لرئيس الدولة في النظامين الرئاسي والبرلماني: دراسة مقارنة** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٠)، ص ٣٠٧.

(٦٥) أندرو باسيفيتش، **الامبراطورية الأمريكية: حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية**، ترجمة مركز التعريب والترجمة (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٤)، ص ٢٩٤ و٣٦٢.

وهؤلاء ليس لهم سياسة شخصية، ولا يكونون مجلساً للوزراء، وهم غير مسؤولين سياسياً أمام الكونغرس[٦٦] بل مسؤولون فقط أمام الرئيس.

هـ ـ تأثير الرئيس في الكونغرس

على الرغم من استقلال الرئيس عن الكونغرس وفق مبدأ فصل السلطات، إلا أن الرئيس يمارس تأثيراً كبيراً في الكونغرس، من أوجه عدة[٦٧]:

ـ العلاقات الودية مع الأعضاء، ومقابلاتهم مباشرة، ومجاملاتهم بتعيين أنصارهم في الوظائف المهمة.

ـ الاتصالات المنتظمة واجتماعاته مع رؤساء اللجان المهمة في الكونغرس وقادته وسكرتيريه وكبار موظفيه (الكونغرس).

ـ تأثيره في الرأي العام عن طريق المؤتمرات الصحفية والتلفزيون.

ـ رسائل الرئيس عن حالة الاتحاد التي يقدمها للكونغرس، وهي رسائل تلقى اهتمام الكونغرس، كونها تقدم المعلومات عن حالة الاتحاد؛ وكذلك تتضمن توصيات للإجراءات التي يعتقد الرئيس أنها ضرورية ومناسبة. وقد تتضمن الرسائل اقتراح مشروعات القوانين كما كان يفعل فرانكلين روزفلت بإرفاق اقتراح مشاريع القوانين بخطاب الاتحاد.

و ـ حق الفيتو

وهو الحق الدستوري الذي منح لرئيس الجمهورية بالاعتراض على القوانين التي وافق عليها الكونغرس. وإذا أراد الكونغرس إصدار القانون على الرغم من اعتراض الرئيس، فيجب أن يحصل القانون على أغلبية ثلثي المجلس، وهو أمر ليس من السهل توافره دوماً، وقليلاً ما تحقق في التاريخ الأمريكي[٦٨].

---

(٦٦) عثمان، **رئيس الدولة في النظام الفيدرالي: دراسة تحليلية مقارنة وفقاً لأحدث الوثائق بالولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الإمارات العربية واتحاد الجمهوريات العربية**، ص ٢٣.

(٦٧) المصدر نفسه، نقلاً عن: *Congressional Quarterly's Guide to Congress* (Washington, DC: Congressional Quarterly, 1973), p. 565.

(٦٨) يضرب الأستاذ محمد فتوح مثالاً، فيقول إنه إلى غاية عام ١٩٧٣ استعمل الفيتو ٢٢٩٩ مرة، لم يتمكن الكونغرس من رفع أثر سوى ٧٩ فيتو فقط. حول تفصيلات، ذلك انظر: عثمان، المصدر نفسه، ص ٣٥ ـ ٣٦.

٢ ـ تميز مؤسسة الرئاسة عن طريق أفعال الرؤساء

ويأتي هذا التميز من وجهتين:

أ ـ نظرة الشعب الأمريكي للرؤساء وإحاطتهم بهالة من التقديس

أدت نظرة الشعب الأمريكي إلى رئيس البلاد على أنه رمز يجتمع الشعب حوله، وأنه الشخص الذي اختاره الشعب بالأغلبية، وأعطاه ثقته ليقود البلاد؛ وكذلك النظرة إلى بعض الرؤساء على أنهم (مرسلون من الله) لتخليص الأمة الأمريكية؛ كل ذلك أدى إلى إعطاء مؤسسة الرئاسة ميزة أساسية مستمدة من الشعب نفسه، لطالما استعملها الرؤساء في مواجهة الكونغرس، إذا ما حدث واختلف الاثنان حول أمر معين.

ورأينا في المبحث السابق، النظرة المبالغ فيها إلى كل من واشنطن ولينكولن، وكيف أن الأمريكيين رأوا فيهما ما يشبه الإله، حتى إن بعض رجال الدين حذروا الشعب الأمريكي من ترك عبادة الله والاتجاه نحو «عبادة الشخصية» التي تمثلت في إضفاء طابع القدسية عليهما. ولربما، ولعظم فائدة هذه النظرة، (أن الرؤساء هم رسل الله) في تسويق السياسات والقرارات، مهما كان نوعها وطبيعة ملاءمتها الصلاحيات الدستورية، ربما هو ما قاد الرئيس جورج بوش الابن ليعلن أكثر من مرة أمام الشعب الأمريكي، أنه رأى في المنام أن الله يرسله ليحقق السلام العالمي، ويحقق النهضة للشعب الأمريكي وينشر أخلاق «الأمة الأمريكية» في ربوع العالم.

يضاف إلى ذلك أحياناً، جاذبية الرئيس التي تجلب له التأييد الشعبي أو الرسمي، عندما يُنظَر إليه كموحد للأمة؛ وتعطيه القدرة على تحويل المآسي الوطنية إلى احتفالات بالأبطال والروح الأمريكية. فلولا جاذبية ريغان وكلينتون مثلاً، لاعتُبرت عمليات القصف في بيروت وتفجيرات أوكلاهوما مؤشرات على سوء استعمال الفرع التنفيذي للسلطة[٦٩].

ب ـ نظرة الرؤساء ذاتهم إلى صلاحياتهم وتوسيعها

لا ريب أن معظم الرؤساء الأمريكيين قد نظروا إلى سلطاتهم الدستورية على

---

(٦٩) O'Connor and Sabato, *The Essentials of American Government: Continuity and Change*, p. 201.

أنها سلطات واسعة ولا حصر لها، ما داموا هم ممثلو «الأمة»، وهدفهم حماية الدولة الوليدة عند النشأة، أو الاستمرار في هيمنة القوة العظمى عندما أصبحت الولايات المتحدة القوة المهيمنة عالمياً. وهذه النظرة إلى صلاحيات الرئيس من الرئيس ذاته، هي التي جعلته يتصرف دون الرجوع إلى الكونغرس، ولا سيما عندما يتصرف في الاختصاص التشريعي الذي ليس من اختصاصه.

فالرئيس واشنطن دعم مجموعة إجراءات قبل الرجوع إلى الكونغرس، أبرزها إصدار عملة معدنية جديدة للولايات المتحدة، ومنح امتيازات خاصة لأصحاب السفن، وهي أعمال تقع ضمن صلاحيات السلطة التشريعية. إلا أن واشنطن اعتقد أن الدستور يخوله ذلك، فقد كان يقول «إنني أسير وكأنني أمشي على أرض غير مطروقة، فليس أمامي سابقة استرشد بها، وكل شيء من أصغر التفاصيل إلى أعظم القضايا كان علي أن أقدره بنفسي، فالكونغرس بحاجة إلى تنظيم»[٧٠].

وعندما صدر «قانون التحريض» في عهد واشنطن، فإنه كان ضد حرية الرأي، ووصفه المعارضون بأنه اعتداء على التعديل الأول للدستور الذي يمنع الكونغرس من اتخاذ أي إجراء يحد من حرية الكلام أو حرية الصحافة. إلا أن واشنطن عدّ ذلك حفاظاً على وحدة الاتحاد وحمايته من المشاغبين والمخربين[٧١].

وقد خرج جيفرسون على الدستور، ومارس بعض الأمور، لم يأتِ ذكرها في الدستور، وأبرز مثال على ذلك شراؤه مقاطعة لويزيانا من نابليون مقابل ١٥ مليون دولار، قبل أن يأخذ موافقة الكونغرس، الذي أقر عملية الشراء في ما بعد على أساس أنه عمل حصل بناءً على الحاجة[٧٢].

وكما فعل جيفرسون في القضية الدستورية، فإن الرئيس مونرو حذا حذوه وتغاضى عن السؤال الخاص بحق الحكومة الدستورية، في إضافة أملاك جديدة؛

---

(٧٠) جون هانكوك، **جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة** (بوسطن: شركة التأمين على الحياة، [د. ت.])، ص ١٤.

(٧١) تشارلز بيرد وماري بيرد، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية** (بيروت: مكتبة أطلس، [د. ت.])، ص ١٩٣.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

وهو موقف خارج عن الصلاحيات الدستورية[٧٣]، إلا أن عدم رفض المحكمة العليا الفعل، جعل الرؤساء يمضون في خروجهم على الدستور؛ ولطالما فسرت الأعمال، سواء من الكونغرس أو من المحكمة العليا، على أنها لخدمة مصلحة «الأمة الأمريكية».

ينطبق الأمر نفسه على الرئيس فرانكلين روزفلت، عندما أصدر أوامره بدخول الحرب العالمية الثانية، قبل أن يصوت الكونغرس بنعم أو لا حول خطابه الذي وجهه إليه بعد الهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربور؛ وقد عد فيه روزفلت أن الحرب على أمريكا قد بدأت فعلاً. وهنا، فسر الرئيس فعلاً كهذا على أنه حق ضمن حالة الطوارئ، وأن له بالتالي صلاحية إعلان الحرب[٧٤].

وعندما قدم الرئيس جورج بوش الابن مرشحه لمنصب السفير الأمريكي لدى مجلس الأمن (جون بولتون)، لم يوافق عليه الكونغرس واستمرت المناقشات وقتاً طويلاً. وعندما لم يضمن الرئيس موافقة الكونغرس، لجأ إلى التصرف (أي بوش)، من دون موافقته؛ فعمل على تعيين بولتون في المنصب أثناء عطلة الكونغرس، وعندما مضت المدة الزمنية المحددة لاعتراض الكونغرس دون تقديمه الاعتراض لعدم اجتماعه بسبب العطلة، عدّ بوش التعيين إجراءً قانونياً.

وكانت حال الرئيس بوش حال بقية الرؤساء، يفسر أعماله على أنها تأتي ضمن تفسير الرئيس نفسه لصلاحياته الدستورية، فيقول في هذا الصدد «إن مواقفنا مستمدة من الدستور، لا سيما ما يمنحنا حق التصرف»[٧٥]. وحق التصرف هنا يعني أن السلطة غير المقيدة للرئيس، وهو ما يتوافق مع ما قاله الرئيس السابق جون كينيدي أوائل عام ١٩٦٠ «إن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن يكون نقطة الارتكاز الحيوية في نظام حكومتنا كله، وإن طبيعة المنصب تتطلب أن يضع الرئيس نفسه في قلب المعركة، وأن يكون مستعداً لخدمة شعبه حتى وإن حملت مثل هذه الخدمة خطر إثارة سخط مؤقت بين الشعب، وأن

---

(٧٣) حول (دكتاتورية) الرئيس مونرو، انظر: Richard D. Heffner, *A Documentary History of the United States*, American Heritage (NewYork: Mentor Book, 1952).

(٧٤) Robert J. Dixon and Herbert Fox, *USA Men and History* (New York: Regents Publishing Company, Inc., 1975), pp. 96-97.

(٧٥) خطاب جورج بوش الرئاسي، ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥، منشور على الجزيرة نت، ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٥.

يكون كذلك مستعداً لممارسة أقصى سلطاته، ما كان منصوصاً عليها أو لا»[٧٦].

ونتيجة لذلك، فإن مجمل تلك العوامل منحت ميزة إضافية إلى مؤسسة الرئاسة، وهي ميزة التمتع بصلاحيات «غير مقيدة»، رأى البعض أنها أضفت صفة «الدكتاتورية المدنية» على الكثير من الرؤساء الأمريكيين. ذلك أنهم لم يكتفوا بما خولهم الدستور من صلاحيات عندما تبنى نظام فصل السلطات، وخولهم السلطة التنفيذية بأكملها؛ وإنما حاولوا تجاوز ذلك ليتداخلوا مع العملية التشريعية ويشاركوا الكونغرس عملية تشريع وإصدار القوانين والقرارات التي هي من اختصاص الكونغرس حصرياً. ولكن الرؤساء الأمريكيين بتفسيراتهم لصلاحياتهم الدستورية، تجاوزوا الدستور، وإن كان بموافقة الكونغرس في كثير من الأحيان، وكذلك عندما لم تعترض المحكمة العليا التي لها سلطة الفصل في النظر إلى شرعية القرارات من عدمها. ساهم كل ذلك في «تميز مؤسسة الرئاسة»، وهي السمة التي أخذت تميز النظام السياسي الأمريكي، حتى وإن لم يرد ذلك نصاً في الدستور الأمريكي.

نستنتج مما تقدم، أن ثمة عوامل كثيرة ساهمت في بلورة النظام السياسي الأمريكي، منها ما هو تاريخي مرتبط بمرحلة تكوين الدولة الأمريكية التي بدأت قانونياً بعد انتهاء حرب الاستقلال ضد بريطانيا وتكوين الاتحاد الكونفدرالي ١٧٨١؛ ومنها ما يعود إلى مرحلة البناء الدستوري المرتبطة بمؤتمر فيلادلفيا ١٧٨٧ الذي انتهى بإقرار الدستور الأمريكي بعد أن صوتت عليه الولايات جميعاً في ما بعد؛ ومنها ما أدى إلى تثبيت أركان ذلك البناء الدستوري على إثر عودة الاتحاد بعد الانفصال وانتصار الدولة الاتحادية والسلطة المركزية في الحرب الأهلية التي كادت تقسم البلاد. وقد تميز هذا النظام بعدد من السمات، أبرزها أنه نظام قائم على مبدأ فصل السلطات، إذ حدد الدستور صلاحية كل سلطة بعزل عملها عن الأخرى، مع الإبقاء على نظام معين يخص مراقبة كل سلطة للأخرى، حتى لا تتجاوز في صلاحياتها صلاحيات السلطتين الأخريين. ومن الميزات الأخرى علوية الدستور، إذ إنه فوق الجميع، ولا شرعية لأي قانون يتعارض ومبادئه، وكذلك الدور الذي كفله الدستور لجماعات المصالح أو الضغط. وتبقى السمة الأهم، وهي سمة تميز مؤسسة الرئاسة التي تجاوزت في

---

(٧٦) نقلاً عن: عثمان، **رئيس الدولة في النظام الفيدرالي: دراسة تحليلية مقارنة وفقاً لأحدث الوثائق بالولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الإمارات العربية واتحاد الجمهوريات العربية**، ص ٣٧.

حدود صلاحياتها ما حدده لها الدستور، ذلك أن الرؤساء «قمة السلطة التنفيذية»، عدوا أعمالهم كلها خدمة للأمة؛ وما دامت كذلك، فإن الدستور يبيح لهم - بحسب رأيهم - ممارسة كل ما من شأنه تحقيق ذلك الهدف، حتى وإن لم ينص عليه فعلياً ضمن مواده.

إن تميز مؤسسة الرئاسة هذا، هو الذي يدفعنا إلى دراسة دورها في صنع الاستراتيجية الأمريكية، ذلك الدور الذي تميز في الوقت الحاضر، لا سيما بعد أن انتصرت الولايات المتحدة في الحرب الباردة، وأصبحت الدولة العظمى الوحيدة المهيمنة بلا منازع.

القسم الثاني

المؤسسات والقوى المؤثرة
في صنع الاستراتيجية الأمريكية



إن قراراً يصدر على صعيد الولايات المتحدة، سواء أكان في مواجهة الداخل أم في مواجهة المجتمع الدولي؛ لا مناص من أن يخضع لتأثيرات متنوعة، تعبر عنها حلقات متعددة تؤثر في عملية صنعه بالكيفية التي تتناغم مع مصالحها وتنسجم مع توجهاتها السياسية. فالولايات المتحدة دولة تعمل بحسب الدستور، ومتنوعة اجتماعياً، وزاخرة بمراكز الضغط وبؤر التأثير؛ وتحتوي على الكثير من المؤسسات والقوى المحكومة بقواعد دستورية أو أعراف سياسية تستند إليها في ممارسة التأثير في صنع استراتيجية الولايات المتحدة[١].

من هذا المنطلق، سنحاول في هذا الفصل توليد إجابات وافية ومختصرة عن التساؤلين الآتيين: من يملك مفاتيح صنع الاستراتيجية في الولايات المتحدة[٢]؟ وما هي الحلقات المؤثرة فيها؟ وذلك عبر الوقوف على التركيبة السياسية والاقتصادية والدستورية وجماعات الضغط والمصالح التي ينطوي عليها النظام السياسي الأمريكي.

واعتماداً على القواعد الدستورية والأعراف السياسية المؤثرة في صنع استراتيجية/ استراتيجيات الولايات المتحدة، فقد قسمنا هذا القسم إلى ثلاثة فصول: يركز **أولها** (الفصل الرابع) على مؤسسة الرئاسة وهيكلها، كونها تمثل

---

(١) Peter Woll, *Public Policy* (Cambridge, MA: Winthrop Publishers, 1979), pp. 20-22.

(٢) الفهم العام للاستراتيجية، أنها خطة عمل تحتضن الموارد والأهداف، وتستقرئ البيئتين الداخلية والخارجية، وتقيس خلالها التحديات والفرص، سواء ما جرى منه في الميدان العسكري أو الاقتصادي أو الثقافي. مع ملاحظة أن قصدنا ليس الدخول في باب الجدل الأكاديمي بشأن المفاهيم، إنما إعطاء وصف عام لما نود القيام به. ويمكن الرجوع في ما يخص الاستراتيجية إلى الكتابات المتعددة ذات الصلة، ومنها مثلاً: كاظم هاشم نعمة، **الوجيز في الاستراتيجية** (بغداد: شركة أياد للطباعة، ١٩٨٨)، ص ٥٩ ـ ٩٤. أما ما يجري على الساحة الداخلية، فغالباً ما تغلب عليه صفة برنامج العمل الذي هو الوجه الآخر للبرنامج الانتخابي للمرشحين إلى الرئاسة والكونغرس. هذا البرنامج لن يتم التركيز عليه سوى بإشارات، وسيكون صلب ما سنركز عليه هو استراتيجية/ استراتيجيات الولايات المتحدة ذات العلاقة بالشأن والمصالح القومية الأمريكية. لذا اقتضى التنويه.

مجموع السلطة التنفيذية التي وصلنا في السابق إلى حقيقة مفادها أن تميز مؤسسة الرئاسة هيكلاً وأداء أضحى اليوم واحداً من أبرز سمات النظام السياسي الأمريكي، كما يتناول هذا الفصل المؤسسات الملحقة بمؤسسة الرئاسة. أما **ثاني** هذه الفصول (الفصل الخامس)، فيتناول المؤسستين التشريعية والقضائية، ودورهما في عملية صنع الاستراتيجية الأمريكية، فضلاً على دور القوى غير الحكومية في تلك العملية(٣). وقد ارتأينا إضافة فصل **ثالث** إلى هذا القسم (الفصل السادس) بعنوان دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية إبان الحرب الباردة؛ وإن كان عنوانه يبتعد عن عنوان القسم قليلاً، إلا أن إضافة هذا المبحث كانت ضرورية لغرض استكمال متطلبات الدراسة، وهو ما يمثل تواصلاً تاريخياً لمرحلة زمنية تسبق مرحلة الدراسة؛ وكذلك، فإنها تعطي مؤشراً لبيان الفرق بين دورها في المرحلة السابقة ودورها في مرحلة الدراسة.

(٣) يتناغم هذا الأمر مع ما تؤديه البيئة الدولية وقواها الفاعلة من أدوار ميسرة تارة، ومعرقلة تارة أخرى في رسم وتنفيذ الاستراتيجيات الأمريكية. ومن أمثلتها، عدم وجود قوة منافسة راغبة أو قادرة على منافسة الولايات المتحدة، وكذلك احتياج الولايات المتحدة إلى الموارد، وأهمها الطاقة، وكذلك احتياجاتها إلى الحلفاء... إلخ؛ وهذا ما سنوضحه لاحقاً.

الفصل الرابع

مؤسسة الرئاسة، والمؤسسات الملحقة بها

يُعَدُّ رئيس الجمهورية رئيس الدولة الفعلي في مدة ولايته الانتخابية المحددة دستورياً بأربعة أعوام[1]. وعن طريق السلطات الممنوحة للرئيس، تنبثق الأجهزة والمؤسسات التنفيذية وسلطاتها، التي تشكل بمجموعها الإدارة الفدرالية للدولة الأمريكية، أو ما يصطلح عليه بمؤسسة الرئاسة، التي خضعت في الحقب الزمنية المختلفة إلى عملية تطور وإعادة تشكل مستمرين (انظر الجدول الرقم (٤ ـ ١)). وإذا كان الدستور قد جعل صلاحية الإدارة في يد الرئيس، فإن المعطيات السياسية والاقتصادية والدولية بررت الحاجة إلى التوسع أو إعادة هيكلة المؤسسات التنفيذية بصفة عامة[2].

وتتفرع السلطة التنفيذية إلى عدد من المؤسسات، ومنها الوزارات والوكالات التنفيذية والمجالس الاستشارية، وتتولى وكالات متخصصة تنظيم بعض القطاعات التي ترتبط مباشرة بالرئيس الأمريكي.

ويتولى المكتب التنفيذي لرئيس الجمهورية إدارة شؤون المؤسسات المختلفة، عن طريق ما يؤديه من أدوار؛ حيث ترتيب وتنظيم أنشطة الرئيس وتنسيق عمل المؤسسات التنفيذية[3].

---

(١) انظر نص المادة الثانية الفقرة الأولى من دستور الولايات المتحدة «تخول السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة، ويقلد منصبه لمدة أربع سنوات. . .». مع ملاحظة أننا هنا قد اعتمدنا نسخة الدستور الأمريكي الموجودة في الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية وهو: <http://www.usinfo.state.gov>.

(٢) انظر مثلاً: ألبرت ساي، جون ألوفر ومريت باوند، **أسس الحكم في أمريكا**، ترجمة محمد محمد فرج (القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٨٠)، الفصلين ٩ ـ ١٠.

(٣) وهذا ما سنعرج عليه في الفصل الخاص بالمؤسسات الملحقة بالرئاسة الأمريكية.

الجدول الرقم (٤ ـ ١)

هيكل السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة الرئيس (President)

المكتب التنفيذي للرئيس (Executive Office of the President) ويتألف من مكاتب عدة أهمها(*)	مجلس الوزراء (The Cabinet) (وحتى العام ٢٠٠٦، يتألف من ١٥ وزارة)	نائب الرئيس (The Vice President)
١. مكتب البيت الأبيض (The Wight House Staff)	١. وزارة الخارجية	
٢. مكتب المتحدث باسم البيت الأبيض	٢. وزارة المالية (الخزانة)	
٣. مجلس الأمن القومي (National of Security Council)	٣. المدعي العام	
٤. وكالة المخابرات المركزية (CIA)	٤. وزارة الداخلية	
٥. مدير الاستخبارات القومي	٥. وزارة الزراعة	
٦. مكتب الإدارة والخزانة (الميزانية) (Office of Management and Budget)	٦. وزارة التجارة	
٧. مكتب الأمن الداخلي	٧. وزارة العمل	
٨. مجلس المستشارين الاقتصاديين	٨. وزارة الدفاع	
٩. ممثل تجارة الولايات المتحدة	٩. وزارة الصحة والخدمات الإنسانية	
١٠. وكالة حماية البيئة	١٠. وزارة الإسكان والتطوير الحضري	
١١. مكتب ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة	١١. وزارة النقل	
	١٢. وزارة الطاقة	
	١٣. وزارة التعليم	
	١٤. وزارة شؤون المحاربين القدماء	
	١٥. وزارة الأمن الداخلي	

(*) *The USA and Canada: 2003*, 5th ed. (London: Europa Publications, 2003), pp. 158-161.

لا يوجد عدد ثابت للمكاتب الملحقة بالمكتب التنفيذي للرئيس الأمريكي، فهي تعكس التوجهات العامة للإدارة واحتياجاتها الفعلية من الكوادر والهيئات والمكاتب. فضلاً على ما ذكرنا، هناك عدد آخر من الوكالات الفدرالية والمستقلة ملحقة بالمكتب التنفيذي، إلا أن أغلب نشاطاتها داخلية (داخل الولايات المتحدة). وليس لها صلة بالشؤون الاستراتيجية مثل المكتب الوطني للسيطرة على الإدمان (للتنويه).

المصدر: عند مراجعتنا للدستور الأمريكي وللأدبيات السياسية المختلفة، لم نصل إلى رأي جازم بوجود تنظيم أو هيكل متفق عليه، فالآراء اجتهادات. فالمكتب التنفيذي للرئيس يتوسع تارة عند البعض ليضم نائب الرئيس أو الوزراء أو الاثنين معاً، وتارة ثانية لا يشملهما عند آخرين. والرأي الدستوري يفيد بأن الرئيس مخول بالاستعانة بآخرين، تجسدوا في مؤسسات في المراحل الزمنية السابقة لأداء عمله. والمواقع الإلكترونية للإدارة الأمريكية تفصل بينها، كأنها وحدات لا تتبع الرئيس الأمريكي. انظر في هذا التقسيم، وهو من إعداد الباحث. انظر أيضاً: <http://www.whitehouse.gov>.

أولاً: الرئيس الأمريكي

١ ـ انتخابه

لقد توصل المشرّعون الأمريكيون إلى تحديد طريقة غير مباشرة لانتخاب رئيس الدولة الأمريكية، وذلك عبر انتخاب الشعب، كل بحسب ولايته، هيئة انتخابية مؤهلة وذات صلاحية توازي نسبة تمثيلها في الكونغرس الأمريكي، ولهذه الهيئة الحق الحصري في انتخاب الرئيس على أساس الأغلبية(٤).

وما يزال هذا هو المظهر العام لانتخابات الرئاسة الأمريكية، الذي يرد إليه الفضل في عدم حصول تعددية حزبية مفرطة في الولايات المتحدة، على الرغم مما يؤشر إليه من احتمال وصول مرشح إلى سدة الرئاسة حاصل على أصوات مواطنين أقل من نظيره الذي خسر الانتخابات(٥). ولتعلق الأمر بموضوع الانتخابات، نرى ضرورة الإشارة أولاً إلى الأحزاب السياسية وأثرها في العملية السياسية ـ دون الخوض في التفاصيل ـ ثم نعرج على مسألة الترشيح إلى منصب الرئيس.

أ ـ الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة والانتخابات

لم يشر الدستور الأمريكي صراحة إلى الأحزاب السياسية، إلا أنها تأسست ونظمت بسرعة، وأدت أدوارها في مسائل الترشيح والانتخاب الرئاسي والتشريعي وإعداد الناخبين لهما على مستوى الولايات. ومن موجبات تلك الالتفاتة، أن الاحزاب السياسية تعد بمثابة الوكالات الصانعة للقادة والميسرة لاختيار المرشحين إلى الوظائف الفدرالية، وجعلت بأدائها المعارضة ممكنة، وأنعشت اهتمام هيئة الناخبين بالشؤون الداخلية والدولية(٦).

---

(٤) انظر نص المادة الثانية الفقرة الأولى من الدستور الأمريكي، وكذلك التعديل الثاني عشر للعام ١٨٠٤ على الدستور الأمريكي.

(٥) هذه المسألة أشرنا إلى حالة هي الأقرب إلينا زمنياً؛ حالة الانتخابات الرئاسية لعام (٢٠٠٠) بين جورج بوش وآل غور. انظر: وائل محمد إسماعيل، «قوى الحسم في الانتخابات الأمريكية لعام ٢٠٠٤،» **المجلة السياسية والدولية** (كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية)، العدد ١ (٢٠٠٥)، ص ٦٢ ـ ٦٤.

(٦) ويتجلى ذلك عن طريق المناظرات والدعاية التي تسبق الانتخابات التشريعية والرئاسية، إذ تتوخى جلب الناخب إلى تأييد برامجها السياسية المختلفة العسكرية والاقتصادية والثقافية الداخلية منها والخارجية. ويمكن الرجوع في تفسير دور الأحزاب إلى المصادر ذات الصلة، مثالاً لا حصراً: Howard Zinn, «How Democratic is America?,» in: David P. Fidler [et al.], *American Politics* (Boston, MA: Pearson Custom Publishing, 2003), pp. 10-15.

وتوصف السياسات الأمريكية بأنها قائمة على نظام الحزبين، وتذهب معظم أصوات الناخبين (٩٠ إلى ٩٥ بالمئة) لمرشحي الحزبين. وعلى الرغم من وجود أحزاب صغيرة ومرشحين مستقلين، سواء للانتخابات التشريعية أو للرئاسة؛ إلا أن طريقة هيئة الناخبين الرئاسيين تحد من فاعلية ظهور حزب ثالث فاعل[٧].

ويبدو أن احتواء الحزبين كليهما واعتناقهما مصالح مختلفة لجميع الأجناس مهنية، دينية، عرقية. . .، ساهم بدوره في الحد من ظهور أحزاب أخرى؛ وبناءً على ما أفرزته التجربة الديمقراطية في الولايات المتحدة من رسوخ للنظام الانتخابي، يمكننا ملاحظة الحقائق الآتية[٨]:

ـ يصوت للديمقراطيين، ناخبو المدن الكبرى، واتحاد العمل، والسود، والشباب الكاثوليك، واليهود، وأبناء الجنوب.

ـ يصوت للجمهوريين، ناخبو الضواحي والمدن الصغيرة، الإداريون، كبار السن، البروتستانت، وأبناء الولايات الشمالية.

ـ لا توجد عضوية رسمية للناخبين في الأحزاب. ففي استطلاع للرأي عام ١٩٧٥، عدّ ١٤ بالمئة من الناخبين أنفسهم مستقلين، و٣٤ بالمئة منهم جمهوريين؛ وفي عام ١٩٧٧، عدّ ٤٠ بالمئة من الناخبين أنفسهم مستقلين، و١٨ بالمئة منهم جمهوريين، على الرغم من أن هذا الأمر لا يعد مقياساً في التصويت[٩].

ـ عدم وجود فروق جوهرية بين الحزبين الرئيسين الجمهوري والديمقراطي، من حيث المبادئ الجوهرية الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتكاد تكون الفروق ماثلة في تركيز الديمقراطيين على أداء الحكومة أدواراً أكبر في الاقتصاد، ومساندة البرامج الخاصة، والمساعدات الصحية والخدمات الاجتماعية، وهو ما يخالفه الحزب الجمهوري. ولكن هذه المسألة تبقى نسبية، فكل حزب يحوي ليبراليين ومحافظين قد يصوّتون داخل الكونغرس لصالح الحزب المنافس.

---

(٧) وهذا ما تلمسه عن طريق التجربة التاريخية التي لم يتبلور فيها حزب ثالث في الولايات المتحدة، ففي الانتخابات الرئاسية يحصل المرشح الفائز في ولاية ما على أصوات الناخبين الرئاسيين جميعهم، بينما لا يحصل المرشح الخاسر على أي صوت. ومن ثم تكون النتيجة معروفة مسبقاً بمجرد انتهاء انتخاب الولايات للناخبين الرئاسيين في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر في سنة الانتخاب الرئاسية. انظر مثلاً: Paul Magnusson, «The Punishing Price of Nader' Passion,» in: Fidler [et al.], Ibid., pp. 358-360.

(٨) Gerald M. Pomper and Susan S. Lederman, *Elections in America: Control and Influence in Democratic Politics* (New York: John Wily, 1982), pp. 12-20.

(٩) ساي، ألوفر وباوند، **أسس الحكم في أمريكا**، ص ١٤٨.

ب ـ الترشيح إلى منصب الرئيس

يتمثل الهدف الأساس لتنظيم الأحزاب الأمريكية في كسب الأصوات اللازمة لفوز مرشحيها، وغالباً ما يكون التنظيم أولى أولويات المؤتمر القومي للحزب، الذي يعقد في شهر شباط/فبراير من عام انتخابات الرئاسة الأمريكية، ويختار مرشح الحزب لمنصب الرئاسة، وفق البرنامج السياسي الذي يجري الاتفاق عليه في المؤتمر؛ ويتم أيضاً في المؤتمر تشكيل لجان أهمها اللجنة القومية التي تنظم مسائل المؤتمر القومي ولجان انتخابات الكونغرس. وفي شهري شباط/فبراير وآذار/مارس من العام نفسه، يجري انتخاب الناخبين لهيئة الانتخاب الرئاسية في الولايات؛ وفي الصيف، يجري اختيار مرشح الحزب إلى الرئاسة ونائبه، وفي غضون ذلك يجري التصويت داخل كل حزب، وينال الفائز بالأغلبية دعم الحزب لترشيحه وبرنامجه السياسي[١٠].

دستورياً، لا ينتخب الشعب الرئيس مباشرة، بل يعطى لكل ولاية عدد محدد من الأصوات تسمى الهيئة الانتخابية، مساوية لعدد المقاعد التي تشغلها الولاية في مجلسي الكونغرس. ويكون المرشحون لهذه الأصوات أو الهيئة مرشحين من قبل أحزابهم، متنافسين على إجمالي أصوات الناخبين في كل ولاية. وتحدد طريقة التصويت أو الانتخاب بحسب تشريعات مجالس الولايات. إلا أن الاتفاق تم على ذهاب أصوات الناخبين كافة في الولاية لصالح مرشحي الحزب في الهيئة الانتخابية الذي يحصل على الأغلبية، وهذا ما يسمى بالمرحلة الثانية، التي تجري في أول ثلاثاء في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام الانتخابات الرئاسية. بمعنى آخر، إن الحزب الفائز بأصوات أغلبية ناخبي الولاية، تذهب أصوات هيئة الانتخاب الرئاسية كافة فيها لصالح مرشحيه، والفائز بالانتخابات الرئاسية هو الذي يحصل على ما لا يقل عن ٢٧٠ صوتاً من أصوات هيئة الانتخاب الرئاسية[١١].

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٣٥ ـ ١٣٨.

(١١) هيئة الانتخاب الرئاسية هي إجمالي ممثلي الولايات الذين جرى انتخابهم في مستهل تشرين الثاني/نوفمبر من عام الانتخابات الرئاسية، إذ يكون لكل ولاية أصوات مساوية لممثليها في مجلسي الكونغرس، ولا يقل عن ثلاثة، بشرط ألا يكون هؤلاء من أعضاء مجلسي الكونغرس في وقته. وعددهم (شيخ عدد ٢ + نواب لا يقل عن واحد) هو ٥٣٨ عن الولايات و٣ عن مقاطعة كولومبيا حيث مقر الحكومة الأمريكية. للمزيد انظر: أحمد سرحان، **القانون الدستوري والأنظمة السياسية** (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠)، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١.

تظهر هذه الطريقة مسألتين: **الأولى** تركيز المرشحين على الولايات ذات الهيئة الانتخابية الكبيرة مثل كاليفورنيا ٥٤، نيويورك ٣٣، تكساس ٣٢، فلوريدا ٢٧، بنسلفانيا ٢١، أوهايو ٢٠؛ **والثانية** أن حاصل جمع جميع أصوات الناخبين الأمريكيين التي حصل عليها الفائز بالانتخابات، قد يكون أقل من منافسه.

وهذه المسألة حدثت ثلاث مرات: عام ١٨٧٦ حين فاز هايز بالرئاسة على منافسة صموئيل تيلدن، وعام ١٨٨٨ حين فاز بنيامين هاريسون على غروفر كليفلاند، وعام ٢٠٠٠ حين فاز بوش الابن على آل غور[١٢].

وقد جاء هذا الإجراء تعديلاً للإجراءات الدستورية السابقة التي كانت هيئة الانتخاب تختار عبرها مرشحين اثنين، ثم تفتح الترشيحات في مجلسي الكونغرس، والفائز بالأغلبية بالقياس إلى مجموع الأصوات، يصبح هو الرئيس، والثاني نائبه. وفي حالة تعادل الأصوات، يختار مجلس النواب الأسماء التي حصلت على أعلى الأصوات وينتخب من بينها الرئيس ونائبه على أن يصوت مجلس الشيوخ بأغلبية ثلثي أصواته لصالح المرشح الفائز[١٣]. وعدل هذا الإجراء بموجب التعديل الدستوري الثاني عشر ١٨٠٤، والتعديل العشرين ١٩٣٣، والتعديل الثاني والعشرين ١٩٥١ التي نظمت جميعها طريقة الانتخاب ومدة الرئاسة وأدوار النائب[١٤].

ودستورياً، يحصي مجلسا الكونغرس الأصوات الانتخابية. وفي حالات تاريخية، حدث أن حصلت حالات تناقض في أصوات الهيئة الانتخابية لبعض الولايات، وقد عالجت هذه المسألة لائحة الإحصاء الانتخابي لعام ١٨٨٧، التي ذهبت إلى أن التسوية التي تجري أو تحصل في الولاية قبل اجتماع الهيئة الانتخابية، تكون نتيجتها نهائية. أما إذا وصلت الهيئة الانتخابية إلى نتائج متناقضة في ولاية معينة، فينظر فيها كل مجلس في الكونغرس على حدة لإجازتها؛ وإذا اختلف المجلسان، تُقبل الكشوف التي اعتمدها حاكم الولاية؛

---

(١٢) إسماعيل، «قوى الحسم في الانتخابات الأمريكية لعام ٢٠٠٤،» ص ٦٢ ـ ٦٤.

(١٣) انظر المادة الثانية، الفقرة الأولى من الدستور الأمريكي: «. . . تعين كل ولاية بالطريقة التي قد يضعها المجلس التشريعي عدداً من الناخبين فيها يكون مساوياً للعدد الاجمالي للشيوخ والنواب الذين يحق للولاية إرسالهم إلى الكونغرس. . . يجتمع الناخبون في الولايات التي يتبعونها ويعطون أصواتهم بواسطة الاقتراع السري لشخصين. . .».

(١٤) انظر نصوص المواد الدستورية المذكورة، دستور الولايات المتحدة وجميعها قد انتهت إلى صياغة الشكل الراهن والمتعارف عليه من الإجراءات المعدّة لانتخاب الرئيس في الولايات المتحدة.

وإذا جرى الاختلاف حول ذلك، تفقد الولاية مجموع أصواتها[١٥].

وإجمالاً، فإن الخطوات التي تتبع في عملية الترشيح والانتخاب يمكن تلخيصها في الآتي:

ـ تجتمع اللجان القومية للأحزاب في شهر كانون الثاني/يناير من عام الانتخابات الرئاسية للتخطيط لعقد مؤتمر الحزب القومي.

ـ تختار كل ولاية مندوبيها لدى المؤتمرات القومية بين شباط/فبراير وحزيران/يونيو من عام الانتخابات الرئاسية.

ـ تعقد المؤتمرات القومية في تموز/يوليو أو آب/أغسطس لاختيار مرشح الحزب إلى الرئاسة ونائبه والبرنامج الانتخابي.

ـ يختار كل حزب في الولايات في شهري أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر قائمة بأسماء هيئة الناخبين يكون عددها مساوياً لإجمالي عدد مقاعد الولاية في مجلسي الكونغرس.

ـ يصوّت الشعب الأمريكي لهيئات الانتخاب في أول ثلاثاء من شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

ـ في منتصف كانون الأول/ديسمبر، تجتمع هيئات الانتخاب الفائزة في كل ولاية ويصوّتون بشكل رسمي لصالح الرئيس ونائبه.

ـ وتفتح القوائم، ويجري إحصاء الأصوات في ٦ كانون الثاني/يناير في مجلس الشيوخ، ثم يجري إعلان الفائز.

ـ تتم مبايعة الرئيس الجديد ونائبه في ١٢ كانون الثاني/يناير، ويتسلم منصبه في ٢٠ كانون الثاني/يناير.

٢ ـ الصلاحيات الدستورية

ينص الدستور الأمريكي على أن يتولى رئيس الولايات المتحدة السلطة التنفيذية[١٦]؛ إلا أن بوادر الخلاف التي قد تظهر هي في تحديد المقصود بالسلطة

---

(١٥) انظر مثلاً: سرحان، المصدر نفسه، ص ١٢٣ ـ ١٢٥.

(١٦) انظر نص المادة الثانية، الفقرة الأولى من دستور الولايات المتحدة: «تخول السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة...».

التنفيذية، ويتجلى ذلك بشكل خاص إذا ما عرفنا أن هناك مصطلحات متعددة تترادف مع هذه المفردة، كالحكومة ومؤسسة الرئاسة وغيرها. وبحدود دراستنا، يكاد الخلاف يدور حول تحديد المقصود بالسلطة التنفيذية.

يذهب الدستور الأمريكي ابتداءً إلى وصف السلطات الثلاث في النظام السياسي: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. وسلطة الرئيس هنا هي ذات مدى غير محدد على وجه الدقة، وتفيد في ذلك سوابق التعامل الذي قام به الرؤساء المختلفون. ويكمن سر ذلك في كون القواعد والأوضاع القانونية لم تعمل على ترسيخها بقدر ما وضعت لها أطراً عامة. ويشجع على هذا كون شخص رئيس الدولة يخضع لانتخاب الأمة وليس لاختيار السلطة التشريعية[١٧].

ومن المتفق عليه أن يتولى الرئيس دوماً علاج الأوضاع السياسية بالوسائل التي يراها هو، من دون إنكار أن الدستور يوليه كثيراً من الاختصاصات المحددة: فله أن يقبل التصديق على قانون أقرته السلطة التشريعية بأغلبيتها، وله أن يرفضه. وليس في إمكان السلطة التشريعية التي انتخبها الشعب أن تجبره على قرارها، وتنهي الفيتو الرئاسي؛ إلا عبر تماسكها بأغلبية الثلثين. وللرئيس حق التصرف في الشؤون الخارجية، وليس للسلطة التشريعية حق إبرام أي معاهدة دولية، ولا أن تلزم الرئيس بإبرام أية معاهدة، على الرغم من تمتعها بسلطة الرفض لأية معاهدة تراها غير متوافقة مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية العليا[١٨].

ولكي نحدد ماهية السلطة التنفيذية، علينا تمييزها من مؤسسة الرئاسة، ويرى فيهما د. حسان شفيق العاني معنى واحداً، أو لا يوجد هناك حد فاصل بينهما، فمؤسسة الرئاسة هي ذاتها السلطة التنفيذية[١٩].

وإجمالاً، يمكننا القول إن مصطلح السلطة التنفيذية قد ذكر من باب مبدأ الفصل بين السلطات، فيقال السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية. وإن أعضاء السلطة التنفيذية يقوم الرئيس الأمريكي بتعيينهم، وهم

---

(١٧) دافيد كوشمان كويل، **النظام السياسي في الولايات المتحدة**، ترجمة توفيق حبيب؛ تقديم علي ماهر (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٥٥)، ص ١١٨ ـ ١٢٠.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

(١٩) مقابلة مع الأستاذ الدكتور حسان العاني، حول مؤسسة الرئاسة الأمريكية، في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦.

مسؤولون أمامه، وبالتالي هم تحت إشرافه وتحت سلطته، وله حق إعفائهم متى ما رأى ذلك. وعليه، تكون السلطة التنفيذية كلها تابعة للرئيس. وبالتالي، فالتعامل الصواب من الناحية العملية، وكما نراه، هو التعامل مع مصطلح الرئيس والمؤسسة التابعة له، ما دام ذلك المصطلح يشير إلى السلطة التنفيذية بمجملها.

فضلاً على ذلك، وتبعاً لحقائق التاريخ السياسي الأمريكي؛ يمثل الرئيس الأمريكي العامل الأكثر ثباتاً في تشكيل سياسة أمريكية مستقرة ومتماسكة نسبياً. فمعظم التحركات والأفعال التي تبادر بها الولايات المتحدة، تأتي من الجهاز التنفيذي ومن مؤسسات صنع السياسة الخارجية التابعة له (وزارة الدفاع ووزارة الخارجية). لتغدو أساس سلطة الجهاز التنفيذي كامنة في صلاحيات الرئيس، الذي يتولى بنفسه صناعة الموقف الأمريكي وتوجيهه، فضلاً على مسؤوليته المباشرة في صناعة القرارات داخل البيت الأبيض[٢٠].

وفي العموم، يتمتع رئيس الولايات المتحدة بصلاحيات مهمة رسمها له دستور الاتحاد. وهذه الصلاحيات يمكن تلخيصها في الآتي:

أ ـ سلطة تنظيم مؤسسات الرئاسة

فالرئيس يمارس مهام تنظيم ومراقبة الإدارات والوكالات والمجالس الاستشارية التابعة لمؤسسة الرئاسة عبر الأوامر التنفيذية. فله سلطة تعيين (وبتصديق الكونغرس بالطبع) الموظفين الاتحاديين وعزلهم، وهم كبار رجال السلطة التنفيذية الذين يقدر عددهم بنحو ثلاثة آلاف موظف فدرالي، وكذلك اقتراح تعيين قضاة المحكمة العليا لمدى الحياة في حالة وجود شاغر بينها[٢١].

ب ـ اقتراح الموازنة الفدرالية

وهي خطة الرئيس المالية لإدارة برامج الحكومة الفدرالية واستراتيجياتها، التي تعكس الأولويات القومية، عبر تخصيص الموارد بين القطاعات المختلفة. وقد

(٢٠) Arthur M. Schlesinger, «The Imperial Presidency,» in: Fidler [et al.], *American Politics,* pp.190-195.

(٢١) انظر مثلاً: إسماعيل الغزال، **القانون الدستوري والنظم السياسية** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ٣٥٨، وفؤاد العطار، **النظم السياسية والقانون الدستوري** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٦)، ص ٤٢١ ـ ٤٢٣.

نظمت إجراءات تقديم الميزانية ومناقشة تفاصيلها ومواعيد إقرارها والعمل بها بموجب قانون الميزانية الذي أصدره الكونغرس عام ١٩٧٤[٢٢].

ج ـ سلطات الطوارئ

على الرغم من وجود نص دستوري يحدد سلطات الطوارئ، إلا أن الأمر بمجمله منوط بتوكيل الكونغرس الرئيس سلطات تمكنه من أداء مهام عمله في حالة الطوارئ أو في حالة الحرب. إذ منح الرئيس في حالات محددة منذ العام ١٩١٦ صلاحيات استعمال أو تقييد استعمال ـ أو التعامل مع منتجات معينة، وسائل نقل، أو الاتصال. . . ومن أبرز الصلاحيات، تلك المتعلقة بقانون مكافحة الإرهاب الصادر من الكونغرس عام ٢٠٠١.

د ـ سلطات أخرى أقرها الدستور

ينص الدستور الأمريكي على أن القوة التنفيذية في الإدارة توضع رسمياً في يد رئيس الولايات المتحدة، وجميع الموظفين التنفيذيين مسؤولين أمامه، ويستمدون منه حق القيام بواجباتهم التنفيذية. وللرئيس، فضلاً على ذلك، سلطات تعيين وعزل كبار الموظفين الاتحاديين، بموافقة مجلس الشيوخ. وله سلطات صريحة للتشريع ولا سيما تلك التي تتعلق بتقديم المقترحات، أو تحرير الرسائل عبر خطب حال الاتحاد، أو التأثير في التشريع عبر الفيتو الرئاسي[٢٣].

هـ ـ السلطات في مجال إدارة السياسة الخارجية

إذ كانت أعظم أدوار الرئيس وسلطاته تنحصر في العلاقات الخارجية. وبالنظر إلى مسؤوليات الولايات المتحدة والتزاماتها الدولية، فقد بلغ هذا الدور علواً بالغاً. وغالباً ما تنحصر تلك السلطات في ثلاث هي: سلطة إدارة العلاقات الخارجية، وسلطة قيادة العمليات العسكرية، وسلطة إجراء المفاوضات وعقد المعاهدات. وهي ما سنعرج عليها بالتفصيل في ما يلي:

---

(٢٢) انظر مثلاً: ساي، ألوفر وباوند، **أسس الحكم في أمريكا**، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٩.

(٢٣) Karen O'Connor and Larry J. Sabato, *The Essentials of American Government: Continuity and Change* (New York: Longman, 2002), pp. 206-210.

انظر أيضاً الكتاب التعريفي: وزارة الخارجية الأمريكية، «حكومة بواسطة الشعب،» ([د. ت.])، ص ٥١ ـ ٥٣.

● **السلطة الأولى: سلطة إدارة العلاقات الخارجية**

ليس ثمة نص دستوري مباشر بخصوص مسؤولية الشؤون الخارجية، إلا أن الرئيس يتولى إدارة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية استناداً إلى المادة الثانية، الفقرة الأولى من الدستور الأمريكي، التي تنص على التالي:

«تخول السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة، ويقلد منصبه لمدة أربع سنوات. . .» ودلالة الربط هنا أن إدارة العلاقات الدولية هي جزء من مهام السلطة التنفيذية. وقد أكد هذا التفسير قرار المحكمة الفدرالية العليا عام ١٩٣٦، الذي نص على أن «الرئيس الأمريكي هو العنصر الوحيد للأمة في علاقاتها الخارجية، وهو الممثل الوحيد في مواجهة الدول الأخرى». وأضاف إلى ذلك تعليقات الرؤساء الأمريكيين أنفسهم، فالرئيس نيكسون قال مثلاً: «إن الرئاسة هي التي تصنع السياسة الخارجية»[٢٤].

● **السلطة الثانية: سلطة قيادة العمليات العسكرية**

تشير المادة الثانية، الفقرة الثانية من الدستور الأمريكي، إلى أنه «سيكون الرئيس القائد الأعلى لجيش وأسطول الولايات المتحدة ولقوات المليشيا التابعة للولايات المتحدة عندما تستدعى إلى الخدمة الفعلية للولايات المتحدة. . .»، وهو بذلك يملك صلاحية تحريكها إلى أية منطقة في العالم، ويتولى قيادة العمليات الحربية، كما يملك صلاحيات استثنائية أثناء إعلان الحرب[٢٥].

بعبارة أخرى، تخضع المؤسسة العسكرية للسيطرة المدنية وهي سيطرة الرئيس؛ الذي له الحق في إرسال القوات إلى خارج البلاد أو استعمال القوة العسكرية عند الضرورة. وله أيضاً سلطة إصدار الأمر باستخدام الأسلحة النووية عند الضرورة، ويمكنه بوصفه القائد الأعلى أن يرسل القوات المسلحة إلى الصراعات التي قد تقود إلى حروب شاملة[٢٦].

إلا أن هذا لا ينفي القول إن سلطة إعلان الحرب حق دستوري للكونغرس

---

(٢٤) التعليقات نقلاً عن: أحمد باسل البياتي، «دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية،» **مجلة قضايا سياسية** (بغداد)، السنة ٢، العدد ١ (٢٠٠١)، ص ١٧٧.

(٢٥) Richard E. Neustadt, *Presidential Power and the Modern Presidents: The Politics of Leadership* (New York: John Wiley and Sons, 1961), pp. 190-194.

(٢٦) إذا قرر الرئيس إن مصالح الولايات المتحدة قد تعرضت إلى خطر وتتطلب التدخل. انظر مثلاً: Schlesinger, «The Imperial Presidency,» pp. 198-200.

بموجب المادة الأولى، الفقرة الثامنة من الدستور؛ إذ لجأ الكونغرس إلى تنظيم العمليات العسكرية خارج الحدود، عبر إصداره قانون سلطات الحرب عام ١٩٧٣، وفيه حدد الكونغرس الحالات التي في إمكان الرئيس خلالها، استعمال القوات العسكرية ضمن عمليات محددة دون إجازة تشريعية مسبقة منه، وقد وضعت اشتراطات على الرئيس أن يقوم بها، وأهمها(٢٧):

ـ الحصول على موافقة الكونغرس قبل القيام بعمليات عسكرية واسعة خارج الحدود.

ـ سحب هذه القوات في غضون شهرين إذا صوت الكونغرس على ذلك.

والأمثلة على طلب الإدارة الحصول على موافقة الكونغرس هو ما حصل في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، عندما طلب الرئيس جورج بوش الأب من الكونغرس تخويله بخوض العمليات العسكرية ضد العراق. وعند صدور التخويل يوم ١٢ كانون الثاني/ يناير من العام نفسه، صرح الرئيس بوش: «وأوضحت لزعماء الكونغرس، أن طلبي دعم الكونغرس وتوقيعي هذا القرار لا يشكلان أي تغيير في مواقف الفرع التنفيذي القائمة منذ زمن، سواء بالنسبة إلى سلطة الرئيس الدستورية في استعمال القوات المسلحة للدفاع عن المصالح الأمريكية الحيوية، أو لدستورية قرار سلطات الحرب»(٢٨). والأمر نفسه تكرر في طلب الرئيس جورج بوش الابن تفويض الكونغرس بخوض عمليات عسكرية ضد العراق في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢.

والحقيقة أن مضمون هذه السلطة بكل ما تقتضيه من إجراءات، بحاجة إلى قدر من المناقشة والتحليل. فإذا كان إعلان الحرب يمثل أهم اختصاصات الكونغرس، (كما سنرى لاحقاً) بحسب نص المادة الأولى الفقرة الثامنة من الدستور، فإن هذه المسألة لم تزل عرضة للجدل، كون الرئيس قد احتفظ بالسلطة الضمنية لاتخاذ الإجراءات الدفاعية، على الرغم مما يبدو عليه الخلاف

---

(٢٧) ويمكن النظر إلى قانون سلطات الحرب وتحليل معمق لكيفية إصداره ومبرراته في: «The War Power,» in: Fidler [et al.], *American Politics*, pp. 169-188, and Louis Fisher, «War Powers: The Need for Collective Judgment,» in: James A. Thurber, ed., *Divided Democracy: Cooperation and Conflict between the President and Congress* (Washington, DC: Congressional Quarterly Press, 1991), p. 214.

(٢٨) نقلاً عن: ياسين محمد حمد، «دور المؤسسات الدستورية والقوى السياسية في صنع القرار السياسي الأمريكي،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥)، ص ٢١٩.

في التمييز بين العبارتين: إعلان الحرب، والإجراءات الدفاعية.

فـ **الأولى** تفيد بأن الكونغرس في يده سلطة إعلان بدء الحرب فقط بحسب سياق ثابت: طلب من الرئيس للكونغرس بإعلان الحرب، مداولة أعضاء الكونغرس واتخاذهم القرار، فضلاً على ما تقتضيه من الحصول على موافقة أغلبية الأعضاء الحاضرين[٢٩]؛ ثم إعلان الرئيس لحالة الحرب.

ولكن الإشكالية تبدو كامنة في العبارة **الثانية**، الإجراءات الدفاعية؛ إذ إن المحكمة العليا كانت مناهضة لمبدأ تفويض التشريع، بمعنى عدم جواز تفويض الكونغرس سلطته إلى الرئيس كمبدأ حيوي لسلامة وبناء نظام الحكم. إلا أن ضرورات الأزمات التي مرت بها الولايات المتحدة خلال الفترات السابقة، أدت إلى تغيير المحكمة العليا لموقفها لتجعله أكثر مرونة لتلبية احتياجات الظروف الاستثنائية، فيسرت أمر التفويض حتى تتمكن السلطة التنفيذية من إصدار قرارات لها قوة القانون لمعالجة تداعيات أي ظرف استثنائي[٣٠]، وذلك تحت دعاوى ضرورات الأمن القومي الأمريكي.

والأمثلة التي ظهرت في المدة موضوع الدراسة أفادت أن السلطة التنفيذية استطاعت مجابهة السلطة التشريعية بالأمر الواقع، إذ دخلت في حروب ولم تستطع السلطة التشريعية إلا مسايرة الموقف، واختيار منح صلاحيات حرب إلى الرئيس الأمريكي[٣١]، حتى إن قانون سلطات الحرب لم يغير في ذلك (القانون الذي يهدف إلى عدم توريط الولايات المتحدة في أعمال حربية غير معلنة دون موافقة الكونغرس). فإذا كان البند الثالث من قانون تنظيم سلطات الحرب لعام ١٩٧٣، يشير إلى أنه: «يجوز للرئيس في كل حالة محتملة أن يشاور الكونغرس بشأن إدخال القوات المسلحة للولايات المتحدة في أعمال عدائية، أو إدخالها في مواقف تملي فيها الظروف اشتراكاً وشيك الوقوع في أعمال عدائية حربية، ويجوز للرئيس مشاورة الكونغرس بانتظام حتى تنهي القوات المسلحة أعمالها الحربية، أو

---

(٢٩) محمد فتوح محمد عثمان، **رئيس الدولة في النظام الفيدرالي: دراسة تحليلية مقارنة وفقاً لأحدث الوثائق بالولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الإمارات العربية واتحاد الجمهوريات العربية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ١٦٥.

(٣٠) حساني محمود، **السلطات الاستثنائية لرئيس الدولة في النظام الرئاسي** (بغداد: دار الحكمة، ١٩٨٦)، ص ٧٨ ـ ٨١.

(٣١) عبد الخالق شامل، «عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥)، ص ٢٤ ـ ٢٦.

تزول تلك المواقف»[٣٢]، إلا أن المحكمة العليا قضت في أحد أحكامها: «إذا كانت الحرب بالهجوم المسلح من دولة أجنبية، فالرئيس غير مزود بسلطة، ولكن ملزم قانوناً بصد هذا الهجوم بالقوة؛ والرئيس لا يستطيع أن يبدأ الحرب، ولكنه ملزم قانوناً بقبول التحدي من دون انتظار إعلان من الكونغرس»[٣٣].

وهذا يتفق وروح الفقرة ج، المادة الثانية من قانون تنظيم سلطات الحرب للعام ١٩٧٣، التي تفيد أن للرئيس سلطة إعلان الحرب في حالتين:

الأولى، تفويض دستوري أو قانوني محدد من السلطة التشريعية. **والثانية**، اختصاص أصيل في حالة الطوارئ التي تنشأ عن الهجوم على الولايات المتحدة أو على إقليمها أو ممتلكاتها أو قواتها المسلحة. والمفهوم ضمناً، أن للرئيس سلطة الدخول في حرب غير معلنة، إذا تعرض أحد حلفاء الولايات المتحدة الموقعين معها معاهدة أمن جماعي لأي اعتداء[٣٤].

وقد ألزمت المادة الثالثة من هذا القانون الرئيس بتقديم تقرير إلى الكونغرس في خلال ٤٨ ساعة تتضمن الظروف اللازمة لإدخال القوات المسلحة في حالة حربها وموقفها وطبيعة المؤن التي تتطلبها مهمتها تلك... إلا أن ما يلزم الرئيس فعلياً هو البند الخامس، الفقرة ب من هذا القانون: «على الرئيس تقديم تقرير في غضون ٦٠ يوماً من إعلان الكونغرس تفويض سلطات الحرب، وعندما يكون الكونغرس غير متمكن من عقد الاجتماع نتيجة لوقوع هجوم مسلح على الولايات المتحدة يكون تقديم التقرير في غضون مدة لا تزيد على ٩٠ يوماً إجمالاً». ويكون قرار الكونغرس بموجبه حاملاً لأحد ثلاثة أوجه[٣٥]:

الأول عدم تقرير شيء، وهنا يكون للرئيس سلطة تقرير استمرار العمليات لمدة أقصاها ٩٠ يوماً.

---

(٣٢) «The War Power,» pp. 170-186.

(٣٣) عثمان، **رئيس الدولة في النظام الفيدرالي: دراسة تحليلية مقارنة وفقاً لأحدث الوثائق بالولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الإمارات العربية واتحاد الجمهوريات العربية**، ص ٢٢٦.

(٣٤) وقد استمدت أغلب مبادرات الرؤساء وتحالفات الولايات المتحدة حيويتها من هذا التفسير، ومنها إعلان كارتر الذي تضمن التزاماً رسمياً مباشراً ومحدداً من الولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي. للمزيد انظر: إسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص ٤٣١ - ٤٣٣، و «The War Power,» pp. 180-188.

(٣٥) شامل، «عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية،» ص ٣١ - ٣٤.

الثاني الموافقة الصريحة على استمرار العمليات العسكرية. وهنا تكون للرئيس سلطة تقرير استمرار العمليات إلى حين انتهاء الحرب.

الثالث الأمر بسحب القوات الأمريكية. وهذا لا يتحقق ولا يفرض على الرئيس إلا بأغلبية الثلثين في مجلسي الكونغرس.

ومما تقدم، عن طريق التجربة التاريخية، نصل إلى حقيقة أن سلطات إعلان الحرب هي من اختصاصات الكونغرس؛ إلا أن الرؤساء غالباً ما استطاعوا الالتفاف عليها، بمعنى الالتفاف على صلاحيات وسلطات السلطة التشريعية، عبر مبرر الإجراءات الدفاعية الكفيلة بحماية مصالح الولايات المتحدة، كونها إجراءات سريعة تتوخى حماية مصالح البلاد العليا. وعلى الرغم من أن الكونغرس قد توصل إلى إعلان قانون سلطات الحرب لعام ١٩٧٣، الذي يفيد بتوخي إجراءات محددة لاستعمال القوات المسلحة في مهام عسكرية خارج الحدود الأمريكية؛ إلا أن الإدارات بقيت توسع من صلاحياتها في هذا المضمار، وأبرز ما لدينا هنا مسألتان:

الأولى، الالتزامات التي ترتبت على عقد الولايات المتحدة معاهدات ثنائية مع دول أخرى توجب تدخل القوات الأمريكية لمساعدة الدول الحليفة في حالة تعرضها لاعتداء. ومثالها تحالفات مع دول جنوب شرق آسيا، والتزاماتها في إطار حلف شمال الأطلسي.

الثانية، التدخل تحت ذرائع أيديولوجية أو مصلحية. ومثالها الإعلانات أو الاستراتيجيات التي صدرت عن الرؤساء والإدارات المختلفة، وأهمها إعلان كارتر الخاص بحتمية التدخل الأمريكي العسكري، إذا ما تعرضت مصالح الولايات المتحدة والغرب في منطقة الخليج العربي للخطر(٣٦)، وعقيدة بوش الابن الوقائية التي تقوم على فكرة ضرورة استباق حدوث أي اعتداء، وذلك بضرب وتقويض الإمكانات للأعداء المفترضين(٣٧).

---

(٣٦) مقلد، المصدر نفسه.

(٣٧) انظر: برادلي أ. تاير، **السلام الأميركي والشرق الأوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لأميركا في المنطقة بعد ١١ أيلول**، ترجمة عماد فوزي شعيبي (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٤)، ص ٣٣ ـ ٣٤؛ أنطونيو باديني، «سياسة الاحتواء أفضل من حروب بوش الوقائية،» **الحياة**، ٧/ ٢/ ٢٠٠٧، <http://www.daralhayat.com/opinion/02-2007/Item-2007206.story.html>,
ونصير عاروري، «حروب جورج دبليو بوش «الوقائية» بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣)، ص ١٦ ـ ١٧.

وما يقال عن الرئيس، يقال أيضاً عن تدخلات الإدارة الأمريكية في ظل مذهب بوش الأب، القائمة على فكرة التدخلات تحت غطاء إنساني. فما يحملها من مشتركات، أي هذه العقائد هو تسويغ مبرر لاستخدام القوة العسكرية، ويتم تصديقها تحت مستند قانوني ـ دستوري، هو المادة الثانية من الدستور، التي تقول في فقرتها الأولى إن السلطة التنفيذية تخول لرئيس الولايات المتحدة[٣٨]، والفقرة الثانية من المادة نفسها التي تتحدث عن سلطات ممنوحة للرئيس لحفظ مصالح البلاد العليا[٣٩]. ويجري في الغالب صياغة تلك العقائد السياسية بصيغة استراتيجيات حاكمة للتخطيط والفعل السياسي والاستراتيجي، وما يترتب على ذلك من تخصيص للموارد والتمويل، وأحياناً أخرى التدخل[٤٠].

● **السلطة الثالثة: سلطة إجراء المفاوضات وعقد المعاهدات**

تذهب المادة الثانية، الفقرة الثانية من الدستور الأمريكي، إلى أن الرئيس الأمريكي يملك «. . . السلطة، مستعيناً بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته، في أن يعقد المعاهدات؛ بشرط أن يوافق عليها ثُلثا عدد الشيوخ الحاضرين». ومعنى ذلك أن من متطلبات عقد المعاهدات، مصادقة مجلس الشيوخ عليها.

وتفادياً لموضوع رفض مجلس الشيوخ المصادقة على المعاهدات، يلجأ أغلب الرؤساء إلى الاتفاقيات التنفيذية[٤١]، وهي اتفاقيات تفاهم تعقد مع الدول

(٣٨) انظر نص المادة الثانية الفقرة الأولى من الدستور الأمريكي.

(٣٩) انظر نص المادة الثانية الفقرة الثانية من الدستور الأمريكي.

(٤٠) خضر عباس عطوان، حسين مشتت طريو وعامر حسن ثابت، «الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق: الواقع واحتمالات المستقبل ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣،» (دراسة غير منشورة، جامعة النهرين، مركز الدراسات القانونية والسياسية، ٢٠٠٦)، ص ٢ ـ ٤.

(٤١) لا يوجد معيار أو قاعدة في القانون الدولي تفرق بين الاتفاقيات التنفيذية والمعاهدات. والاختلاف بينهما في الدستور الأمريكي مبني على الإجراء الذي يتم بموجبه إنجاز الاثنين. والاتفاق التنفيذي يعد سلة مريحة للرئيس يحوي جميع الاتفاقيات الدولية دون أن يكون ملزماً للرؤساء المتعاقبين، مثل إقامة القواعد العسكرية في ما وراء البحار، وحل منازعات التجارة الدولية. . . انظر: ساي، ألوفر وباوند، **أسس الحكم في أمريكا**، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣. ومع ذلك، ظهر خلاف داخل الولايات المتحدة بشأن الاتفاقيات التنفيذية؛ بين رأي يقول إن إصدار الأوامر التنفيذية أمر مسلّم به للإدارة في جميع الدول، ورأي يقول إن للكونغرس صلاحية سن جميع القوانين التي ستكون ضرورية وملائمة. وقد انتهى الكونغرس بأن فرض على مؤسسة الرئاسة، بموجب تشريع أصدره في العام ١٩٧٢، التزاماً بأن يقدم وزير الخارجية النص النهائي لأي اتفاقية تنفيذية دولية أبرمتها السلطة التنفيذية إلى الكونغرس في غضون ٦٠ يوماً. انظر: داود مراد حسين، «سلطات الرئيس الأمريكي بين النص الدستوري والواقع العملي،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٢)، ص ١٢٤ ـ ١٢٦.

الأجنبية من دون مشورة مجلس الشيوخ، أو اللجوء إلى صيغة البيانات السياسية؛ بمعنى إصدار الرئيس الأمريكي أو من يخوله بياناً سياسياً[٤٢]، يحدد موقف الإدارة من معاهدة أو مسألة قانونية أو سياسية محددة، تفادياً لإقحام الكونغرس في ذلك[٤٣].

وفي التعاملات التجارية الدولية، دأب الكونغرس على منح الرئيس إجراءات تشريعية ذات مسار سريع لتطبيق الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى. وما إن تنتهي المفاوضات، حتى يصوغ الرئيس مشروع قانون يقدم آلياً إلى الكونغرس، يتعين أثناءها على الأخير إنهاء إجراءاته في مدة محددة، دون إدخال تعديلات على مشروع القانون المقدم من الرئيس[٤٤]. ومقابل هذا الإجراء السهل، يُطمئن الرئيس أعضاء الكونغرس أنه سيشركهم عن كثب في المفاوضات التي ستسفر عن مشروع القانون المعروض للتطبيق[٤٥].

---

(٤٢) تلافياً لتشريع الكونغرس عام ١٩٧٢ قانوناً يفرض على وزارة الخارجية إعلامه في غضون ٦٠ يوماً بنص أية اتفاقية دولية تكون الولايات المتحدة طرفاً فيها؛ لجأت الإدارة إلى أسلوب البيان السياسي مع الحكومات الأجنبية كوسيلة لتمرير التزاماتها مع تلك الحكومات.

(٤٣) وهنا نشير إلى أن المسألة غير المحكومة دستورياً، هي اتجاه الإدارات الأمريكية نحو تكوين تحالفات أو ائتلافات مع قوى أخرى لتدخلها العسكري في إقليم أو دولة ما. فالمسألة المحكومة دستورياً هي تلك التعاقدات التي تترتب على الولايات المتحدة جراءها التزامات سياسية وقانونية ذات بعد زمني. أما الائتلافات التي شهدناها في الحرب ضد العراق ١٩٩١، وفي البوسنة ١٩٩٨، وفي العراق ٢٠٠٣؛ فإنها كانت قائمة على سياسة القسر الأمريكية جراء فارق القوة، أو تحت طائل توقعات للقوى المتحالفة من الفوز ببعض المغانم من جراء مشاركة الولايات المتحدة في عمليات محسومة النتائج. في هذا الصدد انظر مقالة مدير الوكالة الأمريكية للدفاع المضاد للصواريخ: هنري أوبرينغ، «النظام الأمريكي مصمم للرد على دول مارقة،» **الحياة**، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٧، <http://www.daralhayat.com/culture/media/02-2007/Item-20070227.story.htm>, and

ورونو جيرار، «قيود تمنع الولايات المتحدة من ضرب إيران،» **الحياة**، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٧، <http://www.daralhayat.com/culture/media/02-2007/Item-20070227.story.htm>.

(٤٤) وجاء هذا الإجراء لتطمين حكومات الدول الأخرى بأن الكونغرس سيتعامل بسرعة مع المعاهدات التجارية. انظر: Louis Fisher, *President and Congress; Power and Policy* (New York: Free Press, 1972), p. 137.

(٤٥) ومن المسائل قريبة العهد حول ذلك، أن الرئيس جورج بوش الأب طلب عبر الممثلة التجارية للولايات المتحدة كارلا أ. هيلز من اللجنة المالية التابعة لمجلس الشيوخ، استعمال المسار السريع لإقرار معاهدة تجارية مع المكسيك عام ١٩٩١. وقالت هيلز «إن المسار السريع شراكة حقيقية بين الفرعين، كون الكونغرس يحتفظ بسلطة التصويت ضد مشروع القانون المخصص للتطبيق، وقد أعطى الرئيس بوش التزامه الشخصي بالتعاون الوثيق في المفاوضات وما بعدها». نقلاً عن: حمد، «دور المؤسسات الدستورية والقوى السياسية في صنع القرار السياسي الأمريكي،» ص ٢٠٨.

إن المدى الواسع من الصلاحيات، هو الذي يضفي على الرئيس الدور المهم في صنع الاستراتيجية، وهو الذي يميز بالتالي السلطة التنفيذية من باقي السلطات، بوصف السلطة التنفيذية مؤسسة ذات دور فاعل في صنع الاستراتيجية الأمريكية.

وقد تطورت مسؤوليات ومجالات السلطة الرئاسية في المراحل الزمنية اللاحقة إلى صياغة دستور الولايات المتحدة، التي شهدت توسعاً كبيراً في أدوار مؤسسة الرئاسة منذ رئاسة فرانكلين روزفلت، سواء من حيث المهام والتدخل النشط والمبادرة، أو من حيث الهياكل التنفيذية والاستشارية والبيروقراطية المساندة؛ وقد توضح ذلك التوسع جلياً عبر ما ضمته مؤسسة الرئاسة من هياكل.

ثانياً: نائب الرئيس

أنشأ واضعو الدستور منصب نائب رئيس الجمهورية (Vice President) لفرض ضمان انتقال سلمي منتظم للسلطة في حالة فراغ منصب الرئيس، سواء جراء الوفاة أو الإقالة أو الاستقالة. ولغاية العام ٢٠٠٦، فرغ المنصب الرئاسي ثماني مرات أثناء تولي الرؤساء الأمريكيين منصبهم[٤٦].

وقد أشارت المادة الثانية، الفقرة الأولى من الدستور، إلى أن نائب الرئيس هو الذي يحصل على أصوات أقل من منافسه الفائز بالرئاسة. إلا أن هذا الأمر عُدل عام ١٨٠٤، بتشريع نص عليه التعديل الثاني عشر، الذي أوجب أن يكون اقتراع الرئيس منفصلاً عن اقتراع نائب الرئيس. ثم مرر الكونغرس عام ١٩٤٧ قانون الخلافة الرئاسية، الذي يعدد بانتظام أولئك الذين يصطفون بعد نائب رئيس الجمهورية كي يخلفوا الرئيس، وهم: رئيس مجلس النواب، الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ وهو الأقدم من بين الحزب الحاصل على الأغلبية، وزير الخارجية، وزير الخزانة، وزير الدفاع، رؤساء المجالس الاستشارية. ولكن أياً من هؤلاء يصبح فقط مجرد قائم مقام الرئيس، إلى أن يحل محله رئيس مجلس النواب، الذي بمجرد اعتلائه منصب الرئاسة يخدم ما تبقى من فترة الرئاسة[٤٧].

---

(٤٦) يمكن التعرف إلى تاريخ مفصل حول شخصيات نواب رؤساء الولايات المتحدة من الموقع الإلكتروني الرسمي للإدارة الأمريكية: <http://www.white house.gov/history/life/vicepresidence.htm>.

(٤٧) وقد جاء هذا القانون تيسيراً لتنفيذ التعديل العشرين على الدستور الأمريكي لعام ١٩٢٠، الذي =

وفي عام ١٩٦٧، أضيف إلى الدستور التعديل الخامس والعشرون، الذي يشير إلى استمرار العمل بقانون الخلافة الرئاسية، وإلى أنه في حالة حدوث فراغ في منصب نائب الرئيس تحت أي ظرف، فإن الرئيس يعين نائباً جديداً له خلفاً للنائب الأصيل، باعتبار أن الرئيس كان يُنتخب ضمن قائمة واحدة منذ انتخابات عام ١٩٦٤، ويعرض الترشيح للقبول أو الرفض وبالأغلبية البسيطة لمجلسي الكونغرس[(٤٨)].

إن واضعي الدستور أعطوا اهتماماً طفيفاً إلى منصب نائب الرئيس. فعدا كونه خلفاً شرعياً للزمن المتبقي من المدة الرئاسية في حالات محددة: الوفاة، والإقالة، واستقالة الرئيس؛ فإنه أعطي صلاحية ترؤس مجلس الشيوخ، ومرد ذلك يعود إلى أن مجلس الشيوخ ممثل للولايات، ولم يرغب المشرّعون في إعطاء امتياز لأي ولاية على أخرى. لكنهم منحوه سلطة التصويت فحسب في حالة التعادل في الأصوات، باستثناء قضايا الاتهام الرئاسي[(٤٩)].

ونواب الرؤساء في الغالب يرشحون بعد انتهاء مدة رئاسة مرؤوسيهم إلى منصب رئيس الولايات المتحدة (وللمدة ١٩٤٥ ـ ٢٠٠٦، تولى خمسة نواب الرئاسة خلفاً لرؤسائهم)، ولم يجرِ تحول في تركيز الصلاحيات في يد النائب إلا مع زمن الرئيس جيمي كارتر (١٩٧٧ ـ ١٩٨١)[(٥٠)].

وكان قد سبق هذا التطور ما ذكره **الكتاب السنوي** الذي تصدره الإدارة الأمريكية عن المدة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٦ ما نصه: «الاختصاص التنفيذي لنائب

= يفيد في فقرته الثالثة «إذا توفي الرئيس المنتخب، فإن نائب الرئيس المنتخب يصبح رئيساً (للولايات المتحدة)... وللكونغرس أن ينص بقانون، على الحالة التي تمنع، سواء الرئيس المنتخب أو نائب الرئيس المنتخب من تقلد منصبه، فيعين من يتصرف عندئذٍ بوصفه رئيساً، أو يعين الكيفية التي يتم بها اختيار من سيتصرف بوصفه رئيساً... وعلى مثل هذا الشخص أن يتصرف طبقاً لهذا، حتى يحين الوقت الذي يكون فيه الرئيس أو نائب الرئيس أهلاً لتولي المنصب».

(٤٨) انظر: نص التعديل الخامس والعشرين لسنة ١٩٦٧ من دستور الولايات المتحدة. ففي الفقرة الأولى منه يقول الدستور: في حالة تنحية الرئيس من منصبه (إقالة) أو وفاته أو استقالته يصبح نائب الرئيس رئيساً (للولايات المتحدة)، أما في الفقرة الثانية من هذا التعديل، فيذهب الدستور إلى: «عندما يشغل منصب نائب الرئيس يقوم الرئيس بتسمية نائب رئيس يتولى هذا المنصب بعد حصوله على اغلبية الأصوات في مجلسي الكونغرس».

(٤٩) يذهب الدستور في نص المادة الأولى الفقرة الثالثة إلى «يكون نائب رئيس الولايات المتحدة رئيساً لمجلس الشيوخ ولكنه لا يعطي صوته إلا في حالة تعادل الأصوات».

(٥٠) «Life at the Vice President Residence,» <http://www.whitehouse.gov/history/life/vice presidence.html>.

الرئيس يشمل دعوته إلى حضور جميع اجتماعات مجلس الوزراء، وهذا لا يعني أن نائب الرئيس له سلطة على وزراء الرئيس، وليس له حق توجيه السياسة العامة، لأنها من اختصاص الرئيس وحده»[٥١].

إلا أن هذه الدعوة عملياً لا يمكن تصنيفها على أنها اجتماع لمجلس الوزراء، إنما يجتمع الرئيس بمن يرى حاجة إلى الاجتماع بهم من رؤساء الإدارات التنفيذية الدنيا، الذين يعول عليهم، فضلا على كبار مسؤولي المكتب التنفيذي، ومنهم مستشار الأمن القومي، ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، مدير إدارة الميزانية، مدير وكالة المخابرات المركزية، نائب الرئيس. . . وتوسع الأمر مع تولي جورج بوش الابن السلطة منذ ٢٠٠١، إذ ظهرت شراكة واسعة في السلطة مع النائب ديك تشيني، حتى إن نائب الرئيس صار يرافق الرئيس ويظهر معه في أي قرار رئاسي يخص تعيينات أقطاب الإدارة الجديدة. وأعطي ديك تشيني فرصة كبيرة للمشاركة في إدارة الشؤون الخارجية[٥٢].

ـ نائب الرئيس ديك تشيني

يمثل ديك تشيني الصورة الأبرز للدور المتنامي الذي يلعبه الرئيس في الإدارات الأمريكية المختلفة. ويتبع تشيني المذهب الميثودي، وهو إحدى حركات الإصلاح التي تحاول إحياء دور الكنيسة الإنغليكية. وقد عمل رئيساً لأركان الحرب في إدارة الرئيس فورد (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧)، ووزيراً للدفاع في عهد بوش الأب (١٩٨٩ ـ ١٩٩٣)، ورئيساً لشركة هاليبرتون في ولاية دالاس، ثم نائباً للرئيس بوش الابن (٢٠٠١). هذه الخلفية تجعله يحمل ثلاثة توجهات[٥٣]: توجهات دينية، مصالح اقتصادية ـ نفطية، فكر عسكري. وقد لعب أدواراً مؤثرة في إدارة حرب الولايات المتحدة ضد ما أسمته بالإرهاب، وضد العراق.

وفي إطار سياسة الولايات المتحدة ضد العراق للمدة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٣، كان

---

(٥١) انظر: عثمان، **رئيس الدولة في النظام الفيدرالي: دراسة تحليلية مقارنة وفقاً لأحدث الوثائق بالولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الإمارات العربية واتحاد الجمهوريات العربية**، ص ٥٨.

(٥٢) «Vice President's Ceremonial Office,» <http://www.whitehouse.gov/vicepresident/ovp.html>.

(٥٣) جون نيكولز، «ديك تشيني رئيس أمريكا الفعلي،» ترجمة وعرض محمد إبراهيم، صحيفة **دار السلام** (بغداد)، ١٤/١١/٢٠٠٦، ص ٦.

أحد دعاة احتواء النظام في العراق عبر تفعيل تحالف دولي، إذ كان مبعوثاً دائم الحركة نحو المنطقة (منطقة الشرق الأوسط) لحشد تحالف دولي ضد العراق، وأبرزها في آذار/مارس ٢٠٠٢، التي وصل أثناءها إلى قناعات بأن البيئة الإقليمية كانت غير مهيئة لتغير النظام في العراق[٥٤].

وكانت دعواته تصب في إطار توجهات أقطاب الإدارة الأمريكية الداعية إلى الربط بين العراق والإرهاب، عبر دعاوى تطوير العراق لأسلحة الدمار الشامل التي يصعب التحقق منها، وصلات محتملة أو ممكنة بين العراق وتنظيم القاعدة[٥٥]. وأصبح تركيزه الظاهر على تغيير النظام أكثر وضوحاً في آب/ أغسطس ٢٠٠٢، عندما اجتمع بما سمي بالمعارضة العراقية في واشنطن لبحث كيفية ملء الفراغ في السلطة بعد تغيير النظام السياسي في العراق.

إن توسع دور ديك تشيني، ووضوح بصماته في القرار الاستراتيجي؛ هما اللذان زادا من أهمية الحديث عن دور نائب الرئيس، بوصفه أحد هياكل مؤسسة الرئاسة، وخرجا من الدور التقليدي المرسوم دستورياً، باعتباره خليفة للرئيس فقط في حالات خلو منصب الرئاسة، إلى دور يمكن أن يكون فاعلاً في رسم الخط الاستراتيجي للولايات المتحدة.

ثالثاً: المكتب التنفيذي للرئيس الأمريكي

تأسس هذا المكتب في زمن الرئيس فرانكلين روزفلت عام ١٩٣٩ لتزويد الرئيس بهيئة عامة لمساعدته في إدارة النشاطات المتنوعة للفرع الرئاسي. وهذا المكتب في حقيقته بيروقراطية مصغرة لمستشارين عدة ومكاتب موجودة في بناية المكتب التنفيذي المجاور لبناية البيت الأبيض[٥٦].

وقد حُددت اختصاصات واضحة للتقسيمات التنظيمية المختلفة للمكتب التنفيذي، بما يهدف إلى التأكيد أن برامج العمل المختلفة في وكالات السلطة

---

(٥٤) «Vice President Dick Cheney,» <http//www.whitehouse.gov/vicepresident>.

(٥٥) عصام عبد الشافي، «مؤسسات صنع القرار الأمريكية وإدارة الأزمة العراقية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٢ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٣)، ص ١٠١، و«Interview of the Vice President by ABC News,» <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2006/11/2006/05.html>.

(٥٦) O'Connor and Sabato, *The Essentials of American Government: Continuity and Change*, pp. 216-217.

التنفيذية قد حصل التنسيق بينها. وتتركز أهمية هذا المكتب في مهمته الداعمة لمركز رئيس الولايات المتحدة، وكالآتي(٥٧):

ـ إنه يجعل الرئيس على علم كامل بأمور الدولة.

ـ يساعد الرئيس في حل المشاكل الوقتية والتخطيط للمستقبل.

ـ يقدم المعلومات للرئيس قبل اتخاذه القرارات.

ـ يحافظ على وقت الرئيس بإعداده للدراسات في المشكلات السياسية، ويوازن بين الحلول البديلة لها، ثم رفع التوصيات إلى الرئيس لاختيار ما يراه مناسباً حيالها.

ـ البت في الأمور المشابهة التي أخذ فيها الرئيس قراراً سابقاً.

وقد توسع المكتب التنفيذي للرئيس ليكون أكثر استجابة للرؤساء من باقي فروع مؤسسة الرئاسة، وتحديداً في مجال تقديم البدائل والأفضليات لسياسة الرئيس. واليوم، يضم المكتب بين ثناياه وكالات عدة أهمها(٥٨):

ـ مكتب البيت الأبيض.

ـ مجلس الأمن القومي.

ـ مكتب وكالة المخابرات المركزية.

ـ مكتب الإدارة والخزانة.

ـ ممثل التجارة الأمريكية.

ـ مجلس المستشارين الاقتصاديين.

وأعضاء هذه الهيئات يعينهم الرئيس، الذي يعطي بدوره إشارات واضحة قابلة للصياغة لأفضليات سياساته. وهكذا، يجري التوسع في عمل هيئات أو تقليص أخرى. فالرئيس بوش الابن مثلاً كوّن عام ٢٠٠١ مكتب القاعدة الإيمانية والمبادرات الجماهيرية(٥٩).

---

(٥٧) عثمان، **رئيس الدولة في النظام الفيدرالي: دراسة تحليلية مقارنة وفقاً لأحدث الوثائق بالولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الإمارات العربية واتحاد الجمهوريات العربية**، ص ٨٤ ـ ٨٨.

(٥٨) انظر موقع البيت الأبيض للاطلاع على أهم الوكالات: <http://www.whitehouse.gov>.

(٥٩) جاء تكوين هذا المكتب ليعكس طبيعة التوجهات الأيديولوجية والدينية لإدارة الرئيس جورج =

ويمكن تناول بعض هذه المكاتب والوكالات وكالآتي:

١ ـ مكتب البيت الأبيض

يضم هذا المكتب المساعدين الشخصيين لرئيس الجمهورية، ونوابهم، ومعاونين إداريين، وكتّاباً، وكتاب خطب الرئيس، والعلاقات العامة، والمتحدث باسم البيت الأبيض... وهؤلاء يعملون مستشارين غير خاضعين لتصديق مجلس الشيوخ. وقوة مركزهم تأتي من علاقاتهم بالرئيس مباشرة، وليس لديهم سلطة قانونية(٦٠).

وعلى الرغم من أن كل رئيس جمهورية ينظم مكتب البيت الأبيض بطريقة مختلفة، إلا أن الرؤساء الأمريكيين لديهم مثال تنظيمي شبه ثابت يضم رئيس المكتب، وواجبه تسهيل مهمة إدارة المكتب وتوجيه العمل فيه، وإحاطة انتباه الرئيس إلى مختلف الجوانب الإدارية لإدارة شؤون البلاد. أما الأعضاء الآخرون، فهم يساعدون الرئيس في رسم خطة السياسة الداخلية، والمحافظة على العلاقات مع الكونغرس وجماعات التأثير والتعامل مع وسائل الإعلام، ويقدمون الخبرات الاقتصادية وغيرها. ويمكن تحديد وظائف مكتب البيت الأبيض بنحو أدق كالآتي(٦١):

- إبلاغ الرئيس بأنشطة الوزارات والهيئات التنفيذية ومشاكلها.
- العمل كرابطة بين الفرع التنفيذي والفرع التشريعي، بما يضمن نجاح برامج الإدارة في الكونغرس.
- تقديم النصيحة إلى الرئيس حول المسائل العسكرية والأمن القومي.
- مراجعة نصائح الخبراء والبيروقراطيين والوزراء المختلفين ومشورتهم.

٢ ـ مكتب الإدارة والخزانة

أنشئ عام ١٩٢١ تحت اسم مكتب الخزانة، وغيّره الرئيس ريتشارد نيكسون

= بوش الابن. ومهام هذا المكتب الرئيسية هي استقراء التوجهات الدينية وتزويد الرئيس الأمريكي بخيارات واضحة حول التعامل مع الطروحات الأيديولوجية والدينية. انظر: O'Connor and Sabato, *The Essentials of American Government: Continuity and Change*, pp. 201-245.

(٦٠) انظر موقع البيت الأبيض الرسمي: <http://www.whitehouse.gov>.

(٦١) هالة أبو بكر سعودي، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٤٥.

عام ١٩٧٠ إلى الاسم الراهن[٦٢]. ويستخدم هذا المكتب مئات الخبراء الاقتصاديين والماليين والسياسيين؛ ويعمل من أجل رئيس الجمهورية، وتشمل مسؤولياته الأساسية إعداد مقترحات الرئيس المالية السنوية، ورسم برامج الرئيس، ومراجعة الميزانية، ومقترحات برامج وكالات الوزارت المختلفة، ومد الرئيس ببنود اقتصادية، وتقديم تحليلات لمشاريع قرارات مقترحة. وتسمح مقترحات المكتب للرئيس الأمريكي بالدفاع عن الميزانية التي يقترحها أمام الكونغرس، التي هي عبارة عن وثيقة ضخمة، تتعلق بالبرامج المالية[٦٣].

لقد بدأ الدور التقني والسياسي لمؤسسة الرئاسة في عملية إعداد الميزانية بالازدياد، في أعقاب إقرار الكونغرس عام ١٩٨٥ قانون الميزانية المتوازنة، ومشروع إنهاء العجز الفدرالي عام ١٩٩٣، الذي يتيح للرئيس خفض نفقة المعيشة في برامج التأمين الاجتماعي، وإعطاء الرئيس قوة ضخمة في إدارة التخصيصات. وواقع الأمر، ومنذ العام ١٩٩٠، أن تزايد القلق العام (حتى داخل الكونغرس) من تصاعد العجز في الميزانية، دفعه إلى إعطاء الرئاسة سلطة الدخول إلى كل لوائح التخصيصات، بقصد العمل على إيقاف تصاعد العجز المالي عند حده الأدنى، وذلك عبر الدور الاستشاري لمكتب الإدارة والخزانة، للوصول إلى ميزانية متوازنة.

وقد استفاد من هذه التعديلات الرئيس بيل كلينتون، الذي استطاع مع حلول العام ٢٠٠٠، الوصول إلى فائض في الميزانية الفدرالية[٦٤].

وفي العموم، ينقسم مكتب الإدارة والخزانة إلى أقسام عدة، أبرزها[٦٥]:

- قسم البرامج الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية.

---

(٦٢) وذلك وفقاً للأمر التنفيذي رقم ١١٥٤١ لسنة ١٩٧٠. انظر: حسين، «سلطات الرئيس الأمريكي بين النص الدستوري والواقع العملي،» ص ٩٠ ـ ٩١.

(٦٣) انظر موقع البيت الأبيض الرسمي للوقوف على مهام هذا المكتب: <http://www.whitehouse.gov/omb/budget>.

(٦٤) عاد الأمر وتغير مرة أخرى بعد وصول الرئيس بوش الابن إلى السلطة، إذ لجأ إلى أسلوبين أديا إلى نتيجة واحدة وهي تصاعد العجز الفدرالي: أولهما توسيع الإنفاق الأمني، وثانيهما خفض الضرائب. ولذلك فالولايات المتحدة في عهد الرئاسة الحالية تعاني عجزاً في الميزانية. انظر: O'Connor and Sabato, *The Essentials of American Government: Continuity and Change*, pp. 221-223.

(٦٥) انظر موقع البيت الأبيض الرسمي على شبكة المعلومات الدولية: <http://www.whitehouse.gov>.

ـ قسم الإدارة الحكومية العامة.

ـ قسم برامج المصادر البشرية.

ـ قسم البرامج الدولية.

ـ قسم برامج الأمن القومي.

ـ قسم برامج الموارد الطبيعية.

ولطبيعة عمل هذا المكتب، فإن الرئيس الأمريكي ينجز عن طريقه سياسته المالية الشاملة من ناحية النفقات، وهو ما يحسّن كثيراً الصورة الشاملة لأداء السلطة التنفيذية، عن طريق خدمة غرض الرئيس في تقييد الميول المستقلة للوزارات، وفي حل المنازعات المتصلة بالاختصاصات، وغير ذلك من الشؤون التي تمس أكثر من وزارة وإدارة[٦٦].

٣ ـ مجلس الأمن القومي

حددت مهام مجلس الأمن القومي في تقديم المشورة بخصوص القضايا الدولية، وتحقيق التنسيق والتكامل بين السياسات الداخلية والخارجية ذات العلاقة بمجالات الأمن القومي[٦٧]. ونظراً إلى عضوية هذا المجلس[٦٨]، فإن المعلومات الجاري تداولها فيه، واقتراح الخيارات لسياسة الولايات المتحدة وتحديد أكلافها ومزاياها؛ يعد عنصراً مؤثراً في استراتيجية الولايات المتحدة، بل أصبح من التقليد أن يصدر مجلس الأمن القومي تقاريره بصيغة دراسات دورية تحت عنوان «استراتيجية الولايات المتحدة»، يوضح فيها نظرة الإدارة

---

(٦٦) فضلاً على دور المكتب في الارتقاء بعمل السلطة التنفيذية، فإنه يقوم عند الطلب بدراسات لصالح السلطة التشريعية (الكونغرس). انظر: O'Connor and Sabato, Ibid., p. 223.

(٦٧) هشام سلام، «مجلس الأمن القومي ودوره في صنع السياسة الخارجية الأمريكية،» تقرير واشنطن، العدد ١١ (١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=72>.

(٦٨) الأعضاء الدائمون في المجلس هم الرئيس، نائب الرئيس، وزيرا الدفاع والخارجية، مستشار الأمن القومي، والمستشارون الدائمون للمجلس وهم مدير وكالة الاستخبارات، ورئيس هيئة أركان القوات المسلحة. أما الأعضاء غير الدائمين، فإن في إمكان الرئيس طلب حضور أي مسؤول آخر في حكومته، كما يخضع لسلطة مستشار الأمن القومي جسم بيروقراطي يتجاوز الـ ٢٠٠ شخص، موزعين على لجان مختلفة تمده بالتقارير والمعلومات المختصة، والتحليلات. انظر: منذر سليمان، «دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣٢٥ (آذار/ مارس ٢٠٠٦)، ص ٣٣.

إلى القضايا الدولية والداخلية المرتبطة بقضايا الأمن القومي[٦٩].

وما يعطي أهمية لتأثير هذا المجلس، أن القضايا الدولية قد ازدادت تعقيداً، ولم تتمكن وزارة الخارجية بهيكلها البيروقراطي من مواكبتها، الأمر الذي جعل الرئيس يعول بشكل أكبر على المجلس القومي في تداول المعلومات المهمة، وتوليد البدائل[٧٠]؛ وهذا ما ظهر زمن مستشار الأمن القومي للرئيس بوش الأب، برنت سكوكرفت، ومع أنتوني ليك زمن الولاية الأولى للرئيس بوش الابن، على الرغم من أن هذا لم يعكس قاعدة عامة.

٤ ـ وكالة المخابرات المركزية

تعد الوكالة بأدائها السري الحلقة الأهم في عملية صنع قرارات الإدارة الأمريكية. ويأتي تأثيرها من أن اجتماعات مجلس الأمن القومي تبدأ بملخص تقرير الوكالة الاستخباري، الذي يلقيه رئيسها[٧١]، كما أن الرئيس يبتدئ يومه في الغالب بالاطلاع على تقرير الاستخبارات[٧٢].

وما يعطي للوكالة مكانتها، كثرة مصادر معلوماتها، الداخلية الخارجية، فضلاً على مراكز الأبحاث التابعة لها. وفي العموم، تتلخص وظائف الوكالة في الثلاث الرئيسية الآتية[٧٣]:

---

(٦٩) وهذا ما يلاحظ من إجمالي الوثائق التي تصدر عن الإدارة الأمريكية، والتي تحمل صيغة استراتيجية الإدارة. وهي موجودة في العموم على الموقع الإلكتروني الرسمي للبيت الأبيض؛ ومنها مثلاً استراتيجية الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٦. انظر: «The National Security Strategy of United States of America,» March 2006, <http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/nss/2006/nss2006.pdf>.

(٧٠) ونتيجة لزيادة مهام المجلس، فإنه يضم بين ثناياه أكثر من لجنة مختصة، ومنها مثلاً: ـ لجنة المخابرات، لتولي شؤون أعمال وكالات المخابرات. ـ لجنة برامج الدفاع، ومهمتها مراجعة احتياجات الولايات المتحدة الدفاعية. ـ لجنة دراسة الأزمات الداخلية. ـ اللجنة السياسية لدراسة الترابط بين سياسة الولايات المتحدة واستراتيجيتها وإعداد التوصيات، وغيرها من اللجان التي يختلف تنظيمها بين إدارة وأخرى. انظر: سلام، «مجلس الأمن القومي ودوره في صنع السياسة الخارجية الأمريكية».

(٧١) ألكسندر هيغ، **الرئاسة الأمريكية: القيادة في الميزان** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١)، ص ٦٥، وهنري كيسنجر، «الغاية والمحاذير في استحداث منصب جديد للاستخبارات الأمريكية،» **الشرق الأوسط**، ١٦/٨/٢٠٠٤، <http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=9393&article=250399>.

(٧٢) بوب وودوارد، **حرب بوش**، عرض وتحليل حسين عبد الواحد (القاهرة: مكتبة مدبولي الصغير، ٢٠٠٣)، ص ٢٦.

(٧٣) تتألف أجهزة الاستخبارات الأمريكية من وكالات عدة كلها معنية بشؤون جمع وتحليل المعلومات الاستخبارية مثل وكالة استخبارات الدفاع، وكالة الأمن القومي، هيئة الاستخبارات العسكرية. =

ـ تقديم المعلومات في الميادين السياسية والاستراتيجية ما كان منها عسكرياً أو اقتصادياً لدائرة القرار في مجال الأمن القومي.

ـ تقديم التحليلات والتقديرات للأوضاع السياسية والاستراتيجية في مختلف الدول بناءً على طلب دائرة صنع القرار، أو في حالة حصول مستجد يتطلب ذلك.

ـ القيام بأعمال سرية في الخارج، لتنفيذ أهداف سياسية واستراتيجية محددة في إطار استراتيجية الولايات المتحدة، وبأمر أو تفويض من رئيس الدولة.

لقد تعرضت الوكالة وباقي أجهزة الاستخبارات الأمريكية لانتقادات شديدة لفشلها في توقع أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر على الرغم من ميزانيتها الضخمة، الأمر الذي دفع كلاً من الكونغرس ومؤسسة الرئاسة إلى إجراء مراجعة لها. فمن ناحية، بدأ الكونغرس في مراجعة أنشطة المخابرات بعد تلك الأحداث، وأصدرت لجنة المخابرات في مجلس النواب تقريراً في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١، ذكرت فيه أن هذه الأجهزة غير مؤهلة لاختراق جماعات الإرهاب الدولية، وأن هناك حاجة ملحة إلى تغيير تنظيمي كبير داخلها[٧٤].

كذلك، أوصت لجنة شكلها الرئيس للقيام بمراجعة شاملة لأجهزة المخابرات، وتولى رئاستها برنت سكوكروفت، بضرورة إصلاح أحوال هذه الأجهزة. كما أوصت بنقل ثلاثة أجهزة للمخابرات تابعة لوزارة الدفاع، ووضعها تحت إشراف وكالة المخابرات المركزية؛ وهي وكالة الأمن القومي المسؤولة عن عمليات التنصت، ومكتب المراقبة القومي المسؤول عن بناء وتطوير وإدارة أقمار التجسس الصناعية، ووكالة الصور والخرائط القومية التي تتولى عملية الصور التجسسية والخرائط؛ وتبلغ ميزانية الأجهزة الثلاثة ١٥ مليار دولار، أي نصف ميزانية أجهزة المخابرات كافة[٧٥]. وانتهى الأمر إلى استحداث منصب جديد هو

= انظر: وائل محمد إسماعيل، «وكالة الأمن القومي الأمريكية،» **محطات استراتيجية** (مركز الدراسات الدولية)، العدد ٢٦ (٢٠٠٠)، ص ١ ـ ٢. ويحددها البعض بـ (١٣) وكالة تشكل مجتمعة مجتمع المخابرات الأمريكية وترتبط برئيس وكالة المخابرات المركزية. انظر: محمود خلف، «أجهزة المخابرات الأمريكية: الهياكل التنظيمية والمهام الرئيسة،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٦ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٤)، ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧.

(٧٤) انظر التحليل المقدم من اللجنة المختارة حول المعلومات في مجلس الشيوخ الأمريكي: «تقرير حول دوائر المخابرات الأمريكية: تقدير المعلومات المتعلقة بالعراق قبل الحرب: النتائج،» ترجمة خالد حداد، **مجلة الفكر** (دمشق)، العدد ٢٠ (خريف ٢٠٠٤)، ص ٢٤ ـ ٣٣.

(٧٥) محمد مصطفى كمال، «أحداث ١١ سبتمبر والأمن القومي الأمريكي: مراجعة للأجهزة والسياسات،» **السياسة الدولية**، العدد ١٤٧ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢)، ص ٥٨ ـ ٥٩.

«مدير الاستخبارات القومي»، ليتولى تنسيق ميزانية وكالات الاستخبارات، والعمل مع وكالات الاستخبارات المختلفة لتحديد الأولويات[٧٦].

رابعاً: الوزارات التنفيذية

إن الاستراتيجيات والسياسات في الولايات المتحدة، لا تقوم بها الهياكل المشار إليها سابقاً فقط، بل ثمة كم كبير من الوكالات الحكومية المنفصلة والهيئات التي تشكل مع الوزارات ما يمكن تسميته «البيروقراطية الفدرالية». والسمة المميزة للبيروقراطية التنفيذية، هي التقسيم التقليدي إلى مناطق عمل ذات تخصص. فمن غير المعتاد وجود أكثر من وكالة واحدة تشترك في التعامل مع قضية خاصة، أو أن تشترك وكالة واحدة فقط في معالجة قضية كبيرة.

وإذا ما أردنا إيجاد تقسيم وظيفي لهذه البيروقراطية[٧٧]، فإنه يمكن تقسيمها تحت أربعة عناوين عامة:

١ ـ الهيئات المنظمة المستقلة

وقد أنشأها الكونغرس من قبل، لتكون موجودة خارج الوزارات الأساسية، من أجل تنظيم نشاطات أو مصالح اقتصادية محددة، بسبب تعقيدات القضايا الاقتصادية الحديثة، ومن أجل أن تمد السياسيين بصورة مستمرة بالرأي في ما يتعلق بالقضايا الاقتصادية. ومن أمثلتها: مجلس علاقات العمل الوطنية، مجلس الاحتياطي الفدرالي، هيئة الاتصالات الفدرالية، هيئة السندات المالية وتبادل العملات... وقد روعي في تشكيل هذه الهيئات تجنيبها الولاء السياسي واقتصار ملاكها على الخبراء[٧٨].

٢ ـ الوكالات التنفيذية المستقلة

وهذه تشبه الوزارات، لكن لديها مساحات أضيق من المسؤولية، وهي تنجز وظائف خدمية أكثر منها إدارية. وهذه الوكالات مرتبطة بالرئيس والكونغرس،

---

(٧٦) كيسنجر، «الغاية والمحاذير في استحداث منصب جديد للاستخبارات الأمريكية».

(٧٧) تضم هذه البيروقراطية المستخدمين في المهن الحكومية في الفرع الرئاسي (الوزارات)، و(٦٠) وكالة مستقلة تضم نحو (٢٠٠٠) مكتب في الادارة الفدرالية ونحو مليوني عامل فدرالي.

(٧٨) O'Connor and Sabato, *The Essentials of American Government: Continuity and Change,* p. 280.

فالرئيس يعين رؤساءها وبعضهم يحتاج إلى تصديق مجلس الشيوخ على تعيينه. وعلى ما يبدو، فإن أغلب عمليات الفصل بين هذه الوكالات والوزارات حدث لأسباب عملية. وعلى سبيل المثال، إن إدارة الطيران والفضاء الوطني (ناسا)، لم توضع ضمن أعمال وزارة الدفاع، بسبب كون البرنامج الفضائي ليس ذا صفة عسكرية بالكامل[٧٩].

٣ ـ المؤسسات الحكومية

وهي الإضافة الأكثر حداثة إلى البيروقراطية، وقد أنشأها الكونغرس في ثلاثينيات القرن الماضي، كهيئات تجارية، لأداء أعمال يمكن أن تقوم بها المشاريع التجارية أو الصناعية الخاصة، وعدم تكليف الوزارات بها، مثل مصلحة البريد الأمريكي، ومؤسسة التأمين والودائع الفدرالية؛ وهذه المؤسسات تفرض أثماناً مقابل خدماتها[٨٠].

٤ ـ الوزارات

وهي وحدات إدارية أساسية، لها مسؤولية إدارية ومساحة واسعة لإنجاز عمليات الحكومة؛ وهي مسؤولة عن ٦٠ بالمئة من القوة العاملة الفدرالية. وكل وزارة يرأسها وزير، باستثناء وزارة العدل، التي يرأسها النائب العام أو المدعي العام (الجدول الرقم (٤ ـ ٢)). ويكون الوزراء مسؤولين عن إنشاء سياسة وزاراتهم العامة ومراقبة عملياتها. وعلى الرغم من أن الوزراء مسؤولون مباشرة أمام رئيس الجمهورية، إلا أنهم مرتبطون كذلك بالكونغرس في جلسات الاستماع وغيرها، واستعمال التشريعات وتنفيذ السياسة.

الجدول الرقم (٤ ـ ٢)

قائمة بأسماء الوزارات في الولايات المتحدة

ت	اسم الوزارة	سنة الإنشاء	الملاحظات
١	وزارة الخارجية	١٧٨٩	
٢	وزارة الخزانة	١٧٨٩	

يتبع

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٤.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٢٨٠.

تابـــع

٣	المدعي العام (إدارة العدل)	١٨٧٠	
٤	وزارة الداخلية	١٨٤٩	
٥	وزارة الزراعة	١٨٨٩	
٦	وزارة التجارة	١٩٠٣	
٧	وزارة العمل	١٩١٣	
٨	وزارة الدفاع	١٩٤٧	وفي الأصل، كانت قد أنشئت وزارة الحربية ووزارة الجيش والبحرية والقوة الجوية عام ١٧٨٩، ومن اتحادها أنشئت وزارة الدفاع بهيكليتها المعروفة.
٩	وزارة الصحة والخدمات الإنسانية	١٩٥٣	وكانت وقت إنشائها تسمى وزارة الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية، وفقدت وظيفتها حول التعليم عام ١٩٧٩
١٠	وزارة الإسكان والتطوير الحضري	١٩٦٥	
١١	وزارة النقل	١٩٦٦	
١٢	وزارة الطاقة	١٩٧٧	
١٣	وزارة التعليم	١٩٧٩	
١٤	وزارة شؤون المحاربين القدماء	١٩٨٩	
١٥	وزارة الأمن الداخلي	٢٠٠٢	

المصـــدر: *The USA and Canada: 2003*, 5th ed. (London: Europa Publications, 2003), pp. 158-161, and Karen O'Connor and Larry J. Sabato, *The Essentials of American Government: Continuity and Change* (New York: Longman, 2002), p. 215.

والوزارات في العموم متباينة في الحجم والمنزلة من الرئيس، وكذلك في الهياكل التنظيمية. يضاف إلى ذلك، أن الدستور لم يعطِ أي معنى خاص لمجلس الوزراء، وإنما ذكر أن رئيس الجمهورية يدعم من قبل المستشارين. والوزراء هم مجموعة استشارية يتم اختيارها من قبل الرئيس، ويصادق الكونغرس على تعيينهم. وقد يجتمع الرئيس بجميع وزرائه أو بعضهم، وقد يجري إشراك نائب

الرئيس أو أي وكالة أخرى ضمن اجتماعه بهم. فمهمة الوزراء هي مساعدة الرئيس لتنفيذ القانون وقبله لمساعدته في صنع القرار ضمن التخصصات التي انتدبوا إليها[٨١].

اختلف عدد الوزراء وصلاحياتهم من رئيس إلى آخر، وكذلك انخفض اعتماد الرئيس على وزرائه في صنع القرار بشكل عام، نظراً إلى أن ضغوط التعيين تفرض في أغلب الأحيان توافقات في أسماء الشخصيات التي تتولى المناصب. لهذا، يجري في الغالب الاعتماد على حلقة داخلية ضيقة من المستشارين في المكتب التنفيذي[٨٢].

ويمكننا هنا تحديد أهم الوزارات ذات العلاقة بالشأن الدولي، أو تلك التي لها تماس مباشر بصنع الاستراتيجية الأمريكية؛ كالآتي:

أ ـ وزارة الخارجية

يعد وزير الخارجية المستشار الأول للرئيس في ما يتعلق بأمور السياسة الخارجية، والمسؤول عن إجراء المفاوضات الدولية، والمتحدث باسم الحكومة، وممثل الإدارة لدى الكونغرس في ما يتعلق ببرامج المعونات للدول الأجنبية والمنظمات الدولية. ولكن هذا لا يعني وجود اتفاق تام في الآراء بين وزير الخارجية والرئيس، أو ضمان حصول الأول على صلاحيات واسعة؛ فهذا الأمر يتوقف على قناعات الرئيس في المقام الأول: حيث تمتع جيمس بيكر في عهد الرئيس جورج بوش الأب، وكوندوليزا رايس في عهد جورج بوش الابن (الولاية الثانية)، بعلاقات طيبة وصلاحيات من قبل رؤسائهم، كذلك الحال مع مادلين أولبرايت في ولاية الرئيس كلينتون الثانية؛ وخلاف ذلك كان الأمر مع وارن كريستوفر في عهد الرئيس بيل كلينتون (الولاية الأولى)، وكولن باول في عهد الولاية الأولى للرئيس بوش الابن، حيث جرى في الغالب الاستعاضة عن أغلب أدوارهم بالاعتماد على مجموعات صغيرة من المستشارين[٨٣].

---

(٨١) انظر: حسين، «سلطات الرئيس الأمريكي بين النص الدستوري والواقع العملي،» ص ٩٨ ـ ٩٩.

(٨٢) انظر: نصر محمد علي، «جماعات الضغط والمصالح والسياسة العامة للولايات المتحدة،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦)، ص ٨٤ ـ ٨٥.

(٨٣) انظر الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية: <http://www.usinfo.state.gov>.

ب ـ وزارة الدفاع (البنتاغون)

تعد وزارة الدفاع من الحلقات المهمة في صناعة استراتيجيات الولايات المتحدة، فهذه المؤسسة[٨٤] تحاول دائماً أن تكون الأداة الأبرز في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، ساعدها في ذلك التفرد الأمريكي في النظام الدولي، الذي جعل من القوة العسكرية ذراع الولايات المتحدة الفاعل؛ الأمر الذي زاد من تأثير هذه المؤسسة في الاستراتيجية الأمريكية[٨٥].

تعد وزارة الدفاع، الجهاز المسؤول عن التدخل العسكري دولياً، ومن مهماتها الإشراف على الوجود العسكري الأمريكي في الخارج، وتنفيذ العمليات العسكرية ذات الأهداف السياسية (التدخل)، وإدارة العلاقات العسكرية مع الدول الحليفة. إذ ترتبط الولايات المتحدة بنحو ٤٠ معاهدة دفاع مشتركة مع دول حليفة، فضلاً على الإسهام في برامج معونات عسكرية مع دول أخرى؛ وكذلك، تتولى عمليات تنفيذ النشاطات الأمنية وما تستدعيه من متطلبات عديدة تفرض نفسها على استراتيجية الولايات المتحدة، ليس أقلها طريقة التعامل مع النزاعات والصراعات الإقليمية في محل وجود النشاط، أو مصلحة عسكرية دولية أمريكية، فضلاً على مراعاة الوزارة لمتطلبات حلفائها الأمنية[٨٦].

وبعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، تعرضت الوزارة إلى تغييرات مهمة تتعلق بطبيعة القوات العسكرية، والتكتيكات التي تستعملها، فضلاً على زيادة ميزانية الدفاع من ٣٢٢,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠، إلى ٤٦٨,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤؛ والتخطيط لإيصاله إلى ٥٠٢,٣ مليار دولار عام ٢٠١١[٨٧].

---

(٨٤) تتكون وزارة الدفاع من ثلاثة جيوش برية وبحرية وجوية مع عشر فرق عسكرية مجحفلة منتشرة في أقاليم عدة خارج الولايات المتحدة، فضلاً على هيئة أركان مشتركة لهذه الجيوش. انظر: Don M. Snider, «America's Postmodern Military,» in: Fidler [et al.], *American Politics*, pp. 234-242.

(٨٥) مصادر عديدة كتبت في ذلك، انظر العرض الذي قدمته وزارة الدفاع الأمريكية على موقعها الإلكتروني في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣: <http://www.dtic.mil/jcs/chairman/american-way-of-war.gtml>.

(٨٦) انظر مثلاً: محمد عبد العزيز ربيع، **صنع السياسة الأمريكية والعرب** (عمان: دار الكرمل، ١٩٩٠)، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٨٧) إليزابيث سكونز [وآخرون]، «الإنفاق العسكري،» في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٥**، فريق الترجمة حسن حسن وعمر الأيوبي؛ بإشراف سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٤٧٣.

لقد كان تخطيط الولايات المتحدة طوال العقد الماضي الاستعداد لخوض حربين في مكانين مختلفين في آن واحد. أما بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر[٨٨]، واتجاه التهديد إلى أن يصبح غير مرئي بوضوح، بمعنى غياب فكرة الدولة ـ العدو؛ فإن الوزارة أصبحت تسيطر على مجالات كانت تتولاها في العادة وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية، إذ توسع دور الجيش الذي أصبح يضم ١٥ وكالة استخبارية، وأنشئت شعبة الدعم الاستراتيجي لتزويد وزير الدفاع بالأدوات المستقلة للحصول على منظور استخباري شامل، وبعد موافقة الوزير في أيار/مايو ٢٠٠٦ على خطة تجيز استهداف أشخاص، ووسائل اتصال، وبنى... بشكل يمكن أن يعطل ضرب مصالح الولايات المتحدة، دون الخضوع لقوانين الحرب التقليدية التي يقيدها الكونغرس بإجراءات محددة[٨٩].

ج ـ وزارة الأمن الداخلي

هي أحدث وزارة تنشأ في الولايات المتحدة، وقد أُنشئت على إثر أحداث ١١ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١، وما أثير من طروحات حول ضعف التنسيق بين أجهزة الاستخبارات الأمريكية؛ فجاء تشكيل الوزارة ليدمج في داخلها مختلف عناصر الوكالات الفدرالية الـ ٢٢ المعنية بشؤون الأمن والاستخبارات التي تضم حوالى ١٧٠ ألف موظف اتحادي، فضلاً على الكثير من المؤسسات الفدرالية المعنية بالشؤون الأمنية ومكافحة الإرهاب وزيادة الحماية للمنشآت الأساسية والبنى التحتية وخطوط الاتصالات وشبكات الكومبيوتر[٩٠].

وقد وقّع الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن على التشريع القاضي بإنشاء

---

(٨٨) إن أطروحات تحديث الجيش الأمريكي ليكون بمستوى تقني ملائم للتحديات الراهنة والمستقبلية سبق أن طرحه كتّاب عديدون، انظر مثلاً: أليفن توفلر وهايدي توفلر، **الحرب والحرب المضادة: الحفاظ على الحياة في القرن المقبل**، تعريب صلاح عبد الله (طرابلس، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٥).

(٨٩) انظر: كمال مساعد، «التأثر بسرعة: خطة استراتيجية أمريكية ضد الإرهاب،» **الحياة**، ١/٦/٢٠٠٦. وكذلك يشاع أن من ضمن التخطيط الهادف إلى تطوير أداء وزارة الدفاع والقوات المسلحة الأمريكية هو التحول من استراتيجية الانتصار في حربين إقليميتين تقعان في آن واحد، واستبدالها باستراتيجية الانتصار في إحدى الحربين، والدفاع بكفاءة في الحرب الثانية، والاعتماد في كل ذلك على الأنظمة المتطورة، وخصوصاً في ميدان تكنولوجيا الليزر والفضاء. انظر مثلاً: نجاح كاظم، «برامج الدفاع التكنولوجية الأمريكية للعقدين القادمين،» **الشرق الأوسط**، ١٩/١٠/٢٠٠١، <http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=8361&article=62334>.

(٩٠) <http://arabic.cnn.com/2002/world/11/20/us.ridge/index.html>.

الوزارة يوم ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٢، بعد أن كان مجلس الشيوخ قد صادق بالإجماع يوم ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، على مشروع قانون لإنشاء وزارة للأمن الداخلي في الولايات المتحدة، بعد أن سبقه مجلس النواب في التصديق عليه(٩١).

وقد قال الرئيس بوش الابن في بيان مكتوب إلى الكونغرس: «لقد اتخذت خطوة تاريخية لحماية الشعب الأمريكي». كما أشار السيناتور جوزيف ليبرمان، أحد الذين صاغوا قانون إنشاء الوزارة الجديدة، إلى «أن تمرير القانون يعد حدثاً مهماً في تاريخ الولايات المتحدة، [إذ] سنكون في مأمن نتيجة إنشاء وزارة تعنى بشؤون الأمن الداخلي، فالكثيرون منا أحسوا بأن الحكومة غير منتظمة بصورة خطيرة في ما يتعلق بدفاعات الأمن الداخلي عقب هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر (. . .). بموجب القانون، ستجمع للمرة الأولى في التاريخ الأمريكي كل معلومات الاستخبارات والمعلومات الأمنية تحت سقف واحد»(٩٢).

وقد عين الرئيس بوش في البدء مستشار الأمن الداخلي في البيت الأبيض توم ريدج على رأس الوزارة، وهو الذي أشرف على أكبر عملية لإعادة التنظيم، شهدتها الحكومة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية. إلا أنه ما لبث أن استقال، بعد أن أمضى ٢٠ شهراً في الوزارة الجديدة، عمل أثناءها على دمج ٢٢ وكالة أمنية، من بينها حرس السواحل والخدمة السرية والجمارك والهجرة والتجنيس في وزارة واحدة، ذلك الدمج الذي لم يقتصر على آليات الوكالات، مثل أسلوب العمل والحسابات وشؤون الأفراد وأنظمة المعلومات؛ وإنما الأهم هو دمج ثقافة تلك الوكالات أيضاً(٩٣).

وتتأتى أهمية هذه الوزارة ـ فضلاً على إشرافها العام على الأمن الداخلي، وما يتعلق به (داخلياً) ـ من مهامها في ما يتعلق بالجانب الخارجي؛ إذ إنها تقدم التقارير للرئيس الأمريكي حول مصادر التهديدات الخارجية، وأيها أكثر إلحاحاً وشدة من الآخر، وهذا ما نلاحظه من انتشار موظفيها في معظم سفارات

---

(٩١) المصدر نفسه. انظر موقع البيت الأبيض الرسمي على شبكة المعلومات العالمية التي تتيح معلومات كاملة عن كافة الوزارات وكيفية إنشائها وتاريخها، ومن تولى المسؤوليات فيها، والتي سبق أن ذكرناها في أكثر من موقع. انظر أيضاً: «أهم اللجان التي تتعامل مع الشرق الأوسط. . . أموال إضافية للعراق وأفغانستان. . . ومناقشة ارتفاع أسعار النفط،» تقرير واشنطن، العدد ٢٨ (١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=171>.

(٩٢) <http://arabic.cnn.com/2002/world/11/25/us.ridge/index.html>.

(٩٣) <http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world-news/newsid.4058000/4058741.stm>.

الولايات المتحدة في العالم، إذ لا تكاد تخلو سفارة أو مكتب تجاري للولايات المتحدة في العالم، من موظفين تابعين لهذه الوزارة(٩٤).

وبناءً على ما تقدم، ولما كانت تلك الأجهزة تتبع الرئيس الأمريكي، فيمكن القول إن الرئيس يجلس على رأس جهاز من أكبر الأجهزة البيروقراطية في العالم، وأكثرها تعقيداً وتخصصاً. وتقوم تلك الأجهزة (عن طريق تنفيذ سياسات جمع المعلومات وتحليلها، وتقديم الرأي الاستشاري) بالتأثير في توجهات الرئيس وقراراته، عبر تقديم توصياتها أو تحليلاتها بشأن القضايا موضع البحث.

نخلص مما تقدم، إلى أن جميع المؤسسات في السلطة التنفيذية، وتلك الملحقة بمؤسسة الرئاسة، تقوم بخدمة أداء الرئيس لوظيفته كممثل للسلطة التنفيذية. فالدستور الأمريكي خول السلطة التنفيذية مجتمعة إلى الرئيس، ولم ينص على مشاركته إياها من قبل أي شخص آخر. إلا أن الرئيس يلجأ في سبيل مساعدته على الإدارة، إلى تعيين وزرائه ومستشاريه. وتتسم العلاقة بين الرئيس ووزرائه أو مساعديه بالآتي(٩٥):

ـ تعد الهيئات الاستشارية والوزراء والوكالات التنفيذية، وسيلة مشاركة استشارية لإدارة السلطة التنفيذية وليس وسيلة إدارة جماعية. والدليل على ذلك، أنه حتى إذا اجتمعت آراء هذه الهيئات والوكالات على رأي مناقض لرأي الرئيس، فلهذا الأخير سلطة فرض رأيه.

ـ الوزراء غير مسؤولين سياسياً أمام الكونغرس، ويرجع ذلك إلى الفصل بين السلطات، وإلى أن الوزراء ملزمون بتنفيذ سياسة الرئيس.

ـ اجتماع الرئيس بوزرائه ضرورة إدارية من باب الكفاية الإدارية في تبادل الرأي والمشورة عند إصدار الأمر أو القرار الواجب على وكالات السلطة التنفيذية تنفيذه؛ وبذلك، تكون مسؤولية الوزير منحصرة في ناحيتين:

الناحية الأولى هي المسؤولية السياسية أمام الرئيس، كونه مستشاره في شؤون التشريع الذي تقترحه الوزارة، أو الذي يقدم إلى الرئيس من المصادر الخارجية،

---

(٩٤) «أهم اللجان التي تتعامل مع الشرق الأوسط... أموال إضافية للعراق وأفغانستان... ومناقشة إرتفاع أسعار النفط».

(٩٥) عثمان، **رئيس الدولة في النظام الفيدرالي: دراسة تحليلية مقارنة وفقاً لأحدث الوثائق بالولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الإمارات العربية واتحاد الجمهوريات العربية**، ص ٥٠ ـ ٦٨.

ويتصل بعمل وزارة معينة. وكذلك، على الوزير تنفيذ التوجيهات السياسية في ما يتعلق بشؤون وزارته.

الناحية الثانية هي المسؤولية الإدارية، إذ يعد الوزير مساعداً للرئيس في كل ما يتعلق بشؤون وزارته.

ـ الوزراء لا يعدّون المستشارين الوحيدين للرئيس، فالمسألة هنا نسبية تخضع لتقدير الرئيس نفسه، فقد يحظى البعض منهم بخاصية مميزة لدى الرئيس، وقد يكون اعتماده الكلي على مستشاريه أو حلقات الأصدقاء في إبداء الرأي بشأن سياسات الوزارة أو عملها.

الفصل الخامس

المؤسسات والقوى المؤثرة في صنع الاستراتيجية الأمريكية

فضلاً على مؤسسة الرئاسة، هناك مؤسسات أخرى رسمية (وردت صلاحياتها في الدستور) وغير رسمية (أو غير حكومية) لم يشر إليها الدستور، لها تأثير مباشر أو غير مباشر في صنع الاستراتيجية الأمريكية، يختلف باختلاف تلك المؤسسات. وهذه المؤسسات هي: المؤسسة التشريعية، والمؤسسة القضائية، والقوى غير الحكومية التي سنتناول أثرها في هذا الفصل.

أولاً: المؤسسة التشريعية (الكونغرس)

تنص المادة الأولى، الفقرة الأولى من الدستور الأمريكي، على أن «تخول جميع السلطات التشريعية الممنوحة [في هذا الدستور] إلى كونغرس الولايات المتحدة، الذي يتألف من مجلس للشيوخ وآخر للنواب»[1].

ويحدد الدستور الأمريكي في نص المادة الأولى طبيعة تكوين مجلسي الكونغرس، إذ يضم مجلس النواب ٤٣٥ نائباً يمثلون السكان على أساس نسبتهم العددية، وتدوم ولاية أعضاء هذا المجلس سنتين[2]. أما مجلس الشيوخ، فيتكون من ١٠٠ عضو، بواقع عضوين شيخين عن كل ولاية، وبالتالي يتساوى تمثيل الولايات فيه، وتدوم مدة عضويته ستة أعوام، ويجدد انتخاب ثلث أعضائه كل سنتين[3].

---

(١) نص المادة الأولى، الفقرة الأولى من الدستور الأمريكي.

(٢) نص المادة الأولى، الفقرة الثانية من الدستور الأمريكي.

(٣) نص المادة الأولى، الفقرة الثالثة من الدستور. وهنا نود الإشارة إلى أن عدد أعضاء الهيئة الانتخابية =

والكونغرس محور مهم في النظام السياسي الأمريكي، ومرجع لسياسة الولايات المتحدة عن طريق الصلاحيات الممنوحة له، في المجالات التشريعية ومراقبة الإدارة ومحاسبتها، وهذا ما يتعلق بنقطتين(٤):

النقطة الأولى هي صياغة السياسة من خلال صياغة التشريعات القانونية، والموافقة على الميزانية العامة للدولة، التي تعني تمديداً عاماً للموارد الواجب صرفها لتغطية نفقات أي برنامج أو سياسة حكومية.

أما **النقطة الثانية**، فهي الرقابة على السلطة التنفيذية وسياساتها، ومراقبة الاستعمال الأمثل للموارد المالية.

ويمارس الكونغرس دوره فيهما عن طريق لجانه العاملة، فمجلس الشيوخ فيه ١٦ لجنة قائمة، و٤ لجان خاصة، و١١٥ لجنة فرعية. ومجلس النواب فيه ٢٢ لجنة قائمة، ٩ لجان خاصة، و١٧٥ لجنة فرعية. وهناك ٤ لجان مشتركة تضطلع بمهمة التنسيق بين المجلسين في مجالات التشريع المشتركة(٥).

وإذ يعطي الدستور الأمريكي الكونغرس صلاحيات واسعة، ضمن نظريته لطبيعة علاقة التوازن الواجب أن تسود النظام الأمريكي؛ إلا أن ما يهمنا هنا هو صلاحيات هذه المؤسسة في مجال صنع الاستراتيجية التي يمكن ذكرها كالآتي:

١ ـ إصدار القوانين

بموجب المادة الأولى، الفقرة الأولى من الدستور، يمارس الكونغرس وحده صلاحية إصدار القوانين؛ إلا أنه يشترط فيها مصادقة الرئيس الأمريكي بموجب المادة الأولى، الفقرة السابعة «. . . كل مشروع قانون يكون قد حصل على موافقة مجلس النواب ومجلس الشيوخ، يجب قبل أن يصبح قانوناً أن يعرض على رئيس الولايات المتحدة؛ فإذا وافق وقّع عليه، أما إذا لم يوافق، فإنه سيعيده مرفقاً

= التي تنتخب الرئيس الأمريكي استمر مساوياً لعدد أعضاء الكونغرس بمجلسيه حتى سنة ١٩٦١، عندما صدر التعديل ٢٣ في فقرته الأولى، فأضاف ٣ أعضاء جدد إلى الهيئة الانتخابية بوصفهم ينوبون عن مقاطعة كولومبيا، لكنهم ليسوا أعضاء في الكونغرس. وبذلك أصبح عدد أعضاء الهيئة الانتخابية ٥٣٨ عضواً.

(٤) توماس جورجيسيان، «أجندة كونغرس ٢٠٠٧ العربية،» تقرير واشنطن، العدد ٩٠ (٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=549>.

(٥) انظر: هشام الغريري، **صنع القرار في السياسة الأمريكية**، دراسات استراتيجية؛ ١٨ (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠١)، ص ١٧، و Karen O'Connor and Larry J. Sabato, *The Essentials of American Government: Continuity and Change* (New York: Longman, 2002), pp. 165-166.

باعتراضاته إلى المجلس الذي يكون مشروع القانون قد بدأ منه أصلاً. . .».

وكجزء من مهامه، يقوم الكونغرس بإصدار القوانين الخاصة بالعلاقات الاقتصادية الخارجية والقوانين الخاصة بالمساعدات الحكومية الأمريكية للدول الأجنبية والمنظمات الدولية. والسلطة التي يمارسها الكونغرس في مجال تنظيم هذه الأمور، تجري عبر تشريع القوانين التي لها أثر كبير في استراتيجية الولايات المتحدة، لأنها تكون ملزمة للمؤسسة التنفيذية[٦].

ويبذل الكونغرس جهوداً كبيرة في مجال التشريع حول العلاقات الخارجية. وتكاد تحتاج معظم السياسات الخارجية التي يقترحها الرئيس إلى سن قوانين[٧]. وعند تقديم مؤسسة الرئاسة مشاريع القوانين في هذا المجال إلى الكونغرس، تتاح للأخير فرصة رحبة لتعديلها أو رفضها، وربما سن قوانين تؤثر كثيراً في العلاقات الخارجية[٨]. والتأثير الأكبر الذي في إمكان الكونغرس تحقيقه في برامج السياسة الخارجية، هو في مجال تخصيص الأموال، إذ في إمكانه أن يقيد حجم الإنفاق لدعم أنشطة قتالية في مناطق معينة، أو تقييد تقديم معونة عسكرية لدولة معينة، كما في إمكانه أن يحظر عقد اتفاقيات عسكرية[٩].

---

(٦) مع التنويه أننا لسنا هنا في معرض الحديث عن آلية للتشريع في مجلسي الكونغرس، ولا عن التركيبة الهيكلية للمجلسين، إنما جل تركيزنا هو الإشارة إلى وجود قوى أخرى تمارس تأثيراً متبايناً في قدرة مؤسسة الرئاسة على صياغة الاستراتيجية الأمريكية. فضلاً على نص المادة الأولى من الدستور، يمكن الرجوع إلى المصادر ذات الصلة بكيفية تقديم وظهور مشروع القرار وانتهائه إلى قانون أو رفضه من قبل الرئيس الأمريكي عبر فيتو صريح (رفضه صراحة في غضون ١٠ أيام من استلامه وإعادته بمبررات رفضه إلى المجلس الذي ابتدأ منه في الأصل)، أو عبر فيتو الجيب (أي استغلال وجود عطلة الكونغرس وعدم التهميش بقبوله أو رفضه). للمزيد من التفاصيل انظر: موقع الكونغرس الأمريكي لبيان كيفية إصدار القوانين: <http://www.goa.gov>.

انظر أيضاً: بيريفان يوسفي، «كيف يصنع الكونغرس القوانين الأمريكية؟.. التحقيق بخصوص إعصار كاترينا. . . ومناقشة ما بعد الانسحاب من غزة،» تقرير واشنطن، العدد ٢٥ (٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id = 107>.

وهنا نود التنويه إلى أننا سنتناول في فقرة مستقلة، في ختام فقرة المؤسسة التشريعية، موضوع كيفية إقرار الكونغرس لقانون ما.

(٧) اتجه الكونغرس إلى التأثير في وجهة نظر الرئيس وقراراته، عبر إرسال رسالة تعبر عن وجهة نظره في مجال السياسة الخارجية والقضايا الدولية. انظر: أحمد باسل البياتي، «دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية،» **مجلة قضايا سياسية** (بغداد)، السنة ٢، العدد ١ (٢٠٠١)، ص ١٨٠.

(٨) ألبرت ساي، جون ألوفر ومريت باوند، **أسس الحكم في أمريكا**، ترجمة محمد محمد فرج (القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٨٠)، ص ٢١٨.

(٩) انتهى مجلس النواب في ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ بشأن الجدل حول بقاء القوات الأمريكية في العراق، إلى تشريع قانون يحظر إقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق. وعلى الرغم من أن هذا التشريع غير ملزم للرئيس (آلية الإلزام سنوضحها في فقرة لاحقة، حيث وجوب صدور التشريع من قبل كلا المجلسين ومصادقة =

٢ ـ إنشاء الجيوش وإعلان الحرب

ورد في الدستور الأمريكي في المادة الأولى، الفقرة الثامنة: «ستكون للكونغرس سلطة (. . .) حشد وتدعيم وتمويل الجيوش (. . .) وتدعيم وتكوين أسطول ووضع القواعد للحكومة وتنظيم القوات البرية والبحرية، ووضع قواعد استدعاء المليشيا أو الحرس الوطني لتنفيذ قوانين الاتحاد وقمع الثورات وأعمال التمرد، وردع الهجوم والغزو. والعمل على تنظيم وتسليح قوات المليشيا أو الحرس الوطني والتحكم في جزء منها لاستخدامه في خدمة الولايات المتحدة. . . ووضع جميع القوانين التي تكون ضرورية ومناسبة للقيام بتنفيذ السلطات السالفة الذكر»[١٠].

بمعنى آخر، إن للكونغرس سلطة إنشاء الجيوش والتكفل بها ورصد الاعتمادات المالية اللازمة لذلك، ووضع القواعد اللازمة لإدارة القوات المختلفة وتنظيمها، وله كذلك صلاحية إعلان الحرب. أما العمليات العسكرية، فقد أكدت ونظمت بموجب قانون سلطات الحرب الذي أقره الكونغرس عام ١٩٧٣[١١].

٣ ـ صلاحية تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية

بموجب أحكام المادة الأولى، الفقرة الثامنة من الدستور الأمريكي، «. . . للكونغرس سلطة اقتراض الأموال لحساب الولايات المتحدة وتنظيم التجارة مع الدول الأجنبية. . .». وعلى الرغم من ذلك، اتجه الكونغرس نحو منح الرئيس إجراءات تشريعية ذات مسار سريع لتطبيق الاتفاقات التجارية مع الدول الأخرى، مقابل إشراك أعضاء الكونغرس في المفاوضات التجارية[١٢].

= الرئيس عليه) إلا أن فيه مقاصد ضمنية يتفهمها أي رئيس للولايات المتحدة، مفادها أن الاتجاه العام في هذا المجلس هو باتجاه القرار الصادر وعلى الرئيس مراعاته، وانتهى المجلس كذلك إلى إصدار قرار غير ملزم في شباط/ فبراير ٢٠٠٧، يعارض الاستراتيجية التي تبناها الرئيس بوش الابن في العراق. انظر موقع الكونغرس الإلكتروني: <http://www.goa.gov>.

انظر أيضاً: مأمون الحسيني، «البيت الأبيض والكونغرس: حرب قوانين باردة من طراز خاص،» **الحياة**، ٥/ ٣/ ٢٠٠٧، <http://www.daralhayat.com/opinion/03-2007/Item-20070304.story.html>.

(١٠) نص المادة الأولى، الفقرة الثانية من دستور الولايات المتحدة.

(١١) وهذا ما سبق، وقد تطرقنا إليه في المبحث الأول من هذا الفصل، إذ بينا اختصاصات الرئاسة الأمريكية. للمزيد، انظر: Don M. Snider, «America's Postmodern Military,» in: David P. Fidler [et al.], *American Politics* (Boston, MA: Pearson Custom Publishing, 2003), pp. 233-237.

(١٢) James H. Thurber, «An Introduction to Presidential-Congressional Rivalry,» in: Fidler [et al.], Ibid., pp. 155-158.

٤ ـ إقرار الميزانية العامة

بموجب المادة الأولى، الفقرة التاسعة من الدستور الأمريكي، «... لن تسحب أية أموال من الخزانة إلا نتيجة للاعتمادات التي ينص عليها القانون، وينشر من وقت إلى آخر بانتظام تقرير رسمي وبيان بإيرادات ومدفوعات جميع الأموال العامة. . .»(١٣). وتعد سلطة إقرار الموازنة العامة واحدة من أهم اسلحة الكونغرس في التأثير في سياسات مؤسسة الرئاسة عن طريق إقرار أو تقليص أو الإحجام عن تخصيص الاعتمادات التي تطلبها تلك المؤسسة(١٤).

ـ كيف يقر الكونغرس قانوناً ما، يكون ملزماً للسلطة التنفيذية ولسياساتها العامة؟

من المتعارف عليه من إجراءات لتقديم مقترح تشريع ما، أنه يمكن أن يجري بإحدى الطرق الثلاث(١٥):

ـ عن طريق أحد أعضاء الكونغرس.

ـ بوساطة الإدارات الأمريكية ذاتها، عن طريق ما يعلنه الرئيس من رغبات في خطاب حالة الاتحاد أو غيره، وليس بشكل رسمي.

ـ من قبل إحدى الجماعات المنظمة.

بعدها، يحال المشروع إلى إحدى اللجان الدائمة المتخصصة للنظر فيه،

---

(١٣) الدستور الأمريكي، نص المادة الأولى، الفقرة التاسعة.

(١٤) الواضح أن أكثر المسائل ذات الصلة هنا هي المتعلقة بتمويل العمليات العسكرية أو الانتشار، ومثالها الحديث هو تغطية كلفة الحرب في العراق وأفغانستان. إذ باتت تغطية الاعتماد المالي أو تحرير الموازنة العامة التي تحوي أبواب هذا الإنفاق محل جدل وأعطى عنصراً ضاغطاً للكونغرس، وظهر ذلك الأمر جلياً بعد حصول الديمقراطيين على الأغلبية في مجلسي الكونغرس في انتخابات التجديد في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦. فمثلاً، في الموازنة السنوية لعام ٢٠٠٨، المقدمة من قبل الإدارة في ٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٧، طالبت الإدارة لتغطية هذه النفقات بـ ١٤٥ مليار دولار للسنتين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. انظر: يحيى عبد المبدي، «الكونغرس: انتهت معركة العراق وبدأت معركة الميزانية،» تقرير واشنطن، العدد ٩٥ (١٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٧)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=580>.

انظر أيضاً: «تقرير: عقود البنتاغون في العراق، معضلة أمام الكونغرس،» تقرير واشنطن، العدد ٩٨ (٣ آذار/ مارس ٢٠٠٧)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=598>.

(١٥) انظر الموقع الرسمي للكونغرس الأمريكي الذي يحدد بشكل واضح خطوط تحول مشروع أو لائحة إلى قانون: <http://www.gao.gov>, and

يوسفي، «كيف يصنع الكونغرس القوانين الأمريكية؟.. التحقيق بخصوص إعصار كاترينا. . . ومناقشة ما بعد الانسحاب من غزة».

فتحيله بدورها إلى اللجنة الفرعية الأكثر تخصصاً[١٦]، التي تقوم بدراسته، وبيان الرأي فيه. وهي التي تقرر إحالته إلى التصويت لتقرير صفته النهائية، دون تعديل أو مع بعض التعديلات؛ وفي هذه الأثناء، ينظر في الهدف من التشريع، فضلاً على تقييم التكاليف الناتجة منه، وملاحظات الهيئات والوكالات الحكومية. . . وهنا أمام هذا المشروع طريقان[١٧]:

الطريق الأول حصول مشروع القانون على تصويت غير كافٍ لإقراره يؤدي إلى رفضه.

والطريق الثاني حصوله على تصويت موجب لتمريره. وهنا يحال إلى المجلس الثاني في الكونغرس، إذ يخضع للإجراءات ذاتها من حيث الإحالة إلى اللجان الفرعية ومناقشته والتصويت عليه. وهنا سيكون المشروع أمام خيارين:

إما **رفض** المجلس الثاني له، وهذا يتطلب من المجلس الأول إعادة صياغته.

أو **تمريره**، وهنا يحال إلى لجنة مشتركة من المجلسين، لتوحيد الصياغة النهائية في إطار لجنة المؤتمر لمشروع القانون، ثم يجتمع المجلسين كلاهما للتصويت عليه. وهنا نكون أمام احتمالين:

في حالة **رفض** المجلسين كليهما التشريع الجديد، يهمل أو يتطلب الحال إجراء مناقشات جديدة بشأن المجلس الذي انبثق منه.

في حالة **التصويت الموجب** لإقراره، يرفع إلى الرئيس الأمريكي، الذي ستكون له السلطة لتمريره بالموافقة عليه أو الاعتراض عليه. والاعتراض من الرئيس يمكن أن يجري بإحدى الطريقتين:

الأولى رفض الرئيس الصريح للمشروع، وإعادته إلى الكونغرس أثناء دورة الانعقاد.

الثاني عدم توقيع الرئيس الصريح على المشروع أثناء انتهاء أعمال دورته التشريعية، وفي الحالتين كلتيهما لن يكون في وسع مجلسي الكونغرس تمرير المشروع إلا بالتصويت بأغلبية ثلثي أعضائه.

---

(١٦) حيث توفر اللجان سلاسة في العمل، ويتباين عدد اللجان بشكل عام، فهناك ١٦ لجنة دائمة في مجلس الشيوخ و٤ لجان خاصة و١١٥ لجنة فرعية، أما في مجلس النواب فهناك ٢٢ لجنة دائمة، و١٩ لجنة خاصة، ١٧٥ لجنة فرعية وهناك ٤ لجان مشتركة للتنسيق، كما بيّنا.

(١٧) انظر موقع الكونغرس الرسمي، ويوسفي، المصدر نفسه.

وإذا ما أُقر القانون بأغلبية الثلثين في الكونغرس، أو صادق عليه الرئيس، ففي كلتا الحالتين يصبح القانون محدداً لسياسات الإدارة؛ بحيث لا تستطيع تجاوزها في استراتيجياتها.

ويمكن النظر إلى الشكل الرقم (٥ ـ ١) لتبيان هذه العملية.

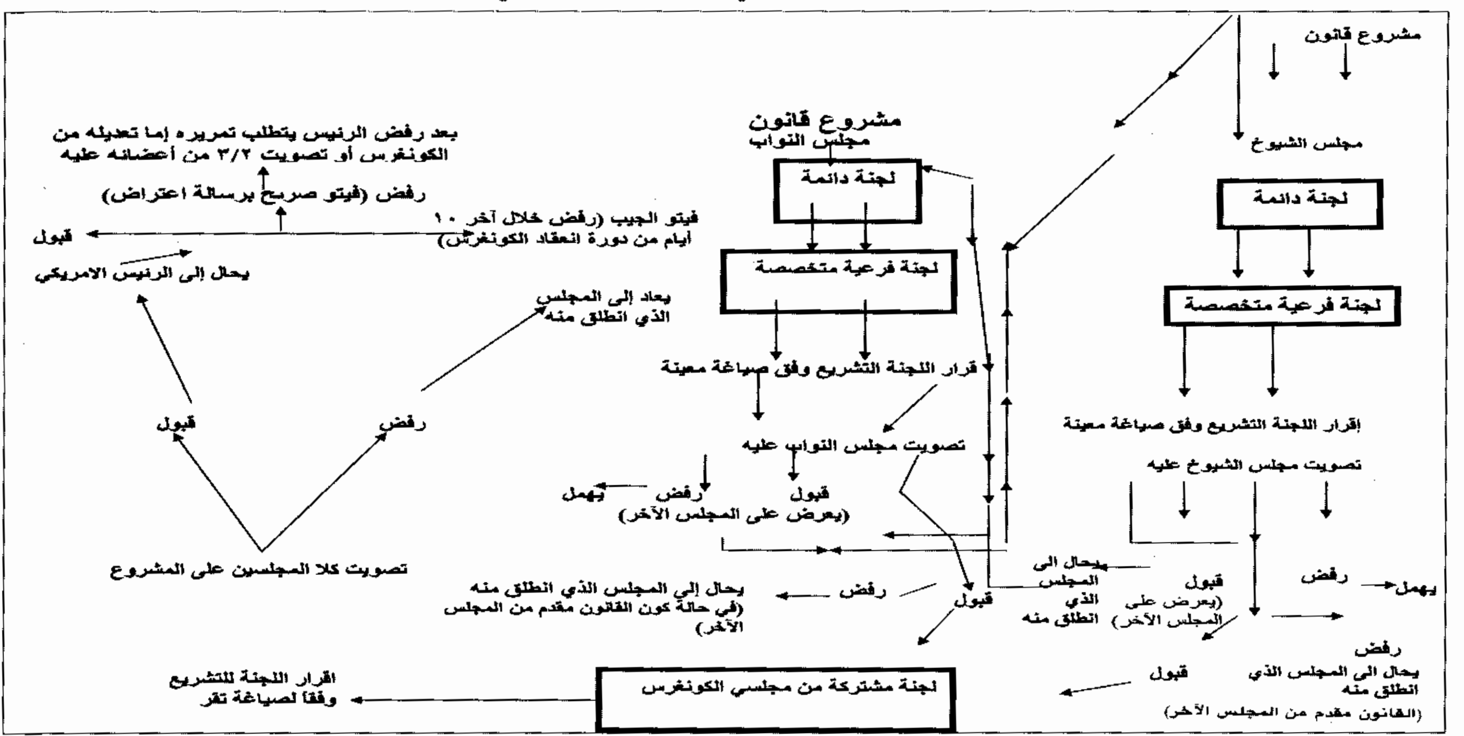
نلاحظ مما تقدمت دراسته حول مؤسسة الرئاسة والمؤسسة التشريعية، أن أهم العلاقات التي حظيت وتحظى بإطار دستوري محدد، هي العلاقة بين المؤسستين وما فيها من تداخل وتعارض وتوازن[١٨]، قد تتغلب فيه مؤسسة على أخرى باختلاف الإدارات المتعاقبة على رئاسة الولايات المتحدة. ونظراً إلى صفة التعقيد التي تميزت بها هذه العلاقة، أصبح من الصعب تحديد الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة (كأطراف صانعة لها) من الجهة الدستورية، إنما تتطلب الحال الاستناد إلى الممارسات العملية والنظام الحزبي، والأعراف، والأحكام القضائية المؤيدة لها؛ وهذا ما يفتح باباً للنقاش والجدل (سيكون محور القسم الرابع من هذه الدراسة). فمثلاً، مواضع التداخل بين السلطتين في مجال الشؤون الخارجية (إعلان الحرب، إبرام المعاهدات، تعيين كبار الموظفين، تنظيم العلاقات التجارية مع الدول الأجنبية)، ومواضع التقاطع بينهما (سلطة الفيتو، الاختصاص الوظيفي، زيادة فاعلية الكونغرس، أدوار لجان الكونغرس، أدوار أعضاء الحزب المنافس داخل مجلس الشيوخ في تعطيل التشريع. . .)؛ جعلت علاقتهما متوازنة: **دستورياً** عبر منح سلطة الفيتو المتبادلة للمؤسستين كلتيهما، وتحديد مدة انتخابهما، وطريقة وصولهما إلى المنصب بشكل مختلف أحدهما عن الآخر (الفصل بين السلطات)؛ و**عملياً** عن طريق لجوء الرؤساء إلى فتح باب للاتصال بأعضاء الكونغرس (اللقاءات، أخذ استشارة الأعضاء البارزين، تقديم معلومات لأعضاء الكونغرس. . .) لتمرير ما يريدونه من قرارات وما يتبنونه من أفعال.

وعلى الرغم من ذلك، يبقى التوازن بين السلطتين توازناً نسبياً وغير مطلق. ولهذا، يبدو على الأرجح، وفي مجال صنع الاستراتيجية تحديداً، بقاء الغلبة بيد السلطة التنفيذية.

---

(١٨) انظر: وائل محمد إسماعيل، «النظام السياسي الأمريكي: دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في الشؤون الخارجية،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٤)، ص ١٣٧ ـ ١٨٦، و Thurber, «An Introduction to Presidential-Congressional Rivalry,» pp. 155-167.

الشكل الرقم (٥ ـ ١)
صياغة التشريعات في الكونغرس الأمريكي



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على عدة مصادر منها: Theodore J. Lowi, Benjamin Ginsberg, *American Government: Freedom and Power*, 5th ed. (New York: W.W. Norton, 2002), p. 130, and

بيريفان يوسفي، «كيف يصنع الكونغرس القوانين الأمريكية؟. . التحقيق بخصوص إعصار كاترينا. . . ومناقشة ما بعد الانسحاب من غزة،» تقرير واشنطن، العدد ٢٥ (٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥)، <http://www.tagrir.org/showarticle.cfm?id=107>.

ثانياً: المؤسسة القضائية

تتمثل المؤسسة القضائية بالمحكمة العليا التي لها صلاحيات تقع في أمرين جوهريين[١٩]:

الأول هو مراقبة الاتحاد، بمعنى الاطمئنان إلى احترام توزيع الاختصاصات التي نص عليها الدستور بين السلطات الفدرالية وسلطات الولايات.

والثاني مراقبة مدى موافقة تصرفات السلطتين التنفيذية والتشريعية للدستور. ويقصد بها أن تحقق حالة من الموازنة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والحيلولة دون أن تتجاوز إحداهما اختصاصات الأخرى. وتعمل المحكمة لتحقيق هذا الهدف عن طريق ممارسة صلاحيتها في تقرير إذا ما كانت أوامر رئيس الولايات المتحدة غير شرعية لعدم دستوريتها، أو أن القوانين التي يشرّعها الكونغرس هي غير دستورية[٢٠].

والجدير بالذكر ان الدستور الأمريكي لم ينص على رقابة السلطة القضائية على الموضوعات ذات الطابع السياسي، إلا أن المحكمة العليا لجأت إلى اعتماد التفسير الواسع لسلطاتها بموجب المادة الثالثة، الفقرة الثانية من الدستور[٢١]؛ إذ انتزعت هذا الاختصاص عن طريق الكثير من السوابق التي كان لها تأثير واضح في انشاء قواعد للسلوك جرى احترامها من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية، وأسهمت في توليد عرف دستوري من خلال أحكام صدرت عن المحكمة العليا التي تواترت إزاء تصرفات ووقائع متماثلة في نطاق عمل السلطتين حتى استقر الاعتقاد بضرورة الالتزام بها[٢٢]. ولا أدل على مكانة ورأي المحكمة العليا، من قرارها الفصل في مسألة انتخاب رئيس الولايات المتحدة عام ٢٠٠٠ بين المرشحين جورج بوش الابن وآل غور، وإعلانها فوز الأول[٢٣].

---

(١٩) O'Connor and Sabato, *The Essentials of American Government: Continuity and Change,* pp. 226-268.

(٢٠) إسماعيل الغزال، **القانون الدستوري والنظم السياسية** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ٣٦٩.

(٢١) تنص المادة (٣) الفقرة (٢) على: «تشمل السلطة القضائية جميع القضايا المتعلقة بالقانون والعدل والتي تنشأ في ظل أحكام هذا الدستور...».

(٢٢) John Roche, «Judicial Self-Restraint,» in: Fidler [et al.], *American Politics,* pp. 263-268.

(٢٣) تدخلت المحكمة العليا في الفصل في مسألة نتائج الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠، حيث انتهت تلك الانتخابات إلى حصول المرشح بوش الابن على ٤٧,٨٨ بالمئة من مجموع الأصوات أو ٢٧١ ناخباً من =

وقد انحصر تأثير السلطة القضائية في ما تتخذه من قرارات قد يكون لها تأثير في رسم الاستراتيجية الأمريكية في ما بعد؛ إذ قد ترفض قراراً للرئيس أو للكونغرس إذا ما استشعرت (السلطة القضائية) بأن تلك القرارات هي تجاوز للصلاحيات. وهنا قد يكون القبول أو الرفض ذا نتائج مهمة في عملية رسم الاستراتيجية. والمثال السابق لقرار المحكمة العليا بفوز بوش الابن، ذو دلالة واضحة على مدى ما آل إليه قرار السلطة القضائية من دور مهم في صعود بوش الابن ودعم المحافظين الجدد وتبني استراتيجيات معينة نعيش والعالم آثارها إلى حد الآن.

ثالثاً: القوى غير الحكومية المؤثرة في صنع استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية

الملاحظ في الدستور الأمريكي، أنه قد أُطر بـ **مبادئ رئيسية أربعة**(٢٤):

المبدأ الأول الفصل بين السلطات، وقد كانت له نتيجتان مهمتان على صنع السياسات الأمريكية: النتيجة **الأولى** أن عمل المؤسسة التنفيذية والمؤسسة التشريعية يجري في إطار تنافسي، وبالقوة ذاتها، في توجيه السياسة الأمريكية عن طريق نظام الكوابح والموازنات (Checks and Balances). أما النتيجة **الثانية**، فخلاصتها أن أعضاء الكونغرس يمثلون الولايات المختلفة ويعبرون عن مصالحها، فيما الرئيس يمثل الأمة ويعبر عن مصالحها.

المبدأ الثاني هو الفدرالية، إذ انتهى واضعو الدستور إلى أن هذا النظام هو الأنسب لإدارة الولايات المختلفة.

المبدأ الثالث المراجعة القضائية، بمعنى اعتبار أي عمل تنفيذي أو تشريعي لاغياً، إذا ما ثبت عدم دستوريته. وإذا كان من حق المحاكم المختلفة القيام بهذه المراجعة، إلا أن الكلمة النهائية في ما يتعلق بتفسير الدستور القومي، هي من اختصاص المحكمة العليا.

= المجموع الكلي للناخبين الرئاسيين، وحصل آل غور على ٤٨,٣٩ بالمئة من مجموع الأصوات أو ٢٦٦ ناخباً من المجموع الكلي للناخبين الرئاسيين. وقضت المحكمة بفوز المرشح بوش الابن. انظر: *The USA and Canada: 2003*, 5th ed. (London: Europa Publications, 2003), p. 159.

(٢٤) Walter J. Oleszek, *Congressional Procedures and the Policy Process*, 5th ed. (Washington, DC: CQ Press, 2001), p. 4.

المبدأ الرابع الحريات، إذ أعطى الدستور الحق للأفراد في ممارسة حريات واسعة، وسهل عملية مشاركة قوى عديدة مجتمعية للتأثير في السياسة الأمريكية.

والنتائج المترتبة على المبدأ الرابع، أن هناك قوى تقتضي الحال الإشارة إليها في أي معالجة لاستراتيجيات الولايات المتحدة.

تشكل القوى غير الرسمية أحد أهم مصادر الضغوط الخارجية التي تمارس على قرارات الكونغرس والرئيس الأمريكي معاً. فأعضاء الكونغرس يتعرضون في أثناء صياغة قراراتهم التشريعية، لتأثيرات وضغوط مختلفة، سواء وقعت من الناخبين (الرأي العام) أو من وسائل الإعلام أو من مجموعات الضغط أو من مجموعات المصالح المنظمة. . . وتشكل هذه الضغوط إحدى الخصائص الرئيسية في الحياة البرلمانية، وهي تؤثر في القواعد والإدارات الرسمية للكونغرس. وتبرز جميع هذه الضغوط بدرجات متفاوتة في كل خطوة من عمليات التشريع، بحيث يكون لها أثر واضح في مصير التشريع، ناهيك بالتأثير والمساومات ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، في إصدار التشريع المطلوب[(٢٥)].

فهذه القوى المختلفة تشكل مجموعات للضغط أو مجموعات للمصالح، وتعمل على ممارسة ثلاثة تأثيرات متزامنة كلها تنتهي إلى **التأثير في التشريعات والسياسات**[(٢٦)]:

التأثير الأول يتم عبر وسائل الإعلام التي تملكها أو تملك أسهماً مؤثرة فيها، وذلك لتوليد رأي عام متقبل لأفكارها وطروحاتها في نوع التشريع أو السياسة المرغوب فيها.

التأثير الثاني يكون في استغلال ظروف الانتخابات التشريعية أو الرئاسية في الولايات أو على المستوى القومي، وما يرافقها من حاجة إلى مصادر للتمويل والدعاية، والحصول بالتالي على تنازلات أو عرض مساومات مع القوى والأطراف السياسية.

---

(٢٥) انظر مثلاً: نصر محمد علي، «جماعات الضغط والمصالح والسياسة العامة للولايات المتحدة،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦)، ص ١٠٠ ـ ١٧٤.

(٢٦) شابنام أسلم، «فساد أعضاء الكونغرس . . . بين معضلة فصل السلطات والحقوق الدستورية،» تقرير واشنطن، العدد ٦٤ (٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=393>.

التأثير الثالث يتمثل في الروابط التي تكون موجودة مع أعضاء الكونغرس، وتحديداً في اللجان ذات العلاقة بعمل ونشاط تلك القوى.

وفي العموم، تنتهي هذه التأثيرات إلى ممارسة تأثير ـ سواء أكان بشكل مباشر أم غير مباشر ـ في التشريعات والسياسات التي يقرها الكونغرس.

من جانب آخر، فإن السلطة التنفيذية تعد مصدر استجابة وتأثير في علاقاتها مع القوى غير الرسمية، كونها هي التي تتلقى الضغوط من الخارج، التي ربما تكون سبباً في أن يكون فعلها باتجاه اعتماد استراتيجية محددة، أو قد تكون سبباً في ما تصدره من قرارات. فالشركات الكبرى تعمد إلى صياغة مشاكلها الخاصة على أنها قضايا عامة تحث الحكومة على وضع ما يقتضي من سياسات لمعالجتها[٢٧]. غير أن ما بين هذه الصياغات، وتنفيذ السياسات؛ شبكة معقدة من الأشخاص والمؤسسات، تؤدي دوراً كبيراً في إنجاز ذلك، وتتمثل في المؤسسات، ومراكز الأبحاث. . . التي تؤدي أدواراً مهمة في تحويل المشاكل الخاصة إلى قضايا عامة تأخذ طريقها إلى التشريع. وفي ما يتعلق بموضوع البحث، يمكننا تحديد تلك القوى بـ[٢٨]:

١ ـ مجموعات المصالح المالية والصناعية والنفطية

إذا ما أخذنا من هذه المجموعات المجمع الصناعي العسكري (Military Industrial Complex)، فإننا سنجده يمثل شراكة وائتلافات بين مصالح عدة (مالكي الصناعات ذات الإنتاج الحربي، والمسؤولين الحكوميين الذين لديهم سلطة في مجال الإنفاق الحربي، وممثلي الولايات التي لها مصلحة اقتصادية من الإنفاق الحربي)[٢٩].

وفي ما يتعلق بالصناعات ذات الإنتاج الحربي، أو المتعلقة بالخدمات العسكرية؛ نلاحظ أن هذه الصناعات هي صناعات غير حكومية، وتمثل مراتب متقدمة عالمياً من حيث حجم الإنتاج، أو من حيث نصيبها من تجارة السلاح

---

(٢٧) علي، المصدر نفسه، ص ١٦٢ ـ ١٦٣.

(٢٨) حاولنا أن نضع بعض هذه القوى على شكل مجاميع وعناوين عريضة، وتجاهلنا قوى أخرى يكون تأثيرها في القرارات ذات الشأن الداخلي أكبر منه في القرارات ذات الشأن الخارجي.

(٢٩) لتفاصيل أكثر حول هذا الموضوع، انظر: باسل محمود سلوم، «المجمع الصناعي العسكري والإعلام الأمريكي ودورهما في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٢،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤).

الدولية. فمن بين مئة شركة كبرى منتجة للأسلحة في العالم، للعام ٢٠٠٣، نجد أن ٣٩ شركة أمريكية تقع ضمن هذا التصنيف، بحجم مبيعات بلغ ١٤٨,٦ مليار دولار، أو تغطي ٦٣ بالمئة من حجم سوق الأسلحة العالمي الإجمالي. وتحتل الشركات الأمريكية الثلاث (لوكهيد مارتن، بوينغ، نورثروب غرومان) المراتب الثلاث في الترتيب العالمي، بإجمالي بلغ ٧٢ مليار دولار من حيث حجم مبيعات الأسلحة البالغ ٢٣٦ مليار دولار. وتحتل فيه شركة رايثيون المرتبة الخامسة بإجمالي مبيعات بلغ ١٥,٥ مليار دولار، ثم شركة جنرال داينمكس بالمرتبة السادسة، وشركة يونايتد تكنولوجيز بالمرتبة التاسعة عالمياً. وهناك شركات كبرى تقدم خدمات عسكرية مثل شركة أيروسبييس كوربوريشن المتخصصة بخدمات البحث والتطوير، وشركات متخصصة بخدمات أخرى عسكرية مثل أنتيون، وهاليبورتون، وKBR ـ هاليبيرتون، وإس إيه آي سي. . .[٣٠].

أما عدد المشتغلين بالصناعات المتعلقة بالدفاع، فهو عالٍ جداً في الولايات المتحدة، إذ قدر في أثناء نهاية ثمانينيات القرن الماضي بنحو ٣ ملايين شخص، خُفض في الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٩ إلى نحو ١,٦ مليون، قابله احتضان وزارة الدفاع لنحو ٢٥ بالمئة من إجمالي المهندسين والعلماء الأمريكيين[٣١].

والواقع أن تأثير هذا المجمع أو الائتلاف ليس حديثاً، فقد سبق للرئيس دوايت أيزنهاور في خطاب الوداع إلى الشعب الأمريكي في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١، أن أوضح الآتي:

«إن دورنا في حفظ السلام العالمي، طرأت عليه ـ بحكم مسؤوليات الولايات المتحدة ـ زيادة غير مسبوقة في صناعة السلاح، فقد اضطرتنا الظروف إلى توسع في صناعات السلاح فاق كل الحدود (. . .) وإننا نواجه إلى الجانب العسكري في اقتصادنا ما يوازي دخل كل الشركات الأمريكية مجتمعة [في حينه] وهذه ظاهرة خطرة على حياتنا، لأنها أدت إلى نشأة مجمع صناعي عسكري اقتصادي سياسي يصل نفوذه بعيداً في وطننا، ويؤثر في بيئته الاجتماعية، كما يؤثر في اتجاهه. . . وعليّ أن أقول صراحة، إن هناك مجموعة صناعية عسكرية

---

(٣٠) إليزابيث سكونز [وآخرون]، «الإنفاق العسكري،» في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٥**، فريق الترجمة حسن حسن وعمر الأيوبي؛ بإشراف سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٥٥٩ ـ ٥٧١.

(٣١) مالك عوني، «صناعة الدفاع واستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية: تحولات ما بعد الحرب الباردة،» **السياسة الدولية**، العدد ١٣٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩)، ص ٧٧ ـ ٧٨.

مالية سياسية وفكرية، تمارس نفوذاً غير مسبوق في التجربة الأمريكية؛ ومع أننا نتفهم الظروف التي أدت إلى نشأة هذه المجموعة، فإننا لا بد من أن نحذر من وصولها إلى موقع التأثير المعنوي والسياسي والعملي في القرار الأمريكي، لأن في ذلك خطراً شديداً على المجتمع الأمريكي، قبل أن يكون خطراً على غيره.

إن موقع القرار في الدولة الأمريكية، لا بد من حمايته ضد النفوذ غير المطلوب وغير المتوازن لهذا المجمع العسكري الصناعي؛ وإلا تكون العواقب كارثية، لأننا بذلك نضع سلطة القرار في أيدٍ غير مسؤولة، لأنها غير مفوضة. وأود أن ألفت النظر إلى أنه إذا وقع القرار الأمريكي رهينة لمثل هذا المجمع الصناعي العسكري وأطرافه، فإن الخطر سوف يصيب حرياتنا وممارساتنا الديمقراطية، كما إنه قد يصل إلى حيث يملك حجب الحقائق عن المواطنين الأمريكيين، والخلط ما بين أمن الشعب الأمريكي وحرياته، وأهداف أطراف هذا المجمع ومصالحهم. ومن سوء الحظ، أن الثورة التكنولوجية، التي تتدفق نتائجها على عالمنا اليوم، تساعد أطراف هذا المجمع وتزيد من قدراتهم وتمكنهم من السيطرة على برامج الإدارة ومخصصات إنفاقها، خصوصاً أن قوة أموالهم توفر لهم تأثيراً فادح التكاليف في مؤسسات الفكر والعلم (. . .)؛ وبالتالي، في الضمير العام وفي السياسة العامة معاً»[٣٢].

إن حجم الاستثمار المالي لتلك الشركات، والترابط الذي تميزت به السياسة الأمريكية، والحاصل بين المؤسسات العسكرية الرسمية وصناعة الأسلحة الضخمة؛ أتاح لها [أي الشركات] ممارسة نفوذ أكبر على تلك السياسة، يتجلى بعض أوجهه التأثيرية عن طريق تمويل الحملات الانتخابية، سواء لممثلي الولايات التي تنتشر فيها الصناعات الحربية، أو لممثلين يتعهدون بدعم مصالح تلك الصناعات؛ إذ يدفع هذا الائتلاف إلى التأثير في نمطين عسكريين: **أولهما** الضغط في سبيل رفع ميزانية الدفاع الأمريكية، **والثاني** الضغط في سبيل اتباع برامج أسلحة أكثر تطوراً[٣٣].

---

(٣٢) نقلاً عن: محمد حسنين هيكل، **الامبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**، ط ٣ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤)، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

(٣٣) مثلاً، تعمل شركات: بوينغ، لوك هيد مارتن، تي أر دبليو على تطوير تكنولوجيا أسلحة باهظة الثمن تتعلق بإنتاج طائرة مقاتلة ضاربة، ومشروع لإسقاط الصواريخ النووية جواً عبر نظام الليزر المحمول جواً، والمقدر كلفته لسبع طائرات فقط بـ ١١,٣ مليار دولار. انظر: نجاح كاظم، «برامج الدفاع التكنولوجية الأمريكية للعقدين القادمين،» **الشرق الأوسط**، ١٩/ ١٠/ ٢٠٠١، <http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=8361&article=62334>.

ويتضح أهم تأثيرات هذا الائتلاف في تمرير بعض صفقات شراء الأسلحة[٣٤]، أو الخدمات العسكرية، أو في بنود في ميزانية الدفاع الأمريكية عبر الكونغرس الأمريكي. وهذا ما دفع الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون إلى التصريح في عام ١٩٩٣، أنه: «يجب ألا نحدّ من ميزانية الدفاع»[٣٥].

وكان لتأثير هذه الشركات دوره في إقرار بعض التشريعات الأمريكية الخطيرة، بغية توليد بيئة أمنية تدعم نشاط تلك الشركات، ومنها البحث عن عدو بعد انتهاء الحرب الباردة. وأبرز تلك التشريعات هو إصدار قانون مكافحة الإرهاب، إذ خولت بموجبه السلطة التشريعية السلطات التنفيذية الأمنية حرية التفتيش والاحتجاز والتنصت على اتصالات الأفراد الذين يشك فيهم[٣٦]، والأهم إنجاز الإجراءات الملائمة كافة، ومن ضمنها زيادة ميزانية الدفاع لحماية أمن الولايات المتحدة.

ومرجع حديثنا هذا، أن الصناعات العسكرية تعيش وتزدهر في ظل بيئة غير مستقرة، وأحياناً تؤدي تلك الصناعات دوراً في خلق هذه البيئة غير المستقرة. كما أنه دون هذه البيئة، لن يكون بوسع المؤسسة العسكرية الأمريكية التذرع بطلب تمويل ضخم من الكونغرس. لهذا، كان لهذه الصناعات دور في صياغة بعض الطروحات، ومنها أطروحة صراع الحضارات لصموئيل هانتنغتون، التي تبرر وجود عدو. كما أنها، وفي الوقت الذي كانت تضغط من أجل أن تحافظ ميزانية الدفاع في عهد إدارة كلينتون على تماسكها وبقائها مرتفعة، وجدت في صعود إدارة بوش، وفي أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، فرصة خصبة لإشاعة الذعر والخطر بين المواطنين الأمريكيين، وتسهيل زيادة مخصصات الدفاع؛ بمعنى آخر، زيادة فرصة تأثير تلك الصناعات في القرار الاستراتيجي الأمريكي[٣٧].

---

(٣٤) حيث بلغت مشتريات الأسلحة للجيش الأمريكي ٧٨,١ مليار دولار عام ٢٠٠٥، ويتوقع أن تصل إلى ١١١,٣ مليار دولار عام ٢٠١٠. انظر: سكونز [وآخرون]، «الإنفاق العسكري،» ص ٤٧٥.

(٣٥) آسيا الميهي، «الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٢٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧)، ص ٩١.

(٣٦) وكذلك إقرار قانون الأدلة السرية عام ١٩٩٦، الذي يسمح باعتقال الأشخاص تحت ذريعة توافر أدلة سرية تدينهم، ودون إعلامهم بتلك الأدلة، أو حتى بسبب اعتقالهم. انظر مثلاً: محمود محمد محمود، «الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من سبتمبر: تحولات الفكر والسياسة،» **السياسة الدولية**، العدد ١٤٧ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢)، ص ٦٤.

(٣٧) علي، «جماعات الضغط والمصالح والسياسة العامة للولايات المتحدة،» ص ٢٠٤ ـ ٢١١.

٢ ـ جماعات الضغط

ونقصد بها الجماعات ذات المصالح الخاصة، التي تعمل باتجاه التأثير في الإجراءات الخاصة باستصدار القرارات التشريعية الملائمة. وتضم قوى كثيرة، لعل أبرزها اللوبي اليهودي، والمؤسسة الإعلامية.

وفي ما يتعلق باللوبي اليهودي، فهو عبارة عن جماعات ومنظمات غير حكومية، ومنها لجنة العلاقات العامة الأمريكية ـ الإسرائيلية (أيباك)، التي تضم نحو ثلاثين منظمة يهودية[٣٨]. علاوة على مجموعات إعلامية ومالية. . . وكلها تمارس تأثيرها من خلال تمويل نفقات الانتخابات الرئاسية والكونغرس، فضلاً على عملها في احتواء أعضاء مجلسي الكونغرس، وتحديداً أعضاء اللجان الرئيسة فيه[٣٩].

أما ما يتعلق بالمؤسسات الإعلامية، فإن علاقتها مع الإدارة الأمريكية محكومة بهامش الحرية المتاح في عملية نشر ونقل المعلومات لهذه المؤسسات. وفي الغالب، تعتمد الإدارة على الإعلام لدعم سياستها الخارجية، وللحصول على الدعم الشعبي، ولمواجهة الكونغرس في بعض القضايا. إلا أنه في أحيان كثيرة، يكون الإعلام إحدى وسائل إرباك سياسة الولايات المتحدة الخارجية، عبر نشر وقائع ومعلومات متعلقة بالنشاط الحكومي[٤٠].

وفي العموم، يأتي تأثير هذه المؤسسات عن طريق الرابطة المعقدة من

---

(٣٨) حول تأثير اللوبي اليهودي، انظر مثلاً: جون ميرزهايمر وستيفن والت، «اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٢٧ (أيار/مايو ٢٠٠٦)، ص ١٨.

(٣٩) Nelson W. Polsby, «Political Change and the Character of the Contemporary Congress,» in: Fidler [et al.], *American Politics*, pp.148-151.

(٤٠) وجد في الولايات المتحدة عام ١٩٩٨ (١٤٨٩ صحيفة يومية) ناهيك عن عشرات المحطات الفضائية ومئات الإذاعات. انظر: O'Connor and Sabato, *The Essentials of American Government: Continuity and Change*, p. 327.

وتؤدي وسائل الإعلام أدواراً ضاغطة في بعض الأحيان؛ ففي أيار/مايو ٢٠٠٦، كشفت صحيفة **نيويورك تايمز** تفاصيل برامج سرية تقوم بها الإدارة وأجهزتها الأمنية للتعاملات المالية الدولية، من أجل رصد ومطاردة تحركات أفراد يشتبه في تمويلهم للإرهاب أو جهات تتعامل مع الإرهابيين، الأمر الذي دفع نائب الرئيس ديك تشيني إلى القول إن الصحيفة تسببت في «جعل عملية الدفاع ضد هجمات إرهابية أخرى أكثر صعوبة، وذلك بإصرارهم على نشر معلومات مفصلة حول برامج حيوية خاصة بالأمن القومي الأمريكي». انظر: توماس جورجيسيان، «حكاية نيويورك تايمز وإدارة الرئيس جورج بوش،» تقرير واشنطن، العدد ٦٧ (١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=412>.

العلاقات بين السياسيين ومجموعات المصالح، التي لها تأثير مهم في جموع الرأي العام الأمريكي.

نخلص من كل ما تقدم، إلى أنه توجد أكثر من مؤسسة رسمية وغير رسمية تساهم في عملية صنع الاستراتيجية الأمريكية. والمؤسسات الرسمية هي السلطة التنفيذية ممثلة بمؤسسة الرئاسة، والسلطة التشريعية (الكونغرس) وأيضاً السلطة القضائية، وإن كان دور هذه الأخيرة ضئيلاً في عملية صنع أو رسم الاستراتيجية، فضلاً على بعض القوى غير الرسمية التي تساهم بشكل أو بآخر في صنع الاستراتيجية. وهذه المؤسسات أو القوى الرسمية وغير الرسمية تساهم في صنع الاستراتيجية سواء عبر التأثير الإيجابي (رفد عملية صنع الاستراتيجية) أو عبر التأثير السلبي عن طريق رفض أو الاعتراض على المسار أو الامتناع عن منح التخصيصات المالية لمواصلة السير في استراتيجية معينة. والحقيقة أن البحث في النطاق الدستوري حول المؤسسات المؤثرة في صنع الاستراتيجية الأمريكية لا يعفي من الرؤية الواقعية لمقدار تأثير القوى غير الرسمية في عملية صنع الاستراتيجية الأمريكية.

إن البحث في دور مؤسسة الرئاسة والمؤسسات الأخرى، في عملية صنع الاستراتيجي، يتطلب الكشف العملي عن واقع ذلك الدور، وهو ما سنستهله بالبحث بدور مؤسسة الرئاسة في عملية صنع الاستراتيجية الأمريكية إبان زمن الحرب الباردة، قبل أن ننتقل في القسمين اللاحقين إلى دراسة دورها في زمن مابعد الحرب الباردة. ولذلك سيكون محور الفصل التالي هو دراسة دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية إبان مرحلة الحرب الباردة.

الفصل السادس

دور مؤسسة الرئاسة
في صنع الاستراتيجية الأمريكية
إبان الحرب الباردة

عند الحديث عن دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية، لا بد من ملاحظة عدد من الأمور:

ـ ضرورة التفرقة بين صنع السياسة الخارجية وصنع الاستراتيجية. إذ إن صنع الاستراتيجية يمثل الإطار العام لعملية صنع السياسة الخارجية، من حيث كونها الخطة أو الطريق الذي يصل صانع القرار عبر سلوكه إلى تحقيق هدف أو غرض السياسة الخارجية. وعليه، فإن أغلب الدراسات التي تتحدث عن صنع السياسة الخارجية ودور مؤسستي الرئاسة والكونغرس في صنعها، تتحدث ضمناً عن صناعة الاستراتيجية، ما دامت قد تحدثت عن الكيفيات التي يجري فيها تحقيق تلك الأهداف[1].

ـ في عملية صنع السياسة الخارجية، ثمة نظريتان حول غلبة أي من السلطتين التنفيذية أو التشريعية على الأخرى في إعدادها أو تنفيذها. فالنظرية **العامة** في صنع قرار السياسة الخارجية تقول بغلبة السلطة التنفيذية، إذ يرى استاذا العلوم السياسية الأمريكيان ستيفنز وهافيلاند، في كتابهما **السياسة الخارجية والفصل بين السلطات**، أنه «لا يوجد أدنى شك في أن هناك مناقشة قوية تدعم

---

(١) منعم صاحي العمار، **صنع الهدف وتجديده**، دراسات استراتيجية؛ ٢١ (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠١)، ص ٨.

نظرية الغلبة التنفيذية في العلاقات الخارجية»[٢]. بينما تؤيد النظرية **الثانية** غلبة السلطة التشريعية، كما في تصريح لوزير الخارجية الأمريكي الأسبق دين أتشيسون، إذ يقول «يعدّ الكونغرس ذا مركز قوي في تعزيز العلاقات الخارجية (. . .) من حيث وضع وتأمين تحقيق كل السياسات المهمة (. . .)، ودون هذا الدور، لا تستطيع حتى الدبلوماسية الفنية الحكيمة خلق الجو العالمي الذي يؤمن الاستقلال القوي والحرية الفردية لنا ولغيرنا»[٣].

وهنا، يجب أن ننوه إلى أن مصطلح الغلبة يعني التفوق ولا يعني الهيمنة المطلقة، إذ إن كلاً من النظريتين يرى أن السلطة الأخرى لها دور مشارك في عملية صنع السياسة الخارجية، وبالتالي صنع الاستراتيجية. ففي نظرية غلبة السلطة التنفيذية، يرى ستيفنز وهافيلاند في كتابهما السابق الذكر، بعد أن يشيرا إلى غلبة السلطة التنفيذية، «إن كلاً من الدستور والتطبيق الفعلي يؤكدان بوضوح أنه لا توجد لرئيس الجمهورية سلطة كافية للسيطرة على السياسة الخارجية وحده، ودونما تدخل من السلطة التشريعية. وفي حالات كثيرة، ليس هناك من مجال أمام الرئيس سوى التعاون مع الكونغرس»[٤].

إن القول بغلبة السلطة التشريعية، لا يعني الغلبة المطلقة، فتأثير الكونغرس في صنع الاستراتيجية يرتبط بعوامل معينة، قد يزداد أو يقل بحسب تأثير تلك العوامل. إلا أن النتيجة التي يمكن أن نخرج بها، هي أن السلطة التنفيذية تبقى السلطة الأكثر تأثيراً في موضوع تقرير السياسة الخارجية[٥]. ولما كانت الاستراتيجية هي الخطة التي تقرر التعامل لغرض تحقيق هدف السياسة الخارجية، فإن عملية صنع الاستراتيجية ستكون من نصيب الرئيس والهياكل التابعة. وهنا نرى أن دور الكونغرس سيكون دوراً إضافياً، وهو دور قد يتصاعد حتى يصل إلى دور «الشريك»، أو قد ينخفض ليصبح في مستوى «المتفق شبه التام» مع الاستراتيجية التي تصنعها مؤسسة الرئاسة. وعليه، لا بد من التأكيد أنه عندما

---

(٢) نقلاً عن: فاضل زكي محمد، **الكونغرس الأمريكي ونكبة فلسطين**، السلسلة السياسية؛ ٢٤ (بغداد: وزارة الثقافة والإرشاد، ١٩٦٤)، ص ١٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٤) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٦.

(٥) روي مكريدس، مشرف، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ترجمة حسن صعب، ط ٢ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٨).

يضعف دور مؤسسة الرئاسة في حقبة معينة في عملية صنع الاستراتيجية، نجد أن الكونغرس يحاول ملء الفراغ الناشئ عن ذلك الضعف، بأن يبحث هو نفسه عن دور في عملية صنع الاستراتيجية.

ـ في الأعم الأغلب، هناك علاقة بين نوعية التوجه السياسي الخارجي الأمريكي من حيث كونه تدخلياً أو انعزالياً، ودور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية، إذ يرى الكثير من الدراسات أن السياسة الخارجية الأمريكية يسودها توجهان(٦):

التوجه **التدخلي** الذي يستند إلى المشاركة الفعالة في النظام الدولي بهدف الوصول إلى أفضل السبل لتحقيق المصالح الأمريكية عبر استعمال الوسائل كافة.

والتوجه **الانعزالي**، ومؤداه رفض المشاركة الفعالة في الشؤون الدولية والتركيز على القضايا الداخلية، باعتبار أن بناء البيت الداخلي له الأولوية على التدخلات الخارجية. وهنا، يلاحظ أن دور مؤسسة الرئاسة في عملية صنع السياسة الخارجية يزداد، إذا كان التوجه السياسي الخارجي الأمريكي توجهاً تدخلياً؛ إذ إن الشعب الأمريكي والكونغرس كثيراً ما يقف خلف مؤسسة الرئاسة بسبب الظروف الصعبة التي ترافق النهج التدخلي، في حين إن دور مؤسسة الرئاسة في صنع السياسة الخارجية قد يقل في المراحل الانعزالية، بينما يزداد وزن الكونغرس؛ إذ سيكون الكونغرس في وضع يسمح له بضبط سلوك الرئيس عن طريق رفض ما يطلبه من اعتمادات مالية للسياسة الخارجية.

ـ ثمة علاقة بين شخصية الرئيس ودور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية، إذ إن شخصية الرئيس تؤدي دوراً مهماً في حيازة الصلاحيات والسلطات التي تضفي القوة على دور ومكانة مؤسسة الرئاسة. إذ كلما كانت شخصية الرئيس قوية، استطاع أن يستحوذ على أكبر قدر من التأييد لقراراته، ولا سيما تلك المتعلقة بمصالح الدولة العليا. وكلما ضعفت شخصية الرئيس،

---

(٦) عن هذين التوجهين. انظر: كميل منصور، «السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من كارتر إلى ريغان،» في: خيرية قاسمية [وآخرون]، **السياسة الأمريكية والعرب**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٧٦، و George W. Ball, «The Conduct of American Foreign Policy: Reflections on a Heavy Year,» *Foreign Affairs*, vol. 3, no. 2 (1980), pp. 474-475.

أخذ التأييد العام في الانخفاض، وهو ما يؤثر بدرجة أو بأخرى في ما يمكن اكتسابه من سلطات خارج النطاق الدستوري[٧]. وعندما يضعف دور مؤسسة الرئاسة، يحاول الكونغرس أن يلعب هو الدور الأكبر على صعيد السياسة الخارجية، وما يستتبعها من صنع الاستراتيجية الأمريكية التي توضع لتحقيق أهداف تلك السياسة.

وقد تقصّدنا إيراد تلك المقدمة لضرورتها في معرفة دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية، إذ إن تلك العوامل تؤثر بدرجة كبيرة في قوة هذا الدور أو ضعفه؛ وهي العوامل ذاتها التي يُستند إليها في تحليل دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية في حقبة معينة. وعند تحليل هذا الدور أثناء الحرب الباردة، نرى ضرورة تقسيم تلك المرحلة الزمنية (١٩٤٥ ـ ١٩٨٩) إلى فترتين: **الأولى** تمتد من عام ١٩٤٥ إلى ١٩٧٣، **والثانية** من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٨٩[٨].

أولاً: دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية للفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٧٣

على صعيد رسم السياسة الخارجية وصنع الاستراتيجية، قد لا نجافي الحقيقة إذا قلنا إنه، وحتى النصف الأول من القرن التاسع عشر، كان الدور الأكبر للمؤسسة التشريعية (الكونغرس)[٩]؛ ثم أخذ دور مؤسسة الرئاسة في النمو، أثناء وبعد الحرب الأهلية، عندما أجبرت ظروف تلك الحرب ومحاولات ولايات الجنوب الانفصال عن الاتحاد، الرئيس أبراهام لينكولن على اتخاذ قرارات سريعة وحاسمة بعيداً عن اجتماعات الكونغرس وموافقته أو عدمها. ومن ثم ازداد دور الكونغرس في السياسة الخارجية في فترة رئاسة وودرو ويلسون، إذ وصف النظام الأمريكي بأنه «حكومة الكونغرس». وحتى مجيء الرئيس فرانكلين روزفلت

---

(٧) Arthur M. Schlesinger, «The Imperial Presidency,» in: David P. Fidler [et al.], *American Politics* (Boston, MA: Pearson Custom Publishing, 2003), pp. 200-201.

(٨) يعود سبب اختيارنا لهذا التقسيم إلى أن عام ١٩٧٣ يعد مرحلة فاصلة بين دور مؤسسة الرئاسة بسبب ما آلت إليه أحداث حرب فيتنام وفضيحة ووترغيت من آثار في هيبة وسمعة دور مؤسسة الرئاسة.

(٩) برنارد شفارتز، **القانون في أمريكا**، ترجمة ياقوت العشماوي (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠)، ص ١٠٥.

وما قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، بقيت السلطة التشريعية تتمتع بدور مهم ويفوق دور مؤسسة الرئاسة على صعيد السياسة الخارجية[١٠].

إلا أنه ومع بداية الحرب العالمية الثانية ودخول الولايات المتحدة الحرب ضد دول المحور وإلى جانب الحلفاء، أخذ دور مؤسسة الرئاسة يتفوق على دور الكونغرس نظراً إلى الحاجة الماسة إلى اتخاذ قرارات سريعة تتجاوز بطء الإجراءات الروتينية، أي اتخاذ القرارات ذات الأهمية الاستراتيجية دون الرجوع إلى الكونغرس. وقد فوض الكونغرس إلى الرئيس عدداً من السلطات، قادت إلى ازدياد دور مؤسسة الرئاسة، لا سيما بعد أن دفعت الأحداث اللاحقة الرؤساء الأمريكيين إلى التمسك بالسلطات المفوضة إليهم، التي لم يفكر الكونغرس باسترجاعها، خصوصاً بعد بداية الحرب الباردة وظهور العدو الشيوعي الذي يهدد الأمن والتفوق الأمريكيَين[١١].

لقد تعزز دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية منذ تولي الرئيس فرانكلين روزفلت السلطة عام ١٩٣٢، ولا سيما بعد أن حظي بدعم شعبي واسع إثر نجاحه في انتشال الاقتصاد الأمريكي من التدهور عبر السياسة المشهورة التي سار عليها وهي سياسة «الباب المفتوح» (New Deal)، التي أعادت ثقة الرأي العام في مؤسسة الرئاسة، وهو ما أدى بالرئيس روزفلت إلى أن يجعل من الرأي العام الحكم بينه وبين الكونغرس، إذا ما اعترض الأخير على استراتيجية معينة من استراتيجياته. وعمل الرئيس على مخاطبة الشعب في خطابه الإذاعي ـ الأحاديث البيتية كما سماها ـ بكلمات (أصدقائي، أحبائي... إلخ)، التي بدا فيها وكأنه يتحدث مباشرة إلى كل مستمع. وكانت نتيجة هذا التوجه، أن الرئيس روزفلت أخذ يتسلم ٤٠٠٠ رسالة كل يوم، على عكس الأربعين رسالة التي كان يتسلمها سلفه الرئيس هربرت هوفر[١٢].

ولأسباب عدة، أبرزها خطر الحرب العالمية الثانية بعد الاعتداء الياباني على

---

(١٠) إبراهيم عبد المجيد محمد، **مبدأ مونرو وتطوره: دراسة في سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه أمريكا اللاتينية ١٨٢٣ ـ ١٩١٥** (القاهرة: مكتبة النهضة، ١٩٨٨)، ص ٩١ ـ ٩٣.

(١١) هشام القروي، **التوازن الدولي من الحرب الباردة إلى الانفراج** (طرابلس، ليبيا: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥)، ص ٣٤.

(١٢) Karen O'Connor and Larry J. Sabato, *The Essentials of American Government: Continuity and Change* (New York: Longman, 2002), p. 214.

بيرل هاربر، وكذلك التأييد الواسع من الرأي العام للرئيس؛ تمتعت مؤسسة الرئاسة في عهد الرئيس روزفلت بالدور المهيمن في عملية صنع الاستراتيجية، إذ أخذت المؤسسة تتمتع بـ «هيمنة شبه مطلقة»[١٣]، حتى عد الرئيس روزفلت من الرؤساء المحتكرين للسياسة الخارجية، عبر مجموعة من الصلاحيات الواسعة التي سميت بـ «الصلاحيات النعمائية»، التي تغلبت على القيود التقليدية المحددة لسلطة الرئيس[١٤].

ولم يختلف الأمر في عهد الرئيس هاري ترومان، إذ بقيت مؤسسة الرئاسة تتمتع بالدور المهيمن في عملية صنع الاستراتيجية. وحول مقدار الصلاحيات الممنوحة لمؤسسة الرئاسة، يقول الرئيس ترومان «إن منصب الرئاسة مجموعة هائلة من السلطات تجعل من قيصر وجنكيزخان ونابليون يقضمون أظافرهم حسرة وغيرة»[١٥].

والحقيقة أن اشتداد الحرب الباردة واستمرار التهديد السوفياتي الوليد للأمن القومي الأمريكي، أديا إلى استمرار هيمنة مؤسسة الرئاسة، تلك الهيمنة التي استمرت في عهد الرئيس دوايت أيزنهاور؛ إذ حظيت مؤسسة الرئاسة في عهده بالدور الأكبر في عملية صنع الاستراتيجية. ويعود هذا في جانب كبير منه إلى تبني الإدارات الأمريكية قبله، ومنذ عام ١٩٤٥، السياسة الخارجية القائمة على أساس التدخل الخارجي لضمان مصالح الولايات المتحدة[١٦].

وعلى غرار الرئيسين روزفلت وترومان، استمر الرئيس أيزنهاور في تبني النهج التدخلي، ما دام يعتبر أن ذلك النهج ضروري، لأن الشيوعية لم تزل (آنذاك) تهدد مصالح وأمن الولايات المتحدة، وأن انتصارها في منطقة معينة من العالم، يعني في المقابل خسارة للولايات المتحدة في تلك المنطقة.

وعندما قام العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، رفض الرئيس أيزنهاور مواقف الأطراف الثلاثة المعتدية (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل)، إذ طلب من إسرائيل الانسحاب، وهددها بقطع المساعدات.

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(١٤) روبرت داهل، **الجديد في التحليل السياسي**، تعريب وتعليق خيري حماد (القاهرة: الدار العربية للطباعة والنشر، ١٩٦٥)، ص ٦٣.

(١٥) عبد الله هدية، **الحكومات المقارنة** (الكويت: مكتبة أم القرى، ١٩٨٤)، ص ١٤٣.

(١٦) Schlesinger, «The Imperial Presidency,» p. 198.

لقد بدا واضحاً بعد ذلك، أن استراتيجية الردع التي اتبعها أيزنهاور، هي من صنع مؤسسة الرئاسة دون الكونغرس، وإن كان بعض أعضاء الكونغرس قد اعترضوا على تلك الاستراتيجية(١٧)، إلا أن الاعتراض في حقيقته لم يكن على صنع الاستراتيجية واحتكارها من قبل الرئيس، بل كان منطقه يستند إلى أن عدم تدخل الولايات المتحدة في أحداث دولة المجر عام ١٩٥٦، يفرض عليها أيضاً ألا تتدخل في قضية حرب السويس، وهذا يعني أن الاعتراض هو على فحوى الاستراتيجية، وليس اعتراضاً على من يصنع الاستراتيجية.

وفي ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧، أعلن الرئيس أيزنهاور أمام الكونغرس الأمريكي نظريته التي سميت بـ «نظرية ملء الفراغ»، المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، خوفاً من أن يستغل الاتحاد السوفياتي فراغ القوة الناشئ عن ضعف الدور البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك ضعف الدور الأمريكي الناشئ لصالحه. وقد أعلن الرئيس أيزنهاور أن الاستراتيجية التي يتبعها لتحقيق هدفه في جعل تلك المنطقة تابعة للمشروع الأمريكي، أو على الأقل غير تابعة للمشروع الشيوعي السوفياتي، تتضمن محاور عدة(١٨):

ـ التعاون مع أية دولة من الدول في منطقة الشرق الأوسط ومساعدتها على تنمية طاقاتها الاقتصادية الموجهة إلى المحافظة على استقلالها القومي.

ـ عقد اتفاقيات عسكرية ثنائية أو متعددة بين الولايات المتحدة ودول منطقة الشرق الأوسط.

ـ استخدام الولايات المتحدة لقوتها العسكرية عند الحاجة لضمان سلامة أراضي تلك الدول، وحماية استقلالها السياسي من تهديد الشيوعية الدولية(١٩).

وإذا كانت مؤسسة الرئاسة أثناء الحقب الرئاسية للرؤساء الثلاثة السابقين، قد هيمنت على عملية صنع الاستراتيجية؛ فإن الحالة استمرت في عهد الرئيس

---

(١٧) فاضل زكي محمد، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق العربي**، ط ٢ (بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، [د. ت.])، ص ٤٨.

(١٨) محمد فتوح محمد عثمان، **رئيس الدولة في النظام الفيدرالي: دراسة تحليلية مقارنة وفقاً لأحدث الوثائق بالولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الإمارات العربية واتحاد الجمهوريات العربية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٦.

(١٩) وقد تدخلت الولايات المتحدة في لبنان عام ١٩٥٨ بناء على هذه الفقرة. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

جون كينيدي، وأخذت بعداً مضافاً عن طريق الشخصية القوية التي تمتع بها، وكذلك التأييد الشعبي الواسع له ولمؤسسة الرئاسة بشكل عام. وقد تجسدت هيمنة مؤسسة الرئاسة في عملية صنع الاستراتيجية في قضية الصواريخ الكوبية، إذ كانت المشاورات محصورة في السلطة التنفيذية[٢٠]، ولم تجرِ استشارة الكونغرس بدعوى السرية والوقت.

وعلى الرغم من أن القرار والمسألة بحد ذاتهما يخصّان مستقبل الولايات المتحدة وشعبها، ولأن الكونغرس كان بعيداً عن المشاركة في صنع الاستراتيجية (آنذاك)؛ فإنه لم يبدِ اعتراضاً حول القضية، ربما بسبب اقتناعه بالأسباب التي أوردتها مؤسسة الرئاسة حول عدم اشتراكه في النقاشات، أو لأن هيبة مؤسسة الرئاسة فرضت على المؤسسة التشريعية التوافق مع القرار[٢١]، الأمر الذي أبقى مؤسسة الرئاسة متمتعة بالدور الأكبر والمهيمن في عملية صنع الاستراتيجية الأمريكية.

وعندما وصل ليندون جونسون إلى سدة الرئاسة بعد اغتيال جون كينيدي عام ١٩٦٣، ورث مؤسسة رئاسة تتمتع بدور قوي ومهيمن، وكان أغلب الآراء يشير إلى أن تلك المؤسسة ستحتفظ بدورها القوي، نظراً إلى تمتع جونسون بشخصية قوية مؤثرة نابعة من خلفيته السياسية ودوره الفاعل في حينه، كونه قد أصبح أصغر رجل يسمى زعيماً في كلا الحزبين في انتخابات الكونغرس عام ١٩٥٤[٢٢]. إلا أن الحقيقة أشرت إلى أن دور مؤسسة الرئاسة، وإن بقي قوياً، إلا أن قوته أخذت في التناقص[٢٣]، على الرغم من موافقة الكونغرس على قرار الرئيس ليندون جونسون الدخول في عمليات عسكرية في فييتنام بعد أن حصل الرئيس على التفويض اللازم من الكونغرس على أساس حماية القوات الأمريكية[٢٤]؛ إذ وافق

---

(٢٠) Schlesinger, «The Imperial Presidency,» p. 200.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

(٢٢) بوث موني، **ليندون جونسون: حياته وأعماله**، ترجمة راشد البراوي (القاهرة: مطبعة المعرفة، ١٩٦٤)، ص ٢٥ - ٢٦.

(٢٣) Tomas R. Dye and Harmon Zeigler, «The Irony of Democracy,» in: Fidler [et al.], *American Politics*, pp. 95-96.

(٢٤) كان الرئيسان ايزنهاور وكينيدي قد أرسلا مساعدات عسكرية ومستشارين عسكريين أمريكيين إلى فييتنام الجنوبية لمواجهة المد الشيوعي عقب الثورة الشيوعية في الصين عام ١٩٤٩. انظر: Lester A. Sobel, ed., *South Vietnam: U.S.-Communist Confrontation in Southeast Asia*, contributing editors Hal Kosut [and] Howard M. Epstein, Interim History. A Facts on File Publication (New York: Facts on File, 1966), vol. 1: *1961-1965*, p. 113.

الكونغرس في منتصف آب/أغسطس ١٩٦٥ على قرار مشترك بأغلبية ٨٨ إلى ٢ في مجلس الشيوخ و٤١٤ إلى صفر في مجلس النواب، على قرار الرئيس؛ تلك الموافقة التي بدت وكأنها محاولة من الكونغرس لتعزيز سلطة الرئيس[٢٥]، إذ تم منحه سلطات اتخاذ أي إجراءات لازمة وإعطاء الأوامر بقصف فييتنام الشمالية وإرسال القوات الأمريكية إلى فييتنام الجنوبية[٢٦].

والحقيقة أن سر التناقض الذي لاح في دور مؤسسة الرئاسة في عهد ليندون جونسون، يرجع بالدرجة الأساس إلى عاملين رئيسين:

الأول نظرة الرئيس إلى الرئاسة ذاتها، إذ يراها في المقام الأول «وظيفة إقناع وتوجيه أكثر منها مظهراً للسلطة»[٢٧]؛ ولما كانت النظرة إلى الرئاسة على أنها «وظيفة إدارية» أكثر منها سلطة حاكمة، كان من الضروري أن تتفاعل بعمق مع المصالح العليا، ولا سيما الأخطار أو المهددات التي تعرقل الوصول إلى المصالح العليا، وإن التزمت في رؤية الرئاسة كمظهر من مظاهر السلطة سيؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى إضعاف هيبة وسطوة الرئاسة.

العامل **الثاني** هو اهتمامات الرئيس جونسون ذاته، وتركيزه على السياسة الداخلية؛ إذ قدم أثناء رئاسته عدداً من المشاريع ذات البعد الداخلي، ومنها مشروع «المجتمع العظيم» الذي يهدف إلى «العمل على توفير الرفاهية والحرية لجميع أفراد الشعب، وهذا ما يستلزم القضاء على الفقر والظلم العنصري»[٢٨]. وقدم مشروع «الحقوق المدنية»، وهدفه تأمين المساواة في المعاملة بين الأمريكيين، بصرف النظر عن اللون أو العرق[٢٩]. وكذلك مشروع «محاربة

---

(٢٥) Ronald C. Moe, ed., *Congress and the President; Allies and Adversaries* (Pacific Palisades, CA: Goodyear Pub. Co., [1971]), p. 253.

(٢٦) George C. Herring, *America's Longest War: The United States and Vietnam, 1950-1975,* America in Crisis (New York: Wiley, 1979), p. 133.

وقد عاد الكونغرس فاتخذ عام ١٩٧٠ قراراً تمثل بسحب التخويل الذي منحه الرئيس ليندون جونسون بشأن أزمة جنوب شرق آسيا والذي سبق وأن أقره بأغلبية ساحقة. انظر: ستيفن جود، **الكونغرس الأمريكي الجديد**، ترجمة عزة قناوي (القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٨٣)، ص ٢١٦.

(٢٧) ليندون جونسون، **مستقبل أمريكا**، ترجمة محمد أمين زكي (القاهرة: دار الكرنك، ١٩٦٦)، ص ٧.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٢٩) Steven Flawson, «Civil Rights,» paper presented at: *Exploring the Johnson Years* (conference), edited by Robert A. Divine (Austin, TX: University of Texas Press, 1981), p. 96.

الفقر» (War on Poverty)، وفيه عدّ الرئيس جونسون الفقر الداء الذي يصيب الإنسان في جسده وروحه وكرامته[٣٠].

ومما تجدر الإشارة إليه، أن النظرة المحافظة للرئيس جونسون عن العالم وشكه الكبير في زعماء «العالم الثالث» وحركاتهم الاشتراكية، فضلاً على ثقته الزائدة في فعالية القوة العسكرية الأمريكية كوسيلة لها القدرة الدائمة على الحفاظ على المصالح الحيوية الأمريكية حول العالم إذا ما واجهت تلك المصالح تهديداً معيناً[٣١]، قد أدت بالرئيس إلى أن يهتم بالشؤون الداخلية أكثر من السياسة الخارجية، وهو ما منح الكونغرس بالنتيجة فرصة أكبر للسعي وراء المشاركة في السياسة الخارجية، وبالتالي في صنع الاستراتيجية الأمريكية.

وعليه، فإن زمن الرئيس ليندون جونسون اختلف عن فترات الرؤساء الذين سبقوه من حيث منح الكونغرس فرصة أكبر للمشاركة في عملية صنع الاستراتيجية الأمريكية، بعد أن كانت تلك العملية شبه محتكره من قبل مؤسسة الرئاسة.

لقد أدى وصول الرئيس ريتشارد نيكسون إلى رئاسة الولايات المتحدة، وهو ذو الشخصية القوية والخبرة الواسعة في مجال الإدارة والعمل السياسي، إلى رفد مؤسسة الرئاسة التي أخذت تعاني بعض الضعف، بعامل قوة جديد رأى البعض أنه سيساهم في إعادة هيمنة مؤسسة الرئاسة على السياسة الخارجية وصنع الاستراتيجية. ولذلك، بقي الرئيس ريتشارد نيكسون طيلة فترة ولايته الأولى يدعم دور ومركز مؤسسة الرئاسة على حساب الكونغرس، ليس على صعيد السياسة الخارجية وحسب، بل حتى في رسم السياسة الداخلية أيضاً، محاولاً إعادة مؤسسة الرئاسة إلى تلك القوة «الإمبراطورية» التي سبق أن أشار إليها الرئيس ترومان[٣٢].

من جانب آخر، لم يُرِد الكونغرس أن يتخلى عن بعض المزايا التي حصل عليها إبان عهد الرئيس السابق ليندون جونسون؛ لذلك، استمر في محاولات

---

(٣٠) Mark I. Gelfand, «The War on Poverty,» paper presented at: Ibid., p. 139.

(٣١) هالة أبو بكر سعودي، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٤٣.

(٣٢) جود، **الكونغرس الأمريكي الجديد**، ص ١٣٦.

التدخل للمشاركة في رسم السياسة الخارجية وصنع الاستراتيجية، على الرغم من أنه اصطدم بقوة الرئيس نيكسون ورغبته الواضحة في هيمنة مؤسسة الرئاسة حتى منتصف عام ١٩٧٣ تقريباً، على إثر نتائج حرب فييتنام وفضيحة ووترغيت، كما أن الكونغرس تدخل معارضاً في أكثر من قضية، وخصوصاً قضية الحرب في فييتنام، إذ اعترض على استخدام القوة فيها بحجة أن استخدامها أمر لا ينبغي تركه للرئيس وحده.

وفي هذا الصدد، أعلن رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي وليام فولبرايت، أنه «إذا ما استمرت هذه الحرب دون نهاية في الأفق، وإذا ما تصاعدت بها الولايات المتحدة أكثر من المستوى الحالي؛ فإنها بذلك ستدمر كل إمكانات الوفاق مع الاتحاد السوفياتي، وقد تؤدي في النهاية إلى دفع الاتحاد السوفياتي والصين في اتجاه الصدام المباشر معنا»[٣٣]. وقد دفعت اعتراضات الكونغرس الرئيس ريتشارد نيكسون إلى اتباع استراتيجية جديدة نابعة من سياسة «الحرب بالنيابة»، التي قوامها الاعتماد على الحلفاء كنواب (By Proxy) لتنفيذ السياسات الأمريكية، بدلاً من استخدام القوة العسكرية مباشرة من قبل الولايات المتحدة، مقابل أن تقوم الأخيرة بإمداد أولئك (النواب) بالمساعدات التكنولوجية والمادية[٣٤].

وبعد هذا التاريخ، أخذ دور مؤسسة الرئاسة منعطفاً جديداً، قوامه التحول من الهيمنة شبه المطلقة في عملية صنع الاستراتيجية، إلى المشاركة الواسعة للكونغرس في تحديد أطر السياسة الخارجية، وبالتالي صنع الاستراتيجية. وكان العامل الأبرز في هذا التحول والدخول في مرحلة جديدة، هو ما آلت إليه حرب فييتنام من خسائر واضحة منيت بها القوات الأمريكية، وهو ما دعا أعضاء الكونغرس إلى الوقوف بحزم ضد الرأي القائل إن ثمة شخصاً واحداً يتحكم بمصير الأمة كلها.

---

(٣٣) نقلاً عن: إسماعيل صبري مقلد، «أزمة السياسة الأمريكية في فييتنام،» **السياسة الدولية**، العدد ٢١ (تموز/يوليو ١٩٧٠)، ص ٣٥.

(٣٤) هنري كيسنجر، **مذكرات هنري كيسنجر في البيت الأبيض، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣**، ترجمة خليل فريجات، ط ٢ (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٠) ج ١، وفرجينيا برودين ومارك سلدن، **السر المعروف: مبدأ نيكسون وكيسنجر في آسيا**، نقلها إلى العربية نصير عاروري وأحمد طربين (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤)، ص ٦.

ثانياً: دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية في الفترة منذ منتصف ١٩٧٣ حتى ١٩٨٩

أشعلت نتائج حرب فييتنام جذوة الصدام بين الرئيس والكونغرس حول جدوى الاستراتيجية التي كان يتبعها الرئيس، والتي رسمها عبر مؤسسة الرئاسة دون أخذ رأي الكونغرس. ولذلك، كثرت الاعتراضات من أعضائه حول الاستراتيجية التي كان يتبعها الرئيس نيكسون، واستمرار التدخل الأمريكي في فييتنام دون وضوح بوادر النصر.

وهنا عد الكونغرس الرئيس الأمريكي قد أرسل نصف مليون جندي إلى مكان غامض، إذ لم تكن مصالح الولايات المتحدة مهددة بوضوح، وعد أعضاء الكونغرس فعل الرئيس هذا عدواناً على مبدأ الفصل بين السلطات، لأن الدستور يعطي للكونغرس وحده سلطة إعلان الحرب، فكيف يمكن للرئيس أن يواصل صراعاً طويلاً وباهظاً بغير إعلان من الكونغرس[٣٥].

وإذ اعترض الكونغرس، وكما أشرنا، على استمرار نشر القوات الأمريكية في فييتنام؛ فإنه تدخل في قضية استخدام القوة العسكرية في إندونيسيا، إذ اعتبر أن أي استخدام للقوة بعد تاريخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٣، يُعدُّ استخداماً غير شرعي وتجاوزاً للحقوق الدستورية[٣٦]، وهو ما يعني تقليل قدرة التحرك الاستراتيجي للولايات المتحدة في تلك المنطقة.

وتفاعلت تبعات حرب فييتنام مع فضيحة التنصت غير الدستوري على مكاتب الحزب الديمقراطي في ووترغيت، التي اتُهم بها أشخاص تابعون للحزب الجمهوري، وهي التي أدت إلى توسيع أزمة الثقة في الرئاسة، لتطيح هذه الأزمة بالرئيس نيكسون في ما بعد[٣٧].

---

(٣٥) وائل محمد إسماعيل، «النظام السياسي الأمريكي: دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في الشؤون الخارجية،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٤)، ص ٢٩٦.

(٣٦) عبد العزيز العجيزي، «التسوية السياسية والتسوية العسكرية لحرب فييتنام،» **السياسة الدولية**، العدد ٣١ (١٩٧٣)، ص ١٥، و David S. Broder, *Changing of the Guard: Power and Leadership in America* (New York: Simon and Schuster, 1980), pp. 84-90.

(٣٧) يروي الرئيس نيكسون أن سبب الإطاحة به لم يكن قضية ووترغيت، وإنما لتجاوزه الكونغرس في قضية قصف هانوي ليلة رأس السنة عام ١٩٧٣، عندما أخبر الرئيس نيكسون نظام فييتنام الجنوبية ولم يخبر الكونغرس بأمر إطلاق القنابل. ولذلك ثار أعضاء الكونغرس ضده مطالبين بضرورة استرجاع حق المشاركة =

ولأن مؤسسة الرئاسة ودورها تأثرا كثيراً بسبب هذين العاملين، فقد أخذ دور الكونغرس، في المقابل، يزداد في إطار رسم السياسة الخارجية، مستغلاً الضعف الذي أصاب مؤسسة الرئاسة واهتزاز ثقة الرأي العام بها. فقد أصدرت اللجنة الفرعية لشؤون الأمن القومي في مجلس النواب، الموافقة على مشروع قانون يقيد صلاحيات الرئيس بخصوص نشر القوات الأمريكية خارج الولايات المتحدة، ويجبره على سحب جميع القوات المشتركة في أي نزاع خارجي بعد مهلة ١٢٠ يوماً، إلا في حالة موافقة الكونغرس صراحة[٣٨]. وهذه ليست المحاولة الأولى من الكونغرس للحد من سلطة الرئيس في الدخول في حالة حرب دون إبلاغه؛ ففي عام ١٩٦٩، تبنى مجلس الشيوخ الأمريكي قراراً فحواه أن لا شرعية لأي استخدام للقوات المسلحة من قبل الرئيس دون أن تشترك في إصداره السلطة التشريعية مع مؤسسة الرئاسة، بيد أن هذا القرار رفض من قبل مجلس النواب. عاد بعدها مجلس الشيوخ عام ١٩٧٢، إلى إصدار قرار يهدف إلى التضييق على سلطة الرئيس بصفته قائداً أعلى للقوات المسلحة عبر مجموعة تحديات يسمح له بموجبها فقط بإرسال القوات المسلحة إلى الخارج. وقد تزامن هذا القرار مع طرح مجلس النواب لمشروعين (عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧١)، لإلزام الرئيس تقديم تقارير إلى الكونغرس قبل إرسال القوات إلى القتال، حتى اجتمعت جهود المجلسين أخيراً بإصدار قانون سلطات الحرب في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣[٣٩]، الذي تضمن إلزام الرئيس بتقديم تقرير إلى الكونغرس في مهلة ٤٨ ساعة من تاريخ القيام بإرسال جنود أمريكيين إلى منطقة تحدث فيها أو من الممكن أن تحدث فيها صراعات. وعلى الرئيس أن يتشاور مع الكونغرس بصفة مستمرة ومنتظمة أثناء وجود القوات الأمريكية في مناطق الصراعات المسلحة، وحتى يحين موعد سحبها. وإذا لم يصدر الكونغرس قراراً بالموافقة على استمرار وجود القوات الأمريكية في مناطق الصراعات المسلحة لمدة ٦٠ يوماً من تاريخ إرسالها، فإن على الرئيس سحبها[٤٠].

= للكونغرس في استخدام القوة. انظر: إسماعيل، المصدر نفسه، ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧. نقلاً عن: McGeorge Bundy, «Reconsiderations: Vietnam, Watergate and Presidential Powers,» *Foreign Affairs*, vol. 58, no. 2 (Winter 1979-1980), pp. 402-403.

(٣٨) Fidler [et al.], *American Politics*, p. 174.

(٣٩) ثائر القيسي، «صلاحية إعلان الحرب في الدساتير المعاصرة،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية القانون، ١٩٩٣)، ص ٥٥ ـ ٥٨.

(٤٠) Abraham D. Sofaer, «The War Powers Resolution,» *Department of State Bulletin* (August 1980), p. 68.

وهنا فإن الكونغرس ضيّق صلاحيات الرئيس بخصوص استمرار تواجد القوات العسكرية في مناطق الصراعات، إذا لم يفوضه الكونغرس بصلاحيات استخدام القوة أو لم يوافق الأخير، على استمرار هذا الوجود[٤١]. وحقيقة الأمر أن هذا القانون لا يعد مؤثراً في قرار الرئيس باستمرار وجود القوات دون موافقة الكونغرس، إلا من ناحية واحدة هي ناحية التمويل؛ إذ يستطيع الكونغرس وحده أن يفرض قيوداً على الرئيس عن طريق سحب التمويل عن القوات المرسلة، إذا لم يستجب الرئيس لمطالبه. وهو أمر لا يخلو من تأثيرات في الكونغرس من قبل الرأي العام، ما دام الذين انقطع عنهم التمويل أبناء الوطن[٤٢].

وفي إطار محاولات الكونغرس التأثير في دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية، قرر مجلس الشيوخ في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ خفض المعونه الخارجية الأمريكية إلى ١٢٠٠ مليون دولار، وهي أقل ميزانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مما شكل عائقاً أمام تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في ما بعد، نظراً إلى اعتماد جزء كبير منها على التخصيصات المالية[٤٣].

وفي الإطار ذاته، عارضَ الكونغرس بعض عناصر الاستراتيجية التي اتبعتها إدارة الرئيس نيكسون في التعامل مع الاتحاد السوفياتي، وبالذات في ما يتعلق برغبة الإدارة الأمريكية في تطوير العلاقات التجارية معه. لذلك، ولأجل ديمومة سياسة الوفاق التي أخذت ملامحها تطغى على حالة العلاقة الأمريكية ـ السوفياتية، فإن الإدارة الأمريكية أعربت عن رغبتها في توثيق العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفياتي. إلا أن الكونغرس تدخل معترضاً عبر إصدار تشريع الإصلاح التجاري، الذي يقيد تطور العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفياتي، مشترطاً أن يقوم هذا الأخير بإلغاء ضريبة الهجرة المفروضة على اليهود السوفيات، في مقابل منحه التسهيلات التجارية التي يقترحها الرئيس[٤٤].

---

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) «استراتيجية الرئيس بوش الابن الجديدة في العراق (تعليقات إخبارية)،» قناة الحرة، ١٢/ ١/ ٢٠٠٧.

(٤٣) إسماعيل، «النظام السياسي الأمريكي: دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في الشؤون الخارجية،» ص ١٦١، نقلاً عن وثيقة: U.S., Congress, Senate, Congressional Record, 27 June 1974.

(٤٤) **حرب تشرين وقضايا استراتيجية عالمية**، ترجمة بيار عقل (لندن: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧)، ص ١١.

ونتيجة لما لحق بمؤسسة الرئاسة ودورها في صنع الاستراتيجية من ضرر إثر فضيحة ووترغيت، وكذلك تأثر دورها في العملية الأمنية على إثر إصدار قانون سلطات الحرب، حاولت الإدارة الأمريكية ربط قوة مؤسسة الرئاسة واتساع دورها في عملية صنع الاستراتيجية بقوة التأثير الذي تحوزه الولايات المتحدة على الصعيد الدولي. وفي ذلك يقول وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في عهد الرئيس نيكسون، هنري كيسنجر، في رده على تساؤل حول أثر الفضيحة في قدرة الرئيس نيسكون على مواجهة أمور السياسة الخارجية والتفاوض مع الشرق من موقع القوة «إن الكثير يتوقف على كيفية تقييم الدول الأجنبية لدرجة السلطة التي سيحتفظ بها الرئيس الأمريكي بعد ووترغيت»[٤٥].

لقد أشرت الأحداث اللاحقة لفضيحة ووترغيت، إلى أن دور مؤسسة الرئاسة في السياسة الخارجية، وبالتالي في عملية صنع الاستراتيجية، أخذ في التناقص بفعل استمرار القيود التشريعية الصادرة من الكونغرس على حركة الرئيس في السياسة الخارجية، إلى درجة أصبح الكونغرس معها هو القوة المتفوقة في رسم السياسة الخارجية، وبالذات مجلس الشيوخ[٤٦]. وحول ذلك يقول كيسنجر «لم استطع التنبؤ بأن ووترغيت ستنهك السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة، إلى درجة تتحدد معها قدرة السلطة التنفيذية على التحرك بمرونة»[٤٧].

وتبعاً لذلك، فقد صرح الرئيس نيكسون بأن دور الكونغرس المقيد للسلطة التنفيذية كان السبب في خسارة الحرب في فييتنام، وأن «الهزيمة لم تأتِ إلا عندما رفض مجلس الشيوخ أن يمنح «سايغون» المساعدة العسكرية، كتلك التي تسلمتها «هانوي» من الاتحاد السوفياتي»[٤٨].

وإذا كانت ظروف الهزيمة في فييتنام وفضيحة ووترغيت قد خدمتا الكونغرس في أن يستحوذ على دور أكبر في عملية صنع الاستراتيجية الأمريكية،

---

(٤٥) أيمن الأمير، «فضيحة ووترغيت وسلطة الرئاسة الأمريكية،» **السياسة الدولية**، العدد ٣٣ (تموز/يوليو ١٩٧٣)، ص ١٣٥.

(٤٦) Raymond Aron, *The Imperial Republic; the United States and the World, 1945-1973*, translated by Frank Jellinek (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, [1974]), p. x.

(٤٧) نقلاً عن: إسماعيل، «النظام السياسي الأمريكي: دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في الشؤون الخارجية،» ص ٢٩٩.

(٤٨) ريتشارد نيكسون، **حرب فييتنام وتأثيراتها على السياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة ناظم الجاسور، سلسلة الكتب المترجمة؛ ٢٥ (بغداد: الجامعة المستنصرية، ١٩٨٦)، ص ١٥.

بما يقابله من إضعاف لدور مؤسسة الرئاسة؛ فإن الكونغرس في زمن الرئيس جيرالد فورد استمر في محاولات الحصول على دور متزايد في المشاركة في عملية صنع الاستراتيجية، معتبراً أن مؤسسة الرئاسة لا يمكنها وحدها صنع الاستراتيجية التي تحقق الأهداف العليا، ولا سيما بعد ما آلت إليه مؤسسة الرئاسة، في أواخر عهد ريتشارد نيكسون، من ضعف.

ومن جانب آخر، فإن الرئيس جيرالد فورد، فضلاً على ما عرف عنه من ضعف الشخصية، وهو ما أثر في هيبة مؤسسة الرئاسة المتأثرة أصلاً بالفضيحة السابقة، لم يعترض على التدخل المستمر من قبل الكونغرس في عملية صنع الاستراتيجية. وربما يعود سبب ذلك إلى أن الرئيس فورد لم يرد أن يزيد من فجوة الاعتراضات بينه وبين الكونغرس بعد فضيحة ووترغيت، ولذلك انصب جل اهتمامه على إعادة الثقة في نزاهة الإدارة، وإعادة تنظيم الأجهزة الأمنية التابعة لمؤسسة الرئاسة، ولا سيما وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، ومكتب التحقيقات الفدرالي (FBI)[٤٩].

وكما كانت الحال في عهد الرئيس فورد، فإن دور مؤسسة الرئاسة في عهد الرئيس جيمي كارتر أخذ في التناقص أيضاً[٥٠]. على الرغم من محاولات هذا الأخير استعادة الرئاسة لدورها المفقود عن طريق استغلال الأغلبية في الكونغرس بعد أن اصبحت ديمقراطية (من حزب الرئيس كارتر نفسه)، إلا أن تواصل أزمة الثقة حافظ على استمرار منحى التراجع في دور مؤسسة الرئاسة، مقابل رغبة واسعة من الكونغرس في توسيع دوره.

ومع ذلك، لم يترك الرئيس الأمريكي كارتر فرصة لكي تستعيد مؤسسة الرئاسة دورها في رسم الاستراتيجية إلا وحاول استغلالها، فانتقد قانون سلطات الحرب، وتزايد تدخل الكونغرس في السياسة الخارجية، ومحاولته حرمان الرئيس من حرية التصرف لمواجهة التهديدات السوفياتية في أفريقيا[٥١]؛ وهي الانتقادات

(٤٩) أغمار لطيف نصيف، **جماعات الضغط اليهودية في أربع إدارات أمريكية: تأثير اللوبي الصهيوني** (بغداد: شركة المنصور للطباعة، ١٩٨٩)، ص ١٢٦.

(٥٠) Godfrey Hodgson, *Congress and American Foreign Policy*, Chatham House Papers; no. 2 0143-5795 (London: Royal Institute of International Affairs, 1979), pp. 10-57.

(٥١) محمد عبد العزيز ربيع، «سياسة أمريكا الخارجية: الخلفية التاريخية والقانونية لصنع القرار السياسي،» **المجلة العربية للدراسات الدولية**، العدد ١ (١٩٩٠)، ص ٧٩.

التي عمقت الهوة بين الرئيس والكونغرس، ولا سيما بعد اعتراض الأخير على تجاهل الرئيس له بعد قيامه بإلغاء معاهدة التبادل المشترك مع تايوان وقطع العلاقات الدبلوماسية معها، وإصدار بيان أمريكي ـ صيني مشترك لإقامة علاقات دبلوماسية عام ١٩٧٨، مع الاعتراف بأن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين، وأن الصين الشعبية هي الممثل الشرعي للصين كلها. وقد أدى هذا الأمر في المقابل إلى اعتراض الكونغرس وقيامه بإصدار قانون تشريعي يؤكد التعهد بحماية الولايات المتحدة لتايوان، واستمرار الدعم العسكري لها[٥٢].

إن التنافس بين الكونغرس ومؤسسة الرئاسة حول رسم السياسة الخارجية، يؤشر إلى مدى الدور الذي أراد الكونغرس أن يحظى به بعد أن حاول تحديد دور مؤسسة الرئاسة؛ فالكونغرس رأى أن استراتيجية الرئيس في التحول ناحية الصين الشعبية لا تحقق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، التي ترى في الأخيرة دولة ضمن المعسكر غير الحليف للولايات المتحدة على عكس تايوان. وهذا ما أشر بجملته إلى استمرار محاولات الكونغرس أن يحظى بدور أكبر في رسم الاستراتيجية الأمريكية.

واذا كانت هذه هي حال الكونغرس ودوره في عملية صنع الاستراتيجية الأمريكية الذي أخذ يتنامى بعد عام ١٩٧٣، فإن الحال لم تكد تختلف في عهد رئاسة رونالد ريغان؛ الذي، وإن كانت مؤسسة الرئاسة أثناء مدة حكمه الأولى قد استعادت شيئاً من هيبتها المفقودة[٥٣]، إلا أن التفوق في مجال السياسة الخارجية استمر للكونغرس، واستمر الأخير في التدخل في رسم السياسة الخارجية. وفي هذا الخصوص، يمكن الإشارة إلى ثلاثة مواضع شهدت تعارضاً واسعاً بين مؤسسة الرئاسة والكونغرس، في إطار عملية صنع الاستراتيجية:

الموضع **الأول** هو انتقاد مكتب الأبحاث التابع للكونغرس استراتيجية الرئيس ريغان في الخليج العربي، التي تعهد الرئيس فيها بالتدخل لمواجهة أي خطر يتهدد المصالح القومية الأمريكية ـ وهو امتداد لمبدأ كارتر في إنشاء قوة التدخل السريع ـ إذ اعتبر الكونغرس أي قرار يصدر عن الرئاسة في ما يتعلق بالاستراتيجية

---

(٥٢) وهو القانون الذي أقر في نيسان/ أبريل ١٩٧٩. انظر: *The China Factor: Sino-American Relations and the Global Scene* (conference), edited by Richard H. Soloman (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1981), pp. 296-314.

(٥٣) Dye and Zeigler, «The Irony of Democracy,» p. 96.

الأمريكية المتعلقة بالأهداف والمصالح العليا، لا بد من أن تؤخذ الموافقة المسبقة عليه من الكونغرس. وقد قال المكتب في بيان له: «لقد صرحت الإدارة. . . بعقيدة استراتيجية خطرة قد تعود لتأسرنا تارة تلو أخرى في الشهور والسنوات القادمة، إذ إنها أكدت عملياً بحق إلزام منزلة الولايات المتحدة وسطوتها وقوتها العسكرية بالدفاع عن مناطق بعيدة من العالم دون موافقة الكونغرس، بل حتى دون مشورته. وهي إذ تفعل ذلك، فانها تتخلى عن تقليد طويل من تقاليد التاريخ الدبلوماسي والدستوري للولايات المتحدة، والقاضي بأن الولايات المتحدة ليست ملزمة إلا حيث يقضي الكونغرس وعندما يفعل»[٥٤].

الموضع **الثاني** حين تكررت المنافسة أيضاً بين الكونغرس ومؤسسة الرئاسة حول الاستحواذ على السلطة الأكبر في عملية صنع الاستراتيجية عقب التفجير الذي تعرض له مقر قوات مشاة البحرية الأمريكية (المارينز) في لبنان عام ١٩٨٢، إذ لم يستطع الرئيس ريغان أن يقنع الكونغرس بإبقاء القوات في لبنان مدة ١٨ شهراً، إلا بعد مناقشات طويلة وضغوط مدير لجنة أيباك توماس دين، وهو ما عدّه وزير الخارجية الأمريكي (آنذاك) جورج شولتز تدخلاً سلبياً من جانب الكونغرس؛ إذ قال في حديث له أمام اللجنة الفرعية لمجلس الشيوخ «إن هذه القضية التي تتعلق بكيفية تعامل كل من الكونغرس والسلطة التنفيذية في حقل السياسة الخارجية تعد قضية مهمة إلى أقصى درجة، وبصرف النظر عمّا إذا كنتم تعتقدون أنها تسير الآن في الاتجاه الصحيح أم لا. . . فقد سارت في السنوات الأخيرة لصالح الكونغرس، ويبدو لي من بعض تجاربنا الأخيرة أننا نستطيع أن نرى بعض الجوانب السلبية لذلك»[٥٥].

ـ الموضع **الثالث** والأخير الذي يتوضح فيه التقاطع بين الكونغرس ومؤسسة الرئاسة حول صنع الاستراتيجية الأمريكية، هو محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية. إذ تدخل الكونغرس في تلك المحادثات بشكل واسع، عندما أطلق البعض وصف Caveat على ذلك التدخل. وهذا الوصف يفيد مصطلح الإذعان، وهو ما يعني إذعان الإدارة في المفاوضات لضغوط ومطالب الكونغرس[٥٦].

---

(٥٤) إسماعيل، «النظام السياسي الأمريكي: دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في الشؤون الخارجية،» ص ٣٠٢.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٣٠٣.

(٥٦) Alexander M. Haig, Jr., *Caveat: Realism, Reagan, and Foreign Policy* (New York: Macmillan, 1984), p. 29 sqq.

وبناءً على ما تقدم، وعلى الرغم من أن الرئيس رونالد ريغان قد امتلك شخصية أهلته أن يحظى بتأييد الرأي العام، حاول توظيفها لصالح إعادة دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية إلى الهيمنة على هذه العملية؛ إلا أن حقيقة الأوضاع الاستراتيجية لمكانة الولايات المتحدة، أشرت إلى استمرار دور الكونغرس المشارك في عملية صنع الاستراتيجية، وهو الدور الذي تناظر ودور مؤسسة الرئاسة، إن لم يتفوق عليه في أحيان عديدة.

ومما سبق كله، باستطاعتنا تثبيت حقيقة مهمة مفادها، أنه ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، حتى عام ١٩٧٣؛ كان الدور المهيمن في عملية صنع الاستراتيجية يعود إلى مؤسسة الرئاسة؛ وذلك نابع من أمور عدة، من بينها أن الكونغرس لم يقف في وجه مؤسسة الرئاسة معترضاً على سياساتها الخارجية أو استراتيجياتها، لإدراكه أن القرارات التي كانت تتخذها مؤسسة الرئاسة تتلقى الدعم الشعبي الكامل، نظراً إلى الحالة التي كانت تسوق فيها الاستراتيجيات، إذ إن أغلب القرارات المتعلقة بالاستراتيجية كانت تتخذ في حالات يكون فيها الرأي العام الأمريكي معبأ بشعور الخوف بسبب ما يساق عن أن التهديد الشيوعي للولايات المتحدة سينال من حريتها وأمنها إذا لم تتم مواجهته بشتى الوسائل. وبالاتساق مع ذلك، سمح الكونغرس ضمنياً للرئيس بإدارة السياسة الخارجية للولايات المتحدة، دون الاعتراض أو التدخل اعتماداً على أن مؤسسة الرئاسة تمتلك من الأجهزة والوكالات ما يمكنها من اتخاذ القرارات الاستراتيجية الصحيحة أكثر مما هو متاح للكونغرس. ولهذا، أصبحت مؤسسة الرئاسة في الولايات المتحدة تقوم بالدور الأكبر في رسم السياسة الخارجية وصنع الاستراتيجية، ذلك أن رئيس الولايات المتحدة بحكم صلاحياته الدستورية والأعراف العملية يصدر القرارات الحاسمة في السياسة الخارجية ويصنع الاستراتيجية التي يرى أنها مناسبة للوصول إلى تحقيق تلك الأهداف عبر صورة الاختيار بين بدائل عدة تطرحها الهيئات الاستشارية في البيت الأبيض، ولا سيما مجلس الأمن القومي، والهيئات المعنية، ولا سيما وزارتا الدفاع والخارجية[٥٧].

ومن هنا جاء الرأي الذي يرى أن مؤسسة الرئاسة حولت الرئاسة الأمريكية

(٥٧) عصام عبد الشافي، «مؤسسات صنع القرار الأمريكية وإدارة الأزمة العراقية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٢ (نيسان/أبريل ٢٠٠٣)، ص ٩٨.

إلى إمبراطورية: «الرئيس الإمبراطوري ولد في أربعينيات القرن العشرين وخمسينياته، وقد ولد لينقذ العالم من الهلاك»؛ وهذا الرئيس الإمبراطوري «كان أساساً خالق السياسة الخارجية (. . .) ساعدته في ذلك عوامل عدة (. . .): الخوف من الشيوعية، قوة الولايات المتحدة في التدخل بسرعة في كل أجزاء العالم»[٥٨].

إلا أنه بعد ذلك التاريخ، أخذ دور مؤسسة الرئاسة في الانحدار لصالح صعود دور الكونغرس وزيادة مساهمته في رسم السياسة الخارجية، بسبب ما لاح في مؤسسة الرئاسة من ضعف على إثر أحداث حرب فييتنام وفضيحة ووترغيت.

---

(٥٨) Fidler [et al.], *American Politics*, pp. 197-199.

القسم الثالث

مؤسسة الرئاسة، وتوجّهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي
في مرحلة ما بعد الحرب الباردة



سنتناول في هذا القسم الاتجاهات المختلفة المؤثرة في صنع الاستراتيجية الأمريكية عن طريق دراسة البنية الثقافية للسلوك السياسي الأمريكي عموماً، لكونها القاعدة المولدة لنسخ الجاذبية التي امتاز بها النظام السياسي الأمريكي وأسلوبه الاقتصادي والحياتي عموماً. كما سندرس ما صادفه ذلك الأسلوب من توسع وتأثير في خصوصيات المجتمعات الأخرى، تبعاً لما امتلكه من مقومات ووسائل قوة وديمومة؛ حتى بات من الصعب بناء تصور محدد للاستراتيجية الأمريكية وقواها المؤثرة دون المرور بحقيقة مستدعيات تكوّن ذلك الأسلوب وتداعياته المنشئة لمظاهر الاستراتيجية الأمريكية الشاملة.

ولأجل ذلك، قسمنا هذا القسم إلى ثلاثة فصول: تناولنا في **أولها** (الفصل السابع)، العلاقة بين البنية الثقافية للسلوك السياسي وتوجهات الولايات المتحدة الاستراتيجية بشكل عام؛ وتناولنا في الفصل **الثاني** من هذا القسم (الفصل الثامن) أبرز التوجهات الفكرية للاستراتيجية الأمريكية أثناء ولايات رئاسة الرؤساء الثلاثة الذين حكموا الولايات المتحدة للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٧)؛ وفي الفصل **الثالث** (الفصل التاسع)، ناقشنا المنافسة الحاصلة بين أبرز مؤسستين في النظام الأمريكي، وهما المؤسسة التشريعية ومؤسسة الرئاسة، وناقشنا دورهما في صياغة توجهات الفكر الاستراتيجي، مع التركيز على أدوار مؤسسة الرئاسة، دون إغفال دور القوى والمؤسسات الأمريكية الأخرى لإتمام ذلك الإطار.

الفصل السابع

البنية الثقافية للسلوك السياسي الأمريكي وتوجهاته الاستراتيجية بعد انتهاء الحرب الباردة

لا ريب أن الولايات المتحدة الأمريكية تُعدُّ دولة بحجم قارة، تكتظ بألوان وأطياف متعددة من مظاهر القوة تبعاً لقيام كيانها على أساس الهجرة وتعلية فكرة المصلحة والبراغماتية وليس على الفكرة القومية[1]. وإن كانت الثقافة الأمريكية قد تأسست على مبادئ أولية راعت التكوين الأنغلوسكسوني ـ البروتستانتي للعنصر الأبيض؛ إلا أنها اليوم تسير نحو تحقيق ثقافة أكثر تنوعاً، إذ ستكون الغلبة فيها للآتين والسود[2].

أولاً: على الصعيد الفكري

على الصعيد الفكري، فإن الحرية الفكرية قد ضمنت طرح الأفكار كافة للنقاش؛ وإذا ما استثنينا الأفكار الشيوعية التي جرت محاربتها في عقود الحرب الباردة، فإن ما تخرجه المؤسسات الأمريكية الرسمية منها وغير الرسمية من قرارات وما تؤسسه من أفعال، يكاد يكون حاوياً على ما يبدو تناقضات كبيرة جداً، خاصة في حالة الاطلاع عليها في آن واحد؛ وهذا ما يدفعنا إلى ضرورة

---

(١) انظر مثلاً: كارلهاينتس دشنر، **المولوخ: إله الشر ـ تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية**، ترجمة محمد حديد؛ مراجعة وإعداد زياد منى، ط ٣ ([بيروت]: دار قدمس للنشر، ٢٠٠٢)، ص ٣٣ ـ ٤٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٠. وقد انتهت لجنة إصلاح شؤون الهجرة في الكونغرس عام ١٩٩٥ إلى أن نسبة سكان الولايات المتحدة ستتغير كالآتي: بحسب إحصاءات ١٩٩٥، يشكل البيض غير اللاتين نسبة ٧٤ بالمئة، ويتوقع أن يبلغوا ٦٤ بالمئة عام ٢٠٢٠؛ أما اللاتين، فيتوقع أن تزداد نسبتهم من ١٠ بالمئة إلى ١٦ بالمئة، والآسيويون من ٣ بالمئة إلى ٦ بالمئة، عدا السود الذين ترتفع نسبتهم من ١٢ بالمئة إلى ١٣ بالمئة للفترة نفسها. انظر: صموئيل هنتنغتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب (القاهرة: دار سطور للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ٣٢٨ ـ ٣٣١.

معرفة كيفية اتخاذ القرار، أو كيفية صنع السياسة، أو رسم الاستراتيجية في الولايات المتحدة والقوى المؤثرة فيها. وقد رصدناها في نحو ٢٠ عنواناً لقوى رئيسية داخلية وخارجية، رسمية وغير رسمية.

وننوه أن كثرة المصادر والمراجع مربكة في أحيان كثيرة، وصدور تقرير أو كتاب متداول عن إحدى القوى باستثناء مؤسسات السلطة الرسمية، ليس ملزماً لجعله قرينة لتقييم استراتيجيات الولايات المتحدة. فالكونغرس الأمريكي كما فروع السلطة التنفيذية، تتجاذبه اللقاءات والسجالات واستضافات لشخصيات أو محللين... وغالباً ما تنشر وقائع تلك اللقاءات في مواقعه الإلكترونية وإصداراته، إلا أن ذلك لا يعني تبنياً من قبل تلك المؤسسات للطروحات الواردة فيها، وأن مراكز الأبحاث قد تتبنى رؤى في كيفية إدارة النظام الدولي أو صنع الاستراتيجيات... ورغم قرب أو بعد عناصر تلك المراكز من الإدارة، إلا أنه كذلك لا يعني تبني الولايات المتحدة رسمياً لتلك الرؤى، بل إن بعض الحلقات التنفيذية قد تنتهي إلى استنتاجات مهمة تخالف تلك الرؤى تماماً، كما في وزارة الخارجية، لا سيما في كيفية التعامل مع مناطق وقضايا الأزمات؛ وكذلك الحال مع وكالة الاستخبارات المركزية أو وزارة الدفاع في تنفيذهما لخطط محددة.

ومما يثير الالتباس هنا أكثر، هو الاتجاه القائم في الولايات المتحدة، وعلى نحو ثلاثة عقود، في البحث عن الإجراءات التي تسيّر عمل الدولة في العلاقات الدولية بأقل قدر من الالتزامات السياسية والاستراتيجية، ودون الوقوع في شرنقة الإجراءات الدستورية، لا سيما بخصوص عقد الإدارات الأمريكية معاهدات دولية ملزمة واضحة المقاصد، والآليات الميسرة لإتمامها، إذ تبنت تلك الإدارات ابتداء الاتفاقيات التنفيذية، ثم تبنت صيغة البيانات السياسية بينها وبين حكومات الدول الأخرى كوسيلة لتجاوز تعقيدات التشريع الأمريكي وصلاحيات الكونغرس.

وكذلك، أظهرت الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة خطاباً سياسياً يدعو صراحة إلى ظهور ما يسمى عصر السلام الأمريكي (Pax Americana)، أو ما يفيد ابتداء عصر السيطرة الأمريكية على النظام الدولي. وقد تضمن ذلك الخطاب، صراحة أو ضمناً ما يحاجج بأن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً أمريكياً[٣].

وإذ يبدو ما تقدم بديهياً في ظل ما ستشهده الاستراتيجية الأمريكية الكونية من

---

(٣) ريتشارد نيكسون، **ما وراء السلام**، ترجمة مالك عباس (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥).

حثٌّ متصاعد بهذا الصدد[٤]، إلا أنه يبدو أيضاً وقد صادف اليقين نوعاً ما خاصة إذا ما علمنا بتطابق ذلك مع الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة عموماً، إذ يذهب المحلل الاستراتيجي برونو كولسن (Bruno Colson) إلى القول: «بقيت الأهداف الاستراتيجية بالنسبة إلى سياسة الولايات المتحدة الخارجية ثابتة منذ خمسين عاماً، وهي القضاء على الخصوم في سبيل أن تحافظ الولايات المتحدة على وضعها المتفوق والوحيد أطول مدة ممكنة»، ولن يكون ذلك ممكناً دون استراتيجية شاملة، على حد قول الأستاذ هارفي كوتون ـ بيغاري (Herve Coutean-Begarie) مدير معهد الاستراتيجية المتكاملة في فرنسا[٥].

ويوضح مستشار الأمن القومي السابق زبيغنيو بريجنسكي سر هذا التناغم بالقول: «إن ممارسة القوة الأمريكية، غالباً ما تتحول إلى تنظيم متفوق للقوة، يعتمد على تحريك المصادر الاقتصادية والتكنولوجية ذات الشأن، دون تأخير الغايات العسكرية، مع إغراء غامض أو مبهم في ممارسة طراز الحياة الأمريكية. ويعتمد كذلك على ما تتميز به النخب السياسية الأمريكية من دينامية (. . .). باختصار، ما من قوة تستطيع الادعاء بأنها قادرة على منافسة الولايات المتحدة في المجالات السياسية والأساسية: العسكرية، الاقتصادية، التكنولوجية، الثقافية، التي تشكل بدورها مقومات القوة الشاملة»[٦].

وبهذا الصدد، تشير مادلين أولبرايت (وزيرة الخارجية الأمريكية في الفترة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠١)، في كلمة لها أمام مجلس الشيوخ في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٩، إلى: «أن هدف الولايات المتحدة هو الحرية، فنحن الأمريكيين (. . .) نعمل مع الآخرين من أجل أن نقرب الشعوب إلى المبادئ الأساسية للديمقراطية والقانون والأسواق المفتوحة. إننا نقوم بذلك (. . .)، ولكن من الأمور الأساسية إقامة حماية أفضل لمصالح شعبنا وأمتنا (. . .) وتشجيع اقتصاد عالمي سليم، يتلقى فيه الإنتاج والتفوق الأمريكي ما يستحقانه من الاحترام والتقدير (. . .) الذي يليق بنا وعند القيام بدور الزعامة التي أقامها أسلافنا»[٧].

(٤) منعم العمار، **أمريكا وجدلية المواجهة**، دراسات استراتيجية (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠١)، ص ٦.

(٥) نقلاً عن: موسى الزعبي، «الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة: حرب على المنافسين أعداء وأصدقاء،» **مجلة الفكر** (دمشق)، العدد ٢١ (شتاء ٢٠٠٥)، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(٦) المصدر نفسه، ص ٦٥ ـ ٦٧.

(٧) المصدر نفسه، ص ٦٨ ـ ٦٩.

ولو وضعنا تلك الأفكار محل تقييم، سنجد أن عمليات تنفيذها قد اعترضتها العوائق والمحددات، حتى ظن البعض[٨] أن الاستراتيجية الأمريكية قد جانبت الفشل بعد انتهاء الحرب الباردة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية. وقد ازداد ذلك الرأي صلابة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة. فمثلاً، ينتهي عضوا مجلس الأمن القومي في عهد الرئيس السابق بيل كلينتون (William Jefferson Clinton)[٩]، دانيال بنيامين وستيفن سيمون (في كتابهما **الهجمة القادمة**)، إلى أن فشل الولايات المتحدة في إحداث تغيير مقبول داخل العراق، قوّض أنموذج الضربة الاستباقية، أحد أعمدة الاستراتيجية الأمريكية لمقارعة ما تصفه الولايات المتحدة إرهاباً. فالحرب ضد العراق، وإن أسقطت نظاماً سياسياً معادياً للولايات المتحدة، إلا أنها لم تؤدِّ إلى الحد من خطر العمليات «الإرهابية»[١٠].

كما قوّض الفشل عملية نشر الديمقراطية ومواجهة الدول ذات النظم الشمولية أو ما بات يُتعارف عليه في لغة الخطاب السياسي الرسمي الأمريكي بالدول الفاشلة، ويقصد بها تلك الدول التي وصلت إلى مرحلة الإنهاك والتفكك. ويلاحظ المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما في كتابه **أمريكا في مفترق طرق: الديمقراطية، السلطة وتركة المحافظين الجدد**، أن هذا الجانب قد فشل نتيجة الخلفية الأيديولوجية لهذه الاستراتيجية التي تقوم على المنطلقات الآتية[١١]:

- اعتبار الطابع الداخلي للنظام السياسي مفتاح سلوكه الخارجي (عدوانية الأنظمة الشمولية).

---

(٨) السيد ولد أباه، «المأزق الأمريكي بعيون أمريكية،» **الشرق الأوسط**، ٦/ ٤/ ٢٠٠٦، <http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=9991&article=356876>.

(٩) اسمه الحقيقي وليام جيفرسون بليث (William Jefferson Plythe)، اشتهر باسم بيل كلينتون نسبة إلى الاسم الثاني لزوج والدته الممرضة، التي تزوجت به بعد وفاة زوجها (والد الرئيس بيل كلينتون) إثر حادث سيارة. ولد الرئيس في ١٩ آب/أغسطس ١٩٤٦ في مدينة هوب باركنساس، ترشح عن الحزب الديمقراطي للرئاسة الأمريكية عام ١٩٩١، وخاض الانتخابات ضد الرئيس الجمهوري جورج بوش الأب وفاز فيها وتولى الرئاسة من عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠٠٠، واشتهر بأنه من أكثر الرؤساء شعبية، كما اشتهر بفضيحة التحرش الجنسي مع المتدربة في البيت الأبيض مونيكا لوينسكي. للمزيد انظر: Richard L. Wilson, *American Political Leaders*, American Biographies (New York: Facts on File, 2002), pp. 92-97.

(١٠) خضر عباس عطوان، حسين مشتت طريو وعامر حسن ثابت، «الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق: الواقع واحتمالات المستقبل ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣،» (دراسة غير منشورة، جامعة النهرين، مركز الدراسات القانونية والسياسية، ٢٠٠٦)، ص ٤ ـ ٦.

(١١) نقلاً عن: ولد أباه، المصدر نفسه.

ـ اعتبار القوة العسكرية أداة فاعلة لخدمة وتجسيد الأهداف الأخلاقية (شرعية الحرب).

ـ التوجس من التشريعات والمؤسسات الدولية بصفتها قيوداً تحد من فاعلية القرار الاستراتيجي، وكونها أدوات ضغط في يد الأنظمة المعادية.

ـ الشك في فاعلية البناء الاجتماعي الطموح.

وقد ظهرت في أثناء تفعيل تلك المنطلقات، ملامح الضعف الأمريكي في تحقيق بناء سياسي وإداري واجتماعي سليم، يحظى بإجماع دولي، ومن ثم الفشل في تحقيق الانتقال نحو الديمقراطية.

وهذا ما يدفعنا إلى النظر في مسألة أخرى، ألا وهي وجود تناقضات واضحة ومشخصة بين توجهات القوى المؤثرة في صنع الاستراتيجيات. فمثلاً، في استراتيجيات الولايات المتحدة تجاه الإسلام، يلاحظ أن تقرير الكونغرس الخاص بالتحقيق في أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، الصادر في ٢٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٤، أورد أنه «يجب على الولايات المتحدة أن تنتهج سياسة أفضل تجاه العالم الإسلامي، وذلك بالتعرف الوثيق على قيمه وقضاياه ومشكلاته، تعرفاً يكون أساسياً لتعامل صحي وبنّاء للطرفين». ويرى النائب جيمس ليتش، رئيس اللجنة الفرعية في العلاقات الدولية التابعة للجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، في تقرير له بهذا الخصوص: «من المحزن أن هجمات أيلول/ سبتمبر أثارت تساؤلات حول علاقة الإسلام والمسلمين بالإرهاب، لكن علينا أن نؤكد هنا أنه من وجهة نظر الولايات المتحدة، الإرهاب هو العدو، وليس الإسلام ولا المسلمين، وعلى الولايات المتحدة أن تدرك أنه إذا تمزقت العلاقة بينها وبين العالم الإسلامي، فإن هذا سيكون كارثة كبرى ذات عواقب تاريخية، ويجب علينا ألّا نسمح بذلك»[١٢].

ثانياً: الأهداف الثلاثة لإدارة بوش الابن

وعلى ما يبدو، وخلاف التوجه السابق، أن إدارة بوش الابن ألزمت نفسها، في خضم مواجهتها لأحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بثلاثة أهداف: **الأول**

---

(١٢) نقلاً عن: زين العابدين الركابي، «الحرب الباردة الجديدة: تقويض مجنون للأمن والسلام العالمي،» **الشرق الأوسط**، ١٢/ ٢/ ٢٠٠٥، <http://aawsat.com/leader.asp?section=3&article=28244&issueno=9573>.

الحرب ضد الإرهاب، **والثاني** مبادرة شراكة الشرق الأوسط لدعم الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي. ولكون المحدد الأول يتطلب تعاوناً من قبل الحكومات العربية التي غلب على أدائها السياسي طابع الاستبداد، توطئة لتحقق الهدف الثاني، خاصة بعد أن ترسخت القناعة لدى إدارة بوش الابن أن منطقة الشرق الأوسط، حكومات وشعوباً، تعد حواضن مولدة للإرهاب في العالم، فإنه قد اصطدم بالرؤية الأمريكية التي تدمج بين مصطلحات (سلفي، جهادي، متطرف) لتراها جميعاً مساوية لأعمال إرهابية، مما دفعها إلى تقييد نفسها بهدف **ثالث**، ألا وهو تنفيذ جهود للدبلوماسية العامة من أجل تحسين صورة الولايات المتحدة في العالم الإسلامي[١٣].

ومن بين ثنايا هذه الأهداف، تجد إدارة بوش الابن نفسها معنية بتوصيف استراتيجية عالمية للتعامل مع قضايا الانتشار النووي، لا سيما أزمة البرنامج النووي الإيراني. فالرئيس الأمريكي بوش يذهب إلى القول: «إن الكثيرين على يقين بأن الإيرانيين يريدون بسط نفوذهم على الشرق الأوسط كله. وهم يتوسلون بحزب الله لإشاعة الفوضى واستكمال استراتيجياتهم، وإن غاية من غايات ما يسعون إليه في بث العنف هي تعويق الإجماع الدولي على برنامجهم النووي، ويسعون إلى تخويف الحكومات المعتدلة وكف يدها وحملها على الانكفاء والانسحاب من الشؤون الإقليمية في الشرق الأوسط، ليتولى ملء الفراغ أنصار الأيديولوجيا العدوانية والمتطرفة»[١٤].

---

(١٣) انظر: بيتر بيترسون [وآخرون]، «هل المشكلة صورة أمريكا . . . أم استراتيجيتها؟ التقرير الأول: العثور على صوت لأمريكا: استراتيجية لإعادة تنشيط الدبلوماسية العامة الأمريكية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣)، ص ٨٩ ـ ١٠١؛ إدوارد جيرجسيان، «التقرير الثاني: تغيير العقول لكسب السلام: توجه استراتيجي جديد للدبلوماسية العامة الأمريكية في العالم العربي والإسلامي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣)، ص ١٠٣ ـ ١٠٥، وهشام سلام، «هل تدعم أمريكا تجديد الإسلام؟،» تقرير واشنطن، العدد ٦٧ (١٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=409>.

انظر أيضاً: البرنامج الاستشاري المعد من قبل مؤسسة راند لمصلحة البنتاغون بعنوان: «الإسلام المدني الديمقراطي: شركاء وموارد واستراتيجيات»، وما ينتهي إليه من ضرورة وضع أطر للتمييز بين المسلمين، وأن يكون استخدام القوة محصوراً بالتيار الأصولي الأكثر عداء للغرب، وأن يجري دعم التيارات العلمانية والتحديثية. انظر: رفيق عبد السلام، «قراءة في وثيقة أمريكية: من إعادة بناء الدول.. إلى إعادة بناء الثقافات،» **الشرق الأوسط**، ١٤/ ٥/ ٢٠٠٤، <http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=9299&article=233798>.

(١٤) كريستوفر ديكي، كيفن بيراينو وباباك ديغانبيشه، «العقيدة الإيرانية في الشرق الأوسط،» **نيوزويك** (الطبعة العربية) (١٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٦)، نقلاً عن: **الحياة**، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦، <http://www.daralhayat.com/culture/media/07-2006/item-20060125-a6acd64a/Story.html>.

إلا أن هذه الرؤية لم تمنع الولايات المتحدة من تقديم تنازلات مهمة، خاصة في قضية العراق(١٥).

ونتيجة الضغوطات التي مارستها الدول العربية جراء انحراف أهداف التغيير السياسي الأمريكي في العراق، والتوسع في معالم الفوضى إقليمياً، فضلاً على المزايا التي حصلت عليها إيران، وتوسيع أدوارها إلى درجة باتت تهدد أمن المنطقة كلها، اتجهت الولايات المتحدة إلى تطمين العرب عبر سياسة الإصلاح والتغيير، أن تدخل الولايات المتحدة مضمون في حالة تعرض أمن المنطقة للخطر(١٦)، وإلى الضغط على الحكومة العراقية من أجل ضبط التدخل الإيراني في إدارة شؤون العراق(١٧).

وعموماً، فإن هناك اختلافاً مهماً بين الباحثين في تصنيف وضع الولايات المتحدة الاستراتيجي، ومرجع هذا الاختلاف معيار التصنيف من الباحث أو الأكاديمي أو المراقب السياسي. فمحمد حسنين هيكل ينتهي إلى أن الولايات المتحدة تعيش في وضع الإمبراطورية، لما تملكه من عناصر قوة تستخدمها في أغلب الأحيان عند تعارض أي مشروع مع مصالحها القومية(١٨). بينما ينتهي محلل مثل أنـدرو باسيفيتش، إلى أن الولايات المتحدة تحاول صياغة وضعها الإمبراطوري(١٩).

---

(١٥) وإن كانت لا توجد وثائق رسمية يمكن الاعتماد عليها في الكشف عن حجم المساومات التي جرت بين الحكومتين الأمريكية والإيرانية إزاء العراق، إلا أن قراءة ناقدة لإجمالي التطورات في العراق للمدة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٧، تفيد أن الولايات المتحدة قد غضت الطرف عن تدخل إيراني في الشأن العراقي، إلى درجة أعاقت قدرتها على إدارة فاعلة لأزمة البرنامج النووي الإيراني نظراً إلى تغييرات الوضع الميداني في العراق، التي أجبرت الولايات المتحدة على عقد مؤتمر دولي لمناقشة سبل السيطرة على أعمال العنف فيه، وبمشاركة إيران ودول أخرى في ١٠ آذار/ مارس ٢٠٠٧. ويمكن النظر في التحليلات التي يقدمها الكاتب: مصطفى عبد العزيز مرسي، «البعد الأمريكي في أزمة الملف النووي الإيراني،» **الحياة**، ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٦، ص ٧.

(١٦) وأبرز ما قامت به الولايات المتحدة، هو الزيارات لكبار المسؤولين، وظهور مؤشر على ما بدأ يعرف بمحور «الدول الخليجية زائداً مصر والأردن»، مع مستهل تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦. انظر: «تقرير: اجتماع ٦+٢ مع رايس: لسنا محور ضد احد،» **الشرق الأوسط**، ٤/ ١٠/ ٢٠٠٦، <http://www.asharalawsat.com/leader.asp?section=3&article=101727>.

(١٧) وكان أهمها سلسلة الضغوط التي بدأت إدارة بوش الابن تمارسها عبر كبار مسؤوليها على الحكومة العراقية في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦. انظر: «بايدن وكيسنجر يحذّران من عواقب انسحاب مبكر،» **الحياة**، ٣/ ٥/ ٢٠٠٦، <http://www.daralhayat.com/world-news/america/05-2006/item-20060502.story.htm>.

(١٨) محمد حسنين هيكل، **الامبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**، ط ٣ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤)، ص ٩ ـ ١٣.

(١٩) أندرو باسيفيتش، **الامبراطورية الأمريكية: حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية**، ترجمة مركز التعريب والترجمة (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٤).

أما كيسنجر[٢٠] وبريجنسكي[٢١] وريتشارد هاس[٢٢]، فعلى الرغم من تقديرهم مكانة عناصر القوة الأمريكية، إلا أنهم أجمعوا على أن القدرة على صياغة وضع إمبراطوري فيه من المتطلبات ما يفوق طاقة الولايات المتحدة.

ويرى وولفورث[٢٣]، أن الولايات المتحدة لا تعيش مرحلة القطب الواحد. فأحادية القطب تعني وجود سلطة هرمية تسلسلية، وهذا غير متحقق. والولايات المتحدة تعيش مرحلة هيمنة نتيجة وجود فجوة في عناصر القوة مع القوى الأخرى.

إلا أن ما تقدم لا ينفي سعة المصالح الأمريكية السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وانتشارها العالمي؛ فأمريكا اللاتينية احتويت اقتصادياً في مشروع اقتراح اتفاقية التجارة الحرة في الأمريكيتين (FTAA)، بعد أن احتويت سياسياً في إطار مبدأ مونرو ١٨٢٣[٢٤]، وكذلك كان احتواء أوروبا عبر حلف شمال الأطلسي[٢٥]، وهكذا الحال مع اليابان عبر المعاهدة الدفاعية التي جددت عام ١٩٩٦. أما روسيا والصين، فقد جرى احتواؤهما عبر: سياسات نشر الوجود العسكري الأمريكي بالقرب من حدودهما، حلف شمال الأطلسي في وسط وشرق أوروبا، القواعد الأمريكية في آسيا الوسطى وفي أفغانستان، الوجود الأمريكي في شرق وجنوب شرق آسيا، فضلاً على إغراء كل من القوتين عبر علاقات الشراكة الاقتصادية[٢٦].

ثالثاً: المشاريع الأمريكية إزاء الشرق الأوسط

أما منطقة الشرق الأوسط، فإن المشاريع التي طرحتها الولايات المتحدة

---

(٢٠) هنري كيسنجر، «تحديات الرئيس في السنوات الأربع المقبلة،» **الشرق الأوسط**، ٧/ ١١/ ٢٠٠٤.

(٢١) زبيغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**، ترجمة أمل الشرقي (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ١٥ ـ ٤٦.

(٢٢) «ريتشارد هاس: أمريكا لا تستطيع حكم العالم وحدها . . . وذهبنا للحرب في العراق بناء على نصيحة خاطئة،» حوار محمد الكافوري، تقرير واشنطن، العدد ١٣ (٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٥)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=85>.

(٢٣) William C. Wohlforth, «The Stability of a Unipolar World,» *International Security*, vol. 24, no. 2 (Summer 1999), pp. 10-25.

(٢٤) Janusz Bugajski, and Ilona Teleki, «Washington's New European Allies: Durable or Conditional Partners?,» *Washington Quarterly*, vol. 28, no. 2 (Spring 2005), pp. 95-107.

(٢٥) Wu Xinbo, «The Promise and Limitations of a Sino-U.S. Partnership,» *Washington Quarterly*, vol. 27, no. 4 (Autumn 2004), pp. 115-126.

(٢٦) Akio Watanabe, «A Continuum of Change,» *Washington Quarterly*, vol. 27, no. 4 (Autumn 2004), pp. 137-146.

إزاءها مختلفة، ومرت بمراحل عديدة، إذ ابتدأت بأزمة وحرب الخليج ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، ثم تدخلت لتحدث تغييراً بسيطاً في علاقات الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ولتدفعه ليكون صراعاً فلسطينياً ـ إسرائيلياً، تبعاً لما تمخض عنه مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، واتفاقية غزة ـ أريحا ١٩٩٣، من نتائج لدعم عملية السلام الإقليمية على الرغم من فشل المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الثلاثة للأعوام ١٩٩٤ في الدار البيضاء ١٩٩٥، وفي عمّان ١٩٩٦، وفي الدوحة. فمعظم دول المواجهة قد حيّد وأقام علاقات مع إسرائيل، وانتهى المشروع الأمريكي عام ٢٠٠٤ إلى طرح صيغة مشروع الشرق الأوسط الكبير لإصلاح المنطقة اقتصادياً وثقافياً وسياسياً، بحيث يسهل إخضاعها[٢٧].

إن من أهم أسباب الانتشار الأمريكي، مدى مصداقية القراءة الأمريكية للبيئة الدولية واحتمالاتها؛ فالولايات المتحدة، وهي تصر على نشر قدراتها في مختلف أنحاء العالم تدرك أن عناصر قوتها تتراجع أمام حاصل مكونات القوة وعناصرها لدى القوى الأخرى، وهذا كفيل بأن يجعل النظام الدولي أثناء العقدين القادمين أكثر تعددية[٢٨]. فالدول الناهضة (الصين، الهند، إيران. . .) وبغية تغيير قواعد اللعبة الدولية وتعزيز دورها الإقليمي، سيكون لديها استعداد أكبر لتغامر وتدخل في مواجهات مع أطراف إقليمية أو حتى مع الولايات المتحدة، ليس من أجل تحقيق مكاسب مطلقة في أقاليمها، بل من أجل تحقيق قوة ونفوذ أكبر مما هو متاح في المرحلة الراهنة من علاقات القوى[٢٩].

وإزاء الرغبة الأمريكية في استمرار قيادتها للنظام الدولي، فإن انتشار قواتها ومصالحها واستراتيجياتها، أريد به تعطيل نمو القوى الأخرى أو إقناعها بعدم التطلع إلى أداء أدوار منافسة لأدوار الولايات المتحدة، وإن كان على صعيد أقاليمها[٣٠].

---

(٢٧) انظر مثلاً: برادلي أ. تاير، **السلام الأميركي والشرق الأوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لأميركا في المنطقة بعد ١١ أيلول**، ترجمة عماد فوزي شعيبي (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٤)، ص ٢٠ ـ ٢٩.

(٢٨) مجلس المخابرات القومي الأمريكي، «رسم خريطة المستقبل العالمي ـ مشروع سنة ٢٠٢٠،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣١٣ (آذار/ مارس ٢٠٠٥)، ص ٤٦ ـ ٤٨.

(٢٩) كولين أس. غرابي، «وجهات نظر حول حروب المستقبل،» **آراء حول الخليج** (دبي)، العدد ٢٤ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦)، ص ١١٤ ـ ١١٥.

(٣٠) انظر مثلاً: نجاح كاظم، «برامج الدفاع التكنولوجية الأمريكية للعقدين القادمين،» **الشرق الأوسط**، ١٩/ ١٠/ ٢٠٠١، <http://www.aawsat.com/leader.asp?section = 3&issueno = 8361&article = 62334>.

إن الدخول في لغة القياس والتقدير مسألة صعبة، نظراً إلى النسبية الواضحة التي تتمتع بها علاقات القوى دولياً[٣١]، وعلى صعد متعددة، منها مثلاً، البعد التكنولوجي الذي في إمكانه تحييد أسلحة مهمة موجودة، أو إظهار قسم آخر منها أكثر فاعلية، والتشابك بين تأثير عناصر القوة المختلفة من عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية[٣٢].

ومما يشار إليه في هذا الصدد، أن قسماً مهماً من إمكانات القوة لدى أطراف دولية عديدة، لم يخضع لعلاقات القوى المختلفة، ومن الصعب إدخاله فيها[٣٣]. بمعنى آخر، إن التقدير الزمني لسيطرة وهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي، خاضع لاجتهادات، أكثر من كونه مسألة قطعية. وهنا يبرز سؤال مركب ومهم مفاده، هل بإمكان الباحث، أيّ باحث، أن يدرس استراتيجيات الولايات المتحدة؟ وإلى أين تتجه؟ وما محصّلة ذلك؟

والإجابة هنا تدعونا إلى القول إن الإدارة الأمريكية خرجت، ومنذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، بصيغة مهلهلة جداً في تصريف استراتيجياتها، نكاد لم نتلمس منها سوى الآتي:

ـ تصريحات متناقضة لكبار رموز الإدارة، ومن ضمنهم الرئيس ذاته جورج بوش الابن (George Walker Bush)[٣٤]، وتكاد تلك التصريحات تكون مليئة بالعبارات الأيديولوجية والدينية.

---

(٣١) انظر مثلاً: أليفن توفلر وهايدي توفلر، **الحرب والحرب المضادة: الحفاظ على الحياة في القرن المقبل**، تعريب صلاح عبد الله (طرابلس، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٥).

(٣٢) انظر مثلاً: بول كيندي، **الاستعداد للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود (عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٣).

(٣٣) انظر مثلاً: منعم العمار، **نحو عالم متعدد الأقطاب: التآلفات الاستراتيجية بين القوى الدولية الكبرى وأثرها في بناء هيكلية النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين**، دراسات استراتيجية؛ ١٦ (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠١)، ص ٧٨ ـ ٨٤.

(٣٤) هو جورج وولكر بوش: رئيس الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٨، وهو الرجل الوحيد (إلى جانب جون كوينسي آدامز) الذي أصبح رئيساً للولايات المتحدة بعد أبيه (جورج هيربرت بوش). ولد في ٩ تموز/يوليو ١٩٤٦ وترعرع في تكساس، ودرس التاريخ في جامعة يالطا وتخرج عام ١٩٦٨، عمل حاكماً لولاية تكساس، ثم ترشح لرئاسة الولايات المتحدة في انتخابات ١٩٩٩ عن الحزب الجمهوري، وخاضها ضد المرشح آل غور من الحزب الديمقراطي، وفاز فيها بقرار من المحكمة العليا، ثم فاز بالرئاسة لولاية ثانية وهي الولاية الرئاسية عام ٢٠٠٤ بعد فوزه على جون كيري. اشتهر بـ«الحرب على الإرهاب» بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وغزت قواته العراق عام ٢٠٠٣. للمزيد انظر: Wilson, *American Political Leaders*, pp. 58-62.

ـ اتجاه الإدارة ممثلة بشخص رئيسها نحو توسيع صلاحياته.

ـ تبني سلسلة قوانين داخلية وخارجية يمكن أن يقبل بعضها أكثر من تفسير، مثل قانون مكافحة الإرهاب[٣٥]، إعادة هيكلية الأجهزة والوكالات الاستخبارية.

ـ وما لوحظ على سلوكيات الولايات المتحدة العامة، أنها قد تبنت استراتيجية قائمة على أداتين هما: التجديد لفكرة إنشاء نظام دولي جديد، أو الحرب الاستباقية ضد مكامن ما تعده الولايات المتحدة إرهاباً، أو كلاهما بقصد إدامة الهيمنة على النظام الدولي إلى أقصى مدة ممكنة عبر تعطيل بروز القوى الأخرى. ففي ما يتعلق بفكرة إنشاء نظام دولي جديد، استخدمت على أنها خطاب سياسي من الرئيس جورج بوش الأب (George Herbert Walker Bush)[٣٦]، أثناء مدة حكمه (١٩٨٩ ـ ١٩٩٣)، ومن أهم مقوماتها: التدخل الإنساني، والتدخل لغرض نشر الديمقراطية، واقتصاديات السوق، فضلاً على مبادئ ذات صبغة أخلاقية ـ مثالية، مثل حل النزاعات بالطرق السلمية، والتضامن مع المعتدى عليه[٣٧]... أما في ما يتعلق بالحرب الاستباقية على الإرهاب، التي أطلقها على أوسع نطاق الرئيس بوش الابن أثناء فترة حكمه الأولى (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥)، فيلاحظ أنها قد

---

(٣٥) قانون رقم ٥٦، الدورة ١٠٧ من الكونغرس في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١. [قانون توحيد الولايات المتحدة وتقويتها عبر توفير المناسب من الأدوات اللازمة لإجهاض الإرهاب ومنعه]، ويعرف اختصاراً بقانون الوطنية: .P.A.T.R.I.O.T ACT وفي شباط/ فبراير ٢٠٠٦ جدد الكونغرس العمل به لمدة أربعة أعوام أخرى تحت جدل واسع بشأن الأولويات بين حفظ الأمن، أو ضمان الحريات. انظر نص التشريع على موقع البيت الأبيض: <http://www.whitehouse.gov>.

وانظر أيضاً التحليل في: يحيى عبد المبدي، «الكونغرس يبحث أمن أمريكا في القرن ٢١،» تقرير واشنطن، العدد ٩٨ (٣ آذار/ مارس ٢٠٠٧)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=597>.

(٣٦) هو جورج هيربرت بوش، ولقب بـ (الأب) لتمييزه من ابنه الذي أصبح رئيساً للولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٠، ولد بوش الأب في ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٢٤ في مدينة ملتون بولاية ماساشوستس، دخل الأكاديمية البحرية وأصبح في عام ١٩٤٣ أصغر ضابط بحري يخدم في الحرب العالمية الثانية، تدرج في المناصب حتى أصبح مديراً لوكالة الاستخبارات الأمريكية (C.I.A) في عهد رئاسة جيرالد فورد، ثم أصبح نائباً للرئيس الأمريكي في عهد رئاسة رونالد ريغان، ثم خاض انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٨٧ مرشحاً عن الحزب الجمهوري وفاز فيها فأصبح رئيساً للولايات المتحدة عام ١٩٨٨ واستمر حتى عام ١٩٩٢، اشتهر بدعوته إلى إقامة «النظام العالمي الجديد» إثر سقوط الاتحاد السوفياتي، وقد قام الجيش الأمريكي في عهده بحرب الخليج الثانية التي هدفت إلى إخراج القوات العراقية من الكويت ١٩٩١. للمزيد انظر: Wilson, *American Political Leaders*, pp. 55-58.

(٣٧) Michael Liebig, «Geopolitics: The Roof of Bush's Tantrum in November 1989,» *Executive Intelligence Review* (EIR) (Washington, DC) (16 April 1993), pp. 18-21.

أسهمت في توليد سوابق خطرة على استقرار النظام الدولي عامة، إذ تبنى ابتداءً الأسلوب الاستباقي، ثم تبعه بالأسلوب الوقائي[٣٨]، وأمام نتائجهما السلبية، اتجهت الإدارة نحو الحديث عن العمل المتعدد الأطراف، كما أشّرت إلى ذلك أزمة البرنامج النووي الإيراني عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦.

ومما تقدم، نصل إلى الاستنتاجين الآتيين:

الأول أن حجم التباين والاختلاف الذي يطرح في الغالب في الاستراتيجيات الأمريكية، مرجعه الإطار المصلحي والبراغماتي الذي يحكم السياسة الأمريكية، وهو ناجم عن إرث ثقافي يقبل حالة التعددية والاختلاف، وأكثر ما يتجلى أمامنا من صور ذلك، هو في ما تطرحه المؤسسات الفكرية القريبة من صانع القرار الأمريكي، في طرح توجهات مختلفة كلها قابلة للتبني عند التعامل مع موقف أو ظاهرة ما[٣٩].

الثاني أن الاستراتيجية، كما هو معروف، خلاصة لإجمالي توجهات القيادة السياسية، أو ما استقرت عنده رؤى صانعي السياسة في كيفية إدارة الشأن الدولي للدولة ذات الصلة (الولايات المتحدة). ولما كانت البنية الثقافية أو ما نستطيع وصفه بالفكر الاستراتيجي السائد بين الدوائر المؤثرة في القرار الأمريكي هي بتبايناتها (المحكومة في إطار التوجه الرأسمالي) عنصراً مؤثراً في التوجهات الاستراتيجية ورؤى صانعي السياسة في الولايات المتحدة، فبالتالي ليس من المستغرب تأثيرها في إجمالي الاستراتيجية/الاستراتيجيات التي تنفذها الإدارات المختلفة؛ بمعنى أنها تعكس مصالح مختلفة تشكل بمجموعها البنية الثقافية للدولة الأمريكية[٤٠].

---

(٣٨) Michael E. O'Hanlon, Susan E. Rice and James B. Steinberg, «The New National Security Strategy and Preemption,» *Policy Brief* (Brookings Institution), no. 113 (December 2002), <http://www.brook.ed/fp/projects/homeland/assess.htm>.

(٣٩) Samuel P. Huntington, «The Erosion of American National Interests,» *Foreign Affairs*, vol. 76, no. 5 (September-October 1997), pp. 33-45.

(٤٠) المصدر نفسه.

الفصل الثامن

توجهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي
في حقبة مابعد الحرب الباردة

من ملامح مأزق الإفراط في أي سلوك، الإسراف في استعمال الموارد المتوافرة لدى صاحبه دون مبالاة بأثر ذلك في إنقاص المخزون الاستراتيجي بشكل أسرع[1]، وهذا ما ينطبق على سلوكيات الولايات المتحدة منذ أربعينيات القرن الماضي، لتتجه نحو توسيع مصادر تجهيزها بالموارد. بل وبدأت الإحصاءات الصادرة عن المؤسسات المتخصصة تتحدث عن عمر زمني لنفاد الموارد المهمة، مما دفع الإدارات الأمريكية إلى إحداث تكييفات استراتيجية ملموسة، لتضمن عن طريقها استمرار سيطرتها أو قيادتها للنظام الدولي[2]، لا سيما أن الدولة الأمريكية، وبواقع النشأة، لم تقم على قاعدة شعب بعينه أو أمة بذاتها، أو عقيدة حلت في قارة من الأرض، بل قامت على فكرة المغامرة والجسارة وهروب من الجغرافيا التقليدية وانقطاع عن التاريخ. وكان مطلب أغلب أناسها ليس إنشاء وطن تتساوى فيه الحقوق، إنما أن يسبق كل واحد أو يلحق غيره في المجالات غير المستغلة، أما في المجالات المستغلة، فإنه يعوق غيره ويعطله بعيداً عن القيود الأخلاقية أو العاطفية. لذلك، لم تنشأ ثقافة سياسية عامة تستوعب فكرة القومية أو فكرة الرابط الديني؛ وبالتالي، فإنها عند تعاملها مع أطراف تستند إلى مثل هذه الأسس، وقفت عند حاجز ثقافي منيع، تسبب لها بمشاكل مع دول تمسكت

(١) انظر مثلاً: مايكل كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة عدنان حسن (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢)، ص ٧ ـ ٣٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٠ ـ ٢٥٣.

بدواعي الاستقلال الوطني أو التوحد القومي، وانتهى التراكم السياسي إلى ظهور أسس للتعامل قائمة على عنصرين: المصلحة والأمن[٣].

وعلاوة على تكريس ثقافة القوة ومركزيتها في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، فإن العمل السياسي في الولايات المتحدة مشبع بالمفاهيم الاقتصادية، إذ يحسب النجاح والالتزام على أساس موازنة الكلف[٤]، بل انتهت الولايات المتحدة إلى تأصيل مبدأ أن الحروب يجب أن تكون خارج حدودها، وهو ما ترتب عليه حرصها على مد نفوذها وقواعدها العسكرية إلى أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا.

أولاً: التوجهات السياسية الفكرية العامة

إن الخوض المفصل في هذه المواضيع، سيدفعنا إلى تغيير مسار الدراسة، والذي يهمنا في هذه الفقرة، هو التيارات الفكرية داخل الولايات المتحدة، التي حكمت أو أثرت في رؤى القوى والمؤسسات المغيبة أو المؤثرة في صنع استراتيجيات الولايات المتحدة، في المرحلة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة، التي استلهمت اتجاهاتها من تلك الأفكار.

إن المصلحة والأمن القوميين شأنان عامّان يهمّان الأمريكيين كلهم، وقد مورست باسمهما استراتيجيات القوة الأمريكية كافة، من التدخل في أزمة الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، إلى احتلال العراق وإجراء تغيير على نظامه السياسي عام ٢٠٠٣. إلا أن الشيء المستجد في المرحلة قيد الدراسة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٦)، هو أن العدو الاستراتيجي (الاتحاد السوفياتي سابقاً) برر التوافق بين متطلبات سياسة القوة والمتطلبات الأخلاقية للحفاظ على الأمن والقيم الأمريكية؛ وهو ما جعل جهود الإدارة آنذاك تحظى بدعم شعبي واسع، سمح لها بإضفاء توازن ملائم بين قدراتها والتزاماتها. إن ذلك العدو قد تفكك وتغير بنتيجته ذلك التوازن، بحيث لم تعد هناك حاجة إلى إيجاد القوة الكافية لخدمة الأهداف الأمريكية، بل على العكس، إيجاد أهداف لاستخدام القوة الأمريكية من أجلها[٥].

---

(٣) محمد حسنين هيكل، **الامبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**، ط ٣ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤)، ص ١٧ ـ ١٨.

(٤) منعم العمار، **أمريكا وجدلية المواجهة**، دراسات استراتيجية (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠١)، ص ٥.

(٥) Samuel P. Huntington, «The Erosion of American National Interests,» *Foreign Affairs*, vol. 76, no. 5 (September-October 1997), pp. 33-34.

ولأجل ذلك، ظهر الاختلاف بين المؤسسات والنخب والأكاديميين بشأن غايات وأهداف الولايات المتحدة الاستراتيجية. ففي الوقت الذي وفرت فيه الحرب الباردة درجة عالية من التأكد بشأن الاستراتيجيات الواجب اتباعها، إلا أن مشاكل مابعد الحرب الباردة ومتطلباتها، تستلزم تطوير مفاهيم وسياسات واستراتيجيات جديدة. حتى إن الجدل بشأن التمسك بالاستراتيجيات التي ثبت نجاحها أو تطوير استراتيجيات جديدة، جعل السياسة الأمريكية تعاني ارتباكاً بشأن نوع السياسة الواجب اعتمادها في النظام الدولي. فعلاوة على وجود فاعل للتيار الذي يدعو إلى القيام بدور نشط في النظام الدولي[٦]، وجد المجتمع الأمريكي نفسه أمام تيار يدعو إلى اعتماد العزلة[٧].

وعلى أية حال، فالأرضية الواسعة من التيارات الفكرية التي ظهرت في ساحات الجدال بصيغة اتجاهات مطورة للتفكير الاستراتيجي الأمريكي التي أشارت إليها كتابات متخصصة تناولت حال الولايات المتحدة، وما يجب أن تتوجه إليه[٨]، تدعونا إلى حصرها في الآتي:

ـ **التيار المثالي**: ودعاته يدعون إلى تبني سياسة تقوم على تعميم الأنموذج الأمريكي في الحرية والديمقراطية، وإلى إقرار منهج متعدد الأطراف لإدارة العلاقات الدولية وإعادة تنظيم المجتمع الدولي وتأكيد دور القانون الدولي[٩].

ـ **التيار الواقعي**: وأكد دعاته ضرورة اللجوء إلى القوة ورفع شأن المصلحة القومية في تسيير العلاقات الدولية. مع تأكيد ضرورة تعزيز القدرات العسكرية الأمريكية.

ـ **تيار الواقعية الجديدة**: وتقوم فلسفته على كون الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة تتيح للولايات المتحدة فرصة فرض هيمنتها وسياساتها واعتماد التدخل بقوة السلاح.

---

(٦) بخصوص آراء هذا التيار، انظر: Larry Diamond, «Beyond the Unipolar Moment: Why the United State Must Remain Engaged,» *Orbis*, vol. 40, no. 3 (1996), pp. 405-413.

(٧) بخصوص آراء هذا التيار، انظر مثلاً: Eric A. Nordlinger, *Isolationism Reconfigured: American Foreign Policy for a New Century* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995), pp. 19-31.

(٨) انظر مثلاً آراء: ريتشارد نيكسون، **الفرصة السانحة**، ترجمة أحمد صدقي مراد (بيروت: مؤسسة دار الهلال، ١٩٩٢)، ص ١٩٣ ـ ٢١٥، وبول كيندي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، ترجمة مالك البديري (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤).

(٩) منعم العمار، **صناعة العدو الأمريكية: دراسة في عملياتية الإرهاب** (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٤)، ص ٥.

وعلى وفق تلك التيارات، وما ترتب عليها من توجهات لرسم الفكر الاستراتيجي الأمريكي، فقد تركز النقاش عموماً حول ثلاثة توجهات رئيسة، هي[10]:

ـ التوجه الأول: الانعزالية وتكريسها في أوساط الرأي العام الأمريكي

في نيسان ١٩٩٢، أعرب ٤/٥ في عينة استفتاء أمريكية، أن سياسة بلادهم في اعتماد التدخل هو طريق خاطئ، حيث دفعت أحداث الأعوام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢ بالشعب الأمريكي إلى توجيه اهتمامه نحو الداخل، واضعين أولويات المحيط الداخلي على أجندة مسؤوليات القيادة السياسية الجديدة الساعية نحو التغيير، ليجري انتخاب بيل كلينتون في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في ظل شعارات: أمريكا أولاً، عودي إلى البيت أمريكا...

وعلينا أن نعرف أن اتجاهات العزلة ليست بالأمر الجديد في استراتيجيات الولايات المتحدة، فالرئيس جورج واشنطن حذر من التورط الأمريكي في السياسات الخارجية، واعتمد الرئيس مونرو سياسة العزلة عن السياسات الأوروبية، وترسخ هذا الاتجاه طيلة الفترة ١٨٢٣ ـ ١٩١٩، إذ عارض الكونغرس الأمريكي مشروع الرئيس وودرو ويلسون آنذاك الداعي إلى تشكيل نظام أمن جماعي في إطار عصبة الأمم. ولم تكسر حاجز العزلة في النفسية الأمريكية، إلا تداعيات الحرب العالمية الثانية.

ومنذ بدايات العقد الماضي، كان دعاة الانعزال يركزون، ليس على عودة الولايات المتحدة نحو الداخل، نظراً إلى صعوبة التحلل من الالتزامات الدولية، بل أن يكون تركيزها على الدفاع عن مصالحها الحيوية[11].

ـ التوجه الثاني: الدعوة إلى ممارسة دور عالمي أمريكي

وقد بدأت الولايات المتحدة بهذا التوجه منذ تدخلها في الحرب العالمية الثانية، ساعية إلى اقتصاد عالمي حيوي ونظام أخلاقي دولي. وأكد ذلك الرئيس جورج بوش الأب في رسالة إلى الكونغرس في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١؛ إذ

---

(١٠) انظر: أحمد عبد الرزاق شكارة، «الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد،» في: محمد الأطرش [وآخرون]، **العرب وتحديات النظام العالمي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ١٩٠ ـ ١٩٦.

(١١) Nordlinger, *Isolationism Reconfigured: American Foreign Policy for a New Century*, pp. 46-51.

أشار إلى ضرورة التوجه صوب تحقيق القرن الأمريكي القادم، قائلاً: «فقط الولايات المتحدة لديها القيادة الأخلاقية والوسائل الداعمة لها... نحن الأمريكيين نعرف أنه توجد أوقات لا بد معها من أن نتقدم إلى الأمام راضين بمسؤولياتنا لقيادة العالم بعيداً عن الفوضى المظلمة للحكام الدكتاتوريين، باتجاه وعد مشرف ليوم أفضل»(١٢).

لقد تردد الفكر الاستراتيجي الأمريكي ابتداء بعد انتهاء الحرب الباردة بين الانغماس في الشؤون الدولية أو التعامل الحذر معها، إلا أنه اختار اغتنام الفرص المتاحة في البيئة الدولية غير المعهودة من قبل، مستنداً إلى تفوق الولايات المتحدة الاستراتيجي ـ العسكري ـ التكنولوجي، وقيادتها منظومة الدول الصناعية، ومنظومة حلف شمال الأطلسي، إلا أن الولايات المتحدة في أغلب الفترات، أردفت على هذا التوجه بتوجه آخر أكثر تركيزاً منه، وهو تنفيذ دور المهيمن(١٣).

ـ التوجه الثالث: تنفيذ دور المهيمن في النظام العالمي

مع انتهاء الحرب الباردة، قامت الإدارة الأمريكية بفحص أجندة المسؤوليات الدولية التي قد تضطلع بها. وقد رحبت بتحمل أعباء الدور الاستراتيجي العالمي ومخاطره، متقبلة بالانفراد بعالمية الدور. والمثال الواضح على ذلك نجاح تلك الإدارة في تعبئة قوى التحالف ضد العراق في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

ويذهب رواد هذا التوجه إلى ضرورة تفرد الولايات المتحدة بالدور العالمي، نظراً إلى عدم وجود منافسين قادرين أو راغبين في مجاراة الولايات المتحدة، كما إن عناصر القوة الاقتصادية هي شرط لمنح الدول مكانة بين القوى العظمى والكبرى؛ إلا أنه من الصعب ترجمة تلك العناصر وحدها إلى نفوذ جيوبولتيكي، أو ممارسة أدوار حاسمة في علاقات القوى في السياسة الدولية، دون توافر الاستعداد الشامل لممارسة الدور الأكبر دولياً(١٤).

وقد أدى التفرد الأمريكي أثناء العقد الماضي، إلى اصطفاف دول عديدة وراء الولايات المتحدة وسياساتها الأمنية، التي كانت ذكية في إضفاء صفة

(١٢) نقلاً عن: شكارة، المصدر نفسه، ص ١٩١.

(١٣) انظر مثلاً: نعوم تشومسكي، «الدول المارقة هي الدول التي لا تنفذ الأوامر الأمريكية،» تقرير واشنطن، العدد ٢ (١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=11>.

(١٤) ومنهم تشارلز كراوثامر، انظر: Charles Krauthammer, «The Unipolar Moment,» *Foreign Affairs*, vol. 70, no. 1 (1991), pp. 24-25.

الشرعية على إجراءاتها واستراتيجياتها عن طريق تمرير سياساتها عبر الأمم المتحدة[١٥].

إن المتغيرات الدولية أثناء الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦، أوضحت أن هناك اتجاهاً متزايداً يفرض على الولايات المتحدة إشراك القوى الأخرى في القرارات المتعلقة بمستقبل النظام الدولي، أو بدرجة أدنى عدم تجاهل مصالح تلك القوى. وإذا كانت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد جددت على نحو كبير دعاوى التفرد الأمريكي وضرورة ضبط السياسات الدولية، إلا أن تداعيات احتلال العراق عام ٢٠٠٣، والانعكاسات الاقتصادية لسياسات الأمن وعسكرة السياسة الأمريكية برفع ميزانية الدفاع والأمن، صارت تفرض تحديات على الاستراتيجية الأمريكية، كما أن قناعات الرأي العام الأمريكي بفكرة استمرار التدخل، أو في حده الأدنى بقاء المحافظين الجدد على رأس السلطة، أصبح أمراً قابلاً للمراجعة[١٦]. وهذا ما أفصحت عنه التبدلات الجديدة في الموازين السياسية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما بعد فوز الديمقراطيين بالأغلبية في مجلسي الشيوخ والنواب في انتخابات التجديد النصفي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

ثانياً: توجهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي للفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢

كان تركيز الاستراتيجية الأمريكية بمفرداتها، ولا سيما في ظل المتغيرات التي شهدها النظام الدولي نهاية ثمانينيات القرن الماضي، على الدفاع عن المصالح الحيوية بالترادف مع استعداد عسكري عالٍ، جعل من العامل العسكري الحكم الرئيس في حسم المنازعات بين الدول. وحاول الرئيس جورج بوش الأب الربط بين ذلك والدعوة إلى نظام عالمي جديد يسوده السلام والاستقرار. إلا أنه، وعلى حد تعبير الكاتب والمحلل الأمريكي جوزيف ناي، «لم يحسم العلاقة بينها بصورة واضحة أو قاطعة»[١٧].

---

(١٥) «ريتشارد هاس: أمريكا لا تستطيع حكم العالم وحدها. . . . وذهبنا للحرب في العراق بناء على نصيحة خاطئة،» حوار محمد الكافوري، تقرير واشنطن، العدد ١٣ (٢ تموز/يوليو ٢٠٠٥)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=85>.

(١٦) عامر هاشم، «دور العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية،» **دراسات دولية** (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد)، العدد ٣٣ (نيسان/أبريل ٢٠٠٧)، ص ١٩٢ ـ ١٩٦.

(١٧) Joseph S. Nye, Jr., «What New World Order?,» *Foreign Affairs*, vol. 71, no. 2 (Spring 1992), p. 83.

إن سرعة تفكك الاتحاد السوفياتي السابق، أدت إلى وقوع إدارة جورج بوش الاب في إطار ردود الأفعال والرغبات، أكثر منه رؤية استراتيجية متبصرة بعيدة المدى، إذ إنها أكدت الأبعاد المثالية والقيمية للنظام العالمي، في حين غاب عنها الأنموذج الاستراتيجي لإدارة ومعالجة المشكلات الدولية، على الرغم من محاولتها ذلك. ففي خطابه في جلسة الكونغرس المشتركة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، اشار بوش الأب إلى أن الولايات المتحدة ستسعى إلى إقامة «نظام دولي جديد خالٍ من التهديد باستخدام الإرهاب، نظام أكثر قوة في متابعة العدل وأكثر أمناً في السعي نحو السلام، عهد يمكن للأمم أن تزدهر في رخائها ومن العيش في تجانس. . . اليوم يصارع النظام الجديد لكي يولد، عالم مختلف تماماً عن الذي نعرفه، حيث سيستبدل حكم الفوضى بحكم القانون، عالم تدرك فيه الأمم المسؤولية المشتركة للحرية والعدالة»[١٨].

وفي تحليل مبصر لما تقدم، تدعونا الضرورة هنا إلى معرفة ما يخبئه هذا المسعى. ولعل الإجابة عن السؤال الآتي تعيننا في هذا الصدد: هل أن الولايات المتحدة سعت عن طريق استراتيجياتها الجديدة إلى تحقيق عصر السلام الأمريكي؟ الدراسة التحليلية للمرحلة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢، تزودنا بحقيقة مهمة مفادها أن الولايات المتحدة قد أدركت عظم المسؤوليات الملقاة على عاتقها تجاه أمن واستقرار النظام الدولي، إلا أنها أرادت توظيف عناصر هذا النظام كلها لصالح فرض أجندة الهيمنة؛ إذ تولت مسؤولية تنشيط إجراءات الأمن الجماعي بشكل انتقائي، بقصد إضفاء الشرعية على سلوكها الخارجي. وقولنا بذلك جاء نظراً إلى انفراط عهد الائتلافات التي شكلتها الولايات المتحدة، دون وضع أسس دائمة ورصينة لنظام مستقر. فما جرى في أزمة وحرب الخليج ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ انفرط بحدة في أقل من عامين، ثم لم يتكرر في الصومال عام ١٩٩٢[١٩].

إن استراتيجية إدارة بوش الاب، تعد في العموم، استكمالاً لاستراتيجية الإدارة السابقة، أي إدارة الرئيس رونالد ريغان، إلا أن ما يميزها كما أشرنا، تبشيرها ببزوغ نظام عالمي جديد تكون الولايات المتحدة مسؤولة عن ضمان استقراره وسيادة الأنموذج الأمريكي فيه. وشهدت هذه المرحلة بروزاً لأطروحة

(١٨) نقلاً عن: شكارة، «الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد،» ص ٢٠٠.

(١٩) منعم العمار، «الأمن ومشاكل السكان،» **الراصد الدولي** (كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين)، العدد ٧٣ (٢٠٠٤)، ص ٥.

نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما وفلسفتها أن العالم الغربي قد انتصر، وأن النظام الدولي قد أصبح منقسماً بين عالم غارق في الاضطرابات والحروب، وآخر ديمقراطي يتمثل بالأنموذج الأمريكي. وأن رسالة الولايات المتحدة تقتضي منها التوجه نحو تعميم الديمقراطية وضمان أمن الديمقراطيات القائمة(٢٠).

والملاحظ في سلوك الإدارة الأمريكية في هذه المرحلة، وأثناء تدخلها في أزمتين: **الأولى** أزمة وحرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، و**الثانية** أزمة الصومال (١٩٩١ ـ ١٩٩٢)؛ أن جورج بوش الأب حاول تعويض القصور الذي لاح في أداء إدارته إزاء السياسة الداخلية عبر ممارسة صلاحياته الدستورية رئيساً للدولة وقائداً أعلى للجيش في توليد حقائق جديدة على المسرح الدولي وكانت الأوضاع الدولية شبه مهيأة لذلك؛ فمع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي السابق، جابهت الولايات المتحدة ثلاثة تحديات رئيسة(٢١):

الأول غياب العدو، الأمر الذي جعل السياسات الأمريكية سائبة، ولا تلتقي في أي نقطة. وواجه مفكرو الدفاع الأمريكي صعوبات في صياغة استراتيجيات جديدة وتوجيهها لكي تحل محل استراتيجية الاحتواء المتبعة أثناء الحرب الباردة.

الثاني بروز مزيج من مجموعات شرق أوسطية في الظل، شكّل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة. ولم تكن هذه المجموعات تتبع لأي دولة محددة بوضوح، إنما كانت تستلهم فكرها من تعاليم الإسلام وفق المنظور المتشدد.

الثالث مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، جراء تفكك الاتحاد السوفياتي سواء بوساطة العلماء السوفيات الذين كانوا يعملون سابقاً في برامج أسلحة الدمار الشامل، أو انتشار المواد الانشطارية، أو انتشار تجارة التقنيات المزدوجة الاستخدام.

وفي ما يتعلق بالتحدي الثالث، فقد استخدمت الولايات المتحدة طوال العقد الماضي مجموعة واسعة من التدابير الوقائية الواسعة لتتبع انتشار الأسلحة أو وقفه أو الحد منه. وأنشأت وكالة الاستخبارات المركزية مركز الحد من الأسلحة ومنع انتشارها، وأقرت الحكومة الأمريكية قانون نون ـ لوغر (Nunn-Loger)، للمساعدة

---

(٢٠) انظر: فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، ترجمة فؤاد شاهين، جميل قاسم ورضا الشايبي (بيروت: مركز الإنماء العربي، ١٩٩٣).

(٢١) ويسلي كلارك، **الانتصار في الحروب الحديثة: العراق والإرهاب والإمبراطورية الأميركية**، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤)، ص ١١٣ ـ ١٢٠.

في تحديد الأسلحة النووية السوفياتية، وتأمينها، وتدمير أنظمة الإطلاق، وإقناع الدول المستقلة بإعادة الأسلحة النووية إلى روسيا، وتدمير صواريخها وأجهزة إطلاقها، وقامت بشراء معظم اليورانيوم المخصب في الأسواق. وعقدت اتفاقيات دولية للمساعدة في إقامة انظمة تفتيش كنظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ثم اتفاقية الحد من الأسلحة البيولوجية. . .[٢٢].

لقد اصطدمت إدارة الرئيس بوش الأب في سعيها إلى إجراء تغيير شامل لما تتطلبه المصالح الأمريكية، بالطبيعة التقليدية للنظام الدولي. لذلك، غلب على تخطيطها الاستراتيجي مبدأ الحرص ومبدأ الاستمرارية وأحياناً عدم الوضوح. ففي أيار/مايو ١٩٩٢، أعلنت الإدارة استراتيجية الدفاع الإقليمية (RDS)، وهي جزء من مؤشرات تخطيط الدفاع (DPG)[٢٣] التي تعكف الإدارة على نشرها بشكل دوري، وركزت هذه الاستراتيجية على هدف حيوي مفاده منع أية قوة معادية من الهيمنة على أوروبا، أو على آسيا ـ الباسفيك[٢٤]، وترتب على ذلك أن تعدلت صياغة بعض عناصر المؤشرات النمطية للاستراتيجية الأمريكية عن صورتها الأولية، ولا سيما في ما يتعلق بشأن الأولوية الاستراتيجية للحيلولة دون ظهور أية تحديات للتفوق الأمريكي العالمي.

وبنهاية العام ١٩٩٢، وفي مواجهة معارضة الكونغرس، تم تعديل تلك المؤشرات مرة أخرى ليتم إقرار المزيد من التركيز على العمل مع الحلفاء الإقليميين، للحفاظ على نظام مابعد الحرب الباردة[٢٥].

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(٢٣) DPG: وهي اختصار لمصطلح توجهات التخطيط الدفاعي، ويصدر بشكل دوري كل أربع سنوات بصيغة وثيقة يعدها مجلس سياسات الدفاع في البنتاغون، الذي يتبناها بوصفها جزءاً من نظامه (ومن ثم جزءاً من نظام عمل الإدارة ككل في مجال الدفاع)؛ وتشمل رؤية للعمل في مجال التخطيط، البرمجة، وضع الميزانية، وأحياناً تستخدم لإعادة توزيع حصص ميزانية الدفاع ضمن مستويات محددة وصغيرة، وكذلك تحديد مصير بعض أنظمة الأسلحة الحديثة المثيرة للجدل. بشأن توجهات التخطيط الدفاعي، انظر موقع وزارة الدفاع الأمريكية على شبكة الإنترنت: <http://www.dtic.mil>

انظر أيضاً في طريقة صياغة DPG وتأثيرها في سياسات الدفاع إلى: عبد المنعم طلعت، «الاستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٤، العدد ١٣١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)، ص ٢٢ ـ ٢٥.

(٢٤) *Report of the Secretary of Defense to the President and the Congress* (Washington, DC: Dept. of Defense, 1992), p. 13.

(٢٥) Christopher Layne, «The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise,» *International Security*, vol. 17, no. 4 (Spring 1993), pp. 8-16.

وفي إطار تنفيذ استراتيجية الدفاع الإقليمية (RDS)، طبقت الإدارة خطة قوات الأساس (Base Forces)، التي شرع في الإعداد لها منذ العام ١٩٩٠، وتقوم على إجراء خفض مهم لحجم القوات العسكرية، في مقابل تعزيز القدرات القتالية لتلك القوات[٢٦]؛ ويأتي ذلك جزءاً من الاستجابة لضغوط الداخل الأمريكي المطالبة بزيادة الرفاهية في المجتمع الأمريكي. ولا يشمل الخفض حجم القوات فقط، بل إجراء تخفيض على ميزانية الدفاع، يقابله تعزيز القدرات القتالية للقوات الأمريكية من حيث: إعادة التشكيل، استمرار الوجود المتقدم، التعامل السريع مع الأزمات، الردع والدفاع الاستراتيجي. بمعنى آخر، الاحتفاظ بالالتزامات التحالفية الأمريكية في أوروبا وفي آسيا، وتطوير أنظمة الدفاع بالصواريخ البالستية. . . على الرغم من أن استراتيجية الدفاع الإقليمية (RDS) تفترض استبعاد نشوب حرب كبرى في أي من الأقاليم الرئيسية، بل أن تكن هناك حالات محدودة لمشاركة القوات الأمريكية عند حصول تهديد لأوضاع أو نفوذ الولايات المتحدة في أي من الأقاليم. وبناءً عليه، تحدد مهمة إعداد القوات في المنطقة في تنفيذ مهام بحرية وجوية تكتيكية، ترتبط بصفة عامة بمنع ردع تلك التهديدات[٢٧].

ثالثاً: توجهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي للفترة ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠[٢٨]

مهّد ما تقدم لنهاية عهد إدارة بوش الأب، وتولي إدارة كلينتون المسؤولية. وفي ما يتعلق بهذه الأخيرة، فإنها اقتربت من الاتجاه الواقعي في إدارة النظام الدولي، عن طريق وصف النظام الذي يعاد تشكيله (آنذاك)، بأنه ليس له علاقة وثيقة بفكرة العدالة التي طرحها جورج بوش الأب، بل يرتبط أكثر بطبيعة توزيع القوة بين القوى الدولية، إذ أدى تفكك الاتحاد السوفياتي إلى الحقائق الآتية:

أصبحت روسيا مفتقرة إلى المشروع السياسي، كما إنها تعاني اقتصادياً؛ أما

---

(٢٦) Paul D. Wolfowitz, «The New Defense Strategy,» in: Graham Allison and Gregory F. Treverton, eds., *Rethinking America's Security: Beyond Cold War to New World Order* (New York: Norton, 1992), pp. 176-195.

(٢٧) طلعت، «الاستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا،» ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٢٨) رغم حقيقة وجود تمايز داخل هذه المرحلة، إلا أننا آثرنا دراستها على أنها وحدة واحدة في العموم.

الصين، فلديها مشروع سياسي للمستقبل المتوسط والبعيد، إلا أنها ما زالت دولة نامية من حيث الإمكانات. وأوروبا ما زالت غير متماسكة سياسياً، بحيث تعمل على أنها قوة منافسة للولايات المتحدة[٢٩].

وبسبب عدم تبلور إجماع حقيقي حول السياسة الخارجية الأمريكية، فضلت إدارة كلينتون نهجاً متعدد الأطراف في التعامل مع الاضطراب الإقليمي الناشئ في البلقان وفي الصومال وهاييتي، على الرغم مما شابه من انطباعات مضرة عبر وصفه بالتردد والضعف أحياناً قياساً بما لجات إليه الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الأب، حيث استخدام التفوق العسكري الناشئ عن تفكك الاتحاد السوفياتي السابق بحرية أكبر.

إن حقائق الداخل الأمريكي أخذت تفرض نفسها في انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٢ . ومن الواضح أن القوى المؤثرة في صنع السياسات الأمريكية، والقائمة في أغلبها على عناصر السطوة والقوة والبراغماتية، اتجهت نحو التأسيس لحضور متنام في السياسة الأمريكية، وهو ما انعكس على مجمل الأداء الأخلاقي ـ السياسي لتلك السياسة، وعظم من قيمة الصراع مع الآخر على حساب التعاون والحوار، مما أتاح فرصة لاحتلال اليمين موقفاً أساسياً في بنية النظام السياسي الأمريكي على المستوى الداخلي، وانعكس تأثيره بقوة على الرؤى والتوجهات الاستراتيجية الأمريكية؛ ويمكن ملاحظة ذلك عن طريق التدخل الأمريكي في كوسوفو ١٩٩٩، والتدخل عبر الضربات الجوية في العراق والسودان وأفغانستان عام ١٩٩٨، وإشاعة أطروحة صدام الحضارات والترويج لها طوال العقد الماضي[٣٠].

لقد كانت توجهات الإدارة في هذه المرحلة بشكل عام محددة بالآتي:

سياسياً، الاتجاه بشكل أكبر نحو قبول الإطار المتعدد الأطراف بوصفه سياسة للتعامل مع القضايا الدولية، واللجوء إلى العمل الانفرادي عند الضرورة، والسعي إلى عدم بروز أقطاب أخرى منافسة للولايات المتحدة. وهكذا كانت سياسة الولايات المتحدة نحو قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي (الذي حظي باهتمام استثنائي في هذه المرحلة)، والشروع في عقد مؤتمرات الشرق

---

(٢٩) انظر مثلاً: زكي العابدي، «المعنى والقوة في النظام الدولي،» في: زكي العابدي [وآخرون]، **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد**، ترجمة سوزان خليل (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤)، ص ٢٩ ـ ٣٢.

(٣٠) انظر: صموئيل هنتنغتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب (دمشق: دار سطور للنشر والتوزيع، ١٩٩٨).

الأوسط وشمال أفريقيا في الدار البيضاء ١٩٩٤، وفي عمّان ١٩٩٥، وفي الدوحة ١٩٩٧، وكذلك في قضية البرنامج النووي الكوري الشمالي[٣١].

واقتصادياً، عملت الإدارة على توجيه المصادر المالية، وعلى وجه الدقة نحو مناطق الأزمات الاقتصادية الداخلية، فعالجت العجز المالي، ووسعت من الاستثمارات، كما ساعدت على انبعاث نظام اقتصادي دولي عبر اتفاقية «الغات» عام ١٩٩٤، وإنشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٦[٣٢].

أما **عسكرياً**، فقد أسهم الرئيس كلينتون في خفض نسبة الإنفاق الدفاعي من ٤,٨ بالمئة من إجمالي الناتج القومي عام ١٩٩٢ إلى ٣ بالمئة عام ٢٠٠٠، ومن ٢٢ بالمئة من إجمالي الإنفاق الحكومي إلى ١٦ بالمئة للفترة ذاتها؛ وتحديداً بين ٢٧٠ و٣٢٠ مليار دولار طوال المدة ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠. كما انخفض أفراد القوات المسلحة من ١,٨٨٠ مليون عام ١٩٩٢ إلى ١,٤٤٨ مليون عام ٢٠٠٠[٣٣]. وانخفض معدل الأعمال العسكرية الكبرى في السياسة الأمريكية، إذ لم يخض الجيش الأمريكي سوى عمليات محدودة في هايتي وضد العراق ١٩٩٦ و١٩٩٨ والسودان وأفغانستان ١٩٩٨، وكوسوفا ١٩٩٩، وتدخل كذلك في البوسنة عام ١٩٩٥[٣٤].

وتشير الممارسات الأمريكية إلى أن الولايات المتحدة سعت في أثناء هذه المرحلة إلى إعادة تعريف المصالح القومية بوصفها خطوة أولى ضرورية نحو إعادة صياغة الاستراتيجيات الأمريكية. إلا أن الواضح من ذلك أن الأمر كان عبارة عن

(٣١) انظر: طارق الأعظمي، «تأكيد الزعامة الأمريكية للنظام الدولي،» **قضايا دولية** (إسلام آباد)، العددان ٣٣١ ـ ٣٣٢ (أيار/مايو ١٩٩٦)، ص ٢٨ ـ ٢٩. وهذا ما دفع أنتوني ليك مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي إلى القول «إن إدارة كلينتون هي أول إدارة أمريكية منذ عهد ترومان لا توجد لديها قضية واحدة ومحددة في السياسة الخارجية، وإذا كانت الإدارات الأمريكية السابقة قد تحددت مسؤوليتها في الإجابة عن سؤال رئيس هو: ما الشكل الذي سيأخذه حصر الاتحاد السوفياتي؟ فإن إدارة كلينتون مطلوب منها أن تحدد الأسئلة، وتقدم الإجابات في الوقت ذاته». انظر: هالة سعودي، «الوطن العربي والولايات المتحدة: الفرص والقيود،» في: هالة سعودي، محرر، **الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦)، ص ٢٧.

(٣٢) انظر: خالد محمد علي، «المنظمات الاقتصادية الدولية والنظام الدولي الجديد،» **السياسة الدولية**، العدد ١١٦ (نيسان/أبريل ١٩٩٤)، ص ١١٨ ـ ١٢٤.

(٣٣) David Robertson, «U.S Defence Policy at the Beginning of the 21st Century,» in: *The USA and Canada: 2003*, 5th ed. (London: Europa Publications, 2003), p. 73.

(٣٤) ممدوح أنيس فتحي، «الاستراتيجية العسكرية الأمريكية للقرن القادم،» **السياسة الدولية**، العدد ١٢٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، ص ١٩٠ ـ ١٩٣، و**جيش الولايات المتحدة والقرن الحادي والعشرين: التقرير العسكري والعلمي والتكنولوجي** (القاهرة: الدار العربية للنشر والترجمة، ١٩٩٥)، ص ٢٨ ـ ٢٩.

بحث عن وسائل وأساليب أنجح لتحقيق المصالح أكثر منه بحثاً عن المصلحة ذاتها. وبينما أدخلت الإدارة تغييرات مهمة في تعاملها مع دول الشمال المتقدمة، فإنها لم تقم بإدخال تغيير مقابل في سياسها تجاه بلدان عالم الجنوب باستثناء أفريقيا التي اتجهت إلى إقامة شراكة معها. وكان تركيز الإدارة على عنوان عريض، وهو إطالة واستثمار وضع الأحادية القطبية بالمعنى الاستراتيجي، إلى أقصى درجة ممكنة لتعظيم المصالح الأمريكية[٣٥].

وقد عبرت وثيقة توجيهات التخطيط الدفاعي لسنوات ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩ (DPG)، الصادرة عن وزارة الدفاع، عن أن الاستراتيجية الأمريكية ستركز على منع ظهور أي منافس للولايات المتحدة على الصعيد العالمي، وأن على الولايات المتحدة أن تظهر القدرات القيادية اللازمة، وأن تحمي نظاماً جديداً كفيلاً بإقناع المنافسين المحتملين بأنهم ليسوا بحاجة إلى التطلع إلى دور أكبر أو إلى اتباع سياسة أكثر عدوانية لحماية مصالحهم المشروعة[٣٦].

والمهم في هذ الوثيقة هو استمرار الولايات المتحدة في دورها العالمي، لذلك اتجهت المؤسسات الأمريكية إلى البحث عن أهداف جديدة لتبرير استمرار الدور الأمريكي في الشؤون الدولية بصورة توازي دورها أثناء الحرب الباردة. وقد لخصت لجنة المصالح القومية الأمريكية المشكلة من الإدارة الأمريكية عام ١٩٩٦ (كما يوردها هانتنغتون) الوضع الاستراتيجي الأمريكي بالآتي: «بعد أربعة عقود من التفكير أحادي الاتجاه لاحتواء التوسع السوفياتي، شهدنا سنوات من العمل الارتجالي، وإذا ما استمر الأمر على هذا النحو، فإن قيمنا وثرواتنا بل وحتى حياتنا ستكون في خطر (. . .) وإن مصالح الولايات المتحدة القومية الحيوية تتحدد بمنع أي هجوم على الولايات المتحدة بأسلحة الدمار الشامل، ومنع ظهور قوى معادية في أوروبا أو آسيا، أو أي قوة معادية للولايات المتحدة على حدودها أو في البحار، ومنع انهيار الأنظمة العالمية للتجارة وأسواق المال ومصادر الطاقة والبيئة؛ وأخيراً، ضمان سلامة حلفاء الولايات المتحدة»[٣٧].

كما عملت إدارة كلينتون نهاية عام ١٩٩٣، على تطوير استراتيجية أطلق

---

(٣٥) جمال عبد الجواد، «المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي،» في: سعودي، محرر، **الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية**، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٣٦) Zalmay Khalilzad, «Losing the Moment?: The United States and the World after the Cold War,» *Washington Quarterly*, vol. 18, no. 2 (Spring 1995), pp. 10-11.

(٣٧) Huntington, «The Erosion of American National Interests,» pp. 41-42.

عليها التوسع (Enlargement)، بمعنى توسيع نطاق مجتمع ديمقراطيات السوق الحرة عن طريق زيادة قدراتها وعددها، وذلك (بحسب ما قدم لهذه السياسة أنتوني ليك، المستشار السابق للأمن القومي، يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣) باتباع أربعة برامج أساسية[٣٨]:

- تقوية قلب مجموعة الديمقراطيات بإنعاش اقتصاديات الولايات المتحدة وحلفائها.
- تطوير مبادئ الديمقراطية وتحرير الأسواق خارج القلب، ولا سيما في دول الاتحاد السوفياتي السابق وفي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.
- تحجيم التهديد الذي تفرضه الدول التي تقاوم الإصلاح الديمقراطي وتتبع سياسات سلطوية ومعادية للّيبرالية.
- اتباع خطة إنسانية (Humanitarian) تتضمن عمليات انتقائية لحفظ السلام، ومهام الإغاثة من الكوارث.

ثم توالت جهود الإدارة لحل المعادلة الصعبة التي يمكن التمييز فيها بين ثلاث محاولات محددة، وإن اشتركت جميعها في الإصرار على الحفاظ على نظام الأحلاف الدفاعية الثنائية أو المتعددة[٣٩].

فقد تمثلت المحاولة **الأولى** في ابتكار اصطلاح التدخل النشط (Engagement) لمواءمة مفهوم التوسع مع اعتبارات التخطيط الاستراتيجي، ووضع غاية لذلك تنص على منع التهديدات الرئيسة في النظم الإقليمية المختلفة، والشراكة مع الأصدقاء والحلفاء لمساعدتهم على تحمل مسؤوليات أكبر إزاء الاستقرار الدولي[٤٠].

وقامت المحاولة **الثانية** على أساس التمسك بالأحلاف الثنائية القائمة

---

(٣٨) Bruce Russet, «Why Democratic Peace?,» in: Daniel J. Kaufman, Jay M. Parker and Kimberly C. Field, eds., *Understanding International Relations: The Value of Alternative Lenses*, 4th ed. (New York: McGraw-Hill, 1999), pp. 350-361, and

سعودي، محرر، **الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية**، ص ٢٧٠ ـ ٢٧٢.

(٣٩) Kenneth N. Waltz, «Structural Realism after the Cold War,» in: Kaufman, Parker and Field, eds., Ibid., pp. 310-318.

(٤٠) كريستوفر لين، «مراجعة الاستراتيجية الأمريكية الكبرى: هيمنة أم توازن قوى؟،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٤، العدد ١٣٤ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)، ص ٣١٢ ـ ٣١٤.

والترتيبات الأمنية المرتبطة بها للتغلب على مظاهر الغموض الاستراتيجي(٤١).

وتولت وزارة الدفاع المحاولة **الثالثة**، بإجراء تخفيضات في النفقات الدفاعية وإجراء مراجعة للأوضاع الاستراتيجية العالمية، حددت فيها التهديدات الرئيسية لأمن الولايات المتحدة بالانتشار النووي، والصراعات الإقليمية، وفشل الإصلاح الديمقراطي العالمي، وتآكل الرفاهية الاقتصادية؛ وانتهت إلى ضرورة تطوير قدرات سرعة نقل القوات، ورفع القدرات القتالية للوحدات بحسب الوضع الجديد على أساس خوض الولايات المتحدة حربين في آن واحد تقريباً(٤٢).

وحاولت الإدارة تلافي القصور في هذه الاستراتيجية، عبر زيادة قدرات النقل الجوي، وتركز حاملات الطائرات بالقرب من المناطق المهمة للمصالح الأمريكية، وتخزين المعدات بالقرب من مواقع الأزمات المتوقعة. أما في مجال تعاملها مع الإرهاب، فقد انتهت إدارة كلينتون إلى فهم واسع نسبياً لمعظم التنظيمات المتشددة، ومنها تنظيم القاعدة، من حيث أهدافها الإجمالية وانتشارها العالمي ودعمها المالي المتشعب. . . إلا أنها، وعلى الرغم من ضرب السفارتين الأمريكيتين في تنزانيا وكينيا عام ١٩٩٨، لم تستطع سوى القيام بضرب معسكرات تدريب لتنظيم القاعدة في أفغانستان، وضرب مصنع الشفاء للأدوية في السودان(٤٣).

وإذا كانت الجهود الأمريكية ضد تلك التهديدات قد بدأت في وقت سابق، إلا أنها كانت محدودة بطبيعتها، كونها تركز على الردع والدفاع وحماية القوات والمرافق الأمريكية في الخارج أولاً. وأثناء هذه الفترة، بدأت الولايات المتحدة العمل ضد مجموعات محددة متورطة في هجمات ضد الأمريكيين. واستند هذا النهج إلى مفهوم محاربة تلك المجموعات عن طريق المساعي القانونية والاستخبارية بشكل أساسي بموجب الأمر الرئاسي رقم ٣٩ لعام ١٩٩٥(٤٤).

---

(٤١) طلعت، «الاستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا،» ص ٢٩.

(٤٢) كريم حجاج، «ملامح الاستراتيجية الأمريكية في القرن القادم،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٣، العدد ١٢٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، ص ٦٩ - ٧٤، وجون ياورس وجوزيف ماكورمان، «مستقبل السلاح النووي ما بعد الحرب الباردة،» **السياسة الدولية**، العدد ١١٧ (أيار/مايو ١٩٩٤)، ص ٣٥٠ - ٣٥٢.

(٤٣) انظر مثلاً: **جيش الولايات المتحدة والقرن الحادي والعشرين: التقرير العسكري والعلمي والتكنولوجي**، ص ٢٨ - ٢٩.

(٤٤) برادلي أ. تاير، **السلام الأميركي والشرق الأوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لأميركا في المنطقة بعد ١١ أيلول**، ترجمة عماد فوزي شعيبي (بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، ٢٠٠٤)، ص ٧٢ - ٧٥.

وفي ما يتعلق بالانتشار النووي، فإن أبرز ما قامت به هذه الإدارة هو احتواؤها أزمة البرنامج النووي لكوريا الشمالية، بفضل مفاوضات ثنائية ومتعددة، انتهت بعقد اتفاقية الإطار عام ١٩٩٦، التي تعهدت فيها الولايات المتحدة بتجهيز كوريا الشمالية بمفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف، مقابل تجميد الأخيرة نشاطاتها النووية العسكرية(٤٥).

رابعاً: توجهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي للفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٦

لم ينفِ ما تقدم أن مؤشرات الداخل كانت تميل نحو حدوث تغييرات واسعة، إذ بدأت جماعة مشروع القرن الأمريكي، التي تأسست عام ١٩٩٦، بالضغط على الرئيس كلينتون، وطرحت عام ١٩٩٨ مشروع «من أجل قرن أمريكي جديد»، واستطاعت تمرير قانون تحرير العراق في العام ذاته، لينتهي كل ذلك إلى صعود التيار المحافظ على رأس الإدارة الأمريكية عام ٢٠٠٠(٤٦)، تلك الإدارة التي كانت الأكثر لفتاً للنظر لما يجري في الولايات المتحدة، فمنطق انتصار الغرب ومنطق الغرب والآخر لم يحققا غايتهما في إعادة توجيه السياسة الأمريكية لتكون أكثر قدرة على إدارة النظام الدولي.

إن من مميزات النظام الأمريكي هي سماحه بمناقشة أكثر الأفكار جدلاً، وإذا ما أخذنا بوجهة نظر الأمريكيين الداعية إلى ضرورة التحول في سياسة الولايات المتحدة دولياً، نجد في مرحلة ما بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر مثلاً ظهور فريقين (ونحن نتحدث عن أطر غير رسمية لم تتبنَّها الإدارة الأمريكية)(٤٧):

الفريق **الأول** الذي دعا إلى استمرار التفرد الأمريكي، ومن دعاته الكاتبان

---

(٤٥) Park Jong-Chul, «Continuity or Retrogression?: Dynamic Relations among the U.S. and the Two Koreas,» *East Asian Review*, vol. 14, no. 1 (Spring 2002), pp. 23-24.

(٤٦) يمكن الاستزادة بشأن جماعات المحافظين الجدد من المصادر العديدة المتوافرة، ومنها على سبيل المثال: محمود حيدر، «المباني المعرفية السياسية للمحافظين الأمريكيين الجدد،» **مجلة الفكر**، العدد ١٧ (خريف ـ شتاء ٢٠٠٢)، ص ١٦ ـ ٢٥، ومايكل هدسون، «سياسات السلام الأمريكي (Pax Americana) في العراق والشرق الأوسط،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ٢٠٠٤)، ص ٦ ـ ٧٠.

(٤٧) جورج حجار، «الجمهورية الأمريكية: امبراطورية أم رايخ رابع؟،» **شؤون الأوسط**، السنة ١٤، العدد ١١٥ (صيف ٢٠٠٤)، ص ١٧٦ ـ ١٧٨.

وولفورث (Woulforth) وبروكس (Brooks)، اللذان أكدا في مقالتهما في مجلة *Foreign Affairs*، أن الولايات المتحدة تنتقل من قوة إلى قوة أكبر، وأنه لا خوف عليها من عواقب الأحادية القطبية أو العجز من حالة صدام غير متوقع أو مرتقب. فالولايات المتحدة تمتلك **أولاً** الموارد اللازمة لأية مواجهة، **وثانياً** لا توجد قوة موازية قادرة على التعامل مع إدارة قضايا التوازن الدولي الذي تقف الولايات المتحدة على رأسه.

الفريق **الثاني** ومن دعاته، مايكل ماندلبوم (Michael Mandelbaum)، الذي أكد في مقال له في مجلة *Foreign Affairs*، أن المطلوب تحقيقه هو السلام والديمقراطية وحرية الأسواق، وأن قوة الولايات المتحدة لتحقيق هذه الأهداف هي في تناقص؛ لذلك من الضروري اهتمامها بدعم المؤسسات الدولية وتقوية السياسة السلمية. فإشاعة الديمقراطية تتطلب أولاً قواعد ثقافية كي يحدث التغيير لا قوة الإكراه، ويشاطره الرأي الكاتب مايكل هيرش في عدد المجلة ذاته الذي يضيف «علينا أن ندرك أن سبب وجود الولايات المتحدة كأمة هو زيادة الحرية إلى حدها الأقصى في العالم. وأن مسألة مواصلة توسيع الإمبراطورية هي وصفه أكيدة للإخفاق».

وعلى الرغم من وجود اختلاف بشأن توصيف أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة[٤٨]، إلا أن الجدل حول ما يجب فعله قد انتهى على ما يبدو إلى تداعيات مهمة، إذ تدخلت الولايات المتحدة في أفغانستان عام ٢٠٠٢ وفي العراق عام ٢٠٠٣، وظهرت استراتيجية تعتمد الأسلوب الوقائي في التعامل مع الدول والقضايا ذات التماس مع مصالح الولايات المتحدة[٤٩]. أما هدف هذه الأخيرة، فيكاد يكون غير واضح، إذ عرف ابتداء بكلمات للرئيس بوش الابن (من ليس معنا في مواجهة الإرهاب فهو ضدنا). وتكاد معظم الدراسات الأمريكية ولغة الخطاب الأمريكي، تنتهي إلى أن الإرهاب الذي تعمل

---

(٤٨) من الطروحات التي تنتهي إلى أن أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر هي أحداث مفبركة لم تكن الإدارة الأمريكية أو أقطابها غائبة عنها، انظر مثلاً: تيري ميسان، **الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١: فضيحة البنتاغون**، ترجمة رندة بعث (دمشق: دار الوليد للدراسات والنشر؛ دار التكوين للطباعة والنشر، ٢٠٠٢). وفي وصف الأحداث وتداعياتها، انظر: نعوم تشومسكي، **الحادي عشر من أيلول: الصدمة**، تعريب سعيد الجعفر (دمشق: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢).

(٤٩) Michael E. O'Hanlon, Susan E. Rice and James B. Steinberg, «The New National Security Strategy and Preemption,» *Policy Brief* (Brookings Institution), no. 113 (December 2002), <http://www.brook.ed/fp/projects/homeland/assess.htm>.

الولايات المتحدة على مواجهته هو التشدد الإسلامي، وليد الراديكالية المتأتية من مشكلات تعامل الإسلام مع الحداثة، كما يرى الأمريكيون(٥٠). وإن كانت هناك دراسات أخرى لم يجرِ تسليط الضوء عليها تعد الصين العدو الأكثر احتمالاً في المستقبل المتوسط، ومن بينها وثيقة أصدرها البنتاغون في أواخر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ بعنوان «المراجعة الرباعية للدفاع للعام ٢٠٠٦»(٥١)، التي عدت نمو قوة الصين يشكل اختلالاً في التوازن الإقليمي لشرق آسيا، ومن الضروري اتجاه الولايات المتحدة نحو حصر تلك القوة في إطار القدرات الدفاعية.

وعلى العموم، تكاد لا تختلف في ذلك الأحداث التالية حتى العام ٢٠٠٦، فإذا ما نظرنا إلى وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠٠٢، نلاحظ أنها تفتتح بالآتي: «نحن نقاتل كما قاتلنا دائماً من أجل سلام يخدم الحرية (. . .). إن استراتيجية الولايات المتحدة للأمن القومي تقوم على فاعلية الدور الأمريكي العالمي، الذي يعكس ما بين القيم الأمريكية والمصالح القومية»(٥٢).

أما استراتيجية الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٦، الصادرة في آذار/مارس من العام نفسه، فيلاحظ عليها السعة والشمول في توصيف الأحداث، وقد استهلها الرئيس بوش بأنها تعمل على مسارين متوازيين: **الأول** تعزيز القيم الأمريكية في نشر الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان عالمياً، **والثاني** مواجهة التحديات وأهمها الإرهاب الذي يهدد أمن الشعب الأمريكي وأمن حلفائه(٥٣).

---

(٥٠) Francis Fukuyama, «Has History Started Again,» *Policy* (Washington, DC), vol. 18, no. 2 (Winter 2002), pp. 5-6, <http://www.cis.org.au/policy/winter02/polwin02-1.pdf>.

(٥١) جويس كرم، «الاستراتيجية الدفاعية الجديدة: ترسانة لضرب أي هدف في العالم،» **الحياة**، ٥/ ٢/ ٢٠٠٦، ص ٧. وإن كانت هناك دراسات أمريكية تعتبر أن هذا التهديد لن يبرز قبل العام ٢٠٢٠. انظر: مجلس المخابرات القومي الأمريكي، «رسم خريطة المستقبل العالمي ـ مشروع سنة ٢٠٢٠،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣١٣ (آذار/ مارس ٢٠٠٥)، ص ٤٦ ـ ٤٨.

(٥٢) «The National Security Strategy of the U.S.A,» <http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.pdf>.

(٥٣) المصدر نفسه.

الفصل التاسع

المنافسة التشريعية والسياسية، وأثرها في صياغة توجهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي

أولاً: المنافسة بين الرئيس والكونغرس: إطار عام

لقد وجد الاحتكاك بين الكونغرس بوصفه أهم سلطة للتشريع ورئيس الدولة الأمريكية منذ نشأة وضع الاتحاد. ولعل ذلك راجع في الغالب إلى الفسحة المرنة التي لم يتناولها الدستور، ولا سيما بتفعيل الاختصاصات والصلاحيات في المجال الدولي. ويأخذ الاحتكاك مديات متباينة، إذ قد يتغلب الرئيس أحياناً أو يهيمن الكونغرس في أحيان أخرى تبعاً لشخصية الرئيس الأمريكي، والحزب المسيطر في الكونغرس والمناخ السياسي العام الذي يحيط بالتشريع أو بالاستراتيجية قيد النقاش كحال الاقتصاد، أو وضع الحرب... إلخ.

وقد يجد المتتبع في أحيان عديدة (في إطار الاختلاف بين الرئيس والأغلبية في الكونغرس)، أن سيطرة أحد الحزبين على مجلسي الكونغرس، فيه ما يفيد أنه سيضع أجندة أعمال الرئيس تحت ضاغط برنامجه التشريعي. ونقاط التقاطع الضاغطة في هذا المجال عديدة، أبرزها الموازنة الفدرالية، الضرائب... إلخ؛ إلا أن الرؤساء الأمريكيين غالباً ما يسعون إلى بناء علاقات أفضل مع الكونغرس، وفي أحيان بعينها يلجأون إلى بناء تحالف حزبي هجين قائم على المصالح مع زعماء الحزب الآخر الحاصل على الأغلبية في الكونغرس لتحرير قرارات أساسية موجودة في جدول أعماله (قائمة على المجاملات، التعيينات، تحرير مشاريع قوانين توافقية... إلخ)[1].

---

(1) James H. Thurber, «An Introduction to Presidential-Congressional Rivalry,» in: David P. Fidler [et al.], *American Politics* (Boston, MA: Pearson Custom Publishing, 2003), pp. 162-166.

وفي الواقع، إن الدستور الأمريكي أورث السياسة الأمريكية معضلة المنافسة بين الرئيس والكونغرس. فعلى الرغم من فصله بين فروع السلطات الثلاث، إلا أنه يربط بين أعمالها؛ محدثاً صراعاً وسلطات مشتركة. فقد منح الدستور الكونغرس السلطات التشريعية، لكنه خول الرئيس أن يوصي بمشاريع قوانين أو يعترض على أخرى أصدرها الكونغرس، وحدد طرق ثابتة لإعادة استصدار القوانين. فاعتراض الرئيس على مشروع قرار ما، ومحاولة استصداره مرة أخرى من الكونغرس، تتطلب إما الأخذ بملاحظات الرئيس، أو التصويت عليه وتمريره بأغلبية ثلثي أعضاء مجلسي الكونغرس[٢].

ويلاحظ أنه في حالة الاختلاف بين توجهات الرئيس وحزب الأغلبية في الكونغرس، أن قيمة الرئيس وقوته تبدوان واضحتين في رفضه مشاريع القرارات المعدّة من الكونغرس؛ وهنا يقول الرئيس السابق كلينتون: «. . . هذه واحدة من تلك اللحظات في التاريخ، عندما أكون شاكراً لحكمة أجدادنا المؤسسين، بحق الكونغرس في أن يقترح، وحق رئيس الجمهورية في أن يوقع أو ينقض، وبأن ذلك الدستور منحني تلك السلطة»[٣].

فضلاً على ذلك، منح الكونغرس سلطة الإشراف على الميزانية، إذ يجب أن يقرر الكونغرس بنود التخصيص للسلطات التنفيذية المختلفة، وتفسير سلطات الحرب التي اصبحت في ما بعد مصدراً من مصادر التنافس والاختلاف بين الاثنين. كما إن موافقة الكونغرس (مجلس الشيوخ) ضرورية في ترشيح الوزراء، السفراء، المحكمة العليا. . . وكذلك التصديق على المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف[٤].

وهكذا، حمل الدستور الأمريكي دعوة صريحة إلى الصراع والتنافس بين

---

(٢) استعمل الرئيس روزفلت مثلاً الفيتو ٦٣١ مرة، استطاع الكونغرس نقض ٩ منها فقط، ومرر مشاريع قوانينها. واستعمل الرئيس ترومان الفيتو ٢٥٠ مرة، مرر الكونغرس منها ١٢ مشروعاً فقط، واستعمله ايزنهاور ٢٠١ مرة، مرر منها الكونغرس ٣ مشاريع فقط. وفي العموم استعمل الرؤساء حتى العام ١٩٩٤ الفيتو ٢٥١٥ مرة، استطاع الكونغرس تمرير ١٠٤ مشاريع منها فقط. انظر: المصدر نفسه، ص ١٥٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٥٨.

(٤) لقد عالجت هذه السلطات مصادر مختلفة أوردناها بين ثنايا هذا الكتاب، انظر: يحيى عبد المبدي، «تحديات الكونغرس (الديمقراطي) الجديد،» تقرير واشنطن، العدد ٩٠ (٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id = 550>.

سلطات النظام السياسي التشريعية والتنفيذية. ويعزز ذلك أن الرئيس ينتخب من هيئة انتخابية منتخبة في الولايات كافة؛ أما ممثلو مجلسي الكونغرس، فلديهم جمهور انتخابي ضيق في مناطقهم أو ولاياتهم، ويمثلون مصالح محددة، يمكنها أن تتصارع مع مصالح الرئيس. وهذا الصراع محكوم ليس بوجود أو عدم وجود حزب ذي أغلبية في الكونغرس مختلف عن حزب الرئيس فحسب، بل كذلك بتباين المراحل ضمن المنصب نفسه. فانتخابات التجديد النصفي للكونغرس تتم كل سنتين، أما الرؤساء فينتخبون كل أربع سنوات. ويكون جل النشاط مركّزاً على إعادة الانتخاب. لذلك بدا الرؤساء الأمريكيون حريصين على تنفيذ برامجهم في الدورة الرئاسية الأولى(٥).

وإذا ما أخذنا أمثلة عملية على الصراع بين السلطتين في ما يتعلق بالمبادرات العسكرية، نلاحظ أن الرؤساء يقدمون تقارير تحت قانون سلطات الحرب، ويتركون حق التشريع للكونغرس، الذي هو قرار يعتمد إصداره على جنس العلاقة بالسلطة التنفيذية(٦). فمثلاً، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، أمر الرئيس جورج بوش الأب القوات العسكرية الأمريكية بالذهاب إلى بنما، ذاكراً في تقريره الذي قدمه إلى الكونغرس نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ خمسة مبررات للغزو(٧):

- حماية حياة المواطنين الأمريكيين في بنما.
- الدفاع عن الديمقراطية في بنما.
- مكافحة تهريب المخدرات.
- حماية معاهدة تشغيل واستثمار قناة بنما.
- تقديم الجنرال مانويل نوريغا إلى العدالة في الولايات المتحدة.

وفي ٧ شباط/فبراير ١٩٩٠، مرر مجلس النواب قراراً نص على أن الإجراء الأمريكي في بنما كان استجابة لمجموعة فريدة من الظروف، لم تنسف التزام

---

(٥) Arthur M. Schlesinger, «The Imperial Presidency,» in: Fidler [et al.], Ibid., pp. 198-202.

(٦) انظر مثلاً: مأمون الحسيني، «البيت الأبيض والكونغرس: حرب قوانين باردة من طراز خاص،» الحياة، ٥/ ٣/ ٢٠٠٧، <http://www.daralhayat.com/opinion/03-2007/Item-20070304-le3d&ec3/story.html>.

(٧) «The War Power,» in: Fidler [et al.], Ibid., pp.182-183.

الحكومة الأمريكية بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى[٨].

وفي آب/ أغسطس ١٩٩٠، أرسل الرئيس بوش الأب قوات أمريكية إلى العربية السعودية ودول مجاورة للعراق، بعد تدخل الأخير في الكويت؛ وادعى الرئيس أنه لا يحتاج إلى تخويل من الكونغرس لاتخاذ إجراء هجومي على العراق. وإزاء حقيقة تقول إنه بموجب الدستور، للرئيس سلطة محددة لاتخاذ إجراء عسكري من جانب واحد، ولديه حق اتخاذ الإجراءات للقيام بأي عمل عسكري لأغراض دفاعية غير هجومية؛ طلب الرئيس في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ من الكونغرس أن يحرر تشريعاً يخوله اتخاذ إجراء عسكري (لأغراض الهجوم) ضد العراق، واستطاع الحصول عليه يوم ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١[٩].

أما في ما يتعلق بالمحاكم الأمريكية، ففي ١٣ كانون الثاني/ يناير من العام نفسه، رُفضت الدعوات بعدم جواز إرسال قوات إلى العربية السعودية، إذ جاء في أحد أحكامها «أن أمر نشر القوات هو مسألة سياسية غير قابلة للنظر بها في المحكمة»؛ وفي حكم ثانٍ، «أن القضية غير جاهزة لقرار قضائي»، وفي حكم ثالث، جاء أنه «إذا رفض الرئيس الامتثال لقرار الكونغرس، فإن القضية تكون قد نضجت لتقدم للمحاكم لوجود المبرر القانوني»[١٠].

والقول المثير لقوة صنع قرار الحرب، لم يكن صادراً من الكونغرس، وإنما ناتجاً من لجوء الرؤساء الأمريكيين إلى المؤسسات الدولية، والحصول منها على تفويض بالعمل العسكري، ليكون عنصر ضغط للحصول على سلطة قانونية من الكونغرس. وهذا ما حصل في ذهاب الرئيس بوش الأب إلى الحرب ضد العراق عام ١٩٩١، وذهاب كلينتون إلى هاييتي وإلى البوسنة. ففي عام ١٩٩٤، هدد الرئيس كلينتون بغزو هاييتي بعد أن تبنى مجلس الأمن قراراً يدعو الدول كلها،

---

(٨) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(٩) انظر مثلاً إلى العديد من المصادر التي احتوت على الجدل الدائر في تلك الفترة: Michael Liebig, «Geopolitics: The Roof of Bush's Tantrum in November 1989,» *Executive Intelligence Review* (EIR) (Washington, DC) (16 April 1993), pp. 19-22, and Carlo Jean, «The New Role of the Military and Arms Control in the Post-Bipolar World,» *International Review* (Belgrade), vol. 19 (1998), pp. 8-9.

وانظر أيضاً: تفسير وزارة الخارجية الأمريكية الرسمي لنصوص المادة الأولى، الفقرة الثامنة (سلطات الكونغرس) بالقول: الكونغرس وحده يستطيع إعلان الحرب، لكن الرئيس يستطيع إدخال الولايات المتحدة في حروب من دون أن يعلمُ الكونغرس. . . ، أو إصدار تفويضات لرد الاعتداء. . . انظر: الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية: <http://www.usinfo.stste.gov/av/archive/5005/mar/16-758247.html>.

(١٠) «The War Power,» p. 183.

ولا سيما تلك التي في منطقة هاييتي، إلى استخدام الوسائل الضرورية كلها لإزالة القيادة العسكرية في تلك الجزيرة[11].

وفي خطاب متلفز في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أبلغ الرئيس كلينتون الرأي العام أنه مستعد لاستخدام القوة العسكرية لغزو هاييتي، مشيراً إلى رغبته في أن تقود الولايات المتحدة قوة متعددة الجنسيات لتنفيذ رغبة الأمم المتحدة[12].

أما في البوسنة، فقد اعتمد كلينتون على مزيج من قرار مجلس الأمن وقرارات حلف شمال الأطلسي في تنفيذ ضربات جوية ضد مواقع الصرب للمدة من شباط/فبراير ١٩٩٤، إلى آب/أغسطس ١٩٩٥، ونسف إمكانية إرسال قوات أمريكية لتنفيذ اتفاقية السلام البوسنية. ثم أمر في نهاية العام بإرسال ٢٠ ألف عسكري أمريكي إلى البوسنة دون الحصول على تفويض مسبق من الكونغرس[13].

وإشكالية ما تقدم تكمن في المدة المرنة (٦٠ ـ ٩٠ يوماً) المتاحة للمبادرة الرئاسية، إذ تكون الإجراءات العسكرية المتخذة من الرؤساء قصيرة الأجل. وفي الغالب، لم يوقف الكونغرس المبادرات العسكرية المتخذة من الرؤساء، وهذا ما يوجب طرح تساؤل مهم ومركب عن الأسباب التي تدفع الكونغرس إلى الاستجابة للمبادرة الرئاسية بشكل عام. ولكن ماذا عن دور الكونغرس في اتخاذ القرارات؟

الإجابة عن هذا السؤال تدعونا إلى معرفة الآتي:

ـ طرق ضغط الرئيس غير المباشرة على السلطة التشريعية:

فضلاً على ما تتيحه الصلاحيات الدستورية من طرق ضغط مباشرة من الرئيس على السلطة التشريعية، فإن ثمة طرقاً غير مباشرة لتمرير الرؤساء لبرامجهم المفضلة، ومنها[14]:

---

(١١) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(١٢) Richard Neustadt, President Power,» in: Fidler [et al.], *American Politics*, p. 185.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

(١٤) يرى نورمان أورنشتاين (Norman Ornstein)، الخبير في شؤون الكونغرس في معهد إنتربرايز الأمريكي، أن وجود خلاف واختلاف في الكونغرس في ولاية الرئيس بوش الثانية أمر وارد ومتوقع. ويضاعف من هذا الأثر ظاهرة عدم الالتزام الحزبي في التصويت. مع ذلك، إن هناك وسائل عديدة لكي يمارس الرئيس خلالها الضغط على أعضاء الكونغرس. انظر: توماس جورجيسيان، «ظاهرة الخروج عن الخط =

الطريقة الأولى، هي السبيل السياسي التقليدي مثل الوظائف والمكافآت بالدعم، والدعوات إلى البيت الأبيض، وزيارات الحملات الانتخابية إلى مناطق المرشحين الذين يخوضون فيها انتخابات للوصول إلى منصب في الكونغرس، فضلاً على مجاملات أعضاء الكونغرس الأساسيين.

الطريقة الثانية، التي يستطيع الرؤساء عن طريقها أن يحصلوا على الدعم من داخل الكونغرس أو عدم المعارضة، هي مناشدة أحزابهم السياسية للاتساق مع سطوة الإخلاص الحزبي. ويمكن أن تكون هذه الاستراتيجية فاعلة في حالتين: إذا كان الرئيس يتمتع بأغلبية مريحة داخل الكونغرس، أو إذا ما أسندت المهام التنفيذية إلى أعضاء حزبه.

الطريقة الثالثة، التي يمكن لرئيس الجمهورية أن يؤثر بها في الكونغرس، هي قدرة الرئيس الشخصية على القيادة وعلى تعبئة الرأي العام لدعم أعماله.

ويذهب الكاتب الأمريكي نويشتات إلى أنه: «من بين المؤسسات العديدة في جسم النظام السياسي الأمريكي والمنفصلة إحداها عن الأخرى، الرئاسة التي لها مجموعة فريدة من الأنصار والبيروقراطيين المشجعين على المستويين الوطني والدولي أوسع وأكثر تنوعاً مما لدى أي جهة أخرى في هذا النظام. والرئيس الذي يهتم ويفكر بقدراته المستقبلية على التأثير في كل هؤلاء الآخرين ومن خلالهم، إنما يفكر في أمور ذات صلة وثيقة بالسياسة، الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد جمهور عريض من الأنصار والمؤسسات. وهنا التفكير الأفضل بالنسبة إلى الآمال الشخصية يمكن أن يساهم في ظهور تفكير أفضل بالنسبة إلى قابلية السياسة للحياة والتطبيق (. . .). إن الجد في طلب القوة الرئاسية، إذا ما فهم بشكل أفضل، وإذا كان متوافقاً مع الدستور، فإنه يخدم أغراضاً أبعد من مجرد إرضاء رئيس ما. ويعتبر ذلك مفيداً للبلاد، مثلما هو مفيد له. والرئيس الذي يرفع إلى الحد الأقصى احتمالات تأثيره في المستقبل في إطار النظام، إنما يساعد في تنشيط هذا النظام من خلال هذه العملية. وهو سيزيد كذلك من إمكانية أن يحكم على السياسات التي اختارها بأنها قابلة للحياة والتطبيق والإدارة وقادرة على البقاء. وسواء عمل الرئيس في مرحلة معينة على حماية نفوذه أو التضحية به، فإنه سيقوى جيداً إذا ما أجرى

= الحزبي: الديانة والأخوة في أعضاء الكونغرس،» تقرير واشنطن، العدد ١١ (١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id = 71>.

حساباته (. . .). علاوة على ذلك، فإن عليه أن يستخدم أي نفوذ قد يكون في حوزته على الكونغرس والوكالات ووسائل الإعلام وحكومات الولايات والمصالح الخاصة والحلفاء الأجانب والرأي العام في الداخل والخارج على حد سواء»[١٥].

إن واحدة من الواجبات الأساسية لمؤسسة الرئاسة والبيروقراطية المرتبطة بها هي صناعة السياسة[١٦]. وهؤلاء هم صناع السياسة أكثر من الكونغرس من الناحية العملية. فأغلب التشريعات التي تصدر عن الكونغرس بموجب سلطاته الدستورية، يصنف قصدها بعناية ومقدار التفويض لصنع القرارات السياسية التي لها قوة القانون الممنوحة للوكالات التنفيذية. وانتهى الكونغرس عملياً إلى أنه ليس لديه الوقت أو الخبرة أو القدرة لأن يشغل نفسه في تفاصيل كل برنامج، لينتهي دوره إلى وضع خطوط إرشادية عامة لعمل الوكالة أو الوزارة. . . ويتركها لترسم التفاصيل[١٧].

ولكن هناك، قرارات عديدة تترك عملياً إلى الوزارات والوكالات التنفيذية، في ما يتعلق بتسيير العمل اليومي. وفي كل مرحلة من عملية صنع القرار تظهر علاقات ثابتة نسبياً ونماذج للتفاعل الذي يحدث بين أية وكالة أو داخل وزارة ولجان الكونغرس، واللجان الفرعية فيه ومجاميع المصالح المعنية، وتقوم باتخاذ سياسات على نحو شبه مغلق. ويستغل انشغال المكتب التنفيذي والرئيس بالشؤون الدولية، واستجابة لجان الكونغرس الفرعية، لتمرير قرارات وسياسات تتعلق بوكالات أو مؤسسات حكومية فرعية. والبعض الآخر يجري تمريرهُ عبر ما يسمى بحرية التصرف الإداري، وصناعة القواعد التي تدير العمل الحكومي، واستغلال التفويضات من الرؤساء والوزراء[١٨].

وخلاصة لما تقدم، نقول إن مسألة تحديد توجهات الفكر الاستراتيجي في الولايات المتحدة محاطة بعدد كبير من المصادر، ومن الأخطاء الجسيمة الرجوع إلى

---

(١٥) ريتشارد إي. نويشتات، **القوة الرئاسية والرؤساء المعاصرون: سياسات القيادة من روزفلت إلى ريجان**، ترجمة عبد القادر عثمان؛ مراجعة وتحرير فاروق منصور (عمّان: دار عمّار للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ٢٠ ـ ٢٢.

(١٦) تنص المادة الثانية، الفقرة الأولى من الدستور الأمريكي «تخول السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة. . .»، وتذهب الفقرة الثانية من هذه المادة إلى أنه «سيكون القائد الأعلى. . .، وله السلطة. . .».

(١٧) نويشتات، المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(١٨) James Q. Wilson, «Politics and Public Policy,» in: Fidler [et al.], *American Politics*, pp. 380-383.

الدستور الأمريكي فقط لتفسير ذلك. كما إن القول إن صنع القرار (المخرج قبل الأخير في عملية اتخاذ القرار)[١٩]، هو من احتكار الرئيس فقط وهو في الوقت ذاته مسألة قابلة للاعتراض. إذن، كيف نفهم إجمالي العملية؟ الواضح، وكما تشير تجربة سنوات مابعد الحرب الباردة، بوصفها إطاراً زمنياً للدراسة، فإن هناك اتجاهين متكاملين: **أحدهما** واقعي، **والآخر** دستوري، يفسران عملية صياغة التوجهات الاستراتيجية.

فـ **دستورياً**، الرئيس الأمريكي هو الشخص الأول المسؤول عن صياغة التوجهات الاستراتيجية، كما يشير الدستور إلى صلاحية الرئيس الاستعانة بأشخاص في تسيير شؤون وعلاقات الدولة الأمريكية، الذي أخذ أثناء حقب تطور الولايات المتحدة تسمية هيئات ووزارات ووكالات تنفيذية عدة، الغرض منها مساعدته في إدارة الدولة ومصالحها.

أما **واقعياً**، فإن تطور الحياة السياسية في الولايات المتحدة وتوسع مصالحها، جعل صنع التوجهات وعلى وفق التفسير الدستوري غير مكتمل، ويمكن تصحيحه ما دامت هناك جهات عدة ترى مصلحتها في توجيه السياسة الأمريكية، وصياغة خياراتها الاستراتيجية ممن لم يذكرهم الدستور الأمريكي صراحة. وهؤلاء يستمدون تأثيرهم من علاقاتهم بمؤسسات النظام السياسي الأمريكي: كما في وكالات وهيئات المكتب التنفيذي للرئيس الأمريكي، أو لجان الكونغرس المعنية بمراقبة أداء السلطة التنفيذية. أو قد يستمدون تأثيرهم بوصفهم عناصر مؤثرة في الاقتصاد الأمريكي: مثل أصحاب شركات النفط، وشركات السلاح... أو قد يستمدون تأثيرهم في التوجهات الاستراتيجية من حقيقة أنهم صانعو أفكار أو صانعو سياسة، من قبيل الجامعات ومراكز الأبحاث الأمريكية المتخصصة التي تزود مؤسسات النظام الأمريكي بخبراء ومتخصصين في الاختصاصات كافة[٢٠].

ويمكن ملاحظة الشكل الرقم (٩ ـ ١)، الذي يوضح الإطار العام لصنع الاستراتيجية في الولايات المتحدة.

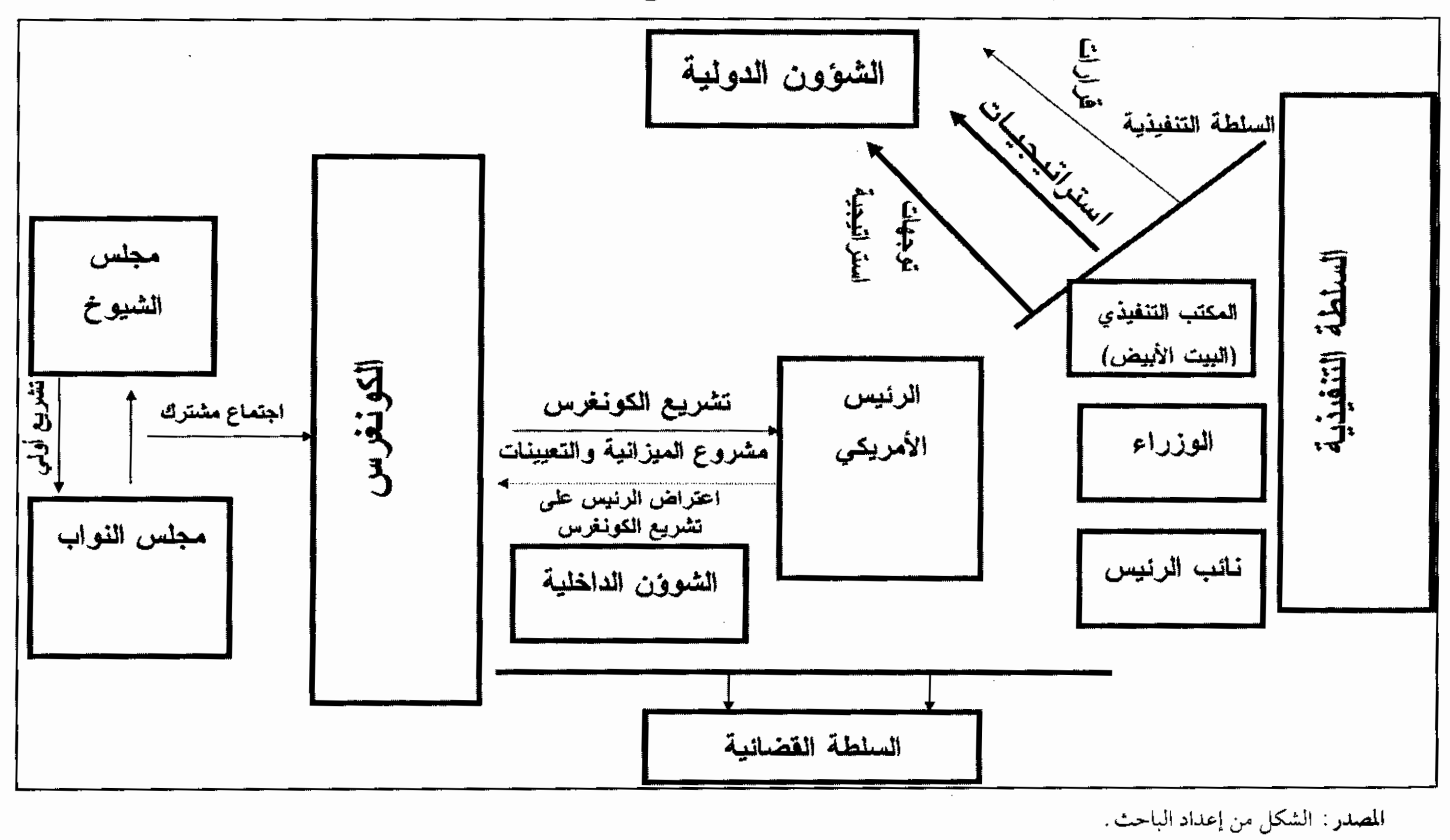
---

(١٩) اتخاذ القرار السياسي له مراحل، تبدأ مع صياغة توجهات فكرية تعكس اهتمامات صناع القرار، (تسبقه دراسة المشاكل والمطالب لدى الدول الصغرى تحديداً)، ثم دراسة الإمكانات وتحديد الأهداف، ثم صياغة البدائل وصنع القرارات، ثم اتخاذ القرار عبر اختيار البديل المناسب. انظر: مازن إسماعيل الرمضاني، **السياسة الخارجية: دراسة نظرية** (بغداد: دار الحكمة، ١٩٩١).

(٢٠) صلاح المختار، «من يصنع القرار الأمريكي؟،» **آفاق عربية** (بغداد)، العدد ١١ (١٩٩٢)، ص ٣٣ ـ ٤٢.

الشكل الرقم (٩ ـ ١)

مخطط عام عن الجهات المعنية باتخاذ القرار وصنع استراتيجيات الولايات المتحدة



المصدر: الشكل من إعداد الباحث.

ثانياً: توجهات الفكر الاستراتيجي في إطار العلاقة بين الرئيس والكونغرس

لا خلاف في أن الرئاسة الأمريكية هي تعبير عن جملة المصالح الكبرى في الولايات المتحدة، كما هي الحال مع الكونغرس أيضاً. ولهذه المصالح جملة من الثوابت الاستراتيجية التي راعتها وحافظت عليها الدولة الأمريكية، وتدخلت في صياغتها سراً أو علناً بوصفها مصالح الدولة الأمريكية ذاتها.

ولكن الفرق بينهما يكمن في أن **الأول** تعبير عن المصالح الكبرى على مستوى الولايات المتحدة عموماً؛ أما **الثاني**، فهو تعبير عن المصالح على المستوى الإقليمي (الولايات)، وبالتالي تصبح العلاقة بين الطرفين أو الفرعين إما عامل تعزيز أو عامل إعاقة للتوجهات الفكرية الاستراتيجية. وغالباً ما تتجلى ملامح هذه العلاقة في مرحلة التأسيس لمدة الولاية الرئاسية، إذ تتحدد صيغ العمل والتنسيق بين الاثنين في العموم، ويتحدد موقف الكونغرس من أولويات الإدارة في الشؤون الخارجية من ناحية ثانية. ويكاد لا يضعف من ذلك انتخابات التجديد النصفي، إلا إذا حملت معها تغييراً كبيراً ومثيراً كما حصل في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٦، وصعود الجمهوريين إلى مجلسي الكونغرس، وفي الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٦، وصعود الديمقراطيين إلى مجلسي الكونغرس. وهنا سنركز على الفترة الرئاسية ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣، أي رئاسة جورج بوش الأب، الذي كان يُعدُّ أحد تلامذة المدرسة الجمهورية الليبرالية[٢١]، ومناصراً تقليدياً لتيار المحافظين التقليديين في الحزب الجمهوري، ذلك التيار الذي حظي بأهمية خاصة كونه يمثل مسار السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية ولاية الرئيس بوش الأب.

ويمكن تفصيل **التقاء** الرئيس بوش الأب بهذه المدارس عن طريق الآتي[٢٢]:

---

(٢١) أسس هذه المدرسة الرئيس ثيودور روزفلت في أيلول/سبتمبر ١٩٠١، وكان من معالمها الدعوة إلى الوحدة الأنغلوساكسونية، وتبني الحملات الاستعمارية. انظر: Liebig, «Geopolitics: The Roof of Bush's Tantrum in November 1989,» pp. 20-25.

(٢٢) وائل محمد إسماعيل، «النظام السياسي الأمريكي: دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في الشؤون الخارجية،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٤)، ص ١٨٩ ـ ١٩٣، وراجية إبراهيم صدقي، «الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط،» **السياسة الدولية**، العدد ٩٦ (نيسان/أبريل ١٩٨٩)، ص ١٣٠ ـ ١٣٤.

ـ التمسك بالمدرسة الواقعية ومبدئها الأساس، أي القوة العسكرية في العلاقات الدولية.

ـ التحالف مع الطبقة الرأسمالية الأمريكية، والنظر إلى الاقتصاد بوصفه امتداداً للسياسة.

ـ اتخاذ منهج قسري ضد القوى المقاومة أو المعارضة للنفوذ الأمريكي.

ـ عدم الاهتمام بالقانون الدولي.

ـ الاعتقاد بشدة أن إسرائيل حليف استراتيجي مهم يستوجب دعمه سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

لقد تميز هذا العهد بطريقة تعامله مع الكونغرس، إذ حدد الرئيس ركيزة أساسية في تعامله مع الأطر التشريعية تقوم على العمل بتنسيق كامل مع الكونغرس الذي يسيطر عليه الحزب الديمقراطي بكلا مجلسيه. وتجنب وضع مشروعات قوانين وسياسات قد تقود إلى انقسام الكونغرس وفق الانتماءات الحزبية، مع مراعاة مواقف المعارضة الديمقراطية عند إرسال أي قرار أو مشروع قرار من البيت الأبيض إلى مبنى الكونغرس. ومع ذلك، ظهر **تعارض** بين الاثنين في مجالات منها:

ـ التعيينات، التي تعكس إحدى أولويات الإدارة، عندما جرى رفض تعيين جون تاور لمنصب وزير الدفاع.

ـ عدم تمثيل التيار المحافظ في الإدارة بشكل أوسع، مما أفقد الإدارة مساندة في الكونغرس.

ـ إشكالية الميزانية التي كانت محكومة ببرنامج الإدارة، بخفض الضرائب وخطط الكونغرس بخفض العجز، مما أثار مسألة الإنفاق الحكومي، ولا سيما الإنفاق الدفاعي، الذي كان محكوماً آنذاك بخطط تطوير الأنظمة الدفاعية الواجب اقتناؤها، وخفض الكونغرس ميزانية الدفاع لعام ١٩٩٠ من ٣٠٣ مليارات دولار بوصفه مشروعاً قدمته مؤسسة الرئاسة إلى ٢٩٢ مليار دولار[٢٣].

---

(٢٣) عبد المنعم سعيد، «توجهات الإدارة الأمريكية تجاه المنطقة العربية،» **السياسة الدولية**، العدد ٩٧ (تموز/يوليو ١٩٨٩)، ص ١٠١ ـ ١٠٥.

أما في ما يتعلق بـ **حال الكونغرس** في هذه المرحلة، فقد سيطرت عليه المظاهر الآتية(٢٤):

- غلبة التيار الليبرالي الداعي إلى تبني برامج إنعاش الدولة على التيار المحافظ، إذ أدت انتخابات التجديد للكونغرس عامي ١٩٨٨ و١٩٩٠، إلى صعود التيارات الليبرالية داخل الحزبين، وهيمنة العناصر الديمقراطية على اللجان الرئيسة في مجلسي الكونغرس.

- أدى ضعف تمثيل التيار اليميني في الكونغرس إلى ظهور الاتجاه المعتدل في النظر إلى البيئة الدولية. وكان واحداً من أسباب ضعف هذا التمثيل، ظهور مناخ أو مزاج عام لدى الرأي العام الأمريكي، بعدم جاهزيته لقبول التيارات المتشددة في أعقاب ظهور ملامح نهاية الحرب الباردة.

- صار الاتجاه العام لدى الكونغرس متبلوراً في عدم التقاطع الحاد مع الرئيس، إلى درجة تدفع الأخير إلى عدم التصديق على القوانين عبر الفيتو، وإنما اندفع الكونغرس نحو تضمين مشاريع القرارات التي توصي بها مؤسسة الرئاسة (مثل مشاريع التمويل)، وتلك التي تتفق وسياسة الكونغرس (التي لا يرضى عنها الرئيس لذاتها) ضمن عملية توفيقية، يضطر الرئيس إلى قبولها كلها(٢٥).

- وكانت الخلافات مع السلطة التنفيذية على الشؤون الخارجية هي الأخرى موضع التدخل. فالتيارات الليبرالية داخل الكونغرس اتبعت نهج الدفاع عن حق السلطة التشريعية في المشاركة في صنع السياسة الخارجية والعمل على زيادة صلاحياتها، ورقابتها على السلطة التنفيذية.

وفي ضوء ما تقدم، نتساءل، ما هي التوجهات التي حكمت الفكر الاستراتيجي في مرحلة نهاية الحرب الباردة؟ وكيف تعاملت معها كل من المؤسستين: الرئاسة والكونغرس؟

في البدء كان **السلوك السياسي** الخارجي للولايات المتحدة محكوماً بعدد من العناصر، ويمكن أن نجمل الخلاصة بالآتي:

---

(٢٤) إسماعيل، المصدر نفسه، ص ١٩٤ ـ ١٩٧.

(٢٥) عمر حلمي فهمي، **الوظيفة التشريعية لرئيس الدولة في النظامين الرئاسي والبرلماني: دراسة مقارنة** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٠)، ص ١٧٩ ـ ١٨١.

ـ التوجهات الفكرية والاستراتيجية للإدارة الأمريكية.

ـ صفات الرئيس نفسه.

ـ نوع العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ـ مستوى التأييد الشعبي للإدارة الأمريكية.

وقد سبق لنا عرض هذه المحددات في فقرات سابقة من هذه الدراسة، وأشرنا إلى أن المناخ العام في الولايات المتحدة ظل حاوياً لجدل عام حول الاتجاه الاستراتيجي الواجب اعتماده بين أنصار زيادة حدة التفاعل وتولي قيادة النظام الدولي، بين دعاة العزلة عن البيئة الدولية. إلا أن المصالح الكبرى استطاعت إيجاد توليفة للسياسة الأمريكية، ودفعها نحو تولي الريادة العالمية، وجني فوائدها. ويمكن تلمس ذلك من صعود التيار اليميني الجمهوري المحافظ عام ١٩٩٤ إلى الكونغرس، وحصوله على أغلبية مقاعده عام ١٩٩٦[٢٦].

وإذا ما اعتمدنا أزمة الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) مثالاً، فإنه وبعد التراكم المعرفي الذي حصل أثناء الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦، يمكن أن تنتهي إلى وجود جملة أسباب منشئة للأزمة. ودون الدخول في تفاصيلها، فإنها تندرج تحت عناوين: دفع شركات المصالح الأمريكية الكبرى (السلاح، النفط)، والخشية من سعي العراق إلى توظيف فائض القوة العسكرية لملء الفراغ الأمني في المنطقة الناجم عن انكسار شوكة إيران، وضعف الدول الخليجية الأخرى[٢٧]، من دون إغفال العامل الإسرائيلي، فضلاً على دعوات النظام الدولي الجديد الذي بشرت به الإدارة وجهاً آخر لغرض الريادة الأمريكية، وأخيراً حسابات الداخل الأمريكي الذي يبحث عن الإنجاز لدعم عملية الترشيح واعادة الانتخاب... هذه الأسباب مجتمعة، جعلت أقطاب الإدارة الأمريكية يركزون على العراق. ففي نيسان/أبريل ١٩٨٩، أعلن شوارزكوف، قائد القيادة المركزية، في شهادة أمام لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ، «أن

---

(٢٦) انظر مثلاً: «تجديد أمريكا،» في: ريتشارد نيكسون، **الفرصة السانحة**، ترجمة أحمد صدقي مراد (بيروت: مؤسسة دار الهلال، ١٩٩٢)، الفصل السابع، وكريستوفر لين، «مراجعة الاستراتيجية الأمريكية الكبرى: هيمنة أم توازن قوى؟،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٤، العدد ١٣٤ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)، ص ٣١٢ ـ ٣١٤.

(٢٧) بوب وودورد، **القادة: أسرار ما قبل وبعد أزمة الخليج**، ترجمة عمّار جولاقي ومحمود العابد (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩١)، ص ٢٠٧ ـ ٢١٢.

القيادة المركزية تتوقع أن يشكل العراق تهديداً للدول الأضعف والأكثر محافظة في مجلس التعاون الخليجي»[28].

هذا فضلاً على ما كشفته الوثائق والتصريحات المختلفة، من وجود تركيز على العراق سابق على أحداث ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠؛ ففي التقرير الأسبوعي الذي يصدره الكونغرس الأمريكي (في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٠)، انتهى كل من ريتشارد هاس رئيس دائرة شؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي في حينه، ودنيس روس الذي كان يشغل منصب مسؤول مكتب تخطيط سياسة الدولة في وزارة الخارجية إلى أن «السياسة الأمريكية نحو العراق ليست مشوبة بالعيوب على صعيد التنفيذ فقط، بل إنها خاطئة من الأساس، وبالتالي لا بد من احتواء العراق، لأن قوته العسكرية المتنامية تهدد الاستقرار في الشرق الأوسط»[29]. وكانت جملة من الأحداث، هي التي **سرعت من وتيرة الأزمة ومظاهر الانفجار** في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، أهمها[30]:

- في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٠، وفي شهادة أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، انتهى شوارزكوف قائد القيادة المركزية إلى أن تطلعات العراق في المنطقة خطر على مصالح الولايات المتحدة.
- في ٢٠ شباط/فبراير من العام ذاته، انتهى تقرير عن حقوق الإنسان إلى انتقاد العراق.
- في ٢٥ شباط/فبراير عام ١٩٩٠، أوقف مجلس الشيوخ مبيعات القمح للعراق.
- في آذار/مارس عام ١٩٩٠، أعدم العراق الجاسوس فرزاد رباطي بازوفت (الإيراني الأصل).

---

(٢٨) رضا هلال، **الصراع على الكويت: مسألة الأمن والثروة** (القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٩١)، ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٢٩) نقلاً عن: إسماعيل، «النظام السياسي الأمريكي: دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في الشؤون الخارجية،» ص ٢١٨.

(٣٠) انظر مثلاً في الأدبيات التالية: محمد حسنين هيكل، **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، وإليزابيث بيكار، «الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة وحرب الخليج،» في: زكي العابدي [وآخرون]، **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد**، ترجمة سوزان خليل (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤)، ص ١١٦ ـ ١٣٢.

ـ في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٠، قال الرئيس بوش الأب: «علينا أن نوقف القوة العسكرية للعراق عند حدودها، وإلا فإننا سنواجه بمشاكل أكبر».

ـ من جانب آخر، احتوت رسالة الإدارة الأمريكية إلى القمة العربية في بغداد نهاية أيار/مايو ١٩٩٠، المضامين الآتية:

● ألّا يصدر عن القمة أي بيان قد يُعدُّ محاولة للوقوف ضد حق اليهود السوفيات في الهجرة، أو ضد مصلحة إسرائيل في قبولهم.

● قلق من تصريحات العراق (غير المسؤولة) بشأن استعمال الأسلحة الكيميائية.

● أن الوجود الأمريكي في الخليج سلمي وفيه دعم للأصدقاء، وأنه يجب ألّا تكون إقامة منطقة مجردة من السلاح النووي في الشرق الأوسط شرطاً مسبقاً للتوصل إلى إبرام معاهدة شاملة حول الأسلحة الكيميائية تلتزم بها كل دول الشرق الأوسط...»[٣١].

ـ ثم جاءت قضايا رفع الإنتاج النفطي والحدود والديون لترفع مستوى الأزمة، حتى وصولها إلى مستوى دخول القوات العراقية الكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠.

وأثناء هذه الأزمة، استطاع الرئيس الأمريكي التحرك عبر ثلاثة اتجاهات:

ـ اتجاه **دولي** لعرض قوة الولايات المتحدة، واتخاذ القرارات المناسبة لدعم مطالبها بالتدخل.

ـ اتجاه **إقليمي** لفرض الوقائع وأحداث التدويل الممكنة وتيسير أمر نشر القوات الأمريكية.

ـ اتجاه **داخلي**، أي داخل الولايات المتحدة نفسها لتهيئة الداخل لقرار الحرب.

كان الموقف العام للكونغرس من هذه الأزمة ابتداءً يشير إلى عدم الاهتمام بنشر القوات الأمريكية في العربية السعودية في آب/أغسطس ١٩٩٠، إذ كان في مستهل عطلته، وقد رافق ذلك التحضير لانتخابات التجديد النصفي للكونغرس

---

(٣١) سعد الدين الشاذلي، **الحرب الصليبية الثامنة**، ط ٢ (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٩٢)، ص ١٦ ـ ١٩.

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠. وعند بدء الفصل التشريعي، ذهب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ كيلبرت بيل إلى القول «من المشكوك فيه أن يكون الشعب الأمريكي مستعداً لبذل الدم والمال من أجل عودة حكام الكويت إلى قصورهم»[٣٢].

ومع بدء الدورة التشريعية للكونغرس الجديد، كانت الحقائق على الأرض هي:

- نشر الولايات المتحدة نحو ٤٠٠ ألف من قواتها في وضع الاستعداد للهجوم.
- صدور القرار ٦٧٨ من مجلس الأمن، الذي يجيز استخدام القوة العسكرية ضد العراق.
- انتهاء الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة قوةً عظمى متفردة في النظام الدولي.
- ظهور العراق حالةً استثنائية تطالب الولايات المتحدة بتسويات شاملة لقضايا المنطقة من أجل تنفيذ التزاماته.
- وجود أغلبية ديمقراطية في مجلسي الكونغرس.

وفي خضم ذلك، لم يطلب الرئيس سلطات الحرب من الكونغرس، وإنما لجأ إلى أسلوب فرض الأمر الواقع على الكونغرس، من حيث نشر القوات وتهيئة البيئة الدولية، ثم استثارة الكونغرس من الوضع الذي انتهى إليه العراق من تهديد لمصالح الولايات المتحدة. ثم تحدي الكونغرس في خطاب الرئيس إلى مجلسيه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ بقوله: «احتفاظه ـ أي الرئيس ـ بحق الهجوم العسكري لتحقيق الأهداف الأمريكية في الخليج، إذا دعت الضرورة إلى ذلك دون شرط موافقة الكونغرس»[٣٣].

وفي هذه الفترة، استمع الكونغرس إلى شهادة العديد من المسؤولين الأمريكيين للبحث عن بديل لقرار الحرب، بما يعكس الظهور المتنامي للتيارات الفكرية الداعية إلى تجنب الولايات المتحدة المشاكل الدولية، بل والدعوة من بعضها إلى العزلة. وانتهت اللقاءات الجانبية بين الرئيس وقادة الكونغرس وآراء

---

(٣٢) هيكل، المصدر نفسه، ص ٤٩٢.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٤٩٤.

مستشاري الرئيس، إلى ضرورة لجوء الأخير إلى طلب تفويض سلطات الحرب من الكونغرس. وكانت الاستجابة من أعضاء الكونغرس البارزين، وعلى حد تعبير رئيس مجلس الشيوخ المؤقت آنذاك توماس فولي في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، فإن «التفويض سيعطى ولكنه على نطاق ضيق»[٣٤]. لذلك، وجه الرئيس رسالة طلب تفويض سلطات الحرب من الكونغرس في ٨ كانون الثاني/يناير، وقد ناقشها الكونغرس في إطار ثلاثة مشاريع محتملة[٣٥]:

ـ **المشروع الأول**، تخويل الرئيس صلاحية العمل ببنود قرار مجلس الأمن الرقم ٦٧٨/١٩٩٠، الذي يدعو صراحة إلى استخدام السبل الضرورية جميعها لحمل العراق على الانسحاب من الكويت، بشرط أن يؤكد الرئيس للكونغرس أن المساعي الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق لم تنجح في تحقيق ذلك الانسحاب.

ـ **المشروع الثاني**، يدعو إلى ضرورة تأجيل استخدام القوة ضد العراق، في الوقت الذي يواصل فيه الرئيس بوش بذل مساعٍ دبلوماسية وتنفيذ العقوبات الاقتصادية ضد العراق.

ـ **المشروع الثالث**، عدم استخدام القوة في الوقت الحاضر (آنذاك)، والكونغرس وحده هو الذي يملك صلاحية إعلان الحرب.

وعندما عرضت هذه المشاريع على الكونغرس، رفض كلا المجلسين تلك المشاريع بصيغتها الموضوعة في ١٠ كانون الثاني/يناير عام ١٩٩١، بأغلبية ٥٣ شيخاً ضد ٤٦، و٢٥٠ نائباً ضد ١٨٣. وعمد بدلاً من ذلك إلى صياغة مسودة جديدة تنص على أن «الكونغرس يخول رئيس الجمهورية صلاحية استخدام القوة العسكرية لتنفيذ الحظر الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق، وللدفاع عن السعودية ضد أي هجوم عراقي مباشر، ولحماية القوات الأمريكية في المنطقة». وقد صوّت مجلس الشيوخ على هذه المسودة بأغلبية ٥٢ صوتاً مقابل ٤٧، ومجلس النواب بـ ٢٥٠ صوتاً ضد ١٨٣. والقراءة المتأنية لهذه المسودة

(٣٤) بمعنى أنه تفويض لإخراج القوات العراقية من الكويت وليس تدمير العراق. انظر: وودورد، **القادة: أسرار ما قبل وبعد أزمة الخليج**، ص ٣٠٠.

(٣٥) إسماعيل، «النظام السياسي الأمريكي: دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في الشؤون الخارجية،» ص ٢٣٤ ـ ٢٣٦.

(القرار في ما بعد) توصلنا إلى حقيقة مفادها أن الرئيس استنبط من هذا القرار ذرائع عدة تجيز له (وللولايات المتحدة) استخدام أحدها في الأقل للقيام بعمليات عسكرية هجومية ضد العراق[٣٦].

وأهم ما نستخلصه من ذلك، أن التيارات الداعية إلى تولي الولايات المتحدة مهام قيادية في النظام الدولي، كانت قد استقرت عند معالجة أزمة عام ١٩٩٠، ونجحت في اعتماد ذلك اتجاهاً في سياسات واستراتيجيات الولايات المتحدة في ما بعد.

ثالثاً: مؤسسة الرئاسة، وتوجهات الفكر الاستراتيجي

لقد أصبح النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة محكوماً بتفرد الولايات المتحدة، في إطار نسق اتسم بالتفوق في استثمار القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية.

إلا أن أي انتخابات رئاسية أمريكية تبقى تحمل معها بعض التغييرات في الاستراتيجيات والتوجهات السياسية للإدارة الأمريكية؛ بمعنى أنه بتغيير شخوص الإدارة، يحدُثُ تغير في توجهات الإدارة القائمة على رأس السلطة التنفيذية، الأمر الذي ينعكس على مجمل السياسات المتبعة. على الرغم من ذلك، يكاد حجم الاستمرارية في سياسات الولايات المتحدة واستراتيجياتها صوب البيئة الدولية يتسم بدرجة عالية من الاستقرار، ومرد ذلك إلى أن السياسات والاستراتيجية الصادرة عن الولايات المتحدة، هي في العموم الوجه الآخر لطريقة الحفاظ عليها وتعزيز مصالح الولايات المتحدة، التي هي بحكم الطبيعة الرأسمالية للدولة مصالح الشركات الكبرى (شركات النفط، شركات الأسلحة، شركات المعادن، شركات الخدمات. . .) المنتشرة داخل وخارج الولايات المتحدة[٣٧].

وتقدم الاستراتيجيات المختلفة في مجملها الفرصة والاتجاه للحفاظ على المصالح الأساسية، ومن أهمها تعزيز مكانة الولايات المتحدة العالمية، بما يحفظ لها ريادتها في قيادة النظام الدولي، والإبقاء على حالة التفوق العسكري، بتطوير أنظمة

---

(٣٦) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٣٦ ـ ٢٤٠.

(٣٧) انظر مثلاً: لين، «مراجعة الاستراتيجية الأمريكية الكبرى: هيمنة أم توازن قوى؟،» ص ٣١٣ ـ ٣١٤، ومحمد جاد، «المعونة الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٢٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧)، ص ١٠٢ ـ ١٠٥.

عسكرية تضمن لها السيطرة، وتعمل على ضمان وجود فجوة في الإمكانات العسكرية مع القوى الأخرى[(٣٨)].

وفي الواقع، فإن مؤسسة الرئاسة ممثلة بشخص رئيس الجمهورية والهيئات والوكالات التنفيذية الأخرى المساندة له، معنية بصورة أكبر بهذه الأدوار كلها دستورياً. ومن الناحية الواقعية، تشاركها جهات أخرى في ذلك، ويرجع الاختلاف في تقدير دائرة السلطات والتأثيرات لمختلف الأطراف إلى شخصية كل رئيس[(٣٩)].

إلا أن الاتجاه العام يتجه نحو توسيع صلاحيات الأجهزة التنفيذية المحيطة بالرئيس، وتلك التي تحكم اختياراته وتفصيلاته، ومنها المكتب التنفيذي، علاوة على تأثير البيئة الدولية. فهذه البيئة وقواها الفاعلة عالمياً وإقليمياً، تشكل قيوداً على قدرة المؤسسة في صياغة توجهاتها أو تنفيذ سياساتها واستراتيجياتها.

وإذا ما ركزنا حديثنا على توجهات الرئيس جورج بوش الابن حيال العراق، نجد أن أبرز الأفكار المحورية في صياغة توجهاته كانت الدين، الإرهاب، الاستباق في تدمير قدرات الأعداء، الحرية، الخير والشر. . . وقد عدّ النظام السياسي في العراق خطراً وتهديداً للاستقرار الدولي[(٤٠)].

وقد أفاد الرئيس بوش من تداعيات أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ في إثارة مخاوف المواطنين الأمريكيين إزاء الهاجس الأمني، وأثر في قدرة الديمقراطيين في الكونغرس على اعتراض برامجه وتوجهاته السياسية، مما أثار اختلالاً واضحاً في التوازن بين المؤسسات الثلاث في النظام السياسي الأمريكي، لصالح السلطة التنفيذية. ولم يقتصر هذا الاختلال على الصعود التقليدي للسلطة التنفيذية في أوقات الأزمة، بل تسرع باعتماد توجهات تبنتها الإدارة الأمريكية المحافظة، مثل قانون مكافحة الإرهاب والقرارات التنفيذية التي صدرت بعد الأحداث مباشرة، فكان التوسع الذي لاح في صلاحيات مؤسسة الرئاسة على حساب أدوار القضاء وصلاحياته وكذلك الحريات، إذ سمح بحالات الاعتقال، وتأجيل تنفيذ أحكام

---

(٣٨) انظر مثلاً: نجاح كاظم، «برامج الدفاع التكنولوجية الأمريكية للعقدين القادمين،» **الشرق الأوسط**، ١٩/ ١٠/ ٢٠٠١، <http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=8361&article=62334>.

(٣٩) Schlesinger, «The Imperial Presidency,» pp. 201-202.

(٤٠) «Get Serious Fast: A Mideast Strategy for Powell,» *Wall Street Journal Europe*, 3/2/2001, p. 3, and

باتريك سيل، «السياسة الخارجية الأمريكية بحاجة إلى مراجعة جذرية،» **الحياة**، ٢٧/ ٨/ ٢٠٠٤.

القضاء، وعدم نشر بيانات عن المعتقلين، والتنصت، وإنشاء محاكم عسكرية، والتعتيم. . . إلخ[٤١].

والأكثر مما تقدم، أن توجهات أقطاب الإدارة المحافظة، أجمعت على وجود فرصة تاريخية لإعادة ترتيب النظام الدولي وفق مصالح ومقاصد الولايات المتحدة، وبالاعتماد على التفوق الأمريكي، بمعنى الحديث عن إمكانية اللجوء إلى القوة العسكرية[٤٢].

وقد ساعد الرئيس بوش الابن، وعزز توجهاته الفكرية، حصول الحزب الجمهوري على الأغلبية في مجلسي الكونغرس في انتخابات التجديد النصفي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، وأصبح الرئيس يتمتع أثناءها بهامش حركة وقدرة على المناورة أكبر من السابق في التعامل مع القضايا السياسية، إذ أصبح أثناءها التيار اليميني المحافظ أكثر قوة، وبموجب تفويض من الشعب (الانتخابات). وكان العراق القضية الأكثر تأثيراً في مجريات تلك الأوضاع[٤٣].

إن النظام السياسي الأمريكي يتسم بحكم المؤسسات التي تضع على رأس اهتماماتها المصالح الحيوية للولايات المتحدة في العالم باستمراريته وتجدده. تلك الاستمرارية التي لم تنفِ وجود تباين في أولويات الاستراتيجية الأمريكية، وإن كان ذلك في إطار وحدة أهداف ومصالح الدولة، ويرجع ذلك إلى تباين آراء وتوجهات الشخصيات الرئيسة في كل إدارة، وإلى كون الإدارات تمثل تجسيداً لمصالح القوى الكبرى في الولايات المتحدة، ومنها تلك التي مسكت الإدارة في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠ (تحالف التيار اليميني المحافظ وممثلي الشركات النفطية الكبرى)[٤٤].

---

(٤١) نورمان أوف أورنشتيان وتوماس أي مان، «الجمهوريون يخالفون تقليداً أمريكياً راسخاً بتقويض رقابة الكونغرس على السلطة الرئاسية،» مجلة *Foreign Affairs*، ترجمة صحيفة **الحياة**، ١٥/ ١١/ ٢٠٠٦، <http://www.daralhayat.com/culture/media/11-2006/Item-20061114-e73d6a17/story.html>.

(٤٢) انظر: «ريتشارد هاس: أمريكا لا تستطيع حكم العالم وحدها . . . وذهبنا للحرب في العراق بناء على نصيحة خاطئة،» حوار محمد الكافوري، تقرير واشنطن، العدد ١٣ (٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٥)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=85>.

(٤٣) Michael E. O'Hanlon, «Defense Strategy for the Post-Saddam Era,» Book Review, Brookings Institution Press, 14 June 2005, <http://www.brookings.edu/press/Books/2005/defensestrategyforthepostsaddamera.aspx>.

(٤٤) Jack Spencer and Kathy Gudgel, «The 2005 Quadrennial Defense Review, New Missions in Homeland Security and Post-Conflict Operations,» Heritage Foundation, 10 August 2005, <http://www.heritage.org>.

وقد اعتمدت الإدارة الأمريكية التي جاءت عام ٢٠٠١ استراتيجية تقوم على إثارة المشاعر القومية حول أمن الولايات المتحدة، للحصول على تعبئة جماهيرية لدعم مشروعها وتوجهاتها، ومحاولة الربط بين الحرب الاستباقية والتوسع وتنشيط الاقتصاد الأمريكي لتغدو أبرز المخرجات، زيادة الإنفاق العسكري، الحرب على ما يسمى الإرهاب، الحرب ضد العراق وتغيير نظامه السياسي[٤٥].

رابعاً: القوى والمؤسسات الأمريكية، وتوجهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي

من الواضح أن الرأسمالية الأمريكية استطاعت أن توفر رؤى مهمة ومؤثرة في الاستراتيجيات الأمريكية وإداراتها معاً. وقد نختلف في التواريخ الزمنية لهذا الدخول والتأثير، ولكن بداياته كانت مع بدايات القرن الماضي، عندما رعت عائلة روكفلر المتنفذة لتأسيس مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك عام ١٩١٩، وهو الذي حدد مهام عمله بمتابعة الأوضاع وإثارة اهتمام الرأي العام الأمريكي بها، وتأسيس موقع نفوذ يدعو إلى دور أمريكي فاعل في تشكيل القرار الدولي. والملاحظ أن المجلس، ومنذ تشكيله، اعتمد عناصر من وزارة الخارجية والدوائر القريبة من صناع القرار ومن رجال الأعمال المهتمين بالسوق العالمية، كما اعتمد الدعوة إلى حتمية دخول الولايات المتحدة ومشاركتها في رسم الخطوط العامة على خريطة العالم؛ فضلاً على اعتماده التأثير في صناعة القرار الاستراتيجي الأمريكي، لتحقيق تغيير في السياسة الأمريكية. وكان من نتائج ذلك، دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية وقيادتها معسكر المنتصرين، إلا أن الجمود النسبي الذي تسببت به الحرب الباردة، دفعت رأس المال إلى تولي المبادرة؛ ومن المسائل التي تعامل رأس المال معها[٤٦]:

ـ **المسألة الأولى** تكوين مؤسسات فكرية تستقطب المفكرين وتحتويهم، لكي لا يكونوا عنصر هدم للرأسمالية، بل أن يعملوا في إطارها وإعادة توجيه أفكارهم القابلة للتأثير من داخل الولايات المتحدة نحو الخارج وليس العكس. وتكونت بذلك مؤسسات من قبيل روكفلر، وراند، وكارنيغي؛ تؤدي أدواراً

(٤٥) عصام عبد الشافي، «مؤسسات صنع القرار الأمريكية وإدارة الأزمة العراقية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٢ (نيسان/أبريل ٢٠٠٣)، ص ٩٧ ـ ١٠١.

(٤٦) نقلاً عن: محمد حسنين هيكل، **الامبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**، ط ٣ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤)، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٥.

مهمة في مجال التفكير الاستراتيجي، ورسم السياسات، ومتابعة الأزمات، واقتراح الحلول. . . وبما يساعد على رصد المجالات التي تزيد من فرص توسع مصالح الشركات الكبرى. وفي الوقت ذاته، يتيح لها القرب من صناع القرار السياسي الأمريكي والتأثير فيهم لصالح تلك الشركات. ويمكن ملاحظة ذلك عن طريق وجود شخصيات صنعتها تلك المؤسسات في مراكز صنع القرار، مثل جاك جورج ياندي (من مؤسسة روكفلر) وهو مستشار الأمن القومي للرئيس نيكسون، وزبيغنيو بريجنسكي (من مؤسسة بروكينغز) مستشار الرئيس كارتر للأمن القومي، وكوندوليزا رايس (من جماعة المشروع الأمريكي) مستشارة الرئيس جورج بوش الابن للأمن القومي ثم وزيرة خارجيته، وغيرهم الكثير[٤٧].

وتذهب صحيفة **إيكونومست** البريطانية في افتتاحية عدد ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٣، بعنوان «هجمة دبابات الفكر»؛ إلى أنه أصبح لدى الولايات المتحدة جيش خطر من المفكرين الذين احترفوا تهييج القوة الأمريكية واستثارتها. . . ووضعوا للولايات المتحدة جدول أعمال يتضمن خطة لتغيير الشرق الأوسط كله. وفي ما هو واضح، فإن الرأسمالية الأمريكية تدعم هذه المؤسسات الفكرية، ومؤسسات من نوع مؤسسة التراث، ومركز مانهاتن للدراسات، ومركز هوفر، والمشروع الأمريكي. . . حتى أصبحت تمارس نفوذاً يتعدى دائرة الفكر، ويصل إلى دائرة رسم السياسات وصنع القرارات[٤٨].

وفي الواقع، إن الأفكار المحركة للقرار الأمريكي في مرحلة بوش الابن، هي ذلك السيل المتدفق من مؤسسات ومراكز الدراسات الاستراتيجية، فمثلاً مركز دراسات المشروع الأمريكي (American Enterprise Institute)، هو الذي صك وأشاع للتداول تعبير «الدول المارقة»، الذي تحول إلى استراتيجية حرب. إن علو دور هذه المراكز ونفوذها في عملية صنع القرار السياسي، ليس له تفسير إلا ذلك الضعف الذي أصاب الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة، وترك المجال لتصاعد دور صانع الأفكار وصانع السياسات في الولايات المتحدة. كما استطاع

---

(٤٧) انظر مثلاً: أندرو ماسلوسكي، «معهد الأمن الدولي. . . ومفهوم جديد للتحديات العالمية،» تقرير واشنطن، العدد ٤٢ (٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id = 259>.

انظر أيضاً: أندرو ماسلوسكي، «"مؤسسة هيريتيج" عقل حركة المحافظين الجدد،» تقرير واشنطن، العدد ٣٥ (٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id = 215>.

(٤٨) نقلاً عن: هيكل، المصدر نفسه، ص ٢٦٩.

رأس المال وضع الجامعات الأمريكية في خدمة تلك المؤسسات، وعن طريق رهن صنع القرار السياسي، استطاعت تلك المراكز تشييد واقع سياسي عسكري يلبي مصالحها[٤٩].

ـ **المسألة الثانية** تكريس العلاقة بين أصحاب رؤوس الأموال والشركات الكبرى من جهة، وصناع القرار السياسي من جهة أخرى، وجعلها علاقة وثيقة جداً؛ فمعظم الساسة هم أصحاب شركات ومصالح، أو على علاقة بأصحاب الشركات والمصالح. وهذه العلاقات التقليدية استدعت عسكريين مهمين، حتى بات رؤساء أركان الحرب، ومعظم قادة الجيوش بعد أدائهم الخدمة العسكرية، يجدون أنفسهم في إطار المصالح الاقتصادية والمالية[٥٠].

وما يساعد على تأثير رأس المال، أن السياسة الأمريكية، والمناصب العليا فيها تحديداً، لا تدخل في اختصاصات الأحزاب، بل إن الرئيس يملك الحق في تعيين ما يزيد على ثلاثة آلاف موظف. ومرجع ذلك إلى أن الحزبين الأمريكيين لم يعودا مواقع تطرح فيها الأفكار وتناقش البدائل لتعرض على الناخبين، بل إن المتنافسين على رئاسة الإدارة أصبحوا يعرضون على أحزابهم تدابير تمويل الحملات الانتخابية، مشاريع السياسات، البرنامج الانتخابي. . . ويعتمد الحزب مرشحه لمنصب الإدارة بمقدار ما لديه من إمكانات الفوز. أما الكوادر النشطة سياسياً، والساعية إلى احتلال أحد المناصب، فإنها لا تلجأ إلى الأحزاب، بقدر ما تلجأ إلى المرشحين أنفسهم، ما دام أمر التعيين من اختصاص المرشح الفائز، يختاره بناءً على صفقات ومساومات سياسية محسوبة. وغالباً ما تأتي الكوادر النشطة من مؤسسات التفكير والتخطيط والمصالح الاقتصادية والمالية[٥١].

ـ **المسألة الثالثة** تدعيم دور وسائل الإعلام بوصفها الوسائل الأكثر تأثيراً في العملية السياسية، لأسباب ليس أقلها شد الجماهير نحو الصورة وطبيعة التحليل والمضمون ووقت البث؛ ونتيجة لذلك، أصبحت السياسة في الولايات المتحدة، ومعها العمليات الانتخابية، مكلفة، وأصبحت تحتاج إلى تمويل كثيف لكسب وقت وجهد كافٍ لوضع رسالة سياسية ـ انتخابية مؤثرة في جموع

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٧١ ـ ٢٧٢.

(٥٠) نصر محمد علي، «جماعات الضغط والمصالح والسياسة العامة للولايات المتحدة،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦)، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٢.

(٥١) ماسلوسكي، «معهد الأمن الدولي. . . ومفهوم جديد للتحديات العالمية».

المشاهدين، وغالباً ما يأتي التمويل من الشركات وأصحاب رؤوس الأموال، التي تدفع مسبقاً على أساس بيع أو رهن القرار السياسي لاحقاً(٥٢).

وقد رافق ذلك كله ـ أي تأثير الرأسمالية الأمريكية في صناعة استراتيجيات الإدارة ـ بروز ظاهرتين في المجتمع الأمريكي: **الأولى** بروز تأثير الجماعات الدينية في القرار السياسي، **والثانية** بروز اليمين المحافظ.

وفي ما يتعلق بـ **الجماعات الدينية**، يلاحظ أن الدستور الأمريكي قد أقر فصل الدين عن السياسة الرسمية للإدارة والدولة، إلا أن الدين فعلياً يؤدي أدواراً مهمةً في الساحة الأمريكية. فبعد أن كان ١/٥ من الأمريكيين ملتزمين بالذهاب إلى الكنيسة عام ١٧٧٦، صارت النسبة في العقد الماضي ٢/٣ منهم؛ كما أشارت الاستطلاعات في عام ١٩٩٧ إلى أن ٥٨ بالمئة من الأمريكيين يعرّفون أنفسهم على أساس كونهم بروتستانت، و٢٧ بالمئة منهم على أساس أنهم كاثوليك، و٣٦ بالمئة على أساس كونهم في ولادة جديدة وعودة والتزام بتعاليم الكنيسة، و٢ بالمئة على أساس أنهم يهود، و٥ بالمئة بوصفهم منتمين إلى ديانات أخرى؛ كما أشارت إلى أن ٩ بالمئة فحسب ادعوا عدم تمسكهم بالدين. وبعد سنتين، جرى استطلاع آخر، انتهى إلى حدوث تغيير في توجهات الرأي العام الأمريكي؛ فأغلب البروتستانت صاروا يعرّفون أنفسهم بكونهم محافظين، في حين ازداد ميل اليهود نحو الليبرالية. وبيّن الاستطلاع أن التوجهات الدينية تؤثر في التوجهات السياسية للمواطنين الأمريكيين، ففي حين يميل الكاثوليك إلى التصويت لصالح الديمقراطيين، وكذلك اليهود؛ فإن ٧٨ بالمئة من الملتزمين دينياً من البروتستانت صوّتوا عام ١٩٩٤ لصالح الجمهوريين. والحال نفسها تكررت في انتخابات العام ٢٠٠٠، إذ صوّت ٧٩ بالمئة من اليهود و٥٠ بالمئة من الكاثوليك لصالح آل غور(٥٣).

---

(٥٢) Bernard E. Trainor, «The Military's War with the Media,» in: Fidler [et al.], *American Politics*, pp. 356-371.

أما بخصوص الإنفاق على عمليات الدعاية الانتخابية، انظر مثلاً: كارا بنتلي، «وسائل الإعلام الأمريكي ومواجهات ساخنة قبل الانتخابات،» تقرير واشنطن، العدد ٨٢ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=505>.

إذ أنفق على انتخابات الكونغرس عام ١٩٩٨ ما يقارب ٦٥٠ مليون دولار، ارتفع إلى ٩٩٦ مليون دولار عام ٢٠٠٠، فيما قفز إلى ١٨٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٦، انظر: يحيى عبد المبدي، «اشتعال مبكر لمعركة الترشح لانتخابات الرئاسة الأمريكية،» تقرير واشنطن، العدد ٩٧ (٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥)، <http:// www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=595>.

(٥٣) Karen O'Connor and Larry J. Sabato, *The Essentials of American Government: Continuity and Change* (New York: Longman, 2002), p. 307.

لقد تقاسمت الساحة الأمريكية والنفوذ فيها ثلاثة تيارات: المسيحية الأصولية، المسيحية الليبرالية، المسيحية الإنجيلية. وتشهد الولايات المتحدة منذ نحو عقد من الزمن بروزاً للتيار الأصولي، هذا التيار الذي يدافع عن المعتقد البروتستانتي القديم، ويناصب التيارات غير المسيحية والعلمانية، بل والكاثوليكية، العداء أو عدم الود. وينشغل أصحابه بصياغة نظرة عالمية مسيحية، وبوضع منهج عملي يطبق على العالم. كما يرفضون نظاماً عالمياً مبنياً على الأخلاقيات الوصفية ـ العلمانية، أو على المؤسسات المدنية، كالأمم المتحدة، ويبشرون بنهاية العالم ووشك قدوم يوم الحساب[٥٤].

أما في ما يتعلق ببروز **تيار اليمين المحافظ**، فقد اختلف في تأشير تواريخ دقيقة لظهوره، إلا أن البدايات على الأكثر، تعود إلى سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، حين كان منصرفاً إلى تأمين وتوفير حماية أكبر لإسرائيل، عبر تأسيس المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (J.I.N.S.A)، وظهرت منه مجموعة مركز السياسة الأمنية في ثمانينيات القرن الماضي[٥٥].

وفي القرن الماضي، بدأ المحافظون البحث عن أعداء جدد، وتهديدات مختلفة الاتجاهات، وتركز دورهم عام ١٩٩٦ في مؤسسة «معهد الدراسات الاستراتيجية العليا والعلوم السياسية»، ومن روادها ريتشارد بيرل، دوغلاس فيث، دافيد ورمير... وتطور مشروعهم عام ١٩٩٧ إلى طرح مشروع القرن الأمريكي الجديد، في إطار فلسفة استخدام القوة العسكرية بقصد البناء على نجاحات القرن الماضي، وصياغة دور الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين[٥٦]، وطرحوا في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ رسالة ضاغطة على

---

(٥٤) يرى تيار المسيحية الليبرالية أنه لا قلق من اختلاف الفرق وتنافسها. ساد هذا التيار بين النخب السياسية في أثناء الحرب الباردة، واستطاع أن يحقق إجماعاً داخل الولايات المتحدة. أما الإنجيليون فكان تأثيرهم واضحاً في سياسة الولايات المتحدة الخارجية في المجالات الإنسانية، بل وفي مجال دعم إسرائيل، فالإنجيليون يرون أن الشعب اليهودي قرينة على الفعل الإلهي في التاريخ. وأن دوامه، وعودته إلى أرضه القديمة من إمارات صدق دعوتهم وإيمانهم.

(٥٥) وكان من أقطابها فرانكلين كافني، ديك تشيني، ريتشارد بيرل، جورج بولتون، دوغلاس أغنس، جيمس ولستي. انظر: محمود حيدر، «المباني المعرفية السياسية للمحافظين الأمريكيين الجدد،» **مجلة الفكر**، العدد ١٧ (خريف ـ شتاء ٢٠٠٢)، ص ٢٤.

(٥٦) منطق المشروع الأمريكي للقرن الجديد الذي طرح في العام ١٩٩٧ كان يحوي ثلاث نقاط: أ ـ إن الهدف الأمريكي هو استبقاء سيادة الولايات المتحدة العالمية، واستبعاد ظهور قوى أخرى منافسة في المستقبل بحيث تتمكن من تشكيل قواعد الأمن الدولي على مثال المبادئ والمصالح الأمريكية. ب ـ الاستراتيجية العليا =

الإدارة الأمريكية، بقصد تحويل اهتمامها تجاه العراق من البحث عن دليل قاطع، إلى التركيز على النيات، والتحول عن سياسة الاحتواء إلى سياسة إسقاط النظام العراقي(٥٧).

وقد استجاب كلينتون لتلك الضغوط، باقتراح مشروع قانون تغيير النظام في العراق (قانون تحرير العراق)، الذي شرّعه الكونغرس عام ١٩٩٨. وعند وصولهم عام ٢٠٠٠ إلى مواقع التأثير الفعلي في صنع القرار الأمريكي، كان همهم تشييد هندسة أمنية فعالة للنظام العالمي، وإعادة ترتيب السياسات العالمية(٥٨). وانتهوا بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر إلى التشجيع على تبني منهج الوقائية، بوصفه استراتيجية للولايات المتحدة، فمثلاً جون هولسمن من مؤسسة هيريتدج (Heritage Foundation)، يرى أن «الولايات المتحدة ليس لديها الوقت الكافي للتأكد من أن تدخلاتها تتوافق مع قواعد الحرب. في حرب فريدة غير مسبوقة ليس هناك من قواعد للحرب، يجب أن تتحرك أسرع، ويجب أن تكون أكثر عنفاً لحماية شعبك. وليس هناك شك في أن الولايات المتحدة هي القوة التي تضع النظام في العالم. وكقوة تضع النظام، تستطيع الولايات المتحدة أن تقول إننا نريد أن نفعل أشياء تؤدي إلى استقرار دولي عام. إن هذا ليس عدلاً، ولكننا ليس منظمة للنقاش والجدال»(٥٩). والأهم رؤية الرئيس بوش الابن في هذا المجال، إذ سبق له التصريح في خطاب أمام أكاديمية «وست بوينت» (West Point)، في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢: «. . . الأخطار الجديدة تتطلب تفكيراً جديداً. إن الردع أو الإنذار برد عنيف شامل ضد دول لا معنى له في محاربة شبكات شبحية

= للولايات المتحدة مسؤولة عن نشر هذه السيادة في المستقبل إلى أبعد مدى ممكن، ومن ضرورات هذه الاستراتيجية أن تكون مستعدة للقتال بحزم، وتحقيق النصر في مواجهات متزامنة على مبادئ متعددة في الوقت نفسه. ج ـ نقطة الارتكاز في الجهد الأمريكي هي منطقة الشرق الأوسط والخليج، ومع ان الولايات المتحدة كانت تسعى منذ عقود إلى السيطرة العسكرية الكاملة على المنطقة، فإن ذلك لابد أن يتحقق فالأمر يتعدى الدول والأنظمة مهما كانت صفتها. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٥٧) وقد وقّع الرسالة (١٨ شخصية سياسية) وهم الحلقة الضيقة من صانعي القرار السياسي والأمني في إدارة بوش الابن: ـ إليوت أبراهام، ريتشارد أرميتاج، جون بولتون، فرانسيس فوكوياما، زلماي خليل زاد، دونالد رامسفيلد، بول وولفوتز، روبرت زولك، جيمس ولسي. . . انظر: <http://www.newamerican century.org/iraqclintonletter.htm>.

(٥٨) ميشيل هدسون وسيف غباشي، «الاحتواء عبر القوة استراتيجية لتوزيع الأدوار ـ ج ١،» ترجمة سهام محمد الطريحي، **الزمان**، ١٨/ ٥/ ٢٠٠٦، ص ١٥.

(٥٩) نقلاً عن: نصير عاروري، «حروب جورج دبليو بوش «الوقائية» بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣)، ص ٢٧.

لا تدافع عنها دول بشكل صريح. والاحتواء غير ممكن عندما يستطيع دكتاتور أن يطلق ما لديه من أسلحة دمار شامل أو أن يزود بها حليفه الإرهابي سراً. . . إننا إذا انتظرنا الخطر لكي يقع، فإننا نكون قد انتظرنا أكثر من اللازم»[٦٠].

وعموماً، فإن ما زاد من قوة مركز مؤسسة الرئاسة، ممثلة بشخص الرئيس الأمريكي، جملة من المتغيرات[٦١]:

المتغير الأول، شخصية الرئيس نفسه. وتؤثر فيها عوامل عدة: العامل النفسي، والعامل الديني، والعامل الأيديولوجي، والتجارب السابقة. . . وهي في العموم تتجمع وتحتوي نظرة الرؤساء إلى سلطاتهم الدستورية.

المتغير الثاني، تفويض الكونغرس بعض السلطات إلى الرئيس، في الظروف الاستثنائية، ومثالها التفويض الذي صدر بموجب قانون مكافحة الإرهاب في العام ٢٠٠١.

المتغير الثالث، أحكام المحكمة العليا بجواز مبدأ تفويض السلطات بوصفه ضرورة عملية.

المتغير الرابع، إمكانات الرئيس وقدراته العملية، نتيجة إحاطته بجهات استشارية وتنفيذية واسعة.

المتغير الخامس، طريقة انتخاب الرئيس من الأمة بكاملها، خلاف الكونغرس الذي يكون أعضاؤه منتخبين عن ولاية محددة.

المتغير السادس، استقلال الرئيس عن الكونغرس، وقدرة التأثير في تشريعاته، عن طريق إقامة علاقات ودية مع أعضاء السلطة التشريعية، ومجاملتهم، والتأثير فيهم؛ عبر رسائل عن حالة الاتحاد وحق الفيتو، وأحياناً عبر السعي إلى الحصول على دعم شعبي.

المتغير السابع، المناخ الدولي العام، من أزمات أو ضرورات قد تمس الأمن القومي للولايات المتحدة.

---

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) محمد فتوح محمد عثمان، **رئيس الدولة في النظام الفيدرالي: دراسة تحليلية مقارنة وفقاً لأحدث الوثائق بالولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الإمارات العربية واتحاد الجمهوريات العربية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ٣١ ـ ٣٧.

ولما كانت هذه هي خلفية السلطات الفعلية للرئيس، فعلينا إدراك كم يكون تأثيره فاعلاً في إقرار أي توجه استراتيجي ستتبعه الولايات المتحدة.

الجدول الرقم (٩ ـ ١)

الاختلاف الحزبي للفترة (١٩٧٧ ـ ٢٠٠٧)

بين الرئيس والكونغرس في الولايات المتحدة

الأغلبية الحزبية في الكونغرس			الحزب	الرئيس
أغلبية مجلس الشيوخ	أغلبية مجلس النواب	التجديد النصفي		
ديمقراطي	ديمقراطي	١٩٧٧	ديمقراطي	جيمي كارتر
ديمقراطي	ديمقراطي	١٩٧٩		
تقاسم السيطرة		١٩٨١	جمهوري	رونالد ريغان
تقاسم السيطرة		١٩٨٣		
تقاسم السيطرة		١٩٨٥	جمهوري	رونالد ريغان
تقاسم السيطرة		١٩٨٧		
تقاسم السيطرة		١٩٨٩	جمهوري	جورج هلبرت ووكر بوش
تقاسم السيطرة		١٩٩١		
ديمقراطي	ديمقراطي	١٩٩٣	ديمقراطي	وليم جيفرسون كلينتون
ديمقراطي	ديمقراطي	١٩٩٥		
جمهوري	جمهوري	١٩٩٧	ديمقراطي	وليم جيفرسون كلينتون
جمهوري	جمهوري	١٩٩٩	ديمقراطي	وليم جيفرسون كلينتون
جمهوري	جمهوري	٢٠٠١	جمهوري	جورج ووكر بوش
جمهوري	جمهوري	٢٠٠٣		
جمهوري	جمهوري	٢٠٠٥	جمهوري	جورج ووكر بوش
ديمقراطي	ديمقراطي	٢٠٠٧		

المصدر: الجدول من ترتيب الباحث بالاعتماد على: James H. Thurber, «An Introduction to Presidential-Congressional Rivalry,» in: David P. Fidler [et al.], *American Politics* (Boston, MA: Pearson Custom Publishing, 2003), p. 162.

القسم الرابع

الاستراتيجية الأمريكية
بين الصلاحيات الدستورية
والأدوار الفعلية لمؤسسة الرئاسة



تناولنا في القسم الثالث الإطار الدستوري لعملية صناعة السياسة بشكل عام في الولايات المتحدة، ومن ضمنها رسم الاستراتيجية. وقصدنا القوى المؤثرة ضمن الأطر الدستورية أو تلك التي لم يأتِ على ذكرها الدستور. وكذلك رصدنا تجليات الفكر الاستراتيجي الأمريكي، وأبرز اتجاهاته المسيطرة والظاهرة للعلن. في هذا القسم الذي سيتكون من ثلاثة فصول، سنتناول في الفصلين الأولين الأدوار الفعلية لمؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية، حيث يتناول **الأول** (الفصل العاشر) الرئاسة بوصفها مؤسسة لصنع الاستراتيجية، في حين يتناول **الثاني** (الفصل الحادي عشر) محصلة تأثير تلك المؤسسة في صنع الاستراتيجية؛ أما **الثالث** (الفصل الثاني عشر)، فسنتناول فيه مستقبل ذلك التاثير.



الفصل العاشر

الرئاسة بوصفها مؤسسة لصنع الاستراتيجية

هل تتقيد مؤسسة الرئاسة بالنصوص الدستورية أثناء صياغتها الاستراتيجية الأمريكية؟ وكيف تصنع هذه المؤسسة تلك الاستراتيجية؟ هذان السؤالان وغيرهما من الأسئلة الفرعية، ستكون الإجابة عنها أبرز دعاوى محور مفردات هذا المبحث.

إن الأداء الرئاسي المؤثر في صنع الاستراتيجية الأمريكية، وفي العلاقات الخارجية، لا ينشأ من مجرد نصوص دستورية لموضوع معين، على الرغم من أهميتها في وصف طبيعة مركز الرئيس. فقد سبق للمحكمة العليا الإشارة عام ١٩٣٤، إلى أن «. . . في العالم الخارجي ومشاكله المعقدة، يبقى الرئيس وحده صاحب سلطة التكلم أو السماع كممثل للشعب؛ كما يعقد المعاهدات بموجب نصح الكونغرس وموافقته، لكنه الوحيد الذي يجري المفاوضة»[1].

بمعنى آخر، إنه قد جرى تحرير الرئيس من قيود قانونية قد تربك أداءه في موضوع التعامل مع الأطراف الأخرى، ولا سيما عندما يكون الكونغرس غير منعقد، الأمر الذي يفرض على الرئيس التصرف بسرعة، وأحياناً بسرية وعبر استغلال الوسائل كافة، قبل أن تتوافر فرصة لمناقشة عامة.

- ١ -

ولا يعني ما تقدم أن العلاقة منقطعة بين الطرفين، فالرؤساء غالباً ما يستشيرون الكونغرس (أعضاء فيه) في شؤون السياسة الخارجية، ويسمحون

---

(١) ألبرت ساي، جون ألوفر ومريت باوند، **أسس الحكم في أمريكا**، ترجمة محمد محمد فرج (القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٨٠)، ص ٢١٩.

لموظفي الإدارة بتقديم المعلومات عند شهادتهم أمام لجان الكونغرس.، وما تعدي الرئيس على ما يسمى بسلطات الكونغرس الدستورية في مجال العلاقات الخارجية، ولا سيما في ممارسة السلطات الحربية، إلا مظهر من مظاهر الأثرة التي يمارسها الرئيس، على الرغم من أنها تمثل في الغالب مفتاحاً لبروز مشكلة نزاع سياسية وليست دستورية، لأن الدستور لم يرسم خطاً واضحاً بين سلطات الرئيس وسلطات الكونغرس، ويعتمد التصرف في المساحات المتداخلة على قوة الطرفين؛ بمعنى أن دور الرئيس غالباً ما يختصر حدود الاختبار الفعلي للسلطة، وأن أي قصور أو لامبالاة لأحدهما، يعني الغلبة لقوة العنصر الآخر[٢]. ولدينا هنا ثلاثة مجالات مهمة متداخلة لها تأثيرات مهمة في صنع وتنفيذ الاستراتيجية:

ـ **المجال الأول** إقرار المعاهدات، التي تمثل تعبيراً حياً عن التوجهات الاستراتيجية للإدارة الأمريكية، وهي في الوقت عينه مجالاً مهماً للعلاقة بين الرئيس والكونغرس. فالمعاهدة التي يعقدها الرئيس لا تصبح نافذة المفعول إلا بعد موافقة مجلس الشيوخ عليها بأغلبية الثلثين. ومن حق مجلس الشيوخ رفض المعاهدة أو إجراء تعديلات عليها، والإصرار على التعديل بأن يصوت الكونغرس بمجلسيه وبأغلبية الثلثين، بموجب أحكام المادة الأولى الفقرة السابعة، والمادة الثانية الفقرة الثانية من الدستور[٣].

ـ **المجال الثاني** إدارة النزاعات العسكرية؛ إذ تُعدُّ المؤسسة العسكرية أبرز أدوات تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية، إلا أن اللجوء إلى استخدامها على أرض الواقع تشوبه إشكالية تفويض استخدام هذه المؤسسة (من الكونغرس) للعمل خارج الولايات المتحدة[٤]. وبدأت إشكالية تفويض سلطات استخدام القوات المسلحة إلى الرئيس مع تفويض الكونغرس الرئيس جونسون استخدامها بموجب قرار في آب/أغسطس ١٩٦٤: «يوافق [الكونغرس] ويؤيد تصميم الرئيس،

---

(٢) انظر مثلاً: توماس جورجيسيان، «ظاهرة الخروج عن الخط الحزبي: الديانة والأخوة في أعضاء الكونغرس،» تقرير واشنطن، العدد ١١ (١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٥)، <http://www.taqrir.org/ showarticle.cfm?id=71>.

(٣) انظر نص المادتين في دستور الولايات المتحدة. وتقدم وزارة الخارجية الأمريكية تفسيراً قانونياً لنصهما على الموقع الإلكتروني: <http://www.usinfo.state.gov/av/archive/2005/mar/16-75824.html>.

(٤) Don M. Snider, «America's Postmodern Military,» in: David P. Fidler [et al.], *American Politics* (Boston, MA: Pearson Custom Publishing, 2003), pp. 237-239.

بوصفه القائد الأعلى، على اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لصد أي هجوم مسلح على القوات المسلحة، ولمنع المزيد من الاعتداءات»[٥].

وإزاء تمادي الإدارة في تجاهلها الكونغرس في توسع رقعة حربها، وارتفاع حجم الخسائر الأمريكية في جنوب شرق آسيا، تنبه أعضاء الكونغرس إلى خطورة السلطة الممنوحة للرئيس واحتمال إساءة استخدامها، مما دفعهم إلى إصدار قانون سلطات الحرب في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، الذي حصر حق الرئيس في استخدام القوات المسلحة بستين يوماً يمكن تمديدها لتصل إلى تسعين يوماً فقط إذا ما وجد الرئيس مبرراً لذلك. وفي هذه الحالة، عليه إعلام الكونغرس بالتطورات، وبوسع الكونغرس أن يلزم الرئيس بسحب القوات المشاركة في العمليات العسكرية، بموجب قانون يصدره بمجلسيه، غير قابل للاعتراض عليه من قبل الرئيس[٦].

ومن الناحية العملية، لوحظ على الرؤساء الأمريكيين العمل على تفادي قانون سلطات استخدام القوات المسلحة (سلطات الحرب)، عن طريق محاولة استصدار قرار من المنظمات الدولية يتيح لهم استخدام الوسائل العسكرية، مثلما حصل مع الرئيس بوش الأب في حالة العراق؛ إذ لم يذهب إلى الكونغرس إلا في الأيام الأخيرة قبل حربه عام ١٩٩١. أما في البوسنة، فقد تبنى كلينتون قراري مجلس الأمن وقرارات الناتو بعدم معاقبة الصرب. ولم تتدخل القوات الأمريكية إلا في المدة بين شباط/ فبراير ١٩٩٤ وآب/ أغسطس ١٩٩٥، إذ أرسلت الولايات المتحدة قوات حفظ سلام إلى البوسنة، وجرى إعلام الكونغرس بالوجود الأمريكي في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥، وأُخذت الموافقة منه على انتشار نحو ٢٠,٠٠٠ ألف أمريكي فيها[٧].

وقد أثير موضوع طلب تفويض سلطات الحرب مرة أخرى عندما أمر الرئيس كلينتون بإرسال قوات إلى هايتي، حيث انتقد أعضاء في الكونغرس الرئيس لعدم حصوله على تفويض مسبق من الكونغرس، على الرغم من أنه لم يغزُ هايتي عام ١٩٩٤، إلا بعد صدور قرار من مجلس الأمن الدولي، يتيح استخدام

---

(٥) «The War Power,» in: Fidler [et al.], Ibid., pp. 169-181.

(٦) انظر: Karen O'Connor and Larry J. Sabato, *The Essentials of American Government: Continuity and Change* (New York: Longman, 2002), pp. 209-211.

(٧) انظر في كيفية تعامل الرؤساء مع قانون تنظيم سلطات القيام بعمليات عسكرية: «The War Power,» pp. 182-184.

كل الوسائل الضرورية لإزاحة القيادة العسكرية من الجزيرة، ولم يتوجه إلى الكونغرس إلا في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٤، لطلب سلطة القيام بعمليات عسكرية. وأثيرت المسألة أيضاً أثناء ضرب يوغسلافيا عام ١٩٩٩، بعد مضي نحو ستة أسابيع على العمليات هناك. أما في حرب العراق ٢٠٠٣، فقد أعطى الكونغرس للرئيس سلطات خوض عمليات عسكرية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بشكل مسبق قبل بدء العمليات العسكرية(٨).

واذا ما أخذنا أنموذج أزمة وحرب الخليج ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ مثالاً على تفويض السلطات العسكرية، يلاحظ أن الرئيس بدأ نشر قواته في العربية السعودية بعد الأزمة مباشرة في آب/أغسطس ١٩٩٠، ووصلت قواته إلى مستوى القدرة الهجومية في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، واستطاع الحصول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر على قرار من مجلس الأمن يحمل الرقم ٦٨٧، يخول الدول الأعضاء استخدام الوسائل الضرورية كافة لتطبيق قرارات المجلس المتعلقة بضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت. وواجه الرئيس آنذاك مسألة دستورية تتعلق بحجم الانتشار ومهامه، وهل يتطلب ذلك الحصول على موافقة الكونغرس المسبقة؟ وكانت وجهة نظر الرئاسة، ممثلة برأي وزارة العدل الأمريكية، أن الإدارة ليست بحاجة إلى تفويض إضافي من الكونغرس قبل القيام بعمليات عسكرية ضد العراق. أما رأي القضاء الأمريكي فقد تحدد في قضيتين، **الأولى** أن قضية طلب التخويل ليست ناضجة لاتخاذ قرار قضائي حولها. أما القضية **الثانية**، فنصت على رفض أي مطلب لتمكين الرئيس من الحصول على سلطات واسعة؛ إذ اجاب القاضي الفدرالي نهاية العام ١٩٩٠: «الرئيس يملك السلطة الوحيدة ليقرر ما إذا كانت عملية عسكرية هجومية معينة لا تشكل صناعة حرب، على الرغم من مدى اتساعها، إنما هي مجرد عملية عسكرية هجومية؛ إلا أن سلطة الكونغرس التي هي في إعلان الحرب، ستصبح تحت رحمة قرار يفسره الرئيس على أنه كذلك، ومثل هذا التفسير يمثل تجنباً للّغة الدستورية الواضحة، وهذا أمر غير مقبول»(٩).

---

(٨) انظر مثلاً: برهان غليون، **حرب الخليج الثالثة في مرآة المصالح الدولية الكبرى** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، و Michael E. O'Hanlon, Susan E. Rice and James B. Steinberg, «The New National Security Strategy and Preemption,» *Policy Brief* (Brookings Institution), no. 113 (December 2002), <http://www.brook.ed/fp/projects/homeland/assess.htm>.

(٩) نقلاً عن: ياسين محمد حمد، «دور المؤسسات الدستورية والقوى السياسية في صنع القرار السياسي الأمريكي،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥)، ص ٢١٩.

وهذا يعني أن رأي القضاء الأمريكي بات محصوراً بالرغبة في الحصول على غطاء شرعي دستوري، وتفويض الكونغرس بالالتزامات المالية المترتبة على ذلك، وأيضاً التوقع المسبق لحدوث خسائر بشرية. دفع ذلك كله بالرئيس الأمريكي إلى الطلب من الكونغرس، مع مستهل العام ١٩٩١، إقرار تشريع يؤيد سياسته في استخدام القوات المسلحة للدفاع عن المصالح الحيوية في منطقة الخليج العربي. واستطاع بعد أربعة أيام من المناقشات، الحصول على قرار من الكونغرس يخوله اتخاذ الإجراءات الهجومية كافة ضد العراق[١٠].

وفي ما يتعلق بحرب عام ٢٠٠٣، يلاحظ أن النقاشات حولها كانت أقل ضراوة، فالكونغرس سبق له عام ١٩٩٨ أن أصدر قانون تحرير العراق، بحجة وضع برنامج لدعم التحول الديمقراطي فيه. ثم اتخذ قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠١ ذريعة سهلت أمر تفويض الكونغرس الإدارة الأمريكية بشن عمليات عسكرية ضد العراق عام ٢٠٠٢، بمعنى منح الرئيس السلطات اللازمة لإدارة الوضع والعمليات العسكرية ضد العراق[١١].

ـ **المجال الثالث** هو مجال التشريع؛ فدستورياً، يستطيع الرئيس تقديم مشاريع قوانين أو رفض قوانين تقدم له من الكونغرس. إلا أن الكونغرس يستطيع التأثير في قرارات الرئيس عبر مدخلين: **الأول** هو رفض مشاريع القوانين المقدمة من الرئيس أو إجراء تعديلات عليها. والمدخل **الثاني** هو التحكم في بنود الميزانية المقدمة من الرئيس، إما رفضاً أو بإجراء تعديل عليها، الأمر الذي قد يعطل بنوداً مهمة في سياسات الرئيس[١٢].

وإذا ما أخذنا قضية البوسنة والهرسك وتدخل الولايات المتحدة فيها مثالاً على التقاطع في المسائل الثلاث أعلاه، نلاحظ أنها قد سببت توتراً بين الرئيس والكونغرس. فالأخير رفض التدخل في منطقة الأحداث، التي ليس للولايات المتحدة مصلحة فيها، في حين كان تردد الرئيس مدفوعاً بخشية التورط في منطقة

---

(١٠) سبق أن بينا طبيعة المناقشات التي جرت على الخيارات المطروحة آنذاك في القسم الثالث من هذا الكتاب (للتنويه).

(١١) نورمان أوف أورنشتيان وتوماس أي مان، «الجمهوريون يخالفون تقليداً أمريكياً راسخاً بتقويض رقابة الكونغرس على السلطة الرئاسية،» مجلة *Foreign Affairs*، ترجمة صحيفة **الحياة**، ١٥/ ١١/ ٢٠٠٦، <http://www.daralhayat.com/culture/media/11-2006/Item-20061114-e73d6a17/story.html>.

(١٢) يحيى عبد المبدي، «الكونغرس: انتهت معركة العراق وبدأت معركة الميزانية،» تقرير واشنطن، العدد ٩٥ (١٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٧)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=580>.

منقسمة وخطرة. إلا أن تحولاً ما قد طرأ على الموقف الأمريكي، بفعل الضاغط الأخلاقي على الإدارة الأمريكية، وتوجه الأوروبيين إلى فرض حظر على توريد السلاح إلى البوسنيين، في حين استمر الصرب في الحصول على إمدادات عسكرية من الجيش اليوغسلافي؛ مما دفع إدارة كلينتون إلى عدم إعاقة وصول شحنات الأسلحة الإيرانية إلى البوسنيين عبر كرواتيا منتصف العام ١٩٩٤، في مسعى إلى احتواء أي توتر مع الأوروبيين قد ينجم عن التقاطع في البلقان. إلا أن ما حمل الإدارة على التدخل الفاعل، هو التغيير الذي حصل في الكونغرس، وحصول الجمهوريين على الأغلبية المطلقة في مجلسي النواب والشيوخ في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وإصدار الكونغرس قانوناً في تموز/يوليو ١٩٩٥، يعطي البوسنيين الحق المشروع في الدفاع عن أراضيهم؛ مما مهد للمبادرات العسكرية الأمريكية فرصة إجبار الأطراف المعنية، وتحت تهديد استخدام القوة العسكرية، على إجراء مفاوضات السلام، وتوقيع اتفاق دايتون[(١٣)].

أما في الفترة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠، فقد أثيرت قضية توسع حلف شمال الأطلسي بين الرئيس والكونغرس. فالأخير، المسيطر عليه من الجمهوريين، تلقى المناقشات التي تربط بين ضمان السلم والاستقرار في أوروبا بتوسيع الحلف بتحفظ وبرود[(١٤)].

ورأى الجمهوريون أن التوسع يعد خطوة سابقة لأوانها، ستحمل الولايات المتحدة أعباءً مالية إضافية، في مناطق ليس للولايات المتحدة فيها مصالح حيوية (وسط وشرق أوروبا).

أما وجهة نظر الرئيس، فقد عبرت عنها وزيرة الخارجية في حينه مادلين أولبرايت، بقولها إن «الولايات المتحدة قوة أوروبية، فإذا كانت لنا مصالح في منطقة غرب نهر الأودر (Oder)، فإنه لنا بالتأكيد مصالح في تقرير مستقبل نحو مئتي مليون إنسان يعيشون في منطقة تمتد ما بين البلقان والبحر الأسود. . إننا

---

(١٣) أحمد باسل البياتي، «دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية،» **مجلة قضايا سياسية** (بغداد)، السنة ٢، العدد ١ (٢٠٠١)، ص ١٨٦ ـ ١٨٨، و George Schild, «Tension in American Foreign Policy between President and Congress,» *Aussenpolitik*, vol. 49, no. 2 (1998), pp. 59-61.

(١٤) Kenneth N. Waltz, «Structural Realism after the Cold War,» pp. 315-317, and Donald M. Snow, «National Security in a World of Tiers,» pp. 745-747, in: Daniel J. Kaufman, Jay M. Parker and Kimberly C. Field, eds., *Understanding International Relations: The Value of Alternative Lenses*, 4th ed. (New York: McGraw-Hill, 1999).

نعلم أنه لا يمكن أن يعيش نصف القارة في أمان، ما دام النصف الآخر يعيش في حالة يسودها الاضطراب وعدم الاستقرار»[١٥].

ووجه الرئيس كلينتون في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، رسالة إلى مجلس الشيوخ، أجاب فيها عن تساؤلات أعضائه في ما يتعلق بالأسباب الداعية إلى توسع الحلف، وأشار إلى الكلف المتوقعة التي ستتحملها الولايات المتحدة جراء ذلك التوسع. وانتهى الأمر في نيسان/ أبريل ١٩٩٨ إلى موافقة مجلس الشيوخ على قانون توسيع الحلف[١٦].

لقد طالب الجمهوريون الإدارة الديمقراطية بإشراك أعضاء من مجلس الشيوخ في المفاوضات الخاصة بتوسيع الحلف. وقد أظهر الرئيس كلينتون استعداداً واضحاً لمجاملة مجلس الشيوخ، أعقب ذلك قمة واشنطن الأطلسية ١٩٩٩، حيث أقر الحلفاء إجراء توسع في العضوية وتوسع في المهام التي يقوم بها الحلف[١٧].

- ٢ -

إن الصراع على السلطات في الولايات المتحدة قد لا يكون واضحاً في أي من مجالات النشاط الحكومي، أكثر مما هي عليه الحال في مجالات السياسة الخارجية؛ فالرئيس، وإن كان له ثلاث سلطات (كونه الرئيس التنفيذي والقائد العام للقوات المسلحة، وكونه كبير الدبلوماسيين)[١٨]؛ ينازعه الكونغرس على هذه الاختصاصات، ومثالها إصداره قانون سلطات الحرب. لذا، يبدو من الطبيعي أنه في أية مناقشة لسلطات الإدارة في العلاقات الدولية، يجري تأكيد مبدأين دستوريين إضافيين: **الأول** هو أن الإدارة تمارس سلطة مخولة أو ممنوحة لها بموجب الدستور فقط، تبعاً لكون المبدأ العام والسائد هو مبدأ الفصل بين السلطات، وينطبق مبدأ امتناع الإدارة عن ممارسة أية سلطات، إلا تلك المحددة

---

(١٥) Schild, Ibid., pp. 61-62.

(١٦) الباقي، «دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية،» ص ١٩١.

(١٧) Zbigniew Brzezinski and Europe Program, «The United States, the European Union, and NATO after the Cold War and beyond Iraq: Report and Conclusions», Think Tank Summit «The Future of U.S.-EU-NATO Relations» Wye Plantation, 15-17 April 2005, <http://csis.org/files/media/csis/pubs/useunato.pdf>.

(١٨) Alexander George, «The President and the Management Foreign Policy,» in: Charles W. Kegley, Jr. and Eugene R. Wittkopf, eds., *The Domestic Sources of American Foreign Policy: Insights and Evidence* (New York: St. Martin's Press, 1994), pp. 131-139.

لها بموجب الدستور، على القضايا الداخلية وليس على القضايا الخارجية. وهذا ما انتهت إليه المحكمة الاتحادية، كون سلطات الإدارة في إعلان القيام بعمليات عسكرية، والتوصل إلى اتفاقيات سلام، وإبرام المعاهدات، وإقامة العلاقات الدبلوماسية... لا تستند إلى التخويلات الممنوحة لها بموجب الدستور، وإنما هناك سلطة تقديرية واسعة للرئيس وهي سلطة «حفظ دستور الولايات المتحدة وحمايته والدفاع عنه»(١٩)، بمعنى أن أساس سلطة الإدارة يكمن في صلاحيات الرئيس؛ فالرئيس نفسه هو الذي يتولى وحده صناعة الموقف الأمريكي وتوجيهه. وينتهي ستيفن شبيغل، أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو، إلى أن «اتخاذ القرارات بذاتها يتركز في البيت الأبيض، حيث يكون الرئيس نفسه في مركز هذه العملية». ويضيف الأكاديمي الأمريكي جورج لنكزوسكي أنه «من الواضح أن القرارات الرئاسية لا تنشأ في فراغ، ولكن ضمن سياق السياسة العالمية والإقليمية، ووفقاً لما تعكسه القوى الأمريكية الداخلية التي تؤثر في صنع السياسات، أي إنها تستند إلى إدراك الرئيس لتلك الحقائق، وكيفية حصوله عليها، والأولويات التي يعطيها ويكرسها لها»(٢٠).

نعم، تؤدي المؤثرات الداخلية أدواراً مهمة في صناعة سياسات الولايات المتحدة الخارجية واستراتيجياتها. ويطرح شبلي التلحمي الخلاصة التالية: «عندما يتعلق الأمر بالقضايا الدولية المرتبطة بالأمن والمصالح الاقتصادية، فإنها هي التي تهيمن على سلوك الدولة الأمريكية، بغض النظر عن ماهية نظام الإدارة»(٢١). وهنا تميل الإدارة إلى أن تكون متوافقة مع السياق الأوسع للمصالح القومية الأمريكية، والحاجة إلى نظرة شاملة لحماية تلك المصالح(٢٢). وبينما يحاول كل فرع من فروع الإدارة أن يكون له مخططه الخاص بشأن الشؤون الدولية، فإن الرئيس هو الذي يقرر في النهاية طبيعة السياسات والمبادرات ومداها، بمعنى أن هناك قدرة على تحرير تأثير ما عبر الكونغرس من

(١٩) Richard E. Neustadt, «Presidential Power,» in: Fidler [et al.], *American Politics*, pp. 190-192.

(٢٠) النصوص، نقلاً عن: فواز جرجس، **السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٢٢) انظر: هالة سعودي، «الوطن العربي والولايات المتحدة: الفرص والقيود،» في: هالة سعودي، محرر، **الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦)، ص ٢٤٧ ـ ٢٥٣.

جماعات المصالح، إلا أن التأثير الفاعل يمر عبر الإدارة، على الرغم من أن المتغيرات الحاسمة في رسم استراتيجيات وسياسات الولايات المتحدة الخارجية تدور حول الأمور التالية[٢٣]:

الأول نمط شخصية الرئيس، وأولويات برنامجه الانتخابي.

الأمر **الثاني** قدرة الرئيس على توجيه دفة القيادة في السياسة الخارجية ونظرته إلى النظام الدولي وعلاقاته وقواه.

الثالث العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

والأمر **الرابع** أنه يمكن للكونغرس والشركات وجماعات المصالح وغيرها تقييد تحركات الرئيس عملياً، إلا أنهم جميعاً غير قادرين على تغيير معتقداته ومفاهيمه. والرئيس يمتلك السلطة لتقرير طبيعة المصالح الأمريكية وفحواها لكونه أكثر المشاركين فعالية وتجاوباً في عملية صنع السياسة.

ما تقدم لا ينفي لجوء الكونغرس غالباً إلى التدخل في الشؤون الخارجية. ومن الأساليب التي يعتمدها في ذلك[٢٤]:

ـ اعتماد قرار بالشأن الدولي.

ـ القيام بمراجعات للنشاط التجاري الدولي للولايات المتحدة.

ـ التدخل في التعيينات والتحكم في بنود الميزانية.

ـ قيام أعضاء في الكونغرس بزيارات إلى الدول الأجنبية، أو استقبالهم مسؤولين أجانب.

ويمكن توضيح هذه النقاط عبر الأمثلة الآتية: فمع بداية رئاسة الرئيس كلينتون، ونظراً إلى قلة خبرته بالشأن الدولي مقابل وجود أغلبية جمهورية في مجلسي الكونغرس، بدأ الكونغرس يتدخل بالشأن الدولي بشكل مثير للاهتمام، وتحديداً من لجانه، إذ قامت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب بتأخير

---

(٢٣) انظر مثلاً: «العقيدة الرئاسية والسياسة الخارجية: هل تتغير الأوقات؟،» تقرير واشنطن، العدد ١٠٠ (١٧ آذار/مارس ٢٠٠٧)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=612>.

(٢٤) بيريفان يوسفي، «كيف يصنع الكونغرس القوانين الأمريكية؟.. التحقيق بخصوص إعصار كاترينا . . . ومناقشة ما بعد الانسحاب من غزة،» تقرير واشنطن، العدد ٢٥ (٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=107>.

الموافقة على تعيين ٥٠ سفيراً حتى وافق الرئيس على إعادة هيكلية بعض مؤسسات السياسة الخارجية[٢٥].

وفي أحيان أخرى، يلجأ أحد مجلسي الكونغرس إلى فرض تحديات على سياسات الرئيس في المجال الخارجي؛ فقد اعتمد الكونغرس عام ١٩٩٦ تشريعاً[٢٦] حول اعتماد القدس عاصمة لإسرائيل. وشرع كذلك قانون داماتو عام ١٩٩٦ القاضي بفرض حظر على أي استثمار في إيران وليبيا يتجاوز الـ ٤٠٠ مليون دولار. كما اعتمد مجلس النواب في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ مشروع قانون يفرض قيوداً على تقديم المساعدات للفلسطينيين، تحول دون وصولها إلى الحكومة الفلسطينية التي تقودها حركة حماس، ما عدا المساعدات اللازمة لتلبية احتياجات صحية وإنسانية أساسية. كما إنه يحظر منح تأشيرات دخول إلى أي مسؤول في الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس إلى الولايات المتحدة[٢٧].

---

(٢٥) المصدر نفسه، وتوماس جورجيسان، «أجندة الكونغرس لهذه الدورة الجديدة. . . تحقيق بخصوص إعصار كاترينا. . . ومشاريع الانسحاب من العراق تتصدر القائمة،» تقرير واشنطن، العدد ٢٤ (١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id = 148>.

(٢٦) يصدر التشريع من الكونغرس أو أحد مجلسيه عبر تقديم مشروع قانون، إما من الإدارة الأمريكية أو من نائب أو من عضو مجلس الشيوخ، وبعد أن يتبناه أحد المجلسين ويصدره على شكل قانون يحال إلى المجلس الثاني لدراسته وإقراره بصيغة ما، ثم يعقد كلا المجلسين جلسة مشتركة لإصداره بصيغة قانون موحد يرفع إلى الرئاسة لغرض التصديق. وفي حالة التصديق يعد ملزماً للإدارة إذا ما صادق عليه الرئيس، أما إذا أصدره أحد المجلسين فحسب فإنه ليس ملزماً من الناحية القانونية للإدارة إلا أن على الإدارة عندئذ مراعاة موقف المجلس المعني في القضية التي أصدر قانوناً فيها. وقد سبق أن ناقشنا عملية تشريع القوانين في الولايات المتحدة في الفصل الخامس من هذا الكتاب، ويمكن الرجوع حول هذا النوع إلى نص المادة الأولى، الفقرة السابعة من الدستور: «كل مشروع قانون يكون قد حصل على موافقة مجلس النواب ومجلس الشيوخ لكي يجب أن يصبح قانوناً لا بد أن يعرض على رئيس الولايات المتحدة، فإذا وافق وقع عليه، أما إذا لم يوافق فإنه سيعيده مرفقاً باعتراضاته إلى المجلس الذي يكون مشروع القانون قد بدأ منه أصلاً. . .».

ومن الأمثلة القريبة إصدار مجلس النواب بأغلبية ٢٤٩ عضواً في نهاية شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٧ قراراً غير ملزم يعارض زيادة القوات الأمريكية على وفق ما أقره الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن من استراتيجية لتحسين شروط وجودها في العراق. انظر: مأمون الحسيني، «البيت الأبيض والكونغرس: حرب قوانين باردة من طراز خاص،» الحياة، ٥/ ٣/ ٢٠٠٧، <http://www.daralhayat.com/opinion/03-2007/Item-20070304.story.html>.

(٢٧) «الكونغرس يصفق ٤٠ مرة لإيهود أولمرت. . ويصعب إرسال المساعدات للشعب الفلسطيني. . . والشيوخ يصطدم مع النواب حول الهجرة،» تقرير واشنطن، العدد ٦٠ (٢٧ أيار/ مايو ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id = 367>.

وقد انتهت القوى العاملة على هذا التشريع في الكونغرس إلى تقديمه من قبل مجلس الشيوخ بتاريخ ٢٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، وأقره مجلس النواب تحت رقم ٢٣٧٠ والمسمى: «The Palestinian Anti-Terrorism Act of 2006». في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، ويبقى الأمر بحاجة إلى إقرار نهائي بصيغة مشتركة من =

ولجأ الكونغرس في آذار/مارس ٢٠٠٦ إلى الضغط على الإدارة من أجل إلغاء صفقة موانئ دبي، التي كان يفترض بموجبها أن تقوم شركة موانئ دبي العالمية بالإشراف على ستة موانئ أمريكية، على الرغم من أن الرئيس الأمريكي قال «إن هذا سيبعث برسالة خاطئة لحلفائنا في الحرب على الإرهاب»[٢٨].

ويلجأ الكونغرس أحياناً إلى تشكيل لجان لمناقشة قضايا استراتيجية مهمة. ففي عام ١٩٩٥ شكل لجنة من ١٢ عضواً للقيام بـ «مراجعة شاملة لاحتياجات الأمن القومي البعيد المدى للولايات المتحدة»، وشكل عام ٢٠٠٦ لجنة بيكر للنظر في استراتيجية للولايات المتحدة في العراق، والنظر في إمكانية تقسيم هذا البلد إلى ثلاثة أجزاء[٢٩]. وشكل في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٦ لجنة لدراسة أمن الولايات المتحدة في القرن الجديد، أطلق عليها اسم Security for a New Century؛ وقد استضافت اللجنة شخصيات مهمة من مؤسسة راند وغيرها[٣٠]. وعندما تدخل الرئيس كلينتون عام ١٩٩٧ لصالح أطروحات التوسط في المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية، تدخل أعضاء في الكونغرس (بضغط من اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة والحكومة الإسرائيلية، التي لم تكن مهتمة بالوصول إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين)، ووقع ٨٠ سيناتوراً و٢٠٠ نائب في مجلس النواب على وثيقة تعارض جهود إدارة الرئيس كلينتون لدفع رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نتنياهو لقبول خطة الانسحاب المتواضعة من الأراضي الفلسطينية المحتلة[٣١].

= مجلسي الكونغرس. انظر: توماس جورجيسيان، «أجندة كونغرس ٢٠٠٧ العربية،» تقرير واشنطن، العدد ٩٠ (٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=549>.

(٢٨) خالد ولفسبرغ، «أعضاء الكونغرس لم يرحموا دولة الإمارات.. شركة موانئ دبي تتخلى عن الصفقة،» تقرير واشنطن، العدد ٤٩ (١١ آذار/مارس ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=303>.

(٢٩) Larry Diamond [et al.], «What to Do in Iraq: A Round Table,» *Foreign Affairs*, vol. 85, no. 4 (July-August 2006), pp. 62-64.

وقد أنهت اللجنة، التي سميت في ما بعد بلجنة بيكر ـ هاملتون، نسبة إلى رئيسها جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق والسيناتور لي هاملتون من الحزب الديمقراطي، الذي فاز بالأغلبية في الكونغرس في الانتخابات، أعمالها وقدمت تقريرها في بدايات كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الذي تضمن ما يزيد على السبعين توصية أُرسلت إلى الإدارة الأمريكية، وكان من أهمها عدم تقسيم العراق، وكذلك تقوية الحكومة المركزية على حساب المناطق الأخرى، والضغط على الحكومة العراقية لإحداث تغييرات واسعة، وإلا تُعاقَب بقطع المعونات عنها.

(٣٠) انظر: يحيى عبد المبدي، «الكونغرس يبحث أمن أمريكا في القرن ٢١،» تقرير واشنطن، العدد ٩٨ (٣ آذار/مارس ٢٠٠٧)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=597>.

(٣١) جرجس، **السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟** ص ٨٠ ـ ٨١.

كما دفع رئيس مجلس النواب نيوت غينغريتش الكونغرس إلى إجبار الإدارة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ على صرف مبلغ ٢٠ مليون دولار لتمويل عمليات سرية لتغيير النظام في إيران، أو على الأقل التأثير في سلوكه. وسبقه الضغط على الرئيس كلينتون ودفعه في نيسان/أبريل ١٩٩٥ إلى فرض مقاطعة تجارية شاملة ضدها، في محاولة لإجبارها على تغيير موقفها السياسي. وأخيراً، صادق الرئيس كلينتون في صيف ١٩٩٦ على تشريع يعاقب أي شركة أجنبية تستثمر ٢٠٠ مليون دولار أو أكثر في القطاعين الصناعي والنفطي الإيرانيين[٣٢].

وفي ما يتعلق بالتجارة الخارجية، فعلى الرغم من أن الإدارة تلجأ إلى مراقبة استراتيجياتها عن طريق مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي، إلا أنه من الواضح أن للكونغرس، ووفق السلطات الدستورية، أدواراً مؤثرة في ذلك؛ إذ يتصدى الأخير لأية اتفاقية تجارية بالمراجعة، وإن كان في الغالب ـ وضمن خطوات المسار السريع (المتفق عليها مع الإدارة التي تسمح له بالإشراف ضمناً، والتدقيق أثناء سير المفاوضات التجارية) ـ يهدف إلى تحرير مشاريع قوانين تسمح بتطبيق تلك المعاهدات[٣٣]. ويراقب الكونغرس التجارة الدولية للولايات المتحدة بوساطة هيئة تنشيط التجارة الأمريكية (TPA)، التي تضع شروطاً ومتطلبات لأية اتفاقية دولية قد يوقعها الرئيس الأمريكي، ومثال ذلك تدخل هذه الهيئة في مفاوضات الإدارة الأمريكية في منظمة التجارة العالمية الخاصة برفع الدعم عن المنتوجات الزراعية، إذ رأت تلك الهيئة أن أحكام قوانين تجارة المواد الزراعية جميعها، الجارية في الولايات المتحدة التي سينتهي العمل بها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، توفر مزايا اقتصادية للولايات المتحدة تقدر بـ ١٤٤ مليار دولار. ومن الضروري التوصل إلى إقرار بشأنها، لأن ذلك سيكون خطوة مهمة لفتح الطريق أمام توسع التجارة الحرة، الذي سيوسع الفرص أمام الولايات المتحدة[٣٤].

لقد اهتم الدستور بمبدأ الضوابط والتوازنات، بمعنى أنه فرض قيوداً على

---

(٣٢) Kenneth Katzman, *Beyond Dual Containment*, Emirates Occasional Papers; no. 6 (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996), pp. 10-14.

(٣٣) Louis Fisher, *President and Congress; Power and Policy* (New York: Free Press, 1972), pp. 133-140.

(٣٤) «رؤيا تشاؤمية أمريكية لمستقبل إزالة عوائق التجارة الدولية،» تقرير واشنطن، العدد ٦٣ (١٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=385>.

السلطة الرئاسية عن طريق تفويض سلطات محددة إلى الكونغرس والمحاكم، التي تعمل بوصفها قيوداً على محاولة الرؤساء توسيع سطوة صلاحياتهم بما يتعدى الحدود المرسومة لها. وليس هناك من دليل على أن هذا التوازن الدستوري في مجال صنع السياسة الداخلية قد تغير بفعل أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١[٣٥]، إنما التغير كان في ديناميات صنع السياسة الخارجية والتوازن السياسي الذي يحكمها. وإذا ما علمنا أن الاستراتيجيات والسياسات الدولية تحكمها اعتبارات المصلحة الوطنية والصراع والأمن القومي، فإن الاستراتيجيات تتطلب مجموعة من الاشتراطات تتعلق بالسرية والسرعة والقدرة على الإمساك بزمام المبادرة[٣٦].

وفي حيثيات حكمه عام ١٩٣٦، أشار القاضي ساذرلاند إلى المدى الخارجي الشاسع للشؤون الدولية، بما تتضمنه من مشاكل مهمة ومعقدة وحساسة ومتعددة، وألمح إلى أن «الشأنين الخارجي والداخلي يشكلان مجالين مختلفين، وذلك في ما يتعلق بأصل وطبيعة كل مجال»[٣٧].

وإن كانت نهاية الحرب الباردة قد جاءت لتخفف من حالة التوتر الدولي ولتحرر صنع الاستراتيجية نسبياً من دواعي الضرورات الدولية، ولتمكن السلطة التشريعية من ممارسة دور أكبر في تحديد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية واستراتيجيات تحقيق أهدافها القومية، إلا أن أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر أعادت الأمر إلى السلطة التنفيذية، عبر تصعيد دواعي الأمن في السياسة الأمريكية عامة. بمعنى أن الضرورة، وليس الإطار الدستوري، هي التي مكنت السلطة التنفيذية من الشؤون الخارجية[٣٨].

لذلك، سارع الكونغرس (أعضاء ديمقراطيون وجمهوريون) إلى إظهار التكاتف مع مبادرات الإدارة في ما يتعلق بزيادة الإنفاق الدفاعي، أو زيادة الإنفاق لتلبية متطلبات الحرب على الإرهاب أو استمرار الوجود الأمريكي في

---

(٣٥) إن الضابط الأساسي لعملية صنع السياسة الداخلية هو توازن القوى السياسي بين جماعات المصالح والأحزاب، واعتبارات التوازن المؤسسي بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

(٣٦) انظر مثلاً: ممدوح شوقي، «الأمن القومي والعلاقات الدولية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٢٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧)، ص ٣٣ - ٤٧.

(٣٧) انظر: لويس فيشر، **سياسات تقاسم القوى: الكونغرس والسلطة التنفيذية**، ترجمة مازن حماد؛ مراجعة سعد أبو دية، ط ٣ (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ١٨٨.

(٣٨) انظر: أورنشتيان ومان، «الجمهوريون يخالفون تقليداً أمريكياً راسخاً بتقويض رقابة الكونغرس على السلطة الرئاسية».

أفغانستان وفي العراق، وكذلك إلى تأييد قيام الرئيس بوش الابن بعمليات عسكرية ضد العراق[٣٩].

ـ ٣ ـ

وإذا ما حللنا دور الرئيس بوصفه مؤسسة لصنع الاستراتيجية، نلاحظ أنه يتوقف عند درجة التعقيد الذي أصاب الشؤون الدولية. وما التغييرات في سلطة الرئاسة التي حدثت أثناء مدة حكم كلينتون، إلا نتاج ضعف الإدارة، وليس ضعف الرئاسة بوصفها مؤسسة. وعموماً، فإن هناك ثلاثة عوامل تتحكم في درجة توسع أو تقلص قدرة الرئيس على توسيع صلاحياته في رسم الاستراتيجيات:

ـ العامل الأول: الأغلبية في الكونغرس

تؤثر طبيعة الأغلبية في الكونغرس إذا كانت من حزب الرئيس أو من الحزب الآخر في توسيع أو تقليص صلاحيات الرئيس، وإن كان الأمر هنا ليس قاطعاً؛ إذ يصعب في أحيان كثيرة الاعتماد على الأغلبية في الكونغرس[٤٠]. ولدينا هنا الأمثلة الآتية: واجه الرئيس كلينتون صعوبات مع الكونغرس عام ١٩٩٤ في التعامل مع مشكلة البوسنة، وعامي ١٩٩٧، ١٩٩٨ في التعامل مع إشكالية توسع حلف شمال الأطلسي.

وقد انقسم الجمهوريون عام ٢٠٠٢ داخل مجلسي الكونغرس بين أغلبية يمينية محافظة، وأقلية اختارت تيار الانعزالية، وصوّت ستة أعضاء جمهوريون ضد

(٣٩) محمود محمد محمود، «الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من سبتمبر: تحولات الفكر والسياسة،» **السياسة الدولية**، العدد ١٤٧ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢)، ص ٦٢ ـ ٦٤.

(٤٠) يتألف الكونغرس من مجلسين، تجري فيهما انتخابات كل سنتين، وهي انتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس النواب، وانتخابات لثلث أعضاء مجلس الشيوخ، لذلك يجابه كل رئيس في كل دورة رئاسية دورتين للكونغرس. وفي نطاق الدراسة الزمني يلاحظ الآتي: الدورة ١٠١/ لعام ١٩٩٠، والدورة ١٠٢/ لعام ١٩٩٢ كان للمجلسين أغلبية ديمقراطية، في حين كانت الرئاسة جمهورية. في الدورة ١٠٣/ لعام ١٩٩٤ كان هناك تناظر في المجلسين حين كانت الرئاسة ديمقراطية. الدورات ١٠٤/ لعام ١٩٩٦، ١٠٥/ لعام ١٩٩٨، ١٠٦/ لعام ٢٠٠٠ كان كلا المجلسين جمهورياً، في حين كانت الإدارة ديمقراطية. الدورة ١٠٧/ لعام ٢٠٠٢ كان مجلس الشيوخ ديمقراطياً ومجلس النواب جمهورياً، في حين كانت الإدارة جمهورية. الدورة ١٠٨/ لعام ٢٠٠٤ كان كل من المجلسين والإدارة جمهورياً. الدورة ١٠٩/ لعام ٢٠٠٦ كان كلا المجلسين ديمقراطياً، في حين كانت الإدارة جمهورية. انظر مثلاً: يحيى عبد المبدي، «تحديات الكونغرس (الديمقراطي) الجديد،» تقرير واشنطن، العدد ٩٠ (٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=550>.

طلب الرئيس بوش الابن سلطات حرب ضد العراق في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢[٤١]. وأثناء التصويت على تمديد العمل بقانون مكافحة الإرهاب (PATRIOT Act) لمدة أربعة أعوام أخرى، لوحظ أن مجلس النواب صوت لصالح التمديد بـ ٢٥١ صوتاً، كان ضمنهم ٤٤ نائباً ديمقراطياً، ووقف ضد التمديد ١٧٤ نائباً، كان ضمنهم ١٨ نائباً جمهورياً[٤٢].

ـ العامل الثاني: شخصية الرئيس

من حيث اتجاهاته السياسية وشخصيته وأسلوب إدارته ومدة توليه المنصب[٤٣]؛ إذ تؤثر اتجاهات الرئيس السياسية في معاييره في التعيين وفي أسلوبه في الإدارة، وفي طريقة تعامله مع صناعة القرار، وفي اختياره مساعديه.

وإذا ما رصدنا الرؤساء الثلاثة (بوش الأب، كلينتون، بوش الابن)، سنجد أن كل واحد منهم قد اتصف بمواصفات تميزه من نظيره. فمرحلة الرئيس بوش الأب كانت مرحلة طموحات في ظل تفكك الاتحاد السوفياتي السابق، والسعي إلى قيام وقيادة نظام عالمي جديد، إذ حدد هدف ومسؤولية الولايات المتحدة في ضمان استقرار وأمن هذا النظام[٤٤]. وجاء ذلك في جانب منه رغبة في التعويض عن حالة القصور في إدارة السياسة الداخلية[٤٥].

وتميزت ولاية الرئيس كلينتون من سابقتها، بأن اتجاه صنع القرار الاستراتيجي مال من النواحي العسكرية نحو القضايا الاقتصادية. بل إنه اختار كادراً للبيت الأبيض أكثر بعداً عن القضايا الاستراتيجية العسكرية، ويرجع ذلك

---

(٤١) انظر: عبد الخالق شامل، «عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥)، ص ٥٤، و O'Connor and Sabato, *The Essentials of American Government: Continuity and Change*, pp. 499-500.

(٤٢) يحيى عبد المبدي، «مجلس الشيوخ يرفض تمديد العمل بقانون الوطنية (Patriot Act)،» تقرير واشنطن، العدد ٣٧ (١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=227>.

(٤٣) بمعنى إذا كانت فترة حكمه هي الأولى أو الثانية، فالرئيس كما لاحظنا خلال المدة ١٩٨٩ - ٢٠٠٦ يكون أكثر جرأة في الفترة الثانية، في حين تكون المرحلة الأولى مرحلة ترضية الأطراف الداخلية وجماعات الضغط.

(٤٤) Richard L. Wilson, *American Political Leaders*, American Biographies (New York: Facts on File, 2002), pp. 55-56.

(٤٥) هشام يونس، «الايديوستراتيجيا الأمريكية،» **شؤون الأوسط**، العدد ١١٤ (٢٠٠٤)، ص ١٢٠ - ١٢٤.

إلى السجل المعادي للحرب لدى الرئيس المنتخب. أما الأسباب التي دفعت الشعب الأمريكي إلى عدم إعادة انتخاب الرئيس بوش الأب على أساس انتصارات حرب الخليج الثانية ١٩٩١، فإنه أمر يتطلب بحثه موضعاً آخر. المهم أن علاقة الرئيس كلينتون مع القيادات العسكرية، وتلك الداعية إلى اعتماد الاستراتيجيات العسكرية وتقوية المؤسسة العسكرية بدأت متوترة، فالرئيس بدأ حملته الانتخابية على أساس نقل جزء مهم من الاعتمادات المالية من خانة الدفاع إلى خانة الخدمات الاجتماعية[(٤٦)]، في وقت كان يدور داخل الولايات المتحدة جدل بشأن اتجاهها نحو العالمية ووجود مطالب تدعو إلى اعتماد العزلة مرة أخرى. وقد نجح كلينتون في خفض العجز في الميزانية من ٢٥٥ مليار دولار عام ١٩٩٣، إلى ٢٢ مليار دولار عام ١٩٩٧، ثم وصل بالفائض في الميزانية الأمريكية عام ٢٠٠٠ إلى ٢,٤ بالمئة من إجمالي الناتج القومي، أي إلى ٢٣٦ مليار دولار، في حين بلغ العجز في إدارة بوش الابن عام ٢٠٠٤ الـ ٤١٢ مليار دولار، أي ٣,٦ بالمئة من إجمالي الناتج القومي الأمريكي[(٤٧)].

كما افتتح الرئيس كلينتون عهده بإعلان عزمه على فتح أبواب الخدمة في القوات المسلحة أمام الشواذ جنسياً، دون تمييز بينهم وبين غيرهم، الأمر الذي دفع رئيس هيئة الأركان المشتركة في حينه الجنرال كولن باول إلى القول يوم ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣: «إنه إذا كان هناك من يرون أن منع الشواذ جنسياً من دخول القوات المسلحة نوع من التمييز ضدهم، فأنا أقول إن دخولهم إهانة لجنود القوات المسلحة... [ورداً على سؤال حول احتمال صدور قرار من الرئيس لحلّ هذه المسألة أجاب باول:] إن تلك سلطة الرئيس، ولكنني لن أكون هنا لتنفيذ هذه السياسة، لأني سوف أقدم له استقالتي من منصبي»[(٤٨)].

لقد كان الرئيس كلينتون ذكياً في التعامل مع المؤسسة العسكرية، إذ أبدى

---

(٤٦) Evan Thomas, «Bill Clinton 42st President 1993-2001,» in: James M. McPherson, *«To the Best of My Ability»: The American Presidents*, editor David Rubel (New York: Dorling Kindersley Pub., 2001), pp. 302-304.

(٤٧) Allen Weinstein and David Rubel, *The Story of America: Freedom and Crisis from Settlement to Superpower* (New York: DK Pub. Co., 2002), p. 661, and Lyndon H. LaRouche, Jr., «Unbalanced Minds Cannot Balance the U.S. Budget,» *Executive Intelligence Review* (EIR) (Washington, DC) (2 February 1996), pp. 26-36.

(٤٨) محمد حسنين هيكل، **الامبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**، ط ٣ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤)، ص ٣٢٢.

تفهمه لفلسفة وقواعد التدخل الأمريكي المسلح في تلك المرحلة، وفق مقتضيات وضرورات الأمن القومي اللازمة لاستخدام القوة الأمريكية المسلحة ضد أي تهديد، عندها يتحتم استخدام القوة بصورة لا تخضع لمساومة(٤٩). وزاد عليه أنه قد اختار لوزارة الدفاع وزيراً جمهورياً هو ويليام كوهين، ومدد خدمة الجنرال كولن باول لرئاسة هيئة أركان الحرب المشتركة. وعمد إلى توجيه ضربات بالصواريخ ضد العراق في حزيران/ يونيو ١٩٩٣، لاتهامه بمحاولة اغتيال الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب أثناء زيارته الكويت(٥٠).

وفي المرحلة الثانية من رئاسته، وعلى الرغم مما أثقل به من مشاكل في فضيحة موظفة البيت الأبيض مونيكا لوينسكي، تسببت في إدانته أمام الكونغرس، مع عدم عزله(٥١)، حرصت إدارته على استمرار التعامل مع الأزمة العراقية، وإرغام العراق على توسيع التعاون مع هيئة مفتشي الأمم المتحدة لنزع أسلحة للدمار الشامل. وفي نهاية عام ١٩٩٨، قبل الرئيس كلينتون توصية وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال جون شاليكشفيلي فأمر بضرب العراق ضمن ما عرف بعمليات ثعلب الصحراء. وكان قبله قد وقع على قانون تحرير العراق الذي أقره الكونغرس نتيجة ضغط التيار اليميني الجمهوري المحافظ المهيمن على الكونغرس، كما وجه في آب/ أغسطس ١٩٩٨ ضربات إلى مصنع أدوية في السودان، وموقع قيادة تنظيم القاعدة في أفغانستان. بل وتدخلت القوات الأمريكية في إطار حلف الأطلسي في أزمة كوسوفو ١٩٩٩(٥٢).

إن ظلال الأحداث التي أصابت مؤسسة الرئاسة في مرحلة كلينتون الثانية(٥٣)، مهدت لإعطاء البنتاغون قدراً أكبر من حرية الفعل وزيادة حجم

---

(٤٩) Lyndon H. La Rouche, «President Clinton's Foreign Policy Revolution,» *Executive Intelligence Review* (EIR) (3 November 1995), p. 72.

(٥٠) Harvey Sicherman, «What Saddam Hussein Learned form Bill Clinton,» *National Times* (June 1997), pp. 12-14.

(٥١) عن تفاصيل الفضيحة التي أثيرت نهاية العام ١٩٩٧ وجرى الفصل فيها في نيسان/ أبريل ١٩٩٨، انظر: Robert North Roberts, *Ethics in U.S. Government: An Encyclopedia of Investigations, Scandals, Reforms, and Legislation* (Westport, CT: Greenwood Press, 2001), pp. 230-232.

(٥٢) كما كان له سياسة نشطة في منطقتي آسيا وأوروبا، انظر: Jeffrey Steinberg, «Clinton Team Endorses New Silk Road Policy,» *Executive Intelligence Review* (EIR) (8 August 1997), pp. 72-74.

(٥٣) عن صعود أغلبية جمهورية إلى مجلسي الكونغرس في انتخابات التجديد النصفي عام ١٩٩٦، انظر: Jeffrey Steinberg, «Is the Republican Party Headed for a Crack-up?,» *Executive Intelligence Review* (EIR) (8 April 1997), pp. 66-68.

إمكانياته. وجرت إعادة نظر في الانتشار الأمريكي في الخارج. والأكثر من ذلك، أن طروحات الجناح اليميني الداعية إلى تعزيز موقع الولايات المتحدة العالمي قد تقوت، وإن كان ذلك بقوة السلاح واستراتيجيات القوة، الأمر الذي أسهم بعد حين في تنامي قناعة مشتركة نوعاً ما مفادها ضرورة رصد اعتمادات مالية كبيرة لصالح المؤسسة العسكرية، وبالتالي علو شأن المصالح الاقتصادية والمالية والصناعية المرتبطة بأعمال تمس تلك المؤسسة، ووصولها إلى موقع التأثير الفعلي لصنع القرار الاستراتيجي(٥٤).

وكجزء من علاقات التأثير، ازدادت العلاقة بين مؤسسات ومراكز الأبحاث السياسية، وهيئة أركان الحرب المشتركة قوة؛ خاصة تلك التي أقامها تحالف المصالح الاقتصادية والمالية والصناعية مدخلاً للتأثير في القرار السياسي الأمريكي(٥٥).

وفي ما يتعلق بالرئيس جورج بوش الابن، فقد كانت إدارته فريدة بمقاييس الإدارتين السابقتين وبالأحداث التي تعاملت معها الولايات المتحدة. فقد حاول أن يصبغ طروحاته بصبغة دينية، من ذلك مثلاً قوله في تبرير صياغة استراتيجية الهجوم على العراق: «لقد زارني الله في البيت الأبيض وبارك لي الحرب على العراق». بل إنه أعلن في خطاب تنصيبه الأول أن «ملاكاً يقوده ويوجه سياسة هذه الدولة». وأعلن يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير يوماً وطنياً للصلاة؛ الأمر الذي دفع المؤرخ الأب ليتشمان في الجامعة الأمريكية في واشنطن إلى القول «إن ما قام به بوش من خلط الدين بالسياسة، هو أمر لا سابق له بالنسبة إلى رئيس يحكم البلاد»(٥٦).

وما ميز إدارة بوش الابن، هو كادر الإدارة الذي هيمن عليه اليمين المتشدد أو المحافظ، وأبرز أنصاره أو دعاته نائب الرئيس ديك تشيني، ووزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد، وتتجلى طروحاتهم في كون الإدارة لديها جدول أعمال

---

(٥٤) انظر مثلاً: محمد السيد سعيد، «العرب وولاية بوش الثانية،» **شؤون عربية**، العدد ١٢٠ (شتاء ٢٠٠٤)، ص ٢٥ ـ ٣١.

(٥٥) نجاح كاظم، «برامج الدفاع التكنولوجية الأمريكية للعقدين القادمين،» **الشرق الأوسط**، ١٩/١٠/٢٠٠١، <http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=8361&article=62334>.

(٥٦) النصوص، نقلاً عن: شادي فقيه، **بوش ويوم الرب العظيم** (بيروت: دار العلم للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص ٥١ ـ ٥٢. ويمكن الاستزادة حول شخصية بوش في: جيمس هوتفيلد، **إمبراطورية بوش أو الابن المحظوظ**، ترجمة كاميران حوج (كولونيا، ألمانيا: منشورات الجمل، ٢٠٠٥)، ص ١٨٩ ـ ٢٧٠؛ محمد السماك، **الدين في القرار الأمريكي** (بيروت: دار النفائس، ٢٠٠٣)، وإريك لوران، **حرب آل بوش: أسرار النزاع التي لا يمكن الاعتراف بها**، ترجمة سلمان حرفوش (الكويت: دار الخيال، ٢٠٠٣).

لترتيب الأوضاع في نظام عالمي تقوده الولايات المتحدة. كما إن الولايات المتحدة لديها استعداد لتخصيص مساحات إدارة في هذا النظام لأطراف أخرى، إذا كانت ترغب في أن تتواجد فيه[٥٧].

وفي مسعاه إلى الحصول على تفويض من الكونغرس لاعتماد أنماط سياسية محددة، التقى الرئيس بزعماء الكونغرس مساء يوم ١٢ أيلول/ سبتمبر؛ وكما يروي هيكل، فقد وجه الكلام الآتي: «إن العدو كان يحلم بأن يقابلنا في هذا المبنى، كان يريد أن يجيء إلى هنا ليحول البيت الأبيض إلى أنقاض، أريد للكونغرس أن يعرف أن تلك لم تكن حادثة منعزلة، ولا أريد أن تتحول أنظاركم عن هذه المعركة، بعد شهر من الآن (. . .) ستكون إدارتي منهمكة في إدارة حرب لا آخر لها. إن العدو ليس جماعة محدودة ولكن عقلية معينة، هذه العقلية تكره المسيحية وتكره اليهودية، وتكره كل شيء يختلف عنها، وعلى بقية الأمم أن تختار». وأجابه زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ السناتور توماس راسل: «أرجو أن تكون أكثر تحفظاً في ما تقول، وإذا كنت تريد تأييدنا، فإننا نطلب منك الاعتدال، ومراعاة وقع كلماتك على أصدقاء الولايات المتحدة». وأضاف السيناتور الديمقراطي روبرت بيرد على الكلام المتقدم «لقد فُهم مما قلته لنا أنك لا تريد منا قراراً بشن الحرب، وإنما تريد منا قراراً يعطيك تفويضاً باستعمال القوة»[٥٨].

وقد أضاف رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي في الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٦ إلى طروحات مؤسسة الرئاسة طرحاً مهماً مفاده أن «الاحتفاظ بجيش قوي مع الاعتقاد بأن حجمه يغني عن استعماله فكرة غير صائبة، لأن السياسة هي مزيج من قوة الإقناع مع قوة الإرغام، والانتظار في استعمال القوة حتى يجيء التهديد معناه السماح للتهديد بأن يكبر ويصبح خطراً حقيقياً بدلاً من ملاقاته بضربة وقائية قبل أن يتأكد ويصبح تهديداً قائماً». لذلك اعتمد استراتيجية تحديث

---

(٥٧) انظر مثلاً: بريان أوركو هارت، «القانون الدولي تتنازعه المصالح القومية والإقليمية الكبرى والصغرى،» **الحياة**، ٣١/ ٥/ ٢٠٠٦، <http://www.daralhayat.com/culture/media/05-2006/Item-2006053a8665/ff8/story.html>.

(٥٨) وكان الرئيس بوش قد ذهب، في ما يرويه هيكل يوم ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، في اجتماعه بأركان إدارته إلى أن: «الشعب الأمريكي يريد عملاً كبيراً. . . لا أريد معركة واحدة، ولكن أريد حرباً ممتدة يشعر بها الشعب ويتأكد أننا نواصل الدفاع عنه حتى أقاصي الأرض. . . يهمني أن نتوصل إلى صيغة فعل تعطينا تفويضاً مفتوحاً للعمل حيث نشاء، يهمني ألّا يحاول أحد أن يضع حدوداً وهمية على فعل القوة الأمريكية، أو حدوداً مالية تقيد مجال عملها». انظر: هيكل، **الامبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٧.

المؤسسة العسكرية لنوع المهام الاستراتيجية التي تتطلبها أهداف الإدارة[٥٩].

وقد أثرت طروحات بوش الابن[٦٠] وكادر إدارته في رؤيته لتصريف السياسة وقبلها في رسم استراتيجية الولايات المتحدة، ودرجة وثوقه من نفسه[٦١].

ـ العامل الثالث: المناخ السياسي الدولي

يؤدي المناخ الدولي أدواراً مهمة في تشكيل المناخ السياسي الداخلي الداعم للرئيس أو عدمه؛ فعندما تواجه الولايات المتحدة تحديات تكون للرئيس قوة أكبر، وخلافه صحيح أيضاً، عند وجود انقسام حول المصلحة القومية والسياسات المتبعة، وهذا الأمر يعتمد على عوامل عدة أهمها[٦٢]:

ـ وجود خطر أو عدو خارجي؛ وهذا ما يساعد الإدارة على إقناع الكونغرس والرأي العام بالقرارات والسياسات الصادرة.

ـ التداخل بين الشؤون الخارجية والداخلية. فالشعب الأمريكي قليل الاهتمام بالشؤون الخارجية، ولكن عندما يكون للأمر أثر مباشر في حياته، يتكون رأي عام لديه حول السياسة محل التساؤل.

ـ القوة النسبية للمؤسسات الأخرى تعتمد على ما تمنحه أو توفره لهم الرئاسة؛ فضعف الإدارة عامل يعزز من قوة المؤسسات والقوى الأخرى.

ومن المسائل التي أثارت اهتماماً ملحوظاً في استراتيجية الإدارة الجمهورية

---

(٥٩) نقلاً عن: برادلي أ. تاير، **السلام الأميركي والشرق الأوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لأميركا في المنطقة بعد ١١ أيلول**، ترجمة عماد فوزي شعيبي (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٤)، ص ٢٤ ـ ٢٩.

(٦٠) انظر تفاصيل إدارة الرئيس لاستراتيجية الحرب على الإرهاب، والحرب ضد العراق، كما يوردها: بوب وودوارد، **حرب بوش**، عرض وتحليل حسين عبد الواحد (القاهرة: مكتبة مدبولي الصغير، ٢٠٠٣)، ص ١٠٣ ـ ١٠٧. رغم أن البعض يرى في إدارة الرئيس هذه الأمور الاستراتيجية نوعاً من الهلوسة وعدم السيطرة على العواطف، وهذا ما يتضح في إحساسه بالقدرة المطلقة. انظر: جوستن أ. فرانك، **بوش تحت المجهر: الرئيس على أريكة التحليل النفسي**، ترجمة سعيد الحسنية (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٤).

(٦١) وأهمها أطروحاته في «نحن وهم» التي تكررت في أكثر من موضع وفي أكثر من خطاب. انظر: ميشيل هيرش، **بوش والعالم**، ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن، دراسات مترجمة؛ ١٩ (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢)، ص ١ ـ ٢.

(٦٢) نانسي مصطفى خليل، «الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٢٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، ص ٨٠ ـ ٨١.

قيام الرئيس بوش الابن أثناء زيارته الهند في آذار/مارس ٢٠٠٥، بتوقيع اتفاقية تعاون نووي بين البلدين، ينص على تزويد الولايات المتحدة الهند بمفاعلات طاقة للأغراض السلمية، مقابل سماح الأخيرة بتفتيش مفاعلاتها السلمية.

وقد حظي هذا الاتفاق بمباركة مجلس الكونغرس ومرره مجلس النواب عبر إصداره «قانون دعم التعاون النووي الأمريكي ـ الهندي» بـ ٣٥٩ صوتاً ضد ٦٨. ويأتي هذا التشريع والاتفاقية استثناء للهند من حظر تفرضه الولايات المتحدة على التعاون النووي مع دول لا تسمح بالتفتيش الدولي على منشآتها النووية[٦٣].

وعليه، فالمسألة التي لا غبار عليها هي أن تعقيدات الشأن الدولي، إذا ما دعمت بوجود تهديد، كان لها الأثر في زيادة سلطات الرئيس. وهذا ما برع فيه الرئيس بوش الابن، عندما ربط ما بين العدو الخارجي والتهديد لأمن الشعب الأمريكي. فخطابه عن حال الاتحاد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ مثال على إثارة حالة هلع واحتراس داخل الولايات المتحدة، إذ قال: «لن أنتظر الأحداث فيما يدلهمّ الخطر، ولن أقف متفرجاً فيما تقترب منا التهلكة أكثر فأكثر... إن حربنا على الإرهاب قد بدأت فعلاً، ولكنها ما تزال في بداياتها. إن هذه الحملة قد لا تنتهي في زمننا، ولكنها يجب أن تُشَنّ في زمننا. إننا لا نستطيع أن نتوقف فجأة... إن التاريخ يهيب بأمريكا وبحلفائنا أن نعمل، وإنه لمن مسؤوليتنا وخصيصتنا أن نحارب حرب الحرية»[٦٤].

ويكاد خطابه عن حال الاتحاد في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ لا يختلف عن سابقه، ففيه يقول «إن الأمريكيين لن يحصلوا على الأمن بتخليهم عن التزاماتهم أو تراجعهم وانكفائهم داخل حدودهم. فإذا قررنا أن نترك أولئك القتلة وشأنهم، فإنهم لن يتركونا وشأننا[٦٥]. بل سينقلون ساحة المعركة إلى شواطئنا، فلا سلام في التقهقر، ولا شرف في التراجع... على أعدائنا وأصدقائنا أن يكونوا متأكدين أن الولايات المتحدة لن تنسحب من العالم، وأننا لن نستسلم أبداً للشر»[٦٦].

---

(٦٣) <http://www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/world-news/newsid-5219000/5219272.stm>.

(٦٤) نقلاً عن: نصير عاروري، «حروب جورج دبليو بوش «الوقائية» بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)، ص ١٢ ـ ١٣.

(٦٥) مع ملاحظة أن قضية الإرهاب ليست شيئاً مستحدثاً في السياسة الأمريكية، فحتى إدارة كلينتون أعطته اهتماماً ملحوظاً. انظر: Joseph Brewda, «Clinton Bans Fundraising by 12 Mideast Terrorist Groups,» *Executive Intelligence Review* (EIR) (10 February 1995), pp. 50-52.

(٦٦) <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2006/01/20060131-10.html>.

ويبدو أن تلك التصريحات لها ما يسندها، ولا سيما إذا ما علمنا أن بوش الابن لديه من المؤسسات ما يعينه على تقوية سلطاته، كما أوضحنا. ولدينا هنا ثلاث مسائل على سبيل المثال، توضح ما تقدم: **أولاها** ضاغط قضية البرنامج النووي الإيراني في دفع الإدارة نحو تعميم استراتيجية مواجهة محددة المعالم، **وثانيها** ضاغط أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في دفع الإدارة نحو اعتماد استراتيجية محددة للتعامل مع أبعاد تلك الأحداث، **وأخيراً** استراتيجية الإدارة في التعامل مع القضية العراقية، والوصول بها إلى مرحلة تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣.

وفي ما يتعلق بالقضية الإيرانية، يرى السفير روبرت إينهورن (Robert Einhorn)، كبير المستشارين في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، والمساعد السابق لوزير الخارجية لشؤون منع انتشار الأسلحة ١٩٩٩ ـ ٢٠٠١، أن قرار الإدارة في نهاية ٢٠٠٦ القبول بدخول مفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني، بشرط تقديم طهران ضمانات يمكن الوثوق بها في مجال وقف أنشطة التخصيب، يعد تحولاً لافتاً باتجاه دفع المجتمع الدولي نحو دعم سياسات الولايات المتحدة. . . ولا سيما أن الإدارة، ومنذ مدة، لم تتحدث عن سياسات واجب اعتمادها لتغيير النظام في إيران، بل تتحدث عن ضرورات في تغيير إيران لسياساتها في ما يتعلق بالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وسياستها في العراق وغيرها من القضايا[٦٧].

ويدعم ذلك التحليل الأستاذ باتريك كلاوسن (Patrick Clawson) من معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، الذي لاحظ[٦٨] أن الولايات المتحدة وصفت حصول إيران على السلاح النووي بأنه أمر غير مقبول، وسيدفع الولايات المتحدة إلى استخدام القوة العسكرية لوقفه. وحتى كتابة آخر السطور في هذه الدراسة، فإن السلاح النووي كان الأمر الوحيد الذي تصفه الإدارة بالأمر غير المقبول. أما خلافه، فقد استخدمت الإدارة تعبيرات محددة لوصف التصرفات الإيرانية بـ «غير المساعدة، خطوات في الطريق الخاطئ، تصرفات يجب التراجع عنها. . .».

(٦٧) «السفير إينهورن: يتعين على إيران وضع حد لسلسلة الأخطاء التاريخية،» حوار عادل الدقاق، تقرير واشنطن، العدد ٦١ (٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticl. cfm?id=375>.

(٦٨) «باتريك كلاوسن: موقف أمريكا من إيران هو نفس موقف محمد البرادعي،» حوار عادل الدقاق، تقرير واشنطن، العدد ٥٧ (٦ أيار/مايو ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle. cfm?id=350>.

ويدعم ذلك الرأي أيضاً آراء جوزيف سيرينسيون (Joseph Cirincione)، مدير برنامج منع انتشار الأسلحة في مؤسسة كارنيغي لأبحاث السلام، الذي يعتقد أن الإبقاء على جميع الخيارات مفتوحة من إدارة بوش، كان قصده زيادة قوة الموقع التفاوضي للولايات المتحدة عبر زيادة الضغوط على الحكومة الإيرانية. فكبار المسؤولين الأمريكيين، ومن ضمنهم نائب الرئيس تشيني، يرَون ضرورة التحول صوب تغيير النظام الإيراني. ونتيجة لعدم الرغبة في الإقرار بذلك بشكل علني، بدت المسألة على النحو الآتي: الإدارة ترغب في السلام، وهي ترغم في الدخول في حرب مع إيران، أي إنها تلجأ إلى الخيار العسكري بوصفه الخيار الوحيد(٦٩).

وسبق لوزيرة الخارجية في شباط/فبراير ٢٠٠٦، أن أعلنت أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، أن إدارة الرئيس بوش ستطلب من الكونغرس تخصيص مبلغ ٧٥ مليون دولار لتمويل برنامج تشجيع الديمقراطية في إيران، عبر تطوير برامج إذاعية وتلفزيونية باللغة الفارسية(٧٠).

وتشير المعلومات التي سمح بتمريرها عن تعامل الإدارة مع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، وصياغتها على أنها استراتيجية للتعامل مع تداعياتها، إلى أنه عند إبلاغ أقطاب الرئاسة الأمريكية بالأحداث، كان الكلام الأول للرئيس بوش الابن هو: «لقد أعلنوا الحرب علينا، ولا بد من أن نذهب إلى قتالهم حيث يكونون»(٧١). وقد انتهى أقطاب الإدارة، كاستراتيجية فضلى للتعامل مع تداعيات الأحداث، إلى الخطوط الرئيسية الآتية(٧٢).

ـ وجوب تصدير صدمة الأحداث إلى الخارج بسرعة، وإلا فإنها ستولد شحنة غضب داخلية يصعب التنبؤ بخطرها أو السيطرة على اتجاه حركتها.

ـ وجوب تحديد عدو خارجي تلقى عليه المسؤولية.

ـ إن تعبئة شاملة ضد عدو محدد تستطيع أن تستوعب المشاعر القومية، وتضمها

---

(٦٩) «جوزيف سيرينسيون: لم ترغم أي دولة على التخلي عن برامجها النووية في التاريخ،» حوار عادل الدقاق، تقرير واشنطن، العدد ٥٦ (٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showissue.cfm?id=56>.

(٧٠) توماس جورجيسيان، «العراق وإيران يعودان مرة أخرى لساحة الكونغرس،» تقرير واشنطن، العدد ٤٦ (١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=285>.

(٧١) وودوارد، **حرب بوش**، ص ٦٢.

(٧٢) هيكل، **الامبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

في إطار محدد ويمسك بالتداعيات الداخلية، مثلما تعطي الفرصة لتوظيفها.

ـ ضرورة استدعاء الأمة الأمريكية، وبكثافة، لقطع الطريق على أي تساؤل، بحيث يصبح مجرد الشك درجة من الخيانة.

ـ هناك حاجة إلى استدعاء الدين ليؤدي دوره الإيماني في تحقيق درجة من القبول بنوازل القدر، وفي تخفيف القلق والخوف.

ـ إن وفرة الموارد لدى الولايات المتحدة تجعل قدرتها على الإعلان والتصريح قوية.

ومن جراء خشية أغلب الدول الأخرى من تحول شعارات من قبيل «محور الشر»، «معنا أو مع الإرهاب»... إلى إجراءات سياسية، كانت الاستجابات التي تلقتها الولايات المتحدة دافعاً إلى إدامة قيادتها للنظام الدولي. وفي إمكان الولايات المتحدة هنا اللعب على مرتكزات: القوة العسكرية القاهرة، وكالة الاستخبارات المركزية، الثقافة الأمريكية القائمة في جزء مهم منها على الاستهلاك والقوة، فضلاً على وجود الحلفاء[٧٣].

وفي تحليله أسباب اعتماد إدارة بوش استراتيجية تغيير النظام في العراق عام ٢٠٠٣، يذهب ريتشارد هاس (رئيس مجلس العلاقات الخارجية، وكان آنذاك مدير إدارة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية) إلى القول: «بصراحة، أنا لا أستطيع الإجابة عن هذا السؤال، لا لأنني لا أريد، بل لأنني بالفعل لا أستطيع. أنا نفسي أجد صعوبة في فهم هذا الأمر، فأنا أعتقد أن الإدارة الأمريكية شنت حرب العراق بناء على نصيحة سيئة، لا لأنه لم تكن هناك فوائد من الحرب، لقد كان من الجيد إسقاط نظام صدام حسين، على الرغم من أن ورقة الحسابات التي أعددتها تقترح أن التكاليف المباشرة وغير المباشرة لتلك الحرب حتى الآن قد فاقت بمراحل الفوائد التي نجمت عنها. وما لا أستطيع الإجابة عنه بالفعل، هو لماذا كان البعض على قناعة تامة قبل خوض تلك الحرب بأنها ستكون في اتجاه تحقيق الفوائد وحسب؟ من الواضح أن الإجابة الوحيدة التي أستطيع الحصول عليها هي أنهم توقعوا فوائد أعظم لا تقتصر ببساطة على ولادة عراق ديمقراطي، وإنما في موجة من الديمقراطية تسود سائر أجزاء المنطقة بالإضافة إلى الخلاص من أسلحة

---

(٧٣) تاير، **السلام الأميركي والشرق الأوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لأميركا في المنطقة بعد ١١ أيلول**، ص ٢٠ ـ ٣٠.

الدمار الشامل التي اعتقد البعض باقتناء بعض دول المنطقة لها. ومن الواضح أنهم اعتقدوا أن تكاليف القيام بتلك العملية ستكون أقل ما يمكن، بحسب ما اقترحت حساباتهم سهولة إنجازها مع روعته. من الواضح أنهم كانوا مخطئين على الصعيدين. لقد كنت أكثر شكاً في سهولة تحقيق ذلك. كان هناك ميزة أخرى واحدة، فقد كان الكثيرون بعد أحداث أيلول/ سبتمبر الإرهابية يبحثون عن وسائل لإرسال إشارة بأن الزخم الجغرافي السياسي لم يتحرك ضد الولايات المتحدة. وتصوروا[٧٤] أن إسقاط نظام صدام حسين في العراق يمكن أن يرسل إشارات قوية إلى إيران وكوريا الشمالية وغيرهما. الكثير من زملائي اعتقدوا أن تلك كانت فائدة أخرى من فوائد الحرب في العراق، غير أنني أشك في ذلك»[٧٥].

وهنا يروي ديفيد فروم (الذي كان واحداً من فريق العلاقات العامة في البيت الأبيض في المكتب المسؤول عن كتابة خطب الرئيس الأمريكي) في كتابه **الرجل المناسب** (*The Right Man*)، أنه تلقى اتصالاً من مساعد مديره المباشر في البيت الأبيض مايكل جيرسون نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١، يكلفه فيها بصياغة فقرات محددة تكفي لشرح الأسباب التي تدعو الإدارة إلى أن تقصد العراق. بمعنى أن القرار السياسي للحرب ضد العراق قد اتخذ، وما مطلوب هو حجة قوية تبرر ضرب العراق على أن تتجنب بعض الأمور، كالتالي:

ـ يصعب اعتماد التاريخ القديم لمحاسبة نظام صدام حسين بعد السكوت الطويل عليه، كما يصعب اعتماد التاريخ القريب للمحاسبة؛ ففيه نقد للإدارات السابقة. في حين المطلوب هو وفاق بين الحزبين في شأن الحرب يعلو على أية خلافات حزبية.

ـ يصعب اعتماد حجة أن نظام صدام حسين استخدم الأسلحة الكيمياوية ضد الأكراد في العراق، ومبعث الصعوبة هو أن أركان الإدارة سكتوا عنها حين حصولها.

---

(٧٤) هناك العديد من الدراسات التي تناولت تكاليف الحرب الأمريكية ضد العراق، وجوانب التعثر فيها. انظر مثلاً: T. Christian Miller, *Blood Money: Wasted Billions, Lost Lives, and Corporate Greed in Iraq* (New York: Little, Brown and Company, 2006), pp. 3-10.

وفيه يشير الكاتب إلى انتقادات لسياسة الولايات المتحدة في العراق.

(٧٥) «ريتشارد هاس: أمريكا لا تستطيع حكم العالم وحدها... وذهبنا للحرب في العراق بناء على نصيحة خاطئة،» حوار محمد الكافوري، تقرير واشنطن، العدد ١٣ (٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٥)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=85>.

ـ كما يصعب اعتماد حجة محاولة اغتيال الرئيس بوش الأب عام ١٩٩٣، لأن فيها إشارات واضحة إلى أن الإدارة تسعى للثأر الشخصي. وهنا يقول ديفيد فروم: «إن الرئيس يحتاج إلى أن يقول شيئاً واضحاً يربط صدام حسين بمستقبل استقرار السلام في العالم، بحيث يظهر أن المطلوب هو تصفية الخطر على هذا المستقبل وليس مجرد ردعه. . . لقد توصلت من هنا إلى فكرة مؤداها أن ضرب صدام حسين جزء من مواجهة المخاطر التي تهدد سلام العالم، لأنه محور الشرور». وقد توصل فروم إلى الربط بين متغيرات ثلاثة، وهي أن تغيير النظام في العراق يقود إلى حصول تغيير في المنطقة، ثم سيساعد في استقرار السلام في العالم. وأُعجبت كوندوليزا رايس بالصيغة ورأت أنها تتسع لآخرين بينهم إيران، ثم أضيفت كوريا الشمالية تحسباً لعدم إثارة العالم الإسلامي(٧٦).

نلاحظ مما تقدم أن التسليم بحقيقة أن الدستور قد راعى عدم إطلاق صلاحيات الرئيس، ينبغي ألاّ يفضي إلى قناعة مفادها أن الرئيس لا يمتلك القدرة على صنع الاستراتيجية. فالرئيس قادر على اتخاذ قرارات، بيد أن كل قرار يكون عرضة للفحص والتدقيق من الكونغرس والمحكمة العليا والرأي العام. وعلينا الإدراك ابتداءً، أن الشخصية المركزية التي على أساس دورها يمكن فهم وتقدير العمليات الحكومية في الولايات المتحدة هي شخصية الرئيس، الذي ينتظر منه أن يؤمن قيادة الدولة(٧٧).

أما في ما يخص علاقته بالكونغرس، فالملاحظ أن الدستور، على الرغم من إقراره الفصل بين السلطات، قد أقام توازناً في ما يتعلق بوضع وصلاحية كل منهما، على قاعدة أنهما منتخبان من الشعب(٧٨).

---

(٧٦) النصوص، نقلاً عن: هيكل، **الامبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٨، وبرينو تيرتريه، «أربعة أعوام لتغيير العالم: استراتيجية بوش (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨)،» ترجمة قاسم المقداد، **مجلة الفكر** (دمشق)، العدد ٢١ (شتاء ٢٠٠٥)، ص ٢٦ ـ ٣١.

(٧٧) هشام الغريري، **صنع القرار في السياسة الأمريكية**، دراسات استراتيجية؛ ١٨ (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠١)، ص ٣٥.

(٧٨) وفي أحيان عديدة تكون الغلبة للرئيس. فعلى الرغم من وجود تشريع من الكونغرس يحظر اغتيال رؤساء دول أجنبية (تشريع الكونغرس، التقييدات على استخدام وكالة الاستخبارات المركزية في خريف ١٩٧٤)، تعمّدت الإدارة الأمريكية في شباط/فبراير ١٩٩١ تبنّي وتنفيذ ما عرف باستراتيجية عسكرية معروفة بقطع الرأس للقيادة العراقية في حينه، عبر ضرب مقارها. وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٢، أمر الرئيس بوش الابن وكالة الاستخبارات المركزية بتدبير عملية اعتقال الرئيس العراقي السابق صدام حسين، لكنه منحها صلاحية استخدام قوة مميتة لقتله إذا كانت في حالة دفاع عن النفس. انظر: ميلان =

كما إن أمام الرئيس فسحة أكبر، فهو ليس أسير أعباء تنفيذ برنامجه الانتخابي، فهذه تخضع للضغوط المحتملة[79]. وفي أحيان عديدة يحافظ على الترتيبات التنظيمية التي اعتُمدت لمعالجة المشاكل التي كانت تواجه أسلافه (علاوة على احترام التشريعات في العهد السابق لرئاسته). ولم تجر تغيرات مهمة سوى في عهد الرئيس كلينتون، عندما قام بتشكيل مجلس أمن اقتصادي لإبداء النصح في القضايا الاقتصادية على شاكلة الدور الاستشاري لمجلس الأمن القومي، وقيام إدارة بوش الابن بإجراء عمليات تكييف هيكلية على أجهزة المخابرات ووزارة الدفاع[80].

ومن المسائل التي توضح رغبة الكونغرس في زيادة صلاحياته في الشؤون الدولية، إصداره تشريعات التمويل، ومنها تشريع منح الإدارة مخصصات إنفاق لوزارة الخارجية. وفي تشريع العام ٢٠٠٣، خصص الكونغرس ٤ مليارات دولار لإدارة العلاقات الخارجية، من ضمنه فقرة متعلقة بتشجيع الإدارة على البدء الفوري في إجراءات نقل السفارة الأمريكية إلى القدس. وقد وقع الرئيس على التشريع، لكن المتحدث باسم الخارجية ريتشارد باوتشر، قال إن هذا يعكس تطلعات الكونغرس، وإنه ليس ملزماً بالضرورة للسياسة الأمريكية، وإن الإدارة تعارض أي إجراء تشريعي من شأنه عرقلة صلاحيات الرئيس في ما يتعلق بالنهوض بمصالح الولايات المتحدة في المنطقة[81].

= راي، **خطة غزو العراق: عشرة أسباب لمناهضة الحرب على العراق**، ترجمة حسن الحسن (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٣)، ص ١٣٩.

(٧٩) أما المسائل الداخلية المتعلقة بالتعليم والصحة والضرائب والإجهاض ومكافحة الجريمة... فهنالك صعوبة أمام تملص الرئيس منها. انظر مثلاً: ريتشارد نيكسون، **ما وراء السلام**، ترجمة مالك عباس (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، الفصل الثالث تحديداً.

(٨٠) بخصوص الاستمرارية في التشريعات الأمريكية والقوانين التي تتعامل مع البيئة الدولية، انظر مثلاً: W. Bowman Cutter, Joan Spero and Laura D'Andrea Tyson, «Campaign 2000: New World, New Deal: A Democratic Approach to Globalization,» *Foreign Affairs*, vol. 79, no. 2 (March-April 2000), pp. 84-90.

انظر أيضاً: هنري كيسنجر، «الغاية والمحاذير في استحداث منصب جديد للاستخبارات الأمريكية،» **الشرق الأوسط**، ١٦/٨/٢٠٠٤، <http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=9393&article=250399>,

و«تقرير: الثأر بسرعة، خطة استراتيجية أمريكية ضد الإرهاب،» **الحياة**، ١/٦/٢٠٠٦، <http://www.daralhayat.com/special/issues/05-2006/Item-2006053/-8bb80cd8/story/html>.

الذي يتناول التعديلات التي جرت على مؤسسة الدفاع الأمريكية، وتلك المقترحة.

(٨١) «تقرير: بوش وافق على اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل،» <http://www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid-2289000/2289188.stm>.

ومن المواقف التي ضغط فيها الكونغرس على الإدارة، إصدار مجلس الشيوخ (٩٠ صوتاً مقابل ٩ أصوات) تشريعاً (وأيده ٣٠٨ من أعضاء مجلس النواب) يتضمن الربط بين موضوعين، إذ حرر تشريعاً يتعلق بالإنفاق الدفاعي مقدماً من الإدارة يدعو إلى حظر التعذيب، وحينها اضطر الرئيس إلى تغيير موقفه من التشريع وقبوله[٨٢]. كما صادق الرئيس في تموز/يوليو ٢٠٠٣ على تشريع الكونغرس «قانون حقوق الإنسان في كوريا الشمالية»، الذي بموجبه ستنفق الإدارة مبلغ ٢٠ مليون دولار سنوياً للفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٨ على المساعدات الإنسانية وعلى تشجيع الحرية، وكذلك دعم الجماعات التي تروج للديمقراطية والاقتصاد الحر واللاجئين المنتمين إلى كوريا الشمالية، فضلاً على تعيين مبعوث خاص وظيفته مراقبة وضع حقوق الإنسان في هذه الدولة[٨٣].

وأخيراً، انتقد مكتب المحاسبة العام التابع للكونغرس، في دراسة له غير ملزمة[٨٤]، اتجاه إدارة بوش نحو توسيع العمل باتفاقيات التجارة الحرة مع عدد من الشركاء غير المؤهلين (إذ وقعت اتفاقيات مع خمس دول من أمريكا اللاتينية ومع المغرب وجمهورية الدومينيكان وتايلند وبنما وبيرو وكولومبيا والبحرين، وجاري التفاوض مع دول أفريقية). وعدت الدراسة استراتيجية التحرير التنافسي (الاسم الرسمي لاستراتيجية الإدارة الاقتصادية) غير مناسبة في التعامل مع النظام الاقتصادي العالمي، ولا تخدم مصالح الولايات المتحدة[٨٥].

---

(٨٢) عبد المبدي، «مجلس الشيوخ يرفض تمديد العمل بقانون الوطنية (Patriot Act)،» و«تقرير: البيت الأبيض يدعم قانوناً يحظر التعذيب،» < http://www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/world-news/newsid-4530000/4530708.stm >.

(٨٣) «تشريع أمريكي جديد لتشجيع الحرية في كوريا الشمالية،» < http://www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/world-news/newsid-755000/3755004.stm >.

(٨٤) «مكتب تابع للكونغرس ينتقد سياسة بوش للتجارة الثنائية (تقرير)،» **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٦/٦/٣٠، <http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=6&issue=9207&article=217395&state=true>.

(٨٥) المصدر نفسه.

الفصل الحادي عشر

محصلة تأثير مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية

ـ ١ ـ

تتجلى مما تقدم، حقيقة مهمة مفادها أن إعداد استراتيجية ما، غالباً ما يبدأ بمناقشة ما تضمه من طروحات بعيداً عن الهيئة التشريعية، كون ذلك الإعداد محصوراً في حلقات الإدارة مهما ضاقت أو توسعت. ومن بين الطروحات التي تشرح ذلك، تحليل ريتشارد بيرل، رئيس مجلس سياسات الدفاع القومي في وزارة الدفاع ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٣ (ورئيس مؤسسة المشروع الأمريكي (American Enterprise Institue))، في خطاب استقالته المقدم إلى وزير الدفاع الذي يقول فيه:

«إن المسؤولين الكبار في إدارة الدولة يجدون أنفسهم دائماً في حاجة إلى طلب النصيحة والرأي من جهات خارجية مستقلة عن إدارتهم، ذلك أن إدارات الدولة في العادة محكومة برؤى تقليدية تكرر نفسها، في حين إن المسؤوليات الجديدة التي تتحملها الولايات المتحدة لم تعد تكفيها تلك الرؤى، والهيئات التي يقع عليها واجب تقديم مثل هذه النصائح والآراء لا بد من أن تكون بعيدة عن رؤى الإدارة التقليدية، ولا يكفل لها مثل هذا الاستقلال أكثر من اتصالها بالمصالح الكبرى للولايات المتحدة. ولا بد من ملاحظة أن النصيب الأكبر من المعرفة والتجربة في ما يخص المصالح الحقيقية المتصلة بمستقبل الولايات المتحدة متصلة في الواقع بنشاط رأس المال الحر الأمريكي. وعليه، فلا مفر من وجود

صلات بين النصيحة التي تقدمها تلك الجهات، والمعرفة والتجربة. وإن ذلك هو الذي دعا إلى إنشاء مجلس سياسات الدفاع، الذي سبق له أن ناقش موضوعات من قبيل سياسة الولايات المتحدة إزاء العراق، ومشاكل العلاقات الأمريكية الأوروبية، والحرب على الإرهاب... «وهي مناقشات كانت مفيدة وقابلة للتنفيذ لأن مستودع الخبرة لهذا المجلس يضم عدداً من وزراء الخارجية السابقين ووزراء الدفاع والطاقة ومدراء تولوا إدارة وكالة الاستخبارات الأمريكية وعدداً من زعماء مجلسي الكونغرس، ومجموعة أساتذة جامعيين مهتمين بالسياسة.. ومع هؤلاء عدد من الضباط المتقاعدين الذين خبروا مطالب القوة المسلحة واستعمالاتها في ميادين مختلفة»[1].

صحيح أن المسألة نسبية ومتباينة ما بين إدارة وأخرى، إلا أن ما لوحظ على إدارة بوش الابن هو تغيير جوهري في آليات صنع القرار الاستراتيجي بسبب دخول المحافظين الجدد؛ فهؤلاء الذين دخلوا مؤسسة الرئاسة وكما أوضحته حربا أفغانستان (٢٠٠١) والعراق (٢٠٠٣) قد اتجه عملهم إلى تعبئة الدولة الأمريكية ضد عدو سموه افتراضاً «الإرهاب»، حتى تظل القدرات الأمريكية قائمة ولا تنفرط باختلالات بعيدة المدى لها آثار سلبية في المصالح الكبرى لأطراف المشروع الذي يحمله أولئك الأعضاء[2]. فكان مما حققوه زيادة مفردات الأمن الأمريكية، كما تحركوا عبر قراءة للبيئة الدولية، فانتهوا إلى إعلاء شأن الاستراتيجية الوقائية.

والواقع أن ذلك يمثل القراءة الاستراتيجية للإدارة الأمريكية ولماهية التحديات التي تجابهها في تنفيذ مشروعها السياسي. والأمر لم يتغير في السنوات ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٦ إلا بشكل بسيط، فبين ما يرويه بوب وودوارد عن لقاء أقطاب إدارة بوش الابن (بوش، تشيني، رايس) مع مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية

---

(١) نقلاً عن: محمد حسنين هيكل، **الامبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**، ط ٣ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤)، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

(٢) لقد صادر مشروع المحافظين الجدد السياسي استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وسحب الدولة وراءه، فمثلاً كان لكل من أعضاء مجلس سياسات الدفاع (وعددهم سبعون عضواً) أثناء الفترة الأولى لولاية بوش الابن ارتباط بواحدة أو أكثر من المصالح التالية: شركات السلاح، شركات البترول، المصالح المالية، مراكز التفكير الاستراتيجي... كل منها قد دعت إلى تعظيم الدور الأمريكي عالمياً. انظر مثلاً: محمود حيدر، «المباني المعرفية السياسية للمحافظين الأمريكيين الجدد،» **مجلة الفكر** (دمشق)، العدد ١٧ (خريف ـ شتاء ٢٠٠٢)، ص ٢٤ ـ ٢٦.

في حينه جورج تينت، وإعلام الأخير تلك الأقطاب بالتحديات القادمة[٣] من جهة، واستراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠٠٦ من جهة أخرى؛ يلاحظ وجود فوارق بسيطة في تحديد مصادر التهديد للمشروع الأمريكي[٤].

وسر ذلك يكمن في أن أغلب استراتيجيات الولايات المتحدة الخارجية تكاد تكون مدفوعة بثلاثة هواجس داخلية:

الأول هو الحفاظ على أمن الولايات المتحدة، سواء جرى التصريح بذلك أو لم يجرِ. ففي تقرير البيت الأبيض عن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في شباط/فبراير ١٩٩٦ ورد أن «حماية أمن الأمة الأمريكية، الشعب والأرض ونمط الحياة هي في مقدمة مهام الإدارة الأمريكية وواجباتها الدستورية»[٥].

والثاني هو تحقيق مصالح الولايات المتحدة، التي تمثل في جزء منها مصالح الشركات الأمريكية الكبرى.

أما **الثالث**، فهو تحقيق فوز في الانتخابات الأمريكية، سواء في إطار الكونغرس أو في إطار الانتخابات الرئاسية.

وإذا ما بقينا في إطار النقطة الثالثة نلاحظ، وضمن المعلومات الموثقة، أن مستشاري الإدارة داخل البيت الأبيض[٦] قد تنبهوا مع نهاية العام ٢٠٠١، إلى أنه على الرغم من الشعبية التي حققها الرئيس، فمن الضروري ربط الضرورات

---

(٣) جرى اللقاء نهاية العام ٢٠٠٠ وحدد فيها الجهاز الأمني ثلاثة تحديات: **الأول** هو الإرهاب، وما يزيد في مخاطره أن أغلب تنظيماته غير مرئية. والمطلوب إرباك ذلك النشاط الموجه إلى الضد من مصالح الولايات المتحدة وإجهاضه وتدمير تنظيماته وتصفيتها. **والثاني** انتشار أسلحة الدمار الشامل واحتمال وصولها إلى دول مارقة أو جماعات متعصبة. أما **الثالث**، فهو الصين التي تواصل نموها بسرعة ويتوقع أن تتسابق مع عناصر قوة الولايات المتحدة خلال عقدين. انظر: بوب وودوارد، **حرب بوش**، عرض وتحليل حسين عبد الواحد (القاهرة: مكتبة مدبولي الصغير، ٢٠٠٣)، ص ١٥٢ ـ ١٥٤.

(٤) وتضيف «استراتيجية الأمن القومي ٢٠٠٦» إيران بوصفها مصدر مهم لتهديد مصالح الولايات المتحدة. انظر: «The National Security Strategy of U.S.A -2006,» pp. 3-4, <http://www.white house. gov/nsc/nss/2006/nss2006.pdf>.

انظر أيضاً بشأن استراتيجيات الإدارة: ويسلي كلارك، **الانتصار في الحروب الحديثة: العراق والإرهاب والإمبراطورية الأميركية**، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤)، ص ١١٣ ـ ١١٩.

(٥) نقلاً عن: مالك عوني، «الاستراتيجية العسكرية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الأمريكية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٢٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، ص ٩٤.

(٦) أندرو كارد رئيس موظفي البيت الأبيض؛ كارل روفي كبير مستشاري البيت الأبيض للشؤون السياسية الداخلية؛ آري فليشر المتحدث الصحفي باسم البيت الأبيض؛ كارين هيوز مسؤولة العلاقات العامة في البيت الأبيض (وكلهم خلال الفترة الأولى لولاية إدارة الرئيس بوش).

الانتخابية مع رغبات استمرار الإدارة الحالية في استراتيجياتها. فكان هذا الأمر سبباً آخر مضافاً لإقحام العراق بوصفه هدفاً استراتيجياً من أهداف الإدارة في حينه(٧).

ويشير أندريو كوهت (Andrio Cohot) في دراسته استراتيجية الولايات المتحدة في ثلاث أزمات هي حرب الخليج ١٩٩١، والتدخل في الصومال ١٩٩٢، والموقف من البوسنة ١٩٩٤، إلى أن «الأمريكيين يقرون عن طيب خاطر استخدام القوة في صراعات خارجية إذا كان لهذه الصراعات تأثير في أولويات داخلية كأسعار النفط... وتعريف المصلحة المتوجب استخدام القوة لأجلها يعتمد على الرئيس الأمريكي الذي يقود الشعب من خلال تعبير واضح عن المبادئ التي تتعرض للخطر وطبيعة المهمة للجيش الأمريكي. لذلك كان موقف الرأي العام والإعلام من الأزمات أعلاه، يحمل ثلاثة وجوه مختلفة إزاء استخدام القوة العسكرية للولايات المتحدة. فحرب الخليج شهدت تأييداً واسعاً، أما التدخل في الصومال، فكان تأييده مؤقتاً، فيما شهدت البوسنة عدم تأييد». وينتهي الباحث إلى أن «صفة الانتقائية التي تتميز بها استراتيجية الولايات المتحدة تطرح معضلة هامة، فهي وإن كانت تستجيب لاعتبارات التكلفة فإنها في الوقت نفسه تهدد مصداقية الولايات المتحدة بعدم امتلاك القيادة الأمريكية لرؤية استراتيجية عامة للتعامل مع التحولات السياسية الدولية على المديين القصير والطويل معاً»(٨).

لقد قدم البعض تحليلاً للفارق في الرؤى الاستراتيجية أثناء مدة الإدارات الأمريكية الثلاث الأخيرة قائلاً: «بعد تفكك الاتحاد السوفياتي السابق، وجدت نخب السياسة الخارجية الأمريكية نفسها أمام مهمة وضع رؤيا نظام عالمي جديد، وتحديد دور الولايات المتحدة في هذا النظام في القرن الجديد. لقد كان من الضروري استبدال عقيدة الأمن القومي القائمة على معاداة الشيوعية، بل إن الرئيس بوش الابن استبدل الردع والتعاون المتعدد الأطراف بسياسة الحروب الاستباقية. إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر قد أدت بسياسة الرئيس نحو تقزيم كل

---

(٧) يصف السيناتور الديمقراطي جاك ريد النزاع داخل الإدارة الأمريكية بشأن العراق في حينه: «كان هناك طوال الوقت هذا الانقسام داخل الإدارة بين هؤلاء الذين يرون أن العراق هدف لا بد من مهاجمته، بصرف النظر عن التكلفة، وأولئك الذين يسألون ما هي التكاليف». أما مسألتا المبدأ والشرعية فقد كانتا خارج الموضوع في هذه النقاشات. انظر: ميلان راي، **خطة غزو العراق: عشرة أسباب لمناهضة الحرب على العراق**، ترجمة حسن الحسن (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٣)، ص ٢٨٧.

(٨) Andrew Kohut and Robert C. Toth, «Arms and the People,» *Foreign Affairs*, vol. 73, no. 6 (November-December 1994), pp. 10-11.

المجالات الأخرى في السياسة العامة. ومع ذلك، فهي تختلف عن سياسة الرئيسين السابقين في الوسائل والتوجه، وليس في الجوهر والأهداف الاستراتيجية. . . أما بوش الابن، فقد ركز نظامه العالمي الجديد على مسائل ذات تأثير في الموارد الاستراتيجية، كما حصل في حرب الخليج الأولى(٩). وعلى الرغم من أن هذا الدرس يتضمن استخدام القوة، فإن بوش الأب أكد هيمنة الولايات المتحدة عالمياً عن طريق تشكيل تحالف وتسخير الأمم المتحدة من أجل توفير مظلة دبلوماسية للحروب ضد العراق وبنما. وعلى خلاف ابنه، فإنه لم يتخلَّ عن الدبلوماسية، ولم يذهب في حربه إلى نهاية الشوط في تقويض النظام العراقي، على الرغم من أن بوش الأب وكلينتون قد استخدما الدبلوماسية التعسفية، كما استخدما القوة في العراق وفي يوغسلافيا السابقة وفي هايتي(١٠).

إن مسعى كلينتون إلى الحفاظ على التفوق كان يركز على العولمة الاقتصادية بوصفها وسيلة أيديولوجية قوية، ربما تستطيع احتواء الحركات الوطنية والمعارضة حول العالم. واستعمل أداة التجارة الحرة للاختراق في مجال الموارد الطبيعية والأسواق والموارد البشرية والزبائن الجدد. وقامت طروحاته على ثنائية إما الاندماج والتكامل في السوق العالمية، أو التفتيت والتقسيم(١١). أما الأول، فينطبق على الولايات المتحدة وحلفائها، وعلى آليات العولمة الاقتصادية التي تتضمن الدول الصناعية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي (APEC) في ما بين دول آسيا المطلة على المحيط الهادي وصندوق النقد الدولي. . . فصندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات صارت عملياً سلاح كلينتون للتسلط في عالم وحيد القطب. وكانت ثنائية كلينتون أكثر حنكة من ثنائية بوش الابن الخاصة بالخير والشر، فقوى الخير عنده هي تلك التي تعمل على الاندماج والتكامل في طروحات ديمقراطيات السوق والتوسع الاقتصادي، وقوى الشر هي التي تروج للتفتيت والتقسيم(١٢). «ومع ذلك، فإن نظرة كلينتون إلى العالم لم تفترق جوهرياً عن نظرة

---

(٩) Albert Legault, «Thoughts on a New World Order,» *IDRC Reports* (Canada), vol. 22, no. 3 (October 1994), pp. 6-14.

(١٠) Josef Joffe, «How America Does It,» *Foreign Affairs*, vol. 76, no. 5 (September-October 1997), pp. 23-27.

(١١) W. Bowman Cutter, Joan Spero and Laura D'Andrea Tyson, «Campaign 2000: New World, New Deal: A Democratic Approach to Globalization,» *Foreign Affairs*, vol. 79, no. 2 (March-April 2000), pp. 81-96.

(١٢) المصدر نفسه.

بوش الثاني، لكنها كانت أكثر حنكة ورهافة، فالبشر في مختلف أرجاء العالم لم يعرفوا [في عهد كلينتون] تهديداً مستمراً بأن يكونوا «معنا» أو «ضدنا»(١٣).

أما المحلل أندرو باسيفيتش، فيقدم التحليل الآتي للاتجاهات الفكرية ـ السياسية في الولايات المتحدة أثناء هذه الحقبة:

«مع انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٨٩، استنتجت نخبة من أعضاء السياسة الخارجية أن التاريخ قد وقف في حالة من التوازن عند نقطة انعطاف. وفسر بيل كلينتون نهاية الحرب الباردة على أنها دلالة على اكتمال الزمن (وهي إشارة توراتية إلى اللحظة التي اختار الله فيها تحول التاريخ). ولما كان القرن العشرون قد شارف على الانتهاء ولم يتحقق السلام على الأرض كما يبشر الوعد الإلهي؛ كان لزاماً على الولايات المتحدة، بما أنها ارتقت إلى مصاف القوة العظمى الوحيدة، إكمال عمل الله (قيادة التاريخ نحو وجهته المقصودة). وهنا كان الرئيس كلينتون ووزيرة خارجيته مادلين أولبرايت (في الدورة الرئاسية الثانية) واضحَين بالقول إن الولايات المتحدة برزت عند فجر الألفية الجديدة على أنها الأمة التي لا يمكن الاستغناء عنها، أمة منحتها العناية الإلهية مسؤوليات والتزامات فريدة (كما ذكرا في لقاء في جامعة جورج تاون في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٦). أما القادة الجمهوريون، فكانوا يتحدثون بلغة مختلفة تلامس العواطف، واستطاعوا تحويل اهتمام الرأي العام نحو فكرة مفادها ضرورة صياغة الولايات المتحدة لنظام عالمي جديد، وكون الفوائد التي ستنتج منه ستكون كبيرة جداً، والثمن اللازم للحفاظ على هذا الموقع هو في حدوده الدنيا»(١٤).

ويضيف المحلل ذاته في محور عرضه للانتقادات الموجهة إلى السياسة الأمريكية: «لقد وضعت السياسة الأمريكية في اضطراب مستمر طوال الفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢، حيث افتقرت إلى استراتيجية واضحة، واتسمت بغياب أي مشروع سياسي كبير. وكان نقد كلينتون في حملته الانتخابية لعام ١٩٩٢، أن جورج بوش الأب فشل في مهمة تحديد أهداف واضحة للسياسة الخارجية الأمريكية، وأحدث نظاماً عالمياً دون الإعلان عن هدف أمريكي جديد. ومع العام

---

(١٣) نصير عاروري، «حروب جورج دبليو بوش «الوقائية» بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)، ص ١٠.

(١٤) أندرو باسيفيتش، **الامبراطورية الأمريكية: حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية**، ترجمة مركز التعريب والترجمة (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٤)، ص ١٣ ـ ١٦.

٢٠٠٠، انقلب النقد لينتقد الجمهوريون إدارة كلينتون بأنها لم تقم بأي جهد لوضع خطة متماسكة من أجل التزام الولايات المتحدة بالعالم.

ـ ٢ ـ

ولكن الواقع ظل يشير إلى أن الولايات المتحدة كانت ملتزمة باستراتيجية كبيرة واضحة المعالم، والنقد كان مرده تأثير سياسات داخلية تتعلق بتوجيه القيادة. . . «وفي كل الأحوال، أولئك الذين يرسمون مسار الولايات المتحدة، يفعلون ذلك وفي عقولهم هدف واضح محدد، هو الحفاظ على المصالح وتوسيع السيطرة الأمريكية. والعنصر الأساس في هذه الاستراتيجية هو الالتزام بالانفتاح العالمي (التجارة، رؤوس الأموال، الأفكار) على أسس الديمقراطية والرأسمالية، مع وجود الولايات المتحدة كضامن مطلق ووحيد للنظام فيه. . وهذا شرط مسبق للازدهار الأمريكي، ولضمان الأمن الأمريكي أيضاً»[١٥].

في الواقع، لم تكن عملية تسهيل الانتقال من حقبة إلى أخرى مهمة سهلة على الإطلاق، إذ كان أمام الإدارة تحديات عديدة للتعامل مع نظام دولي غير تنافسي، مثل تحدي البحث عن مبرر للإنفاق العسكري الكبير، وتحدي المصالح الاقتصادية ـ الصناعية الكبرى داخل الولايات المتحدة نفسها، وتحدي انتشار السلاح النووي، وتحدي الوحدة الألمانية، و«انفجار» الوضع في أوروبا الشرقية. إلا أن النجاح الذي حققته إدارة بوش الأب، كان في توليد أكبر ضغط دولي لتحقيق إجماع على إخراج العراق من الكويت في أزمة وحرب الخليج ١٩٩٠ ـ ١٩٩١. فالرئيس بوش الأب كان عليه إعادة صياغة أسس استراتيجية الولايات المتحدة في خضم تغييرات مرحلة مابعد الحرب الباردة، إذ كانت الرؤية غير واضحة[١٦]. وقد كان كادر إدارته (برانت سكوكروفت مستشار الأمن القومي، ريتشارد تشيني وزير الدفاع، جيمس بيكر وزير الخارجية) مهيأ للتعامل مع أوضاع الحرب الباردة. وقد اعترف الرئيس بوش الأب نفسه بقصور إدارته في التعامل مع الأوضاع الدولية في ٣ آذار/مارس ١٩٨٩، عندما أمر مجلس الأمن القومي بإجراء

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ١٦، و Joffe, «How America Does It,» pp. 13-27.

(١٦) انظر مثلاً: فيبي مار، «استراتيجيات لحقبة محاطة بالشك: برنامج عمل السياسة الأمريكية،» في: فيبي مار ووليم لويس، محرران، **امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، ترجمة عبد الله جمعة الحاج، دراسات مترجمة؛ ٢ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٢٦٣ ـ ٢٨٨.

مراجعة شاملة لسياسات الأمن القومي، مؤكداً: «لا أتوقع من هذه المراجعة أن تبتكر استراتيجية دفاع جديد لعالم جديد، إذ بقيت المبادئ (أي المبادئ الحاكمة لفترة الحرب الباردة) الموجودة متينة (أي مترسخة في أذهان أركان الإدارة)»[١٧].

ولقد واجهت إدارة بوش الأب حوادث عدة، لوحظ أثناءها وجود ارتباك في الصياغات الاستراتيجية، ولنأخذ بضعة أمثلة:

المثل **الأول** هو الأزمة والحرب ضد العراق ١٩٩٠ ـ ١٩٩١؛ ففي خضم الجدل بشأن جدوى العمليات العسكرية ضد العراق، انتهى وزير الخارجية بيكر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ إلى أنه «إذا أردتم تلخيص المسألة كلها في كلمة واحدة، فهي الوظائف والدماء من أجل الوظائف»؛ وهو ما ترك انطباعاً سلبياً بشأن المبادئ التي تدافع عنها الولايات المتحدة»[١٨].

المثل **الثاني** الموقف من الصين؛ فبعد أحداث ميدان تيان آن مين في الصين، وقيام جيش التحرير الشعبي الصيني في حزيران/ يونيو ١٩٨٩ بسحق المظاهرات الطلابية، وإدانة الكونغرس لذلك وطلبه معاقبة الصين، أرسل الرئيس الأمريكي وفدين: **الأول** في تموز/ يوليو ١٩٨٩، **والثاني** في كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، ليؤكدا للقيادة الصينية رغبة الإدارة الأمريكية في استمرار العلاقات بينهما وحرصها عليها، وأن العقوبات هي محاولة لتخفيف رد الفعل الداخلي[١٩].

المثل **الثالث** هو قضية البوسنة والهرسك؛ فمنذ تفكك الاتحاد اليوغسلافي السابق في حزيران/ يونيو ١٩٩١، ونشوب حرب أهلية بين المسلمين البوسنيين والكروات والصرب وارتكاب مجازر ضد البوسنيين، أثيرت على نحو مروع مسألة انتهاء الآمال بالتعددية الثقافية الإنسانية، في ظل بروز توجه لتعصب إثني مشبع بالتطرف الديني. في حين اتجهت الإدارة إلى تعريف مشكلة البوسنة على أنها مشكلة أوروبية بحته[٢٠]. وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، رمى بوش بكامل ثقل الولايات المتحدة دعماً لقرار مجلس الأمن، القاضي بمنع شحنات السلاح إلى البوسنة، الأمر

---

(١٧) باسيفيتش، المصدر نفسه، ص ٨١.

(١٨) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٨٩ ـ ٩٠.

(١٩) Lyndon H. LaRouche, Jr., «Moles Seek to Wreck U.S.A-China Summit,» *Executive Intelligence Review* (EIR) (Washington, DC) (17 October 1997), pp. 24-25.

(٢٠) انظر مثلاً: تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر في البوسنة والهرسك، ١٨/ ٣/ ٢٠٠٥: «البوسنة والهرسك: ذكريات أليمة لمحتجزة سابقة،» <http://www.icrc.org/web/ara/siteara0.nsf/htmlall/6AKH53?OpenDocument&style=custo_print>.

الذي جعل البوسنيين في موقف سيئ جداً من الناحية العسكرية(٢١).

على أنه من جانب آخر، عمل بوش الأب على تحقيق انفتاح في الأسواق العالمية، وقد صرح في ١٩ تموز/يوليو ١٩٩١ عقب انتهاء اجتماع قمة الدول الصناعية بأنه «أكثر عزماً على الضغط لصالح فتح الأسواق وإقامة تجارة حرة وعادلة في جميع أرجاء العالم، وفتح فرص للاستثمارات في كل مكان»(٢٢). وقد أدت تلك السيادة إلى تطورات اقتصادية في ما بعد، منها إجراء مفاوضات مع كندا والمكسيك (١٩٩٢) بشأن اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية ـ نافتا (NAFTA)، التي أُقرت عام ١٩٩٣، وكذلك التمهيد لتأسيس «منظمة التعاون الاقتصادي» فيما بين دول آسيا المطلّة على المحيط الهادي (عام ١٩٩٤).

أما استراتيجية الولايات المتحدة في مرحلة الرئيس بيل كلينتون، فنستطيع القول إنها امتازت بالآتي:

ـ بعد مدة من المناقشات، التي دخلت فيها مؤسسات الأمن القومي والمؤسسات الأكاديمية بشأن تقييم كامل لاستراتيجية الولايات المتحدة، ولعلاقات القوة، وللتوجهات السائدة داخل الولايات المتحدة(٢٣)، انتهت الإدارة إلى ضرورة ممارسة سيطرتها بعيداً عن الاستخدام المفرط والمنفرد للقوة، وفي إقناع المنافسين الآخرين للكف عن أداء أدوار طموحة(٢٤). والأكثر من ذلك، أنه قد ظهرت في بداية عهد كلينتون أطروحات تشترك في الترويج لمقاربة مثيرة، مفادها أن المصالح والمثل الأمريكية في نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان متطابقة، الأمر الذي سوغ التدخل العسكري في البلقان في ما بعد(٢٥).

ـ اتجهت الإدارة الأمريكية إلى اعتماد ما سمّي في حينه بمبدأ الجنرال كولن

---

(٢١) Katharin Kanter, «Deal Over Bosnia by U.S, Russia, Threatens to be Fatal to Europe,» *Executive Intelligence Review* (EIR) (7 October 1994), pp. 42-44, and «Bosnian Foreign Minister Muhamed Sacirbey, U.N Role is Finished,» *Executive Intelligence Review* (EIR) (28 July 1995), pp. 42-44.

(٢٢) موسى الزعبي، «الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة حرب على المنافسين،» **مجلة الفكر**، العدد ٢١ (شتاء ٢٠٠٥)، ص ٤٢ ـ ٤٦.

(٢٣) انظر: جمال عبد الجواد، «المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي،» في: هالة سعودي، محرر، **الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦)، ص ١٨ ـ ٢٢.

(٢٤) Joseph S. Nye, Jr., «Home and Abroad,» *National Interest*, no. 45 (Fall 1996), pp. 89-92.

(٢٥) Cutter, Spero and Tyson, «Campaign 2000: New World, New Deal: A Democratic Approach to Globalization,» pp. 84-87.

باول (الذي كان في الولاية الأولى للرئيس كلينتون رئيساً لأركان الجيش) في استخدام القوات المسلحة في البيئة الدولية، إذ حددت عدداً من الشروط لاستخدام القوة، هي تعرض مصالح الولايات المتحدة للخطر، ووضوح الأهداف السياسية والعسكرية من العمليات، وأن استخدام القوة واللجوء للحرب هما الحل الأخير. وفي عهد الولاية الثانية للرئيس، أصاب الإدارة فضيحة علاقات الرئيس الجنسية، مقابل تصاعد أدوار البنتاغون والجمهوريين، مما أدى إلى مضاعفة استخدام القوة لأغراض تصريف الاستراتيجية الأمريكية، إذ ساد التهديد باللجوء إليها[٢٦].

ـ استمر الاعتقاد قوياً داخل الإدارة الأمريكية بضرورة قيادة النظام الدولي، وإن جرى التركيز على المتغيرات الاقتصادية أثناء هذه الفترة من تاريخ الولايات المتحدة، إلا أن نسب الإنفاق العسكري المرتفعة (٤٢,٦ بالمئة، و٣٩,٩ بالمئة) من إجمالي الإنفاق العالمي للسنتين ١٩٩٥ و٢٠٠٠ على التوالي[٢٧] أشارت إلى قناعة الإدارة بأنه لا بديل من القيادة العسكرية في إدارة النظام الدولي، واحتلال الولايات المتحدة لموقع الريادة فيه.

وفي تفسيره لأسباب دعوته إلى توسيع انفتاح الولايات المتحدة على العالم اقتصادياً، ذهب الرئيس كلينتون في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠ إلى أن «كل شيء، من قوة اقتصادنا إلى أمن مدننا إلى صحة شعبنا، يعتمد على الأحداث، ليس فقط ضمن حدودنا، لكن على أبعاد العالم كافة»، وأضاف في موضع آخر «أنتم تعلمون، سوف نبلي البلاء الحسن عندما يكون العالم أكثر ترابطاً»[٢٨].

وانتهى بريجنسكي في توصيفه الوضع الاستراتيجي الذي كانت عليه الولايات المتحدة في تسعينيات القرن الماضي إلى القول «إن أياً من الإمبراطوريات، روما، الصين، المغول، البريطانيين، الفرنسيين. . . لم تكن عالمية بالمعنى الصحيح. . . فيما يبدو التفوق العالمي الأمريكي وانتشاره اليوم فريداً في نوعه. فالولايات المتحدة لا تسيطر على جميع محيطات العالم وبحاره فحسب، بل إنها تملك قدرة

(٢٦) انظر مثلاً: برادلي أ. تاير، **السلام الأميركي والشرق الأوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لأميركا في المنطقة بعد ١١ أيلول**، ترجمة عماد فوزي شعيبي (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٤)، ص ٣٥ ـ ٣٨.

(٢٧) «Budget of the United States Government: Fiscal Year 2006,» tables 8.2 and 8.4, <http:// www.gpoaccess.gov/usbudget/fy06/index.html>.

(٢٨) نقلاً عن: باسيفيتش، **الامبراطورية الأمريكية: حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية**، ص ٥٩.

عسكرية حاسمة للسيطرة البرمائية على السواحل تمكنها من فرض نفوذها على الداخل بطرق ذات أهمية سياسية. . ورغم ما تستحضره السيادة الأمريكية من أوجه التشابه مع الأنظمة الإمبراطورية السابقة، فإن أوجه الاختلاف عنها أكثر أهمية، ويتجاوز الاختلاف مسألة حجم رقعة النفوذ؛ فالنفوذ العالمي الأمريكي يمارس من خلال نظام عالمي مصمم أمريكياً ليعكس التجربة المحلية الأمريكية، وفي القلب من تلك التجربة تقف الطبيعة التعددية لكل من المجتمع الأمريكي ونظامه السياسي. . . كما إن السيادة الأمريكية تعتمد كثيراً على ممارسة التأثير غير المباشر في الزعامات الأجنبية، وفي جاذبية مبادئ نظامها ومؤسساتها الديمقراطية. . . وإزاء حقيقة أن الزعامة العالمية الأمريكية تستندُ إلى منظومة معقدة من التحالفات والائتلافات الدولية، فإن النظام العالمي لا يقوم على أساس التسلسل الهرمي للسلطة، بل تقف الولايات المتحدة في مركز عالمي متشابك يمارس النفوذ فيه من خلال عمليات متواصلة من المساومة والحوار والتغلغل والسعي إلى إحراز إجماع رسمي»[٢٩].

أما إدارة الرئيس بوش الابن، فإنها استهلت استراتيجياتها عبر منحيين، اقتصادي، وعسكري. فـ **اقتصادياً**، عبر عن ذلك وزير الخارجية السابق كولن باول بالقول «إن تسريع التجارة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية يسيران معاً»[٣٠]. وقد سعت الإدارة إلى توسيع اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (NAFTA) إلى نصف الكرة الغربي بأكمله. وتعهد بوش في قمة الأمريكيتين في نيسان/ أبريل ٢٠٠١، بإتمام مهمة دمج القارتين، وذلك عن طريق اقتراح اتفاقية التجارة الحرة في الأمريكيتين (AFTA). وهنا ستكون الفائدة تمكين الأمريكتين من «بيع البضائع والتكنولوجيا والخدمات دون عوائق في سوق يحوي نحو ٨٠٠ مليون إنسان مع دخل مشترك يبلغ ١١ ألف مليار دولار (عام ٢٠٠١)»[٣١].

أما **عسكرياً**، فقد كان هم الإدارة الأمريكية القيادة العالمية، لذلك أبقت على حلف الأطلسي أداةً تضم القوى الأوروبية تحت قيادتها، مع التزامها بوضع قرابة ١٠٠ ألف جندي في شرق آسيا. ورغبة في مواجهة تحديات أوسع انتشاراً وأقل

(٢٩) زبيغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**، ترجمة أمل الشرقي (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، ص ٣٦ ـ ٣٨.

(٣٠) Colin L. Powell, *My American Journey*, with Joseph E. Persico (New York: Ballantine Books, 2003), p. 111.

(٣١) نقلاً عن: باسيفيتش، **الامبراطورية الأمريكية: حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية**، ص ٢٨٣.

تأكيداً من قبيل الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل[٣٢]، قفزت بالإنفاق الدفاعي[٣٣] من ٢٩٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠، إلى ٣٠٦ مليارات دولار عام ٢٠٠١، ثم إلى ٣٤٩ مليار دولار عام ٢٠٠٢[٣٤]. رافق ذلك اتجاه إدارة بوش الابن إلى حماية الأقاليم المهمة وتوسيع الاستقرار فيها، هادفاً إلى إبقاء الحروب صغيرة قدر الإمكان، وبعيدة عن الحدود والمصالح الأمريكية قدر الإمكان كذلك. وفي هذا السياق، كان مشروع الدفاع الصاروخي الباليستي الذي أعلن عنه في مستهل العام ٢٠٠١[٣٥]، وفيه قالت كوندوليزا رايس، مستشارة الأمن القومي في حينه: «إن الولايات المتحدة بحاجة إلى امتلاك كل ما تستطيع من أجل ضمان منع ابتزازها وحلفائنا، لأنه إذا تعرضت الولايات المتحدة للابتزاز، فإنها لن تكون قادرة على التصرف مع حرية في الحركة»[٣٦]. وبوساطة تأمين الولايات من أي رد فعل انتقامي، سيزيد نظام الدفاع الصاروخي في المحصلة من قدرة الولايات المتحدة ورغبتها في استخدام قوتها العسكرية من أجل التأثير في الظروف في مناطق أخرى من العالم.

ومن المسائل ذات الصلة بسياسات إدارة بوش الابن، تبنيها سياسة أحادية استبدادية؛ حتى إن توماس راسل، زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ (عام ٢٠٠٤)، حذر من أن معاملة بوش للحلفاء الرئيسيين قد يكون لها نتائج سلبية، فـ «بدلاً من

---

(٣٢) Daniel Gouré, «Defense of the U.S. Homeland against Strategic Attack,» Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington, DC, December 2000, pp. 2-7, and Frank Cilluffo [et al.], «Defending America in the 21st Century New Challenges, New Organizations, and New Policies,» Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington, DC, 2000, pp. 2-9.

(٣٣) يلاحظ أن الإنفاق الدفاعي هو ذلك الذي يجري إقراره بشكل رسمي، وفي الغالب تجري إضافة اعتمادات مالية عليه لتغطية بعض النفقات. فالإنفاق العسكري العام للولايات المتحدة كان للعام ٢٠٠٠ يبلغ ٣٢٢,٣ مليار دولار، و٣٢٤,٩ مليار دولار للعام ٢٠٠١، و٣٦٤,٨ مليار دولار للعام ٢٠٠٢. انظر في ذلك: إليزابيث سكونز [وآخرون]، «الإنفاق العسكري،» في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٥**، فريق الترجمة حسن حسن وعمر الأيوبي؛ بإشراف سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٤٧٠ ـ ٤٨٠.

(٣٤) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٤٧٨.

(٣٥) Jack Spencer and Kathy Gudgel, «The 2005 Quadrennial Defense Review: New Missions? Homeland Security and Post-Conflict?,» Heritage Foundation, Webmemo, no. 816 (10 August 2005), <http://www.heritage.org/Research/NationalSecurity/wm816.cfm>.

وانظر في مشروع الدرع الصاروخية: قاسم محمد عبد، «مشروع الدرع المضاد للصواريخ بين التشدد الأمريكي والرفض الدولي،» **دراسات دولية** (بغداد)، العدد ٢٤ (حزيران/يونيو ٢٠٠٤)، ص ٦٢ ـ ٦٦.

(٣٦) باسيفيتش، **الامبراطورية الأمريكية: حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية**، ص ٢٨٩.

تأكيد قيادتنا، أننا نتخلى عنها (. . .) وإذا استمرت الولايات المتحدة في إظهار استخفافها بما يثير قلق الآخرين، فإن حلفاءنا قد يدفعون إلى معاملتنا كأمة يمكن الاستغناء عنها»[٣٧]؛ فالإدارة في عامها الأول أهملت عدداً من الاتفاقيات الدولية، ومنها معاهدة حظر التجارب الشاملة، التي سبق أن رفضها مجلس الشيوخ في أثناء رئاسة كلينتون، وكذلك البروتوكول الأول الذي يدعو إلى الامتثال للحظر الذي قرره مؤتمر نزع الأسلحة البيولوجية الذي أهملته مادلين أولبرايت عام ١٩٩٧، فضلاً على معاهدة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية التي وقع عليها كلينتون في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، (أي قبل ٢٠ يوماً من ترك منصبه)؛ على الرغم من أنها عرضت عليه منذ العام ١٩٩٨، ليترك مسألة إصدار تشريع لها إلى إدارة بوش الابن[٣٨]، رفضت إدارة بوش الابن صراحة اتفاقية كيوتو لتخفيض انبعاث غازات البيوت الزجاجية، التي تسبب ارتفاع درجة حرارة الأرض. وهذه الاتفاقية كان قد رفضها مجلس الشيوخ في أثناء إدارة كلينتون بـ ٩٥ صوتاً مقابل صفر من الأصوات المؤيدة، لما رأوه فيها من تهديد جدي للنمو الاقتصادي الأمريكي[٣٩].

والحال ذاتها تنطبق على تعاملات الإدارة مع الأزمات المتجذرة في المنطقة العربية. وهنا ينتهي ناثان براون (Nathan Brown)، كبير الباحثين في مؤسسة كارنيغي لأبحاث السلام بواشنطن، إلى القول «إذا كان كل ما تملكه مطرقة، فإن جميع الأمور أمامك تبدو مسامير»، وإن «ما تملكه الولايات المتحدة هو قوة عسكرية هائلة [ولكنها على ما يبدو] تصرفت بوسائل دبلوماسية قليلة للغاية من أجل التعامل مع النزاعات. . لذا، كان من الطبيعي أن تجد صعوبة في التعامل مع المشكلة الفلسطينية لسببين: **أولهما** التباين الكبير في الغاية بين إسرائيل والفلسطينيين، حيث لا توجد أرضية مشتركة للتوصل إلى تسوية يتم التفاوض بشأنها، **وثانيهما** أن كل المسائل المتعلقة بهذا الخصوص أصبحت مترابطة مع مشاكل أخرى متجذرة في المنطقة،

---

(٣٧) انظر آراء: باتريك راسل، «السياسة الخارجية الأمريكية بحاجة إلى مراجعة جذرية،» **الحياة**، ٢٧/٨/٢٠٠٤، ص ٧.

(٣٨) لقد وقّعت الولايات المتحدة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في الساعات الأخيرة قبل إغلاق باب التوقيع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وكان ذلك في عهد الرئيس السابق بيل كلينتون. وبعد وصول الرئيس جورج دبليو بوش إلى رئاسة الولايات المتحدة، أعلن رسمياً أن الأخيرة لا تعتزم التصديق على نظام روما الأساسي (وهو الجزء الرئيسي في نظام المحكمة)، وأنها تجد نفسها في حِلٍّ من أي التزام قانوني ناجم عن توقيعها على هذا النظام الأساسي. انظر: معن سليمان الحافظ، «المحكمة الجنائية الدولية: طموح القانون وتحديات الواقع،» **مجلة الدراسات الدبلوماسية** (الرياض)، العدد ١٩ (٢٠٠٤)، ص ٩١ ـ ٩٢.

(٣٩) حيدر، «المباني المعرفية السياسية للمحافظين الأمريكيين الجدد،» ص ١٦ ـ ٢١.

وأبرزها قضية الجنوب اللبناني ـ حزب الله، والقضية الإيرانية، والدعوات إلى إصلاح المنطقة؛ والولايات المتحدة تريد حلها دون الحديث مع نصف الأطراف ذات العلاقة، كما أوضحته أحداث لبنان في تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ٢٠٠٦»[٤٠].

ـ ٣ ـ

إن المبدأ الرئيسي الذي لم يكد يتغير في الاستراتيجية الأمريكية هو استخدام القوة العسكرية؛ فمادلين أولبرايت صرحت في شباط/ فبراير ١٩٩٨: «إذا توجب علينا استخدام القوة، فهذا لأننا أمريكا، إننا الأمة التي لا يمكن الاستغناء عنها»[٤١]. ويضيف ريتشارد هاس، المدير السابق لمكتب التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، في مقال له في نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ «إن الهدف الأساس للسياسة الخارجية الأمريكية هو إدماج بلدان ومنظمات في التراتيب التي ستدعم عالماً يتسق مع المصالح والقيم الأمريكية. . . إن إدماج شركاء جدد في جهودنا، سيساعدنا على التصدي للتحديات التقليدية. . والتصدي للأخطار عبر القومية. . . إن نزعة التمسك إلى حد التشدد بالتحرك المتعدد الأطراف في أنواع متباينة من التحالفات ستكون جوهرية، إلا أننا نستطيع وسنسلك منفردين حينما يكون ذلك ضرورياً. إن حقنا في الدفاع عن أنفسنا ليس موضع تساؤل»[٤٢].

وعلى الرغم من أن استراتيجيات الولايات المتحدة مدفوعة في الغالب بهواجس داخلية[٤٣]، إلا أن التحليلات المتقدمة قد أوضحت أن تلك الاستراتيجيات لم يكن لها أن تمرر دون موافقة القوى الداخلية، وأبرزها الكونغرس[٤٤]؛ وإذا

---

(٤٠) «براون: لا يمكن حل مشاكل الشرق الأوسط مع مقاطعة نصف الأطراف المعنية،» حوار عادل الدقاق، تقرير واشنطن، العدد ٦٩ (٢٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=422>.

(٤١) Paul Schott Stevens, *U.S Armed Forces and Homeland Defense: The Legal Framework*, CSIS Report (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, [2001]), pp. 4-8.

(٤٢) نقلاً عن: مايكل هدسون، «مآزق امبريالية: إدارة المناطق الجامحة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٤٣) انظر مثلاً: عبد الخالق شامل، «عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥)، ص ٤٠ ـ ٥٧.

(٤٤) يمكن التوسع في ذلك عبر رؤية السجال الدائر بين الرئيس كلينتون والكونغرس (رغم أنه كان ـ أي الدورة ١٠٣ ديمقراطياً) حول عدد من المواضيع ليس أقلها إقامة منطقة NAFTA ومفاوضات (الغات) انظر: James H. Thurber, «An Introduction to Presidential-Congressional Rivalry,» in: David P. Fidler [et al.], *American Politics* (Boston, MA: Pearson Custom Publishing, 2003), pp. 156-158.

ما طرحنا استراتيجية الحرب ضد العراق عام ٢٠٠٣ مثالاً، نلاحظ أنها قد أخذت اتجاهات عدة:

ـ حركة الخارجية الأمريكية نحو استصدار قرار من مجلس الأمن بتفويض استخدام القوة ضد العراق (على الرغم من أنها انتهت إلى نتائج متواضعة باستصدار القرار ١٤٤١ في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢).

ـ الجهوزية القتالية التي جرى الإعداد والتخطيط لها منذ آذار/ مارس ٢٠٠٢، وجرى استكمالها مع مستهل شهر أيلول/ سبتمبر من العام نفسه.

ـ التوجه نحو الكونغرس لطلب تفويض باستخدام القوة، وطلب الاعتمادات المالية اللازمة لذلك.

وفي ما يتعلق بالتوجه الثالث، فقد بدأ مع خطاب حالة الاتحاد في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، التي وصف فيها العراق بأنه جزء من محور الشر، وأيضاً في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته طلب بوش الابن تفويضاً من الكونغرس لاستعمال القوة العسكرية ضد العراق، معللاً طلبه بامتلاك العراق أسلحة دمار شامل قادر على استعمالها ضد الولايات المتحدة أو حلفائها، وهذا ما يفرض على الولايات المتحدة التصرف لمواجهة تلك المخاطر. وقد حصل على هذا التفويض يوم ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢[٤٥].

---

(٤٥) لم تتوقف الإدارة الأمريكية عن طلب تأييد الكونغرس في ما يتعلق بالوضع الأمريكي في العراق لما بعد العمليات القتالية الكبرى. فالأمر هنا تعلق بضمان مصادقة الكونغرس على التخصيصات المالية التي تطلبها الإدارة للتعامل مع مشاكل تطويع الوضع في العراق، التي بلغت (مع تخصيصات معالجة الوضع في أفغانستان وللحرب على الإرهاب) نحو ٢٧٢ مليار دولار للمدة من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ ولغاية شباط/ فبراير ٢٠٠٥. رفض الكونغرس تخصيص منح لإعادة إعمار العراق عام ٢٠٠٦، كما رفض مجلس النواب في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ وضع اتفاقية لقواعد دائمة للجيش الأمريكي في العراق. إلا أن التطور الأبرز كان في نهاية شباط/ فبراير ٢٠٠٧، إذ صوت ٢٤٩ نائباً في مجلس النواب على قرار غير ملزم للإدارة، يعترض على إرسال جنود إضافيين للعراق. وعلى الرغم من فشل مجلس الشيوخ في منتصف آذار/ مارس ٢٠٠٧ في تمرير مشروع قانون يدعو إلى سحب القوات القتالية من العراق في موعد أقصاه آذار/ مارس ٢٠٠٨، إلا أن هذا الأمر لم يثنِ أعضاء في المجلسين عن طرح ما أسماه رئيس مجلس الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ جوزيف بايدن بخيار العمل على سحب صلاحيات الحرب من الرئيس الممنوحة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢، التي تنص على تفويض الرئيس اللجوء بقرار منفرد إذا احتاج الأمر إلى القوة في العراق لإزالة أسلحة الدمار الشامل والتهديد الذي يمثله، وجعل تلك الصلاحيات مقتصرة على مهمة دعم بدلاً من مهمة قتالية. انظر: مأمون الحسيني، «البيت الأبيض والكونغرس: حرب قوانين باردة من طراز خاص،» **الحياة**، ٥/ ٣/ ٢٠٠٧، <http://www.daralhayat.com/opinion/03-2007/Item-20070304-le3d&ec3/story.html>.

ولسنا هنا في معرض تقييم لاستراتيجيات الإدارة، بقدر ما هو التعرض لها لمحاولة الوقوف عند مواطن تأثير مؤسسة الرئاسة في صنعها، إلا أنه يلاحظ أن استراتيجية إدارة بوش الابن في الحرب الوقائية قد أصابها الثلم، وأدركت الإدارة أنه ليس في مصلحتها أن يتطابق عملها مع تفسير واسع للاستباق. فالعمل على إجهاض ما يمكن تصويره أن يكون مشكلة في المستقبل يضع معياراً جديداً للسلوك الدولي الذي قد يضر الولايات المتحدة أكثر مما يفيدها، إذ ستسيطر كل القوى الإقليمية على الدول الصغيرة تحت حجج واهية، تفيد بوجود خلاف ما(٤٦). ونظراً إلى إدراك الإدارة ما للتفسير الواسع للعمل الاستباقي من تأثير مزعج في النظام الدولي، فقد بذلت الإدارة ذاتها جهوداً دبلوماسية للحد من الأضرار، إلى درجة صرح معها وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول نهاية العام ٢٠٠٣ أن «المراقبين قد بالغوا في مركزية العمل الاستباقي في الاستراتيجية الأمريكية»(٤٧).

وانتهت الولايات المتحدة إلى وضع يصفه كيسنجر بالقول إنه ليس هناك دولة قادرة اليوم «مهما كانت قوتها أن تدير النظام الدولي بمفردها، فهذه القدرات تفوق الطاقة النفسية والسياسية للولايات المتحدة»(٤٨).

لهذا، أخذت إدارة بوش الابن تتجه نحو قبول الإطار الواقعي الدولي. وخير ما يجسد ذلك، قبولها بضرورة الحصول على إجماع دولي قبل الإقدام على أي عمل ضد إيران في ما يتعلق بتطوير الأخيرة للقدرات النووية وبشكل تحدٍّ مثير للاستفزاز للسياسة الأمريكية.

إلا أن المرجع في هذا التغيير قبل كل شيء، ودون إنكار البعد الدولي في هذا الشأن، هو اتجاه المواطن الأمريكي إلى تغيير قناعاته بجدوى أولويات إدارة الرئيس بوش الابن ذاتها. ففي استطلاع للرأي قام به خبير الاستطلاعات ستان غرينبرغ في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦ بشأن أهم قضايا الأمن القومي التي يتوجب على الإدارة والكونغرس القادمين الاهتمام بها؛ كان الجواب لدى ٤٢ بالمئة من العينة خفض الاعتماد على النفط المستورد، ولدى ٢٦ بالمئة مكافحة الإرهاب،

---

(٤٦) انظر مثلاً: جمال مظلوم، «الشرق الأوسط في الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية،» **شؤون خليجية** (القاهرة)، العدد ٤٥ (٢٠٠٦)، ص ١٥٦ ـ ١٥٨.

(٤٧) نقلاً عن: بال دانواي وزدزسلو لاتشوفسكي، «الأمن والمؤسسات الأورو ـ أطلسية،» في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٥**، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٤٨) هنري كيسنجر، «تحديات الرئيس في السنوات الأربع المقبلة،» **الشرق الأوسط**، ٧/ ١١/ ٢٠٠٤، ص ٩.

وكان الجواب لدى ٢٥ بالمئة الحرب في العراق، ولدى ٢,١ بالمئة القضايا الأخرى (التأمين، الموانىء، كوريا الشمالية، إيران. . .)[٤٩]، كما كان تغيير القناعات سبباً في خسارة الجمهوريين أغلبيتهم في مجلسي الكونغرس في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦.

ومن استجلاء حقيقة تأثير مؤسسة الرئاسة في الاستراتيجية الأمريكية ومحصلته، نرى من المناسب الحديث عن التالي:

أولاً: الملامح العامة لتأثير مؤسسة الرئاسة[٥٠]

تدل المعطيات السابقة في هذه الدراسة على أن هناك صعوبة في تحديد وجود جهة واحدة صانعة لاستراتيجية الولايات المتحدة؛ إنما هناك علاقات تأثير وتأثر بين جهات صانعة، على الرغم من اتفاق الباحثين والدارسين على أن أبرزها دوراً هي مؤسسة الرئاسة. كما إن هناك صعوبات في تحديد إطار نظري ثابت لمدى دور كل القوى المؤثرة، نظراً إلى اختلاف درجة تأثيرها في مختلف الاستراتيجيات التي اتبعتها الولايات المتحدة في العقدين الأخيرين.

ومن هنا يصبح من الضروري إدراك العوامل المؤطرة للتفاعلات الداخلية والخارجية التي واجهت الولايات المتحدة في الفترة التي يهتم بدراستها هذا الفصل (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٦)، والتي أثرت في رسم استراتيجياتها الدولية. ومن هذه العوامل:

ـ **نمط العلاقة**: إذ اتجهت الولايات المتحدة نحو الاستمرار في الاتجاه التدخلي، بعد أن سادت في بدايات العقد الماضي اتجاهات قوية نحو العزلة[٥١]، وتبنت استراتيجيات تقوم على فرضية تشجيع العمل المتعدد الأطراف، والعمل الأحادي عند الضرورة، أو في حالة عدم الحصول على تفويض أو شرعية من

---

(٤٩) توماس فريدمان، «أمريكا وغياهب الطاقة: هل من مستمع؟،» **الشرق الأوسط**، ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٦، <http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=10183&article=387345>.

(٥٠) هناك مجالات لدراسة محصلة التأثير، الأول هو الأسلوب الرياضي، والثاني هو الأسلوب التحليلي التقليدي. ونظراً للصعوبات التي تواجه المحلل السياسي في اعتماد الأسلوب الرياضي، فسيكون تركيزنا لمعرفة محصلة التأثير منصباً على الأسلوب التحليلي.

(٥١) أحمد عبد الرزاق شكارة، «الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد،» في: محمد الأطرش [وآخرون]، **العرب وتحديات النظام العالمي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص١٩٠ ـ ١٩٧.

المنظمة الدولية أو الحلفاء. ووضع قراراتها عند مستوى القدرة على خوض حربين هجوميتين في آن واحد، وفي إقليمين منفصلين، بما يتضمنه ذلك من توافر المعدات اللازمة والقدرة على الإنشاء، وتحقيق أهداف العمليات العسكرية، والاستعداد المسبق لتقليل حجم التكاليف المادية والسياسية التي قد تترتب عليها. ثم بدأت تتحول عنها مع مطلع العام ٢٠٠٧، وذلك عبر التخطيط لخوض حربين في آن واحد وفي إقليمين منفصلين، إحداهما هجومية، والأخرى دفاعية، وذلك تحت طائل التداعيات السلبية التي أفرزها الوضع في العراق[٥٢].

ويبدو أن علاقات الولايات المتحدة تنقسم إلى أكثر من نمط، فهناك علاقات تعاون استخباري وعسكري مع المنظومة الغربية، وهناك تنافس اقتصادي مع دول هذه المنظومة، وعلاقات صراع ثقافي مستتر مع الدول الأوروبية، وصراع متعدد الأوجه مع معظم الدول الأخرى[٥٣].

ـ **التعامل مع اتجاهات التحول في النظام الدولي**: من المعروف أن من نتائج الحرب العالمية الثانية خروج الولايات المتحدة قوةً لها ما يعادل ٥٠ بالمئة من حجم الاقتصاد العالمي، ونسبة مقاربة من حيث القدرات العسكرية العالمية[٥٤]، مقابل التدمير الهائل الذي لحق ببنى الدول الكبرى الأخرى.

وقد تلاشت تلك المخرجات طوال العقود الستة اللاحقة عليها؛ إذ استعادت بعض القوى الأخرى نصيبها الطبيعي في الميادين الاقتصادية والعسكرية، بما ترتب عليه انخفاض في نصيب الولايات المتحدة نسبة إلى المشاركة العالمية الإجمالية[٥٥]. ولكن ذلك لا يعني انخفاضاً في مكونات القوة الأمريكية، إنما انخفاضاً في نسبة المشاركة، جراء وصول معدلات النمو في إمكانات قوة القوى الأخرى إلى مستوياتها الطبيعية. ولا ينفي الحديث السابق رفع الولايات المتحدة لموازنتها العسكرية إلى نسبة ٤٦ بالمئة من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي لعام

---

(٥٢) انظر في هذا: نجاح كاظم، «برامج الدفاع التكنولوجية الأمريكية للعقدين القادمين،» **الشرق الأوسط**، ١٩/ ١٠/ ٢٠٠١، <http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=8361&article=62334>.

(٥٣) خير الدين العايب، «البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطة وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي،» **مجلة الفكر**، العددان ١٨ ـ ١٩ (ربيع ـ صيف ٢٠٠٣).

(٥٤) Christopher J. Makins, «The Super-power's Dilemma: Negotiating in the Nuclear Age,» *Survival*, vol. 27, no. 4 (July 1985), pp. 169-178.

(٥٥) انظر مثلاً: زكي العابدي، «المعنى والقوة في النظام الدولي،» في: زكي العابدي [وآخرون]، **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد**، ترجمة سوزان خليل (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤)، ص ٢٢ ـ ٣٢.

٢٠٠٤، وهو ما أدى لاحقاً إلى إجهاد الاقتصاد الأمريكي، وإلى توقع انخفاض مشاركة الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي إلى ما دون الـ ٣٠ بالمئة في عام ٢٠٠٤، وربما إلى ١٨ بالمئة إذا ما نجحت أوروبا في استكمال بناء اتحادها ومجالات نفوذها في شرق أوروبا وفي حوض المتوسط. وإذا ما استكملت الصين عمليات نموها، فإن إجمالي مشاركة الولايات المتحدة في المكون العالمي سيتأثر اقتصادياً وعسكرياً حتماً. ومع ذلك، جهدت الولايات المتحدة في التعامل مع اتجاهات التحول الممكنة عالمياً عبر مفصلين:

المفصل **الأول** بناء مجالات اقتصادية وشراكة مع القوى الأخرى، فكان ابتداءً شراكة كل من النافتا مع كندا والمكسيك، ثم الأبيك ليربط تكتل النافتا مع دول حوض المحيط الهادي، وليدفعها نحو مزيد من الحرية الاقتصادية، حيث تكون قدرات الشركات الأمريكية عالية جداً[٥٦].

وبعد أن بدأ عهد كلينتون بالمزيد من الدفع باتجاه عولمة عالمية كبرى، وتنشيط لاتفاقية التعرفة الجمركية ـ الغات (GATT)، ودفعها نحو بلورة نظام اقتصادي عالمي يساعدها في ضمان ريادتها العالمية، لجأت إدارة بوش الابن نحو تعزيز درجة الحمائية[٥٧].

المفصل **الثاني** أن الولايات المتحدة تبنت، عسكرياً، نحو أربعة أساليب: فمن جهة **أولى** زادت معدلات إنفاقها العسكري لتصل إلى مستويات عالية جداً، ومن جهة **ثانية** زادت الاستثمار في مكون القدرات ذات التكنولوجيا المتقدمة (نظام الدفع الصاروخي، الأسلحة الذكية، . .)، ومن جهة **ثالثة** احتفظت بقواعد متقدمة جداً لتكون خط هجوم/ دفاع أول عن المصالح الأمريكية، ومن جهة **رابعة** ممارسة التوسع الإضافي في أوروبا عبر توسع حلف الأطلسي شرقاً، وفي البلقان ١٩٩٩، وفي أفغانستان ٢٠٠١، وفي العراق ٢٠٠٣، وتوسيع علاقاتها مع دول هي أقرب إلى المنافسين التقليديين للمصالح الأمريكية في أقاليمها: الهند، فييتنام، البرازيل، جنوب أفريقيا . . .

ـ **التعامل مع جيوب التأزم في الأقاليم المختلفة**: اتجه النظام الدولي منذ

---

(٥٦) ««Asian Crisis» Collapses Exports, Threatens U.S Physical Economy,» *Executive Intelligence Review* (EIR) (13 March 1998), pp. 8-10.

(٥٧) والأكثر مما تقدم هو أن هناك أدواراً أمريكية واضحة خلف سلسلة الانهيارات الاقتصادية في شرق وجنوب شرق آسيا عامي ١٩٩٧ ـ ١٩٩٩. انظر: المصدر نفسه، ص ٩ ـ ١٠.

انتهاء الحرب الباردة إلى الانفتاح على علاقات الصراع والتعاون بشكل أكبر مما كان عليه في فترة الحرب الباردة. وأصبح المعيار في كل اتجاه موقف الولايات المتحدة. ويلاحظ على التدخل الأمريكي في هذه الجيوب أنه كان انتقائياً، ففي حين اتجهت الولايات المتحدة إلى تركيز اهتمامها على معالجة تداعيات أحداث أزمة الخليج في آب/ أغسطس ١٩٩٠، فإنها انسحبت من الصومال عام ١٩٩٢، لتغرقه في مستنقع اللادولة، ثم آثرت ألاّ تتدخل في الحرب الأهلية في رواندا في الفترة ذاتها على الرغم من حجم المآسي الإنسانية فيها. وغضت الطرف بداية الأمر عن أحداث تداعيات تفكك الاتحاد اليوغسلافي، وما نجم عنه من مذابح الصرب والكروات ضد مسلمي البوسنة بين ١٩٩٢ و١٩٩٥، ولم تتدخل إلا في أعقاب تفشي تدني الموقف الأخلاقي الغربي من تلك الأحداث، والخشية من وصول تداعياتها إلى تخوم المصالح الغربية[٥٨].

ـ **ضمان تعميم الأنموذج الأمريكي**: وفكرة هذا الأنموذج **سياسياً** القبول بفكرة التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، و**اقتصادياً** اعتماد الأنموذج الليبرالي، أي اقتصاد السوق، و**ثقافياً** إشاعة أنماط من الحرية السلوكية تتماشى والمعايير الأمريكية. وعملت الولايات المتحدة عبر أحد أبرز أجنحة العولمة (تدفق المعلومات من أخبار وصور ومعلومات ترفيهية. . .) إلى شد الشعوب تجاه الأنموذج الأمريكي، وضغطت ابتداءً عبر جناحي العولمة الآخرين (تدويل النقد، وحرية التنقل)، إلا أنها مالت إلى تقليص تركيزها عليهما بسبب أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

وعليه، فإن مؤسسة الرئاسة الأمريكية تجد في البعد الدولي أداة تكييف مناسبة، وهو ما يحفزها على إدراك حيوية دعوتها إلى طرح الأنموذج الأمريكي، وكذلك المخاطر التي يتعرض لها، فضلاً على تدعيم نزوعها نحو الريادة، وقبل كل ذلك اهتمامها الكبير بضرورة جذب التأييد الداخلي لها[٥٩].

وعند تناولنا مستقبل التوازن الذي يرسيه الاستخدام الذكي لاستراتيجية التكيف الأمريكية، لا بد لنا من أن نأخذ في الحسبان ما يلي:

(٥٨) Bruce Russett, «Democratic Peace Theory,» in: Daniel J. Kaufman, Jay M. Parker and Kimberly C. Field, eds., *Understanding International Relations: The Value of Alternative Lenses* (New York: McGraw-Hill, 1999), pp. 349-366.

(٥٩) Lyndon H. La Rouche, «President Clinton's Foreign Policy Revolution,» *Executive Intelligence Review* (EIR) (3 November 1995), pp. 70-71.

ـ اعتماد أسلوب التدخل، سواء أخذ صورة التدخل المباشر في كوسوفو، أفغانستان، العراق. . . أو أخذ صورة الاحتواء المزدوج ضد العراق وإيران. والحقيقة أن الاستمرار في اعتماد أسلوب التدخل يمثل المتغير المركزي الذي سيحدد مستقبل دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية[٦٠].

ـ ولكي نرى الأثر الذي مارسته سياسات التدخل الأمريكي، لا بد من ربطها بمتغير آخر يتمثل في البيئة المتغيرة للنظام الدولي. فمنذ تفكك الاتحاد السوفياتي السابق، لم ينجح النظام الدولي في إظهار أو إبراز قوة راغبة أو قادرة على أن تكون منافسة للولايات المتحدة، لذلك بقيت هذه الأخيرة تتمتع بحظوة في النظام الدولي، وتتجه نحو ديمومة سياسة التدخل، وإن كان ذلك بأساليب مختلفة. وشجعها في ذلك جملة من الأمور[٦١]:

الأول طبيعة العلاقة شبه المستقرة استراتيجياً بينها وبين المنظومة الغربية.

الأمر **الثاني** اختيار دول أو أقاليم بعينها لممارسة سياسة التدخل.

الأمر **الثالث** إبداء الإدارة الأمريكية اهتماماً بالعمل المتعدد الأطراف أو في إطاره، وبقدر أكبر من الحزم على العمل المنفرد عند الضرورة.

الأمر **الرابع** ربط الولايات المتحدة بين سياسة التدخل والأسبقية العسكرية التي تحتلها في النظام الدولي.

كما إن هناك عوامل استراتيجية أخرى كانت فاعلة أيضاً، ومن أبرزها الإجماع الأمريكي الداخلي على اعتماد الفهم البراغماتي لطريقة التعامل مع الأحداث الدولية، في حين إن مصالح الولايات المتحدة وقواتها المنتشرة في عموم القارات، ترتب عليها مزايا والتزامات سياسية دولية.

ويبدو أن الأمريكيين ينظرون إلى مستقبلهم بدقة، ويعمدون إلى قياس مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي، والمدد الممكنة أو المحتملة التي ستنخفض فيها مكانة دولتهم لتصبح واحدة من القوى الكبرى، ولا سيما في ظل تخمة البيئة

---

(٦٠) انظر مثلاً: روني براومان، «تداخل العمل الإنساني والعسكري يُحيي مبدأ الحرب العادلة،» **الحياة**، ٧/ ٦/ ٢٠٠٦، <http://www.daralhayat.com/culture/media/05-2006/Item/20060606aa046982/story>.

(٦١) انظر مثلاً: سمير أمين، «بعد حرب الخليج: الهيمنة الأمريكية إلى أين؟،» في: الأطرش [وآخرون]، **العرب وتحديات النظام العالمي**، ص ٧١ ـ ٩٥.

الدولية بقضايا تنذر بتراجع الدور الأمريكي عالمياً التي شكلت بمجملها تحديات للاستراتيجية الأمريكية، ومن هذه القضايا اثنتان:

القضية الأولى انتشار السلاح النووي بين إحدى عشرة دولة، وهناك نحو أربع دول أخرى مرشحة لامتلاكه في غضون السنوات القليلة القادمة، أو إذا ما اتخذت قراراً بذلك، ولا سيما أنها تمتلك وسائل إيصاله، من صواريخ وطائرات وغواصات، وهذا الانتشار يمكن له وفي حدوده الدنيا المتوافرة إيذاء المصالح الأمريكية(٦٢).

كما إن إنفاق القوى الأخرى المنافسة بالقياس إلى مستويات وفوارق القيمة المادية، للسلع تجعل بعضها، مثل الصين، قادراً على أن يكون منافساً للولايات المتحدة في عقدين من الزمن(٦٣).

القضية الثانية تراجع مؤشر المكانة الدولية للولايات المتحدة، مقارنة بمكانة القوى الأخرى المنافسة. ويرجع ذلك إلى نمو قوة القوى الأخرى بمعدلات تفوق نظيرتها الأمريكية(٦٤)؛ إذ أصبح نصيب الولايات المتحدة في الناتج العالمي لا يتجاوز ٣٠ بالمئة، وقد وازاه الناتج الأوروبي منذ سنوات(٦٥). ويتوقع للاقتصاد الصيني (بلغ نحو ١٦ بالمئة من حجم الاقتصاد الأمريكي عام ٢٠٠٣) أن يبلغ، في حال بقاء معدلات النمو الحالية، حجماً مقارباً لحجم الاقتصاد الأمريكي مع منتصف العقد الثاني من هذا القرن، وأن يتوازى مع نظيره الأمريكي من حيث مستويات الدخل مع العام ٢٠٣٦(٦٦).

---

(٦٢) مجلس المخابرات القومي الأمريكي، «رسم خريطة المستقبل العالمي ـ مشروع سنة ٢٠٢٠،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣١٣ (آذار/مارس ٢٠٠٥)، ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٦٣) خضر عباس عطوان، «الصين ودوافع امتلاك القوة في عصر الأحادية القطبية،» **دراسات دولية** (بغداد)، العدد ٢٩ (٢٠٠٥)، ص ١١٠ ـ ١١٢.

(٦٤) لستر ثرو، **المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا**، ترجمة محمد فريد (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ١٤١ ـ ١٨٨.

(٦٥) بلغ الناتج القومي الأمريكي ٨٨٦٨ مليار دولار عام ١٩٩٥، ارتفع إلى ٩٧١٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠، ثم إلى ١١٥٥٣ مليار دولار عام ٢٠٠٤، وهذا يمثل ٢٩,٩ بالمئة، ٢٧,٧ بالمئة، ٢٩,٦ بالمئة على التوالي من إجمالي الناتج العالمي، أما الصين فإن ناتجها ارتفع من نسبة ٢ بالمئة إلى ٣,١ بالمئة إلى ٣,٩ بالمئة للفترة ذاتها. انظر مثلاً: يحيى عبد المبدي، «هل أمريكا قادرة على ريادة العالم تقنياً واقتصادياً في المستقبل؟،» تقرير واشنطن، العدد ٨٠ (١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=489>.

(٦٦) انظر: وليد عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، ١٩٧٨ ـ ٢٠١٠** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠)، ص ١٩٢.

أما من الجانب الحضاري، فقد أدت أحداث نهاية الحرب الباردة إلى توكيد الحضارات المختلفة لخصوصياتها الثقافية[٦٧].

ومما تقدم، يظهر تراجع مكانة الولايات المتحدة بدلالة انخفاض قيمة مساهماتها كنسب في الإجمالي العالمي. ومما يؤشر إلى ذلك، تدني قدرتها على العمل الاستباقي المنفرد؛ إذ أظهر احتلال العراق عام ٢٠٠٣ أن الولايات المتحدة قد تنتصر عسكرياً، إلا أنها لم تستطع تحقيق كامل أهدافها السياسية. والأكثر منه أنها اتجهت إلى الحصول على مشروعية من الأمم المتحدة وحلف الأطلسي والسعي إلى الحصول على الموافقة على التدخل في العراق وتحقيق الاستقرار فيه. ولا شك في أن تحديد جدول زمني لبيان تأثيرات هذا الانخفاض مسألة صعبة، فهو مرهون بالاعتبارات السياسية أكثر من كونه مرهوناً بالاعتبارات التقنية، فأيهما سيتغلب: لجوء الولايات المتحدة إلى اعتماد استراتيجيات تعطيل نمو قوة القوى الأخرى، سواء بوساطة التحالفات، أو اللعب على التوازنات الإقليمية أو اللجوء إلى تأجيج الصراعات الإقليمية..؟ أم إن التمدد الزائد وانتشار المصالح والتورط في أكثر من ترتيب إقليمي سيدفع إلى تدني معدلات القدرة الأمريكية على ضبط المنظومة العالمية؟ وهذا ما احتارت مؤسسة الرئاسة في تقييمه، الأمر الذي بانت انعكاساته على الاستراتيجية الأمريكية بمجملها[٦٨].

ويكمن سر ذلك في أن إجمالي الاستراتيجية الأمريكية تجاه الأقاليم المختلفة طوال الفترة موضوع الدراسة لم تكن لتتعامل مع تحديات جديدة للأمن القومي فحسب[٦٩]، إنما ارتهنت بإرادة الولايات المتحدة ممارسة سياسة قائمة على ترهيب

(٦٧) انظر مثلاً: حسن الحاج علي أحمد، «تغيير الثقافة باستخدام السياسة: الولايات المتحدة وتجربة العراق،» في: محمد الهزاط [وآخرون]، **احتلال العراق: الأهداف ـ النتائج ـ المستقبل**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٨٢ ـ ٩٤، وإبراهيم غرايبة، «الاستراتيجية الثقافية للولايات المتحدة،» موقع الجزيرة، ١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٣، <http://www.aljazeera.net/in-depth/arab-american-rel/index.htm>.

(٦٨) انظر في الأدبيات التالية التي ناقشت الدور والمكانة الأمريكيتين: بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**، و Donald M. Snow, «National Security in a World of Tiers,» in: Kaufman, Parker and Field, eds., *Understanding International Relations: The Value of Alternative Lenses*, pp. 740-745.

أما بشأن الاحتمالات والخيارات أعلاه، فإن بتّها يخضع للاجتهاد الأكاديمي وتكاد لا توجد في الولايات المتحدة رؤية واحدة يمكن الرجوع إليها، بل إن هذا الأمر يتباين بتباين المدارس الفكرية ومراكز الأبحاث المختلفة.

(٦٩) معظم التحديات الجديدة كانت تحديات قائمة خلال فترة الحرب الباردة، إلا أن تفكك الاتحاد =

الآخرين من المبادرة إلى التعرض للمصالح الأمريكية والرغبة في إظهار نزعة القيادة للنظام الدولي[٧٠]. لهذا ركزت على التخوم وأحياناً المراكز الاستراتيجية الأكثر ضعفاً.

وفي العموم، إذا ما نظرنا إلى إجمالي القوى الأمريكية التي دفعت بالولايات المتحدة إلى هذا النمط من التعامل، نجدها متباينة. فمن جهة هناك وزارة الدفاع وخلفها المجمع الصناعي ـ العسكري الذي أخذ على عاتقه ضرورة التعامل مع مناطق التوتر عبر مزيد من التركيز على عنصر القوة العسكرية. وكان لهذا الاتجاه الظفر طوال مدة الدراسة باستثناء المرحلة الأولى من ولاية الرئيس بيل كلينتون، بل كان المحافظون الجدد أكثر تشدداً حيالها ما يمكن أن تؤديه هذه المؤسسات من أثر في تأهيل رؤيتهم الداعية إلى اعتماد نزعة القسر دولياً[٧١].

وهناك وزارة الخارجية التي دفعت باتجاه اعتماد الأساليب الدبلوماسية، وأهمها الدبلوماسية المتعددة الأطراف، والتركيز على دور الأدوات الاقتصادية، وهذا ما لاحظناه في عهد إدارة الرئيس كلينتون في ولايته الأولى (١٩٩٢ ـ ١٩٩٦). قابل ذلك دور مجلس الأمن القومي ومراكز الأبحاث التي كانت أكثر الجماعات تركيزاً على صياغة استراتيجية أكثر وضوحاً لإدارة مصالح الولايات المتحدة العالمية، والتقليل من آثار الضغط الذي تمارسه جماعات المصالح مثل «اللوبيات» وغيرها[٧٢].

أما دور البيت الأبيض ـ المكتب التنفيذي للرئيس ـ في صنع تلك الاستراتيجيات، فيظهر تبايناً واضحاً في هذه الفترة؛ فبينما كانت مرحلة الرئيس بوش الأب تتجه نحو صياغة مسار جديد للولايات المتحدة والنظام الدولي، برزت الحاجة إلى تبرير بعض المسائل الحاسمة في قيادة الولايات المتحدة، منها بقاء حلف الأطلسي، وبقاء الإنفاق العسكري مختلفاً، وبقاء الانتشار والقواعد

= السوفياتي، العدو الرئيسي الذي كان وراء كل تبرير للإنفاق العسكري والأمني الواسع، جعل سلّم الأولويات يتجه صوب التحديات الأدنى من قبيل ما تصوره الولايات المتحدة بأنه إرهاب ضد مصالحها من جماعات اجتماعية معدومة أو انتشار لأسلحة الدمار الشامل بين قوى معادية لمصلحة الولايات المتحدة.

(٧٠) رون ساسكنر، «عقيدة الواحد في المائة،» **آراء حول الخليج** (دبي)، العدد ٢٣ (آب/ أغسطس ٢٠٠٦)، ص ١١٤ ـ ١١٥، وروبرت هنتر، «حماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط،» **آراء حول الخليج**، العدد ٢٣ (آب/ أغسطس ٢٠٠٦)، ص ١١٧ ـ ١١٨.

(٧١) انظر مثلاً: حيدر، «المباني المعرفية السياسية للمحافظين الأمريكيين الجدد،» ص ١٤ ـ ١٦.

(٧٢) المصدر نفسه.

العسكرية خياراً لا بد منه، فضلاً على مصادر التهديد المحتملة. . . ويلاحظ على مرحلة الرئيس كلينتون، أنها كانت ذات توجهات قائمة على رفع شأن الاقتصاد وتقليل الاعتماد الأساسي على القوة العسكرية، على الرغم من أن الولايات المتحدة اعتمدت التدخل في البوسنة ١٩٩٥، وفي كوسوفو ١٩٩٩، ولجأت إلى ضرب العراق والسودان عام ١٩٩٨، وذلك بفعل ظهور قوى سياسية داخلية تكتلت في ما عرف آنذاك بمشروع القرن الأمريكي[(٧٣)].

أما بوش الابن، فكانت استراتيجيته عبارة عن رؤى أيديولوجية أكثر منها براغماتية، الأمر الذي أسست معه ارتداداً كبيراً في الاستراتيجية الأمريكية ونمو القوة العسكرية خياراً سابقاً على غيره، وليس أحد الخيارات، طوال الولاية الأولى من عهده. والنظرة المتوازنة إلى استراتيجية الولايات المتحدة في تلك الفترة، تؤشر إلى أن الرئاسة الأمريكية أدت دور القوة المركزية في صنعها، وظهرت مؤشرات على خفوت أدوار أو سلطات المؤسسات الأخرى[(٧٤)]؛ الأمر الذي قد يكون له انعكاسات سياسية على المدى الزمني البعيد. وهذا لا يؤشر إلى عدم التوازن في أدوار المؤسسات المختلفة المشاركة في صنع الاستراتيجية أو المؤثرة فيها، وإنما يؤشر إلى تباين منحنيات السيطرة على القرار الاستراتيجي من مؤسسة الرئاسة. فانخفاض شعبية الرئيس الأمريكي وفق استطلاع الرأي الذي قامت به محطة CNN، التي وصلت في منتصف عام ٢٠٠٦ إلى نحو ٣٢ بالمئة[(٧٥)]، لم تمنعه من

---

(٧٣) سبق وتوسعنا في تفاصيل هذا المشروع في الفصل السابق للتنويه.

(٧٤) سبب كلامنا أعلاه، أن الشؤون الخارجية لم تحكم بنصوص دستورية صريحة، وبقيت مجالاً للتنازع بين الإدارة والكونغرس والقوى الأخرى التي ترغب في ممارسة تأثيرها فيها. وعلى الرغم من أن القوى غير الرسمية والكونغرس حاولت زيادة أدوارها المؤثرة، إلا أن الواقع أشار إلى تزايد على نحو أكبر في الصلاحيات المخولة للإدارة. وحاول الكونغرس التعويض عن القصور في هذا المجال عبر زيادة الأبواب التي عن طريقها يراقب أو حتى يضغط على تصريف الشؤون الخارجية. ومن هذه السبل يلاحظ أن الكونغرس، غالباً، سواء عبر أحد مجلسيه أو كلاهما، يعقد جلسات استماع إلى المسؤولين في الإدارة عبر أهم لجانه، وهي لجنتا العلاقات الخارجية في المجلسين، ولجنتا القوات المسلحة في المجلسين كذلك. وتعقد جلسات الاستماع أثناء طلب تخصيصات مالية أو بعد عمليات عسكرية، أو بعد الإخفاق في التعامل مع موقف سياسي، أو قبل طلب التصريح بممارسة سلطاته لخوض عمليات عسكرية ضد دولة ما. انظر مثلاً: «أهم اللجان التي تتعامل مع الشرق الأوسط. . . أموال إضافية للعراق وأفغانستان. . . ومناقشة إرتفاع أسعار النفط،»، تقرير واشنطن، العدد ٢٨ (١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=171>.

انظر أيضاً: بيريفان يوسفي، «كيف يصنع الكونغرس القوانين الأمريكية؟. . التحقيق بخصوص إعصار كاترينا. . . ومناقشة ما بعد الانسحاب من غزة،» تقرير واشنطن، العدد ٢٥ (٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=107>.

(٧٥) «خلافات بين بوش والكونغرس حول الميزانية الطارئة،» <http://www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/world-news/newsid-4946000/4946344.stm>.

رفض مشروع قانون أقره الكونغرس في ما يتعلق بالاستثمار في بحوث الخلايا الجذعية للأجنة منتصف شهر آب/أغسطس عام ٢٠٠٦[٧٦]، وواجه مشرّعوه صعوبة في الحصول على نسبة الثلثين لتجاوز الفيتو الرئاسي[٧٧].

وعلينا في المجال الدولي أن نأخذ الأمر من باب اختصاصات الإدارة، فالاستراتيجية الأمريكية في العراق لم تشهد تغيراً كبيراً على الرغم من كل النكبات التي واجهها الجيش الأمريكي هناك، والخسائر الواضحة والكلف المتصاعدة؛ وما زال تفويض الكونغرس للإدارة بخوض عمليات مسلحة ضد العراق (عام ٢٠٠٢) مستمراً. ولم يستطع الديمقراطيون أو حتى مناهضو الحرب من الجمهوريين انتزاع مشروع قرار بالانسحاب من العراق، كما لم يستطع تفعيل لائحة التشريع (HR5875)، وهو التشريع الذي يبطل سلطات الحرب الممنوحة للرئيس في إدارة العمليات المسلحة بعد صدور التفويض بمنح تلك السلطات الرئيس[٧٨] وذلك بوصفه خطوة مهمة لكي يستأنف الكونغرس الأمريكي دوره الدستوري، ويشرف على استعمال القوة العسكرية[٧٩]. على أن النظرة التاريخية تفيد بأن الأدوار غالباً ما تحصل على اتفاق أو توافق بين أعضاء الكونغرس على

---

(٧٦) حصل القرار على تأييد ٦٣ صوتاً مقابل اعتراض ٣٧ صوتاً.

(٧٧) وكان هذا هو الفيتو الأول للرئيس ضد قرار من الكونغرس منذ توليه السلطة. انظر: «بوش يستخدم الفيتو ضد تشريع الخلايا الجذعية،» <http://www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/world-news/newsid-519/000/5191748.stm>.

(٧٨) (HR5878) وهو التشريع الذي أصدره الكونغرس عام ١٩٧٣ لتنظيم مسألة إبطال سلطات الحرب الممنوحة للرئيس بموجب تفويض مسبق من الكونغرس، وفق قانون سلطات الحرب لعام ١٩٧٣، وبموجب تفعيله يكون للكونغرس السلطة في الإشراف على استعمال القوة العسكرية التي سبق تفويضها. انظر: «National Strategy for Combating Terrorism,» <http://www.whitehouse.gov/infocus/nationalsecurity.html>.

(٧٩) كل ما استطاع الكونغرس عمله في هذ المرحلة هو عقد جلسات استماع مع كبار المسؤولين. وانتهى مجلس النواب إلى إصدار تشريع يحظر إقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق يوم ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٦، إلا أن اعتماده تشريعاً رسمياً يتطلب مروره بمراحل عدة أخرى، أولها إقراره من مجلس الشيوخ، ثم إصداره بشكل مشترك من مجلسي الكونغرس، ثم مصادقة الرئيس الأمريكي عليه. انظر: «الكونغرس والعراق،» تقرير واشنطن، العدد ٦٨ (حزيران/يونيو ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=401>.

وعلى الرغم من ذلك، لوحظ رفض مجلس الشيوخ مشروع ينص على انسحاب القوات الأمريكية من العراق (نهاية العام ٢٠٠٦) بشكل قسري في منتصف شهر حزيران/يونيو من العام نفسه، سبقه انتهاء مجلس النواب مستهل عام ٢٠٠٥ إلى إقرار قانون لتمويل العمليات العسكرية في العراق وأفغانستان بمبلغ ٣٠ مليار دولار، بعدها أقر مجلس الشيوخ التمويل بمبلغ ٦١ مليار دولار، كما أقر المجلسان تمويل آخر للعمليات في منتصف شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٦ بمبلغ ٦٥,٨ مليار دولار لغاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=401>.

الاستراتيجية المراد صياغتها، أو تنفيذها تحت ضاغط دواعي الحفاظ على الأمن والمصالح القومية[٨٠].

وإذا ما أخذنا مواقف السلطات التشريعية السلبية من الاستراتيجيات التي وضعتها الإدارة الأمريكية، نلاحظ إجمالاً أنها كانت واقفة بين رغبات سياسية في الحصول على تنازلات في مسائل تشريع داخلية، أو أحياناً الرغبة في بلورة هوية سياسية واضحة لاستراتيجية الولايات المتحدة. واتضحت مسألة بلورة الهوية السياسية عام ١٩٩٢، عندما أخفق الرئيس بوش الأب في التجديد لولاية ثانية، وفي عام ٢٠٠٠ عندما أخفق الديمقراطيون في الاستمرار في السلطة؛ فرغبات الشعب الأمريكي في وجود أو صعود قوى محددة كانت واضحة.

ولعل دراسة الاستراتيجيات السابقة توضح هذه المسألة بجلاء، فالكونغرس تغاضى ابتداءً عن قرار شن الحرب ضد العراق عام ١٩٩١، تحت حجة وجود قرار من مجلس الأمن يجيز استخدام القوة. وهو الذي مرر في ما بعد استراتيجية الاحتواء المزدوج ضد إيران والعراق عام ١٩٩٤، ثم مرر قانون تحرير العراق عام ١٩٩٨، وأخيراً مرر قانون شن حرب ضد العراق عام ٢٠٠٢. وكذلك الحال مع استراتيجية الأمن الوطني في مكافحة الإرهاب (قانون مكافحة الإرهاب عام ٢٠٠١، واستراتيجية الأمن القومي للعام ٢٠٠٢ وللعام ٢٠٠٦)، وليس لدينا أية مؤشرات كافية إلى وجود نزعة من الكونغرس إلى تحجيم دور مؤسسة الرئاسة في صياغة الاستراتيجية الأمريكية اللازمة لحفظ المصالح الأمريكية[٨١].

---

(٨٠) وقد أعطت صياغة تقرير وتوصيات لجنة دراسة العراق التي شكلها الكونغرس في آذار/مارس ٢٠٠٦ إشارة مهمة إلى قدرة الإدارة على عدم الخضوع لرأي الكونغرس، فالتوصيات كانت غير ملزمة، وأعلنت الإدارة بذلك أنها غير ملزمة بالتوصيات. وحول التعليقات التي صدرت على التقرير من أقطاب الإدارة الأمريكية، انظر مثلاً: حسن نافعة، «المسكوت عنه في تقرير بيكر - هاملتون،» **الحياة**، ١٣/١٢/٢٠٠٦، <http://www.daralhayat.com/opinion/12-2006/Item-2006/212/story.html>.

(٨١) وهذا ما أشار إليه الوضع في العراق بعد احتلاله عام ٢٠٠٣ وانتشار القوات الأمريكية رغم تصاعد الكلف المادية والبشرية. وكان جل ما انتهى إليه الكونغرس هو تشكيل لجنة لدراسة الوضع في العراق، على أن تكون نتائج دراستها على شكل توصيات غير ملزمة للإدارة الأمريكية. وقد كانت ردة فعل أعضاء الكونغرس إزاء عدم قبول كامل التوصيات من الإدارة، والتوجه بدلاً منه صوب صياغة استراتيجية جديدة تعيد نشر قواتها وتعززها لتحسين شروط وجودها في العراق، وذلك مستهل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، نقول كانت ردة فعل الكونغرس، هي اتخاذ مجلس النواب قراراً غير ملزم بـ ٢٤٩ صوتاً في نهاية شهر شباط/فبراير ٢٠٠٧، يعارض إرسال مزيد من القوات إلى العراق. في المقابل، فشل مجلس الشيوخ في آذار/مارس ٢٠٠٧ في تحرير قانون ملزم بسحب القوات الأمريكية من العراق في موعد أقصاه آذار/مارس ٢٠٠٨. وبذلك، تبقى فرص صدور قانون يبطل سلطات الحرب والعمليات القتالية للرئيس الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ ضد العراق محدودة، ما دام للرئيس حق نقضه، وفرص الكونغرس في الحصول على أغلبية =

وعلى الرغم من المؤشرات المتباينة الدلالة التي تركتها الاستراتيجيات المختلفة، فإنها نقلت الولايات المتحدة، من قوة تحيط بها، وتسعى قوة أخرى إلى منافستها، إلى قوة يتحسب الآخرون لأي فعل قد تبادر إليه أو أي سياسة يمكن أن تثيرها. ومرد ذلك يكمن في نشاط مؤسسة الرئاسة، واختيارها المدخل المناسب؛ فالرئيس كلينتون أعطى الاقتصاد الأمريكي دفعة قوية جداً، وحقق فائضاً في الميزانية الأمريكية قُدر عام ٢٠٠٠ بـ ٢٣٦ مليار دولار[٨٢]. أما الرئيس بوش الابن، فقد خطا في موضوع الإمكانات العسكرية والاستخبارية خطوة مهمة جداً، إذ سرع اعتماد مشروع الدرع الصاروخية والاستثمار فيه، ودخل في برنامج متقدم جداً لصنع الأسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية، وربط العالم بشبكة استخبارية واستراتيجية تكفل معرفة دقيقة بأوضاع كافة الأقاليم المحيطة؛ كما أردف هذا المشروع بعمليات واسعة لتطوير قدرات وإمكانات وزارة الدفاع[٨٣].

ومن المؤكد أن الشرق الأوسط كان المنطقة الأبرز في استراتيجيات الإدارة الأمريكية في الفترة موضوع الدراسة؛ فهذه المنطقة شهدت أحداثاً جساماً، أهمها استمرار الصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي لم تحسم اتفاقيات السلام قضاياه، كما تجذرت مسألة الاختلالات الداخلية الناجمة عن زيادة معدلات الفقر والافتقار إلى الحريات السياسية والشرعية لأنظمة الحكم، التي انتهت بدعاوى إعادة صياغة التوازنات الإقليمية، فضلاً على مطالب إيران بامتلاك القدرات النووية مقابل افتقار العرب إلى دور واضح[٨٤]. ونتيجة تطورات أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، سعت الولايات المتحدة إلى طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير عام ٢٠٠٤، وإلى إعادة صياغة المنطقة كلها، مركزة بذلك على فكرة أن أوضاع الصراع العربي ـ

= الثلثين لتأكيده محدودة. في هذه التطورات، انظر: الحسيني، «البيت الأبيض والكونغرس: حرب قوانين باردة من طراز خاص،» ويحيى عبد المبدي، «تحديات الكونغرس (الديمقراطي) الجديد،» تقرير واشنطن، العدد ٩٠ (٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=550>.

(٨٢) انظر: سكونز [وآخرون]، «الإنفاق العسكري،» ص ٤٧٨ ـ ٤٧٩.

(٨٣) ومن بينها زيادة الإنفاق الدفاعي، إعادة هيكلة وزارة الدفاع، إعادة صياغة التفكير الاستراتيجي بشأن أدوار وزارة الدفاع في الاستراتيجية الأمريكية، إعادة النظر بشأن متطلبات المرحلة الراهنة والقادمة. انظر مثلاً: كاظم، «برامج الدفاع التكنولوجية الأمريكية للعقدين القادمين».

(٨٤) عبد الحفيظ محبوب، «أين الدور العربي من التقسيم الوظيفي الإقليمي الجديد في المنطقة؟،» **آراء حول الخليج**، العدد ٢٣ (آب/ أغسطس ٢٠٠٦)، ص ٨٢ ـ ٨٤؛ أحمد ثابت، «النزعة الإمبراطورية الأمريكية وإعادة هيكلة الوطن العربي،» **شؤون عربية**، العدد ١٢٣ (خريف ٢٠٠٥)، ص ٦٨ ـ ٧٢، وعبد المنعم سعيد، «سياسة أمريكية جديدة في الشرق الأوسط،» **الشرق الأوسط**، ٢٣/ ٨/ ٢٠٠٦، <http://www.asharqalawst.com/leader.asp?section=3&issue=10172&articli=385763>.

الإسرائيلي يجب أن تنتهي، وأن القناعات لا بد من أن تركز على تغيير ثقافي شامل في المنطقة[٨٥].

وإجمالي الاستراتيجية الأمريكية إزاء المنطقة تتعلق بأربعة متغيرات؛ ثلاثة منها خارجية، ومتغير واحد فقط له صلة بأوضاع الولايات المتحدة الداخلية. وهذا يعني أن الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة تصوغها إلى حد كبير قوى بعيدة عن تأثير مصالح الولايات المتحدة الداخلية، وهي[٨٦]:

ـ الشركات النفطية.

ـ المجمع الصناعي ـ العسكري.

ـ تنامي عناصر ومكونات القوة لدى القوى الأخرى الكبرى المنافسة[٨٧].

ـ الخشية من تنامي ظاهرة ازدياد معدلات العنف العابر للحدود، الذي يجد قاعدته في المنطقة العربية[٨٨].

هذه المعطيات تفيد بأن الاستراتيجية الأمريكية محكومة إلى حد بعيد بمتغيرات خارجية في صنعها، بمعنى أنها محكومة بمتغيرات ذات تماس مع مصالح الولايات المتحدة الخارجية. ولما كانت هذه المتغيرات لا تؤثر مباشرة في الداخل الأمريكي إلا بقدر تعلقها بالأمريكيين، حيث إن دافع الضرائب الأمريكي

---

(٨٥) مظلوم، «الشرق الأوسط في الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية،» ص ١٥١ ـ ١٥٨، وAnthony H. Cordesman, «Beyond Anger and Counterterrorism: A New Grand Strategy for US and Arab Relations,» Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington DC, 13 September 2004, pp. 2-13.

(٨٦) انظر مثلاً: أحمد منيسي، «أمريكا والشرق الأوسط في ولاية بوش الثانية،» **شؤون خليجية**، العدد ٤٠ (٢٠٠٥)، ص ١١ ـ ٢٠، وهشام سلام، «السياسة الأمريكية تحت المنظار في المؤتمر السنوي لمعهد الشرق الأوسط،» تقرير واشنطن، العدد ٣٢ (١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥)، <http://www.taqrir.org/ showarticle.cfm?id = 196>.

(٨٧) ويشير أستاذ النزاعات الدولية مايكل كلير في مجلة *Nation* عدد حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ إلى «أن الاستراتيجية الأمريكية ضد العراق أريد بها السيطرة على منطقة يزداد التنافس الدولي عليها». انظر: أحمد سليم البرهان، «الشرق الأوسط إعادة التفكير،» **مجلة الفكر**، العدد ٢١ (شتاء ٢٠٠٥)، ص ٦ ـ ٩، و«تقرير CIA: نشوء القوى ـ المشهد السياسي،» ترجمة منار إبراهيم، **مجلة الفكر**، العدد ٢١ (شتاء ٢٠٠٥)، ص ٢٦ ـ ٣٧.

(٨٨) فالي نصر، «الجماعات السياسية والأهلية الجديدة وأطوارها في الشرق الأوسط المضطرب،» **الحياة**، ١/ ٨/ ٢٠٠٦، <http://www.daralhayat.com/culture/media/08-2006/item-20060801-cadeae81-coa8-loed-004c/story/htm>.

وينتهي الكاتب إلى أن الولايات المتحدة أسهمت في ظهور حراك جديد في المنطقة بفعل تأثيرها، الذي ربما لا ينتهي إلى إنشاء نظم ديمقراطية بقدر ما ينتهي إلى صعود نظم متنافرة.

هو المحمول الأساس لميزانية الدولة؛ فإن سيطرة مؤسسة الرئاسة على صنعها تبدو أمراً طبيعياً.

ثانياً: أداء مؤسسة الرئاسة، بناء أنموذج تحليلي لدور المؤسسة في صنع الاستراتيجيات الأمريكية

من الصعب الوقوف عند قياسات رياضية لظاهرة سياسية ومعرفة تأثير القوى السياسية فيها. والشيء الذي لا بد من الانتباه له هو أن التفاعل الذي نحن بصدده لا يأخذ نمطاً خطياً ثابتاً في التأثير في مختلف المراحل الزمنية وفي مختلف الأقاليم. وحجم التأثير والنمط غير الخطي للتفاعل يقودان إلى نتائج يصعب قياسها. وكل ما نستطيع عمله هنا هو تقدير مدى مراعاة الاستراتيجية لمطالب القوى المؤثرة في صنعها، ومدى قدرة مؤسسة الرئاسة على تجاوز أو إقناع المؤسسات الأخرى بجدوى ومبررات اعتمادها، بمعنى أن تركيزها سيكون منصباً على الاستنباط.

والمتغيرات التي اعتمدناها هنا عديدة ومنها:

ـ المكانة الدولية للقوة الأمريكية.

ـ تبعية الولايات المتحدة في مجال الموارد وأبرزها الطاقة[(٨٩)].

ـ نمط التعامل مع القوى الدولية المنافسة[(٩٠)].

ـ الإنفاق العسكري الأمريكي، ومدى توافر القدرة على استخدام القوة العسكرية دولياً.

---

(٨٩) قررت الولايات المتحدة بموجب استراتيجية الإدارة المعلنة من قبل الرئيس بوش (خطاب حال الاتحاد ٢٠٠٦) وضع برنامج لتقليص اعتمادها على نفط المنطقة العربية وبنسبة ٧٥ بالمئة حتى العام ٢٠٢٠، وزيادة الاستثمار في موارد الطاقة الأخرى. للمزيد انظر: «President Bush Delivers State of the Union Address, State of the Union 2006,» <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2006/01/2006013/-10.html>, and Paul Gallagher, «Why America Need to Build Nuclear Power Plants-Fast,» *Executive Intelligence Review* (EIR) (29 September 2005), pp. 46-49.

إذ يشير الكاتب إلى أن الطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقة النووية أمريكياً ارتفع من ٦٣٠ جيغاواط عام ١٩٩٤ إلى ٧٩٠ جيغاواط عام ٢٠٠٤، ووضعت مخططاً لبناء ٦٠ مشروعاً جديداً حتى العام ٢٠١٠، و٦٠٠٠ مشروع نووي العام ٢٠٥٠.

(٩٠) انظر مثلاً: منعم العمار، **نحو عالم متعدد الأقطاب: التآلفات الاستراتيجية بين القوى الدولية الكبرى وأثرها في بناء هيكلية النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين**، دراسات استراتيجية؛ ١٦ (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠١)، ص ٧٨ ـ ٨٢.

ـ الاستقرار السياسي في العملية التشريعية وسيادة القانون وفاعلية نظام الفصل بين السلطات.

ـ فاعلية مؤسسة الرئاسة.

ـ فاعلية البنى التنظيمية الأخرى، ولا سيما جماعات المصالح الصناعية والمالية والفكرية. . . والمسألة المهمة هنا هي تحديد دقيق لتفاعل القوى والمتغيرات المؤثرة كافة في ما بينها بشكل كلي، وبين كل متغيرين بشكل منفرد، محاولةً للوصول إلى أسباب النتيجة الإجمالية التي أدت بمؤسسة الرئاسة إلى اعتماد الاستراتيجية المعنية. كما يتطلب ذلك التحليل ملاحظة حجم التغيير الذي طرأ على أدوار تلك المؤسسة في صنع الاستراتيجيات الأمريكية.

وما تقدم يتطلب ابتداء تحديداً للقوى والمتغيرات المؤثرة في صنع الاستراتيجية الأمريكية، ومن ثم بيان العلاقات المتبادلة في ما بينها، لنصل إلى تحديد القوى والمتغيرات المركزية المتحكمة في تحديد الاتجاهات العلمية لاستراتيجية الولايات المتحدة.

وقد وصلنا إلى النتيجة الآتية:

هناك قوى عديدة تؤدي أدواراً متباينة بحسب الزمان والإقليم ونوع القضية/الموقف/الظاهرة السياسية، في التأثير والإسهام في صنع استراتيجيات الولايات المتحدة الدولية المختلفة، بعضها داخلي وبعضها الآخر خارجي، كما سبق شرحه.

وهذه القوى هي:

ـ **مؤسسة الرئاسة**، وهناك قوى عديدة تندرج في إطارها؛ إذ إن النظام في الولايات المتحدة رئاسي، إلا أننا ركزنا على خمس منها (البيت الأبيض، البنتاغون، الخارجية، مجلس الأمن القومي، وكالة الاستخبارات المركزية).

ـ **السلطة التشريعية** وتضم مجلسي الشيوخ والنواب.

ـ **السلطة القضائية** وتضم المحكمة العليا.

ـ **المؤسسات والقوى الأمريكية غير الرسمية** التي تضم مجموعات عدّة من القوى، كما سبق وأشرنا إليها.

ـ **القوى الدولية المؤثرة**، ومن أبرزها: الأمم المتحدة، والمنظومة الغربية، والقوى المنافسة: روسيا والصين، والوطن العربي والعالم الإسلامي. وتمثل

متغيرات المجموعات الأربع الأولى المتغيرات الداخلية، بينما تمثل المجموعة الخامسة المتغيرات الخارجية.

ومن البديهي القول إن القوى والمتغيرات قد تفاعلت في ما بينها، وأثر كل منها في غيره، وتأثر بغيره. وقد تباين نمط التأثير والتأثر من متغير إلى آخر، فأحياناً كان التأثير أو التأثر سلباً، وأحياناً أخرى إيجاباً، لذلك ما يحكم الموقف هو محصلة التأثير المتبادل. وهذا يتطلب منا ملاحظة علاقات التأثير على أساس تفتيت المتغيرات ثم تحديد الآثار المتبادلة بين المتغيرات الفرعية. ومن بين علاقات التأثير والتأثر مثلاً، أن مؤسسة الرئاسة لا تستطيع تنفيذ إجراءات حرب إلا بعد الحصول على موافقة الكونغرس الأمريكي.

وكذلك لا تستطيع مراكز الأبحاث والمعاهد المتخصصة إقناع الإدارة الأمريكية بكيفية التعامل مع البيئة الدولية، ما لم يكن هناك تقبل واقتناع من تلك الإدارة بالأدوار التقنية التي تؤديها تلك المراكز والمعاهد. . . لكننا ملزمون بدراسة كل ذلك. وننوه أن ما انتهينا إليه من معطيات هو من باب الاستنباط والملاحظة والتحليل، ولا سيما أن قبول النتائج في العلوم السلوكية، ومنها علم السياسة، لا يجابه الإلزام على طول الخط. إذ قد يتوصل باحث غيرنا إلى نتائج مقاربة أو مختلفة عنا، بحسب تقنية التحليل والمستحصل من المعلومات المستجدة. بمعنى أننا قد قمنا بناءً على ما سبق بتحديد التفاعل بين المتغيرات السابقة، وتحديد أيها أكثر تأثيراً أو تأثراً بغيره، وذلك يتطلب منا تشخيص علاقات التأثير والتأثر بين المتغيرات والقوى المؤثرة في صنع الاستراتيجيات الأمريكية عن طريق استعراض قيمة ومكانة كل مؤسسة أو قوة في ذلك.

ـ البيت الأبيض

تحكمت بهذا المتغير مجموعة من العوامل، مثل تصورات القيادة السياسة الأمريكية لنمط تفاعلات النظام الدولي، وكيفية إدارة هذا النظام، وطبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وباقي الدول والمؤسسات.

وفي ما يتعلق بتصورات القيادة السياسية الأمريكية لنمط تفاعلات النظام الدولي ولكيفية إدارة هذا النظام، يلاحظ أننا هنا أمام ثلاثة أنماط من التصورات[٩١]. ففي

---

(٩١) انظر مثلاً: «تشريح السياسة الأمريكية،» **الحياة**، ١٤/٨/٢٠٠٦، <http://www.daralhayat.com/opinion/08-2006/Item-200608/3/story.html>.

عهد الرئيس بوش الأب، ساد تصور مفاده أن الولايات المتحدة خرجت منتصرة من الحرب الباردة، وأن عليها التزاماً إخلاقياً نحو بلورة مسار لنظام دولي جديد، ابتدأته بأحداث أزمة وحرب الخليج ١٩٩٠ ـ ١٩٩١. أما في عهد الرئيس كلينتون، فقد ارتأى البيت الأبيض ضرورة تصحيح المسار السابق والتركيز بدلاً منه على الخيارات الاقتصادية. وعلى خلاف المرحلة السابقة، حيث أدت الرئاسة أدواراً مهمة في السياسة الدولية، فإن أمر السياسة الخارجية قد ترك في عهد كلينتون فسحة واسعة أمام وزارة الخارجية لترتيبه. واتجه البيت الأبيض إلى تشكيل مجلس أمن اقتصادي على غرار مجلس الأمن القومي[٩٢].

أما عهد الرئيس بوش الابن، فيعد تحولاً بالقياس إلى المراحل الأخرى؛ فقد تبنى البيت الأبيض الأسلوب التدخلي الواسع، وطرح استراتيجية الحرب الاستباقية، بمعنى تقويض أية حالة تعدّها الولايات المتحدة تهديداً صريحاً أو كامناً لأمنها القومي أو لمصالحها[٩٣].

وفي ما يتعلق بطبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة والدول والمؤسسات الدولية الأخرى، فقد ظلت العلاقات بين الولايات المتحدة والآخرين منذ انتهاء الحرب الباردة تراوح ضمن النطاق الآتي: الولايات المتحدة ستعمل مع الحلفاء أو في إطار متعدد الأطراف، إلا أنها ستلجأ إلى العمل المنفرد عند الضرورة[٩٤].

وإذا ما وقفنا على حالات رجوع الولايات المتحدة إلى المنظمات الدولية، أو الإطار المتعدد الأطراف، سنلاحظ الآتي:

ـ استطاعت الولايات المتحدة، وبفعل شدة أحداث مابعد الحرب الباردة، استجماع إرادة دولية للتعامل مع أحداث أزمة الخليج ١٩٩٠، إلا أنها بدأت تفقد تلك الإرادة وذلك الإجماع بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٦، وبلغ الأمر ذروته بين عامي

(٩٢) La Rouche, «President Clinton's Foreign Policy Revolution,» pp. 71-72.

(٩٣) Akio Watanabe, «A Continuum of Change,» *Washington Quarterly*, vol. 27, no. 4 (Autumn 2004), pp. 138-145, and «The National Security Strategy of the U.S.A, September 2002,» pp. 1-3. <http://www.whitehouse.gov/asc/nss.pdf>.

(٩٤) مثلاً في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ صرح ريتشارد هاس، المدير السابق لمكتب التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية: «إن نزعة التمسك إلى حد التشدد بالتحرك المتعدد الأطراف ستكون جوهرية... (وأضاف) إننا نستطيع وسنسلك منفردين حينما يكون ضرورياً. إن حقنا في الدفاع عن أنفسنا ليس موضع تساؤل». نقلاً عن: هدسون، «مأزق امبريالية: إدارة المناطق الجامحة،» ص ٣٩ ـ ٤٠.

٢٠٠٠ و٢٠٠٢ عندما بدأت طروحات إنهاء العقوبات على العراق تتعزز[٩٥].

ـ استطاعت الولايات المتحدة الحصول على إجماع دولي في عمليات الصومال عام ١٩٩٢، إلا أنها ما لبثت أن انسحبت منه بفعل تدهور الأوضاع هناك.

ـ عملت، وفي إطار متعدد الأطراف، على رعاية اتفاقية مرجعية بين الفلسطينيين (والعرب) وإسرائيل، والبدء بمسيرة سلام نهاية عام ١٩٩١؛ وأريد بها إدماج إسرائيل ضمن المنطقة إذ تحققت بعدها ثلاثة اجتماعات لدول الصراع (مؤتمرات التنمية الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المغرب ١٩٩٤، وفي الأردن ١٩٩٥، وفي قطر ١٩٩٧)، إلا أن هذه اللقاءات التي حضرها ممثلون عن الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة والمنظمات المالية الكبرى، ما لبثت أن فشلت بسبب عدم تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي[٩٦].

ـ تعاملت الولايات المتحدة، وفي إطار متعدد الأطراف، مع المشكلة البوسنية عام ١٩٩٦، ثم سلمت الأمر إلى الاتحاد الأوروبي نهاية العام ٢٠٠٤.

ـ تعاملت في إطار حلف الأطلسي مع أزمة كوسوفو عسكرياً عام ١٩٩٩.

ـ دأبت في إطار تحالف استخباري واسع على التعامل مع أفغانستان عسكرياً وتغيير النظام فيها، ثم سلمت الأمر إلى حلف شمال الأطلسي.

ـ تدخلت في العراق في إطار تحالف محدود متعدد الأطراف، بعد أن عجزت عن الحصول على تفويض من الأمم المتحدة بذلك التدخل.

ـ ويلاحظ أن الولايات المتحدة عجزت عن التعامل منفردة[٩٧] مع أزمة

---

(٩٥) لذلك كانت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ضاغطاً واضحاً على كافة الدول والمنظمات لتقف موقفاً مسانداً للولايات المتحدة أو موقفاً لا يظهر معارضة صريحة لها. انظر مثلاً: خضر عباس عطوان، «وضع العرب في النظام الدولي: سياسات اندماج إيجابي أم سياسات دمج قسري؟،» **شؤون عربية**، العدد ١٢٧ (خريف ٢٠٠٦)، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٣.

(٩٦) انظر تقرير: «تشريح السياسة الأمريكية،» وحسين عبد العزيز، «الشرق الأوسط: ضحية تناقضات السياسة الأمريكية،» **الحياة**، ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٦، <http://www.daralhayat.com/opinion/09-2006/Item-20060924/story.html>

(٩٧) لا يعني العجز هنا الاستحالة، إنما ارتفاع تكلفة القيام بأي عمل منفرد ضد إيران، وهذا في الغالب من أدق المسائل في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية، إذ تقوم أولاً بتشكيل حساباتها ثم ترصد خيارات الحركة كإطار علم منفرد أو بمشاركة قوى أخرى، ثم ترسم خيارات الحركة والاستراتيجيات التنفيذية المباشرة. انظر مثلاً: Geoffrey Kemp and Ray Takeyh, «Iran's Elections and Options for the United States,» *Program Brief* (Nixon Center), vol. 12, no. 1 (2005).

البرنامج النووي الإيراني منذ العام ٢٠٠٤، ولم تستطع الحصول على موقف داعم وقوي عن طريق الأمم المتحدة، أو التحالف الغربي، الأمر الذي جعلها غير قادرة على تشكيل الفرصة المناسبة للعمل المنفرد تجاه إيران.

ويلاحظ أن البيت الأبيض قد تولت إدارته منذ العام ١٩٨٩ حتى العام ٢٠٠٦، مجموعتان من النخب:

الأولى تلك التي قادت الولايات المتحدة للفترة ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠، وكان جل تفكيرها اقتصادياً. وبرزت في هذه الفترة أدوار لجماعات الضغط و«اللوبيات»، ولوسائل الإعلام ولمراكز البحوث والدراسات، إذ ظهرت أبرز التنظيرات الأمريكية في أثنائها: نهاية التاريخ لفوكوياما عام ١٩٩٢، وصراع الحضارات لهانتنغتون عام ١٩٩٣، والدعوة إلى التهيئة لحروب القرن الحادي والعشرين لتوفلر...

أما المجموعة **الثانية**، فهي الفريق الذي تولى مهام دعم الرئيس بوش الأب ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢ ثم تولى أمر صنع وتنفيذ استراتيجيات الولايات المتحدة في زمن بوش الابن منذ العام ٢٠٠١. وقد أدت أدوار ضاغطة على إدارة كلينتون منذ العام ١٩٩٧، إلى التعامل مع إدارة النظام الدولي، وأزمة العراق عبر ما اصطلح على تسميته آنذاك بمشروع القرن الأمريكي الجديد[٩٨]. والواقع أن هذا الفريق حمل رؤية أيديولوجية وبرنامجاً يقومان في المقام الأول على ضرورة اللجوء إلى العمل الانفرادي واستخدام القوة العسكرية لإدارة النظام الدولي[٩٩].

ـ مؤسسات السلطة التنفيذية الأخرى

والواقع أن هذه المؤسسات تنفيذية واستشارية فنية في آن واحد، ويكاد موقفها يقترن بالإدارة السياسية للبيت الأبيض. فوزارة الخارجية كانت على الدوام الذراع الدبلوماسية التي تدعو إلى اعتماد خيار التعامل مع المؤسسات الدولية، وإلى اعتماد التعامل المتعدد الأطراف، والتقليل من مضار وسلبيات سياسات الإدارة الأمريكية.

= انظر أيضاً: حسن نافعة، «صفقة بين إيران والولايات المتحدة... هل هي احتمال وارد؟،» **الحياة**، ٣١/٥/٢٠٠٦، <http://www.daralhayat.com/opinion/08-2006/Item-20060530-8695476/bd/story.html>.

(٩٨) للتنويه، سبق شرح مشروع القرن الأمريكي الجديد في فصل سابق.

(٩٩) انظر مثلاً: برينو تيرتريه، «أربعة أعوام لتغيير العالم: استراتيجية بوش (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨)،» ترجمة قاسم المقداد، **مجلة الفكر** (دمشق)، العدد ٢١ (شتاء ٢٠٠٥)، ص ٢٦ ـ ٣٢.

أما البنتاغون، فقد كان أكثر الأجهزة الاستشارية والتنفيذية عرضة للتأثر بإجمالي الأحداث منذ عام ١٩٨٩؛ بمعنى أن انتهاء الحرب الباردة ولد ضغطاً على طبيعة مهام الآلة العسكرية الضخمة وانتشارها العالمي وإنفاقها الواسع.

وأدت التبريرات المختلفة، من قبيل إيجاد عدو متمثل في الإسلام، والإرهاب. . .، إلى استمرار إنفاقها وانتشارها العسكريين، بل تركز اتجاه المحافظين نحو عسكرة المجتمع الأمريكي وزيادة أدوار العسكريين في الحياة السياسية والسعي إلى تطوير أداء وفاعلية هذه المؤسسة بشكل مستمر(١٠٠).

وعلى خلاف مرحلة بيل كلينتون، إذ كانت أدوار هذه المؤسسة أقرب إلى التنفيذية، فإن أدوارها في مرحلة الرئيس بوش كانت سياسية، نتيجة سيطرة المحافظين الجدد على البنتاغون، ممثلين بدونالد رامسفيلد وريتشارد بيرل وبول وولفويتز. . .

وأسباب اتجاه الإدارة نحو تعظيم الدور السياسي للعسكريين ترجع إلى الآتي(١٠١):

ـ ضعف إدارة الرئيس بوش الابن، وتعويله على الفريق المساعد للرئيس بوش الأب؛ وكان أغلبه من المحافظين الداعين إلى الاعتماد على الآلة العسكرية في فرض رؤاهم على النظام الدولي.

ـ نجاح المحافظين في إثارة انتباه الرأي العام الأمريكي إلى متغير الأمن والتهديد الإرهابي، وأن ذلك يحتاج إلى دعم المؤسسات العسكرية والأمنية.

ـ أدت تداعيات أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وردة الفعل الأمريكية، إلى تحقيق أقصى قاعدة ضبط للقوى المنافسة، وانخراطها في عملية تبادل للمعلومات الاستخبارية والتعاون مع الجانب الأمريكي.

ويكاد يكون من الصعب الوقوف على رأي في ما يتعلق بتقييم تدخل

---

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٣٢، وكوندوليزا رايس، «ما الذي تغير في السياسة الأمريكية منذ هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر؟،» **الحياة**، ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٤، <http://www.daralhayat.com/opinion/10-2004/story.html>.

انظر أيضاً: دوف زاخيم، «تحقيق التغيير السياسي البعيد الأمد في الشرق الأوسط،» **الحياة**، ٢٤/ ٤/ ٢٠٠٥، <http://www.daralhayat.com/opinion/4-2005/story.html>.

(١٠١) تيرتريه، المصدر نفسه، ص ٣٣.

مؤسسة الدفاع في صياغة استراتيجية الولايات المتحدة، فالولايات المتحدة كانت ومنذ بدء خروجها من عزلتها دائماً بحاجة إلى عدو تبرر (بسببه) إنفاقها العسكري وانتشارها واستراتيجياتها التدخلية. والدفاع هو أحد الميادين التي يحقق عبرها الرؤساء الأمريكيون ذواتهم أو يدعمون بأفعالهم عن طريقها إنجازاتهم الداخلية. كما إن فيها فرصاً أكبر للتحرر من ضغوط الكونغرس الأمريكي.

ـ مجلسا الشيوخ والنواب

ولهما وفق الدستور صلاحية تعطيل قرارات الرئيس (وتحديداً عبر ضاغط الميزانية) وتفويض صلاحية إعلان الحرب... وتبقى عمليات الشد والجذب بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية على أشدها في النطاق الداخلي. أما في الشأن الدولي، فإن ما تقدم لا ينفي أن الكونغرس أو أحد مجلسيه قد يضغط على الإدارة عبر إصدار تشريع للتعامل أو وقف تعامل، أو تخصيص أو حجب إنفاق. إلا أنه لم يحدث تعارض واسع بين الرئيس والكونغرس في الأعمال الاستراتيجية وفي السياسة الخارجية. فغالباً ما يخضع الكونغرس، وكما بينّا في عرض الفصلين السابقين، لتأثير متغيرات جانبية كبيرة:

ـ أسلوب الصفقة لتمرير القوانين مع البيت الأبيض.

ـ قوة شخصية الرئيس، ومدى وجود أغلبية برلمانية كافية لتمرير تشريع أو عدم عرقلته.

ـ ابتزاز البيت الأبيض أعضاء الكونغرس عبر إثارة الرأي العام ضدهم وتهديدهم بعرقلة عملية انتخابهم عن طريق إثارة عواطف الشعب الأمريكي في مسائل الإرهاب، الأمن...

ـ تأثير جماعات المصالح، مثل جماعات الضغط، المجمع الصناعي ـ العسكري، الشركات النفطية... وكلها لها علاقة ومصالح بالسلطتين التنفيذية والتشريعية في آن واحد.

ـ المحكمة العليا

السلطة القضائية في الولايات المتحدة هي الحكم النهائي الذي لا تستطيع مؤسسة الرئاسة تجاوزه. وعلى الرغم من أن الإدارة قليلة التّماس مع المحكمة العليا، ولا سيما في المسائل الاستراتيجية التي يقحم فيها الداخل، إلا أن الإدارة الأمريكية حاولت عبر زج معتقلي حرب أفغانستان في سجن خارج الأراضي

الأمريكية تفادي تطبيق القانون الأمريكي عليهم(١٠٢). وطبقاً لقانون مكافحة الإرهاب الصادر عام ٢٠٠١، فإن للرئيس دستورياً الحق في تنفيذ إجراءات تضمن الحفاظ على حياة الأمريكيين. إلا أنه لوحظ قيام المحكمة العليا في ١٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ بإبطال مشروعية قرار الرئاسة بالتنصت على مكالمات واتصالات المواطنين تحت ذريعة مكافحة الإرهاب الذي اتخذ بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وطالبت بضرورة إصدار قرار قضائي لكل حالة تتطلب ذلك لإبداء السماح بالتنصت ومراقبة اتصالات ذويها. كما سبق لها أن تعاملت مع مسألة معتقلي غوانتانامو نهاية العام ٢٠٠٥، وأقرت إجراء محاكمات لمتهميها(١٠٣).

ـ المؤسسات والقوى الأمريكية غير المكلفة رسمياً بصنع الاستراتيجية الأمريكية

لقد سبق أن ناقشنا القوى المؤثرة في صنع الاستراتيجيات الأمريكية؛ أما قدرتها على التأثير في غيرها، فهي متباينة، ومتراوحة بين قوى ذات تأثير مهم، كما في «لوبيات» المصالح ووسائل الإعلام، وقوى تقف عند الرأي الاستشاري عبر تقديم الدراسات، كما في مراكز الأبحاث والجامعات الأمريكية، وقوى رأيها ضعيف جداً، كما في الكنيسة، وقوى تباين تأثيرها في الرئاسة الأمريكية، كالمحافظين، بين ضعيف جداً في عهد كلينتون ثم قوي جداً في عهد بوش الابن(١٠٤).

ـ البيئة الدولية

ويبقى هذا المتغير الأضعف في التأثير في غيره من العناصر والقوى والتكوينات الصانعة لاستراتيجيات الولايات المتحدة، وهو الأكثر تلقياً أو هو المساحة الفعلية التي تنفذ الولايات المتحدة عن طريقه استراتيجياتها عليه. فروسيا

---

(١٠٢) انظر مثلاً، تقرير: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، «غوانتانامو: حكم بالمعاناة ووصمة العار مدى الحياة،» ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، <http://www.elpha.com-elpha web-politics-2006-10-183344.html>.

(١٠٣) انظر مثلاً، تقرير: منظمة العفو الدولية، «غوانتانامو: أرواح محطمة، تأثير الاعتقال إلى أجل غير مسمى على المعتقلين وعائلاتهم،» ١١ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، <http://www.amnest.org-library-index-engamr-150072006>.

(١٠٤) انظر مثلاً: ميشيل هدسون وسيف غباشي، «الاحتواء عبر القوة: استراتيجية لتوزيع الأدوار،» ترجمة سهام محمد الطريحي، **الزمان** (بغداد)، ١٨/ ٥/ ٢٠٠٦، ص ١٥، وجنكيز شاندار، «تيار السياسة الأمريكية الجديدة قريب من تركيا،» **الحياة**، ١٥/ ١١/ ٢٠٠٦، <http://www.daralhayat.com/culture/media/11-2006/Item-20061114-e745217f/story.html>.

والصين مثلاً أدتا أدواراً ضابطة لمدى جنوح الاستراتيجية الأمريكية في فرض تطبيقات الأحادية القطبية عالمياً(١٠٥). ففي عهد الرئيس كلينتون، إذ اضطر هذا الأخير (وبعد فرض الولايات المتحدة والمجتمع الغربي عموماً عقوبات على الصين عام ١٩٨٩ بسبب أحداث ساحة ميدان تيان آن من)، إلى زيارة الصين عام ١٩٩٨، والتوقيع على اتفاق شراكة معها، وكذلك فعل مع روسيا، وكان مدفوعاً بتقليل رغبة تلك القوى في منافسة الولايات المتحدة. أما الرئيس بوش الابن، فإنه مارس في عهده سياسة ابتزاز واضحة ضد القوتين، عبر إحداث سباق هائل من التسلح عبر دعم برنامج الدرع الصاروخية وإعادة الاتفاق على معاهدة «ستارت ٢» (Start 2) في آذار/مارس ٢٠٠٢؛ إذ خفضت قدرة روسيا النووية إلى نحو ١٢٣٠ رأساً نووياً و١٣٥٠ قذيفة نووية تكتيكية، وزادت إنفاق الولايات المتحدة الدفاعي حتى وصل إلى ٤٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٤، أي حوالى نصف الإنفاق العسكري العالمي(١٠٦).

وكان أبرز المتأثرين باستراتيجية الولايات المتحدة في عهد إدارة كلينتون دول المنظومة الغربية، ولم تسعفها في ذلك قرارات مؤتمرات الأطلسي، وأبرزها ما انتهى إليه الحلف في قمة واشنطن ١٩٩٩ من قبول استراتيجية جديدة وسّعت مهام الأطلسي إلى ما وراء حدوده الجغرافية التقليدية، ليكون شرق أوروبا والبلقان وآسيا الوسطى والشرق الأوسط من ضمن المجالات التقليدية لعمل الحلف في حالة بروز تهديدات لمصالح دول الأعضاء. كما قبلت خطة توسيع العضوية التي زيدت لاحقاً بحلول العام ٢٠٠٤ بـ ٩ أعضاء جدد. المهم هنا أنه قد بدأ حدوث تباعد في العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا ظهرت ملامحه في التدخل الأمريكي في العراق عام ٢٠٠٣ عندما وقفت ألمانيا وفرنسا ضد حصول الولايات المتحدة على إجماع داخل مجلس الأمن على قرار الحرب(١٠٧).

أما في ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، فيلاحظ على دولها تعاونها غير

---

(١٠٥) Wu Xinbo, «The Promise and Limitations of a Sino-U.S. Partnership,» *Washington Quarterly*, vol. 27, no. 4 (Autumn 2004), pp. 116-124, and

فيكتور ليتوفكين، «الدفاع الروسي المضاد للصواريخ ينتظر انتهاء مفعول ستارت ـ ٢،» **الحياة**، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٧، <http://www.daralhayat.com/culture/media/02-2006/Item-20060227-043b7233/story.html>.

(١٠٦) انظر مثلاً: سكونز [وآخرون]، «الإنفاق العسكري،» ص ٤٧٠ ـ ٥٠١.

(١٠٧) Rob de Wijk, «European Military Reform for a Global Partnership,» *Washington Quarterly*, vol. 27, no. 1 (Winter 2003-2004), pp. 197-199.

المحدود مع استراتيجيات الولايات المتحدة في خفض نسبة التوتر والصراع ضمن المنطقة، بدءاً باتفاقيات مدريد ١٩٩١ المتضمنة مسارات التسوية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي التي آلت إلى:

ـ قبول العرب إدخال إسرائيل في سلسلة منتديات اقتصادية سميت بـ «مؤتمرات التنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

ـ توقيع اتفاق سلام مع الأردن.

ـ توقيع اتفاق غزة وأريحا بين الفلسطينيين وإسرائيل عام ١٩٩٣.

ومع قبول بعض العرب بخارطة الطريق عام ٢٠٠٤ منهاجاً لحل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وقبولهم بتغيير النظام في أفغانستان وفي العراق؛ طالبت الولايات المتحدة قوى المنطقة بعدها بضرورة إجراء سلسلة إصلاحات (هيكلية) في مسائل عدة (نظم الحكم، نظم التعليم، الحرية الاقتصادية)، بهدف القضاء على ما تسميه الولايات المتحدة بؤر الإرهاب في المنطقة(١٠٨).

يشير كل ذلك إلى أن المنطقة كانت متلقية لاستراتيجيات الولايات المتحدة واستخدمت في أحيان عديدة مبرراً لصياغتها.

ومن الملاحظات السابقة، استخلصنا نتيجتين:

الأولى أنه في عهد الرئيس كلينتون، كان أكثر المتغيرات تأثيراً في رسم الاستراتيجية الأمريكية هو مجلس الأمن القومي؛ أما في عهد الرئيس بوش الابن، فإن أكثر المتغيرات تأثيراً هو الرئيس نفسه.

والنتيجة **الثانية** تتعلق بدرجة التأثر بالمتغيرات الأخرى، حيث يلاحظ أنه في عهد الرئيس كلينتون، كان الرئيس هو ذاته الأكثر عرضه للتأثر؛ أما في عهدي الرئيسين بوش الأب والابن، فإن البيئة الدولية هي الأكثر من غيرها عرضة للتأثر.

وعلينا هنا أن نتذكر أن للرئيس دوراً مهماً في السياسة الدولية، أكبر منه في السياسات الداخلية، بدءاً من حق الاستخدام السياسي للقوات المسلحة خارج الحدود، إلى توقيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية وإدارة العلاقات

---

(١٠٨) انظر مثلاً: رفعت لقوشة ومشهور إبراهيم أحمد، «في الذكرى الرابعة لأحداث ١١ سبتمبر والحروب الاستباقية: أمن الخليج، إلى أين؟،» **شؤون خليجية**، العدد ٤٠ (٢٠٠٥)، ص ٢٦ ـ ٢٩.

الخارجية... إلخ، إلا أن أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ زادت من أدواره وصلاحياته الداخلية، وأسند ذلك بالقانون PATRIOT Act أو ما عرف بقانون مكافحة الإرهاب الذي أصدره الكونغرس. وكان من نتائجه كذلك أن تقلصت رقابة السلطة التشريعية على الرئيس في الأمور الخارجية. قبل البدء العملي بإجراء مراجعة عليه نهاية ٢٠٠٥، حيث عاد التوازن نسبياً في علاقات السلطتين التشريعية والتنفيذية[١٠٩].

وعموماً، إن التوسع الكبير الذي حصل لسلطات الرئيس في صنع الاستراتيجيات يعود إلى:

ـ الصلاحيات الدستورية التقليدية، والاستثناءات بتوسيع الصلاحيات بفعل بعض القوانين التي رافقت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر.

ـ محاولة الرؤساء الحصول على دعم شعبي مضاعف عبر إنجاز سياسي خارجي.

ـ اعتماد الاستراتيجيات الدولية للحصول على صلاحيات مضافة.

ـ النظر إلى أن هذا التوسع بوصفه لا يعد تجاوزاً على صلاحيات السلطات الأخرى.

ويمكن تلخيص أداء مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية في الأعوام ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٦، على النحو الآتي:

اقتصادياً: القوى المؤثرة في صنع استراتيجية الولايات المتحدة هي «لوبيات» المصالح والشركات الصناعية ـ العسكرية والشركات النفطية والبيئة الدولية. وقد دأب الكونغرس منذ سبعينيات القرن الماضي، وبغية تسهيل أمر التعامل مع المسائل الاقتصادية، على منح الرئيس إجراءات تشريعية لتسهيل عقد وتطبيق الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى.

وما إن تنتهي أية مفاوضات تجارية، يصوغ الرئيس مشروع قانون يقدم آلياً إلى الكونغرس، الذي عليه في غضون مدة قصيرة إنهاء الإجراءات كافة في شأن مشروع القانون، مع عدم إدخال تعديلات على مشروع القانون المقدم بوساطة

(١٠٩) يحيى عبد المبدي، «الكونغرس يبحث أمن أمريكا في القرن ٢١،» تقرير واشنطن، العدد ٩٨ (٣ آذار/ مارس ٢٠٠٧)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=597>.

الرئيس، وذلك لزيادة ثقة الدول الأخرى في عدم حصول تعارض بين الكونغرس والرئيس. وقبل ذلك، يكون الكونغرس على علم بتفاصيل المفاوضات الاقتصادية كافة، التي أفضت إلى ذلك الاتفاق ومن ثم مشروع القانون[١١٠].

عسكرياً: وتتضمن المسائل قيد النقاش التي تتعلق بنشر القوات؛ مستوى الإنذار في القوة النووية؛ مستوى الدفع باتجاه التطور التقني العسكري؛ نسبة الإنفاق الدفاعي؛ مبيعات الأسلحة، عقد اتفاقيات عسكرية مع الدول الأخرى... وبشأن تنظيم الصلاحيات والأدوار في هذا الجانب يلاحظ الآتي:

- الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية.

- للرئيس حق استخدام القوات خارج الحدود.

- سلطة إعلان الحرب مقرة دستورياً ضمن صلاحيات الكونغرس.

- العمليات العسكرية الأخرى (دون مستوى إعلان الأمة الحرب) منظمة بقانون سلطات الحرب لعام ١٩٧٣، الذي يفرض على الرئيس التشاور مع الكونغرس قبل إرسال أو تجميع قوات قتالية، وسحب هذه القوات في غضون شهرين إذا صوت الكونغرس على ذلك. ووضع هذا القانون كما سبق بيانه، ليعطي الكونغرس صلاحيات للرئيس في القيام ببعض الأعمال العسكرية التي لا تستوجب دخول الأمة كلها في أعمال حربية ضد دول أخرى دون إجراء تشريعي مسبق، وفي الوقت نفسه يحدد الحالات التي لا يجوز للرئيس التصرف فيها عسكرياً دون إجازة تشريعية مسبقة.

وعلى الرغم من أن الدستور الأمريكي قد حدد صلاحيات عامة لكل المؤسسات الدستورية، إلا أن السلطة التنفيذية ممثلة بمؤسسة الرئاسة لها طرقها في التدخل والتأثير وتوسيع الصلاحيات عبر أربعة أساليب رئيسية:

- اقتراح القوانين عن طريق خطاب أمام الكونغرس، وللرئيس أكثر من خطاب أمام الكونغرس، أهمها خطاب حالة الاتحاد.

- الرسائل التي يوجهها الرئيس بوساطة أعضاء من حزبه في الكونغرس التي تحوي مضمون تشريع معين.

---

(١١٠) Louis Fisher, *President and Congress; Power and Policy* (New York: Free Press, 1972), p. 137.

ـ تعطيل تشريع الكونغرس وفق الدستور عبر نقضه، ولا يمكن للكونغرس تمريره إلا عبر الحصول على تصويت داعم بنسبة الثلثين.

ـ المساومات مع الكونغرس، وتتناول واحدة أو أكثر من الآتي: صفقة تشريعات؛ تعيين كبار الموظفين الحكوميين من سفراء أو وزراء...؛ تعيين القضاة؛ تصديق المعاهدات...

إن أسلوب تعامل الإدارة الأمريكية مع طلب تفويض السلطات، هو جزء من استراتيجية يتبعها صناع القرار في الولايات المتحدة. ففي حال الرئيس بوش الابن، كانت الرؤى قد استقرت لدى الإدارة على تبنّي الأسلوب الوقائي ليحل محل سياسة الردع والاحتواء؛ إذ تطبق هذه الاستراتيجية لتحقيق هدفين:

الأول ظاهر، ويتمثل في الدفاع عن مصالح أمن الولايات المتحدة أينما وجد تهديد أو شك في وجود تهديد لمصالح وأمن الولايات المتحدة.

والثاني باطن، ويتمثل في توسيع هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي بالوسائل المتاحة كافة، وأبرزها الأدوات العسكرية.

وساعدت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على ظهور هذه الاستراتيجية إلى العلن، حيث طبقت على أرض الواقع في أفغانستان باسم الحرب على الإرهاب، وفي العراق باسم البحث عن أسلحة الدمار الشامل.

والأهم من ذلك كله، صار الرئيس يطالب بشكل مباشر وغير مباشر بتفويضات تسمح له بتنفيذ استراتيجية من قبيل توسيع الصلاحيات، زيادة الإنفاق العسكري، إعادة الانتشار واعتماد سياسة التدخل، إعطاء المواقع الحساسة إلى اليمين المحافظ... تساعده في ذلك قدرته على اتخاذ القرارات السياسية الحاسمة، وكثرة الأجهزة الاستشارية والتنفيذية التي تمده بالمعلومات... علاوة على إثارة الأمريكيين في الداخل لتحديد موقفهم من مسائل الأمن القومي.

إن التاريخ السياسي للولايات المتحدة يشير إلى أن مركز القوة السياسية فيها غير مستقر، ويعتمد بالدرجة الأساس على قوة شخصية الرؤساء والزعماء والقادة السياسيين. وما الأحداث إلا ظروف طارئة تمكن القيادات السياسية من اعتلاء النفوذ والقوة.

إن الكونغرس الأمريكي وقوى الضغط غير الحكومية قلما تركوا للرئيس الأمريكي حرية اتخاذ القرار من دون تدخل، ومن ضمنه حرية تصميم واعتماد

استراتيجية قومية وإن كان عبر مداخل غير مباشرة، إلا أن هذا لا ينفي أهمية الدور الذي يؤديه الرئيس وقدرته الواضحة في اعتماد الاستراتيجيات، نظراً إلى المعلومات التي يتوافر عليها، وكثرة المؤسسات التي تمده بالرأي الاستشاري، وامتلاك وسائل ضغط على الكونغرس... لذلك، فإن مؤسسة الرئاسة، ممثلة بالرئيس، كانت وما زالت المكان الذي تفرض فيه الأوضاع وآليه صنع الاستراتيجيات نفسها وليس العكس.

وعليه، وإن كان الدستور الأمريكي لم يرسم بالتحديد الأدوار التي تتعلق بكل مؤسسة من مؤسسات الدولة الأمريكية في عملية رسم الاستراتيجية، فإن الواقع العملي أثبت حقيقة مهمة، وهي أن دور كل مؤسسة، ولا سيما المؤسستين التنفيذية والتشريعية، قد يزيد أو ينقص بحسب عوامل التأثير والتأثر التي تصطبغ بها كل مرحلة زمنية. فأحياناً يزداد دور مؤسسة الرئاسة في رسم الاستراتيجية على حساب ما أعطى الدستور من صلاحيات للسلطات الأخرى، إذ إن ظروف المرحلة تتطلب اصطفاف الجميع خلف الرئيس ومؤسسة الرئاسة.

على أن معطيات الواقع الذاتي للولايات المتحدة أثبتت بدرجة كبيرة، أنه منذ انتهاء الحرب الباردة، ازداد دور مؤسسة الرئاسة بشكل واسع في عملية صنع الاستراتيجية الأمريكية ـ مع الفارق بين رئيس وآخر ـ لأن معطيات الواقع الدولي وما صورته الولايات المتحدة على أنه تهديد لأمنها القومي ومصالحها العليا، جعل الشعب وممثليه يصطفون خلف مؤسسة الرئاسة وزعيمها ـ الرئيس الأمريكي ـ في إعطائه الحرية الواسعة في عملية رسم الاستراتيجية التي صورت على أنها المستقبل الأنجح لكي تبقي الولايات المتحدة على هيمنتها العالمية وكذلك لتواجه الأخطار الخارجية التي «أكدتها» أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر وصورتها الإدارة الأمريكية ـ خدمة لتسويق استراتيجياتها العالمية ـ على أنها قمة التهديد الذي سيصيب الشعب الأمريكي ورفاهيته وأمنه إن لم تواجهه الإدارة بحزم.

الفصل الثاني عشر

مستقبل دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية

أدت السياسات التي اتبعتها إدارة الرئيس بوش الابن، وما رافقها من أخطاء قاتلة عجت بها إدارة احتلال الولايات المتحدة في العراق، إلى تراجع شعبية الرئيس الأمريكي بدرجة كبيرة، وفقدان المصداقية في مؤسسة الرئاسة والوكالات أو المؤسسات الفرعية التابعة لها، ولا سيما الوكالات الاستخبارية التي أثبتت الوقائع بعد احتلال العراق حجم التردي الذي كانت تعاني منه، خصوصاً في طريقة الوصول إلى المعلومات الدقيقة التي يبنى على أساسها القرار السياسي والاستراتيجي. فأكذوبة أسلحة الدمار الشامل التي روجت لها أجهزة الاستخبارات الأمريكية، وهي الأكذوبة التي كانت الحجة الأساسية لشن الولايات المتحدة أكبر حرب وقائية في العالم، جعلت الشعب الأمريكي ينظر بعين الريبة إلى المعلومات و«الحقائق» التي تقدمها تلك الوكالات إلى الشعب الأمريكي.

وقد توضح هذا في آخر استطلاع أجري في الولايات المتحدة حول مدى ثقة الشعب بالمعلومات التي يقدمها له أعضاء الإدارة الأمريكية وضباط وزارة الدفاع، فكانت النتيجة أن أكثر من ٥٥ بالمئة لا يثقون بتلك المعلومات[١]، هذا فضلاً على ما أفضى إليه أداء الجيش الأمريكي، الذي فشل في تحقيق مهمات الحرب في العراق، من نتائج سلبية زعزعت ثقة الرأي العام في مؤسسة الرئاسة. والحقيقة الواضحة أن فقدان ثقة الرأي العام يعني طامة كبرى

(١) *Newsweek* (15 April 2007).

لمؤسسة الرئاسة في الولايات المتحدة، على أساس أن الشعب هو ذخيرة الرئيس في صراعه مع الكونغرس. وقد بدأت بالتأشير إلى ذلك الأمر بوضوح، السجالات العنيفة بين الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن، والأغلبية الديمقراطية في مجلسي الشيوخ والنواب حول مسألة تمويل القوات الأمريكية في العراق، وما رافقها من تشكيكات مؤثرة أبداها أكثر من عضو في الكونغرس حول جدوى الاستراتيجيات التي اتبعت في العراق، وأدت بمجملها إلى أن تتراجع نسبة التأييد لسياسات الإدارة، ولتواجه مؤسسة الرئاسة مؤسسة تشريعية تطالب بدورها (المفقود) مقررة أن تواجه الرئيس الأمريكي وأن تخوض المعركة بعزم حتى النهاية[٢]. وهي سجالات استمرت مع تولي باراك أوباما رئاسة الولايات المتحدة.

وأمام هذين المحددين، انخفاض ثقة الرأي العام بمؤسسة الرئاسة وبروز كتلة برلمانية مصممة على انتزاع حقها الدستوري من الرئيس بوصفها ممثلة لعموم المصلحة الوطنية، كيف يمكن لنا أن نستقرئ دور مؤسسة الرئاسة في المستقبل القريب أو حتى مابعد المتوسط؟ وللإجابة عن السؤال، فإننا سنقسم الموضوع إلى فرعين: **الأول** يناقش المستقبل بعد تولي أوباما رئاسة الولايات المتحدة، والفرع **الثاني** سيكون بمثابة دراسة عامة لاحتمالات المستقبل لأي زمن قادم.

أولاً: مستقبل دور مؤسسة الرئاسة في ظل إدارة الرئيس باراك أوباما

أفضت الأخطاء الكبيرة لإدارة الرئيس بوش إلى تصاعد الأصوات المطالبة بالحد من سلطات مؤسسة الرئاسة، وإعادة بث الروح في نظام توازن السلطات، بأن يعود الكونغرس ليؤدي دوره الذي كفله له الدستور الأمريكي، بوصفه سلطة فاعلة في صناعة القرار السياسي وفي صناعة الاستراتيجية.

وبعد انتخاب باراك أوباما لرئاسة الولايات المتحدة، ورفعه شعار التغيير، داخلياً وخارجياً، فإن الولايات المتحدة تشهد جدلاً واسعاً حول إشكالية العلاقة بين مؤسسة الرئاسة بوصفها السلطة التنفيذية، والكونغرس بوصفه السلطة التشريعية.

---

(٢) انظر تصريح السيناتور تشاك هاغل، في: **المدى** (بغداد)، ١٦/ ٣/ ٢٠٠٧.

ويدور النقاش حول نقاط عديدة، إلا أن محوره إعادة النظر في سلطة إعلان الحرب؛ إذ كما أوضحنا في فصل سابق، إن تدخل الرئيس الأمريكي بوصفه قائداً أعلى للقوات الأمريكية، وإمكانية إدخاله الولايات المتحدة في حرب خارجية متى ما أراد، هي محل نقاش مستمر؛ كان قد أفضى إلى أن يصدر الكونغرس قانون سلطات الحرب لعام ١٩٧٣، الذي حد كثيراً من سلطات الرئيس الأمريكي وأجبره على أن يكون للكونغرس دور مهم إذا ما أريدَ للجيش الأمريكي الاستمرار في حرب أو تدخل عسكري لأكثر من ٩٠ يوماً.

وحاضراً، فإن النقاشات مستمرة لصالح مراجعة عامة لدور كل من مؤسسة الرئاسة والكونغرس، لا سيما بعد أن لاحت في الأفق إمكانيات وضرورات لأن يعود الكونغرس ليمارس دوراً أقوى على صعيد صنع الاستراتيجية الأمريكية.

وللتصدي للموضوع، سنقسمه إلى ثلاثة أقسام، يناقش القسم **الأول** الأسباب التي ساعدت على وصول أوباما إلى الرئاسة، والمعاني التي يمكن رصدها من ذلك؛ أما القسم **الثاني**، فسيناقش إشكالية موضوع إعلان الحرب بين مؤسسة الرئاسة والكونغرس، في حين سيناقش القسم **الثالث** توقعاتنا لمستقبل دور مؤسسة الرئاسة في ظل إدارة الرئيس أوباما.

١ ـ وصول أوباما إلى الرئاسة: قراءة لأبرز الأسباب والمعاني

يعد وصول أوباما إلى رئاسة الولايات المتحدة أمراً غير عادي في تاريخ الولايات المتحدة، لا سيما بعد أن خالف المنهج المتبع في الولايات المتحدة الذي يقول بتولي البيض ـ حصرياً ـ أعلى منصب فيها. كما إنه حمل في طياته أكثر من معنى، لا سيما إسكات القائلين بشكلية الديمقراطية الأمريكية، وإلغاء إمكانية إعادة تسويق مثل تلك الأفكار الأمريكية للعالم الخارجي.

أ ـ الأسباب

أسهم أكثر من سبب في وصول أوباما إلى رئاسة الولايات المتحدة، إلا أن هناك سببين رئيسيين يتعلقان بالموضوع قيد الدراسة، وهما السياسات الخاطئة للإدارة السابقة، ومطلب التغيير الذي أراده الأمريكيون ووجدوا في أوباما وبرنامجه أملاً في الوصول إليه.

(١) السياسات الخاطئة لإدارة الرئيس جورج بوش

سهلت إخفاقات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس بوش، بما قادت إليه من تذبذب في العلاقات مع أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية، فضلاً على التكاليف الباهظة للحرب في كل من العراق وأفغانستان مادياً وبشرياً، وتأثيرها السلبي في إخفاق برنامجه لما سمي بنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ سهلت جميعاً فوز أوباما على مرشح الحزب الجمهوري الذي نُظر إليه بوصفه امتداداً لسياسات سابقه(٣).

وعندما حلت نهاية مدة ولاية جورج بوش الثانية، قل إلى حد كبير عدد أولئك الذين كانوا يدافعون عن سياسته الخارجية. أما المعلقون الذين يمثلون التيار الرئيسي، فقد تولد بينهم شبه إجماع على أن سنوات حكم بوش غلبت عليها الغطرسة وانعدام الكفاءة. وفي هذا الصدد، أكد مقال افتتاحي لصحيفة **واشنطن بوست** أن «نقطة الضعف الأكبر في ولاية بوش كانت تطبيقه أسلوب تفكير يقوم على اللونين الأبيض والأسود فحسب، على الكثير من القضايا الرمادية المتعلقة بالأمن القومي والشؤون الخارجية»(٤)، وهو وصف يتفق مع ما تحدث به ريتشارد بيرل، المفكر الأبرز في تيار المحافظين الجدد، حين عزا فشل إدارة الرئيس بوش إلى فشله في تطبيق سياسة خارجية ودفاعية فاعلة(٥).

وواقع الحال، أن سياسات إدارة الرئيس بوش جميعاً، الداخلية والخارجية، كانت سبباً رئيسياً لأن يصوت الناخب الأمريكي لمرشح ديمقراطي يختلف في برامجه عن برامج سابقه؛ إذ رأى الناخب الأمريكي في مرشح الحزب الجمهوري امتداداً لحقبة بوش، وهي الحقبة الأسوأ في التاريخ الأمريكي. فعلى صعيد السياسة الخارجية، غزت القوات الأمريكية في ظل إدارة بوش أفغانستان بداعي أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، ولم تحقق هذه القوات ما كانت تريد من الحرب، فزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن ما يزال على قيد الحياة، كما إن الجيش

---

(٣) كوثر الربيعي، «أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة نظرة في الثوابت والمتغيرات،» **الملف السياسي** (مركز الدراسات الدولية، بغداد)، العدد ٤٩ (شباط/فبراير ٢٠٠٩)، ص ٣.

(٤) فريد زكريا، «إنهاء سياستنا الخارجية الامبريالية،» **الشرق الأوسط**، ٣٠/٣/٢٠٠٩.

(٥) أظهرت دراسة أجراها مركز بيو الأمريكي للأبحاث في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٩، أن نسبة الأمريكيين الذين أجابوا بأنهم جمهوريون في تدنٍّ، إذ بلغت نسبتهم ٢٢ بالمئة، وهي نسبة منخفضة لحزب يريد البقاء في نظام الحزبين. انظر حول ذلك وأسبابه: هارولد ميرسون، «الحزب الجمهوري لا يجد أفكاراً،» **الشرق الأوسط**، ٥/٧/٢٠٠٩.

الأمريكي لم يستطع القضاء على القاعدة أو طالبان. كما غزت القوات الأمريكية العراق بناء على معلومات خاطئة اعترف بوش نفسه بخطئها في ما بعد، وكأن اعترافه يعوض عن تدمير جيشه للعراق، ويعوض عن مئات الألوف من الشهداء والجرحى والمعاقين والمهجرين. وفي إطار حرب الرئيس بوش على الإرهاب، شرّع التعذيب وانتهاك الحقوق والحريات في مخالفات واضحة لمبادئ حقوق الإنسان، الأمر الذي أفضى إلى أن تصبح الولايات المتحدة منبوذة من شعوب العالم، بعد أن ادعى بوش أنه يحارب لأجل حرية تلك الشعوب.

وعلى صعيد الداخل، وهو العامل الأبرز الذي جعل الناخب الأمريكي يصوت لصالح أوباما، ارتبطت إدارة الرئيس بوش بأسوأ أزمة اقتصادية عرفها الاقتصاد الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية؛ إذ وصل حجم الدين الأمريكي العام إلى حدود ١٠ تريليونات دولار، فضلاً على ملايين العاطلين عن العمل، في الوقت الذي تسلم الخزينة الاتحادية وهي تحوي فائضاً مالياً يقارب الـ ٥٠ مليار دولار حققته إدارة سلفه بيل كلينتون. كما ويسجل على إدارة الرئيس بوش فشلها الكبير في التعامل مع حادثة إعصار كاترينا التي ترتبت عليها خسائر مادية وبشرية كبيرة، وكشفت في الوقت ذاته عن التمييز بين البيض والسود في الولايات المتحدة[٦].

ولذلك، لا عجب في أن تتدنى شعبية الرئيس بوش إلى أدنى درجة في تاريخ رؤساء الولايات المتحدة؛ إذ انخفضت نسبة التأييد له ووصلت إلى ٢٠ بالمئة فقط، الأمر الذي جعله واحداً من بين أسوأ عشرة رؤساء في التاريخ الأمريكي، فضلاً على أن ٧٥ بالمئة من الأمريكيين قالوا إنهم غير راضين عن أدائه بعد ثماني سنوات من توليه الرئاسة[٧].

(٢) الحاجة الأمريكية إلى التغيير

شكل مفهوم (التغيير) الشعار المفصلي في الخطاب الانتخابي للمرشح الديمقراطي أوباما، بل إنه القوة التي أدت به إلى الفوز في انتخابات الرئاسة.

---

(٦) محمد تركي بني سلامة، «أوباما: درس جديد في الديمقراطية،» <http://www.arabissues.net/ArabIssues/new-aticles/bani-salameh/new-09/march-09/april-01obama.htm>.

نشرت أيضاً في: **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٦١ (آذار/مارس ٢٠٠٩)، ص ٦ - ٢٢.

(٧) سِن مينغ شو، «العرْق وسباق الرئاسة الأميركية،» **العرب** (الدوحة) (النسخة الإلكترونية)، ٢١/١٠/٢٠٠٨، <http://www.alarab.com.qa/details.php?docId=60062&issueNo=302&secId=15>.

والحقيقة أن كل الشروط اكتملت مع نهاية ولاية بوش الثانية ليصبح التغيير كلمة السر في تألق صورة أوباما في نظر مجمل الأميركيين. قدرة أوباما على إحداث التغيير، قالت بها أيضاً منافسته الديمقراطية هيلاري كلينتون، حين نعتته بـ «المرشح القادر على تحقيق الحلم الأميركي، وإعادة بناء الطبقة العاملة، وإيجاد ملايين فرص العمل»، وهو أيضاً المؤهل للمحافظة على «أميركا كأمة للمهاجرين، وأمة قانون، واستعادة مكانتها في العالم وإنهاء حرب العراق...»[٨].

لقد تحدث أوباما عن رؤية جديدة للقيادة الأمريكية، فقال «إنني أرفض فكرة أن زمن أمريكا قد مضى، وما زلت أعتقد أنها ما زالت الأمل الأخير والأفضل على الأرض. لكن على مدار الأعوام الستة الماضية، ظل منصب قائد العالم الحر شاغراً، وقد حان الوقت للعب هذا الدور مرة أخرى. وأعتقد أن أهم مهام أي رئيس هي حماية الشعب الأمريكي، وأنا شخصياً مقتنع بأن أداء تلك المهمة بفاعلية في القرن الحادي والعشرين، يتطلب رؤية جديدة للقيادة الأمريكية، وفكراً جديداً لأمننا القومي»[٩].

كما إن رؤية أوباما لكيفية إدارة الولايات المتحدة حملت أيضاً سمة التغيير، على المستويين الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الداخلي، أكد أوباما ضرورة الاستمرار في تبنّي سياسة الهجرة المفتوحة، وإنعاش الاقتصاد الأمريكي، وإصلاح النظام الانتخابي وبرامج الرعاية الاجتماعية[١٠]. وعلى الصعيد الخارجي، ركز على ضرورة عودة الجنود من العراق، وضرورة استعادة التحالف مع أوروبا، وإعطاء الدبلوماسية والمفاوضات، أو ما يعرف بـ «القوة الليّنة» (Soft Power)، دوراً بارزاً في تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

ومن هنا، فإن العوامل الداخلية والخارجية كانت تدفع باتجاه التغيير، على مستوى الفكر والتطبيق. ولما ألقى الرئيس أوباما خطابه في حفل التنصيب، أراد

---

(٨) محمد المالكي، «الرئيس أوباما ومستقبل التغيير،» **العرب**، ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٨، <http:// www.alarab.com.qa/details.php?docId = 62106&issueNo = 320&secId = 15>.

(٩) عامر هاشم، «طبيعة الاستراتيجية الأمريكية في العراق لما بعد ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٩،» **الملف السياسي**، العدد ٤٠ (٢٠٠٨)، ص ٢٠.

(١٠) وقد عمل بعد توليه الرئاسة على تحقيق تلك الوعود. انظر: «حوار اقتصادي مع الرئيس أوباما،» **الشرق الأوسط**، ٣/ ٥/ ٢٠٠٩.

عبره توجيه رسالة إلى العالم فحواها أن الولايات المتحدة مقبلة على تغيير جديد يجعلها مقبولة من الجميع، قال: «نقول لجميع الشعوب والحكام الذين يشاهدوننا اليوم، من أكبر العواصم إلى أصغر قرية ولد فيها والدي في كينيا: اعلموا أن أمريكا هي صديقة كل بلد وكل رجل وامرأة وطفل يسعى إلى مستقبل من السلام والكرامة، واعلموا أننا مستعدون لتولي القيادة مجدداً»(١١).

من الأدلة على رغبة الشعب الأمريكي في إحداث التغيير أن أوباما فاز بما مجموعه ٣٦٥ صوتاً من أصوات الهيئة الانتخابية، مقابل ١٧٣ لمنافسه جون ماكين، وهي نتيجة لم يحصل عليها رئيس ديمقراطي منذ ما يزيد على ٤٤ عاماً.

هذان السببان، من بين أسباب أخرى، أسهما في وصول أوباما إلى الرئاسة، وهو الوصول الذي كانت له معانٍ كثيرة، أبرزها بما يتفق وإعادة تسويق ثقافة الديمقراطية الأمريكية إلى الخارج.

ب ـ المعاني

كان لفوز أوباما بالرئاسة الأمريكية معانٍ عديدة، أبرزها الآتي:

(١) أن الديمقراطية في الولايات المتحدة حقيقية وليست شكلية

مثل انتخاب الرئيس أوباما محطة هامة من محطات تطور الديمقراطية في الولايات المتحدة. وقد أثبتت مسيرة الديمقراطية في الولايات المتحدة أنها قابلة باستمرار للتطوير والارتقاء بهدف خدمة مصالح المجتمع الأمريكي. ويدخل انتخاب الرئيس أوباما ضمن مرحلة التطور الديمقراطي في الولايات المتحدة(١٢).

وضمن هذا الإطار، يمكن إدراج انتخاب أوباما بوصفه نتيجة لكل التضحيات التي قدمها السود عبر حركة الحقوق المدنية، وثمرة لجهود متواصلة بهدف الحصول على المساواة بين السود والبيض، تلك المساواة التي لاحت أولى صورها بتحرير العبيد في عهد أبراهام لينكولن، إلى أن انتهت بوصول رئيس أسود البشرة إلى البيت الأبيض، مما عنى أن الديمقراطية الأمريكية تعطي فرصاً

(١١) انظر نص الخطاب على الموقع الإلكتروني للبيت الأبيض: <http://www.whitehouse.gov>.

(١٢) بني سلامة، «أوباما: درس جديد في الديمقراطية».

متساوية للجميع، وأن أوباما أول من حظي بفرصة كسر احتكار ذوي البشرة البيضاء لرئاسة الولايات المتحدة[13].

ولكن، ألا يحق لنا أن نطرح السؤال الآتي: هل عنى فوز أوباما أن الديمقراطية الأمريكية اليوم وصلت إلى مرحلة انتهاء العنصرية في الولايات المتحدة؟ أولاً، لا بد من القول إن فوز أوباما بالرئاسة كان قفزاً على العنصرية التي عانت منها الولايات المتحدة طويلاً، إذ عد البعض ترشيح أوباما بمثابة الإقدام على عمل ثوري من جانب الديمقراطيين، لأن أمريكا غير مستعدة لقبول فكرة وجود رئيس أسود البشرة في البيت الأبيض، إذ «إن قلب أمريكا ما زال محافظاً»[14]. ولكن عكس تلك الرؤيا، فقد قبل الشعب الأمريكي برئيس أسود، ولذلك هل ستكون النتيجة أن العنصرية انتهت؟ أجاب الرئيس أوباما عن ذلك بنفسه، حين قال في أحد خطبه أثناء سباق الرئاسة: «من السذاجة أن نعتقد أن في إمكاننا تجاوز التفرقة العنصرية في مجتمعنا خلال دورة انتخابية واحدة»[15].

ولكن رأى آخرون أن وصول أوباما إلى رئاسة الولايات المتحدة هو بمثابة اختراق العرق الأسود للمحرمات الكبرى، كما أنه بمثابة «انتقام تاريخي» من الذل والقهر والعبودية، وأنه بمثابة الوصول إلى عدالة كونية بانتصار المضطهدين[16].

وعلى رغم أن نجاح أوباما لا يلغي استمرار التمايز بين البيض والسود[17]، إلا أنه يثبت أيضاً انتصار الديمقراطية الفعلية في الولايات المتحدة، وتحقيقاً لما أراده مارتن لوثر كينغ عندما قال يوماً «عندي حلم كبير لكم اليوم يا أصدقائي،

---

(١٣) على أنه توجد آراء أخرى تقول باستمرار العنصرية في الولايات المتحدة، وإن وصول أوباما لا يغير من الحقائق الفعلية شيئاً. ومن تلك الآراء ما قاله أ. محمد حسنين هيكل في لقاء له مع قناة الجزيرة الفضائية، برنامج «مع هيكل» (حلقة خاصة عن نتائج الانتخابات الأمريكية).

(١٤) انظر: مأمون فندي، «من يفوز بالانتخابات الأمريكية؟،» **الشرق الأوسط**، ١١/ ٢/ ٢٠٠٨.

(١٥) راشيل سوارنز، «السود في أمريكا يتخوفون من المجازفة بالحقوق المدنية في ظل فوز أوباما،» **الشرق الأوسط**، ٢٦/ ٨/ ٢٠٠٨.

(١٦) هاشم صالح، «أوباما والانتقام التاريخي،» **الشرق الأوسط**، ١/ ٩/ ٢٠٠٨.

(١٧) إذ ما تزال هنالك فجوة واضحة بين العنصرين، فربع السود في الولايات المتحدة يعيشون تحت خط الفقر، مقارنة بنسبة ٨ بالمئة من البيض. كما إن متوسط دخل السود يقدر بحوالى ٣٠,٢٠٠ دولار، أي يقل عن ثلثي دخل نظرائهم البيض البالغ ٤٨,٨٠٠ دولار. كما تشير الدراسات إلى أن أرباب العمل يفضلون البيض، حتى وإن كانت مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم الوظيفية لا تناسب العمل المتقدم إليه. انظر: سوارنز، المصدر نفسه.

إنني أحلم بأن تعيش أمتنا يوماً تحت الشعار التالي: كل الناس بغض النظر عن أعراقهم ولدوا متساوين وأحراراً».

إن تأكيد فعلية الديمقراطية في الولايات المتحدة عبر فوز أوباما بالرئاسة، يرتبط بمعنى آخر، لا يقل عنه أهمية، ألا وهو إعادة تسويق مفهوم وفكرة وثقافة الديمقراطية الأمريكية إلى الخارج.

(٢) إعادة تسويق الديمقراطية الأمريكية

مثّل وصول أوباما إلى الرئاسة فرصة جيدة للتعامل مع تركة الرئيس بوش الثقيلة، التي تركت العالم أكثر خوفاً بسبب الحملات العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة على مدار ثماني سنوات. وإذا كانت هذه التركة الثقيلة قد أفادت أوباما من جهة تفضيل الناخب الأمريكي لوجه جديد ورئيس يتمتع بمواصفات الشباب المجدد، وكذلك من جهة تفضيل المؤسسات الصانعة للقرار الأمريكي لرئيس يحمل كل سمات التغيير، لون البشرة، العمر، المواصفات الشخصية، الانتماء... إلخ، بوصفه وجهاً مناسباً جداً لإعادة تسويق فكرة الثقافة الأمريكية على أساس عدم التفريق بين المواطنين الأمريكيين أياً كانت انتماءاتهم وأصولهم، بعيداً عن النظرة المأخوذة بأن الولايات المتحدة لا تقبل إلا رئيساً أبيض أنغلوساكسونياً. ففكرة انتخاب أوباما أريد منها إعادة تسويق الأفكار الأمريكية، بعد أن أفشلت سياسات الإدارة السابقة تسويق الديمقراطية الأمريكية للخارج؛ إذ كشفت عمليات التعذيب في سجن أبو غريب وانتهاكات حقوق الإنسان في معتقل غوانتانامو والتعذيب عند استجواب المعتقلين في السجون السرية لوكالة الاستخبارات الأمريكية، عن أن ما يقال عن تصدير مطلوب عالمياً للثقافة الأمريكية ما هو إلا شعار يهدف إلى اختراق الولايات المتحدة منظومات الأمن الوطنية من الداخل، والعمل باسم ذلك على تفكيك الشعوب المتوحدة وتشظيتها، وخلق أو إيجاد ما أسمته كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة بالفوضى البناءة[١٨].

ويدخل ضمن هذا الباب ـ باب تسويق الثقافة الأمريكية ـ الارتياح العالمي لتولي أوباما السلطة. فعند إلقائه لخطاب القسم، وجد أن شعوباً في أماكن مختلفة

(١٨) عامر هاشم، «سياسات الرئيس أوباما: إلى أين تتجه بمكانة الولايات المتحدة عالمياً؟،» **الملف السياسي**، العدد ١٧٦ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٩).

من العالم كانت مرتاحة لوصول نموذج مثل أوباما إلى قيادة القوة العالمية الأولى، بديلاً لشخص ذاهب مثل جورج دبليو بوش. ومن ذلك سؤال يطرحه البعض عن سبب «عشق» الأوروبيين لأوباما، ويرى أن الجواب يكمن في أن أوباما أكثر من مجرد رجل أمريكي، إنه، على النقيض من جون ماكين ـ منافسه الجمهوري في الانتخابات ـ بطل الحرب، يبدو مواطناً عالمياً. فهو بفضل والده الكيني، يحمل ذلك البريق الذي كان مرتبطاً ذات يوم بحركات التحرر في العالم الثالث. ولقد ورث نيلسون مانديلا ذلك البريق، بل جسده في حقيقة الأمر، وانعكس بعض من ذلك البريق على أوباما أيضاً[١٩].

لقد فهم في الداخل الأمريكي، خيبة الأمل التي أصيب بها العديد من ذوي العقول المتحررة أثناء سنوات الرئيس بوش، إذ إن الأمة التي نشأوا وهم يتطلعون إليها باعتبارها منارة للأمل ـ أو المكان الذي ظل رغم عيوبه يشكل مصدراً للإلهام والحلم بمستقبل أفضل، والأفلام العظيمة، والبنايات العملاقة، والمكان الذي ظهرت فيه موسيقى الروك آند رول، الأمة التي أنجبت جون ف. كينيدي، ومارتن لوثر كينغ ـ قد تلوثت إلى حد كبير بالحروب الطائشة، وعمليات التعذيب المشرعنة من جانب جهات تنفيذية أمريكية، والغلو الفظ في الوطنية، والغطرسة السياسية غير العادية[٢٠]. خيبة الأمل هذه، كان لا بد من مخرج لها، يعيد بريق الأمة الأمريكية الذي خبا لمعانه، وقد وجد في أوباما من يملك القدرة على إعادة ذلك البريق. ولذلك أظهر انتخاب أوباما للعالم أن الولايات المتحدة ما زالت قادرة على تحقيق أمور ما يزال مجرد تصورها في أماكن أخرى من العالم غير وارد على الإطلاق. ولا يوجد أفضل من تولي رئيس ينتمي إلى عرق كان إلى وقت قريب يعاني التمييز، لا يوجد أفضل من هذه الوسيلة كي تعيد الولايات المتحدة تسويق بضاعة الديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان إلى العالم الخارجي. فبينما وصل رئيس أسود إلى قمة الهرم في الولايات المتحدة، ما تزال الكثير من الدول الأوروبية تعاني التمييز[٢١].

---

(١٩) إيان بوروما، «لماذا يعشق الأوروبيون رئيس الولايات المتحدة المنتخب باراك أوباما؟،» **العرب**، ٧/ ١١/ ٢٠٠٨، <http://www.alarab.com.qa/details.php?docId=62012&issueNo=319&secId=15>.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) ولنتذكر هنا الشعارات العنصرية في أكثر من دولة أوروبية تجاه المسلمين أو ممن هم من غير الأوروبيين. ألم يقل الرئيس الفرنسي ساركوزي إن الحجاب يمثل الاستبداد؟ ألا يدخل مقتل السيدة المصرية مروة المصري في ألمانيا ضمن هذا التمييز؟ ناهيك بالرسومات المسيئة إلى الرسول (ﷺ) في أكثر من دولة أوروبية بحجة حرية التعبير!

هذان المعطيان، أفرزا آثاراً إيجابية لصالح إمكانية إعادة ثقة الرأي العام الأمريكي في مؤسسة الرئاسة، الأمر الذي يرفدها بعامل مضاف في تنافسها مع الكونغرس.

٢ ـ إشكالية إعلان الحرب بين مؤسسة الرئاسة والكونغرس

أضحى الكونغرس بعد انتخابات عام ٢٠٠٨ ذا أغلبية ديمقراطية بمجلسيه، الأمر الذي تمخض عنه تكوين ما يعرف بالحكومة الموحدة (Unified Government)، أي إن الرئيس وأغلبية الكونغرس من الحزب ذاته؛ وأضحت هناك وجهتا نظر حول العلاقة بين البيت الأبيض والكونغرس: وجهة النظر **الأولى** ترى إمكانية الوصول إلى الانسجام التام بين الكونغرس والبيت الأبيض، بما يُمكن الرئيس الأمريكي من تنفيذ برامجه دون معارضة. أما وجهة النظر **الثانية**، فهي تذهب عكس ذلك، إذ لا تفترض أن الكونغرس إذا ما كان من حزب الرئيس فإنه سيقف معه لتمرير برامجه، ولا يعني ذلك بالضرورة انسجاماً تاماً بين المؤسستين. ويمكن القول إن كلا الرأيين واردان، فقد تناصر الأغلبية الحزبية التي من حزب الرئيس ـ تناصر الرئيس ـ في وقت معين لتمرير برامجه، لكنها في وقت آخر تصطدم به، والأمثلة على ذلك كثيرة، ومنها مثال فرانكلين روزفلت الذي قاد الولايات المتحدة في وقت بلغ الكساد الاقتصادي فيه ذروته، وبمساعدة الأغلبية الديمقراطية في الكونغرس في ذلك الوقت تمكن من قيادة الولايات المتحدة للخروج من الكساد، ولكنه في فترته الثانية اصطدم بحزبه في الكونغرس. وعلى هذا المنوال بدأ الرئيسان الديمقراطيان جيمي كارتر وبيل كلينتون ولايتيهما بأغلبية لحزبهما في مجلسي الشيوخ والنواب، قبل أن تتوتر علاقتهما مع الكونغرس بعد ذلك بدرجة كبيرة. ويستند أنصار الرأي الثاني إلى معاناة أوباما في الحصول على موافقة مجلسي الكونغرس على خطته لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي[٢٢].

---

(٢٢) سالي عبد المعز، «بدء مبكر للشد والجذب بين البيت الأبيض والكونغرس،» تقرير واشنطن، العدد ١٩٧ (١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٩)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1194>.

وقد أجبر الرئيس أوباما على تقديم تغييرات في خطته التي قدمها إلى الكونغرس إرضاء لبعض الأصوات الرافضة من الحزب الجمهوري، الذي اعترض بعض أعضائه على خطة الرئيس. وقد عدها السيناتور الجمهوري شيلبي (Shelby) عملاً سيستدرج الاقتصاد الأمريكي نحو الصبغة الاشتراكية في إدارة السوق، إذ عد تدخل إدارة أوباما لانقاذ المصارف تدخلاً (سافراً) على مستوى لم تشهده الحكومات الأمريكية من قبل. لمزيد من التفاصيل حول موقف الكونغرس من الخطة، انظر: محمد الجوهري، «هل تتجه أمريكا للاشتراكية في عهد أوباما؟،» تقرير واشنطن، العدد ٢١٤ (١٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1297>.

إن المواضيع التي أثارت وتثير التنافس بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية متعددة، ولكن يبقى من أبرزها موضوع إعلان الحرب، إذ ترى كلتا السلطتين أن الدستور خولها هذا الحق. فالرئيس بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة يرى أن الدستور خوله حق الدفاع عن الأمن الأمريكي. كما إن الكونغرس يرى، بصفته ممثل الشعب، وبموجب قانون سلطات الحرب لعام ١٩٧٣، إنه يمتلك الحق بأن يعرف أين يتحرك الجيش الأمريكي ولماذا؟ ومن ثم فإنه صاحب القرار الأخير في إعلان حالة الحرب.

إن المناقشات حول هذا الموضوع متكررة، لكنها ازدادت بعد تولي أوباما السلطة. ولأهمية الموضوع، فقد عقدت اللجنة الفرعية للمنظمات الدولية وحقوق الإنسان في الكونغرس الأمريكي جلسة استماع، حملت عنوان «صلاحيات الحرب للقرن الحادي والعشرين: المنظور الدستوري» (War Powers for 21st Century: The Constitutional Perspective). وبحثت الجلسة تساؤلاً رئيسياً تمحور حول ما إذا كانت هناك حاجة إلى إحداث تغيير في الثقافة الدستورية الأمريكية، وأن يكون هناك قناعة لدى غالبية الأعضاء بالتزاماتهم، لكونهم شركاء مع الرئيس في أكثر قرارات الأمة مصيرية، وهو قرار الذهاب إلى الحرب؟ أم إن هناك حاجة إلى التغيير في العملية ذاتها، بالتأكيد على أن يقوم الكونغرس بمسؤولياته الدستورية[٢٣]؟ ولأهمية الجلسة، فإننا سنركز عليها بوصفها مثالاً لما يدور من نقاشات حول هذا الموضوع.

يرى أ. إدوين د. ويليامسون (Edwin D. Williamson)، أحد المشاركين في النقاشات، أن هناك، منذ الأيام الأولى لنشأة الولايات المتحدة الأمريكية، توافقاً عاماً على وجود ثلاث قواعد يُمكن للرئيس من خلالها اتخاذ قرار فردي باستخدام القوات المسلحة. تدور تلك القواعد حول إنهاء حالة العصيان المسلح، وحماية المواطنين، ومواجهة أي هجوم مباشر أو وشيك على الأراضي الأمريكية[٢٤]. وتأسيساً على ذلك، اعتاد الرئيس استخدام القوة دون موافقة الكونغرس المسبقة أكثر من ٢٠٠ مرة. ويتفق إدوين مع هذه الرؤية، فهو يؤمن بأن أي رئيس يُمكنه أن يستخدم القوة ضد أي تهديد للمصالح القومية والحيوية للولايات المتحدة

---

(٢٣) للاطلاع على النص الكامل للمناقشات، انظر: Michael J. Glennon, «War Powers for the 21st Century: The Executive Branch Perspective,» <http://foreignaffairs.house.gov/110/gle041008.htm>.

(٢٤) بشأن آرائه، انظر: «War Powers for the 21st Century: The Congressional Perspective,» <http://foreignaffairs.house.gov/hearingnotice.asp. id = 467>.

الأمريكية، وأنه رغم الإجماع بشأن تغيير سلطات الكونغرس من صنع الحرب (Making War) إلى إعلان الحرب (Declaring War)، فإن للرئيس سلطة استخدام القوة على الأقل في بعض حالات الدفاع (والمختلف عليها). غير أن التاريخ أوضح حكمة أن يحصل الرئيس على الدعم السياسي من الكونغرس عند استخدام قوات أكبر[٢٥].

إن الحديث عن وجود خلل دستوري في قانون سلطات الحرب لعام ١٩٧٣، يدور بشكل رئيسي حول ثلاث نقاط كما يرى مايكل غلينون (Michael J. Glennon)، أحد المشاركين في لجنة الاستماع، وهي: مدة الـ ٦٠ يوماً الموجودة في القسم ٥ (ب)، وحق النقض التشريعي للقسم ٥ (ج)، وقاعدة البيان الواضح قسم ٨ (أ) (١)[٢٦]. ففي ما يتعلق بشأن مدة الستين يوماً: فإن الكونغرس يحدد مدة تمتد لـ ٦٠ يوماً لاستخدام القوات المسلحة كما هو مشروط في القسم ٥ (ب) من القانون مع إعطاء الرئيس مرونة، لأن يمد هذه الفترة لأكثر من ٣٠ يوماً أخرى في قضايا الضرورة العسكرية الملحة. ونتيجة ذلك وُضع عبء على الرئيس لإقناع الكونغرس باستمرار الحاجة إلى استخدام القوات المسلحة في الخارج. ويرى غلينون أن فترة الـ ٦٠ يوماً دستورية، فالكونغرس يستطيع أن يُنظم ممارسة الرئيس لسلطاته بفرض قيود من خلال سن التشريعات، بينما يذهب جولز لوبل (Jules Lobel)[٢٧]، إلى أن القانون لا يفرض قيوداً ثابتة فعالة على السلطة التنفيذية لبدء الحرب، فالرئيس يمكن أن يدخل في حرب أحادية في ٦٠ يوماً، رغم أن الدستور يشترط أن يوفر الكونغرس سلطة سابقة لبدء الحرب غير الدفاعية، ليس خلال الـ ٦٠ يوماً بعد بدء الحرب، كما أن التاريخ قد أثبت صعوبة وضع حد للحرب عندما تبدأ.

وفي ما يخص الفيتو التشريعي، فقد أشار غلينون إلى أن القسم ٥ (ج) من القانون يسمح للكونغرس بسن قرار متزامن يُجبر الرئيس على سحب القوات المسلحة، غير أن الأخذ بقرار متزامن يمكن ألاّ يكون له أثر ملزم في فرض

---

(٢٥) رضوى عمار، «الثقافة الدستورية الحربية الأمريكية،» تقرير واشنطن، العدد ٢١٢ (٣ أيار/مايو ٢٠٠٩)، <http://www.taqrir.org/showarticlehl.cfm?id=1287&hlstring>.

(٢٦) انظر رأيه على الموقع الاكتروني: <http://foreignaffairs.house.gov/hearingnotice.asp.id=467>.

(٢٧) أحد المشاركين في المناقشات. انظر آراءه على العنوان الالكتروني: <http://foreignaffairs.house.gov/hearingnotice.asp.id=467>.

انظر أيضاً: عمار، المصدر نفسه.

الانسحاب، ومن ثم فإن مثل هذا القرار قد لا يوفي بغرض وضع سلطات الرئيس في أقل درجاتها، في حين رأى لوبل أن قانون الحرب فشل في توفير آلية ملائمة لإنفاذ هذا المبدأ الأساسي. ففي القسم ٥ (ج) يتطلب أن يضع الرئيس حداً لأي استخدام لقوات الولايات المتحدة الأمريكية بعد ٦٠ يوماً، وذلك إذا لم يعلن الكونغرس بصورة إيجابية الحرب، أو تم إثبات عدم بداية الحرب. ورغم ذلك يتجاهل الرؤساء الأمر، والكونغرس لا يُبدي اهتماماً كافياً في فرض ذلك. كما ترى المحاكم أنه إذا لم يقم الكونغرس بشيء، لماذا عليها هي أن تفعل، فالكونغرس لديه سلسلة واسعة من السلطات التشريعية تمكنه من إيقاف الرئيس عن اتخاذ مثل هذا القرار (قرار الحرب)، فيمكنه أن يسن تشريعاً يمنع استخدام قوات الولايات المتحدة الأمريكية، كما إنه يمكن أن يقطع تمويل استمرار الحرب[٢٨].

على جانب آخر يرى بروس فيين (Bruce Fein)[٢٩]، أن الدستور اختص الكونغرس بشكل خاص بقرار إعلان بدء الحرب. لكن في إطار حكم المحكمة العليا في قانون الهجرة والتجنيس ضد تشادا (INS v. Chada) عام ١٩٨٣، يمكن ألا يستخدم الكونغرس حق النقض التشريعي المخول إليه لسحب القوات الأمريكية، كما تم السعي إليه في قرار سلطات الحرب لعام ١٩٧٣ في القسم ٥ (ج). غير أنه في الممارسة، لم يشن أي رئيس حرباً دون موافقة واضحة أو ضمنية من جانب الكونغرس. ويرجع ذلك للقوة التي يستمدها الكونغرس من تخصيص الأموال التي تؤكد أنه دون موافقة إيجابية من جانب الكونغرس لا قيمة لسلطة الرئيس. كذلك يتفق فيين مع إمكانية أن يقوم الكونغرس بتمرير قرار متزامن يوضح إدراكه لانتهاك الرئيس حدود الإنفاق التي حددها الكونغرس في عمليات القتال. وأنه لا بد من أن يعامل الانتهاك كجريمة تقصير كبرى وجنحة تبرر محاكمة الرئيس وإدانته في الكونغرس وطرده من الرئاسة.

أما في ما يخص الجدل حول دستورية القسم ٨ (أ) (١) الذي يمكن أن يمتد إلى القسم ٨(أ) (٢)، بشأن المعاهدات، فمن ناحية **أولى**، عندما لا يستطيع الكونغرس إلزام كونغرس آخر، أو أن يكون سن تشريع واحد جديد كافياً لإلغاء أي قانون يمرره الكونغرس السابق عليه، ومن ثم لا يستطيع أعضاء الهيئة

---

(٢٨) عمار، المصدر نفسه.

(٢٩) أحد المشاركين في المناقشات. انظر آراءه في: <http://foreignaffairs.house.gov/hearingnotice.asp.id=467>.

التشريعية الجدد الالتزام بالسياسات القديمة. يعني ذلك أن يبقى الكونغرس حراً بأن يسمح باستخدام القوة ضمنياً؛ ومن ناحية **ثانية** يمكن أن يسمح باستخدام القوة دستورياً من خلال تشريعات ملائمة وقوانين أخرى ضمنية. ومن هنا يتيح القسم ٨ (أ) (١) أن يعطي الكونغرس دستورياً تفويضاً بالحرب.

وعليه، فإن هناك شبه إجماع حول ضرورة إعادة النظر في اختصاصات قانون الحرب، بما يوضح السلطة الحقيقية لكلتا المؤسستين دون أن يترك ذلك أي إشكالات دستورية. ومن ضمن الخطوات في هذا الاتجاه، الدفع نحو قانون H. R. Res. 53 الذي عده لوبل خطوة كبيرة في هذا الصدد، وإن كان أورد عليه بعض الملاحظات، فقد أشار إلى أن القسم ٣ المتعلق بتعديل قانون اختصاصات الحرب الدستورية عام ٢٠٠٧ الذي ألزم أن بدء الحرب من جانب القوات المسلحة يحدث فقط عندما يكون هناك تفويض من الكونغرس، أو في حال الرد على هجوم مسلح على الولايات المتحدة الأمريكية أو على قواتها ومواطنيها الموجودين بالخارج. غير أن الصيغة المستخدمة في القسم ٣ (أ)، (٣) و(٤)، تعطي الرئيس سلطة استخدام القوة ـ إلى حد الضرورة (To the Extent Necessary) ـ للرد على مثل هذا الهجوم. ورغم أن القصد المحتمل منها هو الحد من استخدام الرئيس للقوات المسلحة، فإن عبارة «إلى حد الضرورة» تبدو مبهمة، ويمكن قراءتها من جانب رؤساء المستقبل مبرراً للاستخدام المسبق للقوة كضرورة للرد أو منع شن هجوم مستقبلي على الولايات المتحدة أو قواتها. ومن ثم رأى لوبل إبدال هذه الصياغة بأخرى وهي «للرد على هجوم مسلّح أو هجوم وشيك، وليس هناك وقت متاح للرئيس للحصول على تفويض الكونغرس»، وإلغاء ٣ (ب) التي تخول للرئيس اتخاذ أفعال ضرورية ومناسبة في مثل هذه الأحداث.

بعد هذه المناقشات، تأمل السلطة التشريعية في أن تعود لتمارس دورها الدستوري في قضية إعلان الحرب، أما بعكسه، فإن استمرار الوضع، وكما أشارت لجنة بيكر ـ كريستوفر، لسلطات الحرب[(٣٠)] ما يزال يعزز بشكل كبير من قدرة الرئيس على بدء الحرب، في حين يضعف ذلك من وضع الكونغرس.

---

(٣٠) وهي اللجنة الوطنية لسلطات الحرب، ويرأسها كل من وزيري الخارجية الأسبقين جيمس بيكر ووارن كريستوفر، وقد تعهدت في تموز/ يوليو ٢٠٠٨ بضرورة العمل على جعل السلطتين تتمتعان بصلاحيتيهما الدستورية بما يضمن «احتراماً متساوياً (Equal Respect)» لهما. انظر: «War Powers Resolution,» <http://www.loc.gov/law/help/usconlaw/resolution.php>.

٣ ـ مستقبل التنافس بين مؤسسة الرئاسة والكونغرس في ظل رئاسة أوباما

تبرز ثلاثة عوامل بوصفها عوامل رئيسية وفاعلة في تحديد مستقبل التنافس في ظل رئاسة أوباما، وهذه العوامل التي نعتقد بتأثيرها هي: شخصية الرئيس أوباما، والأزمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد الأمريكي، والتحديات التي تواجه الرئيس نفسه. وسنحاول إيجاز أبرز تأثيرات هذه العوامل لنستشف من آثارها ومخرجاتها ما يمكن أن ترسمه لصورة المستقبل.

أ ـ شخصية الرئيس أوباما

يعد الرئيس أوباما في الوقت الحاضر الشخصية الأبرز في الولايات المتحدة، كما إنه يتمتع بشعبية عالية لدى فئات متعددة من الشعب الأمريكي. وقد لفت الانتباه إليه عندما حصل على نسبة ٧٠ بالمئة من أصوات ناخبي ولاية إلينوي في انتخابات مجلس الشيوخ عام ٢٠٠٤، وأصبح بذلك خامس أمريكي أسود البشرة يصل إلى مجلس الشيوخ في تاريخ الولايات المتحدة. كما إن نسبة الـ ٧٠ بالمئة تعد أعلى نسبة يحصل عليها مرشح لمجلس الشيوخ في تاريخ الولاية. وكان بروزه القوي منذ أن ألقى الخطاب الرئيسي في تموز/يوليو ٢٠٠٤ أثناء انعقاد مؤتمر الحزب الديمقراطي الذي قال فيه: «ليس هناك أمريكا ليبرالية وأمريكا محافظة، هناك الولايات المتحدة الأمريكية، ليس هناك أمريكا سوداء وأمريكا بيضاء أو أمريكا لاتينية أو آسيوية، هناك الولايات المتحدة الأمريكية، نحن واحد»[٣١].

ويشبه البعض أوباما بالرئيس الراحل أبراهام لينكولن، فكلاهما جاء والولايات المتحدة تمر بأزمة وطنية كبرى، وكلاهما من ولاية إلينوي، وكلاهما جاء للتغيير، لينكولن الذي حرر العبيد، وأوباما الرجل الواقعي الذي يحاول ان يخلص الولايات المتحدة من أزمتها العالمية الراهنة (أزمة الثقة والأخلاق وأزمة الاقتصاد). ولذلك دار سؤال: هل يمكن لأوباما أن يصبح أبراهام لينكولن الثاني في التاريخ الأمريكي الحديث؟ وهل لديه الاستعداد لاستعادة هيبة أمريكا ومكانتها في العالم؟

---

(٣١) بني سلامة، «أوباما: درس جديد في الديمقراطية».

يبدو أن أوباما كان مدركاً هذه الترابطية بينه وبين لينكولن ودورها، ولذلك نجده في حفل تأدية القسم قد اختار الكتاب المقدس ذاته الذي أقسم عليه لينكولن، وكأنه يستعيد تذكير الأمريكيين بدور لينكولن في التاريخ الأمريكي[٣٢].

لقد أشارت استطلاعات الرأي بعد المئة يوم الأولى من تولي أوباما السلطة إلى الارتفاع الملحوظ لشعبية الرئيس والرضا الشعبي عن أدائه بصفته رئيساً للولايات المتحدة، كما أبدى المستطلعون رضاهم عن أدائه السياسي الخارجي[٣٣]. ففي استطلاع أجراه مركز بيو لأبحاث الرأي العام (The Pew Research Center for the People and the Press)، وجد أن ٧٣ بالمئة من الأمريكيين يعدون أوباما شخصية محبوبة. ومن بينهم ٤٦ بالمئة من الجمهوريين الذين عبروا عن رؤيتهم الإيجابية لشخصية أوباما. وعن أدائه رئيساً للولايات المتحدة، وصلت نسبة الرضا عن أداء أوباما لمنصب الرئيس إلى ٦٣ بالمئة، بينما وصلت نسبة عدم الرضا إلى ٢٦ بالمئة[٣٤].

كما أظهر استطلاع لـ «إيه بي سي» (ABC) وصحيفة **واشنطن بوست** أجري بين ٢١ و٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أن ٦٠ بالمئة يرون الرئيس أوباما قد وفى بكثير من وعوده. كما أن ٧٧ بالمئة يرون أوباما قائداً قوياً، في مقابل ٢٢ بالمئة ممن لا يرون توافر هذه الصفة فيه[٣٥].

تدل الأرقام السالفة الذكر على الشعبية الواسعة التي يتمتع بها أوباما، وعلى الرضا العام عن أدائه الرئاسي، وهما صفتان تمنحان أوباما ميزة مهمة لصالح وقوف الشعب مؤيداً لمؤسسة الرئاسة الأمريكية في تنافسها مع الكونغرس، على عكس الرئيس السابق الذي أفضت سياساته إلى فقدان ثقة الرأي العام في مؤسسة الرئاسة.

ولذلك، فإن عامل شخصية الرئيس يقف مع احتمال أن تبقى مؤسسة الرئاسة مهيمنة على عملية صنع الاستراتيجية.

---

(٣٢) وهو دور سبق ونوقش في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

(٣٣) عمرو عبد العاطي، «تأييد لسياسة أوباما الخارجية وجدل حول الاقتصادية،» تقرير واشنطن، العدد ٢٠٨ (٢ أيار/مايو ٢٠٠٩)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1259>.

(٣٤) عمرو عبد العاطي، «الأمريكيون راضون عن أوباما وزوجته، وجدل حول نائبه،» تقرير واشنطن، العدد ٢٠٨ (٢ أيار/مايو ٢٠٠٩)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1258>.

(٣٥) المصدر نفسه.

ب ـ الأزمة المالية الأمريكية

تسببت الأزمة المالية التي أصابت الاقتصاد الأمريكي، وما صاحبها من كساد اقتصادي هائل، في تعاظم العجز في الموازنة الأمريكية، خاصة مع حجم التمويل الهائل اللازم لسد العجز المالي في إطار خطة الحوافز الاقتصادية التي كبدت الخزانة الأمريكية مبالغ طائلة تتجاوز في مجموعها المبلغ المحدد وهو ٧٨٧ مليار دولار(٣٦).

وقد تسببت الأزمة المالية في حدوث عجز كبير في الموازنة الأمريكية تعدى التريليون دولار في العام ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن يتعدى ١,٥ تريليون دولار مع نهاية العام ٢٠٠٩، الذي تزامن مع النقص المستمر في أسعار الفائدة في المصارف الأمريكية إلى مستوى وصل إلى أقل من ٥ بالمئة من قبل الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، مما تسبب في زعزعة الثقة لدى المصارف المركزية العالمية في الدولار الأمريكي كعملة احتياط دولية(٣٧).

ومع زعزعة ثقة المستثمرين في القطاع المالي الأمريكي، والانخفاض المتوالي في قيمة الدولار الأمريكي، تزداد المخاوف من عدم تمكن الاحتياطي الفدرالي الأمريكي من تسويق سندات الخزانة الدولية كوسيلة تمويل، وعدم تمكن الإدارة الأمريكية من الاستدانة من الخارج، وارتفاع قيمة الديون الخارجية والداخلية، وانخفاض قيمة الأصول الأمريكية، وكلها من الأمور التي تعمق الركود الاقتصادي على المدى الطويل(٣٨).

---

(٣٦) وصِفت الأزمة المالية الأمريكية من البعض بأنها «فريدة» حتى بمقاييس الكساد الكبير الذي أصاب الولايات المتحدة في القرن الماضي، فهي فريدة من حيث استعصاؤها على الفهم حتى للمتخصصين، وهي فريدة من حيث انتشارها القطاعي والجغرافي، وهي فريدة من حيث حجم تكاليفها المتوقعة، ومن حيث سبل العلاج التي تتطلبها. انظر: يوسف خليفة اليوسف، «الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٥٨ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨)، ص ١٤.

(٣٧) أسامة عبد الله، «أزمة الدولار الأمريكي تتفاقم،» تقرير واشنطن، العدد ٢١٥ (٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1303&pagenum=1>.

(٣٨) المصدر نفسه. وفضلاً على الخسائر المادية الكبيرة، فإن آخرين يشيرون إلى الآثار السلبية غير المادية في وضع الولايات المتحدة، إذ إن من أهم نتائج الأزمة المالية وتداعياتها أنها وجهت ضربة قاسية جداً إلى نفوذ الولايات المتحدة (الأخلاقي على أقل تقدير) وإلى سطوتها الاقتصادية، بسبب هيمنتها المطلقة على عالم المال، وإلى سلطتها الفكرية كرائدة وزعيمة للفكر الاقتصادي والليبرالي ومحتكرة للنموذج الاقتصادي والمالي الناجح. انظر: الياس سابا، «الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها،» **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٦٠ (شباط/ فبراير ٢٠٠٩)، ص ٢٤.

وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع حجم الدين الأمريكي العام بنسب كبيرة للفترة من العام ٢٠٠٠ حتى العام ٢٠٠٩. فالإحصاءات الأمريكية تشير إلى ارتفاع حجم الدين العام المحلي إلى مستويات قياسية وصلت إلى ما يوازي ٨٢ بالمئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من العام ٢٠٠٩، بإجمالي ديون بلغت ١١,٣ تريليون دولار.

ويوضح الجدول الرقم (١٢ ـ ١) حجم الدين الأمريكي العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي للأعوام من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨ وتقديرات منتصف ٢٠٠٩.

الجدول الرقم (١٢ ـ ١)
حجم الدين العام الأمريكي (تريليون دولار)

العام	الدين العام الأمريكي	نسبة الدين العام المئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٠	٥,٦٤٧	٥٨
٢٠٠٥	٧,٩٣٣	٦٤,٦
٢٠٠٧	٩,٠٠٨	٦٥,٥
٢٠٠٨	١٠,٦٩٩	٧٤,٦
تقديرات النصف الأول من عام ٢٠٠٩	١١,٣٠٥	٨٢

تشير بيانات الجدول الرقم (١٢ ـ ١) إلى الارتفاع المستمر في حجم الديون العامة الأمريكية خلال السنوات القليلة الماضية، إذ ارتفع حجم الديون العامة من ٥,٦٤٧ تريليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١١,٣٠٥ تريليون دولار في النصف الأول من عام ٢٠٠٩.

وتشير التوقعات إلى استمرار الارتفاع في الديون العامة الأمريكية بمتوسط سنوي يصل إلى تريليون دولار في المدة بين عامي ٢٠١٠ ـ ٢٠١٩، ليصل إجمالي حجم الدين العام الأمريكي إلى ٢٣ تريليون دولار في عام ٢٠١٩، وهو ما يفوق حجم الناتج المحلي الأمريكي خلال العام ذاته.

وفي الوقت ذاته ارتفع حجم الديون الخارجية الأمريكية ليشكل ما يزيد على ١٧,٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن يرتفع

ويصل إلى ٣٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام ٢٠٠٩[٣٩].

ومع تزايد مستويات الدين العام والخارجي الأمريكي تزداد المخاوف من تقصير الحكومة الأمريكية في إمكانية السيطرة على هذه المستويات وإمكانية سداد هذه الديون[٤٠]، وهو الأمر الذي يزيد من عدم الثقة في الدولار الأمريكي أو السندات الدولية الأمريكية وانخفاض الإقبال عليها[٤١].

إن نتيجة ارتفاع الديون ستشكل ضغطاً كبيراً على قيمة الدولار، لا سيما مع التوسع في الإنفاق العام على الرعاية الصحية والمعاشات والبيئة ومواجهة مشكلة القروض العقارية، وذلك كله سيؤثر في انخفاض قيمة الدولار أو حتى انهياره. ومن هنا يأتي القول إن الولايات المتحدة تمر في أسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود، وهي أزمة ربطها الأكاديمي والسياسي الأمريكي ويليام بولك بشكل أمريكا ومكانتها العالمية مستقبلاً حين قال: «قليلة هي الإمبراطوريات التي انهزمت في ميادين القتال، وأمريكا ليست في خطر من هذا القبيل، لكن إمبراطوريات كثيرة انهزمت بفعل إفلاسها، وأمريكا هي بالتاكيد في خطر من أن أمرها إلى الإفلاس»[٤٢].

السؤال هنا: ما أثر الأزمة في موضوع الدراسة؟

الواقع أن الأزمة ستقلل إلى حد كبير من الإمكانات المتاحة أمام الرئيس للمضي في سياساته، كونها تحد من الدعم المالي المتاح له. كما أن الأزمة، وبهدف مواجهتها مواجهة صحيحة، تتطلب تعاوناً مكثفاً بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. فالتمويل المالي يُعدُّ عاملاً مهماً في السياسة الخارجية الأمريكية، ودون

---

(٣٩) يقول المفكر الأمريكي المحافظ ريتشارد بوسنر في كتابه **سقوط الرأسمالية** «أن التراجع الاقتصادي الراهن على النقيض من أي تراجع حدث منذ الكساد الكبير، يكشف أن الرأسمالية لا تصحح ذاتها، وأن قوى السوق لا يمكن أن تخلص ذاتها من الأزمة بصورة منظمة، وأن ما نمر به حالياً هو فشل الرأسمالية». انظر: ميرسون، «الحزب الجمهوري لا يجد أفكاراً».

(٤٠) انتقد المفكران الاقتصاديان الحاصلان على جائزة نوبل، جوزيف ستغليتز وبول كروغمان سياسات الرئيس أوباما الاقتصادية، وقالا إنه يتعين عليه أن يكون أكثر صرامة في فرض السيطرة على إدارة المصارف المتعثرة، وإن طريقته المحسوبة بشدة ستخفق. بخصوص هذه الانتقادات ورد الحكومة عليها، انظر: «حوار اقتصادي مع الرئيس أوباما».

(٤١) عبد الله، «أزمة الدولار الأمريكي تتفاقم».

(٤٢) وليم بولك، «التحديات التي تواجه الرئيس المنتخب أوباما،» **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٥٨ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)، ص ١٠.

المال، لا يستطيع الرئيس التحرك أو إكمال تنفيذ خططه. كما إن الأزمة ستفرض على الرئيس التعاون مع الكونغرس لحلها، ولذلك فإن الرئيس أوباما توجه إلى الكونغرس طالباً المساعدة في قبول خطته الاقتصادية[٤٣]، علماً بأن الكونغرس يستطيع إفشال مخططات الرئيس إذا لم يعترف هذا الأخير بدوره بوصفه شريكاً دستورياً في مثل هذه القضايا.

عموماً، ليست تطورات الأزمة المالية لصالح الرئيس، وإنما تفرض عليه التوجه إلى الكونغرس كي يتعاون معه لحلها؛ وهو ما يعزز من دور الكونغرس في مواجهة دور الرئاسة.

ج ـ التحديات التي تواجه إدارة الرئيس أوباما

فضلاً على الكم الكبير من إرث الرئيس السابق الذي يفترض أن تتعامل معه الإدارة الجديدة، فإن إدارة الرئيس أوباما تواجه تحديات كثيرة لا بد من أن تترك آثارها في دور مؤسسة الرئاسة عموماً. ومن أبرز تلك التحديات، أن أوباما سيواجَه بكونغرس يحاول استعادة دوره في عملية صنع الاستراتيجية، حتى وإن كان ديمقراطي الأغلبية، لأنه لن يكون مؤيداً لكل قرارات الرئيس. وقد اتضح ذلك في كثير من القضايا، منها قضية تمويل خطة الرئيس لمعالجة الأزمة الاقتصادية، وكذلك خطته لإغلاق معتقل غوانتانامو التي أثارت حفيظة كثيرين من الجمهوريين والديمقراطيين الذين قالوا إن من شأن ذلك أن يؤثر في الأمن القومي الأمريكي[٤٤]. فقد أشار السيناتور الجمهوري جون كايل إلى أن أوباما يمكن أن يتخذ قراراً «غبياً» بغلق المعتقل، دون أن يحدد على وجه الدقة كيفية التعامل مع المعتقلين الموجودين فيه، وهو الأمر الذي سيشكل مشكلة كبيرة للرئيس أمام الرأي العام الأمريكي، الذي يتخوف من تواجد هؤلاء المعتقلين على الأراضي الأمريكية. في حين أكد السيناتور الديمقراطي بين نيلسون ضرورة أن تكون لدى الرئيس الأمريكي خطة شاملة ومتكاملة حول هذا الأمر، وهذا يقتضي أن تتم التفرقة بين الإرهابيين الذين ارتكبوا أعمالاً إرهابية ضد

---

(٤٣) Martin Hutchinson, «Despite Great Speech, President Obama Presents Risky Plan,» <http://www.moneymorning.com/2009/02/25/obama-speech-2>.

(٤٤) رفض الكونغرس ـ إلى وقت كتابة هذا الموضوع في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ ـ تمويل خطة الرئيس لإغلاق معتقل غوانتانامو، حتى ينظر في رؤية الرئيس المتعلقة بالسماح لبعض المعتقلين داخل المعتقل بالتواجد داخل الولايات المتحدة ـ بعد إغلاقه ـ واحتجازهم داخل أحد السجون الفدرالية الأمريكية.

المواطنين الأمريكيين على الأراضي الأمريكية، وثبتت عليهم هذه التهم من ناحية، والذين ما يزالون قيد التحقيق والمحاكمة من قبل السلطات الأمريكية من ناحية أخرى[٤٥].

ومن جانب آخر، كان اتخاذ أوباما عدداً من القرارات المعاكسة للاتجاه الذي أعلنه منذ وصوله إلى البيت الأبيض مخيِّباً لآمال كثيرٍ من أصدقائه والمؤيدين له من التيار الليبرالي؛ حيث أبقى أوباما على عدد من الإجراءات والسياسات التي اعتمدتها الإدارة السابقة، والتي قوضت مساحة الحريات والحقوق المدنية، بحجة أن مثل هذه الإجراءات والسياسات حاسمة في مدى نجاح أو فشل المواجهة الأمريكية مع الإرهاب.

من التحديات التي يواجهها أوباما أيضاً، وجود طبقة نخبوية في واشنطن اعتادت وألفت ممارسة الهيمنة الأمريكية، وباتت تتعامل مع الحلول الوسط بوصفها خيانة، والدخول في مفاوضات بوصفه محاولة للاسترضاء. وترى هذه النخبة أن الدول الأخرى لا يحق لها السعي إلى تحقيق مصالح خاصة بها، وأن السبيل الوحيد إلى التعامل معها إعلان سلسلة من المطالب الضخمة. هذا النهج، كما يراه الكاتب الأمريكي فريد زكريا، ليس بسياسة خارجية، وإنما سياسة إمبريالية، ومن غير المحتمل أن تلقى نجاحاً في عالم اليوم؛ ولذلك، فإن هذه النخبة ترى في كل ما يفعله أوباما ضعفاً. فرسالته إلى الرئيس الروسي المتعلقة بتعاون روسيا في قضية الملف النووي الإيراني، وصولاً إلى تسويته، ستفضي إلى ترك أمريكا برنامج الدرع الصاروخية، الأمر الذي يعني إذعاناً للقوة الروسية[٤٦]. ومن تلك الآراء، ما تحدث به تشارلز كراوثمر في مقالته في **واشنطن بوست** بعنوان «دبلوماسية أوباما الفاترة»، التي حلل فيها مواقف وسياسات أوباما ورأى فيها دلالة على الضعف و«الارتجاف». وقال إن المواقف الفاترة لإدارة أوباما من الاستفزازات الروسية والتعنت الإيراني، والانصياع إلى طالبان، كلها تعود إما إلى أنه رئيس مبتدئ، أو أنه مشغول (محلياً)، ويقود فريقاً في مجال السياسة الخارجية لم ينظم بعد إن لم يكن يعاني الارتباك[٤٧].

---

(٤٥) محمد الجوهري، «هل يخاطر أوباما بأمن أمريكا،» تقرير واشنطن، العدد ٢١١ (٣٠ أيار/ مايو ٢٠٠٩)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id = 1282>.

(٤٦) زكريا، «إنهاء سياستنا الخارجية الامبريالية».

(٤٧) تشارلز كراوثمر، «دبلوماسية أوباما الفاترة،» **الشرق الأوسط**، ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٩.

ومن التحديات أيضاً، اتهام أوباما بضعف الخبرة السياسية الخارجية، ولذلك انتُقد كثيراً لموقفه من الأحداث التي جرت في إيران إثر انتخابات الرئاسة لعام ٢٠٠٩. فقد وجد منتقدو الرئيس في رد السلطات الإيرانية على المحتجين فرصة لتجديد كلامهم على سوء موقف إدارة الرئيس أوباما الذي رأوه هامشياً. ودعا عدد من المحافظين داخل الكونغرس الأمريكي ووسائل الإعلام الأمريكية الرئيس أوباما وأعضاء إدارته، إلى دعم المتظاهرين الإيرانيين بصورة قوية وعلنية، وليس بكلمات على الهامش وإدانة تصرفات القيادات الإيرانية وتعاملها مع المتظاهرين وإدانة التزوير في نتائج الانتخابات[(٤٨)].

مما تقدم، تقودنا العوامل السابقة بنتائجها إلى القول إن مؤسسة الرئاسة ماضية نحو التراجع في هيمنتها على عملية صنع الاستراتيجية لصالح دور متصاعد للكونغرس. وكما يرى الكاتب والمنظر الأمريكي جورج ويل في كتابه **رجل أمريكا الواحد: متع واستفزازات أمتنا المنفردة**، «منذ فضيحة ووترغيت إبان فترة رئاسة الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون، ازدادت الانتقادات لتعاظم دور مؤسسة الرئاسة الأمريكية خلال الحرب الباردة. إن وجود الدستور الأمريكي الذي يضع حدوداً مرنة تفصل بين أدوار مؤسسات النظام السياسي الأمريكي، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن طغيان مؤسسة الرئاسة على شؤون السياسة الخارجية لم يعد مواتياً للتطور على الصعيدين الداخلي والدولي، وذلك لأن طغيان دور الرئيس على أدوار المؤسسات الأخرى يفتح الباب على مصراعيه لسياسات تخفق في تحقيق أهدافها»[(٤٩)].

هذه الرؤية المنتقدة لتعاظم دور مؤسسة الرئاسة، يبدو أنها ستكون أقل تشاؤماً وحدّة، إذ يمكن القول بتراجع دور مؤسسة الرئاسة. فإذا كان عامل شخصية الرئيس سيصب في صالح احتفاظ مؤسسة الرئاسة بهيمنتها وسطوتها، فإن العوامل الأخرى تعمل بالضد من هذه الرغبة. فالأزمة المالية ستوجد وتوجب

---

(٤٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: عمرو عبد العاطي، «الواقعية تحكم رؤية أوباما للتسونامي الأمريكي،» تقرير واشنطن، العدد ٢١٥ (٢٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٩)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1302>.

انظر أيضاً: محمد الجوهري، «الكونغرس وأوضاع إيران المضطربة،» تقرير واشنطن، العدد ٢١٦ (٢٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٩)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1307>.

(٤٩) انظر: «قراءة في كتاب: رجل أمريكا الواحد بين المذهبين الفردي والجماعي،» <http://annabaa.org/nbanews/71/718.htm>.

تعاوناً مكثفاً بين الرئاسة والكونغرس. كما إن التحديات التي تواجه الرئيس كثيرة؛ ولأجل مواجهتها، سيعمد الرئيس إلى التعاون مع الكونغرس في حل الكثير من القضايا، لا سيما أنه شخصياً يمتلك رغبة في التعاون مع الكونغرس على عكس الكثير من سابقيه. وربما لكون أوباما عضواً سابقاً في الكونغرس، فإنه يدرك أهمية إشراكه في عملية صنع الاستراتيجية. وربما لأنه عانى أيضاً في عهد الرئيس السابق هيمنة مؤسسة الرئاسة على العملية. كما إن الرئيس يسعى إلى حث أعضاء الكونغرس، على تخطي الولاءات الحزبية وكسب تأييد الجمهوريين لصالح تمرير مشاريعه الخاصة بالاقتصاد والسياسة الخارجية وغيرها من القضايا الداخلية. ولذلك، نرجح أن الرئيس سيتجه إلى المزيد من التعاون مع الكونغرس، الأمر الذي سيفضي إلى تصاعد دور المؤسسة التشريعية. وهو في كل الأحوال لن يكون لصالح هيمنة الكونغرس بقدر ما قد يفضي إلى نوع من التوازن في السلطات.

ثانياً: مستقبل دور مؤسسة الرئاسة، دراسة عامة

إذا كنا قد رجحنا أن دور مؤسسة الرئاسة سيتراجع في عهد أوباما، فكيف يمكن أن يكون هذا الدور لما هو أبعد زمنياً من ذلك؟ لعل الطريقة المثلى التي توصلنا إلى الإجابة الشافية حول السؤال آنفاً، تلك التي تدعونا إلى إبراز أهم العوامل التي من الممكن أن يكون لها أثر كبير في تحديد مستقبل دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية، لما لها من أثر في زيادة حظوظ احتمال على آخر وربما الإفصاح عن حقيقة التداخل بين الاحتمالات المطروحة ضمن إطار العامل الواحد، ومن هذه العوامل:

١ ـ شخصية الرئيس الأمريكي

تؤثر شخصية الرئيس الأمريكي بدرجة كبيرة في تحديد دور مؤسسة الرئاسة. فالصفات الشخصية المؤثرة في تعزيز الثقة المكتسبة، مثل الشجاعة، الصدق، الإخلاص، لها أثر مهم في نوعية نظرة الرأي العام إلى الرئيس. كما وتسهم الصفات العقائدية (نوعية الأفكار التي يحملها الرئيس، طبيعة الانتماء الفكري والثقافي) نوعية الجماعات التي ينتمي إليها، وكذلك التجربة السياسية والميدانية التي يحملها، مشاركته أو عدم المشاركة في الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة في تكوين الصورة العامة عن الرئيس الأمريكي. وغالباً ما يكون لشخصية الرئيس أثر كبير في:

ـ تمتع مؤسسة الرئاسة بالهيبة وتأديتها دوراً كبيراً في السياسة الخارجية، كون تلك الشخصية ستطغى على الكونغرس أولاً، وستجلب معها التأييد الشعبي الواسع بما يعينه على استثمار مواقف الرأي العام المؤيدة لتوجهاته وقراراته، ناهيك بأن الرئيس سيوظف هذا الحشد الجماهيري في الخلافات التي قد تنشأ بينه وبين الكونغرس حول قضية ما، ومن ثم فلا غرابة في أن تركز استطلاعات الرأي في الوقت الحاضر على مدى التأييد الشعبي الذي يتمتع به الرئيس ارتفاعاً أو انخفاضاً؛ فكلما دل المؤشر على قوة شخصية الرئيس، علا دور مؤسسة الرئاسة، والعكس صحيح.

ـ أسلوب اتخاذ القرار، ومدى اعتماد الرئيس على آراء الآخرين في توليده أو الاعتماد بشكل مبالغ فيه على رأيه الشخصي دون آراء المستشارين والمساعدين. مثال ذلك ما يعرف عن الرئيس جورج بوش الأب من احتكار للقرار والاعتماد على الذات في صنع القرار وتواضع شواهد الأخذ بآراء الآخرين.

٢ ـ نوعية السياسة الخارجية الأمريكية، تدخلية أو انعزالية

يسود السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام توجهان: إما التدخل وإما الانعزالية. وسيادة أحدهما على الآخر متوقف على طبيعة توجهات القائمين على أمر الإدارة الأمريكية أولاً، وعلى طبيعة المرحلة التاريخية والسياسية التي يمر بها العالم والولايات المتحدة ثانياً. ويستند التوجه **التدخلي** إلى المشاركة الفعالة في النظام الدولي بهدف الوصول إلى تحقيق المصالح الأمريكية عن طريق استخدام الوسائل المتاحة كافة. أما توجه **الانعزالية** فمؤداه رفض المشاركة الفعالة في الشؤون الدولية، والتركيز أكثر على القضايا الداخلية على أساس أن بناء البيت الداخلي له الأولوية على التدخلات الخارجية، مع ملاحظة أن الانعزالية ليست كاملة، وهي عكس التدخل المكثف، فالتدخل البسيط وبمناطق محددة للغاية نعده من قبيل الانعزالية. ولذلك يصدق الرأي الذي يرى أن التجربة أثبتت أن كل التيارات تدخلية، ولكن بعضها مع الأحادية، والبعض الآخر مع الحرص على الشراكة والتحالفات عند التدخل.

وبتناوب هذين التوجهين، تكون مؤسسة الرئاسة هي الفاعل الأساسي في تفعيلهما أو الركون إلى أحدهما. فلو افترضنا مثلاً استمرار السياسة الخارجية الأمريكية في اتباع سياسات التدخل الخارجي تبعاً لما يشكله العالم أجمع من مجال

حيوي لمصالحها، فإن النتيجة المستخلصة من تبني احتمالٍ كهذا ستؤشر إلى:

ـ استمرار التهديدات التي تواجهها الولايات المتحدة، والتهديدات تلك لا تقف عند حدود معينة، وإن كان بعضها يستحق أن يوصف بالتهديد والبعض الآخر مجرد حالة خلافية قد لا تشكل تهديداً حقيقياً للمصالح الأمريكية. ولكن من الملاحظ أن العداء للسياسات الأمريكية بصفتها الحالية يزداد يوماً بعد آخر، مما يعني بالضرورة أن التهديد الذي تواجهه الولايات المتحدة ما يزال قائماً.

ـ عدم قدرة الولايات المتحدة على حل القضايا العالقة التي تؤثر في زخم التأثير الدولي للولايات المتحدة.

ـ بروز تهديدات جديدة للولايات المتحدة ومصالحها.

ولعل توارد هذه الأمور بكل تجلياتها، سيفرض على الولايات المتحدة استمرار التدخل لمواجهة التحديات بكل ما يعنيه من استمرار الدور القوي لمؤسسة الرئاسة. إذ كما هو معروف، يزداد دور مؤسسة الرئاسة كلما كان التوجه السياسي الخارجي الأمريكي توجهاً تدخلياً.

أما لو افترضنا توجه السياسة الخارجية الأمريكية نحو الانعزالية، وهو ما يعد احتمالاً وارداً في ظل ما تواجهه السياسة الأمريكية الحالية من صعاب، فإن ذلك يتوقف على مدى قدرة الولايات المتحدة على:

ـ حل مشاكلها وقضاياها العالقة، وأن توقف النظرة إلى الآخرين على أنهم أطراف مهددة لها. وهذا الأمر بحقيقته يتوقف على مدى جدية وقناعة مؤسسة الرئاسة بذلك. هذا المحدد يتطلب سياسة أمريكية تريد فعلاً أن تحل القضايا العالقة وليس أن تخلق عداءات مستمرة بغية استمرار سياسات التدخل.

ـ مدى تقبل الولايات المتحدة لوجود المنافسين الدوليين لها، كأن تقبل بنظام دولي ثنائي أو متعدد. والحقيقة أنه وإن كانت الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة بلا منازع، فإن مؤشرات المستقبل تفيد بأن العالم متجه نحو الثنائية أو التعددية تبعاً لتناقص مقومات القوة الأمريكية من جهة، وتصاعد مقومات القوة لدى أطراف أخرى من جهة ثانية. ولذلك، فالولايات المتحدة إذا ما أقرت بأن التعددية أو الثنائية أمر محتم، فإن النظرة التي تجعل من التنافس استعداء ستزول؛ فشتان ما بين المنافسة والعداء.

وإذا بدا واضحاً أن المحددين المذكورين آنفاً يعززان معاً التوجه نحو الانعزالية (بالمعنى الذي أشرنا إليه سابقاً)، فثمة تيارات داخل الولايات المتحدة ترى ضرورة تقليل التدخلات الأمريكية التي تستنزف كثيراً من روافد القوة والقدرة الأمريكية، بكل ما يعنيه من تقليل لدور مؤسسة الرئاسة لصالح تصاعد دور الكونغرس الذي يزداد كلما كان التوجه السياسي الخارجي الأمريكي نحو الانعزالية.

٣ ـ طبيعة التوجه الفكري في مؤسسات صنع الاستراتيجية

وإذ يولّد اختلاف الرؤى الفكرية اختلافاً في نوعية الاستراتيجية المتبعة، فإن دور مؤسسة الرئاسة يتأثر هو الآخر بنوعية تلك الاستراتيجية. وقد لا نجافي الحقيقة إذا قلنا إن المثال الأبرز لتأثير التوجهات الفكرية لجماعة ما في الرئيس الأمريكي بوصفه الشخص الأول في مؤسسة الرئاسة، هو مثال الرئيس جورج بوش الابن الذي تبوأ كرسي الرئاسة معتمداً مجموعة من المفكرين الذين رفضوا التيار الوسطي ليشكلوا عصب الإدارة الأمريكية (الحالية)، بعد أن رسمت أفكارهم طبيعة التوجه السياسي الخارجي الأمريكي، حيث إعلاء شأن القوة العسكرية بوصفها وسيلة التغيير الأساس التي تسهم في تحقيق الأهداف[٥٠].

وفي إطار الإشارة إلى **اختلاف الرؤى الفكرية**، لا بد من ملاحظة ما يلي:

ـ اختلاف الرؤى الفكرية وما ينتج منه من تيارات مختلفة ومتعددة، يعد حالة طبيعية في المجتمع الأمريكي تبعاً للاختلاف الذي نشأ ضمن إطاره ذلك المجتمع. وقد أشرنا في الفصول السابقة من هذه الدراسة إلى طبيعة وتعدد الاختلاف في المجتمع الأمريكي.

ـ يعد التيار المحافظ والتيار الليبرالي من أهم التيارات الفكرية في الولايات المتحدة تبعاً لاقترانها بالحزبين الرئيسيين، وإن كان ذلك الاقتران غير عضوي. فعلى الرغم من ميل الجمهوريين إلى المحافظة والديمقراطيين إلى الليبرالية، فإن التطابق بينهما ليس تاماً، ودليل ذلك انسحاب باتريك بوكانان، أحد الطامحين

---

(٥٠) حسين فواز، «تساؤلات حول اليمين الجديد في الولايات المتحدة،» <http://www.mafhoum.com/press/190c39.htm-162k>.

السابقين للحصول على ترشيح الحزب الجمهوري للرئاسة، من الحزب بحجة تخليه عن التوجه المحافظ[٥١].

ـ تشترك معظم التيارات السياسية والفكرية في الانتماء إلى النزعة الرأسمالية البراغماتية، التي تمثل صميم الثقافة الأمريكية. وقد ظهرت قيمة البراغماتية منذ بداية التاريخ الأمريكي، عندما تكون لدى المهاجرين (البيوريتان) شعور بأنهم يغزون مساحة هائلة من الأرض لا حدود لها. لذا، لا غرابة في أن تكون النظرة البراغماتية إلى الحياة سائدة ومتبناة في الولايات المتحدة، بأسلوب أكثر انتشاراً وأكثر صدقاً منه في أي مكان آخر من العالم الغربي. ولعل من المفيد الإشارة هنا إلى أن وجود اتفاق كهذا يلغي استغراب البعض أن تثير سياسة الحزبين الأمريكيين الجمهوري والديمقراطي، الالتباس بين الليبرالية والمحافظة، وإن كان الخطاب اليميني يتعمد إعطاء أهمية للبعد الليبرالي بصيغة التوظيف السياسي له، وليس بصيغة التوظيف الاجتماعي. ولهذا، بدا اليمينيون معنيين برؤية عالم ليبرالي مكون من المؤسسات والنظم السياسية، مثلما هم معنيون بتوظيف المجتمع عبر نسق من القيم الدينية[٥٢].

ـ انقسم التيار المحافظ إلى قسمين، على الرغم من اتفاقهما وسائر التوجهات المحافظة على المبادىء الداعية إلى تقليص حجم الحكومة ودورها، وإلى جعل المصلحة الوطنية الأمريكية المعيار الأول للقرار السياسي: القسم **الأول** هو التيار المحافظ التقليدي، والقسم **الآخر** هو تيار المحافظين الجدد، الذي يتعارض مع الأول في استراتيجية الوصول إلى الهدف. كما انقسم التيار الليبرالي إلى قسمين أيضاً: الليبراليين التقليديين والليبراليين الجدد، وهذا الأخير يقترب في أفكاره من تيار المحافظين التقليديين.

وفي ظل هذه التجاذبات، يبدو **مستقبل دور مؤسسة الرئاسة** مرتبطاً بعدد من الاحتمالات:

ـ **الاحتمال الأول** بقاء المحافظين الجدد على رأس المؤسسة التنفيذية، مع بقاء

---

(٥١) حسن منيمنة، «المحافظون (الجدد) و(القدامى): المواجهة المقبلة في أمريكا،» **الحياة**، ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٣، <http://www.daralhayat.com/opinion/currents/20031124-30/7-02Tkt/story.html-38k>.

(٥٢) حمدي عبد العزيز، «الاتجاه الليبرالي الأمريكي. . . لليمين در!،» <http://www.middle-east-online.com/?id=24772=2772&format=0>.

تأثير أفكارهم طاغياً على توجه السياسة الخارجية الأمريكية. إذ شهد العقدان الأخيران من القرن المنصرم ما يمكن تسميته بانتفاضة المحافظين، إذ تمكنوا عن طريقها من إعادة الإمساك بزمام المبادرة التي بدأت في عهد الرئيس الأسبق رونالد ريغان، ومن نمذجة الاستراتيجية الأمريكية وفق توجهاتهم. . حتى اصطبغت آلياتها برؤاهم حول ما ينبغي أن يكون عليه حال العالم. وقد توضح ذلك في عهد الإدارة الحالية التي رأت:

ـ أن ثمة خطراً داهماً على النظام العالمي القائم على حرية التداول الاقتصادي والسياسي والثقافي، ومن ثم على الاستقرار الأمريكي، وقد أفاد من العولمة ومن الغياب الأمريكي دولياً. وتقتضي المصلحة الأمريكية نقل المعركة إلى دار العدو استباقياً أو وقائياً[٥٣]، وإلا فما حدث في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ سوف يتكرر في صورة أخطر[٥٤].

ـ ولأن الخطر يمكن أن يهدد الأمن الأمريكي في أية لحظة، فإن اللجوء إلى القوة أمر لا بد منه، لأنه الوسيلة الأنسب لتحقيق الأهداف. كما ينبغي بالتزامن مع ذلك، تبني سياسة هجومية غير اعتذارية، وانفرادية غير مترددة تعتمد القوة العسكرية أساساً[٥٥].

ـ ضرورة أن تبقى الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، وألا تنافسها أو تشاركها أية قوة أخرى[٥٦].

ـ أن التعويل على الدبلوماسية سوف يعطل قدرة السياسة على «تنميط» الآخرين بالقيم الديمقراطية؛ وبالتالي، فالسياسة أداة تغيير، الأمر الذي

---

(٥٣) بتمييز بسيط بين الضربات الوقائية والضربات الاستباقية، يمكن القول إن الضربات الاستباقية توجَّه ضد قوات الخصم التي نشرت فعلاً في أوضاع هجومية استعداداً لهجوم فعلي؛ أي استباق الخصم بتوجيه ضربة إجهاضية ضد قواته لإفشال هجوم متوقع. أما الضربات الوقائية، فتوجه مبكراً عند اكتشاف نوايا بالهجوم لدى الخصم، سواء نشر وسائل هجومية أو لم ينشرها. للمزيد انظر: حسام سويلم، «الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ٢٩٠ وما بعدها.

(٥٤) منيمنة، «المحافظون (الجدد) و(القدامى): المواجهة المقبلة في أمريكا».

(٥٥) فواز، «تساؤلات حول اليمين الجديد في الولايات المتحدة».

(٥٦) وهذه النقطة هي المرتكز الأساس لمشروع الجماعة المسمى بـ «مشروع القرن الأمريكي الجديد» الذي صاغوه في أواخر عهد الرئيس بيل كلينتون. انظر: خالد الحروب، «تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على خريطة القوى بالمنطقة،» **شؤون عربية**، العدد ١١٣ (ربيع ٢٠٠٣)، ص ١٢ ـ ١٣.

يكسب هذا التيار صفة الثورية التي تنقضّ على الأوضاع الراهنة[٥٧].

وعموماً، فإن أفكار هذه المجموعة القائمة على التدخل الخارجي، والهيمنة الأحادية، والقضاء على الأعداء عبر استخدام القوة. . . إلخ؛ ترتكز على تبنّي السياسة الخارجية القائمة على التدخلية وليس الانعزالية. وبالتالي، فإن هذا الاحتمال، لو تحقق، فإنه سيعني الإبقاء على الدور المهيمن لمؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية.

ـ **الاحتمال الثاني** صعود تيارات فكرية جديدة مقابل انكفاء المحافظين الجدد، حيث تختلف العناوين التي تنضوي تحتها التيارات الفكرية الأمريكية المعارضة لتوجهات المحافظين الجدد، لأنها عناوين تتبع نوعية التوجه أو نوعية الجماعة المفصحة عنه.

وفي العموم، يمكن أن نجمل التيارات الفكرية التي يمكن أن تلقى أفكارها صدى لدى الإدارات الأمريكية القادمة، أو تؤثر في نوعية الاستراتيجية الأمريكية المتبعة بعدد من الفئات:

الفئة الأولى هي المحافظون التقليديون: ويمثل هذا التيار أصل التيار المحافظ، وقد ظهر قبل بروز المحافظين الجدد على الساحة الأمريكية؛ وأبرز آرائه:

ـ أن أسباب الخطر الذي يهدد الأمن الأمريكي تكمن في حضور الأمريكيين غير المرغوب فيه في أكثر من مكان في العالم وليس في غيابهم، وهم بالتالي يختلفون عن المحافظين الجدد الذين يرون أن سبب تهديد الولايات المتحدة هو غيابها عن الكثير من الأقاليم في العالم[٥٨]. وهنا، فإن اعتراض المحافظين التقليديين بشكل عام ليس على التدخل الأمريكي في العالم بوصفه رد فعل على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بل في مداه وأمده. فالندوات التي عقدتها مراكز الأبحاث المحسوبة على التوجه المحافظ التقليدي، كمعهد «كايتو» ومؤسسة

---

(٥٧) عماد فوزي شعيبي، «الصورة النمطية للعالم والنظام العالمي في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وموقع العراق كساحة عمليات فيها،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ٢٠٠٤)، ص ٨٨.

(٥٨) المغزى من ذلك يكمن في تقليل الحماس نحو سياسات التدخل.

«هيريتاج» قبل الحرب على العراق، كانت في أغلبها داعية إلى تجنب الحرب، والعمل على احتواء نظام صدام حسين، خشية أن يؤدي إسقاطه إلى توريط الولايات المتحدة بمهمة طويلة الأمد. ومنذ انتهاء الحرب، والمفكرون المرتبطون بهذه المعاهد يدعون إلى انسحاب أمريكي من مشروع بناء الدولة العراقية، على أساس أن مهمة إنهاء خطر النظام السابق قد انتهت، وما عدا ذلك لا يدخل ضمن الشأن الأمريكي[٥٩].

- ويرى هذا التيار أن التدخل الأمريكي في المجال الخارجي يجب أن يكون منصباً على «العمل التصحيحي»، بمعنى رفض التدخل المفرط في الشؤون العالمية لما يرتبه من نتائج قد يكون بعضها سلبياً على الولايات المتحدة. وهم في هذا يختلفون عن «المحافظين الجدد»، الذين يعدون نبذ تدخل الولايات المتحدة خارجياً لا يمكن أن يتم دون استتباب نظام عالمي مؤاتٍ؛ وإلا كان ذلك من باب الانتحار. كما يعد «المحافظون الجدد» أن الوصول إلى هكذا نوع من النظام العالمي يتطلب استمرار التدخل في مختلف الأماكن والمجالات، وليس الاقتصار على الجانب التصحيحي.

الفئة الثانية: تيار الليبرالية (التقليدية والجديدة)، وقد انقسم إلى اتجاهين:

الأول هو تيار الليبرالية التقليدية، الذي وإن كانت آراؤه تلتقي مع معظم آراء التيارات الأمريكية الأخرى في ضرورة نشر العولمة والمبادىء الرأسمالية الأمريكية؛ إلا أن الاختلاف بينه وبينها يكمن في الوسيلة التي يمكن بوساطتها تحقيق ذلك. ويرى هذا التيار أن الوسيلة تكمن في المساعدات، دون استعمال القوة، أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى[٦٠].

ويقف هذا التيار ضد توسيع السلطة التنفيذية على حساب السلطة القضائية[٦١]؛ وإذا كان التيار المحافظ يشدد على أهمية المزج بين القيم والمصالح

(٥٩) منيمنة، «المحافظون (الجدد) و(القدامى): المواجهة المقبلة في أمريكا».

(٦٠) عبد العزيز، «الاتجاه الليبرالي الأمريكي... لليمين در!».

(٦١) من نتائج أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وتبنّي الولايات المتحدة سياسية مكافحة «الإرهاب»، أن السلطة التنفيذية أعطت نفسها صلاحيات واسعة، متجاوزة بذلك حتى سلطات المحكمة العليا، وهي أعلى جهة قضائية في الولايات المتحدة. ولذلك، وبعد جهود واسعة من أكثر من جهة، عملت المحكمة العليا على استرداد بعض صلاحياتها والعمل على إبطال قرارت الرئيس، بوصف ذلك جزءاً من صلاحياتها التي كفلها لها الدستور، وتثبيتاً لمبدأ «الفصل بين السلطات». ومن القرارات المتعلقة بهذا المعنى، قرار المحكمة العليا الصادر يوم ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٦، المتعلق بإبطال قرار الرئيس الأمريكي جورج =

في السياسة الخارجية الأمريكية، ويحذر من الإغراق في النظرة المثالية، فإن كثيراً من المفكرين والسياسيين الليبراليين يميلون إلى الرأي القائل إن فرض الديمقراطية بالإكراه ينافي روح الديمقراطية القائمة على الإقناع والتسامح والمساواة. وفي سعيهم إلى نشر الديمقراطية، يؤمن دعاة التيار الليبرالي بنظرية «السلام الديمقراطي» التي تفترض أن الدول ذات النظم الديمقراطية تعيش في علاقات سلمية دولية، وأن «الديمقراطيات لا تحارب بعضها بعضاً»[٦٢].

أما الاتجاه الليبرالي **الثاني**، فهو «الليبراليون الجدد»، ويختلف هؤلاء مع الليبراليين التقليديين في قضيتين أساسيتين: **الأولى** قضية الإنفاق الفدرالي؛ فالليبراليون الجدد، وعلى الرغم من تأييدهم الإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية عموماً، رفضوا تأييدها المطلق، وأصروا على أن معيار تأييد مثل هذه البرامج لا بد من أن يتمثل برشادها الاقتصادي وفعاليته، وليس دورها الاجتماعي فحسب. أما القضية **الثانية**، فتتعلق بالبعد الخارجي؛ فالليبراليون الجدد يميلون إلى تأييد سياسات دفاعية قوية، وهو عكس ما يراه الليبراليون التقليديون. وقد أحدث الليبراليون الجدد تحولاً في الفكر الليبرالي المستند إلى عدم تفضيل سياسة استخدام القوة، إذ أيدوا بشكل كبير الحرب على العراق[٦٣].

الفئة الثالثة: تيار الواقعية الجديدة

ويقترب هذا التيار في كثير من طروحاته من الاتجاهات الليبرالية، وهو تيار دخل إدارة الرئيس جورج بوش الابن عن طريق أبرز دعاته، وزير الخارجية السابق كولن باول، ونائبه ريتشارد أرميتاج. ويؤمن دعاة هذا التيار بإمكانية نشر الديمقراطية عبر المنظمات الدولية، وليس عبر القوة واستخدام السلاح[٦٤]، وهم

= بوش حول المتهمين في معتقل غوانتانامو. وجاء في قرار المحكمة العليا: «إن رئيس الولايات المتحدة جورج دبليو بوش قد تجاوز سلطاته عندما أمر بقيام لجان عسكرية بمحاكمة مواطنين أجانب محتجزين في غوانتانامو». للمزيد حول الموضوع، انظر: <http://www.amnesty.org/images/resources/usa/guantanamo/guards-escort-detaine.jpg>.

وفي المعنى ذاته، انظر: جين هيلي وتيموثي لينش، «الدستورية المبنية على المعتقد تسمح للرئيس بالتجسس على الأمريكيين،» **الحياة**، ٤/ ٧/ ٢٠٠٦، <http://www.daralhayat.com/special/issues/0-7-2006>.

(٦٢) عبد العزيز، «الاتجاه الليبرالي الأمريكي. . . لليمين در!».

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) مايكل هدسون، «سياسات السلام الأمريكي (Pax Americana) في العراق والشرق الأوسط،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٨٠.

بذلك يختلفون كثيراً عن المحافظين الجدد في إدارة الأزمات. كما يؤمنون بضرورة عدم التدخل في العالم الخارجي، إلا عند وجود تهديد مباشر للمصالح الأمريكية[٦٥]؛ ولذلك، فإن طريق استخدام القوة بالنسبة إليهم هو الطريق الأخير بعد فشل الطرق الأخرى جميعها في حل الأزمات؛ إذ إن الأولوية تكون لتغليب الدبلوماسية على منطق الإكراه. ويؤمن دعاة هذا التيار أيضاً بالحوار حتى مع الأعداء، إذا كان في ذلك مصلحة أمريكية. ولعل أبرز من مثّل هذا الاتجاه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر، الذي دعا الإدارة الأمريكية صراحة إلى محاورة أعدائها ـ مثل إيران وسورية ـ لأن في ذلك تحقيقاً للمصالح الأمريكية، وتسهيلاً لنجاح خطة الولايات المتحدة في العراق[٦٦].

ومن دعاة هذا التيار أيضاً مستشار الأمن القومي في إدارة بوش الأب، برنت سكوكروفت[٦٧].

وعلى ما يبدو، وتبعاً لما تمر به الاستراتيجية الأمريكية الآن، فإن آراء هذه التيارات هي التي ستكون أكثر بروزاً في السنوات القادمة، ولا سيما أنها تساير الحال الواقع، ولا ترسم صوراً خيالية لنجاحات أمريكية باهرة مبنية على خطأ الافتراضات والظنون. ولذلك، فإن تحقق هذا الاحتمال يعني، وبالارتباط مع العوامل الأخرى، التأثير في دور مؤسسة الرئاسة لصالح إضعافه؛ وهو أمر يتوقف على ما إذا كانت التيارات هذه ستؤثر في اتجاه الإدارة الأمريكية نحو اتباع سياسات تدخلية أو انعزالية.

٤ ـ نوعية الأغلبية الحزبية في الكونغرس

عندما أُعلنت نتائج انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأمريكي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦، التي أنتجت أغلبية جديدة في الكونغرس بمجلسيه

---

(٦٥) شعبي، «الصورة النمطية للعالم والنظام العالمي في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وموقع العراق كساحة عمليات فيها،» ص ١٠٣.

(٦٦) جاءت هذه الدعوة في إطار ترؤسه مجموعة دراسة العراق، التي أمر الرئيس بوش الابن بإنشائها لدراسة الوضع المتردي في العراق، وتقديم الحلول الممكنة له إلى الإدارة الأمريكية. وسميت المجموعة بـ «لجنة بيكر ـ هاملتون»، نسبة إلى جيمس بيكر والسيناتور الديمقراطي السابق لي هاملتون. وقد قدمت اللجنة تقريرها وأعلنت عنه يوم ٦/ ١٢/ ٢٠٠٦. انظر بخصوص ذلك: وفاء أحمد، «تقرير مجموعة دراسة العراق،» <http:// www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=83497>.

(٦٧) يوسف شلي، «عودة العصر النووي: البشرية تحت رحمة أيديولوجيات الكبار،» إسلام أون لاين، ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٦.

لصالح الحزب الديمقراطي؛ توقع الكثيرون أن تشهد هيمنة مؤسسة الرئاسة على عملية صنع الاستراتيجية تحولاً كبيراً بفعل الضغط والصلاحيات التي يمتلكها الكونغرس في تشكيل السياسة الأمريكية. وقد أكد هذا التوقعَ استطلاع للرأي أجرته صحيفة **واشنطن بوست** بالتعاون مع شبكة أخبار ABC، منتصف كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦؛ وأظهرت نتائجه أن ٥٧ بالمئة من الشعب الأمريكي يعطون ثقتهم لقدرة الكونغرس على التعامل مع التحديات والمشاكل التي تواجه الولايات المتحدة، أكثر من قدرة الرئيس بوش الذي حصل على نسبة ٣٧ بالمئة فقط[٦٨]. على أن رأياً مناقضاً جاء به الأكاديمي والمحلل جيمس دورن عندما رأى أن «الكونغرس الجديد سيكون ببساطة أكثر مماثلة من أي كونغرس»، مبرراً ذلك بأن الحزبين في العقود الخيرة قد أغفلا الاختلافات الجوهرية في المبادئ والأفكار بينهما، بل تبادلا الأدوار أحياناً طبقاً للسباق السياسي[٦٩].

وإن صح أي من الرؤيتين، فإن لنوعية الأغلبية في الكونغرس تأثيراً لا يمكن إنكاره في تحديد دور مؤسسة الرئاسة وما يرافقها من دور للكونغرس ذاته في عملية صنع الاستراتيجية؛ ففي الغالب، تقف الأغلبية في الكونغرس، إذا كانت من غير حزب الرئيس، ضد سياسات مؤسسة الرئاسة. ولنا مثال قريب في محاولات الديمقراطيين الحد من السلطة «المطلقة» التي يتمتع بها الرئيس الأمريكي في توجيه السياسات في العراق. وقام الكونغرس، بتأثير من الأغلبية الديمقراطية، بالاتفاق على مشروع قانون يربط تمويل القوات الأمريكية في العراق بقيام الإدارة الأمريكية بوضع جدول لانسحاب القوات الأمريكية منه. وقد اتفق المجلسان على صيغة القرار أواخر شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٧؛ فعبر الرئيس إذّاك عن امتعاضه وخيبة أمله، وهدد باستخدام الفيتو لإفشال مشروع القانون[٧٠]. محاولة الديمقراطيين هذه ما كانت لتتم لو لم يتمتعوا بأغلبية في المجلسين. وإذا كانت الأغلبية من حزب الرئيس نفسه، فإن الكونغرس على الأغلب سيسير خلف الرئيس، ولا سيما إذا ما ترافق ذلك مع وجود خطر يهدد الأمن الأمريكي. ومن ذلك ما أورده رئيس لجنة الميزانية في مجلس الشيوخ (الدورة ١٠٩)، السيناتور الجمهوري جود غريغ من أن العالم بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ تغير

---

(٦٨) يحيى عبد المبدي، «تحديات الكونغرس (الديمقراطي) الجديد،» تقرير واشنطن، العدد ٩٠ (٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=550>.

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) نشرة وكالة الأنباء الفرنسية المسائية، ٢٩/ ٤/ ٢٠٠٧.

تغييراً هائلاً، وأن طريقة أداء مجلس الشيوخ تغيرت تغييراً جذرياً، وأضاف «إننا منشغلون تماماً بقضية أمننا الوطني وحماية أنفسنا من التعرض للهجوم مجدداً»[(٧١)]. وهذا (الانشغال) هو الذي عطل عمل الكونغرس عن أداء عمله بصفته رقيباً على عمل السلطة التنفيذية، ولا سيما سياسات الإدارة الأمريكية في ما يتعلق بقضيتي العراق وأفغانستان.

وتفصيلاً لمظاهر الاحتمالين أعلاه وأثرهما في مستقبل دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية، سنعمد إلى مناقشتهما.

أ ـ الاحتمال الأول، أن تكون الأغلبية من غير حزب الرئيس؛ وفي هذا الخصوص، هناك ثلاثة احتمالات فرعية:

الأول أن تكون الأغلبية ضعيفة أو قوية، ولكنها تقف خلف سياسات الرئيس، نظراً إلى ما يمكن أن يهدد الأمة من أخطار.

الثاني أن تكون الأغلبية ضعيفة، ولكنها تؤثر بطريقة أو بأخرى في دور مؤسسة الرئاسة، وإن كان تأثيرها ليس مطلقاً. ومثال ذلك تأثير الديمقراطيين في إدارة الرئيس بوش الابن بعد فوزهم بالأغلبية في الكونغرس. والحقيقة، وإن كانت سيطرة الديمقراطيين ليست بالأغلبية المطلقة، إلا أن التغيير الذي شهدته انتخابات التجديد النصفي الأخيرة يستمد أهميته من تغير الحزب المسيطر أولاً، وهو ما يعني أن الحزب الفائز والمعارض سيرأس أعضاؤه اللجان في الكونغرس ثانياً. والمعروف أن اللجان هي التي تسير أعمال الكونغرس، كما أن رئيس اللجنة، سواء في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ، له دوره ونفوذه في تحديد أجندة عمل اللجنة ومتابعتها للقضايا المطروحة والمثارة[(٧٢)].

ومن المرجح أن تبدل رؤساء اللجان سيسهم في إيجاد معارضة لهيمنة دور مؤسسة الرئاسة ـ وهي حالة عامة ـ ولكنها برزت جلياً في حالة الرئيس بوش الابن بعد انتخابات التجديد النصفي ٢٠٠٦؛ إذ نجد أن من يرأس أهم اللجان التي لها علاقة بصنع الاستراتيجية هم من المعارضين لخطط الرئيس بوش. مثلاً،

---

(٧١) «مجلس الشيوخ في ٢٠٠٦،» تقرير واشنطن، العدد ٨٩ (٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showartcle.cfm?id = 545>.

(٧٢) توماس جورجيسيان، «ارتفاع عدد النواب والشيوخ اليهود في الكونغرس الجديد،» تقرير واشنطن، العدد ٨٤ (١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id = 514>.

السيناتور الديمقراطي كارل ليفين هو رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، وهو من طالب بوضع جدول زمني لتحقيق انسحاب أمريكي من العراق في عام ٢٠٠٨. والسيناتور جوزيف بايدن رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، هو من المطالبين منذ مدة بإعادة النظر في سياسة الولايات المتحدة في العراق وإيجاد حل سياسي وإقليمي للاستقرار المطلوب فيه[٧٣].

وعموماً، فإن الفوز بأغلبية ضعيفة قد لايؤثر كثيراً في دور مؤسسة الرئاسة، ولا سيما إذا كانت تواجه الكونغرس مشاكل معينة[٧٤]، أو إذا وقفت الأقلية التي هي من حزب الرئيس ذاته إلى جانب الرئيس. ولذلك، نجد أن بعض التشريعات تأخذ طريقها إلى أن تصبح قانوناً، والبعض الآخر يتعطل؛ ومثال على ذلك فشل الديمقراطيين بعد فوزهم في انتخابات التجديد النصفي ٢٠٠٦ في استصدار الموافقة على مناقشة خطة الرئيس بوش الجديدة في العراق، التي قضت بإرسال أكثر من ٢١,٥٠٠ ألف جندي أمريكي إضافي إلى العراق، وقد كان رفض الجمهوريين المناقشة هو السبب وراء فشل الديمقراطيين. هذا الموقف وصفه السيناتور هاري ريد، زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ، بالقول «إن ما فعله الجمهوريون بمثابة تصويت لصالح استمرار الرئيس في سياساته الفاشلة في العراق»[٧٥].

الاحتمال الفرعي **الثالث** هو أن تكون الأغلبية قوية وفعالة؛ وهنا فقط يمكن أن نتحدث عن وجود أغلبية في الكونغرس قادرة على الحد فعلياً من دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية، كونها ستضمن بتماسكها الحصول على مبتغاها في تحويل مشاريع القوانين إلى تشريعات ملزمة، حتى وإن رفضها الرئيس؛ إذ تكون هنا لدى الكونغرس قدرة الحصول على ثلثي الأصوات لكسر قرار النقض الرئاسي

---

(٧٣) المصدر نفسه.

(٧٤) من أبرز تلك المشاكل التي يعاني منها الكونغرس هي تصاعد موجة الفساد بين أعضائه ـ مالياً وأخلاقياً ـ التي أدت إلى أن يرى ٨٣ بالمئة من الأمريكيين أن فساد الكونغرس بات من المشاكل الخطيرة التي تؤرق المجتمع الأمريكي بكل فئاته، وذلك بحسب دراسة أجراها معهد غالوب (Gallup) في الولايات المتحدة. هذه النسبة من أعلى النسب التي تظهر شكوك المواطن الأمريكي في المؤسسة التشريعية منذ بدء سيطرة الجمهوريين عليه عام ١٩٩٤. وقد ظهرت مؤخراً أكثر من قضية فساد تتعلق ببعض أعضاء الكونغرس، مثل قبول الرشاوى، وعدم الكشف عن الذمة المالية.. إلخ. للمزيد، انظر: شابنام اسلم، «فساد أعضاء الكونغرس... بين معضلة فصل السلطات والحقوق الدستورية،» تقرير واشنطن، العدد ٦٤ (٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=393>.

(٧٥) يحيى عبد المبدي، «الكونغرس: انتهت معركة العراق وبدأت معركة الميزانية،» تقرير واشنطن، العدد ٩٥ (١٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٧)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=580>.

أولاً، كما إن جانب المساومات سيكون أقوى لصالح الكونغرس في معركته مع الرئاسة التي تحاول الاستئثار بأكبر قدر من الصلاحيات.

ب ـ **الاحتمال الثاني**: أن تكون الأغلبية من حزب الرئيس نفسه، ونكون هنا أمام احتمالين فرعيين:

الأول ألاّ تقف الأغلبية مع الرئيس، لأنها ترى في سياساته من الأخطاء ما يؤدي إلى نتائج سلبية على الأمة وعلى الحزب أيضاً في المستقبل. وفي هذا الاحتمال نتحدث عن انشقاقات حزبية قد تحصل من بعض الأعضاء، برفضهم سياسات الرئيس الذي هو من حزبهم، وهو ما سيؤثر بالتالي في الحزب ذاته، وفي مؤسسة الرئاسة أيضاً، كونها فقدت أحد جوانب الدعم المهمة في المؤسسة المنافسة.

ومرد ذلك أسباب عديدة، من أبرزها تمادي بعض الرؤساء في الاستمرار بالسياسات الخاطئة حول قضية ما. ولأن ذلك سيؤثر في سمعة المؤسسة التشريعية بوصفها رقيبة على عمل السلطة التنفيذية، نجد أن بعض أعضاء الكونغرس، وإن كانوا من حزب الرئيس ذاته، يعارضون الرئيس في إدارة بعض القضايا الاستراتيجية. والحقيقة أن هذا الاحتمال ذو تأثير كبير ونتائج سلبية على مؤسسة الرئاسة، وإن يكن وروده قليلاً. وفي هذا الإطار، نجد مثال الانقسام الذي أبداه كل من السيناتورين جون ماكين (ولاية أريزونا) وتشاك هاغل (ولاية نبراسكا)، وهما من أعضاء مجلس الشيوخ عن الحزب الجمهوري، حين انتقدا علناً سياسات الرئيس بوش في العراق، ووصفاها بأنها فاشلة، إلى درجة أن أعلن الأول تبرؤه منها[٧٦]. أهمية هذا الانقسام تكمن في أنه والتصريحات الملمحة إليه، جاءت قبل مدة وجيزة من انتخابات التجديد النصفي للكونغرس عام ٢٠٠٦، وهو ما أثر بشكل واضح في خسارة الجمهوريين مقابل فوز الديمقراطيين. وإذا ما استمر هذا الأمر طويلاً، فإن نتائج الانقسام ستغير كلياً من استمرار هيمنة مؤسسة الرئاسة على صنع الاستراتيجية، عندما أخذ الديمقراطيون يطالبون باستعادة الكونغرس لدوره المفقود في السياسة الخارجية.

الاحتمال الفرعي **الثاني** هو أن تقف الأغلبية مع الرئيس وتؤيد سياساته؛

---

(٧٦) يحيى عبد المبدي، «خلافات الحزب الجمهوري قبيل انتخابات كونغرس ٢٠٠٦،» تقرير واشنطن، العدد ٧٥ (٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=460>.

ويؤدي هذا الاحتمال إلى تقوية دور مؤسسة الرئاسة على حساب الكونغرس. وغالباً ما تقف الأغلبية مع الرئيس، إما لاعتبارات حزبية، وإما لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العليا للدولة. ففي الدورة ١٠٩ للكونغرس، انتقد أداء الأغلبية وهم من الجمهوريين، كما كانت الحال في مجلس الشيوخ (٥٥ عضواً جمهورياً مقابل ٤٤ عضواً ديمقراطياً وعضو واحد مستقل)، وفي مجلس النواب (٢٣٢ عضواً جمهورياً مقابل ٢٠٢ عضو ديمقراطي وعضو واحد مستقل)، وهو ما أدى إلى انتقاد الكونغرس لقلة إنجازاته ولا سيما الحرب في العراق وأفغانستان والحرب على «الإرهاب».

واعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أخذ الكونغرس على عاتقه المساهمة الفعالة في تنفيذ أجندة وبرامج الرئيس بوش؛ وهنا رأى المحللون أن إخفاقات الكونغرس قد فاقت انتصاراته[٧٧].

٥ ـ طبيعة التهديدات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية

ثمة من يرى أنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تسوق سياسات التدخل في الشؤون الدولية، وما يتبعها من توسع في الدفاع والإنفاق العسكري وكذا الحروب في مختلف أنحاء العالم دون وجود «عدو» يهدد الولايات المتحدة في أمنها و/أو مصالحها؛ وبالتالي، ففكرة «العدو» فكرة متوافرة على الدوام في العقلية الأمريكية. والحقيقة العلمية تقول إنه كلما توسعت الدولة مكانة وقوة، ازدادت وتوسعت مصالحها؛ وبالتالي، ازدادت إمكانية اصطدامها مع الآخرين، لأن تحقيق المصالح لا يخلو من منافسة مع الأطراف التي تصبو أيضاً إلى تحقيق مصالحها.

وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية، ولاح في الأفق أن الولايات المتحدة ستكون القوة العظمى القائدة للمعسكر الغربي، بعد الضعف الذي أصاب دول أوروبا الغربية إثر نتائج الحرب العالمية الثانية، كان طبيعياً أن تتوسع مصالحها وأن تحاول ممارسة الدور الذي يتناسب ومكانتها الجديدة، التي تستدعي منها التوسع في مختلف أرجاء العالم. وكان لا بد من أن تصطدم بطموحات ومصالح القوة العظمى الثانية، وهي الاتحاد السوفياتي، ضمن إطار ما سمي بالحرب

---

(٧٧) ولذلك وافق الكونغرس على معظم المقترحات التي كان الرئيس بوش يقدمها لاستصدارها كقوانين. انظر: «مجلس الشيوخ في ٢٠٠٦،» و«مجلس النواب الأمريكي عام ٢٠٠٦،» تقرير واشنطن، العدد ٨٩ (٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showissue.cfm?id=89>.

الباردة بمراحلها المختلفة، وصولاً إلى انتصار الولايات المتحدة بسبب انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي.

وبانهيار الاتحاد السوفياتي، خلت الساحة الدولية من عدو فعلي تواجهه الولايات المتحدة كان قادراً على تهديد أمنها ومصالحها. ولذلك، بشر الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بالنظام العالمي الجديد، الذي سيقوم على السلام ونشر الأمن والرفاهية. ولكن هذه المرحلة التي شهدت أكثر من حرب خاضتها الولايات المتحدة ضد من أطلق عليهم «أعداء يهددون مصالحها»، لم تلغ وجود من يهدد الأمن والمصالح الأمريكية؛ فكان أن ظهر عدو رئيسي جديد أعلن بنفسه عن عدائه للولايات المتحدة، بسبب ما سماه سياساتها الاستعمارية ضد المسلمين، هذا الطرف الذي ضرب الولايات المتحدة في عقر دارها في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أعاد بث الروح من جديد إلى فكرة «العدو» الذي يفرض على الولايات المتحدة أن تجابهه حفاظاً على أمنها ومصالحها. هذا فضلاً على ما شهدته المرحلة الجديدة من صعود منافسين للولايات المتحدة عدتهم الأخيرة بمثابة أعداء المستقبل الذين عليها مواجهتهم.

والحقيقة أن التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة (واقعية أو مفترضة) مختلفة، تتراوح بين التهديدات الأمنية والسياسية والاقتصادية. ويمكن تناول تأثير هذا العامل عبر الاحتمالين الآتيين:

أ ـ الاحتمال الأول: استمرارية بقاء التهديدات التي تواجهه الولايات المتحدة دون حلول؛ ومن تلك التهديدات:

(١) استمرار الصراع مع تنظيم القاعدة: ودون الدخول في تفاصيل نشوء وبروز تيار القاعدة، ومحطات الصراع بينه وبين الولايات المتحدة التي وصلت إلى أعلى مراحلها عبر الصراع المسلح في أفغانستان، والآن في العراق وفي أكثر من مكان؛ فإن التهديد الذي يواجه الولايات المتحدة من تنظيم القاعدة هو ذو شقين: فكري وأمني.

فعلى الصعيد الفكري، نلحظ تعارضاً حاداً بين الجانبين. فالولايات المتحدة تعد فكر القاعدة فكراً إرهابياً عدوانياً متشدداً معادياً لأفكار الديمقراطية والليبرالية، في حين يرى تنظيم القاعدة في الولايات المتحدة دولة كافرة يجب محاربتها لأنها تتبنى علناً منهج محاربة «الأصولية الإسلامية»، وهو ما يعده التنظيم منهجاً لمحاربة الإسلام، وكذلك لأن الولايات المتحدة في رأيهم دولة «صائلة»،

أي إنها عدو جاء ليحتل أراضي المسلمين وينتهك حرماتهم؛ وبالتالي، فأمريكا والأمريكيون (كمواطنين) هم أهداف لهجمات القاعدة. وجاء في أحد بيانات القاعدة ما يأتي: «نعتقد بأن الديار إذا علتها شرائع الكفر وكانت الغلبة فيها لأحكام الكفر دون أحكام الإسلام فهي ديار كفر»[٧٨].

ولأن الاختلاف الفكري لم يقف عند حد الفكر، فكان من الطبيعي أن يتوسع نطاقه ليتحول إلى تهديد أمني من كل طرف للآخر؛ فالولايات المتحدة أعلنت أن حربها على «الإرهاب» طويلة الأمد، في الوقت ذاته الذي أعلن تنظيم القاعدة أن الحرب على الولايات المتحدة لن تنتهي إلا إذا أنهت احتلالها وتعرضها للدول الإسلامية، فالتنظيم يرى أنه «إن اعتدى صائل من الكفار على حرمات المسلمين، فإن الجهاد عندئذٍ فرض عين لا يشترط له شرط ويدفع بحسب الإمكان، فالعدو الصائل الذي يفسد الدين والدنيا، لا شيء أوجب بعد الإيمان من دفعه»[٧٩]. من ناحية أخرى، أخذت الولايات المتحدة ترى في انتشار تنظيم القاعدة على النطاق العالمي خطراً يهدد مصالحها؛ لذا، لا بد من مواجهته بالقوة العسكرية. فقد كشفت إحدى الوثائق أن الولايات المتحدة تنظر أمنياً بعين الريبة إلى سرعة امتداد تنظيم القاعدة، واتساع نطاقه ليشمل مختلف القارات، من بورما في آسيا إلى العراق ومعظم بلدان الوطن العربي، إلى إريتريا وبعض الدول الأفريقية، إلى الشيشان وبعض جمهوريات آسيا الوسطى وبعض الدول الأوروبية وصولاً، إلى الولايات المتحدة ذاتها[٨٠]. وهو امتداد يهدد المصالح الأمريكية، وينبىء بأن الحرب على القاعدة ليست سهلة، وهي في الوقت ذاته طويلة الأمد[٨١]، وتستنزف الكثير من الموارد الأمريكية.

(٢) تنامي ملامح الخطر الذي تؤسسه الأنظمة المعادية للولايات المتحدة

لا جدال في أن الولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى ولها انتشار واسع في معظم بقاع العالم، تعاني ثقلاً كبيراً، حيث اتساع مصالحها الذي يتطلب منها

---

(٧٨) انظر: «عقيدة ومنهج القاعدة في بلاد الرافدين،» <http://majdah.maktoob.com/rb/showthreach.php?t= 29124.109k>.

(٧٩) المصدر نفسه.

(٨٠) انظر: «CNN تكشف انتشار تنظيم القاعدة في العالم،» <http://www.arabic.cnn.com/2002/world/8/23/benladin.tapes7/23>.

(٨١) راؤول روجرز، «حرب بوش على الإرهاب تستمر ٣٠ عاماً،» <http://www.arabic/news/2006-11/21/12.shtml>.

جهداً مضاعفاً لتأمينها بمختلف الوسائل التي تجعلها تصطدم بمحاولات دول أخرى لتأمين مصالحها أيضاً التي قد لا تتفق بالضرورة مع مصالح الولايات المتحدة. وسواء كان التهديد جدياً، أو إن الولايات المتحدة تسعى إلى خلق حالة من العداء أو خلق نظرة لدى الداخل الأمريكي بأن الطرف الآخر معادٍ لها ولمصالحها، فإن ثمة أنظمة ما فتئت الولايات المتحدة تعلن أنها معادية و«مهددة» للمصالح الاستراتيجية الأمريكية، وهي أنظمة تتوزع على أكثر من قارة، ويمكن الإشارة مثلاً إلى إيران وفنزويلا وكوبا وكوريا الشمالية.

وتدعونا الحقيقة إلى مناقشة أمرين مهمين في هذا الصدد:

الأول أن الأنظمة التي ذكرناها (إيران وفنزويلا وكوبا وكوريا الشمالية)، هي أنظمة لا تهدد في واقع الأمر الأمن الأمريكي، فلا واحدة من تلك الدول هددت أمن الولايات المتحدة، ولا هي راغبة في الدخول في حرب معها. ولكن ما تراه الولايات المتحدة على أنه تهديد، يعود في حقيقة الأمر إلى جانب من المنافسة على الهيمنة العالمية. فالولايات المتحدة، ومن أجل ضمان الهيمنة والسيطرة على العالم، لا ترغب في وجود أية قوة منافسة أو حتى رافضة لمشروعها في الهيمنة العالمية. فكوبا ليست عدواً إلا بقدر اختلافها الفكري والعقائدي مع الولايات المتحدة؛ وإيران لا تهدد أمن الولايات المتحدة بقدر ما هي منافس إقليمي لهيمنة الأخيرة على إقليم الخليج العربي؛ أما فنزويلا، فهي الأخرى لا تهدد أمن الولايات المتحدة، بل على العكس، دعمت الولايات المتحدة انقلاباً ضد الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز عام ٢٠٠٢، والخلاف العقائدي بين النظام اليساري في فنزويلا والإدارة الأمريكية هو الذي جعل الولايات المتحدة تنظر بعين الريبة إلى النظام السياسي الفنزويلي وتعده من ضمن أعدائها الذين يهددون أمنها ومصالحها[٨٢].

الأمر **الثاني** أن من يحدد التهديدات هو الرؤية الأمريكية وليس واقع الحال، فالأخير لا يعدو كونه حالة من حالات المنافسة على اكتساب السيادة أو الوصول إلى مشاريع إقليمية أو حتى لضمان تفوق اقتصادي أو أمني إقليمي أفضل. ولنأخذ على سبيل المثال حالتين واقعيتين: العراق وأفغانستان؛ فلا هذا ولا تلك شكل تهديداً للولايات المتحدة، لسبب بسيط، كونهما دولتين هزيلتين، بينما الولايات

---

(٨٢) صافيناز محمد، «قمة الأمريكيتين وإخفاق الطموحات الأمريكية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٦٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)، ص ١٨٧.

المتحدة تعيش أوج قوتها، والمعادلة بالتالي غير متوازنة إطلاقاً؛ ومع ذلك عدّت الولايات المتحدة النظامين معادين ويهددان أمنها ومصالحها على الرغم من اختلاف منطلق عدائها لهما(٨٣).

وعموماً، سواء أكان التهديد حقيقياً أم مصطنعاً، وسواء أكان التهديد حالاً واقعة أم تحدده الولايات المتحدة بحسب هواها؛ فإن استمرار هذه الحال سيجلب معه حالة تنذر باستمرار التدخلات الأمريكية بقصد مواجهته.

(٣) انتشار أسلحة الدمار الشامل

عندما أطلق الرئيس بوش الابن مصطلح «محور الشر»، قصد به الأنظمة التي تأوي «أعداء» الولايات المتحدة، ولا سيما تنظيم القاعدة، وتلك التي «تمتلك» أسلحة الدمار الشامل التي تعد الولايات المتحدة امتلاكها أمراً مهدداً لأمنها ولمصالحها، ولا سيما إذا كانت من دول لا تتماشى سياساتها مع السياسات الأمريكية. وأبرز قضيتين في هذا الصدد هما قضية كوريا الشمالية وقضية إيران، وهما دولتان من دول «محور الشر».

فعندما أعلنت كوريا الشمالية عن تجربتها النووية الأولى في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، كتبت صحيفة **نيويورك تايمز** مقالاً اتخذ عنواناً مثيراً للغاية، «هزيمة ساحقة للمحافظين الجدد.. الواقعية السياسية تفضح إدارة جورج بوش»(٨٤). وهو ما يعد رداً على السياسات الفاشلة للإدارة الأمريكية التي بدأت بحرب على العراق (الدولة التي لا تمتلك أية أسلحة دمار شامل)، وتركت كوريا الشمالية التي وصلت إلى عتبة امتلاك السلاح الذري. وقد كان أمام الإدارة الأمريكية رأيان لتيارين مختلفين:

تيار **المحافظين** الجدد وبالإجماع تقريباً رأى ضرورة اللجوء إلى القوة العسكرية، لأن «المفاوضات الثنائية أو السداسية مع بيونغ يانغ عديمة الفائدة... وأن الحل الوحيد يكمن في تغيير النظام بالوسائل العسكرية. إنه الجواب الضروري الوحيد»(٨٥).

---

(٨٣) روجرز، المصدر نفسه.

(٨٤) شلي، «عودة العصر النووي: البشرية تحت رحمة أيدولوجيات الكبار».

(٨٥) من قالوا بذلك دان بلومنثال، الاختصاصي في الشؤون الآسيوية في معهد العمل الأمريكي ومستشار وزير الدفاع السابق رامسفيلد، وأيضاً مايكل روبين، الخبير في شؤون الشرق الأوسط في ذات المعهد. انظر: المصدر نفسه.

في حين رأى تيار **الواقعيين** أنه من الأجدى الاستمرار في حوار جدي مع كوريا الشمالية، حتى الوصول إلى حل يخدم الطرفين. مثال ذلك دعوة جيمس بيكر، وزير الخارجية الأسبق، وأحد البارزين في هذا التيار، إدارة الرئيس بوش الابن علناً إلى محاورة كوريا الشمالية مباشرة[(٨٦)].

والواقع أن إدارة الرئيس بوش الابن، وبسبب فشل سياساتها في العراق، واشتداد الأزمة مع إيران، فضلت الاتجاه نحو جانب الحوار؛ وهو ما أدى بالنتيجة إلى الوصول إلى اتفاق مع كوريا الشمالية، يقتضي بموجبه أن تقدم الولايات المتحدة دعمها لكوريا الشمالية في مجال الطاقة، وكذلك الإفراج عن الأموال الكورية الشمالية المجمدة في الخارج، وأن تقلل الولايات المتحدة من عقوباتها المفروضة عليها، في مقابل أن تقوم كوريا الشمالية بإغلاق منشآتها النووية[(٨٧)].

وفي ما يتعلق بالجانب **الإيراني**، فما يزال الأمر حتى كتابة هذه السطور يتجه نحو مزيد من التصعيد. فإيران غير راغبة في العودة إلى الوراء والتخلي عمّا وصلت إليه من تقدم في برنامجها النووي، وهي تعلن مضيها في نصب أجهزة الطرد المركزي في منشآتها النووية بالترادف مع إعلانها الممل عن أن هدفها هو «الطاقة النووية السلمية»[(٨٨)]. وإذا كانت آراء صقور إدارة بوش الابن اتفقت على بذل أقصى الجهود لإنجاز تغيير النظام في طهران، مثل الرأي الذي ذهب إليه جيمس روبنسن العضو البارز في مجلس السياسة الخارجية الأمريكية، فإن جيمس بيكر وبرنت سكوكروفت، وهما من الواقعيين، قالا وطالبا بوش بالحوار الثنائي مع إيران، وهو أمر ما زالت الإدارة الأمريكية ترفضه منطلقة من أن على إيران أن تتخلى أولاً عن برنامجها النووي، وهو شرط مسبق للحوار. وإذا كانت قضية كوريا الشمالية تتجه نحو الحل على الرغم من العوائق كلها،

---

(٨٦) المصدر نفسه.

(٨٧) أبقت اليابان على عقوباتها المفروضة على كوريا الشمالية على الرغم من أن الولايات المتحدة رفعت عقوباتها عنها، كما منحت كوريا الشمالية مهلة إضافية للعمل على إغلاق منشآتها النووية بعد أن انتهت المدة المتفق عليها. والهدف هو إنجاح الاتفاق المعقود بين الجانبين. انظر: **نشرة وكالة الأنباء الفرنسية المسائية**، ١٤/ ٤/ ٢٠٠٧.

(٨٨) تقوم الولايات المتحدة بجهود مضنية لصالح فرض عقوبات على إيران بهدف عزلها دولياً. وقد تمكنت من استصدار قرارين من مجلس الأمن الدولي بفرضان عقوبات مشددة على إيران ويشملان مجالات عديدة أبرزها حظر استيراد وتصدير السلاح، وتجميد بعض الأموال والأرصدة الإيرانية في المصارف الأمريكية والأوروبية والآسيوية.

فإن قضية إيران وعملها على الاستمرار في برامجها النووية «سلمية أو عسكرية»، تعني استمرار الرؤية الأمريكية للأمر على أنه تهديد لأمنها ومصالحها الاستراتيجية الكونية.

(٤) النظرة الأمريكية إلى الصين بوصفها «عدواً»

منذ إعادة انتخاب الرئيس بوش الابن لولاية ثانية، وقضية الصين أخذت تشغل حيزاً مهماً في اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية، على أساس أن الولايات المتحدة بدأت تنظر بقلق إلى نمو الصين الاقتصادي المتصاعد، الذي سيرفد قدراتها الاقتصادية وكذا العسكرية بموارد إضافية لا تخدم حالة الاستقرار في إقليم جنوب شرق آسيا بحسب وجهة النظر الأمريكية. ولذلك، زادت الإدارة الأمريكية من اتهاماتها للصين، حتى لاحت من أكثر من جانب، فمن جهة عدّت الولايات المتحدة الصين سبب البطالة فيها، ولا سيما بطالة عمال النسيج والملابس، وذلك يعود إلى انخفاض قيم الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة. كما أنها تتهم الصين بأنها تهدد الغرب عموماً بأزمة اقتصادية حادة، كونها تتعمد الإبقاء على عملتها المحلية «اليوان» دون مستواها الحقيقي بالقياس إلى الدولار الأمريكي، وزيادة إنفاقها العسكري إلى أكثر من ٩٠ مليار دولار، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف الرقم الذي تعلنه الصين[٨٩]. فضلاً على القلق الأمريكي المتزايد من نمو دور الصين في أمريكا اللاتينية أو في أفريقيا عن طريق توقيع أكثر من اتفاقية نفطية بين الشركة القومية الصينية للنفط (CNBC)، وأكثر من دولة أفريقية، وكذلك قيام الصين بمجموعة كبيرة من المشاريع العملاقة في القارة الأفريقية، كالسدود والمطارات ومحطات الطاقة الكهربائية[٩٠].

كما يأتي الخوف الأمريكي من مشاريع النمو الاقتصادي الصيني وبمعدلات مخيفة، إذ تتمتع الصين بأسرع معدل نمو اقتصادي يتجاوز ٩ بالمئة سنوياً، كما تمتلك ثاني أكبر احتياطي نقدي بالدولار الأمريكي، وصل نهاية ٢٠٠٦ إلى ألف مليار دولار أمريكي، كما ارتفع فائض الميزان التجاري للصين من ١,٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠١، ليصل إلى ٧,٢ بالمئة عام ٢٠٠٥، علاوة على

---

(٨٩) أحمد دياب، «السياسة الأمريكية تجاه الصين بين المشاركة والاحتواء،» **السياسة الدولية**، العدد ١٣٣ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦)، ص ١٧٦.

(٩٠) ستيفن غلين، «لعبة كبرى أخرى،» **نيوزويك** (الطبعة العربية) (٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤)، ص ١٠ ـ ١١.

تحول الصين إلى ثاني مستهلك للطاقة، وثالث أكبر مستورد للنفط، وأكبر منتج للفحم والفولاذ والأسمنت في العالم(٩١).

إن للنظرة الأمريكية إلى الصين بوصفها «عدواً»، وإن كانت تتأتى من التنافس الاقتصادي، بعداً استراتيجياً، مبعثه التنافس حول من تكون له الريادة في إقليم شرق وجنوب شرق آسيا. فالصين التي أسهمت بشكل أساسي في تشكيل منظمة تعاون شنغهاي(٩٢)، التي لم تفتأ تكثف جهودها لربط دول هذه المنظمة برابطة تعاونية تكون للصين اليد الطولى فيها، تعرضت لضربة قوية باحتلال الولايات المتحدة أفغانستان وتمركز قواتها في قواعد في أوزبكستان وقرغيزستان، الأمر الذي أثار حفيظة الصين وروسيا أيضاً، اللتين طالبتا بوضع جدول زمني لانسحاب قوات التحالف التي تزعمتها الولايات المتحدة من آسيا الوسطى(٩٣).

والواقع أن الاتهامات بالعداء متبادلة بين الوليات المتحدة والصين؛ ففي حين اتهم وزير الدفاع الأمريكي السابق رامسفيلد الصين بأنها تجاوزت الحدود في الحصول على أسلحة حديثة، وزيادة الإنفاق على الدفاع، وهو إنفاق يهدد التوازن الأمني الدقيق في آسيا(٩٤)؛ دأبت الصين بدورها على اتهام الولايات المتحدة بحث سكان التيبت على الثورة ضدها. يضاف إلى ذلك ما يشير إليه المراقبون من أن هناك حساسية صينية من هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي، فضلاً على تدخلها في الشؤون الداخلية للصين، ودعمها تايوان التي تعدّها الصين جزءاً من أراضيها(٩٥).

وعموماً، فإن استمرار النظرة الأمريكية إلى الصين بوصفها «عدواً» يتطلب معه استمرار الجهود الأمريكية لمواجهة ذلك العدو.

---

(٩١) للمزيد حول مؤشرات الصعود في الصين، انظر: مغاوري شلبي علي، «الصين والاقتصاد العالمي مقومات القوة وعوائق الاندماج،» **السياسة الدولية**، العدد ١٦٧ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧)، ص ٨٠ ـ ٨٣، وهدى ميتيكس، «الصعود الصيني: التجليات والمحاذير،» **السياسة الدولية**، العدد ١٦٧ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧)، ص ٧٤ ـ ٧٧.

(٩٢) أنشئت هذه المنظمة في حزيران/ يونيو ٢٠٠١، وضمت الصين وروسيا وأوزبكستان وطاجيكستان وقرغيزستان وكازاخستان. انظر: ميسا نرو، «الإمبراطورية تضرب ضربتها،» **نيوزويك** (الطبعة العربية) (١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥)، ص ١٣.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٩٤) دياب، «السياسة الأمريكية تجاه الصين بين المشاركة والاحتواء،» ص ١٧٦.

(٩٥) ميتيكس، «الصعود الصيني: التجليات والمحاذير،» ص ٧٧.

مما سبق، نصل إلى نتيجة مفادها أن استمرار وجود «العدو» الذي يهدد أمن ومصالح الولايات المتحدة، يفرض على الأخيرة الاستمرار في المواجهة، وهو ما قد يهدد دور مؤسسة الرئاسة التي ينبغي عليها الارتفاع إلى مستوى تلك المواجهة وما تتطلبه من اتّباع سياسات تدخلية.

ب ـ **الاحتمال الثاني**: انتصار الولايات المتحدة على «العدو» أو تحييده، مما يعني انكفاءه في الحالتين.

من المعروف أن الولايات المتحدة اليوم تتحرك في أرجاء العالم كلها، وتتدخل في قضايا العالم صغيرها وكبيرها. وهي بذلك تخوض معركة مع من تصفهم بأعدائها، وهي في الوقت ذاته تحاول تحييد منافسيها ما دام ذلك التحرك معيناً على تحقيق الأهداف. وضمن هذا الاحتمال، فإن المطلوب من الولايات المتحدة، وهو ما تسعى إليه دوماً، أن تعمل على حل القضايا العالقة المؤثرة في أمنها ومصالحها الداخلية والخارجية، والعمل على زيادة الحلفاء والأصدقاء، والتقليل قدر الإمكان من المنافسين، والقضاء على الأعداء.

ويدخل ضمن هذا الاحتمال:

(١) **كسب الحرب ضد تنظيم القاعدة**، بعد أن أصبحت اليوم حرباً مفتوحة وغير مقيدة لا بزمان ولا بمكان. وقد بدأت أكبر معاركها في أفغانستان عام ٢٠٠١، وانتشرت لتشمل أكثر من دولة ومكان. فإن واقع الأحداث يؤشر إلى تراجع لفكر وأهمية وفاعلية دور القاعدة على الأرض؛ فإن الولايات المتحدة لم تزل تسخّر كل الجهود (عسكرية، مالية، استخبارية، دعم جهود دول أخرى) في سبيل القضاء على هذا التنظيم. وقد نجحت الولايات المتحدة في تفكيك قواعد التنظيم في أفغانستان، كما نالت أعمال القاعدة ذاتها في العراق والعربية السعودية والمغرب والجزائر والأردن[٩٦] استهجان الشعوب قبل الحكومات.

كما إن الأخطاء الاستراتيجية التي وقع فيها تنظيم القاعدة وتكفيره الحكام

---

(٩٦) تخوض السلطات السعودية معركة كبيرة مع أعضاء تنظيم القاعدة في العربية السعودية، الذين يكفّرون الحاكم ويهددون بضرب المصالح الغربية فيها. كما أن التنظيم نفّذ عمليات تفجيرية في الأردن، وكانت آخر عملياته في المغرب بضرب مقاهي الإنترنت، وكذلك الهجوم على مقر الحكومة في الجزائر منتصف نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وقد أعلن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي الحرب على ما عدّه الأنظمة الكافرة وكذا المصالح الغربية فيها.

وبعض المسلمين، واتهام المقاتلين الذين يختلفون مع فكرها بالعصاة[٩٧]، واستهداف عملياته المدنيين وأجهزة الدول الأمنية؛ جعلت شعبيته تتراجع بعدما وصلت أعلى مستوياتها بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. إن هذه الحالة تعني أن الخطة الأمريكية ماضية في الحرب ضد القاعدة، تساعدها في ذلك أفعال القاعدة ذاتها.

وهنا، فإن تغيير الولايات المتحدة لسياساتها تجاه العالم الإسلامي سيشكل عاملاً مضافاً لصالح كسب نقاط جديدة في الحرب ضد القاعدة. في العموم، إن كسب الولايات المتحدة الحرب ضد القاعدة، يعني أن نظرية وجود العدو المهدد لأمن الولايات المتحدة ستنكفئ، وبالتالي ليس هناك حاجة إلى الانتشار العسكري الواسع الذي يستنزف كثيراً من الميزانية الأمريكية ويصرف النظر عن الكثير من اتجاهات الإنفاق الداخلي.

(٢) **حل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي** بما يؤدي إلى نتائج مهمة تؤثر في العداء الفكري ضد الولايات المتحدة، التي لطالما اتهمت بالتعامل بازدواجية لصالح طرف ضد طرف آخر. فضلاً على ما سيؤدي إليه حل الصراع من سحب للبساط من تحت أقدام أنظمة تدّعي نصرة المظلومين ونصرة الإسلام. تحاول الولايات المتحدة اليوم الضغط باتجاه إيجاد حل للقضية الفلسطينية، وإن كان لا ينسجم مع الرؤى والمطالب الشرعية العربية، ولكنه مصلحة أمريكية لتقليل العداء العربي نحوها، وكذلك لأنها مقبلة على مواجهة عسكرية أو غير عسكرية مع إيران، التي يتطلب الدخول فيها حل القضايا التي يمكن أن تفيد منها إيران عبر استخدامها ورقة ضغط ضد الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة. والواقع أن الخطط الأمريكية لحل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي لم تكن جدية، ولهذا لم تؤتِ اتفاقيات أوسلو ثمارها لصالح حل الصراع، بل على العكس، شجعت إسرائيل على تعنتها. إلا أن اختلاف الحقائق على الأرض قد يغير معه الاتجاهات الأمريكية لحل الصراع.

(٣) **تحييد الدول التي تعدّها الولايات المتحدة مهددة لأمنها و/أو مصالحها:** مثل النجاح الذي تحقق على صعيد الاتفاق مع كوريا الشمالية، وكذلك إمكانية

---

(٩٧) ورد ذلك في البيان الذي نشره «الجيش الإسلامي في العراق» حول أفعال أتباع تنظيم القاعدة في العراق، كما ورد ذلك على لسان إبراهيم الشمري، المتحدث باسم الجماعة المذكورة، في لقاء مع قناة الجزيرة الفضائية، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

تحييد الخطر الإيراني عبر العمل على وفق الاحتمالات كلها، بما فيها القوة العسكرية، أو عبر تقاسم الأدوار معها بالاعتراف لإيران بالدور الإقليمي مقابل الاعتراف للولايات المتحدة بالسطوة العالمية[٩٨]، وكذلك تحسين العلاقات مع الصين والاعتراف لها بالدور المتصاعد وفق منطق تقاسم الأدوار، ذلك كله يسهم بدرجة كبيرة في تقليل ملف العلاقات العدائية الموجهة ضد الولايات المتحدة.

وبناء على ذلك، يبدو أثر تفعيل هذا الاحتمال مرهوناً بما يقدمه الأمريكيون من جهد في إدارة شؤونهم الداخلية والاهتمام بها، بعد أن ينكفئ المهدد ويتلاشى تهديده. فغياب العدو «المهدد» يعني أن موارد كبيرة ستتجه نحو برامج النمو الداخلي، ولا سيما الاقتصادية منها، ذلك أن واقع الحال يشير إلى ما نسبته ٥٢,٥ بالمئة من إجمالي الموازنة الأمريكية لعام ٢٠٠٦، البالغة حوالي ٨٤٠,٥ مليار دولار، مخصص لأنشطة وزارة الدفاع الأمريكية[٩٩]. فتأمل معي ما ستدره هذه المبالغ لو اتجهت نحو الداخل.

وكل ما يشير إليه احتمال كهذا، هو أن الاهتمام نحو الداخل سيؤدي إلى:

ـ صعود دور الكونغرس بما يقابله من انخفاض في دور مؤسسة الرئاسة.

ـ اضطرار الولايات المتحدة إلى اتّباع سياسة شاملة أقرب إلى الاهتمام بالداخل من التدخل الخارجي النشط.

٦ ـ نتيجة الحرب على العراق

ثمة شبه إجماع بين المحللين على أن الحرب في العراق وفشل إدارة الرئيس بوش الابن في التفاعل مع تطورات الوضع فيه، كانا من أهم أسباب خسارة الحزب الجمهوري في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٦ لصالح الديمقراطيين[١٠٠]، وكانا كذلك من أبرز أسباب فوز المرشح أوباما برئاسة الولايات المتحدة وخسارة المرشح الجمهوري الذي، عُدَّ، رغم تبرؤه من سياسات بوش في العراق، امتداداً لسياسة

---

(٩٨) يحيى عبد المبدي، «العلاقات الأمريكية الإيرانية تزداد توتراً مع حلول الذكرى ٢٥ لإطلاق سراح الرهائن،» تقرير واشنطن، العدد ٤٢ (٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=560>.

(٩٩) بلغت قيمة موازنة الدفاع ٤٢٨,٨ مليار دولار، انظر: عادل سليمان، «توجهات ميزانية الدفاع الأمريكية لعام ٢٠٠٦،» **السياسة الدولية**، العدد ١٣٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)، ص ١٨٠.

(١٠٠) عبد المبدي، «تحديات الكونغرس (الديمقراطي) الجديد».

الجمهوريين بشكل عام. الحرب التي قال عنها الرئيس بوش إنها حرب «تحرير» هدفها تحرير العراق والحفاظ على أمن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي تحولت إلى «احتلال شرعي»، بقرار من مجلس الأمن. ولكن هذه «الشرعية» واجهت مقاومة عراقية واسعة أفصحت عن نفسها بشتى الوسائل، وأبرزها المقاومة المسلحة[(١٠١)] التي كبدت القوات الأمريكية الخسائر البشرية والمادية الكبيرة، وأفشلت الخطط الأمريكية كلها التي أعلنت بموجبها أن العراق سيصبح الأنموذج الذي يحتذى به في الديمقراطية وحقوق الإنسان، الذي سينقل ليطبق على دول الشرق الأوسط الأخرى[(١٠٢)].

وكان من الطبيعي أن تؤثر الأخطاء الأمريكية الفادحة في العراق في وضع مؤسسة الرئاسة بوصفها المؤسسة المهيمنة على عملية صنع الاستراتيجية الأمريكية، وكذلك في وضع الحزب الجمهوري ذاته عندما دب الانقسام فيه، ممهداً الطريق أمام فقدان الجمهوريين سيطرتهم على الكونغرس لصالح الحزب المنافس. فتبرؤ السيناتور جون ماكين من سياسات بوش في العراق ووصف السيناتور تشاك هاغل للوضع في العراق بأنه شبيه للوضع في فييتنام بقوله: «كلما طال أمد بقاء القوات الأمريكية في العراق، زادت الخسائر فضلاً على زيادة الانقسام والجدل داخل المجتمع الأمريكي»[(١٠٣)]، كلها عوامل أشرت إلى تأثير الوضع في العراق في أدوار كل من المؤسستين التشريعية والتنفيذية في صنع الاستراتيجية. ولقد اعترف السفير الأمريكي الأسبق في العراق بول بريمر، بأن إدارة الولايات المتحدة للشأن العراقي كانت في حالة فوضى منذ بدء الاحتلال، وبأن أخطاء عديدة قد ارتكبت قادت الوضع إلى التردي كما هي حاله الآن، وأبرز تلك الأخطاء[(١٠٤)]:

---

(١٠١) كتب الكثير حول المقاومة العراقية، أسبابها وأساليبها والنتائج التي ترتبت على أعمالها. انظر على سبيل المثال: سلمان الجميلي، «المقاومة العراقية وملامح تشكيل الهوية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٣ (أيار/ مايو ٢٠٠٤)، ص ٨٩ ـ ١١١، ومحمد السعيد إدريس، «تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣٢٦ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٦)، ص ٣٠ ـ ٤٧.

(١٠٢) أنتج الاحتلال الأمريكي للعراق تجربة قيل أنها ستكون (أصيلة)، ولكن لأن قواعد التجربة بنيت على أسس خاطئة، أبرزها المحاصصة الطائفية، فقد انتجت بناء (مائلاً) مما جعله عرضة للسقوط في أية لحظة، وهو السبب الرئيسي الذي قلل من أهمية التجربة وأوصل العراق إلى دوامة العنف والعنف المضاد.

(١٠٣) عبد المبدي، «خلافات الحزب الجمهوري قبيل انتخابات كونغرس ٢٠٠٦».

(١٠٤) ورد ذلك في كتابه المعنون: **عامي في العراق: تحدي بناء مستقبل مليء بالأمل**. انظر عرض الكتاب في: محمد المنشاوي، «كتاب «بول بريمر» الجديد: لا مفاجئات ولا خروج عن خط إدارة بوش،» تقرير واشنطن، العدد ٤١ (١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=252>.

ـ ترك عملية اجتثاث البعث لجهات عراقية لتقوم بها، مما جعلها وسيلة لتصفية حسابات سياسية ضيقة. وقد كان يجب أن تناط هذه العملية بجهة قضائية محايدة.

ـ السماح بحالة الفوضى التي وجد العراق نفسه غارقاً فيها بعد نجاح الجزء الأول المتعلق بإلحاق الخسارة بالقوات النظامية العراقية واحتلال العراق.

ـ عدم إرسال الولايات المتحدة أعداداً كافية من الجنود لتوفير الأمن بعد نجاح الجزء الأول المذكور.

ـ سوء استشراف المستقبل لدى القادة الأمريكيين الذين لم يتوقعوا إمكانية حدوث عمليات مقاومة عنيفة، كما لم يدر في خلدهم أن المقاومة ستستمر طوال هذه المدة.

ـ بطء الإجراءات البيروقراطية المأخوذة عن الإجراءات البيروقراطية الأمريكية، وهو ما أخّر الإسراع في عمليات إعادة الإعمار.

ـ غياب استراتيجية واضحة لإدارة عراق مابعد انتهاء العمليات العسكرية.

ومهما يكن من أمر، فإن النتيجة الأبرز وضوحاً في العراق اليوم تؤكد تحمل مؤسسة الرئاسة الأمريكية الدور الأساسي في ما لاح الاستراتيجية الأمريكية في العراق من فشل واضح، وعطل فرصة كسب الحرب أمريكياً. وهذا ما يجعلنا، ونحن بصدد رصد مستقبل دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية، أمام احتمالين:

ـ الاحتمال الأول: نجاح الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها في العراق

تحاول الولايات المتحدة جاهدة تحقيق النصر في العراق بوصفه السبيل الوحيد إلى تحقيق الأهداف التي جاءت الولايات المتحدة من أجلها. ويبدو أن الإدارة الأمريكية مصممة على الوصول إلى نتيجة مرضية، تحفظ ماء الوجه للقوة العظمى الوحيدة في العالم. وإذا كان البعض، ولا سيما من الرسميين الأمريكيين، يشبّه الوضع في العراق بذلك الوضع الذي كان في فيتنام قبل الانسحاب الأمريكي المذل منها، فإن المؤسسة السياسية الأمريكية ترى أن الخسارة في فيتنام كان يمكن تحملها، أما العراق، الذي يعد قلب منطقة الشرق الأوسط ويمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، فينظر إليه على أنه

هدف استراتيجي. أضف إلى ذلك أن حجم الخسائر البشرية في حرب فيتنام لا يوازيه حجم الخسائر الحالية في العراق، ومعظم العسكريين الأمريكيين هم من المتطوعين، وهو ما يقلل من الأثر المباشر الذي يؤديه فقدانهم في الشعب الأمريكي[١٠٥]. كما أن النجاح الأمريكي يتوقف على قدرة الولايات المتحدة في تبنّي عقيدة جديدة لمواجهة أعمال المقاومة، كما يتوقف على طبيعة رد الفعل العراقي[١٠٦].

إن قرار الرئيس أوباما بالالتزام بما جاء في الاتفاقية الأمنية الموقعة مع العراق عام ٢٠٠٨، المفضية إلى سحب القوات المقاتلة من المدن العراقية بنهاية شهر حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٩، هي خطوة لصالح تقليل العبء عن القوات الأمريكية، كما أنها خطوة لصالح الرئيس أوباما الذي رأى من الضروري التعامل مع الأوضاع في العراق بعقلية جديدة. وإن حدث وتحقق هذا الاحتمال، فإن نتيجة الحرب والنصر في العراق ستشكل عاملاً إيجابياً لصالح دور مؤسسة الرئاسة في عملية صنع الاستراتيجية الأمريكية الكونية.

ـ الاحتمال الثاني: فشل الولايات المتحدة وخسارتها الحرب في العراق

أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى انهيار الدولة العراقية، وإغراق البلاد في فوضى عامة، ومقدمات جدية لحرب أهلية أودت بحياة عشرات الآلاف من المدنيين العراقيين. وقد خرجت السيطرة على حدود الأزمة من بين أيدي الأمريكيين الآن، ولم تعد الولايات المتحدة قادرة على التحكم فيها بمفردها[١٠٧]. كما أظهرت الانتخابات النصفية تراجعاً في الدعم الشعبي لسياسة الرئيس بوش الابن، ونمواً للتيار الرافض لبقاء الأوضاع في العراق على ما هي عليه، نظراً إلى ارتفاع تكلفة الحرب مادياً وبشرياً وعدم اقتناع المواطن الأمريكي بالجدوى من ورائها[١٠٨].

---

(١٠٥) كينيث كاتزمان، «العراق: الجدل الدائر في الولايات المتحدة الأمريكية،» <http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,510-97-37,00.html>.

(١٠٦) انظر: أنتوني هـ. كوردسمان، «الاستراتيجية الجديدة في العراق: تقدم غير مؤكد نحو هدف مجهول،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣٨ (نيسان/أبريل ٢٠٠٧)، ص ٧٣.

(١٠٧) ستيفن ن. سايمون، «ما بعد التعزيز العسكري الأمريكي في العراق،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣٨ (نيسان/أبريل ٢٠٠٧)، ص ٨٠.

(١٠٨) مجدي سمعان، «العراق تهزم السيناتور ليبرمان في انتخابات الكونغرس التمهيدية،» تقرير واشنطن، العدد ٧١ (١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=434>.

وقد أدى الفشل الأمريكي المستمر في العراق إلى تغير النظرة إلى الوضع على الأرض حتى لدى أبرز من أيدوا احتلال العراق؛ إذ بدأ هؤلاء بالتسليم بـ «استحالة» النصر في العراق، وغابت عن تصريحات الإدارة بعد أكثر من أربع سنوات من الاحتلال أية تكهنات مثل تلك التي طرحت قبل وبعيد الاحتلال من أن العراق سيصبح واحة للديمقراطية ومثالاً لانتشارها في العالمين العربي والإسلامي(١٠٩).

تفيد الأوضاع الآن في العراق بحدوث مثل هذا الاحتمال (أي الفشل الأمريكي)؛ فعلى حد تعبير المحلل الاستراتيجي أنتوني كوردسمان، «ربما تكون الأمور قد تدهورت في العراق إلى حد لا يسمح معه أي من الخيارات (الأقل سوءاً) المتاحة الآن بأن تحقق للولايات المتحدة هذه الأهداف. فمن وجهة نظر «تصورية». . ينظر إلى الجهود الأمريكية على الأرجح على أنها فاشلة وهزيمة جزئية، حتى لو كان باستطاعة الولايات المتحدة أن تترك العراق دولة مستقرة نسبياً. . وأمنه عند نقطة ما في المستقبل»(١١٠). فالوقت هو عدو للولايات المتحدة، وباستطاعة هذه الأخيرة أن تتحدث عن «حروب طويلة»، ولكنها لا تمتلك بنية سياسية مستعدة لخوضها، وقد فاقمت أخطاء إدارة الرئيس بوش في الماضي من هذه المشكلة.

إن عوامل الداخل العراقي كلها تفيد بأن الولايات المتحدة ماضية في خسارة حربها في العراق، فـ «إحدى الحقائق القاسية في البحث عن الخيار الأقل سوءاً هي أنه حتى وإن استطاعت الولايات المتحدة إيجاد خيار «أقل سوءاً» والعمل به فسيظل سيئاً. كذلك فإن أحد الدروس التي ينبغي على إدارة بوش وخصوم ونقاد الولايات المتحدة المختلفين تعلمها، هو أنه عند مستوى معين من الهزيمة سيسيطر الفاعلون الآخرون على الأحداث، كما قد تصبح النقاشات الأمريكية حول خطط واستراتيجيات بديلة عديمة الفائدة»(١١١).

وبناء على ما تقدم، فإن استمرار المقاومة العراقية مع تطور تكتيكاتها، وعدم استقرار الوضع في العراق، فضلاً على الكثير من محطات الفشل التي أصابت العملية السياسية وانعكاسات النتائج على فشل المشروع الأمريكي في

---

(١٠٩) كاتزمان، «العراق: الجدل الدائر في الولايات المتحدة الأمريكية».

(١١٠) كوردسمان، «الاستراتيجية الجديدة في العراق: تقدم غير مؤكد نحو هدف مجهول،» ص ٧٣.

(١١١) المصدر نفسه، ص ٧٩.

المنطقة، كلها عوامل تؤدي إلى فشل الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها. والفشل هنا سيؤثر في مستقبل دور مؤسسة الرئاسة، وسيضعف هيمنتها مقابل صعود دور الكونغرس.

ومن محصلة الأثر الذي تقدمه العوامل آنفاً، يمكننا أن **نستقرىء** مستقبل دور مؤسسة الرئاسة في عملية صنع الاستراتيجية الأمريكية، ذلك المستقبل الذي يندرج في نظرنا ضمن احتمالين رئيسيين:

ـ الاحتمال الأول: الاستمرارية

وينطوي هذا الاحتمال على استمرارية هيمنة مؤسسة الرئاسة على عملية صنع الاستراتيجية الأمريكية، يدعمها في ذلك:

ـ استمرار وجود العدو.

ـ الحرب غير المنتهية على الإرهاب.

ـ ازدياد التهديدات غير العسكرية التي تواجه الولايات المتحدة.

ـ الدعم الشعبي للرئيس أوباما والرضا العام عن سياساته وأدائه.

ـ الاحتمال الثاني: التغيير

وينطوي هذا الاحتمال على تغيير في دور مؤسسة الرئاسة، بعد أن يشهد الجميع ما تعانيه تلك المؤسسة من ضعف وانحدار، ومما يسوغ هذا الأمر:

ـ الفشل المتواصل لسياسات الإدارة الأمريكية، ولا سيما في العراق وأفغانستان، مع عدم قدرتها على مواجهة التحديات، وهو ما أضعف من هيبة مؤسسة الرئاسة والسلطة التنفيذية.

ـ وصول أوباما إلى الرئاسة، وهو الرئيس غير الراغب في الاستئثار بالسلطة دون الكونغرس، وهو أيضاً الداعي إلى التغيير، والداعي إلى تبنّي السياسات الأقل عدائية تجاه العالم الخارجي.

ـ بروز تيارات فكرية لا تحبذ الاستخدام المفرط للقوة المسلحة، فضلاً على اختلاف نظرتها حول القوى العالمية. ولئن كانت هذه التيارات في مراحل قوتها الناشئة، فإن ما يدعمها في ذلك هو التراجع الكبير الذي أصاب المحافظين الجدد، وهو ما حدا بالكثيرين إلى التنبؤ بانتهاء أو انكفاء دورهم.

ـ مطالبة الكونغرس بأن يكون له دور كبير في السياسة الخارجية، ولا سيما أن أفكار رسم وتنفيذ الأخيرة من الرئيس بوش وفريقه من المحافظين الجدد لم تستطع أن تحفظ للولايات المتحدة هيبتها العالمية.

ـ الأزمة المالية الخانقة التي ضربت الاقتصاد الأمريكي، والتي تحتاج إلى مدة زمنية طويلة حتى تنتهي آثارها، وهي أزمة تقلل من الإمكانات المادية المتاحة أمام الرئيس، وتفرض عليه التعاون مع الكونغرس لتجاوزها.

وبناءً على ما تقدم، فإننا نرى أن مستقبل دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية سيندرج تحت الاحتمال الثاني، وهو التغيير الذي سيصيب مؤسسة الرئاسة ودورها؛ إذ إن العوامل الداخلية التي تعيشها الولايات المتحدة، ولا سيما التنافس الحاصل بين مؤسسة الرئاسة والكونغرس، ترجح صعود مفترض لدور الأخير، وهو ما سيقابله بالتأكيد انحدار لدور مؤسسة الرئاسة. كما إن العوامل الخارجية، وأبرزها الفشل الأمريكي في تحقيق الأهداف التي أرادتها مؤسسة الرئاسة من وراء احتلال كل من العراق وأفغانستان، أثرت في هيبة مؤسسة الرئاسة وتراجع دورها حتى عدها البعض المسؤولة الوحيدة عمّا أصاب هيبة الجيش الأمريكي من هوان.

خاتمـــة

عندما وصِفت السلطات التي منحها الدستور الأمريكي لرئيس الولايات المتحدة بأنها أكبر مما تمتع به نابليون أو قيصر. . . ، وعندما تحدث واحد من أكبر الكتاب الأمريكيين عمّا سمّاه بـ «الرئاسة الإمبريالية»، واصفاً منصب رئيس الولايات المتحدة؛ فإن ذلك لم يبتعد عن الصحة في وصف سلطات ومنصب رئيس الولايات المتحدة، ذلك المنصب الذي قال عنه كلينتون روسيتر «إنه أخطر منصب على وجه الأرض».

منصب الرئيس الأمريكي هو فعلاً أخطر منصب على وجه الأرض، ذلك أن الرئيس الأمريكي ليس رئيساً لدولة عادية، صغيرة أو متوسطة أو حتى كبيرة، وإنما رئيس أقوى دولة في العالم، وهي الدولة التي تحكم الشؤون العالمية بعد انهيار القطب العالمي الآخر عام ١٩٩١، ذلك القطب الذي كان يواجه جبروت القوة الأمريكية.

وضمن هذا الإطار، نتساءل، ما أهمية أن نخصص دراسة كاملة لدور مؤسسة الرئاسة في عملية صنع الاستراتيجية الأمريكية؟

الكل يعلم ما حصل للعالم بعد تولي بوش الابن السلطة عام ٢٠٠١، بعد أن حكمت له المحكمة العليا بالفوز على منافسه آل غور. لقد أثرت القرارات المتهورة للرئيس بوش في تشكيل العالم إذ قسمه، على أساس غير أخلاقي: معسكر «الخير» وتتزعمه الولايات المتحدة ويقف خلفها من يؤيد سياساتها مهما كانت، ومعسكر «الشر» الذي يجمع كل من يعارض السياسات الأمريكية.

كان الرئيس بوش هو من يقف على قمة هرم مؤسسة الرئاسة، ويعاونه فريقه الذي كان معظمه من المحافظين الجدد. وقد استغل الصلاحيات التي منحها الدستور الأمريكي لرئيس الولايات المتحدة لينفذ أفكاره وسياساته تجاه العالم،

فاحتل أفغانستان دون أن يحقق أهدافه المعلنة في القضاء على أسامة بن لادن، واحتل العراق، وعلق الجيش الأمريكي فيه بعد أن أوصل البلد إلى حالة من التشظي والتناحر لم يعهدها طيلة تاريخه الموغل في القدم، وفشل في أن يجعل من العراق واحة خضراء للديمقراطية تحتذي بها دول المنطقة، إذ كانت النتيجة أن الديمقراطية الوافدة أنتجت للرئيس أسوأ إهانة تعرض لها رئيس أمريكي حين رماه أحد الصحافيين العراقيين بفردتي حذاء.

في المقابل، فإن الرئيس ذاته استخدم الصلاحيات ذاتها لدعم إسرائيل في جميع اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني، وآخرها العدوان السافر على قطاع غزة، إذ كشف بوش عن انحياز واضح إلى إسرائيل في عدوانها لضرب المدنيين في القطاع، بحجة ضربها لحركة حماس «الإرهابية»، الحركة التي وصلت إلى السلطة عبر أكثر الانتخابات نزاهة وبعملية ديمقراطية قل مثيلها في المنطقة العربية.

من هنا، فإن دراسة دور مؤسسة الرئاسة أمر ضروري، لأن هذه المؤسسة، وعبر ما منحت من صلاحيات، ولأنها تقود أكبر ترسانة سلاح في العالم، وتدير أكبر مشروع سياسي عبر العالم، تؤثر في الشأن العالمي في مجمله، فهي إما تتجه بالعالم صوب ويلات الحروب والدمار، وهذا ما ظهر جلياً في عهود أغلب الرؤساء الأمريكيين، لا سيما عهدي جورج بوش الابن، وإما تقود العالم نحو سلام جزئي، لأن السلام الكامل أمر يفتقده العالم ما دامت الولايات المتحدة قوة عظمى فيه، إذ لا يكاد يوجد رئيس أمريكي إلا ونقش اسمه فوق عنوان حرب في مكان ما من العالم.

وبوصول باراك أوباما إلى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة، فإنه سيواجه منافسة شديدة من المؤسسة التشريعية، التي افتقدت كثيراً من دورها في عهد الرئيس السابق بوش الابن، الذي استحوذ على الكثير من الصلاحيات دعماً لحربه التي سماها بـ «الحرب على الإرهاب»؛ وهنا، فإن الرئيس أوباما الطامح إلى التغيير، ليس من مصلحته الاصطدام بالسلطة التشريعية، وهو الداعي إلى مرحلة جديدة في التاريخ الأمريكي.

إن أهمية البحث في سلطات مؤسسة الرئاسة وتأثيرات ذلك في مجمل قضايانا، تستدعي البحث في كل مرحلة رئاسية لكل رئيس أمريكي، وتوجه ذلك الرئيس إلى اكتساب عدد متزايد من الصلاحيات الدستورية، أو القبول بمشاركة فعلية مع الكونغرس. إن هذا الأمر يشكل علامة فارقة لا بد لمن يصنع القرار في

الدول التي تتأثر سياساتها بالتوجهات الأمريكية من دراسة هذا الموضوع والتركيز عليه، لأنه يعين في طريقة التعامل مع هذه الإدارة أو تلك. فكلما سعت الإدارة إلى كسب المزيد من الصلاحيات، احتاجت إلى المزيد من التدخل في الشؤون العالمية، وازداد ادعاؤها بأن الأمن والمصالح الأمريكية في خطر؛ إذ إن هذا الادعاء مهم لكسب مزيد من الصلاحيات، بما يقوي من دور مؤسسة الرئاسة. وواحد من أبرز دواعي تجاوز الصلاحيات الدستورية «قانونياً» ما يعد تهديداً للأمن القومي الأمريكي، الأمر الذي تستدعي مواجهته زيادة في صلاحيات مؤسسة الرئاسة، وهي زيادة لا يعترض عليها الكونغرس كونها أساسية لعملية الحفاظ على هذا الأمن. ومن هنا، نجد أن الرئيس السابق بوش الابن قد استغل قضية أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لصالح كسب المزيد من الصلاحيات، بما أهل مؤسسة الرئاسة لأداء الدور الفاعل في عملية صنع الاستراتيجية على أساس الحفاظ على الأمن القومي الأمريكي، وكذلك المصالح القومية الأمريكية التي جعلت من العالم كله ساحة لها. وبما أنها جعلت العالم كله ساحة لمصالحها، فإن العالم بدوره سيتأثر بتوجهات إدارتها وبما إذا كانت تلك الإدارة تسعى إلى كسب المزيد من الصلاحيات، الأمر الذي يستدعي بحثها عن المشاكل العالمية أو حتى خلقها وإيجادها، أو رضا الإدارة عن صلاحياتها التي حددها لها الدستور بالتشارك مع المؤسسة التشريعية، الأمر الذي يعني قلة سعي الإدارة إلى التدخل في الشؤون العالمية.

ولاعتقادنا بأهمية هذا الموضوع، كونه يتعلق بالدولة الأولى عالمياً، وباستراتيجيتها التي وجهت نحونا ومست دولنا، لا سيما العراق الذي تعرض للاحتلال بسبب إرادة مؤسسة الرئاسة الأمريكية ومن يقف في مقدمتها في إعلان العداء المفتوح على كل الدول والقوى التي ترفض الانصياع إلى العربدة الأمريكية، فقد ركزت الدراسة على موضوع من يصنع الاستراتيجية الأمريكية، هل هي المؤسسات التي خولها الدستور القيام بهذه العملية؟ أو إن الواقع الفعلي يعكس حالاً أخرى غير الحال الدستورية؟

لقد حاولت الدراسة إثبات الفرضية التي طرحتها، وهي أن مؤسسة الرئاسة أخذت تمارس دوراً مهيمناً أو شبه مهيمن في عملية صنع الاستراتيجية، لتتجاوز بذلك صلاحياتها الدستورية، وتدخل في تصادم دستوري مع المؤسسة التشريعية التي فقدت دورها بصفتها شريكاً في عملية صنع الاستراتيجية.

وعلى مدار أقسامها الأربعة، حاولت الدراسة إثبات صحة الفرضية

المطروحة، لا سيما في القسمين الثالث والرابع، اللذين ركزا على الاستراتيجية الأمريكية وعملية صنعها، ومن له الدور الأكبر في ذلك؛ لتصل بعد ذلك إلى دراسة مستقبل دور مؤسسة الرئاسة في عملية صنع الاستراتيجية، وإلى ترجيح احتمالية صعود دور الكونغرس في مقابل تراجع دور مؤسسة الرئاسة. والسبب يعود في جانب كبير منه إلى الفشل الأمريكي في العراق بسبب المقاومة العراقية الحقيقية التي رفعت شعار قتال المحتل وحسب، ونأت بنفسها عن أية مواجهات داخلية تمس العراقيين وأمنهم.

أولاً: الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

١ ـ ترك الآباء المؤسسون للولايات المتحدة الأمريكية دستوراً قوياً متماسكاً جامعاً ـ على الرغم من اقتضابه ـ أسهم في تأطير أسس النظام السياسي الأمريكي، الذي أثبت نجاحه ورسوخه رغم المتغيرات السياسية والاقتصادية والجغرافية والاجتماعية والثقافية التي مرت بها الولايات المتحدة في ما يزيد على قرنين من الزمان. وإذا كان من فضل وميزة في ذلك، فإنما مردّهما إلى عقلية وحسن تصرف واضعي الدستور، وكذلك الشعب الأمريكي الذي لا بد له من أن يذكر أن توحده كان سبباً مهماً في بقاء الاستقرار في الولايات المتحدة، ولا سيما بعد أن ارتفعت لديه مصلحة الكل على النظرة الذاتية القائمة على تفضيل «الأنا» المرتبطة بتفضيل الذات على مصلحة العموم.

٢ ـ تميز الدستور الأمريكي بعدد من السمات، منها ما أطره واضعو الدستور ذاته، ومنها ما أثبته الواقع العملي ولم يذكره النص الدستوري صراحة. ومن أبرز تلك السمات «تميز مؤسسة الرئاسة» في عملية رسم السياسة الخارجية، وفي عملية صنع الاستراتيجية. والأمر المستنتج هنا أن المؤسسين عندما فضلوا الأخذ بالنظام الرئاسي، أعطوا الرئيس الأمريكي سلطات واسعة، وعدّوه السلطة التنفيذية برمتها، الذي في إمكانه أن يقف في وجه السلطة التشريعية. وأعطوه الحماية القانونية كونه منتخباً من قبل الشعب ومسؤولاً أمامه أولاً، وغير مسؤول من الكونغرس ثانياً.

٣ ـ قسم الدستور المؤسسات الرسمية التي تشارك في عملية صنع الاستراتيجية أو تؤثر في صناعتها إلى ثلاث مؤسسات، هي المؤسسة **التشريعية** (الكونغرس)، المؤسسة **التنفيذية** (الرئاسة)، والمؤسسة **القضائية** (المحكمة العليا)، ولكن الدستور لم يضع حدوداً واضحة لدور كل منها كي تقف عنده، وهو ما ولّد اختلافات

وتنازعات دستورية في ما بعد. وثمة قوى أخرى غير حكومية تشارك في عملية صنع الاستراتيجية أيضاً، عبر التأثير الموجه نحو الرئاسة أو الكونغرس باتجاه التأثير في تبنّي استراتيجية معينة. ومن أبرز تلك القوى جماعات الضغط والمصالح كالمجمع الصناعي ـ العسكري ومجموعات شركات النفط والجماعات الضاغطة على اختلاف تأثيرها كاللوبي اليهودي.

٤ ـ وعلى الرغم من أن الدستور أبرز صلاحيات عامة لكل المؤسسات الدستورية، إلا أن السلطة التنفيذية ممثلة بمؤسسة الرئاسة لها أساليبها في التدخل والتأثير وتوسيع الصلاحيات عبر أربعة أساليب رئيسية: **أولها** اقتراح القوانين عبر الخطاب الذي يلقيه الرئيس في الكونغرس، وهو خطاب حالة الاتحاد، **وثانيها** ما يمكن أن يوجهه الرئيس من رسائل إلى الكونغرس عبر أعضاء حزبه، محتوية على مضمون تشريع معين، **وثالثها** صلاحية استخدام حق النقض لرفض مشروع قانون ما، الذي لا يمكن للكونغرس تجاوزه إلا بأغلبية الثلثين، **ورابعها** المساومات مع الكونغرس.

٥ ـ ولأن الدستور لم يضع حدوداً فاصلة أمام سلطات وأدوار كل مؤسسة، فإن موضوع تخويل الرئيس الأمريكي الدخول في حرب بوصفه قائداً عاماً للقوات المسلحة بموجب الدستور، أخذ يثير نقاشات وسجالات داخل الكونغرس الذي يرى أعضاؤه أن واضعي الدستور خولوه (الكونغرس) سلطة إعلان الحرب، ليضمنوا ألاّ يكون لرجل واحد سلطة توريط الولايات المتحدة في الحرب. وعلى الرغم من ذلك، خرج الكثير من الرؤساء عن الغاية الأساسية، ولم يتورعوا عن الدخول في أكثر من حرب دون أخذ موافقة الكونغرس، أو اللجوء إلى أساليب تضليلية وضغوط للحصول على تلك الموافقة.

٦ ـ عملت مجموعة متغيرات على زيادة قوة مركز مؤسسة الرئاسة، منها شخصية الرئيس الأمريكي نفسه، وتفويضه بعض الصلاحيات في الظروف الاستثنائية، ومثالها التفويض الذي صدر بموجب قانون مكافحة الإرهاب في العام ٢٠٠١، وأحكام المحكمة العليا بجواز مبدأ تفويض السلطات على أنه ضرورة عملية، وإمكانات الرئيس وقدراته العملية، وطريقة انتخابه من الشعب كله، وهو ما يختلف عن الكونغرس الذي يُنتخب أعضائه عن ولايات محددة، واستقلال الرئيس عن الكونغرس وقدرته في الوقت ذاته على التأثير في أعضائه عبر أكثر من سبيل، فضلاً على ظروف المناخ الدولي العام، وما فيه من أزمات أو تحديات قد تمس الأمن القومي الأمريكي.

٧ ـ تؤثر نوعية التوجه الفكري السائد في توجيه الاستراتيجية باتجاه معين. لذا يبدو من الضروري فهم طبيعة التوجه الفكري السائد في مرحلة معينة، ولا سيما إذا ما كان للجماعات المتبنّية لفكر معين تأثير كبير في عملية صناعة القرار الاستراتيجي.

٨ ـ لا يوجد نمط واحد لدور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية. فكل رئيس له نمط خاص وأسلوب معين في ذلك، إذ يعتمد ذلك الدور نوعية الأفكار التي يتبناها الرئيس وطبيعة الجماعة الفكرية المحيطة به، ونوعية ظروف الواقع الذي تمر به الولايات المتحدة. لذلك نجد بعض الرؤساء يحتكرون صناعة الاستراتيجية بمؤسستهم دون إعارة اهتمام لرأي الكونغرس، فيما نجد رؤساء آخرين تجبرهم الظروف على المشاركة مع الكونغرس في صناعة الاستراتيجية.

٩ ـ يشكل العام ١٩٧٣ تاريخاً فاصلاً لدور مؤسسة الرئاسة في عملية صنع الاستراتيجية. فقبل هذا التاريخ، ومنذ الحرب العالمية الثانية تقريباً، احتفظت مؤسسة الرئاسة بالدور المهيمن في عملية صنع الاستراتيجية؛ إلا أنه ومنذ ذلك التاريخ، أخذت تلك الهيمنة في التراجع بسبب ما آل إليه مركز مؤسسة الرئاسة من ضعف بسبب آثار فضيحة ووترغيت، وكذلك بسبب آثار الهزيمة المذلة للولايات المتحدة في حرب فييتنام، وما رافقها من صدور قانون سلطات الحرب عام ١٩٧٣ الذي حدد كثيراً من صلاحيات مؤسسة الرئاسة في خوض قرارات الحرب أو الاستمرار فيها دون موافقة الكونغرس.

١٠ ـ حاول كل من الرئيسين رونالد ريغان وجورج بوش أن يعيدا إلى مؤسسة الرئاسة هيبتها ودورها المتراجع في عملية صنع الاستراتيجية. إلا أن دور الكونغرس بقي مؤثراً، ولم يتمكن الرئيسان من العودة بدور مؤسسة الرئاسة إلى قوته ذاتها قبل منتصف ١٩٧٣.

١١ ـ وكما أن منتصف ١٩٧٣ عُدَّ تاريخاً فاصلاً، فإن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عدت هي الأخرى تاريخاً مهماً لتحديد طبيعة دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية. فمنذ هذا التاريخ، أخذت مؤسسة الرئاسة تستعيد شيئاً فشيئاً دورها المتراجع، لتهيمن على صنع الاستراتيجية، رافق ذلك ضعف واضح إن لم يكن غياباً في دور الكونغرس في ذلك، بحكم طبيعة الظروف التي مرت بها الولايات المتحدة ونوعية الاعتداءات عليها وأثرها، فضلاً على سيطرة الجمهوريين على الكونغرس وسيرهم خلف سياسات الرئيس، وهو

ما أدى إلى أن تعود مؤسسة الرئاسة إلى ممارسة الهيمنة التي كانت سائدة قبل عام ١٩٧٣.

١٢ ـ أثبت الواقع العملي حقيقة مهمة مفادها أن دور كل من مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الكونغرس، قد يزيد أو ينقص بحسب عوامل التأثير والتأثر التي تصطبغ بها كل مرحلة زمنية؛ فأحياناً يزداد دور مؤسسة الرئاسة في رسم الاستراتيجية بشكل يفوق ما أعطاها الدستور من صلاحيات، كون ظروف المرحلة تتطلب اصطفاف الجميع خلف الرئيس ومؤسسة الرئاسة، ومثال ذلك ما استحوذت عليه مؤسسة الرئاسة من دور مهيمن في عملية صنع الاستراتيجية بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

أدت انتخابات التجديد النصفي للكونغرس ٢٠٠٦ إلى أن يرتفع إلى السطح احتمال جديد، قوامه أن الهيمنة التي تمتعت بها مؤسسة الرئاسة منذ أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، يبدو أنها سائرة نحو التراجع، مع وصول أغلبية ديمقراطية، وتصميمها على أن يسترجع الكونغرس دوره المفقود في عملية صنع الاستراتيجية، ولا سيما في ظل تزايد الأزمات التي تمر بها مؤسسة الرئاسة، وفشلها في تسويق سياساتها في مكافحة الإرهاب، وكذلك فشلها في كبح جماح التهديدات الموجهة نحو الولايات المتحدة ومصالحها، وفشل الحرب في العراق؛ وهي عوامل تؤدي بنا إلى رؤية صورة المستقبل وقد اكتست باللون القاتم في موضوع هيمنة مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية، ولا سيما في ظل ما يلوح في الأفق من تصاعد متدرج لدور الكونغرس بوصفه مؤسسة مشاركة في تلك العملية.

ثانياً: التوصيات

على الرغم من أن الدراسة ركزت على دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية، إلا أن هناك إمكانية للخروج بمجموعة توصيات تخدم قضايانا الوطنية. ويمكننا حصر هذه التوصيات في إطارين:

الأول هو مجالات الاستفادة من التجربة الأمريكية في نقل إيجابياتها، **والثاني** هو إمكانية التأثير في اتجاهات حركة الاستراتيجية الأمريكية عبر فهم مكامن التأثير فيها.

ففي **الإطار الأول**، ولأن الولايات المتحدة أرادت من وراء احتلالها العراق

من بين أهداف عديدة ـ معلنة وغير معلنة ـ أن تجعله منطلقاً لتعميم التجربة الأمريكية في الديمقراطية والليبرالية على دول المنطقة الأخرى، ولأن المشرعين العراقيين بدا وكأنهم وافقوا على نقل التجربة الأمريكية إلى العراق وتطبيقها، فالواجب يحتم معرفة أن التجربة الأمريكية لها خصوصيتها، وأن لا الواقع العراقي ولا الثقافة العراقية يسمحان بنقل التجربة كما هي. فالحرية الفردية في الولايات المتحدة لا يمكن أن تنقل إلى العراق، لأن الحرية يجب أن تكون مشروطة ولا تتعارض مع القيم والأخلاق العامة، كما إن مشاريع مثل الفدرالية لا يفترض أن تقوم في العراق لتقسم الكل إلى أجزاء متناحرة ومتصارعة. فالفدرالية في الولايات المتحدة وحدت الأجزاء، أما في العراق، فيراد لها أن تقسّم؛ ولذلك، فإن نقل التجربة الأمريكية يجب أن يكون بأخذ الإيجابيات فحسب، وطرح السلبيات، وتبنّي ما يفيد مجتمعنا وواقعنا، وترك ما لا يفيد وما لسنا بحاجة إليه.

أما ضمن **الإطار الثاني**، فهناك إمكانية متاحة أمام العراق والعرب للنفاذ إلى آلية صنع الاستراتيجية عن طريق مجموعة مقترحات:

ـ تفعيل جماعات الضغط العربية والإسلامية باتجاه الضغط والتأثير في صانع القرار في البيت الأبيض، وكذلك في لجان الكونغرس المختلفة، انطلاقاً من حجم الوجود العربي (مقارب لعدد اليهود في الولايات المتحدة أو أقل قليلاً)، وذلك عبر التنسيق بين تلك الجماعات لصالح اتخاذ مواقف محددة ومؤثرة؛ كأن تقوم البلدان العربية بدعم تلك الجماعات وفتح قنوات اتصال معها ضمن ما يسمح به الدستور الأمريكي، أملاً في توظيفها لصالح خدمة الأهداف العربية.

ـ دعم الحكومات العربية وكذا جامعة الدول العربية القيام بحملات إعلامية مكثفة في الولايات المتحدة، وفي أشهر قنواتها الإعلامية (صحافة، تلفاز، فتح مواقع إنترنت، دعوات، مؤتمرات، مطبوعات. . . إلخ) يكون الهدف منها تغيير الصورة التي رسمتها أجهزة الإعلام الصهيونية حول العرب والمسلمين، ورسختها في عقول الأمريكيين من أنهم مجتمع متخلف وعدواني وداعم للإرهاب. فتغيير الصورة أمر ضروري يقلل من وقوف الشعب الأمريكي خلف السياسات التي تؤيد ضرب العرب أو تجعلهم أهدافاً للضربات والتدخلات الأمريكية بحجة مكافحة الإرهاب.

ـ على الرغم من أن الأنظمة العربية الفاعلة اليوم أضعف من أن توظف

عوامل الضغط المتاحة باتجاه التأثير في صانع القرار الأمريكي لتغيير سياساته، إلا أن الضعف في أحيان كثيرة يكون السبب الرئيسي للبحث عن القوة (ففاقد القوة لا بد من أن يبحث عنها)؛ وبالتالي، على الأنظمة العربية الفاعلة التلويح بالضواغط المؤثرة (نفط، تجارة، استثمارات، محاربة العنف... إلخ)، للحصول على مكاسب تخدم القضايا الوطنية، وكذلك التلويح بالتعامل مع الأطراف التي تراها الولايات المتحدة قوى منافسة لها (الصين مثلاً) وإمكانية جعلها المصدر الأساسي للتجارة واستيراد السلاح. إن التعامل الجدي على وفق تلك الضواغط لا بد من أن يترك آثاره في صانع القرار الأمريكي، وهو أمر لا بد من أن تقوم به البلدان العربية الفاعلة الآن.

ـ إعادة تقييم الموقف الرسمي العربي، سواء عبر إعادة تقييم السياسة العربية تجاه الولايات المتحدة، أو عبر تفعيل دور جامعة الدول العربية في الداخل الأمريكي من خلال توسيع هامش حركتها بوصفها منظمة ليست تابعة لدولة معينة بحد ذاتها، فتحسب حركتها على أساس خدمة مصالح دولة ضد دولة أخرى.

ـ التحرك العربي نحو العرب الأمريكيين عبر تشجيعهم على الانتخاب وممارسة الحقوق الدستورية، أملاً في وصولهم إلى مناصب مهمة تؤثر في رسم السياسات والاستراتيجيات الأمريكية تجاه قضايانا المصيرية.

المراجـــع

١ ـ العربية

كتب

أبو المجد، أحمد كمال. **الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية والإقليم المصري**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٠.

الأبياري، محمد حسن. **المنظمات الدولية وفكرة الحكومة العالمية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

الأسود، صادق. **علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده**. بغداد: مطبعة دار الحكمة، ١٩٩١.

الأطرش، محمد [وآخرون]. **العرب وتحديات النظام العالمي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٦)

باسيفيتش، أندرو. **الامبراطورية الأمريكية: حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية**. ترجمة مركز التعريب والترجمة. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٤.

باوند، روسكو. **ضمانات الحرية في الدستور الأمريكي**. ترجمة محمد لبيب شنب. القاهرة: دار المعرفة، ١٩٥٧.

بدر الدين، إكرام. **الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية**. بيروت: دار الجوهرة، ١٩٨٦.

بدران، أحمد وفاضل كرومي، **تاريخ العالم الجديد**. بيروت: [د. ن.]، ١٩٤٩.

برودين، فرجينيا ومارك سلدن. **السر المعروف: مبدأ نيكسون وكيسنجر في آسيا.** نقلها إلى العربية نصير عاروري وأحمد طربين. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤.

بريجنسكي، زبيغنيو. **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية.** ترجمة أمل الشرقي. عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

بيرد، تشارلز وماري بيرد. **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.** بيروت: مكتبة أطلس، [د. ت.].

البيطار، نديم. **من التجزئة... إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية.** ط ٥. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

تاير، برادلي أ. **السلام الأميركي والشرق الأوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لأميركا في المنطقة بعد ١١ أيلول.** ترجمة عماد فوزي شعيبي. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٤.

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٥. فريق الترجمة حسن حسن وعمر الأيوبي؛ بإشراف سمير كرم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

تشومسكي، نعوم. **الحادي عشر من أيلول: الصدمة.** تعريب سعيد الجعفر. دمشق: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢.

توفلر، أليفن وهايدي توفلر. **الحرب والحرب المضادة: الحفاظ على الحياة في القرن المقبل.** تعريب صلاح عبد الله. طرابلس، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٥.

ثرو، لستر. **المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا.** ترجمة محمد فريد. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦.

جراي، وود وريتشارد هوفستدنر. **موجز التاريخ الأمريكي.** واشنطن: وكالة الإعلام الأمريكية، ١٩٨٥.

جرجس، فواز. **السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

جود، ستيفن. **الكونغرس الأمريكي الجديد**. ترجمة عزة قناوي. القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٨٣.

جونسون، ليندون. **مستقبل أمريكا**. ترجمة محمد أمين زكي. القاهرة: دار الكرنك، ١٩٦٦.

جيش الولايات المتحدة والقرن الحادي والعشرين: التقرير العسكري والعلمي والتكنولوجي. القاهرة: الدار العربية للنشر والترجمة، ١٩٩٥.

حرب تشرين وقضايا استراتيجية عالمية. ترجمة بيار عقل. لندن: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧.

حمادي، شمران. **النظم السياسية والدستورية في الشرق الأوسط**. ط ٣. بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٢.

خليل، محسن. **النظم السياسية والقانون الدستوري**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٦٧. ٢ ج.

ج ١: **النظم السياسية**.

داهل، روبرت. **الجديد في التحليل السياسي**. تعريب وتعليق خيري حماد. القاهرة: الدار العربية للطباعة والنشر، ١٩٦٥.

درويش، إبراهيم. **النظام السياسي: دراسة فلسفية تحليلية**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٩.

دشنر، كارلهاينتس. **المولوخ: إله الشر ـ تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية**. ترجمة محمد حديد؛ مراجعة وإعداد زياد منى. ط ٣. [بيروت]: دار قدمس للنشر، ٢٠٠٢.

راي، ميلان. **خطة غزو العراق: عشرة أسباب لمناهضة الحرب على العراق**. ترجمة حسن الحسن. بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٣.

رايلي، كافين. **الغرب والعالم**. ترجمة عبد الوهاب المسيري ووجدي عبد السميع. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦. ٢ ج. (عالم المعرفة؛ ٩٠)

ربيع، محمد عبد العزيز. **صنع السياسة الأمريكية والعرب**. عمّان: دار الكرمل، ١٩٩٠.

الرمضاني، مازن إسماعيل. **السياسة الخارجية: دراسة نظرية**. بغداد: دار الحكمة، ١٩٩١.

رني، أوستن. **سياسة الحكم**. ترجمة حسن علي الذنون؛ مراجعة إيليا زغيب. بغداد: المكتبة الأهلية، ١٩٦٤.

روبرت، هنري. **القانون البرلماني الأمريكي**. ترجمة زكي شنودة. القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ١٩٥١.

رينكور، أمودي دي. **القياصرة قادمون**. ترجمة أحمد نجيب هاشم. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٠.

ساي، ألبرت، جون ألوفر ومريت باوند. **أسس الحكم في أمريكا**. ترجمة محمد محمد فرج. القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٨٠.

سرحان، أحمد. **القانون الدستوري والأنظمة السياسية**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠.

سعودي، هالة أبو بكر. **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤)

ـــــ (محرر). **الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦.

سليمان، عبد العزيز وعبد المجيد نعنعي. **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٣.

السماك، محمد. **الدين في القرار الأمريكي**. بيروت: دار النفائس، ٢٠٠٣.

الشاذلي، سعد الدين. **الحرب الصليبية الثامنة**. ط ٢. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٩٢.

الشاوي، منذر. **القانون الدستوري**. ط ٢. بغداد: مركز البحوث القانونية، ١٩٨١. ٢ ج.

ج ١: **نظرية الدولة**.

شفارتز، برنارد. **القانون في أمريكا**. ترجمة ياقوت العشماوي. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠.

العابدي، زكي [وآخرون]. **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد**. ترجمة سوزان خليل. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤.

العاني، حسان شفيق. **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**. بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦.

عبد الحي، وليد. **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، ١٩٧٨ ـ ٢٠١٠**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠.

عبد السلام، محمد أنور. **التجربة الاتحادية الأمريكية وقيمتها للوحدة العربية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤.

عثمان، حسين عثمان محمد. **النظم السياسية والقانون الدستوري**. القاهرة؛ بيروت: الدار الجامعة، ١٩٨٩. ٢ ج.

عثمان، محمد فتوح محمد. **رئيس الدولة في النظام الفيدرالي: دراسة تحليلية مقارنة وفقاً لأحدث الوثائق بالولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الإمارات العربية واتحاد الجمهوريات العربية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

العطار، فؤاد. **النظم السياسية والقانون الدستوري**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٦.

العمار، منعم صاحي. **أمريكا وجدلية المواجهة**. بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠١. (دراسات استراتيجية)

ــــــ. **صناعة العدو الأمريكية: دراسة في عملياتية الإرهاب**. بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٤.

ــــــ. **صنع الهدف وتجديده**. بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠١. (دراسات استراتيجية؛ ٢١)

ــــــ. **نحو عالم متعدد الأقطاب: التآلفات الاستراتيجية بين القوى الدولية الكبرى وأثرها في بناء هيكلية النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين**. بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠١. (دراسات استراتيجية؛ ١٦)

غالي، بطرس بطرس ومحمود خيري عيسى. **مبادئ العلوم السياسية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٣.

الغريري، هشام. **صنع القرار في السياسة الأمريكية**. بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠١. (دراسات استراتيجية؛ ١٨)

الغزال، إسماعيل. **القانون الدستوري والنظم السياسية**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٢.

غليون، برهان. **حرب الخليج الثالثة في مرآة المصالح الدولية الكبرى**. دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤.

فرانك، جوستن أ. **بوش تحت المجهر: الرئيس على أريكة التحليل النفسي**. ترجمة سعيد الحسنية. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٤.

فقيه، شادي. **بوش ويوم الرب العظيم**. بيروت: دار العلم للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

فهمي، عمر حلمي. **الوظيفة التشريعية لرئيس الدولة في النظامين الرئاسي والبرلماني: دراسة مقارنة**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٠.

فوكوياما، فرانسيس. **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**. ترجمة فؤاد شاهين، جميل قاسم ورضا الشايبي. بيروت: مركز الإنماء العربي، ١٩٩٣.

فيشر، لويس. **سياسات تقاسم القوى: الكونغرس والسلطة التنفيذية**. ترجمة مازن حماد؛ مراجعة سعد أبو دية. ط ٣. عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

قاسمية، خيرية [وآخرون]. **السياسة الأمريكية والعرب**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢)

القروي، هشام. **التوازن الدولي من الحرب الباردة إلى الانفراج**. طرابلس، ليبيا: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥.

كلارك، ويسلي. **الانتصار في الحروب الحديثة: العراق والإرهاب والإمبراطورية الأميركية**. ترجمة عمر الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤.

كلير، مايكل. **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**. ترجمة عدنان حسن. بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢.

كويل، دافيد كوشمان. **النظام السياسي في الولايات المتحدة**. ترجمة توفيق حبيب؛ تقديم علي ماهر. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٥٥.

كيسنجر، هنري. **مذكرات هنري كيسنجر في البيت الأبيض، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣**. ترجمة خليل فريحات. ط ٢. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٠.

كيندي، بول. **الاستعداد للقرن الحادي والعشرين**. ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود. عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٣.

ـــــ . **نشوء وسقوط القوى العظمى**. ترجمة مالك البديري. عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

لوران، إريك. **حرب آل بوش: أسرار النزاع التي لا يمكن الاعتراف بها**. ترجمة سلمان حرفوش. الكويت: دار الخيال، ٢٠٠٣.

ليرنر، ماكس. **أمريكا كحضارة**. ترجمة راشد البراوي. بيروت: المطبعة الفنية، ١٩٦٦.

ليسي، دان. **الثورة الأمريكية: دوافعها ومغزاها**. ترجمة سامي ناشد. القاهرة: مؤسسة كل العرب، ١٩٦٦.

مار، فيبي ووليم لويس (محرران). **امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**. ترجمة عبد الله جمعة الحاج. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦. (دراسات مترجمة؛ ٢)

متولي، عبد الحميد. **القانون الدستوري والأنظمة السياسية**. ط ٣. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٦٤.

محمد، إبراهيم عبد المجيد. **مبدأ مونرو وتطوره: دراسة في سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه أمريكا اللاتنية ١٨٢٣ ـ ١٩١٥**. القاهرة: مكتبة النهضة، ١٩٨٨.

محمد، فاضل زكي. **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق العربي**. ط ٢. بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، [د. ت.].

ـــــ . **الكونغرس الأمريكي ونكبة فلسطين**. بغداد: وزارة الثقافة والإرشاد، ١٩٦٤. (السلسلة السياسية؛ ٢٤)

محمود، حساني. **السلطات الاستثنائية لرئيس الدولة في النظام الرئاسي**. بغداد: دار الحكمة، ١٩٨٦.

مرك، فردريك. **الدولة التي لا يمكن قهرها**. ترجمة أمين سلامة. القاهرة: المطبعة الفنية، ١٩٧٨.

معلومات وحقائق عن الولايات المتحدة الأمريكية. القاهرة: مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات، ١٩٥٢.

مقلد، إسماعيل صبري. **الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**. ط ٢. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥.

مكريدس، روي (مشرف). **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**. ترجمة حسن صعب. ط ٢. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٨.

مندلاي، بروس. **الدستور الأمريكي**. ترجمة لجنة المعارف. القاهرة: دار الكرنك، ١٩٦٤.

مور، ماكس سكيد ومارشال كارتر وانك. **كيف تحكم أمريكا**. ترجمة نظمى لوقا؛ مراجعة محمد علي ناصف. القاهرة: الدار الدولية للنشر، ١٩٩٣.

موريسون، صموئيل إليوت. **كريستوفر كولومبس: المكتشف العظيم**. ترجمة فوزي قبلاوي. بيروت: [د. ن.]، ١٩٥٩.

موني، بوث. **ليندون جونسون: حياته وأعماله**. ترجمة راشد البراوي. القاهرة: مطبعة المعرفة، ١٩٦٤.

ميتشل، جوزيف. **المعارك الحاسمة في الثورة الأمريكية**. ترجمة محمد عبد الفتاح إبراهيم. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥.

ميسان، تييري. **الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١: فضيحة البنتاغون**. ترجمة رندة بعث. دمشق: دار الوليد للدراسات والنشر؛ دار التكوين للطباعة والنشر، ٢٠٠٢.

النجار، حسين فوزي. **أمريكا والعالم**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٧.

نصيف، أنمار لطيف. **جماعات الضغط اليهودية في أربع إدارات أمريكية: تأثير اللوبي الصهيوني**. بغداد: شركة المنصور للطباعة، ١٩٨٩.

نعمة، كاظم هاشم. **الوجيز في الاستراتيجية**. بغداد: شركة أياد للطباعة، ١٩٨٨.

نويشتات، ريتشارد إي. **القوة الرئاسية والرؤساء المعاصرون: سياسات القيادة من روزفلت إلى ريجان**. ترجمة عبد القادر عثمان؛ مراجعة وتحرير فاروق منصور. عمّان: دار عمّار للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.

نيكسون، ريتشارد. **حرب فييتنام وتأثيراتها على السياسة الخارجية الأمريكية.** ترجمة ناظم الجاسور. بغداد: الجامعة المستنصرية، ١٩٨٦. (سلسلة الكتب المترجمة؛ ٢٥)

ـــــ . **الفرصة السانحة.** ترجمة أحمد صدقي مراد. بيروت: مؤسسة دار الهلال، ١٩٩٢.

ـــــ . **ما وراء السلام.** ترجمة مالك عباس. عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.

هارمون، م. جد. **أضواء على دستور دولة الولايات المتحدة.** ترجمة أمير كامل؛ مراجعة صفوت عبد الحليم. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٢.

هاملتون، ألكسندر، جيمس ماديسن وجون جاي. **الدولة الاتحادية: أسسها ودستورها.** ترجمة جمال محمد أحمد؛ راجعه إحسان عباس. بيروت: مكتبة الحياة، ١٩٥٩.

هانكوك، جون. **جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة.** بوسطن: شركة التأمين على الحياة، [د. ت.].

هدية، عبد الله. **الحكومات المقارنة.** الكويت: مكتبة أم القرى، ١٩٨٤.

الهزاط، محمد [وآخرون]. **احتلال العراق: الأهداف ـ النتائج ـ المستقبل.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٢)

هلال، رضا. **الصراع على الكويت: مسألة الأمن والثروة.** القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٩١.

هنتنغتون، صموئيل. **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي.** ترجمة طلعت الشايب. القاهرة: دار سطور للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.

هوتفيلد، جيمس. **امبراطورية بوش أو الابن المحظوظ.** ترجمة كاميران حوج. كولونيا، ألمانيا: منشورات الجمل، ٢٠٠٥.

هوريو، أندريه. **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية.** نقله إلى العربية علي مقلد، شفيق حداد وعبد الحسن سعد. بيروت: المؤسسة الأهلية للطباعة والنشر، ١٩٧٤. ٢ مج.

هيرش، ميشيل. **بوش والعالم**. ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن. بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢. (دراسات مترجمة؛ ١٩)

هيغ، ألكسندر. **الرئاسة الأمريكية: القيادة في الميزان**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١.

هيكل، محمد حسنين. **الامبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**. ط ٣. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤.

ـــــ . **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢.

وودوارد، بوب. **حرب بوش**. عرض وتحليل حسين عبد الواحد. القاهرة: مكتبة مدبولي الصغير، ٢٠٠٣.

ـــــ . **القادة: أسرار ما قبل وبعد أزمة الخليج**. ترجمة عمار جولاق ومحمود العابد. عمّان: طبعة الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩١.

دوريات

إدريس، محمد السعيد. «تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٦، نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

إسماعيل، وائل محمد. «قوى الحسم في الانتخابات الأمريكية لعام ٢٠٠٤.» **المجلة السياسية والدولية** (كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية): العدد ١، ٢٠٠٥.

ـــــ . «وكالة الأمن القومي الأمريكية.» **محطات استراتيجية** (مركز الدراسات الدولية): العدد ٢٦، ٢٠٠٠.

الأعظمي، طارق. «تأكيد الزعامة الأمريكية للنظام الدولي.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): العددان ٣٣١ ـ ٣٣٢، أيار/مايو ١٩٩٦.

الأمير، أيمن. «فضيحة ووترغيت وسلطة الرئاسة الأمريكية.» **السياسة الدولية**: العدد ٣٣، تموز/يوليو ١٩٧٣.

أوبرينغ، هنري. «النظام الأمريكي مصمم للرد على دول مارقة.» **الحياة**، ٢٨/٢/٢٠٠٧.

أورنشتيان، نورمان أوف وتوماس أي مان. «الجمهوريون يخالفون تقليداً أمريكياً راسخاً بتقويض رقابة الكونغرس على السلطة الرئاسية.» مجلة ***Foreign Affairs***، ترجمة صحيفة **الحياة**: ١٥/ ١١/ ٢٠٠٦

باديني، أنطونيو. «سياسة الاحتواء أفضل من حروب بوش الوقائية.» **الحياة**: ٧/ ٢/ ٢٠٠٧.

«بايدن وكيسنجر يحذران من عواقب انسحاب مبكر.» **الحياة**: ٣/ ٥/ ٢٠٠٦.

براومان، روني. «تداخل العمل الإنساني والعسكري يحي مبدأ الحرب العادلة.» **الحياة**: ٧/ ٦/ ٢٠٠٦.

البرهان، أحمد سليم. «الشرق الأوسط إعادة التفكير.» **مجلة الفكر**: العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٥.

بني سلامة، محمد تركي. «أوباما: درس جديد في الديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/ مارس ٢٠٠٩.

بوروما، إيان. «لماذا يعشق الأوروبيون رئيس الولايات المتحدة المنتخب باراك أوباما؟.» **العرب**: ٧/ ١١/ ٢٠٠٨.

بولك، وليم. «التحديات التي تواجه الرئيس المنتخب أوباما.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٨، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨.

البياتي، أحمد باسل. «دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية.» **مجلة قضايا سياسية** (بغداد): السنة ٢، العدد ١، ٢٠٠١.

بيترسون، بيتر [وآخرون]. «هل المشكلة صورة أمريكا... أم استراتيجيتها؟ التقرير الأول: العثور على صوت لأمريكا: استراتيجية لإعادة تنشيط الدبلوماسية العامة الأمريكية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣.

«تشريح السياسة الأمريكية.» **الحياة**: ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦.

تيرتريه، برينو. «أربعة أعوام لتغيير العالم: استراتيجية بوش (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨).» ترجمة قاسم المقداد. **مجلة الفكر** (دمشق): العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٥.

«تقرير CIA: نشوء القوى ـ المشهد السياسي.» ترجمة منار إبراهيم، **مجلة الفكر**: العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٥.

«تقرير: اجتماع ٦+٢ مع رايس: لسنا محور ضد أحد.» **الشرق الأوسط**: ٤/١٠/٢٠٠٦.

«تقرير: الثأر بسرعة، خطة استراتيجية أمريكية ضد الإرهاب.» **الحياة**: ١/٦/٢٠٠٦.

«تقرير حول دوائر المخابرات الأمريكية: تقدير المعلومات المتعلقة بالعراق قبل الحرب: النتائج.» ترجمة خالد حداد. **مجلة الفكر** (دمشق): العدد ٢٠، خريف ٢٠٠٤.

ثابت، أحمد. «النزعة الإمبراطورية الأمريكية وإعادة هيكلة الوطن العربي.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٣، خريف ٢٠٠٥.

جاد، محمد. «المعونة الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية.» **السياسة الدولية**: العدد ١٢٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

الجميلي، سلمان. «المقاومة العراقية وملامح تشكيل الهوية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٣، أيار/مايو ٢٠٠٤.

جيرار، رونو. «قيود تمنع الولايات المتحدة من ضرب إيران.» **الحياة**: ٢٨/٢/٢٠٠٧.

جيرجسيان، إدوارد. «التقرير الثاني: تغيير العقول لكسب السلام: توجه استراتيجي جديد للدبلوماسية العامة الأمريكية في العالم العربي والإسلامي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٧، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

الحافظ، معن سليمان. «المحكمة الجنائية الدولية: طموح القانون وتحديات الواقع.» **مجلة الدراسات الدبلوماسية** (الرياض): العدد ١٩، ٢٠٠٤.

حجاج، كريم. «ملامح الاستراتيجية الأمريكية في القرن القادم.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٣، العدد ١٢٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

حجار، جورج. «الجمهورية الأمريكية: امبراطورية أم رايخ رابع؟.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٤، العدد ١١٥، صيف ٢٠٠٤.

الحروب، خالد. «تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على خريطة القوى بالمنطقة.» **شؤون عربية**: العدد ١١٣، ربيع ٢٠٠٣.

الحسيني، مأمون. «البيت الأبيض والكونغرس: حرب قوانين باردة من طراز خاص.» **الحياة**: ٥/٣/٢٠٠٧.

«حوار اقتصادي مع الرئيس أوباما.» **الشرق الأوسط**: ٣/ ٥/ ٢٠٠٩.

حيدر، محمود. «المباني المعرفية السياسية للمحافظين الأمريكيين الجدد.» **مجلة الفكر**: العدد ١٧، خريف ـ شتاء ٢٠٠٢.

خلف، محمود. «أجهزة المخابرات الأمريكية: الهياكل التنظيمية والمهام الرئيسة.» **السياسة الدولية**: العدد ١٥٦، نيسان/ أبريل ٢٠٠٤.

خليل، نانسي مصطفى. «الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية.» **السياسة الدولية**: العدد ١٢٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧.

دياب، أحمد. «السياسة الأمريكية تجاه الصين بين المشاركة والاحتواء.» **السياسة الدولية**: العدد ١٣٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

ديكي، كريستوفر، كيفن بيراينو وباباك ديغانبيشة. «العقيدة الإيرانية في الشرق الأوسط.» **نيوزويك** (الطبعة العربية): ١٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

رايس، كوندوليزا. «ما الذي تغير في السياسة الأمريكية منذ هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر؟.» **الحياة**: ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٤.

ربيع، محمد عبد العزيز. «سياسة أمريكا الخارجية: الخلفية التاريخية والقانونية لصنع القرار السياسي.» **المجلة العربية للدراسات الدولية**: العدد ١، ١٩٩٠.

الربيعي، كوثر. «أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة نظرة في الثوابت والمتغيرات.» **الملف السياسي** (مركز الدراسات الدولية، بغداد): العدد ٤٩، شباط/ فبراير ٢٠٠٩.

الركابي، زين العابدين. «الحرب الباردة الجديدة: تقويض مجنون للأمن والسلام العالمي.» **الشرق الأوسط**: ١٢/ ٢/ ٢٠٠٥.

زاخيم، دوف. «تحقيق التغيير السياسي البعيد الأمد في الشرق الأوسط.» **الحياة**: ٢٤/ ٤/ ٢٠٠٥.

الزعبي، موسى. «الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة: حرب على المنافسين أعداء وأصدقاء.» **مجلة الفكر** (دمشق): العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٥.

زكريا، فريد. «إنهاء سياستنا الخارجية الامبريالية.» **الشرق الأوسط**: ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٩.

سابا، الياس. «الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/ فبراير ٢٠٠٩.

ساسكنر، رون. «عقيدة الواحد في المائة.» **آراء حول الخليج** (دبي): العدد ٢٣، آب/أغسطس ٢٠٠٦.

الساعدي، محمد خلف. «النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية،» **آفاق عربية** (بغداد): العدد ٥، ١٩٧٨.

سايمون، ستيفن ن. «ما بعد التعزيز العسكري الأمريكي في العراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

سعيد، عبد المنعم. «توجهات الإدارة الأمريكية تجاه المنطقة العربية.» **السياسة الدولية**: العدد ٩٧، تموز/يوليو ١٩٨٩.

ــــ . «سياسة أمريكية جديدة في الشرق الأوسط.» **الشرق الأوسط**: ٢٣/٨/٢٠٠٦.

سليمان، عادل. «توجهات ميزانية الدفاع الأمريكية لعام ٢٠٠٦.» **السياسة الدولية**: العدد ١٣٣، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

سليمان، منذر. «دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٥، آذار/مارس ٢٠٠٦.

سِن مينغ شو. «العرْق وسباق الرئاسة الأميركية.» **العرب** (الدوحة): ٢١/١٠/٢٠٠٨.

سوارنز، راشيل. «السود في أمريكا يتخوفون من المجازفة بالحقوق المدنية في ظل فوز أوباما.» **الشرق الأوسط**: ٢٦/٨/٢٠٠٨.

سويلم، حسام. «الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة.» **السياسة الدولية**: العدد ١٥٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

السيد سعيد، محمد. «العرب وولاية بوش الثانية.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٠، شتاء ٢٠٠٤.

سيل، باتريك. «السياسة الخارجية الأمريكية بحاجة إلى مراجعة جذرية.» **الحياة**: ٢٧/٨/٢٠٠٤.

شاندار، جنكيز. «تيار السياسة الأمريكية الجديدة قريب من تركيا.» **الحياة**: ١٥/١١/٢٠٠٦.

شوقي، ممدوح. «الأمن القومي والعلاقات الدولية.» **السياسة الدولية**: العدد ١٢٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧.

صالح، هاشم. «أوباما والانتقام التاريخي.» **الشرق الأوسط**: ١/ ٩/ ٢٠٠٨.

صدقي، راجية إبراهيم. «الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط.» **السياسة الدولية**: العدد ٩٦، نيسان/ أبريل ١٩٨٩.

طلعت، عبد المنعم. «الاستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٤، العدد ١٣١، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨.

عاروري، نصير. «حروب جورج دبليو بوش «الوقائية» بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣.

العايب، خير الدين. «البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطة وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي.» **مجلة الفكر**: العددان ١٨ - ١٩، ربيع - صيف ٢٠٠٣.

عبد السلام، رفيق. «قراءة في وثيقة أمريكية: من إعادة بناء الدول.. إلى إعادة بناء الثقافات.» **الشرق الأوسط**: ١٤/ ٥/ ٢٠٠٤.

عبد الشافي، عصام. «مؤسسات صنع القرار الأمريكية وإدارة الأزمة العراقية.» **السياسة الدولية**: العدد ١٥٢، نيسان/ أبريل ٢٠٠٣.

عبد العزيز، حسين. «الشرق الأوسط: ضحية تناقضات السياسة الأمريكية.» **الحياة**: ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٦.

عبد، قاسم محمد. «مشروع الدرع المضاد للصواريخ بين التشدد الأمريكي والرفض الدولي.» **دراسات دولية** (بغداد): العدد ٢٤، حزيران/ يونيو ٢٠٠٤.

العجيزي، عبد العزيز. «التسوية السياسية والتسوية العسكرية لحرب فيتنام.» **السياسة الدولية**: العدد ٣١، ١٩٧٣.

عطوان، خضر عباس. «الصين ودوافع امتلاك القوة في عصر الأحادية القطبية.» **دراسات دولية** (بغداد): العدد ٢٩، ٢٠٠٥.

ـــــ. «وضع العرب في النظام الدولي: سياسات اندماج إيجابي أم سياسات دمج قسري؟.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٦.

علي، خالد محمد. «المنظمات الاقتصادية الدولية والنظام الدولي الجديد.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٦، نيسان/أبريل ١٩٩٤.

علي، مغاوري شلبي. «الصين والاقتصاد العالمي مقومات القوة وعوائق الإندماج.» **السياسة الدولية**: العدد ١٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

العمار، منعم. «الأمن ومشاكل السكان.» **الراصد الدولي** (كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين): العدد ٧٣، ٢٠٠٤.

عوض، محمد. «السيناريو الإيراني.» **الحياة**: ٧/٥/٢٠٠٦.

عوني، مالك. «الاستراتيجية العسكرية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الأمريكية.» **السياسة الدولية**: العدد ١٢٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

ـــــ. «صناعة الدفاع واستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية: تحولات ما بعد الحرب الباردة.» **السياسة الدولية**: العدد ١٣٨، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

عيسى، محمود خيري. «الديمقراطية وجماعات الضغط.» **المجلة المصرية للعلوم السياسية**: العدد ٢٢، كانون الثاني/يناير ١٩٦٣.

غرابي، كولين أس. «وجهات نظر حول حروب المستقبل.» **آراء حول الخليج** (دبي): العدد ٢٤، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

غلين، ستيفن. «لعبة كبرى أخرى.» **نيوزويك** (الطبعة العربية): ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

فتحي، ممدوح أنيس. «الاستراتيجية العسكرية الأمريكية للقرن القادم.» **السياسة الدولية**: العدد ١٢٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

فريدمان، توماس. «أمريكا وغياهب الطاقة: هل من مستمع؟.» **الشرق الأوسط**: ١٥/١٠/٢٠٠٦.

فندي، مأمون. «من يفوز بالانتخابات الأمريكية؟.» **الشرق الأوسط**: ١١/٢/٢٠٠٨.

كاظم، نجاح. «برامج الدفاع التكنولوجية الأمريكية للعقدين القادمين.» **الشرق الأوسط**: ١٩/١٠/٢٠٠١.

كراوثمر، تشارلز. «دبلوماسية أوباما الفاترة.» **الشرق الأوسط**: ٢٤/٢/٢٠٠٩.

كرم، جويس. «الاستراتيجية الدفاعية الجديدة: ترسانة لضرب أي هدف في العالم.» **الحياة**: ٥/ ٢/ ٢٠٠٦.

كمال، محمد مصطفى. «أحداث ١١ سبتمبر والأمن القومي الأمريكي: مراجعة للأجهزة والسياسات.» **السياسة الدولية**: العدد ١٤٧، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢.

كوردسمان، أنتوني هـ. «الاستراتيجية الجديدة في العراق: تقدم غير مؤكد نحو هدف مجهول.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٨، نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

كيسنجر، هنري. «تحديات الرئيس في السنوات الأربع المقبلة.» **الشرق الأوسط**: ٧/ ١١/ ٢٠٠٤.

ــــــ . «الغاية والمحاذير في استحداث منصب جديد للاستخبارات الأمريكية.» **الشرق الأوسط**: ١٦/ ٨/ ٢٠٠٤.

لقوشة، رفعت ومشهور إبراهيم أحمد. «في الذكرى الرابعة لأحداث ١١ سبتمبر والحروب الاستباقية: أمن الخليج، إلى أين؟.» **شؤون خليجية**: العدد ٤٠، ٢٠٠٥.

ليتوفكين، فيكتور. «الدفاع الروسي المضاد للصواريخ ينتظر انتهاء مفعول ستارت ـ ٢.» **الحياة**: ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٧.

لين، كريستوفر. «مراجعة الاستراتيجية الأمريكية الكبرى: هيمنة أم توازن قوى؟.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨.

المالكي، امحمد. «الرئيس أوباما ومستقبل التغيير.» **العرب**: ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٨.

مجلس المخابرات القومي الأمريكي. «رسم خريطة المستقبل العالمي ـ مشروع سنة ٢٠٢٠.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣١٣، آذار/ مارس ٢٠٠٥.

محبوب، عبد الحفيظ. «أين الدور العربي من التقسيم الوظيفي الإقليمي الجديد في المنطقة.» **آراء حول الخليج**: العدد ٢٣، آب/ أغسطس ٢٠٠٦.

محمد، صافيناز. «قمة الأمريكيتين وإخفاق الطموحات الأمريكية.» **السياسة الدولية**: العدد ١٦٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

محمود، محمود محمد. «الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من سبتمبر: تحولات الفكر والسياسة.» **السياسة الدولية**: العدد ١٤٧، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢.

المختار، صلاح. «من يصنع القرار الأمريكي؟.» **آفاق عربية** (بغداد): العدد ١١، ١٩٩٢.

المدى (بغداد): ١٦/ ٣/ ٢٠٠٧.

مرسي، مصطفى عبد العزيز. «البعد الأمريكي في أزمة الملف النووي الإيراني.» **الحياة**: ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٦.

مساعد، كمال. «التأثر بسرعة: خطة استراتيجية أمريكية ضد الاهاب.» **الحياة**: ١/٦/٢٠٠٦.

مظلوم، جمال. «الشرق الأوسط في الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية.» **شؤون خليجية** (القاهرة): العدد ٤٥، ٢٠٠٦.

مقلد، إسماعيل صبري. «أزمة السياسة الأمريكية في فييتنام.» **السياسة الدولية**: العدد ٢١، تموز/ يوليو ١٩٧٠.

«مكتب تابع للكونغرس ينتقد سياسة بوش للتجارة الثنائية (تقرير).» **الشرق الأوسط**: ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٦.

منيسي، أحمد. «أمريكا والشرق الأوسط في ولاية بوش الثانية.» **شؤون خليجية**: العدد ٤٠، ٢٠٠٥.

ميتيكس، هدى. «الصعود الصيني: التجليات والمحاذير.» **السياسة الدولية**: العدد ١٦٧، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧.

ميرزهايمر، جون وستيفن والت. «اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٢٧، أيار/ مايو ٢٠٠٦.

ميرسون، هارولد. «الحزب الجمهوري لا يجد أفكاراً،» **الشرق الأوسط**: ٥/ ٧/ ٢٠٠٩.

الميهي، آسيا. «الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية.» **السياسة الدولية**: العدد ١٢٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧.

نافعة، حسن. «صفقة بين إيران والولايات المتحدة... هل هي احتمال وارد؟.» **الحياة**: ٣١/ ٥/ ٢٠٠٦.

ـــــ . «المسكوت عنه في تقرير بيكر ـ هاملتون.» **الحياة**: ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٦.

نرو، ميسا. «الإمبراطورية تضرب ضربتها.» **نيوزويك** (الطبعة العربية): ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

نشرة أوراق أمريكية (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد): العدد ٨٢، آب/أغسطس ٢٠٠١.

نشرة وكالة الأنباء الفرنسية المسائية: ١٤/٤/٢٠٠٧، و٢٩/٤/٢٠٠٧.

نصر، فالي. «الجماعات السياسية والأهلية الجديدة وأطوارها في الشرق الأوسط المضطرب.» **الحياة**: ١/٨/٢٠٠٦.

نيكولز، جون. «ديك تشيني رئيس أمريكا الفعلي.» ترجمة وعرض محمد إبراهيم، صحيفة **دار السلام** (بغداد): ١٤/١١/٢٠٠٦.

هارت، بريان أوركو. «القانون الدولي تتنازعه المصالح القومية والإقليمية الكبرى والصغرى.» **الحياة**: ٣١/٥/٢٠٠٦.

هاشم، عامر. «دور العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية.» **دراسات دولية** (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد): العدد ٣٣، نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

ـــــ. «سياسات الرئيس أوباما: إلى أين تتجه بمكانة الولايات المتحدة عالمياً؟.» **الملف السياسي**: العدد ١٧٦، نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

ـــــ. «طبيعة الاستراتيجية الأمريكية في العراق لما بعد ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٩.» **الملف السياسي**: العدد ٤٠، ٢٠٠٨.

هدسون، مايكل. «مآزق امبريالية: إدارة المناطق الجامحة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٤، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

هدسون، ميشيل وسيف غباشي، «الاحتواء عبر القوة استراتيجية لتوزيع الأدوار - ج ١.» ترجمة سهام محمد الطريحي. **الزمان**: ١٨/٥/٢٠٠٦.

هنتر، روبرت. «حماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.» **آراء حول الخليج**: العدد ٢٣، آب/أغسطس ٢٠٠٦.

هيلي، جين وتيموثي لينش. «الدستورية المبنية على المعتقد تسمح للرئيس بالتجسس على الأمريكيين.» **الحياة**: ٤/٧/٢٠٠٦.

ولد أباه، السيد. «المأزق الأمريكي بعيون أمريكية.» **الشرق الأوسط**: ٦/٤/٢٠٠٦.

ياورس، جون وجوزيف ماكورمان. «مستقبل السلاح النووي ما بعد الحرب الباردة.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٧، أيار/ مايو ١٩٩٤.

اليوسف، يوسف خليفة. «الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٨، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨.

ندوات، مؤتمرات

احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ٢٠٠٤.

رسائل، أطروحات

إسماعيل، وائل محمد. «النظام السياسي الأمريكي: دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في الشؤون الخارجية.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٤).

حسين، داود مراد. «سلطات الرئيس الأمريكي بين النص الدستوري والواقع العملي.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٢).

حمد، ياسين محمد. «دور المؤسسات الدستورية والقوى السياسية في صنع القرار السياسي الأمريكي.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥).

ـــــ. «الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠).

سلوم، باسل محمود. «المجمع الصناعي العسكري والإعلام الأمريكي ودورهما في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٢.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤).

شامل، عبد الخالق. «عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥).

عطوان، خضر عباس، حسين مشتت طريو وعامر حسن ثابت. «الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق: الواقع واحتمالات المستقبل ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣.» (دراسة غير منشورة، جامعة النهرين، مركز الدراسات القانونية والسياسية، ٢٠٠٦).

علي، نصر محمد. «جماعات الضغط والمصالح والسياسة العامة للولايات المتحدة.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦).

القيسي، ثائر. «صلاحية إعلان الحرب في الدساتير المعاصرة.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية القانون، ١٩٩٣).

تقارير ودراسات منشورة على الإنترنت

«CNN تكشف انتشار تنظيم القاعدة في العالم.» <http://www.arabic.cnn.com/2002/world/8/23/benladin.tapes7/23>.

أحمد، وفاء. «تقرير مجموعة دراسة العراق.» <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=83497>.

أسلم، شابنام. «فساد أعضاء الكونغرس... بين معضلة فصل السلطات والحقوق الدستورية.» تقرير واشنطن، العدد ٦٤ (٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=393>.

«أهم اللجان التي تتعامل مع الشرق الأوسط... أموال إضافية للعراق وأفغانستان... ومناقشة إرتفاع أسعار النفط.» تقرير واشنطن، العدد ٢٨ (١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=171>.

«باتريك كلاوسن: موقف أمريكا من إيران هو نفس موقف محمد البرادعي.» حوار عادل الدقاقي، تقرير واشنطن، العدد ٥٧ (٦ أيار/مايو ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=350>.

«براون: لا يمكن حل مشاكل الشرق الأوسط مع مقاطعة نصف الأطراف المعنية.» حوار عادل الدقاقي، تقرير واشنطن، العدد ٦٩ (٢٩ تموز/يوليو ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=422>.

بنتلي، كارا. «وسائل الإعلام الأمريكي ومواجهات ساخنة قبل الإنتخابات.» تقرير واشنطن، العدد ٨٢ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=505>.

بني سلامة، محمد تركي. «أوباما: درس جديد في الديمقراطية.» <http://www.arabissues.net/ArabIssues/new-aticles/bani-salameh/new-09/march-09/april-01obama.htm>.

«البوسنة والهرسك: ذكريات أليمة لمحتجزة سابقة.» <http://www.icrc.org/web/ara/siteara0.nsf/htmlall/6AKH53?OpenDocument&style=custo_print>.

«بوش يستخدم الفيتو ضد تشريع الخلايا الجذعية.» <http://www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/world-news/newsid-519/000/5191748.stm>.

«تشريع أمريكي جديد لتشجيع الحرية في كوريا الشمالية.» <http://www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/world-news/newsid-755000/3755004.stm>.

تشومسكي، نعوم. «الدول المارقة هي الدول التي لا تنفذ الأوامر الأمريكية.» تقرير واشنطن، العدد ٢ (١٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=11>.

«تقرير: بوش وافق على اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل.» <http://www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid-2289000/2289188.stm>.

«تقرير: البيت الأبيض يدعم قانوناً يحظر التعذيب.» <http://www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/world-news/newsid-4530000/4530708.stm>.

«تقرير: عقود البنتاغون في العراق، معضلة أمام الكونغرس.» تقرير واشنطن، العدد ٩٨ (٣ آذار/ مارس ٢٠٠٧)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=598>.

جورجيسيان، توماس. «أجندة كونغرس ٢٠٠٧ العربية.» تقرير واشنطن، العدد ٩٠ (٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=549>.

ـــــ. «أجندة الكونغرس لهذه الدورة الجديدة... تحقيق بخصوص إعصار كاترينا... ومشاريع الانسحاب من العراق تتصدر القائمة.» تقرير واشنطن، العدد ٢٤ (١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=148>.

ـــــ . «ارتفاع عدد النواب والشيوخ اليهود في الكونغرس الجديد.» تقرير واشنطن، العدد ٨٤ (١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦)، <http://www. taqrir. org/ showarticle.cfm?id = 514>.

ـــــ . «حكاية نيويورك تايمز وإدارة الرئيس جورج بوش.» تقرير واشنطن، العدد ٦٧ (١٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle. cfm?id = 412>.

ـــــ . «ظاهرة الخروج عن الخط الحزبي: الديانة والأخوة في أعضاء الكونغرس.» تقرير واشنطن، العدد ١١ (١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥)، <http://www. taqrir.org/showarticle.cfm?id = 71>.

ـــــ . «العراق وإيران يعودان مرة أخرى لساحة الكونغرس.» تقرير واشنطن، العدد ٤٦ (١٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle. cfm?id = 285>.

«جوزيف سيرينسيون: لم ترغم أي دولة على التخلي عن برامجها النووية في التاريخ.» حوار عادل الدقاقي، تقرير واشنطن، العدد ٥٦ (٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦، <http://www.taqrir.org/showissue.cfm?id = 56>.

الجوهري، محمد. «الكونغرس وأوضاع إيران المضطربة.» تقرير واشنطن، العدد ٢١٦ (٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، <http://www.taqrir.org/showarticle. cfm?id = 1307>.

ـــــ . «هل تتجه أمريكا للاشتراكية في عهد أوباما؟.» تقرير واشنطن، العدد ٢١٤ (١٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، <http://www.taqrir.org/showarticle. cfm?id = 1297>.

ـــــ . «هل يخاطر أوباما بأمن أمريكا.» تقرير واشنطن، العدد ٢١١ (٣٠ أيار/ مايو ٢٠٠٩)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id = 1282>.

«خلافات بين بوش والكونغرس حول الميزانية الطارئة.» <http://www. news.bbc.co.uk/hi/arabic/world-news/newsid-4946000/4946344.stm>.

روجرز، راؤول. «حرب بوش على الإرهاب تستمر ٣٠ عاماً.» <http://www. arabic/news/2006-11/21/12.shtml>.

«رؤيا تشاؤمية أمريكية لمستقبل إزالة عوائق التجارة الدولية.» تقرير واشنطن، العدد ٦٣ (١٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id = 385>.

«ريتشارد هاس: أمريكا لا تستطيع حكم العالم وحدها . . . وذهبنا للحرب في العراق بناء على نصيحة خاطئة.» حوار محمد الكافوري، تقرير واشنطن، العدد ١٣ (٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٥)، <http://www.taqrir.org/showarticle. cfm?id=85>.

«السفير إينهورن: يتعين على إيران وضع حد لسلسة الأخطاء التاريخية.» حوار عادل الدقاقي، تقرير واشنطن، العدد ٦١ (٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticl.cfm?id=375>.

سلام، هشام. «السياسة الأمريكية تحت المنظار في المؤتمر السنوي لمعهد الشرق الأوسط.» تقرير واشنطن، العدد ٣٢ (١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=196>.

ـــــ . «مجلس الأمن القومي ودوره في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.» تقرير واشنطن، العدد ١١ (١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥، <http://www.taqrir.org/ showarticle.cfm?id=72>.

ـــــ . «هل تدعم أمريكا تجديد الإسلام؟.» تقرير واشنطن، العدد ٦٧ (١٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=409>.

سمعان، مجدي. «العراق تهزم السيناتور ليبرمان في انتخابات الكونغرس التمهيدية.» تقرير واشنطن، العدد ٧١ (١٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٦)، <http:// www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=434>.

شلي، يوسف. «عودة العصر النووي: البشرية تحت رحمة أيدولوجيات الكبار.» إسلام أون لاين، ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٦.

عبد الله، أسامة. «أزمة الدولار الأمريكي تتفاقم.» تقرير واشنطن، العدد ٢١٥ (٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، <http://www.taqrir.org/showarticle. cfm?id=1303&pagenum=1>.

عبد العاطي، عمرو. «الأمريكيون راضون عن أوباما وزوجته، وجدل حول نائبه.» تقرير واشنطن، العدد ٢٠٨ (٢ أيار/ مايو ٢٠٠٩)، <http://www.taqrir.org/ showarticle.cfm?id=1258>.

ـــــ . «تأييد لسياسة أوباما الخارجية وجدل حول الاقتصادية.» تقرير واشنطن، العدد ٢٠٨ (٢ أيار/ مايو ٢٠٠٩)، <http://www.taqrir.org/showarticle. cfm?id=1259>.

ـــــ . «الواقعية تحكم رؤية أوباما للتسونامي الأمريكي.» تقرير واشنطن، العدد ٢١٥ (٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1302>.

عبد العزيز، حمدي. «الاتجاه الليبرالي الأمريكي . . . لليمين در!.» <http://www.middle-east-online.com/?id=24772=2772&format=0>.

عبد المعز، سالي. «بدء مبكر للشد والجذب بين البيت الأبيض والكونغرس.» تقرير واشنطن، العدد ١٩٧ (١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٩)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1194>.

عبد المبدي، يحيى. «اشتعال مبكر لمعركة الترشح لانتخابات الرئاسة الأمريكية.» تقرير واشنطن، العدد ٩٧ (٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=595>.

ـــــ . «تحديات الكونغرس (الديمقراطي) الجديد.» تقرير واشنطن، العدد ٩٠ (٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=550>.

ـــــ . «خلافات الحزب الجمهوري قبيل انتخابات كونغرس ٢٠٠٦.» تقرير واشنطن، العدد ٧٥ (٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=460>.

ـــــ . «العلاقات الأمريكية الإيرانية تزداد توتراً مع حلول الذكرى ٢٥ لإطلاق سراح الرهائن.» تقرير واشنطن، العدد ٤٢ (٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=560>.

ـــــ . «الكونغرس: انتهت معركة العراق وبدأت معركة الميزانية.» تقرير واشنطن، العدد ٩٥ (١٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٧)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=580>.

ـــــ . «الكونغرس يبحث أمن أمريكا في القرن ٢١.» تقرير واشنطن، العدد ٩٨ (٣ آذار/ مارس ٢٠٠٧)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=597>.

ـــــ . «مجلس الشيوخ يرفض تمديد العمل بقانون الوطنية (Patriot Act).» تقرير واشنطن، العدد ٣٧ (١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=227>.

ـــــ . «هل أمريكا قادرة على ريادة العالم تقنياً واقتصادياً في المستقبل؟.» تقرير واشنطن، العدد ٨٠ (١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id = 489>.

«العقيدة الرئاسية والسياسة الخارجية: هل تتغير الأوقات؟.» تقرير واشنطن، العدد ١٠٠ (١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٧)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id = 612>.

«عقيدة ومنهج القاعدة في بلاد الرافدين.» <http://majdah.maktoob.com/rb/showthreach.php?t = 29124.109k>.

عمار، رضوى. «الثقافة الدستورية الحربية الأمريكية.» تقرير واشنطن، العدد ٢١٢ (٣ أيار/ مايو ٢٠٠٩)، <http://www.taqrir.org/showarticlehl.cfm?id = 1287&hlstring>.

غرابية، إبراهيم. «الاستراتيجية الثقافية للولايات المتحدة.» موقع الجزيرة، ١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٣، <http://www.aljazeera.net/in-depth/arab-american-rel/index.htm>.

فواز، حسين. «تساؤلات حول اليمين الجديد في الولايات المتحدة.» <http://www.mafhoum.com/press/190c39.htm-162k>.

«قراءة في كتاب: رجل أمريكا الواحد بين المذهبين الفردي والجماعي.» <http://annabaa.org/nbanews/71/718.htm>.

كاتزمان، كينيث. «العراق: الجدل الدائر في الولايات المتحدة الأمريكية.» <http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,510-97-37,00.html>.

«الكونغرس والعراق.» تقرير واشنطن، العدد ٦٨ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id = 401>.

«الكونغرس يصفق ٤٠ مرة لإيهود أولمرت .. ويصعب إرسال المساعدات للشعب الفلسطيني . . . والشيوخ يصطدم مع النواب حول الهجرة.» تقرير واشنطن، العدد ٦٠ (٢٧ أيار/ مايو ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id = 367>.

ماسلوسكي، أندرو. «معهد الأمن الدولي . . . ومفهوم جديد للتحديات العالمية.»

تقرير واشنطن، العدد ٤٢ (٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦)، <http://www. taqrir.org/showarticle.cfm?id=259>.

ـــــ . «"مؤسسة هيريتيج" عقل حركة المحافظين الجدد.» تقرير واشنطن، العدد ٣٥ (٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥)، <http://www.taqrir.org/showarticle. cfm?id=215>.

«مجلس الشيوخ في ٢٠٠٦.» تقرير واشنطن، العدد ٨٩ (٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showartcle.cfm?id=545>.

«مجلس النواب الأمريكي عام ٢٠٠٦.» تقرير واشنطن، العدد ٨٩ (٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showissue.cfm?id=89>.

المنشاوي، محمد. «كتاب "بول بريمر" الجديد: لا مفاجئات ولا خروج عن خط إدارة بوش.» تقرير واشنطن، العدد ٤١ (١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=252>.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان. «غوانتاناموا: حكم بالمعاناة ووصمة العار مدى الحياة.» ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، <http://www.elpha.com-elpha web-politics-2006-10-183344.html>.

منظمة العفو الدولية. «غوانتانامو: أرواح محطمة، تأثير الاعتقال إلى أجل غير مسمى على المعتقلين وعائلاتهم.» ١١ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، <http://www. amnest.org-library-index-engamr-150072006>.

منيمنة، حسن. «المحافظون (الجدد) و(القدامى): المواجهة المقبلة في أمريكا.» **الحياة**: ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٣.

ولفسبرغ، خالد. «أعضاء الكونغرس لم يرحموا دولة الإمارات.. شركة موانئ دبي تتخلى عن الصفقة.» تقرير واشنطن، العدد ٤٩ (١١ آذار/ مارس ٢٠٠٦)، <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=303>.

يوسفي، بيريفان. «كيف يصنع الكونغرس القوانين الأمريكية؟.. التحقيق بخصوص إعصار كاترينا... ومناقشة ما بعد الانسحاب من غزة.» تقرير واشنطن، العدد ٢٥ (٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥)، <http://www.taqrir.org/ showarticle.cfm?id=107>.

١ ـ الأجنبية

Books

Adler, Mortimer J. (ed.). *The Revolutionary Years: Britannica's Book of the American Revolution.* Associate editor Wayne Moquin. Chicago, IL: Encyclopaedia Britannica, Inc., 1976.

Allison, Graham and Gregory F. Treverton (eds.). *Rethinking America's Security: Beyond Cold War to New World Order.* New York: Norton, 1992.

Aron, Raymond. *The Imperial Republic; the United States and the World, 1945-1973.* Translated by Frank Jellinek. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, [1974].

Broder, David S. *Changing of the Guard: Power and Leadership in America.* New York: Simon and Schuster, 1980.

Burke, Merle. *United States History; the Growth of our Land.* 3rd ed. Chicago, IL: American Technical Society, 1961.

Congressional Quarterly's Guide to Congress. Washington, DC: Congressional Quarterly, 1973.

Dixon, Robert J. and Herbert Fox. *USA Men and History.* New York: Regents Publishing Company, Inc., 1975.

Fidler, David P. [et al.], *American Politics.* Boston, MA: Pearson Custom Publishing, 2003.

Fisher, Louis. *President and Congress; Power and Policy.* New York: Free Press, 1972.

The Founders' Almanac: A Practical Guide to the Notable Events, Greatest Leaders and Most Eloquent Words of the American Founding. Edited and with an introduction by Matthew Spalding. Washington, DC: Heritage Foundation, 2002.

Galbraith, John Kenneth. *The American Political System: The Future of Federalism.* New York: John Wiley, 1990.

Gerber, Scott Douglas (ed.). *The Declaration of Independence: Origins and Impact.* Washington, DC: CQ Press, 2002. (Landmark Events in U.S. History Series)

Hacker, Andrew. *Two Nations: Black and White, Separate, Hostile, Unequal.* Expanded and updated ed. New York: Ballantine Books, 1995.

Haig, Alexander M. (Jr.). *Caveat: Realism, Reagan, and Foreign Policy.* New York: Macmillan, 1984.

Heffner, Richard D. *A Documentary History of the United States.* New York: Mentor Book, 1952. (American Heritage)

Herndon, William H. and Jesse W. Weik. *Herndon's Life of Lincoln: The History and Personal Recollections of Abraham Lincoln.* New York: Da Capo Press, 1983. (Da Capo Paperback)

Herring, George C. *America's Longest War: The United States and Vietnam, 1950-1975.* New York: Wiley, 1979. (America in Crisis)

Hodgson, Godfrey. *Congress and American Foreign Policy.* London: Royal Institute of International Affairs, 1979. (Chatham House Papers; no. 2 0143-5795)

Iverson, Peter. *We are Still Here: American Indians in the Twentieth Century.* Wheeling, Ill.: Harlan Davidson, 1998. (American History Series)

Katzman, Kenneth. *Beyond Dual Containment.* Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996. (Emirates Occasional Papers; no. 6)

Kaufman, Daniel J., Jay M. Parker and Kimberly C. Field (eds.). *Understanding International Relations: The Value of Alternative Lenses.* 4th ed. New York: McGraw-Hill, 1999.

Kegley, Charles W. (Jr.). and Eugene R. Wittkopf (eds.). *The Domestic Sources of American Foreign Policy: Insights and Evidence.* New York: St. Martin's Press, 1994.

Linedecker, Clifford L. (ed.). *Civil War A to Z: The Complete Handbook of America's Bloodiest Conflict.* New York: Ballantine Books, 2002.

Mayo, Bernard. *Myths and Men: Patrick Henry, George Washington [and] Thomas Jefferson.* New York: Harper and Row, 1959.

McPherson, James M. *«To the Best of My Ability»: The American Presidents.* Editor David Rubel. New York: Dorling Kindersley Pub., 2001.

Miller, T. Christian. *Blood Money: Wasted Billions, Lost Lives, and Corporate Greed in Iraq.* New York: Little, Brown and Company, 2006.

Moe, Ronald C. (ed.). *Congress and the President; Allies and Adversaries.* Pacific Palisades, CA: Goodyear Pub. Co., [1971].

Nardo, Don. *The American Revolution.* San Diego, CA: Greenhaven Press, 1998. (Opposing Viewpoints Digests)

Neustadt, Richard E. *Presidential Power and the Modern Presidents: The Politics of Leadership.* New York: John Wiley and Sons, 1961.

Nordlinger, Eric A. *Isolationism Reconfigured: American Foreign Policy for a New Century.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995.

O'Connor, Karen and Larry J. Sabato. *The Essentials of American Government: Continuity and Change.* New York: Longman, 2002.

Oleszek, Walter J. *Congressional Procedures and the Policy Process.* 5th ed. Washington, DC: CQ Press, 2001.

Peterson, Merrill D. *The Jefferson Image in the American Mind.* New York: Oxford University Press, 1960.

Pomper, Gerald M. and Susan S. Lederman. *Elections in America: Control and Influence in Democratic Politics.* New York: John Wily, 1982.

Powell, Colin L. *My American Journey.* With Joseph E. Persico. New York: Ballantine Books, 2003.

Report of the Secretary of Defense to the President and the Congress. Washington, DC: Dept. of Defense, 1992.

Silva, Ruth C. [et al.] (eds.). *American Government Democracy and Liberty in Balance.* New York: Knopf, 1976.

Sobel, Lester A. (ed.). *South Vietnam: U.S.-Communist Confrontation in Southeast Asia.* Contributing editors Hal Kosut [and] Howard M. Epstein. New York: Facts on File, 1966. (Interim History. A Facts on File Publication)

Vol. 1: *1961-1965.*

Rhodehamel, John. *The Great Experiment: George Washington and the American Republic.* Foreword by Gordon S. Wood. New Haven, CT: Yale University Press; San Marino, CA: Huntington Library, 1998.

Roberts, Robert North. *Ethics in U.S. Government: An Encyclopedia of Investigations, Scandals, Reforms, and Legislation.* Westport, CT: Greenwood Press, 2001.

Stevens, Paul Schott. *U.S Armed Forces and Homeland Defense: The Legal Framework.* Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, [2001]. (CSIS Report)

Thurber, James A. (ed.). *Divided Democracy: Cooperation and Conflict between the President and Congress.* Washington, DC: Congressional Quarterly Press, 1991.

The USA and Canada: 2003. 5th ed. London: Europa Publications, 2003.

Webster, Daniel. *The Writings and Speeches of Daniel Webster.* Boston, MA: Little, Brown, 1903. 18 vols.

Wecter, Dixon. *The Hero in America, a Chronicle of Hero-worship.* With headings by Woodi Ishmael. New York: C. Scribner's Sons, 1941.

Weinstein, Allen and David Rubel. *The Story of America: Freedom and Crisis from Settlement to Superpower.* New York: DK Pub. Co., 2002.

Wells, Peter. *The American War of Independence.* New York: Funk and Wagnalls, 1968.

Wilson, Richard L. *American Political Leaders.* New York: Facts on File, 2002. (American Biographies)

Woll, Peter. *Public Policy*. Cambridge, MA: Winthrop Publishers, 1979.

Wood, Gordon S. *The American Revolution: A History*. New York: Modern Library, 2002. (Modern Library Chronicles; 9)

Periodicals

««Asian Crisis» Collapses Exports, Threatens U.S Physical Economy.» *Executive Intelligence Review* (EIR): 13 March 1998.

Ball, George W. «The Conduct of American Foreign Policy: Reflections on a Heavy Year.» *Foreign Affairs*: vol. 3, no. 2, 1980.

«Bosnian Foreign Minister Muhamed Sacirbey, U.N Role is Finished.» *Executive Intelligence Review*: 28 July 1995.

Brewda, Joseph. «Clinton Bans Fundraising by 12 Mideast Terrorist Groups.» *Executive Intelligence Review*: 10 February 1995.

Bugajski, Janusz and Ilona Teleki. «Washington's New European Allies: Durable or Conditional Partners?.» *Washington Quarterly*: vol. 28, no. 2, Spring 2005.

Bundy, McGeorge. «Reconsiderations: Vietnam, Watergate and Presidential Powers.» *Foreign Affairs*: vol. 58, no. 2, Winter 1979-1980.

Cutter, W. Bowman, Joan Spero and Laura D'Andrea Tyson. «Campaign 2000: New World, New Deal: A Democratic Approach to Globalization.» *Foreign Affairs*: vol. 79, no. 2, March- April 2000.

Diamond, Larry. «Beyond the Unipolar Moment: Why the United State Must Remain Engaged.» *Orbis*: vol. 40, no. 3, 1996.

______ [et al.]. «What to Do in Iraq: A Round Table.» *Foreign Affairs*: vol. 85, no. 4, July-August 2006.

Fukuyama, Francis. «Has History Started Again.» *Policy* (Washington, DC): vol. 18, no. 2, Winter 2002.

Gallagher, Paul. «Why America Need to Build Nuclear Power Plants-Fast.» *Executive Intelligence Review* (EIR): 29 September 2005.

«Get Serious Fast: A Mideast Strategy for Powell.» *Wall Street Journal Europe*: 3/2/2001.

Huntington, Samuel P. «The Erosion of American National Interests.» *Foreign Affairs*: vol. 76, no. 5, September-October 1997.

Jean, Carlo. «The New Role of the Military and Arms Control in the Post-Bipolar World.» *International Review* (Belgrade): vol. 19, 1998.

Joffe, Josef. «How America Does It.» *Foreign Affairs*: vol. 76, no. 5, September-October 1997.

Jong-chul, Park. «Continuity or Retrogression?: Dynamic Relations among the U.S. and the Two Koreas.» *East Asian Review*: vol. 14, no. 1, Spring 2002.

Kanter, Katharin. «Deal Over Bosnia by U.S, Russia, Threatens to be Fatal to Europe.» *Executive Intelligence Review* (EIR): 7 October 1994.

Kemp, Geoffrey and Ray Takeyh. «Iran's Elections and Options for the United States.» *Program Brief* (Nixon Center): vol. 12, no. 1, 2005.

Khalilzad, Zalmay. «Losing the Moment?: The United States and the World after the Cold War.» *Washington Quarterly*: vol. 18, no. 2, Spring 1995.

Kohut, Andrew and Robert C. Toth. «Arms and the People.» *Foreign Affairs*: vol. 73, no. 6, November-December 1994.

Krauthammer, Charles. «The Unipolar Moment.» *Foreign Affairs*: vol. 70, no. 1, 1991.

LaRouche, Lyndon H. (Jr.). «Moles Seek to Wreck U.S.A-China Summit.» *Executive Intelligence Review* (EIR) (Washington, DC): 17 October 1997.

______ . «President Clinton's Foreign Policy Revolution.» *Executive Intelligence Review*: 3 November 1995.

______ . «Unbalanced Minds Cannot Balance the U.S. Budget.» *Executive Intelligence Review*: 2 February 1996.

Layne, Christopher. «The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise.» *International Security*: vol. 17, no. 4, Spring 1993.

Legault, Albert. «Thoughts on a New World Order.» *IDRC Reports* (Canada): vol. 22, no. 3, October 1994.

Liebig, Michael. «Geopolitics: The Roof of Bush's Tantrum in November 1989.» *Executive Intelligence Review*: 16 April 1993.

Makins, Christopher J. «The Super-power's Dilemma: Negotiating in the Nuclear Age.» *Survival*: vol. 27, no. 4, July 1985.

Newsweek: 15 April 2007.

Nye, Joseph S. (Jr.). «Home and Abroad.» *National Interest*: no. 45, Fall 1996.

______ . «What New World Order?.» *Foreign Affairs*: vol. 71, no. 2, Spring 1992.

O'Hanlon, Michael E., Susan E. Rice and James B. Steinberg. «The New National Security Strategy and Preemption.» *Policy Brief* (Brookings Institution): no. 113, December 2002.

Schild, George. «Tension in American Foreign Policy between President and Congress.» *Aussenpolitik*: vol. 49, no. 2, 1998.

Sicherman, Harvey. «What Saddam Hussein Learned form Bill Clinton.» *National Times*: June 1997.

Sofaer, Abraham D. «The War Powers Resolution.» *Department of State Bulletin*: August 1980.

Steinberg, Jeffrey. «Clinton Team Endorses New Silk Road Policy.» *Executive Intelligence Review*: 8 August 1997.

______ . «Is The Republican Party Headed for a Crack-up?.» *Executive Intelligence Review*: 8 April 1997.

Watanabe, Akio. «A Continuum of Change.» *Washington Quarterly*: vol. 27, no. 4, Autumn 2004.

Wijk, Rob de. «European Military Reform for a Global Partnership.» *Washington Quarterly:* vol. 27, no. 1, Winter 2003-2004.

Wohlforth, William C. «The Stability of a Unipolar World.» *International Security*: vol. 24, no. 2, Summer 1999.

Wu Xinbo, «The Promise and Limitations of a Sino-U.S. Partnership.» *Washington Quarterly*: vol. 27, no. 4, Autumn 2004.

Conferences

The China Factor: Sino-American Relations and the Global Scene. Edited by Richard H. Soloman. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1981.

Exploring the Johnson Years. Edited by Robert A. Divine. Austin, TX: University of Texas Press, 1981.

Think Tank Summit «The Future of U.S.-EU-NATO Relations» Wye Plantation, 15- 17 April 2005.

Studies and Reports on the Internet

«Budget of the United States Government: Fiscal Year 2006.» <http://www.gpoaccess.gov/usbudget/fy06/index.html>.

Cilluffo, Frank [et al.]. «Defending America in the 21st Century New Challenges, New Organizations, and New Policies.» Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington, DC, 2000.

Cordesman, Anthony H. «Beyond Anger and Counterterrorism: A New Grand Strategy for US and Arab Relations.» Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington DC, 13 September 2004.

Glennon, Michael J. «War Powers for the 21st Century: The Executive Branch Perspective.» <http://foreignaffairs.house.gov/110/gle041008.htm>.

Gouré, Daniel. «Defense of the U.S. Homeland against Strategic Attack.» Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington, DC, December 2000.

Hutchinson, Martin. «Despite Great Speech, President Obama Presents Risky Plan.» <http://www.moneymorning.com/2009/02/25/obama-speech-2>.

«Interview of the Vice President by ABC News.» <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2006/11/2006/05.html>.

«Life at the Vice President Residence.» <http://www.whitehouse.gov/history/life/vice presidence.html>.

«The National Security Strategy of United States of America.» March 2006, <http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/nss/2006/nss2006.pdf>.

«The National Security Strategy of the U.S.A, September 2002.» <http://www.whitehouse.gov/asc/nss.pdf>

«National Strategy for Combating Terrorism,» <http://www.whitehouse.gov/infocus/nationalsecurity.html>.

O'Hanlon, Michael E. «Defense Strategy for the Post-Saddam Era.» Book Review, Brookings Institution Press, 14 June 2005, <http://www.brookings.edu/press/Books/2005/defensestrategyforthepostsaddamera.aspx>.

«President Bush Delivers State of the Union Address, State of the Union 2006.» <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2006/01/2006013/-10.html>.

Spencer, Jack and Kathy Gudgel, «The 2005 Quadrennial Defense Review, New Missions in Homeland Security and Post-Conflict Operations.» Heritage Foundation, Webmemo, no. 816, 10 August 2005, <http://www.heritage.org/Research/NationalSecurity/wm816.cfm>.

«Vice President's Ceremonial Office.» <http://www.whitehouse.gov/vicepresident/ovp.html>.

«Vice President Dick Cheney.» <http//www.whitehouse.gov/vicepresident>.

«War Powers for the 21st Century: The Congressional Perspective.» <http://foreignaffairs.house.gov/hearingnotice.asp.id=467>.

«War Powers Resolution.» <http://www.loc.gov/law/help/usconlaw/resolution.php>.

Websites

<http://www.usinfo.state.gov>.

<http://www.whitehouse.gov>.

<http://www.whitehouse.gov/omb/budget>

<http://www.dtic.mil/jcs/chairman/american-way-of-war.gtml>.

<http://arabic.cnn.com/2002/world/11/20/us.ridge/index.html>.

< http://arabic.cnn.com/2002/world/11/25/us.ridge/index.html > .

< http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world-news/newsid.4058000/ 4058741.stm > .

< http://www.goa.gov > .

< http://www.newamericancentury.org/iraqclintonletter.htm > .

< http://www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/world-news/newsid-5219000/ 5219272.stm > .

< http://www.whitehouse.gov/news/releases/2006/01/20060131-10.html > .

< http://foreignaffairs.house.gov/hearingnotice.asp.id = 467 > .

< http://www.amnesty.org/images/resources/usa/guantanamo/guards-escort-detaine.jpg > .

فهـــــرس

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- س -

- ش -

- ص -

- ض -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

